

باب في تعليم القرآن والعلم ونحوهما ١٥٣
 باب فيما يتعلق بالمفتى والمستفتى والاخذ
 بما يوجب في كتاب من غير سماع ١٥٢
 باب في الانتقال من مذهب الى مذهب ١٥٥
 باب في حق المصاحف والكتب ١٥٦
 باب فيما يجب من تعظيم اسم الله تعالى
 واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام ١٥٧
 باب في الكراهية في الاكل والشرب ١٥٧
 باب فيما يتعلق بالشبث في الاموال والكراهية
 في البيع والشرائط لكسب والارباح ١٥٩
 باب انكراهية في اللبس ونحوه ١٦١
 باب الكراهية في الرطوبى ١٦٣
 باب فيما يتعلق بالنظر ومسح وكشف العورة ١٦٢
 باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاستيقاظ
 من النوم ١٦٢
 باب في السلام والمصافحة والقبلة وتسميت
 العاقل ١٦٥
 باب في الصلوة باجنبية ولا معها ١٦٦
 باب فيما يتعلق بالمقارن وزياتها وفي
 الجلوس للتعزية ١٦٦
 باب في الكراهية في الانتفاع بالاشياء النجسة ١٦٨
 باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يضر ربه
 بجاهه وما يمنع منه وما لا يمنع منه ١٦٩
 باب في المرو في ارض غيره ١٦٩
 باب في التصرفات والمحدثات في الطرق
 العامة والخاصة وما يتعلق بهما ١٦٩
 باب في الاستحلال ورد المظالم والخروج من
 محبسها وما يتعلق بالنبراث والجبايات ١٧٠
 باب في التداوي والمعالجات واسقاط الولد ١٧٣
 باب فيما يجوز له الانتفاع والتصرف فيما
 لا يملكه لحقارته وما لا يجوز ١٧٣

باب ما يجوز من قتل الحيوانات وخبثها في
 القفص وضرب الصغير والزوجة ونحوها ١٧٢
 باب في الخصاب وحلق الراس وانعانة
 والابطا ونحوها ١٧٥
 باب في الغيبة ١٧٦
 باب في كراهية الحيلة ١٧٦
 باب في نكاح النكاحين والمولودين ١٧٦
 باب فيما يتعلق بتيمم غاشر او ليلة البزاة ١٧٦
 باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه ١٧٧
 باب في مسائل متفرقة ١٧٧
 * كتاب التحريم * ١٧٩
 * كتاب الاباق والمفقد * ١٨٠
 * كتاب اللقطة * ١٨٠
 * كتاب الغصب * ١٨٠
 وانه يشتمل على اثنا عشر بابا ١٨١
 الباب الاول فيما يكون غصبيا ١٨١
 باب في كيفية ضمان الغصب ١٨١
 باب في ما يبرأ به الغاصب عن الضمان ١٨١
 باب في ثبوت الملك للغاصب وانقطاع حق المالك
 باب في التمسك به الى التلف ١٨٣
 باب في ضمان الساعي والنامي ١٨٣
 باب فيما لا يجب الاضمان ١٨٣
 باب في رد المغموم ١٨٣
 وما يتعلق به ١٨٣
 باب الغرم في ارض الغير والزراعة والحفر ١٨٤
 باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل
 منه اجابة بالامر ١٨٤
 باب في مودع الغاصب والغاصب الغاصب
 والغاصب من المودع ١٨٧
 باب في مسائل متفرقة ١٨٨
 * كتاب التوديعة * ١٨٨
 باب فيما يضمن به مودع ١٨٨

باب فيما يضمن به المردع ١٨٨
 باب الشرط في الوديعة وحفظها من الغير
 والامريد نفعها الى الغير ١٨٩
 باب في مسائل متفرقة ١٨٩
 * كتاب العارية * ١٨٩
 باب في التصرف فيها بغير اذن ١٨٩
 باب في التصرفات التي يملكها المستعير ١٩٠
 باب في رد العارية ١٩٠
 باب في الالفاظ التي تكون اعاره ١٩١
 * كتاب الشراكة *
 وانه يشتمل على ستة ابواب ١٩١
 باب في الشراكة الصحيحة والفاصة ١٩١
 باب في شركة العنان ١٩١
 باب في الشركة بالاعمال ١٩٢
 باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف
 احدهما في الاعيان المشتركة ١٩٢
 باب في ما يتعلق بالديون المشتركة والديون
 في مال الشركة ١٩٢
 باب مسائل متفرقة ١٩٣
 * كتاب الصيد والذبائح *
 يشتمل على سبعة ابواب ١٩٣
 ١٩٣
 سمك وغيره ١٩٣
 ١٩٣
 باب فيمن يلزمه الاضحية ١٩٥
 باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز ١٩٥
 باب في التضحية عن الغير وفواتها ١٩٦
 باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها ١٩٦
 * كتاب الوقف *
 وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا ١٩٦
 باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي اضافته
 الى ما بعد الموت وتعليقه به ١٩٦

باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز ١٩٦
 باب فيما يتعلق بالمقابر والمساجد والطرق
 الداخلة في الوقف ١٩٧
 باب في الشروط في الوقف ١٩٨
 باب فيما يتعلق بالوقف على اولادهم واولاد
 فلان واولادهم ١٩٨
 باب ما يحل للمدرس والمتعلم والامام والمؤذن
 من الاوقاف وما يحل للمستوى والقيم
 من التصرف وما لا يحل ١٩٩
 باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف ٢٠١
 باب في وقف مضي زمان تصرف غلته ولم يصرف
 الى المصروف ماذا يصنع به ٢٠٢
 باب في سكنى الوقف والاحارة باقل من احر المثل
 والاستيعار من غير القيم ٢٠٢
 باب المساجد وما يتعلق بها ٢٠٣
 باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباعيات ٢٠٣
 باب في تصرفات القيم ٢٠٥
 باب في المساحد والاوقاف التي تستغنى عنها
 او تحرب مصارفها ٢٠٥
 باب في تصرفات القيم في الالاف وغلتهما
 واستدانتها على الوقف وشرى بعض اهل المحلة
 ما لا بد للمسجد منه وتحويله ٢٠٦
 باب في بيع الموقوف ونقض الوقف ٢١٠
 باب في الرجوع الى الوقف والمقبرة وغيرهما ٢١٠
 باب في الدعوى والبيانات في الوقف ٢١٠
 باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء
 والغرس فيه ٢١١
 باب فيما يجوز للموقوف عليهم من التصرفات في
 الوقف اجارة وزراعة وقسمة ونحوها ٢١١
 باب في وقف الكفار ٢١٢
 باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف
 وفي الملك لمن يكون والاختلاف فيها ٢١٢

باب في بيع المستأجر والمرهون ٢٢٨
 باب في احد الشريكين وبيع المشاع في العمارة
 والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع
 العمارة دون الارض ٢٢٩
 باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاغصان
 والاوتراق والمبطححة والزرع ٢٣٠
 باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ٢٣١
 باب جهالة المبيع والثمن وعدم اضافة العقد
 الى ملكه ٢٣٢
 باب في البيع لجمع فيه بين ما يصح العقد عليه
 وبين ما لا يصح ٢٣٣
 باب في بيع الاشياء المتصلة ما فيها استثناء ٢٣٣
 باب في المقتضة وما يتعلق بها من احكام
 الخيارات ٢٣٤
 باب في ان المتعارف بين التجار كالمشروط فيما
 يكون العبرة للمفوضون والمتعارف ٢٣٤
 باب فيما يتعلق ببيع الوفاء ٢٣٥
 باب البيع الفاسد واحكامه ٢٣٥
 باب في احكام البيوع الباطلة والفاسدة ٢٣٦
 باب في الشروط المفسدة للبيع ٢٣٧
 باب البيع بشرط الكيل والقياس وما
 واحكامها ٢٣٨
 باب في بيع الشيعة على انه ٢٣٨
 باب في ظهور الغلط في قدر المبيع والثمن ٢٣٩
 وقع القرار بينهما على حساب آخر ٢٤٠
 باب خيار الشرط ٢٤٠
 باب خيار الروية ٢٤٠
 باب في العيوب ٢٤١
 باب فيما يمنع الرد بالعيوب ٢٤١
 باب الخصومة في العيوب وما يمنع الرجوع ٢٤٥
 باب احكام الرد بالعيوب في فصل الوكيل ٢٤٥
 باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا والصلح

باب في مسائل متفرقة ٢٤٢
 * كتاب الهبة * ٢٤٣
 باب الالفاظ التي ينعتق بها الهبة والقبض
 في ذلك ٢٤٣
 باب ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط
 فيه القبول ٢٤٤
 باب في التعويض في الهبة ٢٤٥
 باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر ٢٤٥
 باب في الهبة في المرض ٢٤٥
 باب في هبة الدين ممن عليه الدين ٢٤٥
 باب في هبة الصغين ٢٤٦
 باب في تفضيل بعض الاولاد على البعض
 في الهبة ٢٤٦
 باب في الاباحة والنثار والرشوة والهدايا ٢٤٧
 باب في المصلحة والتبجيل ٢٤٧
 باب الوكالة في الهبة وهبة مال الغير ٢٤٨
 * كتاب البيوع *
 هذا الكتاب يشتمل على خمسة
 واربعين بابا ٢٤٨
 باب فيما ينعتق به البيع وما يمنع انعقاده ٢٤٨
 باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه ٢٤٩
 باب في الضمان في القبض على سوم الشراء ٢٤٩
 باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك ٢٤٩
 باب حبس المبيع بالثمن والمسائل المتعلقة
 بالثمن ٢٤٩
 باب فيما يتعلق بالفلوس والمعدليات والدراهم
 المغشوشة في المبايعات ٢٤٩
 باب في بيع الجنس بالجنس وبما يتخذ منه ٢٤٩
 باب البيع في الذمة غير عين ٢٤٩
 باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر ٢٤٩
 باب في البيع الموقوف ٢٤٨

باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع ٢٢٦

* كتاب القسمة *

باب في تحويز من القسمة وهل يكتفى بالملك

بالقبض في القسمة المعاصرة ٢٢٧

باب من يلي القسمة ٢٢٧

باب في نسخ القسمة والاستحقاق فيها ٢٢٨

باب مسائل متعلقة ٢٢٨

* كتاب الاحارات *

وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا ٢٢٨

باب فيما يعقد له الاحارة ٢٢٨

باب بقاء الاحارة بعد انقضاء مدتها

وحرث الاحرة بغير عقد ٢٢٨

باب من يعمل لغيره او يبيع له عينا يقتنع

به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الاحرة

او يفعل ليحصل له منفعة ما ٢٢٩

باب الاحارة المصانة وتعليمها بالشروط ٢٢٩

باب في احارة غير المالك الموقوفة على الاحارة ٢٢٩

باب التسليم في الاحارة ٢٢٩

باب فيما يخص عليه الاحرة حيب لا يتعين

من يرجع اليه ما بيع العمل ٢٢٩

باب فيما يتعلق بالاحرة ٢٢٩

باب حسن العين بالاحرة ٢٢٩

باب احارة الاب ولله الصغير ٢٢٩

باب احارة المستأجر ٢٢٩

باب جهالة الاحرة والملك والعمل ٢٢٩

باب فساد الاحارة بالشروط ٢٢٩

باب احرة الغمام وكاتب الوثيقة من القاصص وغيره ٢٢٩

باب الاستيثار في المعاصي ٢٢٩

باب استيثار المستقرص المقرص على تحط

سكين او منشط ٢٢٩

باب الاستيثار في الافعال المباحة والاستيثار

في عمل في محل ليس عند المستأجر ٢٢٩

من العيوب ٢٢٩

باب ما سئل مفرقة في العيوب ٢٢٩

باب في خيار المعين والمعتز وخيار الكم ٢٢٨

باب في بيع الاسوالام والسند والرصم والقاصي

والملتقط والاح والعلم للصغير وشراهم

وما تقرر فاتهم له ٢٢٩

باب في المراجعة والتولية ٢٢٩

باب الاستسرام ٢٢٩

باب في الاستحقاق ٢٢٩

باب في الامالة ٢٢٩

باب في ما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء وفي

الهمة من المشتري يعوض وفي الشراء

من الواهب والمتصدق وفي التصديق على

المشتري وفي الرهن عند المشتري هل يفسخ

الثاني الاول ٢٢٩

باب في القروض ٢٢٩

باب مسائل متفرقة ٢٢٩

باب في الصرف ٢٢٩

باب في الوكالة والرسالة في الصرف ٢٢٩

* كتاب الشفعة *

يشتمل على عشرة ابواب ٢٢٩

الشفعة ٢٢٩

في الشفعة ٢٢٩

من أخذ المشقوع ونحوه ٢٢٩

باب في أخذ المشقوع بغير حكم وفي دعوى

الشفعة والاحتلاف ٢٢٩

باب في حيل ابطال الشفعة ٢٢٩

باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار

ومن يشتد له الشفعة ٢٢٩

باب من يشتد له الشفعة ٢٢٩

باب في مسائل الحواري والشركة ٢٢٩

باب في الشفيع يريد اجل بعض المبيع ٢٢٩

باب متفرقات ما يجوز ومن الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة ٢٨١
 باب ما ينفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ٢٨٢
 باب الفلز في الاجارة ٢٨٣
 باب فيما يسقط الاجارة ويمنع وجوبها اولا ٢٨٤
 باب العيب والخيار في الاجارة ٢٨٥
 باب ضمان المشتري بالاعتراق والتصرفات
 التي لم يؤذن له فيها او بالضياغ من غير تعمد ٢٨٦
 باب في احكام التجير الخاص والعامة ٢٨٧
 باب تلامذتها وضمانها ٢٨٨
 باب ضمان مكاتب اليد اية والاعتراق ٢٨٩
 باب الجحافل والملاح ٢٩٠
 باب فيما يجب على الاجر وعلى المستأجر
 من توابع المعقود عليه ٢٩١
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمشتري
 والاجر في الارض والمسئلة وغيرها
 والتي تجوز ٢٩٢
 باب الاختلاف في الاجارة ٢٩٣
 باب الاستصناع ٢٩٤
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة
 المرسومة بخيار ٢٩٥
 باب مسائل متفرقة ٢٩٦
 * كتاب ادب القاضي *
 وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٩٧
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجلو من
 القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من ضابط
 المجلس واجرة الوكيل والكتاب ووزايله ٢٩٨
 باب من يشترط حضرته لسماع البينة والقضاء
 عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ٢٩٩
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٣٠٠
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٣٠١
 باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع
 كذب المدعى ٣٠٢
 باب الجرح والتعنيل ٣٠٣
 باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ٣٠٤
 باب التفاضل يقضى بعلم نفسه ٣٠٥
 باب ما يكون حكما من القاضي وما لا
 يكون وما يجوز قضاؤه بينة قامت عند
 القاضي المي ٣٠٦
 باب الاستحلاف ٣٠٧
 باب الحيس والافلاس والشهادة على
 الافلاس واليسار ٣٠٨
 باب ما يصير مقضيا به ويدخل في القضاء
 والشهادة والدعوى من غير ذكر له ٣٠٩
 باب القضاء في الغائب ٣١٠
 باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى
 بعد المدعى قبل القضاء ٣١١
 باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف
 وبعث الامين الختم الباب والحفظ المال
 وما يتصل به ٣١٢
 باب فيما يقبل البينة على المقر والمنكر ثم
 يقر فيقضى بالبينة لا ٣١٣
 باب التحكيم ٣١٤
 باب مسائل متفرقة ٣١٥
 * كتاب الشهادات *
 وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا ٣١٦
 باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ٣١٧
 باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة
 والمرونة في ذلك ٣١٨
 باب متى يحل للشاهد ان يشهد ٣١٩
 باب ما يجوز ان يؤمر به لشهوده ويطلب
 منهم لزيادة الثقة في اتيهم ٣٢٠

باب متفرقات ما يجوز ومن الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة ٢٨١
 باب ما ينفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ٢٨٢
 باب الفلز في الاجارة ٢٨٣
 باب فيما يسقط الاجارة ويمنع وجوبها اولا ٢٨٤
 باب العيب والخيار في الاجارة ٢٨٥
 باب ضمان المشتري بالاعتراق والتصرفات
 التي لم يؤذن له فيها او بالضياغ من غير تعمد ٢٨٦
 باب في احكام التجير الخاص والعامة ٢٨٧
 باب تلامذتها وضمانها ٢٨٨
 باب ضمان مكاتب اليد اية والاعتراق ٢٨٩
 باب الجحافل والملاح ٢٩٠
 باب فيما يجب على الاجر وعلى المستأجر
 من توابع المعقود عليه ٢٩١
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمشتري
 والاجر في الارض والمسئلة وغيرها
 والتي تجوز ٢٩٢
 باب الاختلاف في الاجارة ٢٩٣
 باب الاستصناع ٢٩٤
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة
 المرسومة بخيار ٢٩٥
 باب مسائل متفرقة ٢٩٦
 * كتاب ادب القاضي *
 وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٩٧
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجلو من
 القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من ضابط
 المجلس واجرة الوكيل والكتاب ووزايله ٢٩٨
 باب من يشترط حضرته لسماع البينة والقضاء
 عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ٢٩٩
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٣٠٠
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٣٠١
 باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع
 كذب المدعى ٣٠٢
 باب الجرح والتعنيل ٣٠٣
 باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ٣٠٤
 باب التفاضل يقضى بعلم نفسه ٣٠٥
 باب ما يكون حكما من القاضي وما لا
 يكون وما يجوز قضاؤه بينة قامت عند
 القاضي المي ٣٠٦
 باب الاستحلاف ٣٠٧
 باب الحيس والافلاس والشهادة على
 الافلاس واليسار ٣٠٨
 باب ما يصير مقضيا به ويدخل في القضاء
 والشهادة والدعوى من غير ذكر له ٣٠٩
 باب القضاء في الغائب ٣١٠
 باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى
 بعد المدعى قبل القضاء ٣١١
 باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف
 وبعث الامين الختم الباب والحفظ المال
 وما يتصل به ٣١٢
 باب فيما يقبل البينة على المقر والمنكر ثم
 يقر فيقضى بالبينة لا ٣١٣
 باب التحكيم ٣١٤
 باب مسائل متفرقة ٣١٥
 * كتاب الشهادات *
 وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا ٣١٦
 باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ٣١٧
 باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة
 والمرونة في ذلك ٣١٨
 باب متى يحل للشاهد ان يشهد ٣١٩
 باب ما يجوز ان يؤمر به لشهوده ويطلب
 منهم لزيادة الثقة في اتيهم ٣٢٠

باب ما ينطل دعوى المدعى من قول أو فعل
 ٢٢٠
 باب فيما يتعلق بجواب المدعى عليه ٢٢٨
 باب دعوى أولية الملك بالنسبة لغيره ٢٢٩
 باب الدافع في الدعوى ٢٣٠
 باب فمن يقرب بطلان حقه ثم يقضى عليه بحلفه
 ٢٣١ فيصير مكذبا شرعا وما لا يصير مكذبا ٢٣٢
 باب الخصمين يتنازعا ولا يثبت لواحده منهما
 ٢٣٣ كيف يقضى ومن يكون قوله أولى ٢٣٤
 باب دعوى كون العين في يده ٢٣٥
 باب دعوى الرق والعريقة ٢٣٦
 باب الدعوى والمصومات واليمينات في الهبة ٢٣٧
 باب الدعوى والاختلاف في الميراث ٢٣٨
 باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة
 العقد وفساده ٢٣٩
 باب دعوة الولد وما أثر الدعوى والاختلاف
 فيما يتعلق بالنسب ٢٤٠
 باب مسائل متفرقة في الدعوى ٢٤١
 باب الحيوان والمعلول وجل وسفله لأحر ٢٤٢
 باب كتاب الأقار ٢٤٣
 وهو يشتمل على أحد عشر بابا ٢٤٤
 باب حكم الأقرار ٢٤٥
 باب ما يكون أقرارا لمن لا لفظ وغيره ٢٤٦
 باب الخواتم الذي يكون أقرارا ٢٤٧
 باب الأقرار بالكتابة ٢٤٨
 باب الأقرار العام والمطلق وما يدخل فيهما ٢٤٩
 وما لا يدخل فيهما ٢٥٠
 باب الأقرار بالنكاح والمطلق ٢٥١
 باب الأقرار بالعتق والرق أو الاستيلاء وتفسير
 مجهول النسخ ٢٥٢
 باب فيما يكون أقرارا بالبراءة والقضاء ٢٥٣

باب الشهادة يشهد لم يغير شهادته بزيادة
 أو نقصان ٢٥٤
 باب الشاهد تزخر شهادته هل تقبل أم لا ٢٥٥
 باب الشهادة القاصرة التي يتنها غيرهم
 هل يقضى بها أم لا ٢٥٦
 باب الشهادة بالتسامع ٢٥٧
 باب من قبل شهادة له ومن لا تقبل ٢٥٨
 باب شهادة الرجل على شيمه فصل يفعله أو يسه فيه ٢٥٩
 باب فيما يتعلق بمعدود المدعى والشهادة
 والغلط فيها ٢٦٠
 باب البينة يقيمها المدعى بعد اختلاف
 المدعى عليه ٢٦١
 باب الاختلاف الواقع بين الشاهد والدعوى
 وفيه اختلاف الشاهد بين ٢٦٢
 باب اختلاف الشاهد بين ٢٦٣
 باب التهاثر في الشهادات ٢٦٤
 باب البينتين المتضادتين وترجيح أحدهما
 على الأخرى ٢٦٥
 باب الشهادة على الشاهد ٢٦٦
 باب الشهادة على الميت ٢٦٧
 باب الشهادة حصة من غير
 ما لا تقبل ٢٦٨
 باب متفرقة في الشهادات ٢٦٩
 باب مسائل متفرقة في الأقرار على الشهادة ٢٧٠
 باب كتاب الدعوى ٢٧١
 وهو يشتمل على ستة عشر بابا ٢٧٢
 باب ما يستع من الدعوى وما لا يستع وشروط
 صحة الدعوى ٢٧٣
 باب أينما يعلق يكون المدعى يد المدعى
 مستند عليه شرط الصحة المدعى في الشهادة ٢٧٤
 باب بيان من يكون ذال المدعى العتق ٢٧٥

باب الاقرار بتمام الدين بالملك او بالورثة
 او ولاية القبض ٣٢٣
 باب بيع الكفالة المقررة في اقراره ثم يعود
 الى تصديقها او لا ٣٢٤
 باب من يقرم يد على الغلط في اقراره ٣٢٥
 باب اقرار المرئف وتبرعاته ٣٢٦
 * كتاب الوكالة ٣٢٧
 وهو يشتمل على تسعة عشر بابا ٣٢٨
 باب الالفاظ التي تثبت فيها الوكالة ٣٢٩
 باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك ٣٣٠
 باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن
 من مشترى له او مشترى وكيله ٣٣١
 باب الوكالة في الشراء ٣٣٢
 باب شري الوكيل وتبعه بعد جحوده الوكالة ٣٣٣
 باب فيما يتعلق بالذات والمضمان على
 الوكيل بالبيع والسميعة ٣٣٤
 باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع ٣٣٥
 باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة
 المتجددة وغيره ٣٣٦
 باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه
 بالوكيل ٣٣٧
 باب الوكالة في قضاء الدين وقضيه والايراج
 ٣٣٨
 باب افيما يتعلق بالتوكيل بالاتفاق ونحوه ٣٣٩
 باب الوكالة في اداء الزكاة والصداقات ٣٤٠
 باب الوكالة في الطلاق والنكاح ٣٤١
 باب الوكالة بالخلع ٣٤٢
 باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والرائى الى
 القاع في التوكيل بالخصومة مع اباة خصمه ٣٤٣
 باب التوكيل بنقل المرافعة ٣٤٤
 باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافه ٣٤٥

باب مسائل متفرقة ٣٤٦
 * كتاب الكفالة ٣٤٧
 وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٤٨
 باب ما يكون كفالة ٣٤٩
 باب اتخاذ الكفيل ٣٥٠
 باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسيئته لنفسه
 وتعليق الكفالة بفساد الشروط ونحوه ٣٥١
 باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح
 كفالته ومن لا يصح ٣٥٢
 باب الكفالة بالتفصيل ٣٥٣
 باب اداء الاصيل الى الكفيل ٣٥٤
 باب ما يقع به الجوراة من الكفالة ٣٥٥
 * كتاب الخوالة ٣٥٦
 * كتاب الصلح ٣٥٧
 وهو يشتمل على اربع ابواب ٣٥٨
 باب الصلح الصحيح والفساد ٣٥٩
 باب الصلح في الموات ٣٦٠
 باب صلح الاب والابن ٣٦١
 باب مسأله متفرقة ٣٦٢
 * كتاب الرهن ٣٦٣
 وهو يشتمل على عشرة ابواب ٣٦٤
 باب ما يصح من الرهن ٣٦٥
 باب رهن المحل ٣٦٦
 باب رهن الزمان ٣٦٧
 باب رهن العين ٣٦٨
 باب رهن المالك ٣٦٩
 باب رهن المالك ٣٧٠
 باب رهن المالك ٣٧١
 باب رهن المالك ٣٧٢
 باب رهن المالك ٣٧٣
 باب رهن المالك ٣٧٤
 باب رهن المالك ٣٧٥
 باب رهن المالك ٣٧٦
 باب رهن المالك ٣٧٧
 باب رهن المالك ٣٧٨
 باب رهن المالك ٣٧٩
 باب رهن المالك ٣٨٠
 باب رهن المالك ٣٨١
 باب رهن المالك ٣٨٢
 باب رهن المالك ٣٨٣
 باب رهن المالك ٣٨٤
 باب رهن المالك ٣٨٥
 باب رهن المالك ٣٨٦
 باب رهن المالك ٣٨٧
 باب رهن المالك ٣٨٨
 باب رهن المالك ٣٨٩
 باب رهن المالك ٣٩٠
 باب رهن المالك ٣٩١
 باب رهن المالك ٣٩٢
 باب رهن المالك ٣٩٣
 باب رهن المالك ٣٩٤
 باب رهن المالك ٣٩٥
 باب رهن المالك ٣٩٦
 باب رهن المالك ٣٩٧
 باب رهن المالك ٣٩٨
 باب رهن المالك ٣٩٩
 باب رهن المالك ٤٠٠

باب ضمان المذنبين على ذلهم ٣٨٢
باب كتاب الوصايا ٣٨٣
باب الإلحاق التي يصح بها الوصية ويكون إيصاء ٣٨٤
باب ما يستحب من الوصايا وما يستحب ٣٨٥
باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٣٨٦
باب الوصية التي تحتاج إلى الإجازة ٣٨٧
باب الوصية للفقير والبرقة والعصبة ٣٨٨
باب الوصية بالصلقات وتنفيل الوصية من ٣٨٩
باب مثال نفسه وبغيرها وصية به الوصية ٣٩٠
باب كيفية تنفيل الوصايا إذا اجتمعت ٣٩١
باب الوصية لجنين من البنات ٣٩٢
باب فيما يتعلق بالوصية والإلحاق والعزل ٣٩٣
باب واليتيم ٣٩٤
باب تصرف الأب والأم والوصية في مال ٣٩٥
باب الصغير ٣٩٦
باب فيما يتعلق بإتفاق الأب والوصي ٣٩٧
باب الورثة على الصغير ٣٩٨
باب ما يدفع الوصي إلى الظلمة وفحشهم ٣٩٩
باب الوصايا إلى الصلوة وغيرها ٣٩٩
باب فيما يتعلق بالنسب في الوصية وفيما ٣٩٩
باب يتعلق بالوصية في ذلك ٣٩٩
باب تصرف الوارث في التركة ٣٩٩
باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها ٣٩٩
باب من الوصايا ٣٩٩
باب تصرفات المريض ٣٩٩
باب مسائل متفرقة ٣٩٩
باب كتاب الفرائض ٣٩٩
باب كتاب الجليل في الشفاء ٣٩٩
باب السجلات والإخلال فيها عرض على ٣٩٩
باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوصة ٣٩٩
باب وأجواب من المتأخرين شاف ٣٩٩

[illegible]

هذه

النسخة المسماة

بالقنية المنية لتتميم

الغنية من تصانيف مختار

بن محمود بن محمد الزاهد في أبي

الرجاء الغزيمي الإمام العلامة الملقب

بنجم الدين وله شرح نفيس للقدوري وله

رسالة لطيفة سماها ناصرية وهي مشتملة على اثبات

الرسالة وذكر المخالفين لنبوته صلى الله عليه وسلم والمناظرات

معه وكان تفقه على علاء الدين شاذي بن محمد

الخطاطي وبرزهان الأيمة محمد بن عبد الكريم

وغيرهما وقرأ الكلام على يوسف بن أبي بكر

السكاكي الشوازي ومات في

سنة ثمان وخمسين وستمائة

كذا في الجواهر

المضية في طبقات

السلفية

١٢

✽

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

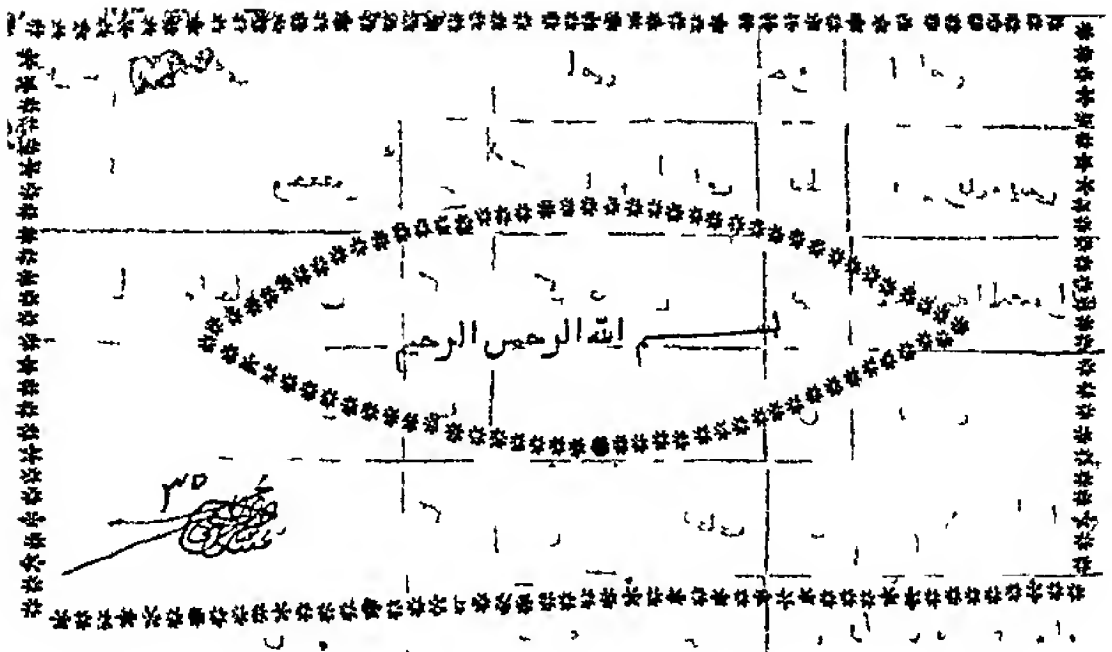
لهذه الحروف التي رمز بها المصنف رحمه من ايامي العلماء واكتب

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
ب	باب ما جاء بالالف	لج	ابو بكر خوارزمزاده	باب ما جاء بالجيم	
اصغر	الجامع الصغير	بض	برهان الصدر	جت	جامع التفاريق للبقائي
ب	باب ما جاء بالباء	بف	ابو بكر محمد بن الفضل	جس	اجناس ناطقي
بج	برهان الفتاوى البخاري	بص	برهان صالح ترجماني	جص	جامع الصغير
بدر	بدر الطاهر	بمك	برهان كاشي	جب	جمع البخاري
بزي	بزدوي	ب	باب ما جاء بالثاء	جمع	جامع العلوم
بق	البقائي	ب	وفاعات ناطقي	حك	جامع الكبير
بو	وبري	بج	تاج الدين اخيه حسام	حه	ابو جعفر الهندواني
بم	برهان صاحب المحيط	بج	تجفة	حل	قاضي جلال
بس	برهان سمرقندي صاحب الهداية	ب	باب ما جاء بالراء	باب ما جاء بالحاء	
بط	بحر محيط	ث	ابو الليث او الفياثي	حك	ابو حفص الكبير
بت	برهان ترجماني	ثو	ثوري	حم	ابو حامد

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
حل	حلواني	هي	سيف مائلي	شظا	شرح ظهيري
باب ما جاء بالخاء	سم	اسماعيل متكلم	شظت	شرح ظهير تمر تاشي	
خج	خجندی	س	سمرقندی بمجموعاته	شع	شرف الائمة العقيلي
خع	خلاصه عزبي	باب ما جاء بالشين	شجک	شرح النجام الكبير	
خک	خزانة الاكمل	شه	شرح بکرخواهرزاده	شق	شرح قدوري
خو	خمير وبری	شح	شمس الائمة الحلواني	شبق	شرح بقالی
باب ما جاء بالذال	شد	شرح ارشاد	شم	شرف الائمة المکی	
ذخ	ذخيره	ش	شمس الائمة الاوزجندی	شز	شرح زيادات
باب ما جاء بالراء والزاء معا	شبز	شرح بزدوی	شبه	شهاب الائمة الامامي	
ر	روضة	شخ	شرح سرخسی	شب	شرح ابوذر
ز	زيادات	شقخ	شرح قاضي خان	باب ما جاء بالصاد	
باب ما جاء بالسين	شص	شرح صباغی	مغر	الفتاوي الصغرى	
مصح	اسبیجایی	شط	شرح طحاوي	صق	صدر القضاة

حروف	امامي	حروف	امامي	حروف	اسان
صق	صلوة نقاني	طم	ظهير مرغيناني	صح	عبد الرحيم ختني
ص	اصيل	باب ما جاء بالعين		صحت	علائي الصامي والتاجري
صح	صلوة خلائي	عت	علاء ترجماني	باب ما جاء بالفاء	
صب	صلوة برهان الايمة	عتج	علاء قاحري	نبه	فتاوى نزهاتي
صهب	صدر التمهيد بحاري	صح	علاء حمامي	فتح	الفتاوى البخارية
صح	صدر حسام	صح	علاء خياطي	فث	فتاوى ابي الليث
باب ما جاء بالضاد		عس	علاء سعدي	فع	فتاوى العصر لعلي السعدي
ضبح	ضياء الايمة الحبيبي او الايضاح	عز	علاء الدين زاهدني	فض	فتاوى الفضلي
باب ما جاء بالطاء		ع	عيون	فتح	فتاوى خواهر زاده
ط	محيط	عك	عين الايمة الكرماني	فس	فتاوى مير قندي
طح	طحاوي	عن	عمر نسفي	فص	فتاوى صاعدي
باب ما جاء بالظاء		عج	عمر الحافظ	فن	فتاوى النسفي
طت	ظهير تمر تاشي	عطا	عطاء بن استمزة السعدي	فك	فتاوى ابي الفضل الكرماني

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
فج	فقيه ابو جعفر	كج	ركن الدين الخفاف	نظ	نظم زند ويسي
باب ما جاء بالقاف	كص	ركن صباغى	نم	نور الائمة المنصورانى	
قب	قاضى بديع الدين	كك	كفاية	ن	نوازل
قج	قاضى جلال البخارى	كن	ركن الدين الوفجاني	نخ	نجم الائمة البخارى
قح	قاضى خان		باب ما جاء بالميم		يقاب ما جاء بالواو
قص	قاضى صدر	مت	مجد الائمة الترجمانى	وب	واقعات برهانى
قطر	قاضى ظهير	مخ	مبين الائمة البخارى	وخ	واقعات حسام الدين شهيد
قع	قاضى عبد الجبار	مخ	محسن	ود	واقعات صدر الشهيد
ق	قدورى	مذ	امالى	وك	واقعات كبرى الحسامى
قعم	قاضى علاء المروزي				
قض	قاضى ابو البشر	م	منتقى		باب ما جاء بالهايم والياء معها
قضم	قاضى القضاة المتكلم	مخ	مجد الائمة الخياطى		
باب ما جاء بالكاف			باب ما جاء بالنون		
كب	كمال بياغى	نجم	نجم الائمة الحكيمى	يف	نجمه الكهرفى فتاوى العصر



لحمل الله الذي اوضح معالم العلوم واعلى مآرها * وشرف ملكوت السموات والارض اصواءها وانوارها *
 ورجع العقه من يسيها بعد التوحيد والعدل حتى انتعل في شربه هام العرقدين * واصاء بتغليبه للنفاين
 ما بين المشرقين والمغربين * نلسان اصل المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه الحميين *
 وتعد بقول الشيخ الامام الاحل مدوة العلماء * رابع اعلام الفصلاء * مبين الحلال والحرام كشاف المشكلات
 معتمد حوادث المشرق * امام اهل العقه والاصول والمطر * الراعي عموده المعهود * والرحامه مستأمن *
 من نعم الحق والدن شمس الاسلام والمسلمين * واعطى الملوك والسلاطين * الزاهد في نعمه الله بالرحمة
 والرضا * ومهله سارق مضروقة في اعلى الحسن * لما حلت قوائم العصائل عن فقهاء المنة * وكثر
 ونوع الحوادث الشرعية * واحتاج من اسأره السيوف الحائرة * من المتعلمين * ومن نشاء بعد هذه
 الصبة الطامة من فرق المتكبرين * الى معرفة احوتها * وانتهى الى تمييز اصوات من الخطاء في
 اصبيتها * وقد شئت عن اصول المتقل من * ولا تروى في شراح اكثر المتأخرين * الا في تصنيف استاذي
 ومولاي حاتمة المجتهدين * وصعوبة الاليس والآخرين بحول الله والدن * تدب عن اي مضمون العربي
 صاحب بحر المحيط سقى الله رومته الفناء نشأ بيسار صوانه * والنسب ملاسن عقوه وعمرانه * الموموم بمعية

وعز المبتغي والمرام * فاستصقيت منها البانيها * وحررت على رطوب سائر الكتب خواربها * وسميت قبة المنية *
للتخليم الغنية * ورخت اسامي الكتب والملفات * بأول خروفها * ولجملة تمتاز بها عما فيه يشار كها *
تجربنا للتيسير والاختصار * بعون الملك القادر المختار العزيز الكريم البتار * لكتاب الطهارة *
وهو اثنا عشر بابا الاول في الوضوء (فج) ايجمل وجهه وحيثه فتوضأ ولم يصب الماء بشرته لا يجزيه (شم) انزل الماء في الوضوء من وسط راسه او هامته على وجهه يسقط به فرض المسح وغسل الوجه (شم) ترك
استيعاب الرأس في المسح في ذيارنا واذوم عليه في المسح في غير زمان البرزنا ثم (ش) ان داوم على تركه من
اغفل على رأته (شم) قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله صانعتنا
لسنة التسنية (بو) على راسه جواحة قمحه على الاذنين لا يتوب عن مبيحة وفي (فع شب) الوضوء من
ركن والثباتية والثالثة سنة وقيل في الثانية سنة وفي الثالثة فعل وقيل على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف اذ
توضأ ثلاثا فالثالثة فرض كاقامة الركوع والسجود (شخص) تحليل اصابع الرجل سنة مع وصول الماء
الى باطنها من غير تحليل فيجمل بخنصر يده اليسرى فيبين الخنصر رجليه اليمنى ويختم الخنصر رجليه اليسرى
(عن) ويلزم الوضوء الاقطع (صح) ولا بائس بالتوضي بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي لا كراهة الا من
جهة الطير في التهليل لا يكره الظهارة بالماء المشمس بالنار ويكره بالماء المشمس لقوله عليه السلام لعائشة
رضي الله عنها حين سخنت الماء بالشمس لا تغلي يا حميراء فانه يورث المرض وعن عمرو مثله (شم) فع
(صح) النية ليست بشرط في التوضي بشور الخمار (شيب) خمر الإفناء اذا غطاة ومثل مخمورين الواسع
اي الوضوءين احب اليك من ماء مخمور ومن متوضأ العامة قال من متوضأ العامة قال عليه الصلوة والسلام
ان احب الاديان الى الله تعالى السمعة الحنفية (جيك) كان يكره ان يستخلص الانسان لنفسه انا
يتوضأ منه دون غيره (بج) يجب على المولى ماء وضوء عند (بو) يغسل وجهه ويمسح الماء من الذقن الى
الجبهة يجوز السنة ان يمر من الجبهة الى الذقن (باب) في الاستنجاء * بقی) من عليه الاستنجاء
بالماء اذ لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة منهى عنه والاستنجاء ما موز به والنهاي راجع الى

الامر (شم) مصح اليد على الجذار بعد الاستنجاء ^{وذلك ان يستحب على كل امرئ غسل يديه} ^{وذلك ان يستحب على كل امرئ غسل يديه}
 (حج) ويصح له دخول الحلاء ما عليه اسم الله تعالى ولا يدخل حله المستور والواو ويعتدل على يساره لا يركب
 اقصى لحاحته ولا يستنجح ولا يبزق ولا يخط ولا يابس بطراح الشعر والطفر ونحوه فلا الكنيف وقيل لا يركب
 والصحيح حوار ذكر الله تعالى فيه للحدوث كيف اذكر ك وانما على جبال استحيى من نفسي ان اذكر ك
 فقل ادكرني على كل حال (نو) الا باس به وقيل مثله من الاستحيى ومجدد روح ويستتر عائلته حتى لا يلحقه
 اللعين (بو) ولا يدخل بحال نساء الحاحه والجماع بل قبله والدعاء اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والجماع
 هب الى من لك ذرية طيبة مطيعة لك (عاب) يتروى ان الحلاء لا يندكر التمسح بمسحات التي للزوروت
 (فك) يجوز قراءة القرآن في الحلاء (حج) دخل الحلاء وفي مكنته ولا هم فيها آية من القرآن ان يكون
 وفيما دون الآية لا يكره (مسح) الا يفضل ان لا يدخل وفي كفه جامع القرآن وانه اضطر لا ياتم وكل ما اذا
 لم يضطر نرحوا ان لا ياتم (بوحج) ولا يستنجي وباصبعه اليسرى حاجم فيه اسم الله تعالى حتى ينزعه الا اذا
 محي ولم تبين كتابته وفي شرح السبعة جمع الحديث النهي عن الاستنجاء باليمين ومس الذكر باليمين
 ولا يمكنه الا بالكتاب احد هما فالصواب ان ياخذ الذكر شماله فيمزله على حد ارا وموضع ياتي من الارض
 وان تعذر يقعد وتمسك الحزبين عقبيه فيمز العضو عليه بشماله وان تعذر زياخذ الحزب يمينه ولا يحركه
 ويجوز العضو عليه بشماله قلت وفيما اشار اليه من امساك الحزبين عقبيه اخراج وتعسير وتعنيف
 وتلويت وتصييق وتعسف وتكلف وقال الله تعالى قل ما اسألكم عليه من احروما انا من المتكلمين بل يستجبي
 بعد ارفعه وان امكن والا يباحذ الحزب يمينه ويستجبي بيساره يريد الله لكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 (عج) الاستنجاء بماله قيمة لا يجوز* (باب) فيما ينقض الوضوء والشك فيه* (شم) قاء دودة كثيرة
 لا ينقض (ظم) وكل اذا قاء حية ملا فاه (ع) عصر القرحة فسال بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس يخرج
 (فعظم) ينقض قال رضي الله عنه وهو الاشبه ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فيه فعليه اختلاف (فع)
 لا ينقض (ظم) ينقض (ط) ان عالج يده او حرقه حتى دخل ينقض وان تمس فلحل لان اليد تنيل
 بلة منه بخلاف التمس (شم) في الملاسة العاشية لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كالمس
 في حرمة المصاهرة (خوب) خرج الماء من اذنه لا ينقض كيف ما كان الا القيق والممد يد (ضم) مثله

(بحث) تنقض اذا دخل اذنه ثم خرج (ط) ان خرج القيح من الاذن بدون الوجع لا ينقض ولا ينقض (افصح) المباشرة الفاحشة بين المراتين وبين الرجل والغلام الامرد تنقض الوضوء عند هماوذا كرابوذا في شوح الصلوة الظاهر ان المباشرة الفاحشة بين الرجلين او المراتين تنقض الوضوء عند هماوذا خلافا للمحمد (صت) وعندى لا ينقض واليه اشار في صح (بت عك حم) المباشرة الفاحشة توجب الوضوء على الرجل والمرأة عند هماوذا في المجرد مثله (فبح) مثله في مشكل الآثار وشرح السنة ان نوم النبي صلعم ليس بحدث وروى محمد عن البيهقيفة رح باسناده الى النبي عليه الصلوة والسلام انه نام على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تنقض فيناى ولا ينام قلبى وهو من خصائصه وهو قول البيهقيفة رح (شم) خرج من ثدى الرجل ماء خالص لا ينقض (صت) به جاذبة فتخرج منها ريح لا ينقض كالجشاء المنان (شم رفع) من به سلس البول لا ينقض وضوءه بالودى في الوقت لانه من جنس البول (شه) ينقض لانه حدث اخر (شم رفع كص) امتحط وشم حمرة تعتبر الغلبة كما في البراق (كص) تيقن في وضوئه وفي حدثه ولا يتل كرتاخر الوضوء عنه يعجز احتياطاً (عك) والصحيح انه اذا ناله الطعام من ساعته ينقض وعن الحسن عن البيهقيفة رح انه لا ينقض ما لم يتغير قلبه وهذا اذا خرج بعد ما وصل الى معدته وان كان بعد في المري لا ينقض بالاتفاق (بو) اصابه رعاف فشد انفه بقططن فان وصل الدم الى الغضروف فنقض والا فلا (بو) ظن انه لم يتوضأ ان كان خارج الصلوة توضأ والا فلا (باب) في الجنابة والغسل * (شم) تمضمض الجنب وسقي الماء الى انفه ينبغى ان لا ينوب عن الاستنشاق (صت) الجواب على الروايتين في صيرورة الماء مستعملاً لثلاثة اعضاء لا (فبح شه منى) احتلمت او وطئت ثم بالبت وانقضت ثم خرج منها منى او بقية المنى لا تعيد الغسل ولو احتلم الصبي او الصبية الاحتلام الاول الذي هو اماراة البلوغ وانزل مع ذلك فق يلزمه الغسل وقال (فبح) لا يلزمه وهو الطاهر (بو) يضمر الغسل رأسها لتتركه ولا تمنع نفسها عن زوجها في الوطى (شم) لم يجز الا اذا مسحت جميع رأسها (فبح) فترى عليه الاستنشاق يجنب عليه ان الله الذي حتى يصل الماء الى بشرة انفه ان كان يابس وفي الدور الرطب اختلاف المشايخ كالطعام الذي يبقى في خوف السن في الغسل (فبح) قيل يجنب على الجنب اذا اغتسل ان يدخل اصبعه في اذنه وسرته وان لم يقبل يعيد (عك شم خويشت) احتلم الصبي ولم ينزل لا يحكم ببلوغه ولو وجد امتيا في افراسه ما وليس هناك غيرهما لا احتياطاً ان يغسل وقيل يعتبر الغلط

واللثة واللثة وماؤه ليس في اليد ومن اليد ومن اليد ومن اليد (هو عليه السلام) لا غسل في اليد
لا بد من رداءه ولغنا ما هو احترق المرأة فوجده (يقصد كسر) كسر الجواب في غسل المرأة قبل النساء
لا لرجل بين الرجل (هو) يجوز كشف عورته لتأجبه نفسه (يتطهر) كونه يتطهر من الماء الى ما تحت شعر
التي في الفخذ يعلو شعرها من المرأة (جس) قال ابو يوسف راح فرج البهيمة كفيها لا غسل فيها
بغير انزال ومنه وتلقح وتغرق على وهذا الاستحسان ولا يحرم الكلى لسه به وقال محمد راح ولم يصبية لجامع
التي لا يستحب لها ان تعتمل (مسح) كذا لم يرد من جبرها وتاديبها على ذلك وقال ابو بكر الرازي تضرع على
التي لا يستحب لها ان تعتمل (مسح) كذا لم يرد من جبرها وتاديبها على ذلك وقال ابو بكر الرازي تضرع على
والاستحسان منه في الطهارة (صحيح) استحب في الزهر فواجبة في الجنابة اذا لم يكن مائتا (عس) غسل
يوم العيد والجمعة يتوب من العينة لا يغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الغرضان (فجع شمر) ادخل
لبيده في دبر نفيه ولم ينزل فعليه الغسل (عس) لا غسل عليه كالبهيمة (عن) من احتق استيقظ ورأى
بأنه لم يتذكر احتلاما ان كان بينا صاريا لغاوزه من الغنبل والاطلا (كس) من الرجل الميض ومنهها اصغر
وتظهر فاذن فيه اذا اغتسلت من جماع ثم خرج منها منى فالتكافؤ منهها فعليه الغسل وفي منى الرجل
لا (بمع) بسبب الرجل فوجدت للذة ذرات بلا ولم تعلم انه منى او غيره فعليه الغسل (فلسد) احتكام
لم يوشى ثم خرج منه منى بعد ساعة لا يغسل عليه (باب) في حكم ماء الحيض والآبار والاراني (شمت)
هو من كبير نجس انجلى ماؤه ودخل الماء من جانب وخرج من آخر والجمل متصل بالماء فهو نجس
واذا كان متجانسا فطاهر وان كان يتقاطر عليه الجمل (فجع شمت) حكم الركبة حكم البير (شمت) تقاطرون
في البير مثل رؤس الابر لا يتنجس ولو احتق ماء من الراد وجبه في الحب وفيه بكرة الغنم او بعرتان
لا يتنجس والاراني كالبيير (فبمع) فيه اختلاف الاجوة وقال بهاء الدين الاسميناني في اشتراف من ماء
النهر بالكرز فدخل فيه بكرة او بعرتان لا يتنجس (ظلم فجع) يكون نجسا (بمع) ونزع البيير ان ينزح
حتى لا يستلم من دلوها الا نصفه فتطهر (كس) ضرب في ماء البيير لا يتنجس (فجع) استنجى من ماء البير
وغسلته تجري فتخلط ثم يغترف الماء منه في بيير لا يجوز هذا النوض ولولا ان يصيب الاناء من البيير
ومسب في الكوز فاصاب كفه ثم دخل الكوز في طاهر الا اذا عرف نجاسة الكم (بمع) يد ورائد ولا بد من جدول

يحبس حيث عليه ان يشرب (جهد) لا يحبس (يد) رأي رجلا في حوض ثمانية اذ رجع في ثمانية يغتسل فيه
من جنابة لا يغتفر منه ولو رآه غيره يغتفر منه لا يحبس بذلك لان الحوض ينحبس على قول محمد بن سلابة
روح (يد) وقع من قدام خفيه قطعة في الحب لا ينحبس فاما يستيقن ان بها نجاسة وكله ولو وجد في الوكية
خفف خلق وكل الذي يلقى عليه الصبيان اذا وقع في البير (دوخج) مثله (ثوب) ولو اسود الماء بالاوراق
يجوز التوضؤ به اذا لم يغلب ولو استنجى بالماء الى اثم ولم يرفه اثر النجاسة لا يلزمه تحريك الماء لغسل بقية
الاعضاء لكن يميل الى الجاذب الاخر (ص) فارة ماتت في البير فنزع منها عشرين ذلوا فاصاب الثوب اكثر
من قل والذره لم يحز الصلوة فيه (ظم) والمتزوج ما بين العشرين الى ثلاثين طاهر في شرح صدر القضاة
اذا كان عتيق ماء البير عشرة اذرع فصاعدا لا ينحبس بوقوع النجاسة فيها في اصرح الاقوال (جهد) روي
ان الماء اذا كان في البير بقدر الحوض الكبير لا ينحبس بوقوع النجاسة فيه (جهد) تلتطخ عظم النجاسة ووقع في
بير فنزعوا ماءها وتعلوا الخراج العظم ظهورها وكغسل العظم وان اعجزهم نزعها نزعوا ثلثمائة دلو ويحكم
بطهارتها (شهر شه فجع) امتلا البير من ماء نحبس يطهر ونزع جميع الماء (برج) تنحبس ماء البير ثم انتقص
الماء ثم نزع لا يطهر وفي الجاه مع الاصغر قال شد اذ نزع ماتت ذنابة في بير وغار جميع ما فيها ثم عاد فهو طاهر
ولو غار منه قل عشرين ذلوا طهر الباقي من الماء وقال ابو يوسف راح لو غار الكل ثم عاد ينزع منه دلو واحد
وقال محمد راح ينزع عشرين ذلوا (شبه) روث يابس واسنقن كثير يابس القى في البير قال ابو يوسف
روح استحب ان لا يغسل الماء ولا يحفظ من الحقيقة روض وعجالة الكافي قليل السرقين وكثيره يغسل الماء
وطما كان او يابس وقال ابو يوسف نزع لموكان ينصبوا يابس الماء يغسل الماء ففقيه الحاركم بالينسيرو (دو) وقع
الزعفران في الماء ان امكن ان يصنع به فليس بماء طلق ولو رآه اقل ام لو حوش على الماء القليل لا يتوضأ به
ورأي سمعنا يمشي من البركية ان غلبت على ظنه انه شرب منها فنحبس والا فلا * يابس في الماء المستعمل
والآثار والخرق والنجاسة ناولك * (يد) لا يحفظ رواية في وضوء الضميري ولعله مبني على اختلاف فهم
في صلواته فمن جعلها صلوة حقيقة جعله مستعملا ومن جعلها تعلقا واحتياذا فلا وفي التهل يابس على

قال روى وهو الخاض مسعمل لان وهو مستحب (هو) غسأت يدها من العيين وان لم تكن مسجلة
 لا يصير مستحلاً (فأب) في التيمم والجمع يسه ويمن سور الحنابلة (فعمد) يدل به قروح يصره الماء دون
 من آثار عصائه دبر أنه اداعل وجهه يسيل الماء على يده فيصره له التيمم اذا لم يجد من يعسل وجهه
 (يُحج) له التيمم مطلقاً (فب) مسافر معه ماء رائد عن شره لكنه يحتاج اليه لطعم التناج اكلان معه
 حصره كفيه الى الماء لم يتيمم والاتيهم (شع) تيمم (لم) حصر حماره لوتوباً يسقى تكبيرتان وتيمم يدرك
 جميع التكبيرات فانه يتوضأ (عج فحج) في مريض بصره غيرته فاليه على المريض دون الميمم (فكش)
 معه حشد في السفر او تلح وله آلات الذوب لا تيمم (حم) حار له التيمم (عك) انتهى الى نهر
 حامد تحت الحمل ماء ومعه آلة التقوير يحس ما به التقوير (حم) تيمم (طاش شمس) توضأ بسور الحنابلة
 ولم يتيمم وصلى ثم احدث ثابته تيمم ولما دلتك الصلوة بجزره (فح) الاحرية (فحج) تيمم الحسب لصلوة الحنابلة
 حار (عن) يصلى بالتيمم يرى رجلاً معه ماء فاقم صلوته ثم سأل الماء فاعطاه لا يعيد لان القدر لا للاحقة
 لا يارو به قال وهو روى السامع الكرخي انه يعيد ذلك في الماء الكثير (عس) مسافر وان انتهى الى ماء
 فمزم احدهما بحاسته تيمم ورغم الاحر طهارته يتوضأ ثم جاء متروك ماء مطلق وامه اثم متقه الحداث
 في صلوته يد صبي يدل الاستلوا وام كل واحد منهما صلوة يعسه ولم يقتل صاحبه حاز لا نه يمتد
 ان جاسد يمدد في اتفق ايمة دلج وهو خمس (صح) والتيمم على التيمم ليس يقرئ ولو مر الميمم ماء وهو
 قائم في اتعاف التيمم روايتان وفي المستحبات روايتان في ما اذا انتظر الماء يقرئ الوقت (صح) الا لم يقرئ
 في اول العلية ومع من الموضوء والصلوة تيمم ويومي ويعيد وكذا من منع من الیصوره والصلوة تنهل يد ووعيد
 ولو كان يعب الماء قص اولها لم يوده او مسح اوجیه تيمم (صح) المار بغير واحد من يوصيه بغير احره لا يتيمم
 في مولهم وان طلبوا احره تيمم وقال ان روى ناهي مثله لم يتيمم والاتيهم ولزيمم الحلب ويؤى الحلب في حجاز
 (ر) بقى على غسل الشب لمعه ثم احدث وتيمم لهما احار ويؤى لهما لانه ان يؤى الا احدهما يعني الآخر
 في الانية (شد) تيمم لمعرة القرآن اوله حول المسجد بحوره اء اعراض حلالا للشايعي (حج) اتيمم في

ان خاف فوت الوقت ولو كان في سطح املا وفي بيته ماء
 ان خاف في الظلمة ان يدخل البيت لا يتيم اذ لم يخف فوت الوقت قال رضى الله عنه وفيه اشارة
 الى انه اذا خاف فوت الوقت تيم ولو كان عنده امانة يخاف عليه ان ذهب الى الماء تيم (بو) الاحير
 لا يجد الماء ان علم انه يجد في نصف ميل لا يجعل في التيم وان لم ياذن له المستاجر تيم ويصلي ثم يعيد
 ولو صلى صلوة اخرى وهو في كراهية يفسد ولو سار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز
 ميرة فيها ان كانت مزرعة ولا فيحوز ان لم يكن فيه ضرر * يا ايها المسح على الخفين والجباثر *
 (فع عك) لا يجوز المسح على خف من مسك (عت) مثله لانه لا استمسك له كالعين وقال القاضي
 الزنجري يجوز (بو) ان كان ضلنا عليطا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجوب المسكى عند
 ابي يوسف والشافعي وفي قول البيهقي في نحر (ظن) يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي يبيد
 للناظر الكعب (عت) المسح على الخف افضل من غسل الرجلين المخل باليسر (شرب حبش) الغسل
 افضل (شس) الخرق الماتع مقدر بقليل وثلث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهرة ولو تاحية
 العقب (شرب) انما يعتبر ثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم يعتبر اكلو القدم ولو مسح على غير
 ظاهر القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم (فح) قال على الزاوي قد فضل بين مضمومة او خفيفة قد ثلثا
 اصابع فمسح عليه لم يجوز ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجوز كالمسح على باطن
 الخف (صح) سقطت الجباثر من غير برء فالمسح بها له عند البيهقي في سجود ويطلب عندهما وان سقطت
 عن برء ويطلب عندهم * يا ايها الاعميان النجسة واجساها * (شم) قام قليلا قليلا واليسير والجلوس
 متجدد ان يحكم النجاسة الكل والوطوبة التي تنتقل من الجرموق الى الخف عقلا لا تقبل دواء (فع)
 فعوه (شم) والبول الذي يصيب الثوب مثل روث الابيض اذا انقضت وانما يطهر باليد على قدامه
 ينبغي ان يكون كالدهن النجس اذا انقضت (فتب) ما عدا ذلك القرو وغيره وخروءه طاهر (يت عك) امثله
 (عت) عن ابن ابي اكرم خروءه انجلس (يت) البز ان البراغيث لا تمنع جوارزا المصلوة (فح) احتجني
 بالاحجار وطى ثوبه نجاسة لو جمعها في ذلك على قلبه لم ينجسهم فقله خلا في ظاهره والاحوط الاطاعة (شم)
 يمشي في السوق فيمتلئ من ماء فمارش به السوق فيصلي لم يجوز لان النجاسة غالبة في امره (فح) تجزيه

يقول في ماء قبل به الطين او وقع زورث في طين يعجز العلية فلان غلبت النجاسة لم يجز ومن غلبت الطين فطاهر
 قال رضي غصم به جوارب ابن نظرو كان (بشعر) اجتر زعفران هذه الرواية بقوله الغالب في (احوالنا النجاسة)
 (فممن) غلب المنصف دون المغلف (فخ) وماذا المتحيلة النجاسة طاهر ولو كلفنا الماء في حذائية حتى امن
 فان يجبت تعسرا متعاضدا من شدة نيتنه فهو طاهر وكان (فختم) به لما تحلى صوفيا العنم لبوحا بجوز
 الصلوة فيه وعليه قيل لهما انها تعرض فيها من ابيض فيها البعر الرطب ولو لم تلتفت لوث منوها بها بقالا هو غفرو
 (اليدودة المتولدة اليابسة من العذرة) وقيل في الماء نجسته (بم) وقع شهيد في الماء القليل
 على حراحياته دم جلف لا ينجس قال رضي الله عنه وفيه نظر قل قال جليل الله الجرجاني في كتابه
 اتحاد الدم الكثير مع المصلي يمتنع صلواته لا اذ يحمل المصلي شهيد اعليه اذم كثير حازت صلواته ولو
 اصاب المصلي من ذلك لم يجز صلواته لان عن المكان الذي حكم فيه بطهارته قال رضي الله عنه
 كذا اذا وقع في الماء بول للهرة نجس الاصل شاذ ان قيل هذا في الذكور ومن قول الا نرى نجس بالاجماع
 الكثير من اقدار الذرهم يمتنع وعن محمد بن الغلام كان يقول لو ابتليت به لمسحت ولكن لا امر غيري
 باعادة الصلوة في متخبات (كص) من حديث رواية شاذة ان يقول الهرة طاهر من غير فصل (فخ)
 (مصح) الصحيح ان من جعل القراج الطاهر كالقصبته قبلته نجسة ومن جعل كالقلقة فطاهرة (خو) بيضة
 ملوت من غير ان تحسنها تحتاج فهي نجسة لانها يتحول مما بخلاف اللبن لانه يتغير بالفساد طعمه
 يتغير الطعم لا ينجس العيان (يث) مثله ولو لم تصد وما ولكن تغير الى فن وفساد ينجس ايضا كالعلوة (صت) با
 فيه اشكال (حم) المرفقة اذا انتنت لا ينجس (ضج) لطعام اذا تغير واشتم تغيره ينجس وفي كتاب
 لاشربة ان بالتغير لا يحرم قال (صت) فيحمل ما ذكر في الخلاف على ابيات التغير وما ذكره في الاشارة على من
 عس التغير (طج) في مشكل الاثار اللحم اذا اذن يحرم اكله والسمن واللبان والزيت والبن من اذا
 نتن لا يحرم (فصح) وقع في اللحم ذود وفان فهو طاهر (صت) التي تجس نجاسة غليظة ذباجة ذبحت

وأغلب من ينسج من ماء والد نجاسة ولا طريق إلى أكلها إلا أن يحمل الهرة عليها
 أكلها (جو) عرق في الثياب البنجاسة تنجس بدنه (بو) خشبة الدائرة تدفن في السرقين وجنب
 أن يتنجس (ظم) خر و الطاووس والدراج بمنزلة خمر الحمام ونصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة
 يجمعان (فع) صلى ومعه بدردود القزاج (مت) هذا النيص والبيض ظاهر (س) هو ظاهر ولا يعرف له نجاسة
 وغند الشافعي روح نجس (صح) واختلف في نجاسة الكلب والد خبيث عندى من الروايات في النوادر
 والأما إلى أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين أو أنه نجس تظهر في كلبه وقع في البئر
 وخرج منها فاصاب ثوب انسان يتنجس الماء والثوب عندهما خلافا لأبي حنيفة روح (يع) بول الضفدع
 البرئ نجس (بو) قيل بول الفرس نجس نجاسة خفيفة وقيل غليظة وحكى ابن ترميذا أن كلبا أمسك فرسه فبال
 في السوق فنفر الناس عنه فضحك وقال تفرون من بول مختلفة في نجاسته ولا تفرون من تجارة متففة
 حرمته (تح) بول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة بالإجماع وإما العذرات وخر و الد نجاسة والجم
 غليظة بالإجماع (شم كنه فع) شاة تعلق وتسلخ ثم تطعن عند المنيح فيخرج تينها دم فهو نجس
 (بو) ولو أصابه دم القلب بنجس لأن الدم الطاهر ما يبقى في العروق أو يبتلطا بالحم فاما السائل
 فلا (ط) عن بعض المواضع الدم الذي في القلب ليس بشيء (اضغر) أبو بكر العياضى الد ماء أكلها نجاسة
 مسفوحة أو غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس بمسفوح طاهر
 وفي الإيضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن أبي يوسف رح أنه يغنى في الأكل دون الثياب
 (حك) صلى ومعه عتق شاة غير مغسول جاز لأن الدم المسفوح ما سأل منه وما بقى لأبناش به لما روى
 أن عائشة رضى كانت ترى في بومتها صفرة لحم العنق وغيره وقيل مرارة الشاة كالدّم وقيل كبولها
 خفيفة عند طاهرة عند محمد (شز فع) عصب اخراج منه البعرات صحيحة فهو نجس (شم)
 طاهر (صح) اختلف في القن والصحيح رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه عقوم لم يفحش أن كان طعاما
 أو ماء أو مالا ليرة فلا (ط) القن في ظاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة (شم فع صح) ذبح
 دجاجة وغسلها عليها من النجاسة وصلى معها جاز وأذا لم يشق بطنها (صح) أن كانت حية جاز
 والا فلا حتى يشرج ماني بطنها وتغسل (مت) والصواب هو الأول لأن النجاسة متى كانت في معدتها

من بوحه جاز (حت) ولا يجوز العلوة مع المأكول المدبوح وقيل يجوز اذا لم يزد فهو وضع الزكوة
على الدرهم وقيل يعتبر السائل فاما متى الشاة طاهر (فليس) وحيوان البحر طاهر وان لم يؤكل (شق)
مثله حتى حيز البحر (صح) وحيوان البحر طاهر وان كانت ميتة قال رضى الله عنه واختلف اصحابنا
في الدمن الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القنوري وملوة
في خلائي نص على طهارته (كتب) طاهر (حت) من الحسن في بكرة وقعت في قرحنة فطخت
تؤكل وقال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدمن والليس وكذا امن امن سلام في الروث
كزبيب من البقرة ايام الربيع في الغلاة وكذا عين شاذان فيه وفي عصير العنب اذا زاد ميت الرجل فسأل
وكذا العنب يا كل منها الكلب (شرح) ومن ما لك المعرة طاهرة قال اغصاء عاقية البلوى اولى
بما يقول من قال بطهارته وفي غيره الاحتياط اولى واخوي (عن) من ابى يوسف ربح الله صلى
الشمس جمعة ونهر قوا ثم احبر بوحود دارة ميتة في بيده حمام اغتسل منه فقال فاحذ بقول اصحابنا
من اهل الملاينة اذ ابلغ الماء قلتين لم يجتمعا خبثا (صح) سور المكاتب والحرير نجس خلاف ما لك
وغيره (يث) ولو اتي يقول ما لك اجراء (يو) عصه الكلب ولا يرى بلالا باس به (به) اصواب
اللولي طرفه اجيله اكنو من قدر الدرهم ملقائل ان يقول يجوز له كالمقعد (في) (الصح) عندي
ان لا يجز به (شيب في) وعصاه في محبسه ما لم يكن جلد ثامن دم او قى او قبح او يمد عن ابى يوسف
انه طاهر وقال عبد بن حمزة بن حمزة المام يوقعه فيه ويضم الى نجاسة اخرى في المانعة (بمع) كتب وعلة
بشرون ضرع البشاة يجوز في ملحطية تطاين ملحط بغيرها كيلاو تضعها ولد هار يجهف ثم تحلبها بعد الحلب
يلد رطبة فيصيدها ببقعة ذكيد الطين على الصرع فهو عمو (فب) راع طلع صرع البشاة يسرقينها ويبست
ثم حلبها يلد رطبة بمعنى نجاسة اللبن روايتان (بمع) جلدة الإلية التي يتركها القصاب ما خول
المقعد وهي تتلخ بغيرها وتطها ولكن لا يرى الآن عين النجاسة اذا التصقت بالية اخرى او اللحم او
منديل رطب ونحوه ما يكل طاهر (بمع) دام ما لى راس البحر بالسائل نجس ولو بقي من راسه
لا يحد حكم النجاسة (فبمع) الجلود التي تدبغ في بلد نا ولا يغسل مثل لحها ولا يتوقى النجاسات في

الأرض ثم سقاها فلنا يجوز التوضي من الماء في المرة الثالثة ان ذهب الرائحة للنجاسة ولو لم يأتها أو أكرها حتى المراتين
 (ظم) مثله (شم) استنجي بالماء ويكفيه حيض مشدود ولا يظهر عظماء اليد ما لم يمس الليل بالحيض
 من أزال اليأس (ظم) فارة ما انتهى بطلقة يظهر بالغتسل فلنا ان كان انشرب الماء فيها (يك) لا يظهر
 ان ماتت فيها فارة بعد ما تشرب عصار حامض والاملا (فح) مثله في تحقنا لفقهاء اصاب الجسد نجاسة فغسل
 بالماء ثلاث مرات من غير تعفيف ظهر (فصح) مثله في الصف والمكس والجرم اذا امر عليه الماء
 فلنا ظهره كم غير تعفيف (عت) يشترط التعفيف في كل مرة في المكعب العتيق دون الجلايد وفي
 الجلايد لا يشترط التعفيف في كل مرة (فب) والمختار انه يغسل فلنا ويتر في كل مرة حتى يد عت التمدد
 لا يشترط اليتس (بم) غسل الثوب من الخمر الساورة فحشها باقية ظهر (مستجمع) لا يظهر ما لم يزل
 الرائحة (فح سي) يشترط ازالة الرائحة عن موضع الاختباء والاصبع المني في الاستنجي فان صبر
 لا يضره (مستجمع) لا يظهر ما لم يزل الرائحة والبالغ وقيل اذا لم يزل الرائحة الخمر يلقى فيه الحبل فيطهر
 (علك) تمسكه او حجر او حبل اصابته نجاسة غير مريية يظهر بالغسل مرة اذا اكثر عليه الماء (نحو)
 ان لم يكن عليه رشح يظهر مرة والا فلا (ف) يشترط التعفيف في غسل الاجز العتيد دون العتيق (مست)
 وفي المسئلة بخلافه وقد اشار اليه (علك) وفي صلوة الاثر عن الحسن البصري وعمر بن ذر في اداء الصبح
 ببال فيه صبي يصبح به الثوب ثم يغسل فلنا يظهر قال هشام وهو قول اصحابنا (مست) والشافعي (شس)
 دبح الحبل بودك الميتة ثم غسل طهر وما تشرب فيه فحشها باقية (شطب) مثله قيل هل اقول اني يوسف
 وعند محمد لا يظهر (بق) فالظاهر ان هذا لا اتفاق (اعتج) الكيمحت المدبوع بل هو الحنزير
 ان يغسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وهذا قول (فح شم) ومن (فح) لا يظهر (ط) ص كوز من حمرة في
 دن من خل ولا يوحط طعمها ولا يصبها يباح الخل للحال والوقوف فيه قطرة من حمرة لا يباح من ساعته
 (خدم) يباح للحال (ظم) اخرج ظمرا من خابية الخمر وان حله في خابية الحل يتحل الخل قال رضي

[illegible]

ومن ثم معناه كفح خوا قال القاضى الزرنيجى المقتضى ليس بحكم المستحاضة وان كان موضع
العقد مفتوحا لان الدم في موضعه (ختم) مثله وقال القاضى الحكيم هو في حكم المستحاضة كمن
بعت الدم من السيلان بقطعة (سخت) مثله وحرابه (م) دليل على ما يوقل عن ابي يوسف ان
المستحاضة اذا حبست الدم عن السيلان لا يخرج من كونها مستحاضة (صغر) يخرج عن كونها مستحاضة
منع الدم وهو موافق للاول والثاني التوسط لتجدد البويضة ولو تم حمل فلولو به ايام لم يخرج العقد مفتوحا
كما من عنه عاملون (ق) رفق او مال عن حرقة دم يستطرد آخر الوقت فان لم ينقطع توفرا وصلى قبل
دخول الوقت ثم لم ينقطع قبل خروج الوقت الثاني توفرا واعد الصلوة والا فلا (لكن كمن) اعتاد السيلان
فقد تحول وقت الصلوة الى طلوع الفجر ولا يصلى فيها راقى العشاء بعد الضحك بعد الصلوة يطهارة
كاملة قال ارض وانا قد حررنا عن حكم العدة من التأخير في وقت الصلوة وقود في الصلوة قصاه يطهارة كاملة
والا فلا تخرج كما في (فح) اصاب ثوب المستحاضة دم لم يغسله يبقى طهارته الى ان يصلى لكنها لا تبقى الى
آخر الوقت بخارجت صلواتها معه اخلا بالشاء معنى (اربع) ثوبا على مقد ان الرخصة (صديق) لم يجز صلواتها بالاجماع
قال رضى الله عنه هنا صحيح من حديث المعنى والاول من حديث الرواية فقد نص على الاول القاضى الحكيم
في بعض كتيبه والمرجعه اتصال (ثوب) ولو علمت انها لو غسلته يغتسله غسله حتى الى يومها لكل صلوة
وقبل من لا يغسل وقصلى هكذا (تحصلا) ولا يكون السيلان المستحاضة احتى ليدن وموت صلوة كالا انقطاع
لا يتم (حتى ينقطع) الدم الوقت كمن اعتاد الصلوات بالصقوط (من ط) صاحبه الجراح السائل ان يسيل الى
وقت كل صلوة من بين توامر ازان كان (موت) لا يكون طارحا كخارج مثل قال رضى الله عنه يغتسل السيلان وقت
صلوة كما مل اول موطن في (سلس) ان المستحاضة ومن سلس البول وانقذت البرج وسقوط الدم ولو
موا في ان طهارتهم تحقق والوقت للعلل ومن المعلوم ان سلس البول وسقوط الدم وانقذت البرج لا يلزم
وقت صلوة بل يتحمل ما عاك خالية لمو شرط بل وادى لما ثبت اهم حكم المستحاضة اتصال قال رضى الله عنه وقت

ونسبنا أن الدم فيها شرط الثبوت وكان في قلبه انكاره ثم وجدنا جوابا (قلت) ان
 السيلان في الوقت منة يكفي حال البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان فقل انكاره ولكن لو كان الاخير
 الى لقلت لا يشترط الى دوام الا في دم الاستحاضة ويكتفي في غيره السيلان والوجود في الوقت مرتين او ثلث
 قلت وما اشار اليه استاذنا زح دقيقي حين نكس غالب ظني ان من قال بالعدم لم يرد به عدم انقطاع
 الدم في الوقت اصلا وانما اراد به انه لا تجد في الوقت ساعة خالية يمكنها الرضوء واداء الغرض فيها وكيفية
 يعرف دوام دم الاستحاضة
 لها وضع الكرسف في هذه الحالة ومع وضع الكرسف لا يعرف
 الدم والانقطاع فيما بين القطرات واذا كان المراد منه ما ذكرنا يستوي فيه اصحاب الاخذ ان يكون
 الحكم في الكل سواء على ما نص عليه في الكتب وهكذا اقرس في عميقه في من ايسا في الوافين على هذه
 الحقائق وفي الجامع الاخير متى اجتمع في المكتوبة علتان احدهما يجوز في التطوع من غير ضرورة
 والاخر لا يجوز الا في حال الضرورة فالتي تجزي ايسر العلتين قلت فعلى هذا وصلت قائمة تميز
 ثباتها واغصائها ولو وصلت قاعدة لا تتنجس بتصلب قاعدة (صح) به يسلس البول فان ركع او سجد او قعد
 تنجس ثبائه وان صلى قائما ايما لا يتنجس قيل يركع ويسجد وهذا والصحيح انه يصلي قائما ايما
 وكذا ذكره هشام عن محمد لان الركوع والسجود يجوز تركهما بالاختيار في التطوع اذا ركب بخلاف
 طهارة الثوب * باب في الحيض والنفاس * (شمس) شكت الحيض في يومها انه المعاشم الحادي
 عشر ولا يثبت لها رأي فان كانت ترى الدم فهي جائز (فع) شمس) تعمل يغلب ظنها (فع) عادتها
 في النفاس اربعون وعادتها ان الدم ينقطع يومين او ثلثة ثم يعود فان غلب على اظنها ان الدم يعود
 لا يجنب عليها ان تغتسل وتصلي برواية عن ابى يوسف (شمس) تغتسل وتصلي اذا خافت فوت الوقت
 لان الدم موهوم وهكذا في صاحبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلثة دون العشرة وان اضر بها
 الغسل تيممت وصلت وفي الاربعين للمبالي وكما قد ركت على زوال السيلان بحشو او رباط او جلود من في
 البصولة او ينافع لم تغالج لم تجز صلواتها (بسخ) قضاء القاضى بالاياس ليس بشرط للحكم به وهو الاظهر
 (يشب) اذا بلغت مكة الا ياتى بتعد بالاشهر ولا تحتاج في ذلك الى القضاء (شمس) سرحى ذلك من ايام
 حيض باسفينديا معجته والنفاس غالب فليس الحيض كمسئلة البزاق (صح) لا يثبت للمرأة تعاد فان

لك ولو كان خبثها تسعة فرأى ثلثة ثم ظهرت خمسة اختلف المشايخ في قول عبد والاصح ان يحل
 وطهها لان احتمال كونه خبثا بالزيادة على العادة فلم يعتبر وكذا الخلاف اذا رأت يوما ما دام
 هو خمسة ولو انقطع دم الصالة وراذ على خمسة ايام حل وطهها الزوجان مثل عبد ومنك ابني خنيقة
 يحل حتى ينتم عشرة وعند ابني يوسف لا يحل حتى يتم خمسة مشرباء على اختلافهم في الطهر العاقل
 (سبح) انقطعت منقطعاً استبان خلقه يحكم بكونها حاملاً من ستة اشهر وقال ابن تاق من اربعة
 شهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة في الولد التام ولو شك في الحمل فيجعل بعد الولادة حاملاً من
 اربعة اشهر الى ستة اشهر الى ستمين وقيل حائل ما لم يتيقن بالحمل والاول اصح لان التحريم سائغ في
 الامر (بما) قالت لها امرأة عالة بالحمل انك حامل او امرأتان وهي لا تعلم ذلك فترأت الدم
 في ايام خبثها لها ان تتحرك الصلوة وتغتسل (كص) كانت ترى الدم في ايامها ثم انقطعت منقطعاً مستبين
 لحيث تقضى ما تركت من الصلوة اربعة اشهر وما اطرت من الضيام بناء على ما ذكر في (م) هشام
 بن محمد تزوج امرأة لم يكن قبله لها زوج وثني بها فجاوت برين لاقل من ستة اشهر من الكاح فالتكاح
 بامد عبد في وقت اني يوسف لانه تزوجها وهي حامل وان حادت به وقد استبان بعض خلقه لاكثر
 من اربعة اشهر وعشر فالتكاح جائز وان جارية تبطل عن نفاسه وكص ما انقطع دم المبتلى دون
 العشرة لجلساء ليها ان تعتسل ثانياً بعد العشرة (سبح) لا يجب (صت) بوقف (كص) شمت
 ولثان في حرة رمضان واشتمرا انهم من رمضان ثم جاءت بذلك فاحلوا شهر ونصف من الولادة
 لا يقضي بيام النصف الاول ويصح طهرها في النصف الاخير وكل حملوها اذا كانت اعتشلت بعد النصف
 الاول لا يبدل الى الحمل من النصف الاخير (سبح) وفيه يستحب للحائض ان تتوضأ لوقت كل صلوة
 وتغتسل في صلاة فاستسبح وتهلل وفي رواية يكتسب لها ثواب احسن صلوة كانت تطلى اركان خلف بن ابي
 محبة الى ابني ميطيع فقال له خلف اذا كان في موضع فابا نادى الى ابني ميطيع واجلس مائة كيلاً
 قول منك ما اذا اختلف في كل الحائض (سبح) ولا يجب على الحائض ان تستتر بالفرج في وقت

صلوة باب الاذان * (فتح شمر) سمع الاذان من كل جانب يكفيه اجابة
 محل لصلوة واحدة (شمر) ولا ينتظر المؤذن والامام لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بوم)
 المؤذن ينتظر شري النقص مساويه وفي الوقت سعة فقال اجتبر الاصلح ويعذر وقال ابو ذر يؤخر
 (شمر) يتكلم في الفقه والاصول فسمع الاذان يجب الاجابة (فتح) سمع الاذان وهو يمشي فالاولى
 ان يقف ساعة ويجيب (بم) وغيره حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد هالايجز
 عليه اعادةها (ظم) ذكر في الصلوة انه كان محدثا تقدم رجلا جاء ساعته لا ينس اعادة الاقامة
 (جمع) عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان ما عمل بعده فهو حرام وكانت تضع مخزليها
 وابراهيم الصائغ يلقي المطرقة من وراءه ورد خلف شاهد الاشتغال بالنسج حالة الاذان وعمر
 الساماني كان الامراء يوقنون افراسهم له ويقولون كفوا واختلفوا ايهما اولى ف قيل التاذين اسلم لغير
 عليه الصلوة والسلام الائمة ضمنا والمؤذنون امتاء (صت) وقفت في الاذان لتتحنج او سعال لا يجز
 وان كانت الوقفة كثيرة يعيد (شد) وينبغي ان يكون المؤذن مهيبا ويتفقد احوال الناس وينزجر
 المتخلفين عن الجماعة ولا يؤذن لقوم آخرين اذا صلى في مكانه والسنة الاذان في موضع عال
 والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشائخ (صح) قوله اذا انتهى الى الصلوة والفلاح تحول
 وجهه يمينا وشمالا قالت المرأة اوزة الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كل لك والاصح ان الصلوة
 عن يمينه والفلاح عن شماله (صت فتح شمر) والاقامة كذلك (صح) وجعل اصبعيه في اذنيه
 فذلة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة وعن الحسن عن ابي حنيفة راح انه يفعل ذلك في الاقامة (بم)
 يرفع صوته في الاذان والاقامة (شقي) والاذان من سدن الصلوة عندنا وقيل واجب وعن عطاء
 من نسي الاقامة اعاد الصلوة وقال الاوزاعي يعيد ما بقى الوقت وقال متجاهد نسي الاقامة في
 الشبر يعيد (صح) وعن علي بن الجعد عن ابي حنيفة وابي يوسف صلوا في مصر جماعة الظاهرة والعصر
 بغير اذان واقامة اسطوا السنة واثمرا بيدل انهم رأوه وانجبا (كص) اعطس المؤذن حال الاذان
 لمحمد ونسبته غير (صت فتح) لا يحمد وفي الملمة لا ينبغي الاخذ ان يقول لمن فوقه في العلم
 ولجاءه خان وقت الصلوة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه وفيه لا يجوز راسه في الاقامة عند

منهم بجر صوبها لان منها عورة واحدة قال رضي وهل اتى على امرين والثامن
 هما غافلون احدهما انه لا يعتبر الجمع بالاجزاء كالا من السباع والاسباع بل بالقدار والثاني
 ان المكشوف من الكل لو كان قد رجع اصغرهما من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف
 من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع الجواز لا المكشوف قد رجع الاذن (و بـ) عريانة له
 ثوب ان صلت فائضة انكشف فخلها وساقتها ورجع ساقتها صلى قاعدة لجواز القعود في النقل بلا عمل
 لما مر ولو انكشف اقل من ربيع ساقتها ففائضة (شيخ) واختلف في الدنيا ربيع الاليتين فقليل الكل عورة واحول
 فاعتبر ريعه وقيل كل الية عورة والذاتان هما (الظم) الجيب تبع للبطن (نمت) الا ووجه ما يلي البطن
 تبع له وما يلي الظهر تبع له (منح) عريان قد رجلي ظنين يطلع بعورته ان علم انه يبقى عليه لم يجوز
 ذلك كما لو قد ران انكشف عليه وبق الشجر (كص) لو شتر عورته بزجاج يصف سا تحتته ينبغي ان لا يجر
 ولو كان يدرج في وجود الثوب يدرج ما لم ينكشف فوثق الوقت كطهارة المكان (ثم) لعن من مع صاحب ثوب وعنه
 يعطيه اذا اخرج من صلواته ينظره وان خاف فوثق الوقت ومن اطمعته ينظر ما لم ينكشف فوثق الوقت (ثم)
 قول النبي يوسف مع قول الميمنية ايضا (كص شـ) وكما جاز الصلوة في مكان نجس خرق فوثق الوقت جاز
 بما لا يمانع في السفينة اذا تبع رعليه السجود مستقبلا القبلة خرق فوثق الوقت (فـ) صمخ) لا يسجل في
 القبلة فيها ولا يومئ (صمخ) انكشف عورته في الصلوة بقوله فسدت في الخان عند هم وان لم يكن بفعله
 فان شتر من ساعته قبل ان يودعي جزء منها لم تفسد والا فسدت وقال ابو يوسف والساق فسدت
 اذ جزء منها ولم يرد (كص) عريان وجل قطعه تستمر ربيع اصغر العورات فلم يفسدت والا فـ
 (فـ) قال نصير سمعت يحيى عند ثوب نجس ولا ماء عند ه فان كان البول في كلمة بخير وقال العلوي
 معه احب الي وان كان في ثلثه او نصفه وقد بقي منه ما يوارى بعورته يصلي فيه واذ جعل بين في زيادات
 الزيادة قد ربيع الطاهر ما نجا من جواز الصلوة عن ياتنا المني بالربيع في المغطية بالربيع في الانكشاف
 (بـ) صنية صلت مكشوفة الارض لا توفى بالاعادة ولو حدثت مكشوفة العورة توفى بالاعادة وكان المني
 وعندهما تبان فينا يتعلق بمكان المصلي وثوبه وذلك من اجزاء التجانية وغيرها (فـ) ماني مضاه فيا
 قد رانهم وولي ثوبه قبله لا يجمع ولو صلى على غراش طهارته وبطائنه طاهره وحشوه نجس مجازت الصلوة

عليه (من) ما اعتاده أهل بلد كآمن مشيه جمعة وبلاحة مؤن ويحذف الياء من
التيك والآخر اقدم بطاؤون بسط المسح ويطحنونها بها لا يلزم المصلي غسل الوضوء بل يكفي غسل
اليد تحت الماء احتياطاً في الصلاة قال رضي الله عنه في الزرع والاحتياط إمامي زمانناي بلد فلا ينبغي
أن يصلي عليها حتى يلقى عليها شيئاً طاهر فيستطاع في أمر الصلوة التي هي وجه دينه وعماده (من)
شد البساط على الأشجار القائمة لا يجوز الصلوة عليه ويجوز أن يقطع حبل يجري في النهر (شرح)
البحر حتى يصل إلى نهر شبه القنطرة (فتح شمس) الصلوة على الرمي الجارية يجوز كالسفينة
والسجادة في موضع القل من والمسجود تجمع (شع) والنجاسة تحت القيد من تجمع كذا ذكرت من
أي موضع خارج لأنه يقيم بها الفريش وإن أمكن باحد مما يجازي النجاسة تحت اليد من لأنه لا عبادة
شأنه لا يقيم بها العرض (حلت) لا بأس بالصلوة على الأزار التي يمسح به أعضاء الوضوء (عكس)
البرء اول (شرح) صلى في مكان نجس فأقبل طرفه وأقبله فقام عليه وهو يسجد على طرفه كنه يجوز
في الخويت لا يجوز وكل الوضوء المصلي على ما تقدم وبعضه على مكان نجس إلا إذا لم يتحرك بها
على النجس يتحركها وكب الزملى في الكيلة الجسمة (يت) يصلى في الحية ورأسه يتناول مقلها لم ينجس
(فتح) يجوز إذا كان إلى القيام أقرب والأفلا فإن رفع مقلها تمام قيامه جازاً إذا كانت طاهرة والأفلا
(نحو) صلى على مصلى في مكان نجس وصف ما تجتنبه يجوز (يت) مع النفس (من) مثله ولو صلى على
زجاج يصف ما تجتنبه قالوا جميعاً يجوز (نظ) إصابته من نجس يقبل أذرهم أو أقل ثم انبسط فزاد
قالوا يمنع الصلوة (ع) وفي فتاوى أبي جعفر لا يمنع وبه يفتي لأن البراءة البر وليس بعين (من) كين
لو وصفت كبريها نجسا لا يتبين منه شيء إذا لم يكن الكائن في الفرج الخارج زائد على اليد ثم يجوز
والأفلا * وأبى النية والدخول في الصلوة * في شرح القاضى الصد زونية النقل ومنين رسول الله صلعم
أن ينوى الصلوة فحسب ونية صلوة القرآن يتوي صلوة الرقنية صلوة الجنابة أن ينوى الصلوة لله
والدعاء للميت ونية صلوة العيد أن ينوى صلوة العيد ونية التراويح أن ينوى مطلق الصلوة فإنها
منه المحابة وفي السنة يكفي مجرد نية الصلوة وقيل لا يستحب أن يتكلم بلسانه لما ينوي بقلبه والمجتار
أنه يستحب وإياه أشار محمد بن المناسك ولأنه إنما يتعبر به تحقيقاً للصدق وطلباً للتيسير وهو واجب

... فيهم من العلو فيسرها في وقيلها منى وفي الغرض اللهم اني
... فيسرها في وقيلها منى وكل اني سائر الصلوات وفي صلوة التجارة اللهم
... اني اصلح لك وادعوك لهذا البيت فيسرها في وقيلها منى وفي الغرض اللهم اني اصلح
... في الوقت متابع لهذا الامام فيسرها في وقيلها منى وفي الغرض اللهم اني اصلح
... في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجب ان يتروى الصلوة متصلا بالشروع ولا يجب
... المقارنة وقال الشافعي تجبوا واختلف في نية القبلة اذا بعث والاصح انه لا يحتاج اليها اذا صلى الى
... الجارية بالقدية اذا الجدي لا تكون على سمت القبلة غالبا (شهر) وفيه يضح بناء العصر
... على تجربة الظهر وبناء الغرض على تجربة النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عند
... وعند الشافعي ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة (شبه) مثله (ظم بوا) قال المصنف
... او الخالق او العليم او الحكيم يكون ذكر الله يصير شارعا ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذكر
... الله تع يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتمالات (عطف) يريد ان يصل في الظهر
... او العصر في يوم غيم لا يريد في الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه (فيض) قال عبد الواحد في صلوته اذا
... يعلم اي صلوة يصل في حاله بين صلوة هذا المقدر بنية وكذا في الصلوة والاطح انه لا يكون نية لان النية غير
... العلم بها الا يرى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمشافق اذا علم الاقامة لا يصير مقينا ولو نواها
... يصير مقينا (شبه) كبر وغفل عن النية ثم نواها يجوز ان لا يصوم ثم اختلغوا فيه فقل يجوز الى الشاء وقيل
... الى ما بعد البناء وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع (صديق) ترفع المرأة يدها في التكبير الى
... منكبيه احل اثنان بينهما قيل هو السنة في الحجة فابا الامة فكان رجل لان كفها ليضبت بعورة (خبيخ) عزم على
... صلوة الظهر وجري على لسانه نويت صلوة العصر بحزبه (عس) شرع في الغرض وشغله الفكر في التجارة
... او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اعادة (ظم) لا يعيد (بوا) لم ينقص اجره اذا لم يكن التقصير
... منه وفي صلوة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يفعل في كل
... حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود او القعود ونحوها فان حقق الفعل والذكر ما نوى به
... التعبد كفاه وان افرد كل واحد منها بنية فهو افضل ولا يواخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلوة

اكابر لا تفسد من رين المشائخ قال الله اكابر واكبير لا تفسد لانه اشباح وهؤلاء قوم (خوفاً)
 تفسد لانه من اسماء اولاد ابليس (صديق) لم يكن له شاعر في صلواته عن محمد بن مقاتل من لا يقتضون
 العطين يصير له شاعر للضرورة (عيس) لا يصح الشروع بقوله اغرد عاتقك لولم يسم الله لانه في معنى اللام
 (شرح) يصح بقوله بسم الله هذا ابي حنيفة (طمر) فع شيد يصير له شاعر بقوله بسم الله الرحمن الرحيم
 كان التكبير (حيت) تسمى اليه عند التكبير ونوم عند قوله ولا اله غيرك حملاً (طمر) خوة صلوة
 الايام بثبوت دجلت عليه انه الطاهر او العصر وهذا ان عليه الطهر ثم تبين انه كان العصر بحزبه
 كان الوقت صيقاً (شعر) مثله (فخ) يجوز له وان لم يكن الوقت ضيقاً (صديق) التلية عمل القلب
 القليل الى الشئ واللسان كل عة الا ان لا يمكنه اقامته في القلب الا نحرها في اللسان ثم يتأخر
 (صحيح) واللسنة الانتصار الى رتبة القلب بان عز لسانه عنه حاز (شعب) بلج اللسان افضل
 (صحيح) عليه فائتة تنوي الصلوة التي عليه ولم يعينها يعبر او ظهر او غيرهما قال الطحاوي يجوز له لانها
 لمعينة في نفسه كمن يروي صلوة الامام ولا يلزمها ظهور او غير او لا يلزم انه حجة او طهر بحزبه كذا
 روى عنه احمد ابو حنيفة النخعي وقال للقل في لا يجوز له لما قال ابو حنيفة يمس تسمى صلوة من يؤم وليتلة
 ولا يلزم ما هي اليه يصلي بخص صلوات يعين كل صلوة تليتها ولو صلى اربع ركعات ثلث تعد انت بنية
 ما عليه لم يحز * بات في القراءة والسكرت والتسبيح في الاخرين والعود والشاء * (شعر) امام
 يقرأ ليتقل الى موضع اخر فتل كلمة او كلمتين مكان حميرة تعز قوله لعنكم تشكرون فقرأ قليلاً ما تشكرون
 يسغى ان يعود الى ترتيب الاولى وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما بعده والاعلا (سبي) يغزو
 الى ترتيب قرأه على كل حال لقوله عليه السلام لانس رضى اذا اشدت سورة فاتمها وكان يتقل من
 سورة الى سورة (شرح) السنة ان يقرأ بعد الفاتحة سورة واحدة ويروي الحسن بن ابي حنيفة روى
 فانه قال لا احب ان يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات حتى لو قرأ سورة حية فاستقصرها فزاد

والنقل وقال **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه **أفضل** ولو قرأها لا يكره وفي النوافل لا بأس به (شهر)
ركعة أو **ركعتين** **لنقل** الشاء والدعاء ينبغي أن لا يتوب من القراءة في الصلوة (صغير كص م)
يتوب من القراءة (ط) لم يقرأ في الأولين وقرأ في الآخرين **الفاتحة** على قصد الشاء والدعاء لا يجوز
(شهر) يخاف المصلي فوت الوقت إن قرأ **الفاتحة** و**السورة** بجزءان يقرأ في كل ركعة **بآية** في جميع الصلوات
إن خاف فوت الوقت بالزيادة (ظهر م) مثله وخص **الزبدوي** **المجرب** به (فع) يراعى منه القرآن
في الظهر ونحوه لا الوقت (بو) خاف فوت الوقت أو تردد أشد من أدلة جماعة فهو **أعدل** **رؤلة** ما
من القراءة بعد تمام الآية (يت) خافت في صلوة الجهر **بالفاتحة** بجهر بالسورة ولا يعيكم ولو خافت
بآية أو **بآيتين** أو **ثلاث** يتنها جهرا ولا يعيد (شرح) سمي الإمام فخافت **بالفاتحة** ثم ذكرها بجهر بالسورة
يعيد **الفاتحة** (فتح) خافت ببعض **الفاتحة** في **المجرب** ثم ذكرها بجهر **بالباقية** (أفعم) الإمام أو المنفرد
اشتبه عابه حرف أو كلمة أو تقلب أو تأخير في قراءته بين يمين ولا يخالف كل واحد منهما الآخر
المعنى نحو **العظيم** **العظيم** وعلى عكسه ونحوها يقرأ على غالب الظن وإن لم يكن له غالب ظن فتركه
(شهر) **نحوه** (ظهر) الآية الطويلة تقوم مقام **الثلاث** في حق **أقامة الستة** (بمتر قيت بفتح) قرأ
في الأولى قل يا أيها الكافرون وأبدا في الثانية أنا أعطيناك الكوثر ثم ذكر يقطع ويبدأ إذا تجا
نصر الله (عملت هجعت) يتم الكوثر (بمتر) قرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وأبدا في الثانية
لم تؤكد أو ثبت ثم ذكر يتم ولو أصابه وجع اللسان لا يطيقه إلا بإمسك الماء في فيه أو يأخذ حوا
يين أسنانه وضاق الوقت فإنه يقتل من الإمام وإن لم يجد يصلي بخير قراءة ويعيد أو يقرأ **الساكن**
أو **التسبيح** في الآخرين **ثلاث** تسبيحات في غير **سائر الزوايا** لا تأمن بأن يقرأ **المعوذتين** في المكتوبة وه
قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي روضة الناطق وهو قولهم وإنما لم يكتب في مصحف ابن مسعود
لأن **الثلاث** كالتواضع دون بهما فأمّن فترتهما عنهم (نقل) إنهما يتسلطان القرآن عند ابن مسعود
وقال يانها بمنزلة من كلام الله تعالى وكان يرضى بهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشتبه عليه **الثناء**
من القرآن أم ليسا منه فلم يكتبهما في المصحف وفي **الأدراج** **للأئمة** **رايين** أن ابن مسعود لم يكتب
في مصحفه **الفاتحة** و**المعوذتين** فقل له لم يكتبها قال لو كتبتها لكتبتها قبل كل سورة وإنما تركها لأن

مروية زاد فيه مروتان دعاء الرقيب اللهم انما نستعينك اللهم اياك نعبد والى قولك المصحق لا فيه صحح
النبى عليه السلام يقرأ هاتين دعاء الرقيب انهما من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام منه ثم
رجع الى الامام المجمع عليه فعلمه بان ذلك كان وهم امته والقرآن ما تضمنه الامام مصحف عثمان
ابن عفان باجماع الصحابة على ذلك وما عداه فانك لا يعلو قرآننا قال استاذي سيد القراء سليل الشهداء
سيد الائمة (القبيل) في ذكرى البشائر في عجل القيد اذ تم الذي يدري هذه الشبهة فيما يلزم ونام
عبد الله بن مسعود واني ان الامة اتفقت على القراءة التي اختارها ائمة القراء واجتمعت الامة
الى انهما صحيحة ويوجد ناسا يدل اكثرها رجعة الى هذين الصحايبين بان قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو
البلادي الى ابني بن كعب وقراءة عامر وحفصة والكتاني مستندة الى ابن مسعود وفي كلها اثبات
مؤدتين وليس فيهما جهل (تا القنوت) فلذلك على بطلان قول المخالف (ط) واختلقوا ان كفر من
يهم ان المعوذتين ليستا من القرآن فاولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولان الامة
اجتمعت يوم الصد الاول انهما من القرآن والاجماع المتأخرون مع الخلاف المتقدم (فصح)
في غريب الرواية كبر فتعوذ ونفى النفاء لا يعيد لعنات مسكوكا ان كبر فبداه بالقراءة لا يعيد النساء
والتعوذ والتحصين ولا سهو عليه وان كبر فتعوذ ثم مجل يوصل وكذا ان كبر فيصلي ثم مجل ناسيا ثم ذكر
بيد بالعاقة ولا سهو عليه بخلاف ما اذا نفى العاقة في الاولى او الثانية وذكر في السورة او بعدها
او في الركوع فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويصلي للسهو (ط) مثله (عن) الا يقبل على تعلم القرآن
عالم النظم العربي ويقبل عليه بلغة اخرى يفترض عليه تعلمه لان القرآن لا يختص بالعربي عند ابي حنيفة
مرجوعا عنهما يجوز قرأته بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فيفترض عليه ذلك بالاجماع في هذه
الحالة (بو) بقراءة آية في قيام الليل تعدل ثلثا يحصل السنة (فك) قرأ في الاولى من النفل
تبت وفي الثانية اذا جاء نصر الله بكرة وفي شرح قاضي صدي بكرة في الفرض لان النفل (تجو) شك
قبل السورة في ان يقرأ الفاتحة ام لا يتعزى فان لم يثبت له رأي يقرأ السورة لا غير (وب) يقرأ

في الأولى فحجب فقد غلط على أصحابنا فلفظا فاحشا عرفه من تأمل كتب أصحابنا والروايات
 عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلق عن أبي حنيفة أنه يجب التسمية في الثانية
 كوجوبها في الأولى وفي روايةهما ورواية الحسن عن أبي حنيفة رجا أنه لا يجب الاعتدال افتتاح
 وإن قرأها في غيرها تحسن والصحيح أنه يجب التسمية في كل ركعة (شرح) قرأ بعد الفاتحة من وسط
 السورة لا يكره (خو) يكره بالاجتماع إلا تنمى ما ورد (خو) خاتمة السورة في ركعتين يكره بالالتحاق
 وكذلك آخاتمة سورة في ركعة واحدة أو سورتين في ركعتين عند الأكثر وقيل لا يكره (شرح) لا يكره
 تحميمها (ثبت) جمع بين السورتين في ركعة لا يكره لأنه عليه السلام كان يؤتى بتسع من المفضل (قص)
 يكره ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره إلا في المتوافل (ثبت) قراءة الفاتحة ثم السورة
 واجبة لكن قراءة الفاتحة واجب حتى لو تركها في الصلوة يؤمر بأعادة الصلوة ولو ترك السورة
 لا يؤمر (ثبت) سئلت عن سنية القراءة في حق المنقرضين جلا كان أو امرأة فقلت لم يبلغنا فيه تغل يد
 لكن يجب أن يكون المستحب في حقهما ما كان أطول ولهذا قال محمد طول القنوت اجنب إلى من
 كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا كان أحدكم
 أمنا فليخفف فإنه يقوم وزاءه الضعيف والكبير وذو الحاجة وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
 فحمدت الله تعالى عليه قال رضى الله عنه قد ورد فيه تغل يد لأنه ذكر الحسن في المجرى
 أبي حنيفة رجا قراءة الإمام المفروضة والمستنونة ثم قال قال أبو حنيفة والذي يصلي وحده بمنزلة
 الإمام في جميع ما وصفنا في القراءة سوى الجهر وهذا نص على أن القراءة المستنونة يستوي فيها
 الإمام والمنفرد والناس عنها غافلون (صح) قراءة سورة الحمد كالواقعة بل أتم وإن كان
 تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين آية (شرح) قرأ المستنوق في الآخرين مع الإمام لا يتفعا
 وعليه القراءة فيما يقضي (ثبت) الآخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة ما كان القراءة عند محمد
 بن الفضل (فج) لا يلزمه (شرح) يؤمر بتحريك الشفتين واللسان ويلزمه (معت) والامى فيه

[illegible]

في الجواب الظاهر قال رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح وقد روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اقام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند الرفع ثم يقول او هو قائم زيننا لك الحمد وفي بغض شروح الجامع الصغير لا متقدمين انه يقول سمع الله لمن حمده عند الرفع ويقول زيننا لك الحمد عند الانحطاط (شرح) رفع رأسه من السجدة قبل امامه يعود اليه (فتح شب) ثم الطمانينة في الركوع والسجود واجبة عند ابي حنيفة على اختياره في كل ركعة حتى لو تركها ساهيا يلزمه السجود وعلى اختياره الجرحا في هي سنة حتى لا يلزمه سجود الشهر بتركها واجتمعوا على ان الامتنان في القومة بين الركوع والسجود وبين السجدة ثلث ثلث تسبيحة واحدة هنية قال رضي الله تعالى عنه وقد شد القاضي المدا في شرحه في ثلثين جميع الأركان تشهد بالسجدة بليغا فقال والكل كل ركن واجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والشافعي رخص فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة لينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او ترك شيئا منها ساهيا يلزمه السجود ولو تركها عن انكره اشد انكره فيلزمه ان يعيد الصلوة اذا اخفها ويكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنبها يلزمه الا إعادة والمغتفر هو الاول كذا هذا وعند هذا الصلوة فاسدة (كبص منق) هللى قائما على اصابع رجليه او عقيبته ولا يكون به يجوز (فتح) لا يجوز (حبس) وقيل في من ينحط للسجدة يجوز به من الركوع ان لم يتعمده (شرح) وتفترق الا صايح سنة ركوع الرجال لا النساء (شبهنا) في الجمعية اذا سجد على ظهر راجل يجوز قال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبتيه على الارض والاولا وعن محمد بن يعقوب بن علي فخلل يده في القعدة بحيث يكون اطراف الاصابع عند ركبتيه (سط) يضعهما على ركبتيه كل ركوع (ز) دخل في ركوع الامام فلما سمع تسبيحة رفع الامام رأسه اتصفا ثلثا وان دخل قول ركوع الامام لا يتجه اليك يرفع (ط) لا يتجهما طلقا * باب في القعدة والد كزقيها والقيام منها والخروج من الصلوة * (شم) ترك القعدة الا في الفرض فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن

البقرة الاولى بتمام الامام قبل ان يشرع هو في التشهد فانه يتشهد وفي الاخير ان اسلم يقوم وسيلته
في فصل المسبرق انشاء الله تعالى (ش) بعد ذلك والتشهد في البقرة الاخير انما فلما انتهت
بسم تجزيه وله ان يدعوى البقرة الاخير بعد التشهد بما احب بعد ان لا يدعوا بما يقبل الصلوة
لان الله عليه السلام علم ابن مسعود بالتشهد ثم قال له ثم احترم من الدعاء افضل (صت) الدعاوات
المأثورة بعد التشهد فارتفعوا ما قال زيد بن علي بن الحسين بعد من في ايدي ابي علي بن الحسين وقال
له عبد من في ايدي ابي طالب رضي وقال عبد من في ايدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
ابن زيد بن جبريل وقال فكتب انزلت بهن من تحت عرش الغرة اللهم صلى على عبد وعلى آل عبد كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم تعز على محمد وعلى آل محمد كما تعز على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم انك حميد مجيد اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
انك حميد مجيد قال رضي وهذه الرواية مما قبلها اعتل فاذ بعد التشهد وتبعت الاصول وسألت
العلماء فلم اجد فيها رواية لا من ائمة ولا من خلفه حتى اعتقلت ما ما عتلت فانه مبتدع اعانتى ظفرت
بمحمد الله في الصلوة لعمير الوروي صاحب الاضحية كيفية الصلوة التي مرت من علي رضي الله عنه
وعنه عن كعب بن عجرة ابن الصحابة قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال
قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم
بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد روى عن علي
وعبد الله بن عباس وابن مسعود وحاذر رضي الله عنهم انهم قالوا الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرفنا السلام
عليك فكيف الصلوة عليك فقال صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى
آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين

(من) المقتل في تسمى التشهد في القعدة الاولى فلما كان فعله ان يعود ويتشهد بخلاف
 الامام والمنفرد يؤيد جواب (ظن) فيمن ادركت الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبا
 مشروع المشوق في التشهد فانه يتشهد تبعاً لتشهد الامامه ذلك اهنا (كص صفا) فرغ المقتل
 من التشهد قبل امامه فانه يسكت (شبه) سلم عن يمينه وسهوى عن يساره يسلم منه ما لم يخرج من
 المسجدين والصحيح انه اذا استل بر القبلة لا يأتي بها (جنت) وبطل القعدة بالعود الى التشهد وسجد
 التلاوة عندنا في حنيفة والي يوسف وعنه وعن زفر لا تبطل (صديق) يعتبر في قدر التشهد عند الي يوسف
 فراغ الامام عن قرأتها عن عمدانه لا يعتبر الفراغ وانما يعتبر قدر التشهد لا الفراغ (ز) فرغ المقتل
 عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلواته * باب في البسرة والمزور بين يدي المصلي * (صفا)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بسيرة كالطريق وكل الخوض الكبير (عك) البيروسترة (فتح) في
 المزور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذ ولو من اثنان يقوم احده
 امامه ويمر الاخر ويقبل الاخر هكذا او يمران وان كان معه دابة فمر وراكبا ثم وان نزل وتستر بالدا
 ومن لم يات ولو من رجلان متخاذين فالذي يلي المصلي هو المار (فمنح) قام في آخر الصف في المسج
 وبني الصفوف مواضع خالية فللدخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه
 فلا يات المار بين يديه قال رضي دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية ابن عباس ربح عن النبي عليه
 السلام انه قال من نظر الى فرجة في صف فليس عليه ما ينفسه فان لم يفعل فمر مار فليتحفظ المار على رقبته
 فانه لا حرمة له اي فليتحفظ المار على رقبته من لم يسد الفرجة * باب فيما يكره من العمل في الصلوة
 (شرح) لا يات بان يتكلم مع المصلي ويحيب هو برأسه (بمر) مثله به ورد الكتاب والاثر عن عائشة ر
 (محسن) فرغ المقتل عن الصلوة والاعوان لما فرغ امامه من التشهد لا يكره والموافقة في الافعا
 شرط دون الاذكار (شبه) جلس في الصحراء للصلوة يكره ان يتنخم يمينه ويساره والانضال في التنخم ا
 اليسار (عك) السدل ان يلبس الصدرة ولا يدخل يده في كفيها كمادة اهل بلدنا وعن جازا

وإن فعله قبل الصلوة أو هيئته ذكرك أو صلى على قوم واحد أو ملك غير ذكرك أو من الجحش من البيعة
 له يعني الإمام إن ليس أن يرد رداءه أو يمسها وإن أهم في قميص صديق أو أراو متوشحانه أو حرافة
 وإن أهم في إزار أو سراويل يفتل إصاء لابه بعد عاريا أو إصاء في الجلبه أو استحب اللبس المعابد
 أو متوازيات أو كلب أو حلي وهو مشدود الوسيط لا يكره (شبح أصلي نقاء يشك ويطه به تمشير
 لعبادة ربه (يصح) طهر على أبعده إن في الصلوة بغيره أولى من أن يقطر منه على الأرض وكان يرسل
 ليه في الصلوة ويقول لا بأس بما كلفا في التبريد وإنه مكره (مرفح) وغيرهما كانوا يسكنون
 ك قال ربة وقر الإحيط * وإن يمسها بغير الصلوة من الأيغال وغيرها * (فح) حمل المصلي
أرض أو أكبر ثم وضعه لم يفسد ولو حوّل ظهره إلى القبلة بعد أن (فتح) أهرة خلست على رجل
يصل أو حجره وعليها إحامة أكثر من يد والد ربه بعد أن مكث عليه من كل (ط) شبح (ركن)
ظهر المعالج حين ثيابه بجمعة بعد أن كان لا يستمسك على طهره بفسه وإن كان يستمسك لا يفسد
لأن ثيابه تبع له قال رضى الله عنه يعلى هذا لا يفسد في الأهرة لأنها تستمسك (مرفح) يستحل لابسها وعلى
رأس الركعتين في الطاهر على طعن التمام ثم ذكر يسمى (جلك حم) ذكر بعد التشهيد في العجرات
لم يقرأ في الإحيرة قيام أو صلى ركعة بعد (ميت) أو فاد ركعة غير معتدل لها (شبح) أصلي أو تصع
تدعي إليه هذه الصلوة ليعين عليها ويرى اللبس لم تعش (ط) مسد ت وإن لم يشر لا تعش (شبح) أ
أن مضى ثلثا لتأنيدت ولا يلا في اللزاق وروى لها ليس لم تعش وهو الأصح (يكت) فلا آية لا يسجل في
بجدة فظن الوقت إليه ركع مرة أو مسد ولم تعش قبلوتهم وإن تعشوا في الجهر بعد مسد (م ح) مثلها
كمن (مق) أيامه في جميع الأركان لكنه كان يشاركه في ما ياب بالركعتين كالقومة متوازيها لم يسجد
عليه فصار ركعة واحدة لأن الثانية صارت فصا من الأولى والثالثة عن الثانية والبرادة عن الثالثة
العام تعش (أ) الأولى لا بهما اشتراك في القومة لم يتصل سجود هار كوعها ولم تعش في ثلثها

وكذا في الخامسة من ذوات الأربع فعلم به ولم يعلم وبه (ث) لا قتله في موضع الانفراد (ج) مثله (شط) وذكر الفضلي انما تفسد اذا فعل الامام في الرابعة والام تفسد لانه لم يحق عليه الانفراد حتى يقيد الخامسة بالسجدة (ظمت) والصحيح ما ذكر في الشافعي انه لو قام الى الخامسة قصد اللبنة خرج من الظاهر في الحال وان لم يقصد لا يخرج حتى يقيد بها بالسجدة فكذا ههنا لو قام المتأمل ساء لا تفسد وان قام عالما بخطا الامام تفسد وكذا في المسبوق قال رض وملي هذا اذا سجد الامام سجدة ثالثة سهوا وتابعه المقتدي مع علمه انها ثالثة فالفساد فيه اظهر (ط) تابع المسبوق الامام في سجود السهوا ثم تبين انه لم يكن عليه سهو فسدت (ا) (صغر) الذي يسمى سجدة الامام لتلاوة من غير ان يجب على وتابعه القوم فسدت جعلتهم ثم قال هذه رواية عن اصحابنا واما عندى فلا تفسد (ح) بشر عن ابي يوسف رفع المصلي الى صف النساء او حول وجهه او كشف عورته او وقع قدام امامه من الزحام فصلوا تامة ما لم يركعوا ولم يسجدوا على تلك الحالة وهذا قول ابي حنيفة وان تحمل شيئا منها فسدت (ج) من محمل يصلي ويبدل عنان دابته او مقودها وهو نجس فان كان موضع قبضته نجسا لم يجز والا بد ان كان يتحرك يتحركه في ركوعه وسجوده وان جدد بته الدابة حتى زال عن موضعه فجاوز موه السجود فسدت والا فلا (صغر) سهى عن القعدة الاخيرة وافتتح التطوع لا تفسد ما لم يقيد الركع بالسجدة ولو تحمل فسدت (س) تفسد في الحالين * باب في الاقوال المفسدة * (ظم) ارتجى الامام ففتح عليه من امس في صلوته وتذكر فان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد والا فتفسد لان تذكره يضاف الى الفتح (ظم) وفتح القراءة من المراهق كالبالغ وعن عبد الله الصغار ولو سمع الموتى ممن ليس في المحلوة ففتح على امامه يجب ان تعطى صلوة الكل لان التلقين من الخارج (شم) ولو تلا سنة القراءة ثم ارتجى عليه لا يفتح عليه المقتدي ما لم يخف فساد صلوته (بو) سمع المصلي ما معلى آخر ولا الضالين فقال امين فعن ابى حنيفة انه لا تفسد صلوته وعند المناخرين تفسد (فيم)

أما قوله فسدت صلوة ذلك الزمان عند حتم الامام فرائه صدق الله وصدق رسوله وكذا اذا ذكر في التشهد
الشهادتين عند ذكر المؤذن الشهادتين تعسدت ان فصل الاجابة (بسم) قام الامام الى الخامسة
فتسبح المقتدى تسميها لا تعس (ظم) احطاً الامام ينتخب المقتدى ليهلل به الى الصواب لا تعس
الاصح (بسم) لتسبح بغير مسب يكره وان كان بسبب كخشونة في حلقه او اعلام لغيره انه في الصلوة
لم يكره ولم تفسد صلوته (سي) ان لم يمكنه القراءة الا بالتسبح فهو عذر والاصح ان التسبح لترين
القراءة لا تفسد الصلوة (فك) لدعته العقرب فقال نعم الله فروى عن ابي حنيفة انه تعسد كالاثنين
ان وضع (بسم) فداها ونيات لم يفسد قائماً على طس انه اتم الصلوة ثم علم انه لم يتم فسدت لانه سلم في
الرجل على القعود وصلوة الخنازة وقيل بسم ولو قام الى الثالثة عالماً بما فتح المقتدى فطن انه
خطأ فمعد وسلم ثم ذكر انه لم يتم بسم (بسم شبح) قرأ الامام بايها الذي من امور افتقار المقتدى لبيك
وقال سمعتوا اطعوا لا تعس (ظم نفس) قال بعد التشهد الاول ناسيا السلام عليك ثم ذكر يقال
ورحمته الله لا تعس (حت عك) سلم المسنون ناسياً ودعا بدعاء كان عادته ان يناد (شمسي) لو قال
استغفر الله وهو عادته لا يعيد كرحى يعيد قال يرض ولو قال المسنون بعد الترويض سبحان الله الح
كاهو المعتاد يسغى ان لا يعيد (لمج) قرأ المسنون الثالثة بعد سلام الامام على المحتاح ناسياً فسد
(بق) ترك جزءاً او آية او احطاً في لفظ فساد المؤتم بن تك الحروف او الآية فاحل وطلت صلواتهم
اذا احل لانه تعلم بلا حاحة وكل الرشح امم الى صلى الله عليه وسلم يصلى عليه (كص) اسعطف
هرة او كلاماً او مياق حماراً او وقع ببلعة اهل الرستان لم تعس الصلوة لانه صوت لا شفاء له يحلوا الا ان فانه
همزة ممدودة مع عنة (شبح) رأى مكرراً فحضر بالقراءة رحراراً ومنعاً لا يضره واحموا ان الحولقة
لا تعس الصلوة والحمد لله لعطاسي غيره لا تعس وعن ابي حنيفة انه تعس (بسم) وعيره قام الامام
الى الثالثة فقال المقتدى سبحان الله لا تعس والتهجي بكلمات القرآن والتعود عند الرخصة لا تعس
(ط) والحولقة لدفع الرخصة في امر الدنيا تعس وفي امر الآخرة لا تعس (فمح) قال عند ذكر البار بالبح

او خوف او حبس فلذلك كله يمنع لزوم الجماعة (شعر) الوجود عدا (صح) والسفر ليست بعد (شعر) رفع
 يصلي بهم فطلعت الشمس يستحب الجماعة في القضاء (رفع) ولا يترك مسجد محلته لزيادة بقوّة غير
 او علمه في فتاوى جامع امام محلة يصلي الغشاء قبل غيوبة البياض اخذ بقولهما فالأفضل ان يصلي
 وحده بعد البياض وفي النظم ترك الجماعة في مستقبل حجة وصلى عامة صلواته وبعضها في جماعة
 جامع مضره فقل هو أفضل وقيل جماعة مسجد حجة أفضل واذا كان متفقها فجماعة مسجد استأثر
 لرسمه والسمع الاخبار او مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين كل انتهى ابو محمد غيلان
 بن الفضل (شعر) الاشتغال بالجماعة اكمل يفوته ركعة او ركعتان او أكثر افضل من اتمام الوضوء
 السنن ثلثا (بو) التوضي ثلثا افضل من ادراك تكبيرة الاولى لان الاخبار في التوضي ثلثا مثلاً
 وفي التكبيرة الاولى مشهورة (رفع شعر) يدرك التكبيرة الاولى في مسجد آخر وفي مسجد يفروا
 ركعة او ركعتان فالأفضل مسجد (شعر) مسجد (رفع شعر) وغيرهما ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذر بوجوب الجيرة
 بالسكوت عنه (شعر) يشتغل بتكرار الفقه ليلا ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادته ولا يعدر الام
 والمؤذن والحيضان بالسكوت (بفتح) يشتغل بتكرار اللغة فيقوته الجماعة لا يعدر بخلاف تكرار الف
 ومطالعة كتب الفقه فانه يعدر في ترك الجماعة قال رضي الله عنه وخوابه الاول في من واطلبنا
 ترك الجماعة تكاسلاً وقلة مبالاة بها وخوابه الثاني في من لا يواظب على تركها الاشتغال بالفقه لغو
 والمسلمين ولا الجيران على هذا التفصيل حسن (بفتح) شرع في فائته لا يوجب الترتيب ثم اقيم
 الجماعة لا يقطعها وان خاف قوت الجماعة (جس) ومن شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله (في
 مت شعر) قال ابو حنيفة سهر او نام او شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله وان صلى وحده
 يجوز (شعر) يصلي باهله في منزله احيانا يكره اي من غير عذر (صح) خلافه (عليه السلام) انه
 السوق الذين منازلهم في السكك فمسجد السوق مسجد مسكنهم ماداموا فيه ومسجد السكك

أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وابن خزيمة حتى قالوا الرمي وحده لم يجز في الصلوة التقى
 الجماعة واجبة عند العراقيين يأثم تركها مرة بلا مد زوم عند الحراسانيين انسايا ثم اذا اعتاد تركها
 اختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الغضيلة وهو ظاهر مذهب
 الشافعي (ن) ابو بكر رأى المصلي في ثوبه نجاسة اقل من الدارهم يغسله وان خاف فوت جماعته
 ان خاف فوت الوقت والجماعة مضى صلواته واحب الي ان يدخل في الجماعة اذا خاف نيتها ولا يغسله
 ماتته الجماعة في مسجد فاتي مسجد آخر فيه جماعة فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
 الصلوة (س) مؤذن المسجد اذن واقام وصلى وحده ليس لمن يجي بعده الجماعة فيه (عج) ينتظر
 مدة لدخول المسجد فهو مسمي (فج) مثله (شم) صلى ثلثا من العصر ثم اقيمت ليس له ان يصلي الرابعة
 اعد لينقلب نفل قيد رك الجماعة لان الاتمام فرض والجماعة سنة باب الاقتداء وما يمنعه (شم)
 مع ارفع رأسه من الركوع والسجود قبل امامه يجب عليه القود متابعة للامام والمعتبر هو الاول
 (طح) مثله (يت) للمقتدي في العجماء ان يدكر الله في قلبه دفعا للوسوسة (بج) امام لا ياتي
 بالطمأنينة لا يعتد في الاقتداء به ويقتهى بمن ياتي بها (ككب) وغيره يعلمه الطمانينة ويصلي معه
 بها نسي القنوت وركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع ثانيا وثابعه القوم فسد صلواتهم لانهم
 اقتدوا في الركوع الثاني مفترضين بالمتنفل (شبه فج) لم تفسد صلواتهم على الراييتين في العود الى
 القنوت (فج عك) انتهى الى الامام وهو في الركوع فان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان
 مشى الى الصف الاول لا يدركها يدركها ولا يمشی (عج) لا يكره عند الباب اذا خاف فوت الركعة
 (خو) لا بأس بالجماعة في الصنيفة في مدرسة الترجمانيين لانها فناء المسجد قال رضي جوز الجماعة
 في فناء المسجد للحر فيصفنا هل الان فيه بلوي لاهل الرساتيق في الصيغ (صت يت حم) ولو كان
 الامام في صفه واقتدي به انسان في صفة اخرى لم يجزه (عك) صلوا بالجماعة في خان القاضي او

الله يجوز في البيت كما مسجد وهو رذل جوارب (عليك صبح) معه صف واحد في المسجد وباقية حال تقام
 رجل خارج المسجد ليرق الباب واصطف الناس عند يجوز صلواتهم لان المسجد مكان واحد فالك في عند
 الامام مكانه عند الباب حكما (عيسى) مثله (شبه من ظمير) لا يضح (ش) كاتى جماعة ولم يجد في
 المصنف فلو رجة يقوم ويحذف ولا يجل بحد (اصح) قيل يقوم وحده ويعتد وقيل يجل به واحد
 لمن المصنف الى نفسه فيقف بعينه والاصح ما روى افشام حين يحسن انه ينتظر الى الركوع فان
 رجل هو الاجل بالميد رجل اخر دخل في الصف قال رفق والقيام وحده اول في رفق نال غلبة الجهر
 على الغوام فاذا اجزء يقبل فتلوته وتلى المجزء عن اخفيقة راح ان من دخل المسجد يقوم ناقص
 المجانين من الصف فان استروا فلا يمتن فيصير الامام بحد او وسطا الصف والقيام في الصف الاول
 افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث هكذا روى في الاخبار وهوان الله تعالى اذا نزل الزخمة
 الجماعة ينزلها والامام ثم يتجا وزنها الى من شغل الله في الصف الاول ثم الى الميمل من ثم الى الميمل من
 الى الصف الثاني وروى عنه عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام بحد الله مائة فيلوة وللذي في
 جانب الايمن خمسة وسبعون فيلوة وللذي في جانب الايسر اربعون فيلوة وللذي في مائر المصنف
 خمسة وعشرون فيلوة (اصح) محمد بن ابراهيم التميمي اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك تؤذي والقيام
 في الصف الثاني خير من الاذي (ابو) ويحل في المصنف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني
 لانه لاحرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسئلوا المصنف الاول توبه (عليك صبح) والسواقي تمتع الاقتد
 كما لا نهار عند ابي يوسف راح وبرواية عن ابي خنيفة وقال محمد لا تمتع الا بما يجوز فيه البصر
 ولو ادرك الامام في القيام وهو يخاف بالمقراءة يستفتح والا فلا رواية فيه عن المتقدمين وقا
 المتأخرون لا يستفتح سمع القراءة اولم يستمع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستفتح من كان عد
 جماعة لمعد او ظم وقيل يصم لم يستفتح والبعث يستفتح والاصح التسوية كما في الخطبة (صح) تقل
 قد تم التماسم عليه قليلا قيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المحاذاة في شيء من القد

وأما من الركوع بقدر احدى الركعتين والاولى (ب) مثله قال رض وقال المتأخرون ان لقيه وهو
اقرب الى الركوع صار مندكاً والاولى (ص) مثله باب فيما يتعلق بالامامة ومسائل الاحاذث *
(ف) يصلي العشاء وحده فقرأ الفاتحة وبعضها فجاء وحلان واقتل يلته بجهر فيما بقي وفي (ف) مثله
(ك) ان فصل الامامة بجهر (ظن) ليس في الحجة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا ياتم بتركها
شبهة روية الامام امامة النساء تعتبر وقت الشرب (ب) لا بعد (ب) ولو تولى اسامة امرأة بعينها
لا يصلح اقتداء غير هاته (ب) مثله (ف) فك حم) روية المنهاء تصح بدون حضور من (ع) ك)
يشترط حضورها (ج) نوى النساء الا هذه عيالت فيته (ف) ك) المحارم كالاجنبيات في المجازات
شبهة) والمجازاة في صلوة لا تشتركان فيه مكرهية (ع) ك) اقتلت به ولم ينوها هل تصير شارعة
للفل فيه روايتان (ع) ك) لا تصير شارعة لانها الفرض ولا في النفل (ح) ك) لا يجنب
والحدث تيمما في الحديث اولى بالامامة ان ذكر المقتل يبا للمرجى لا بعيد وبالمجبرة والمشبهة المحالفة
لما المعنى يغيب (ب) ك) اقتل في حنفى المذهب في ولو تولى من يراه سنة يجوز لان الوجوب فيه
ضعيف ولهذا يلزمه القراءة في الركعات كلها (ب) ك) لم يجز (ط) عن محمد بن الفضل انه يصح
(ح) ك) انما يتحرك بالامامة لزيارة اقربائه في الرستاق اجموعاً او نحوه او لمصيبة او لاستراحة
لا بأس به ومثله عقوفى العيادة والشرع (ب) ك) علم بالاعمال بفساد صلواته المختلف فيه فلم يامرهم
بالاعادة لا بسعة ويجب العمل فيه على ما يعتقده (ص) ك) تبين له انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار
بقدر الممكن (ح) ك) لا يلزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن يعصية بل عن خطأ معفو عنه قال رض
وهذا الصريح من اخبار (ب) ك) واليه اشار ابو يوسف في الفتاوى كان فساد صلواته مختلفاً فيه او متفقاً عليه
فان الامام اذا لم يعلم فساد صلواته لا يفسد صلواته المقتل يان عند الشافعي فينبغي ان لا يلزم الامام
اخبارهم بذلك اضلاً (ق) ك) لا بأس بقول الامام قبل التكبير استؤوا ويكبر قبل الاستؤوا او بعد
ولو افتتح الصلوة منقوذاً او اقتل من رجل فكبر لانها الاجل فهو على التكبير الا ان لم تغير تحريره

قتل انما بالناظر كقتل اء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل فصارت مسئلة اقتل اء خنثى المشكل بالمشكل
 روايتان (من) اذ كان برجل اجرح سائل فتوفى ولم يتوفا قال ميتا قال لا يجوز وقال محمد بن شجاع
 صلوة القوم جائزة كمتيم ام الميتون حين قال رضى الله عنهما قول صحيح فقد قلل في الجامع الا الصغير صاحب
 الجرح السائل ام الاصحاء قيل لا يجوز في حق المقتولين وقيل يجوز لهما وبه قال ابو يوسف ومضى هذا
 الخلاف المبطلون والمستحاضة في تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتل اء الحرة بامة حاضرة الراس
 (شبه) قال ابو يوسف يكره امامة صاحب هوى او بكعة وهو من كان على غير الحق بتاويل فاسد
 كالخوارج ومن كان من اهل الخصومات في الدين فهو صاحب بدعة (بوهد) يدخل بالمسيح من
 هو اولى بالامامة من امام المحلة فالامام المحلة اولى (كص) عاير وصاحب جرح سائل لا يؤم احد
 صلحته لانه اقتل اء كمن يعارواقتل اء صحيح بصاحب عذر (شرح صحيح) حاذته المرأة اقل من مقلد
 ركن تقفل عند ابي يوسف وعندهما لما تقفل بمقلد ار ركن (صحيح) قال الرازي في شوحه اقتل
 الخفيف في الزور بمن سلم عند الزكوتين لا يسلم معه ويصلى معه بقية الزور لان امامه لم يخرج بالسلا
 من صلواته لانه مجتهد فيه كما لو اقتل اء بامام قد رعب اتفه ويرى الامام انه لا ينقض وضوءه
 الاقتل اء لانه مجتهد فيه فظهارته صحيحة في حقه (صحيح) قيل صح الاقتل اء في فصل الرعاى والحجامة
 وقيل لا يصح وبه الاكثر وان رآه انه اجتنب ثم غاب فالاصح انه يصح الاقتل اء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطاً
 وحسن الظن به اولى فان شاهد التعمى انه من امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال ميتا لخصاصه الاقتل اء
 وقال ابو جعفر وجماعة لا يجوز كاختلافهما في جهة التحريم يمنع الاقتل اء * باب في السر
 وما يتعلق بتركها * (شبه) قال الله على ان اصل سنة القبر اربعاً لا يلزمه وينبغي ان يصليها اربعاً
 وفي وقت آخر كافي الضوم (شبه) عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم السنة ويقض
 التراويحة (شم) صلى سنة الفجر وفاته الفجر ينبغي ان لا يعينك السنة اذا قضى الفجر (ظفر) لا يصلى في
 القبلة الاولى في سنة الظهور ولا يصلى فاسبغاً عليه البسوة (يوسف) لا يلزمه السهو ولا يصلى في الاراء

من التعلين ليقرح من العرض وقيل المستحب فيها اول الوقت (رشد ظمرا) فلا يزال ليس والى
المند ووجهه فهو السنة او قل قايح الدين، وبرها حب المحيط لا يكون آتيا بالسنة (ظلم) صلي
الظهر فطنتها الظهر فشرع في الركعتين ثم في ركوعتهما ولو غسلها فيها (بسم) نوال الرجل والمرأ
في الاربع قبل الظهر سواء ولو حاف ايه يلزم على سنة العجز بوجهها بقوته الجماعة ولو اقتصر بميد
بالعائنة وتسميته في الركوع والسجود يدل كماله ان يقتصر عليها لان ترك السنة جائز لا يواك
الجماعة فترك سنة السنة اولى وعن القاصي الرزحري لوصاف ان يفوته الركعتان يصلي السنة ويترك
الشاء والتعذر وسنة القراءة يقتصر على آية واحد فيكون أحدهما بينهما وكل اى سنة الظهر (شم)
شرع في سنة العزم علم ان الجماعة تموته لا يقطعها ولا يقتصر على آية لكن يتم المفاتحة (ظم)
شرع في السنة ثم ذكر انه اذا ما قطعها عليه القضاء (نسخ بمر) بالحلافة (محل) صلى سنة العشاء
تمين انها وقعت بعد العزم فانه يتوب من سنة العجز ولو اذرك الامام في التشهد في العزم يتابعه
ويترك سنة العجز (حت) والقصر في ركعتي العجز في المقرأ لقل من التطويل (طخ) في شرح
الاثار الاصل ان بطل (شح) ولو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الفرض (ش) مثله (حت)
والتطوع قبل العجز ركعتان قائما وحفهما (ح) بقرا فيهما قل يا ايها الكافرون والاخلاص وان
قطولهما فلا بأس ومن اى حنيقة رما قرأت فيهما جزئين من القرآن (علث) الكلام بظلم العرض
لا بسقط السنة لكن يقص ثوابه (صيح) وكل ممل ياتى التحريمة ايضا فالرض وهو الاصح (شح)
من الصلوات على مراتب فانها ركعتا العجز ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه
وقام مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل
العشاء ثم الفصل ان يكون كله في نية الا التلويح (نسخ) واختلف في اكد السنين بعد سنة العجز فقليل
بالاربعة قبل الظهر والركعتان بعد الركعتان بعد المغرب كلها سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر اكد

أَذَانُ وَالْأَقَامَةُ وَتَحْتَ أَهْلِ خُرَاسَانَ لَا تَقْضِي بِخِلَافِ سُنَّةِ الْفَجْرِ لِيَاكِدَ هِيَ وَلَا يَتْرُكُ الْمَسَافِرُ رَكَعَتَيْ
 الْفَجْرِ وَلَهُ تَرْكُ مَا سِوَاهَا (مُحَرَّرٌ) وَلَا يُؤَدِّيهِمَا قَاعِدٌ وَلَا رَاكِبٌ وَخِلَافٌ فِي مَا سِوَاهُمَا (رَجَحَتْ
 عَنْ عَمْدِ أَهْلِ بَلَدٍ تَرَكَوا الْأَذَانَ أَوْ سُنَّةَ مِنَ السُّنَنِ يَقَاتِلُونَ وَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ أَضْرَبَتْهُ وَحَبَسَتْهُ وَعَمْدُ
 أَبِي يُوسُفَ رَخٍ لَا يَقَاتِلُونَ عَلَى السُّنَنِ وَعَمْدُهُمْ يَقَاتِلُونَ عَلَى الْأَذَانِ وَتَحْتَ يُصِيرُ فِي الْوُتْرِ وَالْفِ
 وَالْإِتْفَافِ فِي الْجَنَابَةِ يُؤَدِّيُونَ وَيُحْبَسُونَ وَيَقَاتِلُونَ فِي السُّتْرُوكِ وَالْقِمِّ وَالْإِنْفِ فِي الْوُضُوءِ وَرَكَعَتَيْ
 الْفَجْرِ تَأْمُرُهُمْ وَلَا تُؤَدِّيُهُمْ قَالَ الْبَقَالِيُّ وَأُطْلِقَ مَا ذَكَرْنَا يَقْضِي خِلَافَهُ (سُنَّ) بِتَرْكِ الْأَرْبَعِ قَبْلَ
 الظُّهْرِ أَوِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ أَوْ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ لَا يُلْحَقُهُ الْإِسَاءَةُ لِأَنَّهُ تَطَوُّعٌ إِلَّا إِذَا قَالَ فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
 وَأَنَا لَا أَفْعَلُهُ فَيَكْفُرُ (بِكُضْلٍ) صَلَّى الْفَرِيضَةَ وَجَاءَ الطَّعَامُ فَأَنْ ذَهَبَ الْخُلَاوَةُ الطَّعَامُ أَوْ بَعْضُهَا يَتَنَاوَلُ
 ثُمَّ يَأْتِي بِالسُّنَّةِ وَإِنْ خَافَ فَوَسَّعَ الْبُرُقَاتِ يَأْتِي بِالسُّنَّةِ ثُمَّ يَتَنَاوَلُ بِالطَّعَامِ (جَبَتْ) مِثْلُهُ (نَسَبَتْ) إِذَا
 لَمْ يَسْعَ أَوْ قَاتِ الْفَجْرِ أَلَّا لُتْرًا وَبِالْفَجْرِ أَوْ السُّنَّةِ وَالْفَجْرِ فَإِنَّهُ يَوَلُّوهُ وَيَتْرُكُ السُّنَّةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ
 وَعِنْدَ هَيْمَانَ السُّنَّةَ أُولَى مِنَ الْوُتْرِ (بَسْمِ) بِشَرْعٍ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْقَبْنِ أَوِ الْوُتْرِ أَوْ يَحْتَاجُ لَيْزُومَهُ الْبُخْصِ وَالْإِتِّصَاءُ
 إِذَا أَعْلَسَ وَلَوْ شَرَعَ فِي سُنَّةِ الْفَجْرِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا هِيَ أَقْطَعُهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (بَسْمِ) كُنْ لَكَ (أَبُو) أَقْبَلُ
 الْمُرْدُونَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الطَّعَامِ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ يُوَدِّيَهُمَا وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْأَقَامَةِ * بَابُ الْمُنَافِقِ وَالْقَبُولِ
 الْمُنَافِقَةُ * (نَمَتْ) دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الظُّهْرِ مُنْطَوِّغًا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الظُّهْرِ يَقْطَعُهَا وَيُشْرَعُ
 مَعَهُ فِي الظُّهْرِ لِأَنَّهُ مَبْشُرٌ فِيهِ يُصِيرُ مُنْطَوِّغًا بِأَدَاءِ الظُّهْرِ فَيَكُونُ قِطْعُهُ لَا كَمَالَهُ (نَسَبَتْ) يَوْفُوهُ أَوْ
 يَتَطَوَّعُ أَوْ رُبْعًا وَشَرَعَ فِيهِ فَهُوَ شَارِعٌ فِي الرُّكْعَتَيْنِ لَعَنَ أَبُو حَنِيفَةَ وَحَمْدٌ فَلَوْ سَلَّمَ عِنْدَ الرُّكْعَتَيْنِ تَأْتِيهِمَا
 أَنْ يَتِمَّهَا أَوْ رُبْعًا (فَعِ) مِثْلُهُ (يَنْتِ) أَوْجِبَ عَلَى نَفْسِهِ صَلَاةً فِي وَقْتٍ يَعْنِيهِ يَتَعَيَّنُ وَلَوْ أَنَّ يَتَقَضَّيْهَا كَالْقَبُولِ
 (نَسَبَتْ) إِذَا أَعْلَسَ الْبَقْلَ بَعْدَ النَّدْوِ وَالْفَضْلِ مِنْ أَدَائِهِ بَدَلًا مِنَ النَّدْوِ (أَعْلَسَ) أَرَادَ أَنْ يَصِلِيَ نَوَافِلَ قَبْلَ
 يَتَذَرُّهَا ثُمَّ يَصَلِّيُهَا وَقِيلَ يَصَلِّيُهَا كَمَا هِيَ (سَمِعْتُ) ظَنُّوا أَنَّ فِي الْوَقْتِ سَعَةً فَشَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ
 لَوْ أَتَاهَا يَفُوتُ الْفَرَضَ عَنِ الْوَقْتِ لَا يَقْطَعُهَا وَلَوْ شَرَعَ فِي النَّدْوِ ثُمَّ أَخْرَجَ لَمْ يَعْلَمْ بِالنَّدْوِ (فَعِ) ظَنُّوا

(مستحب كعب و اجور ان يقال خمس مثل الفروضات لكنه يتم المغرب اربعاً مستحباً وهو الاول (حجراً)
 ان معنى العرائض الخمس عليه وان معنى مثلها يلزمه ويتم المغرب اربعاً (شعباً) يعني ان يصلي
 اربعاً بتسليمية يصلي فيها التسليم ويستحب ان اذا قام الى الثالثة (شعباً) فصعباً فيجوز (ولو قام بالمتطوع
 الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقم به بعد وان كان عليه الظاهر وعن علي بن النوفل وعبد الله بن لا يوجد (في صحيح) اي عن علي
 الرواية انه قام الى الثالثة في المسجد ساء ما يصح في هذا عند ابي حنيفة واصل محمد بن محمد بن الله يجلس
 ويسجد للسجدة ولو ترك المقعدة الاولى فسد قياساً لثبوتها (شعباً) مثله وان لم يتوارعاً وقام الى
 التسعة اثني عشر في اليهودي الاحوال كلها فيفسد ان لم يعد (شعباً) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويستحب في ذوات الاربع من التواتر فيكون (شعباً) الاصح ان لا ياتي بها لانها صلوة واحدة
 (فك) مثله (ظلم) الاياتي بالصلوة في المقعدة الاولى من الاربع قبل الظهور ولا في غيرها وقد مؤ
 حسنه (شعباً) صلوة تحية المسجد ثابتة منذ غاوت في يجلس ثم يقوم ليكون ارجح والاصح ان يصليها
 كما دخل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما دخل احدكم في المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس
 (بق) ولا يجوز بعد طلوع الفجر (تحلماً) مثله في شرح المدينة من دخل المسجد عند الشافعي لا يجلس
 حتى يصلي ركعتين تحية المسجد وذهب قوم الى انه يجلس ولا يصلي وهذا يقول ابن سيرين ومطاء
 والجمهور وفتاة وبه مالك والجمهور والمجيب الرأي وفي مناقب ابي حنيفة ان ابا حنيفة فرح كان يصلي
 ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال عن هذا احسن وليس بواجب (شعباً) ويخول المسجد
 بنية الفرس او الاقتل او ينوب من تحية المسجد واتصل به من تحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة (شعباً)
 فوت اربعاً فرضاً او فعلاً ثم حصلت لا قضاء عليها (شعباً) عاينها قضاء النفل وفقد صوم النفل روايتان
 (شعباً) شرعت في صوم النفل ثم ايسرته فحاضت فعليه القضاء وان حاضت قبل الانسا فيفيه (روايتان)
 ولو شرعت في الصلوة ثم ايسرته فحاضت فقتلها ولو حصلت ثم ايسرته فحاضت فقتلها (حجراً)

[illegible]

أمثلة لا يشعشع من إيسراويج ولا في الترتيز (يك) إذا صلى معه بعض التراويح صلى إلى الترتيز مرة واحدة
 لم يدركها شيئا منه وكذا إذا صلى التراويح مع غيره لم يدركها شيئا من الترتيز وهو الصحيح كذا ذكره
 عنهم (ص) إذا صلى الترتيز بمصافاة يكون تروية (صحيح) إذا صلى المسجد والامام في التراويح فقال
 آمين أو صلى العشاء أو لا ثم يتابعه في التراويح وعن الرضا في أدرك الامام في بعض التراويح
 صلى معه الترتيز صلى بغيره للترتيب معه (هو) برأى في يوم الليل آية تدل على انصاره وهو مسنون
 (ط) ولو نام أو نسي أو نسي القعود منه صلى المأمم عليه يتم تشهد ثم يسلم وإن لم يدرك الصلاة بقي
 من التشهد يسلم وتلزم امامه في التروية الاخيرة (صحيح) امام صلى التراويح على سطح المسجد
 فقد أحلفت في كراهيته والاولى ان لا يصلي فيه عند العذر وكيف في غيره (ط) فلا هي شدة الحر
 على سطح المسجد يكره (هو) أمم عنه على ظن انه من التراويح فاداهو وترتبه معه ونصم اليها
 وكذا رابعة ولو أنشد لها لا شيء عليه * فاب في السهو والشك في الصلوة * (شهر) كسر المسروق جهر
 به وهو ما به كثير الشريك يسعى ان يلزمه السهو ولو تعذر لم يفسد صلواته (نسي) مثله (وج)
 على ما عليه امامه الرابعة فامها وقعت وحسم اليها اخرى وبعد احتياطاً فهو مضمون لان الغالب كاليقين
 ولو نام في صلواته مراد ركوعاً وسجوداً لا يلزمه السهو (نسي) المائم بما نوحى اليه وهو كاليقين (ط)
 شك المقتدي في صلوة الامام وهو في القعدة الاحياء لا صلى ثلثاً ام اربعاً يصح في صلواته مع
 الامام (ط) وغيره المفرد يعتاد الجهر في صلوة الجهر فاحسب في بعضها نسياناً ثم الجهر او جهر
 ثم حانت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدي قبل سلامه الى سجود السهو مع امامه بعد ما سلم هو وقع مرقعه
 لا يسميجه فيه (علك) شك الامام انها الثالثة او الرابعة استطراداً في القوم او معروهم ونسي عليه
 حاراً انه طالب اماراً بخلاف ما اذا صلى في صلواته وخلل معاً فامراً في عاشره ما انه مسروق
 ام لا فاحسب في فعل صاحبه تعسلاً وكذا اذا شك في ذلك ما سبق فاعتبر فعل صاحبه تعسلاً (ط)
 مرع من العائنة ونكرواً كذا في سورة يقرأ مقدر ركس يلزمه السهو ولو ترك الامام الجهر في
 السراويج او الترتيز يلزمه السهو ولو قرأ الطائفة في خلال الميقات او سلم ساهايا لا سهو عليه (صحيح)

ربنا لك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فبتركه لا يلزم السهو وما هو
 مقصود كالقراءة وهو ان لا يجعل علامة لغيره فبتركه يلزمه السهو (صح) ولو ترك تكبيرة او تكبيرتين
 من صلوة العيد فعن ابي حنيفة رح انه يلزمه السهو (بزدومي) ولو ترك تكبيرة الركوع من
 صلوة العيد يلزمه السهو ون غيرها قلت والظاهر انه اراد بها تكبيرة الركوع الثاني لانها تقوى
 بتكبيرات العيد لكونها تبعاً لها (سج) ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو وفي الغنية مثلاً
 (جبت) بدأ بالسلام من اليسار فلا سهو عليه ويثنى باليمين ولا يعيد وعن ابي يوسف اعاد في الاخرة
 ما قرأ في الاولى يسجد للسهو قال (مت) وهذا نص على انه لا يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الاولى
 (صح) في غريب الرواية عن ابي يوسف يجب السهو وهذا في الفرائض اما في الفضائل فلا سهو عليه
 عندى للآثار الواردة فيها (شذفع شمر) لما جلس المئتمل يوم الجمعة صعد الامام المنبر وعابيه سهو
 يسجد ها قال (فتح مت) صلى العصر وعابيه سهو واصفرت الشمس لا يسجد للسهو (كص) قرأ
 القرآن في ركوعه او سجوده او عودته فعليه السهو فكل في القومة بعد الركوع (شبه شخص) نسي
 السورة وركع ثم رفع رأسه وقرأ السورة انتقض ركوعه (كص) حتى لو لم يعد الركوع تفسد صلوته
 (سج) قيل على قياس قول زفر تفسد وعند اصحابنا لا تفسد (صديق) دخل المنسوق في صلوة امامه
 بعد ما سجد سجدتين واحدة المسهو فتابعه في الاخرى لا يلغى الاولى اصلاً (حك) قيد الخامسة
 بالمسجدة ثم رفع رأسه رافضاً قبل الحنث لا ينقض (شبه) العاجز عن السجود والمومي والذي يميز
 على دأبته اذا سهوا يسجد ون للسهو (صح) سلم المنسوق مع الامام فعليه السهو في التسليمة الثانية
 لا في الاولى كل اذكرة ابن جماعة في النواذر عن محمد ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثاً
 لا ينوب الزائفة عن الفائتة الا بالنية لانها دأب له ولو سهى عن سجدة في الاولى وقام الى الثالثة قبل
 التشهد ثم ذكر السجدة الفائتة فسجد بها لا يقعد بعد ها لان السجدة التحقة بالاولى فلم يكن القعد

ولربني على العرض تطوعا وقد سهى في الغرض لا يسجد (فك) سهى عن التسمية قبل الفاتحة يا زهير
 السهر (عك) اوجب السهر بترك التسمية بين الفاتحة والسورة * باب في سجدة التلاوة والشكر *
 (شمسي فع) يستحب تقدم التالي في آية السجدة على السامعين (شبت) يتقدم التالي ويصطف
 السامعين خلفه (شص) مثله ولا يرفع السامعون رؤسهم قبله فان فعلوا جزأهم ولو تبين فساد
 سجدة به بسبب لم تفصل عليهم (عس) يسجد التالي ويسجدون معه حيث كانوا وليس كانوا لا يعمرون
 بتسوية الصف خلفه لان تقدم التالي في الفعل نوع متباعدة لمروا بها دون ما رواها (شم)
 ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يشر منه الى السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجد ها مترادفة (فع) اقرأ
 اقرأ باسم ربك فلما قال واسجد سكت ولم يقل وانتزب يلزمه السجدة (ظم) وقاضى حكيم ولو رواها
 في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها المقتضي لا ينوب عنه (فع) مثله ويسجد اذ اسلم امامه ويعيد
 القعدة ولو تركها تفسد صلوته (شم) تلا آية السجدة ويريد ان يكررها للتعليم في المجلس فالاولى
 ان يبادر فيسجد ثم يكررها ولو احر سجدة عمل او ناسيا يسجد ها حين تدكر في اي حال كان
 ولو تلا آية السجدة في الشفع الاول من النفل او نسخة المطهر وسجد ها ثم تلاها في الشفع الثاني
 يسجد وفي الغرض اختلاف بين ابي يوسف ومحمد زح ويكره ان يقرأ الامام آية السجدة في صلوة
 المحتاجة الا اذا ركع بها (نعت) مثله (شم) فع ينت فك ظمخو ولا يجب على المحتضر الا ان يركع
 بسجدة التلاوة (فع) قيل يجب سلم في صلوة الشجر بعد ما قبل قد والتشهد ثم تدكر ان هاهنا سجدة
 التلاوة وطلعت عليه الشمس في تلك الحال فسد صلوته عند البيهقيفة (ظم) صحح لا يجب نية التعيين
 في السجدات (عت) السجود اولى من الركوع بها في صلوة الجهر دون المحتاجة (عص) ظم
 قام بعد المنبر ومد من جلس للدرس فتلا آية السجدة ثم قص للناس حتى اتهم او قرأ عليه سبقتين
 او ثلثا ثم قص للناس حتى اتهم او قرأ عليهم ثم اعاد تلك الآية فعليه سجدة واحدة (بو) تلاها في مجلسين
 العلم مرتين يسجد مرة لان المجلس واحد وان ظال (صح) قرأ آيتين بعد هاء ركع بها يجزئه وفي

أخرى قرب من ذلك المكان أو بعد (عن) ولو تلاها في الصلوة فسدت صلواته فعليه ان يسجد لانها
 لما فسدت بقي مجرد تلاوة فلم تكن صلواتية ولو آداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لان
 بالفساد لا يفسد جميع اجزاء الصلوة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه (صح) صلى
 الظهر خمساً ثم ذكر بعد سجدة تلاوة يسجد ها ثم يضم اليها السادسة ويجب ان لا يسجد في قول
 اي يوسف لانه خرج من الصلوة التي تلاها فيها عند (شبه) المرأة تصلح اما للرجل في
 يسجد التلاوة دون صلوة الجنائز ولو صلياً على الدابة فقرأ أحدهما آية السجدة في الصلوة مرة والاخر
 في صلواته مرتين وسمع كلاهما من صاحبه فعلى من تلاها مرتين سجدة واحدة خارج الصلوة وعلى
 صاحبه سجدتان (صحيح) وعن ابن حنيفة لا ارى سجدة الشكر شيئاً ميسرته وعنه انه كرهها قال محمد
 كئيباً لا نكرها ونسحبها وسجد الشكر اذا اتى الاسام امر يسره فاراد الشكر فعليه ان يكبر ويضم
 صاحب مستقبل القبلة فيحمد الله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه وقال الشافعي احب سجود
 بالشكر اذا انعم الله نعمة ظاهرة او دفع عنه فاقة متوقعة اما اذا سجد سجدة منفردة فليس بقربة
 ويباح فاما السجدة التي تقع عقيب الصلوة فيكره لان الجهال اذا رأوها اعتقدوها سنة او واجبة
 وكل مباح يؤدى الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (بفتح) يكره
 ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه الثفل ولا يكره في غيره * باب صلوة المسافر
 والصلوة في السفينة وعلى الدابة * (شم) سفينة وقعت على الارض بحيث لا يصلي فيها الا قائم
 (بمرفق) مسافر دخل مصر او تزوج لا يصير مقيماً بنفسه الزوج (فتح) صار مقيماً لحد يثعم
 أرض ولقوله عليه السلام من تزوج في بلد فهو منها والمساورة تصير مقيمة بنفس الزوج عند
 (نحن ظم) مسافر ومقيم اشتريا عبداً يصلي الغل صلوة مقيم (عصح) الاصح انه يصلي صلوة مقيم
 في اصح الجواب في (شبه) نية السفر والاقامة الى الزوج اذا استوفت مهرها والا فاليها لان له
 ان تحبس نفسها وان سلمت نفسها عند ابى حنيفة قلت وهذا في المهر المعجل دون المؤجل قال وكذا

وله الاختيار وكذا النية الى الاعمى دون قائمه اذا فاده بالخر والافلام اذا علم انما يتبع فيها بنية المتبوع
 ما رقيقا والافقيه اختلاف والاصح انه لا يصير مقيما حتى يعلم وفي النوادر كوفي باع دابره وخرج
 مع عياله يريد ان يتوطن بمكة فلما انتهى الى الثعلبية رجع الى خراسان ليتوطن بها ومرا بالكوكة يتم
 لان الوطن الاصلي لا ينقصه الا وطن اصلي وهو لم يتوطن بعد (ضح) الراكب اذا كان مطلوبا له
 ان يصلي وهو سائر (كص) وان سيزال دابة لا يجزيه اصلا كرخى يجزيه للمطلوب ان كان يريد كفض
 (ضح) ولا يجزي للمطالب اصلا (شبه) اذا لم يجد في المطر مكانا ينزل يقف بدابته نحو القبلة ان
 مكته والا فيستدبرها ويصلي بالايما (فتح) مثله وكذا اذا تعد عليه النزول للسرف وكذا في المحمل
 بدور الى القبلة ان قد روهل الكاه اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا سيرها راكبها لا يجزيه الفرض
 لا التطوع عليها (كص) واذا لم تسر لا بتسييره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني كافي حالة المسابقة
 والسباحة (شبه) اقتدى مقيم بمسافر وترك القعدة مع امامه فسدت صلواته فالتعدتان فرض في
 حقه (شق) والعامري وغيرهما من المشرحين انها لا تعيد وهي ثقل في حق المقتد في (خيلك)
 ولواقتدى مسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تقسد صلاة المسافر (جث) وليس على
 المسافر ان يصلي السنن وقيل اذا كان نازلا فائنة يصلي وقيل يصلي ركعتي الفجر خاصة وقيل ركعتي
 المغرب ايضا حاشا في مسافر الرستاقين يقصرا اذا اجا وزيموت القرية وحيطا لها وان لم يكن فيه قرية فالبيوت
 (جث) نرى اقامة خمسة عشر يوما فليل يعتز عزمه على البتات وقيل اذا غلب على ظنه انه يمضي
 على عزمه ولا يرجع عنه كفى (شبه) رجل ام قوماني ببلدة وسلم على رأس الركعتين وذهب وانهم المقوم
 صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا فصح صلواتهم ام كان مقيما فتسدت تسدت صلواتهم لان الظاهر انه
 كان مقيما سلم على ركعتين سهوا وان كان خارجا لمصل لا تقس ولا يجوز الاخل بالطاهر في مثله كمقيم ومسافر
 ام احدهما صاحبه وصليا اربعاً وصلى الا حاشا عن القعدة الاولى وسجل للسهر ثم شكاهما الامام فان كان
 هو المسافر فسدت صلواتهما والا فلا فانه لا تقس صلواتهما لانهما لما اتعا فالظاهر ان الامام هو المقيم

الأولى فسدت أو الفجر فلا ينقلب صحيحاً بعده ولو ترك الركعة الأولى ثم نوى الإقامة يجوز لأنها سنة في
القرآن *** باب في صلوة الجمعة *** (بيت) مصلّى الجمعة في الرستاق لا ينوي الفرض بل ينوي
صلوة الامام ويصلي الظهر وايضا قد م حاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالا اتفاق قلت وفيما
أشاره الى انه يؤخر الظهر اذا اختلف فيها قال (بيت) وبلغه حضور الجمعة في القرى ويعمل يقول على
رض اياك وما يسبق الى القلوب انكاره وان كان عندك اعتكاف فليس كل ما مع فكر تطيق ان تسمع
خذ رأولوعلم وهو في دارة ان الامام قد خرج الخطبة فان قرب دارة بحيث يسمع الخطبة لا يصل
السنة وان يعمل تخيير ان شاء صلى السنة فيها ثم حضر وان شاء تركها وحضر (شبه) كان المؤذن واجداً
للجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم كثروا في عهد عثمان بن عفان (ظلم) شرع في سنة الظهر
ثم شرع الامام في الخطبة بمعنى وان كان في النفل يقطع قيل السجدة وبغدها عند الركعتين (فيخرج
مبني خطيب يوم الجمعة وهو يعقل والمختار عند من انه يجوز (ط) صمى خطيب يوم الجمعة وله منبر
البراني وصلى بالناس بالغ حاز (فيخرج بيت) لا يجوز ولا يجوز صلواتهم وان قد موا بالغا صمى فاما الخطيب
فمستحب فيه ان يصلح للامامة في الجمعة (مسح) ولما يتلى اهل مر وباقامة الجمعتين بهما مع اختلاف
المعلماء في جوازهما ففي قول ابي يوسف والشافعي ومن تابعهما هو ايا طائفتان ان وقعتا معا والا فجمع
المسبوقين باطلا من امر بمتهم باذله الاربع بعد الجمعة جتم احتياطاتم اختلفوا في نيتها فقبل ينوي السنة
وقبل ينوي الظهر يومه وقيل ينوي اخر ظهر عليه وهو الاحسن لانه ان لم يجز الجمعة فعليه الظهر وان حاز
اجزته الاربع عن ظهر فائت عليه قلت والاحوط ان يقول تربت آخر ظهر اذ ركبت وقته ولم اصله بعده الاربع
ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت في ظاهر المتن (مسح) واختيار من ان يصلي الظهر بهذه الدنيا
ثم يصلي اربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة فقبل يقرأ بالفا تحة والسورة في الاربع وقيل في الاوليين
كالظهر وهو اختيار من على هذا الخلاف (فمن يقضي الصلوات احتياطاً واختار عند من يحكم رأياً
فيها واختلفوا انه هل يجب من اعاد الترتيب في الاربع بعد الجمعة بمنزلة العصر حسب اختلافهم

وقيل بهما والاول اصح واحتلف في الممرس هل يحس عليه الجمعة بغيره هو كالمريض والاصح ان
 اذا نفي المريض صائعا لروحته فهو عند رولو وحده المريض ما يركبه فمختلف كالا معى اذا اوجد قائدا
 وقيل لا يحس عليه اتعاما كالمقعد وقيل هو كالعادر على المشى فيجب في قولهم وهو الصحيح لان الركوب
 مملوك له وسرعة المشى والعدو الى الجمعة لا يحس عند دار عامة الفقهاء واحتلف في استحبابه
 والاصح ان يمشى على السكينة والوقار والمستحب المشى اليها لانه عليه السلام ما ركب في جمعة
 وفي الرجوع اختلاف والاصح ان يكون سبيبا مركزا للحلقة بين الحطتين (عس) اهل مصر لم يصلوا
 الجمعة لما بع نكرو لهم اداء الطهر بجماعة واليه اشار محمد في خرافة الفقه الخطب ثمانية بيد ابي
 ثلث منها التحميل وهي حطة الجمعة والامتنعاء والكاح وفي المجلس والتكبير وهي حطة العيد بين
 والخطب الثلاث بالموسم لكنه بيد انا الحطة بركة وبعثات بالكبير ثم بالتلبية ثم التحميل (شم) نزل
 الخطيب ومسقه الحديث ولم يستعمل احد الملقوم ان يستعملوا (خمس) قال ابن جماعة سمعت
 محمد يقول لو ان اهل مصر مات واليهم تولوا وحلا يصلى بهم حارا لا ترى ان وحلا لو تهرم طلعا ثم صلى
 بهم الجمعة احترت ذلك (طح) بحور الجمعة حلف الخارج والمتعطل وقال ابو نكر الرازي لو كان
 السلطان فاسقا فله ان يحتجموا على رجل يصلى بهم الجمعة ويصير كان الامام اذن لهم فيه لتعذر
 استيلائه (صح) قال ابو يوسف في الخواص يدعى للامام اذا صعد المنبر ان يتعدوا الله في نفسه
 بدل الحطة (شم) برقص الطهر ناداه بعض الجمعة ان يكلم فيها عبد ابى حبيقة رحمه الله
 وعند همالا يرتقى ما لم يودها كلها فكل روى الحسن وفي طاهر الرواية اذا راك بعض الجمعة كافي
 لا ارتفاع الطهر عند هما * باب العيد بين التكبير الشرقي * (فعم نحم) تقدم صلاة العيد
 على صلاة الصلوة اذا احتجعا (مخ) وتقدم صلاة الجنازة على الحطة (ش) شرع في العيد ثم
 اسلمه قصي ركعتين عند هما وعند الحقيقة روح لاقضاء غايه ابو حفص التكبير بقص ركعتين لا يكسر
 بينهما (حك) التسميع بين تكبيرات العيد اولى (حت) عن الحسن بعصا بين كل تكبيرتين بقدر
 ثلث تسميعات ولا يقول شيئا (صح) ولا يصلي العيد اهل القرى والموادى وقال الشافعي يصليها

قبل الله منا ومنكم من فعل الاعاجيم وكرهه وهكذا رواه حنابلة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الازاعي
التحية بالسلام حسن وتلاقيهم بالدماء بعبادة ذلك ائمة الحسن انه محتث وعنه انه كان يقال له فيقول
قبل الله منا ومنكم وكان ائمة ائمة واثلة وكان ائمة الليث لا بأس به وكان ائمة عمر الصغير تقبل الله
منا ومنكم فلا ينكر (شك) يستحب يوم القدر للرجل اثنا عشر شيئا الاغتسال والبسوا الكلب والبسوا الحسن
ثيابه واللبس واللبس والتطيب والتكبير وهو منوعة الاثني عشر واللبس وهو المسارعة الى المصلى والافطار
بالحلو قبل الصلوة ولو لم ياكل قبل الصلوة لا يثم وان لم ياكل بعد الصلوة الى العشاء وما يعاتب عليه واداء
صلاة الفطر قبل الصلوة وضلوة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى فباشيا والرجوع في طريق
آخر الاضحية كالقصر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلي العيد وهو سنة وكانت الصحابة رض يمنعون
صبيانهم عن الاكل واطفالهم عن الرضاع الى ان يصلوا وقيل هذا في حق من يصلي ليلا من ائمة
اولا واما في حق غيره فلا (صت) المتطوع اقتد بما لم يرض في ايام التشريق تكبير معه تبعا (شك)
توجه الرستاق الى المصلى ليلا من فرسخ او نحوه يندأ بالتكبير اذا طلع الفجر وتوجه الى المجبنة قال
رض الصواب ان المسبوق يكبر اذا فرغ عند الكل فقد اطلق الكرخي انه يكبر بعد القضاء (تجبت)
ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ وقال ابن ابي ليلى يتابعه (شك) مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعا لامامه
ثم يكبر بعد القضاء مقصود اوقال الحسن يكبر تبعا لامامه ولا يكبر بعد القضاء (كض صبق) ويستمع القوم
خطبة العيد وينصتون لانه يخاطبهم ولكن لا يكره الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وتعجيل صلوة العيد
واجب وما خص عيد ادون عيد * باب قضاء الفوائت * (شك) يعيد صلواته المؤدات احتياطا
لا احتمال فسادها فالاولى ان لا يفعل ولو فعل لا يثم لكن لا يصلحها في الاوقات المكروهة (سني فجع) يكره
ذلك لانه امر لا دليل عليه (سني شم) صلى مسافرا المغرب ركعتين شهرا ثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب
(سني) امرأة تركت الظهر فحاضت في العصر ثم ظهرت سقط الترتيب وعنه لا يسقط الترتيب وكذا

فَيَأْتِي قَوْلُ إِلَى نَظْمِهِ وَأَيْضًا يُؤَيِّفُ أَوَّلَ رَوَايَةٍ مِنْ عَمْدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالْوَقْتِيَّةِ قَبْلَ قَضَاءِهَا (صَحَّحَ) وَهَذَا إِنَّمَا
مِنْ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِي الْكُلَّةِ بِالْمَدَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَيْسَ بِوَصْفٍ وَمِنْهُ عَمْدٌ بِالْمَصْلُوحَاتِ ذَكَرَهَا (صَحَّحَ) فِيهِمْ
نَسَبِي لَأَنَّهُ ثُمَّ ذَكَرَهَا بَعْدَ شَهْرٍ قَالَ زَوْجٌ لَكِنْ نَسَبُهُ وَتَبَعُ الْخَائِضِ فَرَّقُوا وَاضِحٌ فَلَا يُمْكِنُ بِنَاءُ مَسْئَلَةِ الْخَائِضِ
عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّرْتِيبُ (فَعَمَّ كَقَضٍ) الْمَثَلَةُ (الشَّمْسُ) وَكَذَلِكَ أَمْسَى عَلَيْهِ الْكُثْرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (كَقَضٍ)
وَكُلُّهُ مَوْصُوعٌ ثُمَّ جَاءَ مِنْ حَاضِرَةٍ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ مَلَكٍ يَكْمُلُ مَسْجِدَ الْمَلَّةِ (بَطْلٌ) لِخِلَافِ الْأَعْمَاءِ وَلَوْ قَضَى فَرَأَتْ
وَلَمْ يَنْتَهِ الْأَوَّلَى أَوَّلًا خَرَى لِحَبْلِهِ بَلْ لَكُنْ ثُمَّ شَهِدَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا قَضَى بِدُونِ هَذِهِ النِّيَّةِ (ظَلَمَ) الْأَمْرُ
أَنْ يَنْتَهِجِي الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَغَيْرَهُمَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَهِجِي أَهْلَهُمَا إِلَّا أَوَّلَى وَلَوْ خَالَفَتْهُ صَلَاةٌ وَنَسَبَهَا إِيَّاهُمَا
ذَكَرَهَا لِأَجِبِ التَّرْتِيبَ (صَحَّحَ) كَرَاهِيهِ نَصُّ ابْنِ أَبِي يُونُسَ وَفِي رَوَايَةٍ ابْنِ شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بِحَبْلِ التَّرْتِيبِ لِأَنَّ
عِنْدَ فُسَادِ خَلَّتْ سَاعَاتُ دِينَ الْفَائِئَةِ وَالْوَقْتِيَّةِ فِي التَّكْرَارِ وَخَسِطَ التَّرْتِيبَ وَعِنْدَ عَمْدٍ الْاِخْتِيَارَ بِالْمَصْلُوحَاتِ
وَلَيْسَ خَمْسُ فَرَائِضَ فَلَا يَصْطَلِحُ التَّرْتِيبَ (شَوَّحَ) صَلَّى الْمَغْرِبَ أَرْبَعًا وَلَمْ يَقْعِدْ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ يَطْلُبُ أَنَّهُ
يَجْزِيهِ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ فُسَادَ هَذَا لِجَاهِلٍ كَالنَّاسِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا صَلَّاهَا (فَعَمَّ) التَّيْنِينَ أَوَّلَى
مِنْ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي فَسَدَتْ فِي قَوْلٍ وَهُوَ يَرَى جَوَازَ هَذَا وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ قَلْبُهُ بِالْمَصْلُوحَاتِ الَّتِي صَلَّاهَا فِي
شُبُهَةِ قَالَتْ تَنْتَهَلُ أَوَّلَى ابْنُ نَصْرَةَ الْبَرْسِيِّ لَا يَسْتَحْبِبُ قَضَاءُ مَا قَالَتْ زَوْجٌ الْأَعَادَةُ أَحْمَدُ أَخَا الْكَافِيَةِ اخْتِلَافُ
مَنْ الْمُجْتَهِدُ بَيْنَ (نَحْوِ) إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ وَلَا مَجُودُهُ وَهُوَ يَرَى بِالْإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ لَا يَعْبَهُ (يَسْت) الْقَضَاءُ أَوَّلَى
فِي الْحَالَيْنِ (ط) سَجِدَ عَلَى الصُّورَةِ وَكَانَ تَوَقُّعُ رَأْسِهِ بِحَدِّ إِلَهٍ أَوْ إِمَامِهِ فِي الْحَائِطِ أَوْ السُّتْرِ يَصِحُّ وَيَكْرَهُ وَيَكُونُ
بِنَسَبِي أَنْ يَقَالَ بِالْإِعَادَةِ لِأَخَى وَجْهَ الْكِرَاهَةِ وَكُلُّ الْحَكْمِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيَتْ مَعَ الْكِرَاهَةِ (شَحَّحَ) صَلَّى خِلَافَ
لِأَمَامٍ يَلْحَنُ فِي الْقُرْآنِ يَنْبَغِي أَنْ يَعْبُدَ (ط) يَكْرَهُ لِأَنَّهُ لَنْ يَسْلُكَنَّ أَنْ يَقْضَى صَلَاةُ عَمْرٍو ثَانِيًا قَالَ زَوْجٌ هَذَا مَسْئَلَةٌ عَلَى
مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شُبُهَةُ الْجَلَلِ فِي الْجَوَازِ لَمْ يَكُنْ مَوْدَعَةً عَلَى وَجْهِ الْكِرَاهَةِ (كَمَحَّ) مَنْ يَقْضِي الصَّلَاةَ احتياطًا
لشُبُهَةِ الاختِلَافَاتِ يَصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْمُتَوَاتِرَ أَرْبَعًا يَنْتَهَلُ تَعْدِيلَاتٍ (يَسَحَّ) فَعَمَّ مِنْهُ هَلَاكُ الْخِيَاطِي (ظَلَمَ)
يَصَلِّيهِمَا ثَلَاثًا (فَعَمَّ) مَسَى بَلَغَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ لَمْ يَصَلِّ الْمَغْرِبَ وَصَلَّى الْمَطْهَرُ مَعَ تَذَكُّرِهِ يَجُوزُ وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ
هَذَا (الْمَقْدِيرُ) (بِهِ) شَرَعَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَغُفِّلَ عَنْهَا حَتَّى ضَلَّاقَ عَنْهَا وَقْتُ الْفَرَضِ إِلَّا خَيْرٌ عِنْدَ لَا يَسَعُ إِلَّا

لا اتحاد الجنسين والمذهب انه لا يجوز به لان اختلاف الأوقات يجعلها كالقرائن المختلفة (عليك) يصلح
 للمغرب مع الامام وذكر ان عليه العصرية اربعاً (خو) يقطعها لادائه الى تأخير المغرب وانه مكروه
 وفي صلاة التقي ذكر في النواتج ان عليه المغرب تفسد عند البطيئة خلافاً لهما (شنب) مثله (صح) عليه
 قولت اربع والوقت لا يسعها والوقتية ويسع البعضها والوقتية فالاصح انه يجوز الوقتية (فتح) لا يجوز
 حتى يقضى ما يسع فيها معها (صح) صلى الوقتية لضيق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يغير
 على الاصح كما اذا سقط بكثرة الغواث * بانيب الحد في الصلاة والاستخلاف فيها * (فتح) سبقه الحد
 في صلاة الجنانة ينبغي ان يبنى وفي الاستخلاف خلاف فلي رغب في صلواته فلذهب ليتوضأ وغسأ
 ثوبه عن دم اصابه منه او به ضار دم ثوبه اكثر من قدر الدارهم بنى ولو غسله من نجاسة اخرى استأنف
 ولو مر على خوض ماء ثم جاز منه الى خوض آخر يبنى (حك) عطس فسبقه حدث يبنى (فتح) سقط
 منها الكرسف مبلولاً بغير فعلها بث في قولهم وان سقط من تحريكها بث في قول ابي يوسف خلافاً لهما
 (جنب حيم) احدث الامام فقل من جانب الصف او من آخر الصف لا بأس به (عليك) الباني
 اخذ نعله ليتوضأ او شيئاً آخر فسدت (س) احدث في ركوعة فاستوى قائماً او في سجود فاستوى
 جالساً فسدت لانه احدى جزأ من الحدث ولو تأخر محيد وباصتخفا يبنى ولو استخلف الامام وجهه
 بالاية التي ينتهي اليها فسدت صلواته وصلواتهم لانه قراءة يعلى الحدث وهو اداء الصلاة مع الحدث
 (شنب كص) اذهب الى البناء ثم وقف ويتفكر في امر دنياه فسدت (كص صت) ولو وقف وتفكر ثم ركعة
 صلى يبنى (شنب) ولو سبقه الحدث فمكث ساعة ثم انصرف فسدت لانه مكث غير محتاج اليه كركعي
 ولو استلقى الماء من البئر فسدت وقال الجوزجاني لا تفسد الا اذا اوجد غيره وللإمام ان يستخلف مادام في
 المسجد والصغير والكبير فيه سواء الا اذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس (شنب) استخلف
 محلي فسدت صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقبل من هو غيره فيصلي بهم ولو قدم امرأة فسدت صلواتهم (م)

فعليه سجدة البسبر * يا هب لي المسبوق واللاحق * (فتح) قل كذا الإمام وأنتبه بعد الفراغ وخلقه
 مسبوق ولا حق لا تفعل صلوة المسبوق ولا يظهر أنه تفعل صلوة اللاحق (كذا) وكل إذا لم تكن الإمام
 (بفتح) ولو فقه الإمام بعد التشهد فسلت صلوة اللاحق عند الجوز بخلاف ولا تفعل عند البسبر مطلقا
 الكبير (فمض) سلم الإمام ولم يتم المسبوق المتشهد بوجه (ظن) أو كذا قبل شور وصد فيه بتشهد
 (فتح) المسبوق بخلاف اللاحق في أحكام سواء مثله الجاذبات ومنها إذا نسي الإمام المقعدة الأولى
 يأتي بها المسبوق دون اللاحق ومنها إذا ضحك الإمام أو حدث عمل الغفلة وضع السلام فسدت
 صلوة المسبوق عند أبي حنيفة رجوع في اللاحق ورويتان قيل والأصح أنها لا تفعل ومنها قال الإمام
 بعد فراغه من العجز كسب سجدة ثالثة بصلوة العشاء فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان ومنها إذا
 جاوز أو علموا بعد فراغ الإمام مخالفة تجزئ به لتجزئ بهما فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان
 ومنها إذا أخرج وقت الجمعية فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان ومنها تذكر المسبوق إن عليه
 فائتية فسدت صلوته وفي اللاحق روايتان ومنها إذا كانا متعيمين رأيا في الصلوة ماء فكل يك ولم إذا انقضت
 صلاة بينهما فقل تفعل صلوتهما بالانفاق وكان قبل إذا أخرج وقت الفجر أو صلوة العبد ومنها إذا طلعت
 الشمس عليهما في العجز فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان والأصح أنه لا تفعل لأخيهما
 مع الإمام معنى ومنها إذا فقه المسبوق فسدت صلوته وفي اللاحق روايتان وأما إذا تحول تجزئ بهما بعد
 فراغ الإمام بمعنى المسبوق وتفسد صلوة اللاحق (أي) لم يبق للمسبوق مع الإمام ابن بقي قلما قلما قرأ
 قوله عليه السلام ولا تشتغل بالمصلاة يجوز أن يقرأ بعد فائتية أو تجزئ بهما (فتح) أشك للمبتدئ بعد ما قام
 إلى القضاء أنه سبق ركعة لم يركعها ولا يستقبل في آخر جهر من صلوته (كذا) إذا سلم سألها فظن
 أنه صلوة فسدت فكبر بنوع الاستقبال لم يحل في المنعرة إذا أشك في هذا فكبر أو هيمش لا يخرج لأن صلوته
 واحدة بخلاف المسبوق بخلاف بصلوة المريض (شهر) من فضل التشهد عليه لظلال الليل كعانت بالو
 البسبر أن لا يعمل بلحقه لا يلزمه إلا إذا ولو أنه ما بينه وبين غيره فإنه يركع بجزءه (فتح) فعلى العمل
 عند نسيه أن يركع أو سجدة بجزءه إذا لم يمكنه إلا بركعة (فتح) فمع شمله من ركن

مثله (شمل) مريض لا يقدر على القيام الا بمقدار آيتين او ثلث يفتلح عليه القيام (ظن) ولو قل رمل
 القيام قبل تكبيره الى خمسة يصلي قاعدا (ط فح) تكبير قائما ثم يقعد ولو قل رمل بعض القيام يومه
 يقدر ما يقدر فاذا اعجز يقعد (شخ) مثله (منح) مريض اضطجع على جنبه وصلى وهو قاعد رمل الاستلقاء
 قيل يجوز والاستلقاء لا يجوز وان تعد الاستلقاء يصح على شقه الا ان يمتد او لا يسر ووجهه الى
 القبلة (شخ) الحذر في الشبهة فلا يمكن السجود يومئذ (خو يث) ولا فدية في الصلوات حاله السجود
 بخلاف الصوم (ظن) مثله (فج شخ) من عجز في النواحي وقطعت يده من المرفقين وقت ما دمر
 الساقين لا صلوة عليه وفي الطريقة البخارية اعفى عليه ثم افاق قبل ان يحل يومه ليلة ثم اعفى عليه ثم
 افاق كذا يلزم منه الصلوات وان لم يم اياها للضعف (شخص) عجز عن السجود لا يلزم منه البركوات
 (كض) سقط النجس انما يومين يقضي الا ان العذر رجاء من قبل العباد (بو) سجد على وسادة ثين او ثلث
 وفرضه الايماء يجوز عن التقدير والممكن قال رضى عنى في هذا ان من تجزئه الايماء لا يكفيه اجل
 الايماء او الشفط بل يكتفى بالتقدير الممكن * باب الجنائز (شط) لشئ من مريض ودنا موته فالواجب
 على اخوانه واهل قاعته ان يلقوه بالشهادة ولا يقال له قل ولكن يقال وهو يسمع ويستلقن (فج) اجتمعت
 جناتهم قالوا لا فداء بالصلوة الاولى من التجمع لانه لم يجمعوا فيه (دخ) شئ من الوضوء من تركه الايماء
 ثابتة وثوبها يلقى عليه ويعطى الى الشرايع والشعر الاعور والناثحات الحفاة والشعرية ويبيد ثوب القبر بالخ
 بنا ليمك او حاتوثا او خطيرة او مقبرة من الشركة لا يجوز ويضمن جهة بيع فذلك الا التابوت ووضع الميت في
 البيت مكره ولو دفن في الرقة لا يباع ذلك الموضع في ذبونه او يمتدحى ان لا يستثنى من الشركة موضع الدفن
 في البيت لان دمه فيه مكره ولا يباع جوار البيع (علت) استرجع احد المورثة ثابوتا للميت بغير
 اذن الباقيين والارض مما يقبر فيها المورثة من غير تابوت يجب عليه ثمة دون الشركة (بم) امنت امرأة
 في مشقة الجنان ولا تناله (هط) لم يخرج رجل فليلها التسماعجاء وعن النبي بكر بن حازم الداهاء

الجنائز على سنة المغرب (شد حب) يقدم سنة المغرب (يسبح) حرياً داخل دار الإسلام ومعه عبد
مغير مات فيه يغسل ولو صلى غير الولي قام بها الولي ليس لمن صلى عليها أن يصلي مع الولي مرة
أخرى ولو جهز الميت وصية يوم الجمعة يكره تأخير الصلوة وذوقه يصلي عليه الجميع العظيم يؤخذ
صلوة الجمعة ولو خافوا فوت الجمعة بسبب ذنوبهم يؤخروا عن (يسبح) ويقدم صلوة الغيل على صلوة
الجنائز ويقدم صلوة الجنائز على الخطبة والقياس أن يقدم على صلوة العيد لكنه تقدم صلوة العيد بخلافه
البشر ويشركها بغيرها آخر باب الضغوف إنها صلوة العيد (جفت) من شد إيمانها كراهة التعزية عند
المقبر ذكرها في الجرد وعنه اتباع الجنائز الفصل من النوافل إذا كان للجواز وقراءة أو صلاح مشهور
والأنوار (جك فك) أفضل صفوف الرجال في صلوة الجنائز آخرها وفي غيرهما ولها أظهارا
للتواضع ليكون شفاعته ادعى إلى القبول (ظم) لو لم ينتقل المسبق تكبيرة الإمام بل كبير قبله يصير خالفا
(عس) ويكره ذفن ميت على ميت يعد ما قيل عليه ألتراية الم يعمل بينهما حائز (ظم) لا يكره
(فع) وجد راس آدمي لا يغسل ولا يصلى عليه ولو غسل جاز الماء مستعملا وغسلته البخا يفسد لا يكره
عند الجنينة روح وكرهه أبو يوسف ولو كانت ميتة لا يكره اتفاقا (مس) مات في بيته فقال الورثة
لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لأن غسله في بيته من حوائجه وهي مقدم على حق الورثة (سنب)
يقول بعد التكبيرة الأولى سبحانك اللهم وبحمدك المع وبعد الثانية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبعد
الثالثة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا ونانا من المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات اللهم من أحييته منا فاحيه على الإسلام ومن توفيته منا فنحنه على الإيمان
والمعبرق بتكبيرتين يقرأ مع الإمام ما يقرأ الإمام وفيما يقضي الاستفتاح والصلوة (بو) لا قراءة في
صلوة الجنائز وفي التكبير الأول يجب التحميد ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ما كتبنا يجوز صلوة
(مسح) ولو زاد على أربع تكبيرات ففي رواية عن الجنينة روح أنهم يسلمون وصنه أنهم ينتظرون سلامه
فيسلمون معه (حيث) ولو كان القوم صبعة يصطفون ثلاثة صفوف يتقدم واحد وخلفه ثلثة وخلفهم

رَسَّ رَسَّ وَنَزَلَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُغُوفٍ غُفِرَ لَهُ (شَح) وَيُكْرَهُ لِمَشْيَعِي الْجَنَازَةَ رَفَعَ
 الصَّوْتُ بِالذِّكْرِ وَتَرَاةَ الْقُرْآنِ (مَت شَمْرُ مَدْفَع) كِرَاهَةُ تَحْرِيمِ (عَمَت) هُوَ نَارِكٌ لِلْأُولَى (شَمْر) كِرَاهَةُ
 صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ كِرَاهَةُ تَحْرِيمِ (شَمْر) كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ وَلَوْ خَرَجَ أَكْثَرُ الْوَلَدِ حَيَاتِهِ مَاتَ صَلَّى عَلَيْهِ وَالْأُ
 فَلَا (عَمَت) وَلَا أَعْتَبَرُوا لَلِاسْتِهْلَالِ فِي الْبَطْنِ (شَب) سَبِيٌّ صَبِيٌّ مَعَ أَبِيهِ الْكَافِرِ ثُمَّ مَاتَ أَبُوهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ
 ثُمَّ مَلِكٌ الصَّبِيُّ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ لِمَقَرَّرِ التَّبَعِيَّةُ بِالْمَوْتِ (صَح) وَالطَّهَارَةُ مِنَ التَّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ
 وَالْمَكَانِ وَاسْتِرَاءُ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمِلَّةِ جَمِيعًا (فَبَيْح) السَّارِقُ الَّذِي يَصْلُبُ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ
 فَقِيَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ (بَمْر) مَقَابِرُ بَلْغِ إِلَيْهَا حَطْمُ النَّجَسِ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُمْ إِلَى مَوْضِعٍ
 آخَرَ (ش) صَغِيرٌ لَا يَبْلُغُ حَدَّ الشَّهْوَةِ مَاتَ مَعَ نِسَاءٍ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ غَسَلَتْهُ وَكَذَلِكَ الصَّغِيرَةُ مَعَ الرِّجَالِ
 لَا نَهْ لَيْسَ لَهَا حَكْمُ الْعَوْرَةِ حَالِ الْحَيَاةِ حَتَّى لَا يَجِبَ سِتْرُهَا وَيُنَافِخُ النَّظْرُ إِلَيْهَا وَكَذَلِكَ أَعْدِلُ الْمَوْتِ كَرِخٍ
 قَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ فِي الْجَارِيَةِ الْعَظِيمَةِ وَالرَّضِيعِ لَا بَاسَ بِهِ أَنْ يَغْسِلَهُمَا الْآبُ وَالْجَدُّ وَالزَّوْجُ وَذَوُ الرَّحِمِ
 الْمَحْرُومُ وَكَرِهَتْ غَيْرُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا بَاسَ بِهِ أَيْضًا (بُو) أَمَّا التَّزْيِينُ بَعْدَ مَوْتِهَا وَالْإِمْتِشَاطُ وَقَطْعُ الشَّعْرِ
 لَا يَجُوزُ وَالطَّبِيبُ يَجُوزُ وَالْأَصْحَاحُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَرَاهَا (عَمَت) التَّابُوتُ فِي بِلَادٍ نَافِضَةٍ مِنْ نَرْكٍ
 (شَبْن) إِذَا تَعَدَّى الْجَدُّ فَلَا بَاسَ بِالتَّابُوتِ لَكِنْ يَفْرَشُ فِيهِ التُّرَابُ وَيَجْعَلُ عَنْ يَمَانٍ الْمِائِيَةَ لِرُخَاوِ
 الْأَرْضِ وَيَسَارِهِ اللَّيْلُ الْخَفِيفُ وَيَطِينُ بَطْنُ الطَّبَقَةِ الْأَعْلَى لِيَصِيرَ كَالْحَدِّ (بَيْح) وَلِزَوَامَاتٍ وَلَا شَيْءَ لَهَا
 وَوَجِبَ كَفْنُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ وَكَفْنُهُ الْجَاضِرُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ عَلَى الْغَيْبِ مِنْهُمْ بِحَصَّتِهِمْ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ
 إِذَا انْفَقَ عَلَيْهِ بَغِيرُ أَذْنِ الْقَاضِي قَالَ رَضِيَ كَالْعَبْدِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ النَّخْلِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ انْفَقَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ لِيَرْجِعَ
 عَلَى الْغَائِبِ لَا يَرْجِعُ إِذَا فَعَلَهُ بَغِيرُ أَذْنِ الْقَاضِي (عَمَت) يَجِبُ مِنْهُ سَوَاءٌ انْفَقَ مِنْ تَرْكِنِهِ أَوْ مَالٍ نَفْسِهِ (خَبْر)
 مِثْلُهُ (مَت) إِنَّمَا يَرْجِعُ إِذَا انْفَقَ ذَلِكَ لِيَرْجِعَ قَتْلُ عَبْدٍ غَيْرِهِ وَضَمْنُهُ لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى لَا يَكُونَ الْكَفَرُ
 عَلَيْهِ (صَح) أَوْ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَاةً يَغْسَلُ وَيَصَلِّي عَلَيْهِ عِنْدَ هُمَا وَهَذَا أَبُو يَوْسُفَ لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ
 * بَابُ فِيمَنْ يَبْتَلَى بِأَمْرَيْنِ أَيْ هُمَا يَخْتَارُ مِنْهُ فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ * (نَم) يُخَافُ الْخَائِفَانِ أَنْ أَشْتَدَّ
 بِالطَّهَارَةِ يَفْرَتُهُ الرِّقَّةُ يَصَلِّي لِأَنَّ الْأَدَاءَ نَعَى الْكَرَاهَةَ أَوَّلَى مِنَ الْقَضَاءِ (ظَم) مِثْلُهُ (سَي) شَمْرُ
 لَوْ اشْتَغَلَتْ بِالصَّلَاةِ يَبْكِي وَلَدَهَا وَإِنْ أَرْضَعَتْهُ يَفْرَتُهُ لَوْ قَتَلَتْ تَوَضَّعَتْ إِذَا انْفَقَتْ عَلَيْهِ فَمَرَّ غَالِبًا (بُو)

أحرب الصلوة إلى طلوع الشمس خوفاً من أن يولد لها نائم (فتح ضم) أمرنا من الله أن نؤتيها ما نريد (فتح ضم) فيه بحاسة أكثر من قدر الدرع فيفترون عليه أن يصلي في ثوب الديار (بشعر) مريض لو صلى ما عدا
أمكنه صفة المرأة ولو صلى ما ثابته بغيره فالأصح أن يتعد (مت) قال أس معادل أو علم أنه لو قام
لم يرد على قوله الحمد لله رب العالمين وإن تعد عدد السورة وعدد ما في قيام من قول أبي حنيفة
رح لا يحرمه إلا ما وثق به لا يحرمه إلا حال السوء على قدر مرض القراءة (فتح) وعمل في أن في
قيام من رواها يسمي أنا يوسف ومحمد أرح أن تدرك على مائة لا تسع لثلاث آيات يقوم بعد في حتم ذلك
القومة فيؤدي مرض القيام ثم يجلس فيؤدي ما يرضي القراءة إلا أن قال المقلد في عليه القيام ولا قراءة
عليه وكذا في الأحكام والامني وليس عليه أن يقرأ بعض المرأة ما ثابته من القوة وبعضها ما ثابته
لأن المرأة شرعت أما ما ثابته وأما ما عدا (فتح) هذا هو أشبه الأقوال عندنا قال في مرض ما يحكم به
(مت) عن مردس الرواية مختصر انتهى منه شيء لا به قال (فتح) لا يقول يقرأ من ثلاث آيات
وأما ما يمكنه حتماً النقية حال السوء الفرض لا يبادر بذلك ثم قال (فتح) وهو الأشبه عندنا في ذلك
فالحاصل أنه يتخير أن شاء من العصى قائماً وما بقي حال السوء أو شاء ثراها كلها حال السوء في الشاء من
ماوى أبي الفصل وغيره نه حرأجاب لو صلى في المنزل قاعد أو غير قراءة لا تسيل وإن وجد أحد هماً
تسيل يصلي في منزله قاعد أو غير قراءة (حت) بخلافه فخرج إذا سجد ما لم يسجد عند أبي حنيفة
رح وعمل هماً يسجد وكذا إذا كان يسيل لم يقرأ والأصح أن يقرأ مع أبي حنيفة رح (فتح ضم)
وهو جمع السوا وما يسكن مادام يمسك في يده ماء بارد أو دواءين أو سابه وصاق الوقت فانه
يقدر في غيره فإن لم يحل يصلي بغير قراءة قال في ذلك أنه تكبيرة الاستحاضة ولو كرر تكبيرة الافتتاح
مال حرجه بشرع فيها بغير تكبيرة (نو) يلجس في ثراعه لحمله تسيل أو صاق الوقت يصلي ولا يقرأ
قال في لو حار باحير الصلوة لا صلاح لأحرت شهوراً وأعواماً والله شيع (شرح) منسأ فلا يقدر
أن يصلي على الأرض لأنها نجسة من آتلب بالمطر يصلي بالأيام ولا يعيد إذا حار موت الوقت والإلا
فيؤخرها حتى يجد مكاناً يسجد فيه قال مشائخنا ونحو التيمم خوف موت الوقت والرواية في مسئلة
الجماعات رواية في التيمم لعدم الفرق في قيام ما يروى في التيمم يقصى مثله في الجملة ناداني

السيلان لان هذا ذهب جزء من اجزائها * باب مسائل متفرقة * (فج) ام في الصبراء
 خلقه صغرف فكبر الصبف الثالث قبل الاول يجوز (شمر) حنفى المذهب اذا كان لا يتوضأ من
 الفصل لما سمع انه من ذهب الشافعى فعليه الاعادة (فج) الا ان اخذ بفتواه ومن ركن الاسلام
 اللبادى ابن مسلمين في دار الاسلام بلغ ولم يتفكر في معرفة الله تعالى مدة طويلة وكان يترك
 الصلوات ثم تنبه وتفكر فعرفه بآية وصفاته حق معرفته فعليه قضاء ما ترك من الصلوات اذا كان
 مقر انا الاسلام بلز ما له حال كمال عقله ولو كان صلاها قبل معرفته فعليه قضاءها لان المعرفة شرط
 كالطهارة وقال نور الائمة البيهقي يلزمه قضاء ما ترك ولا يلزمه قضاء ما صلى قبل المعرفة (ميت)
 يجب عليه ما يجب على المسلمين من وقت يلزمه (شمر) من بلغ عا قلا في دار الاسلام فالظاهر انه
 يعرف الله جملة فيؤمر بقضاء ما ترك (صح) المصلون ستة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى
 الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على
 تركها فنوع الظاهر او الفجر اجزائة واغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك
 وينوي الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم
 معناه ولا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلحها الناس فرائض ونوافل فيصلحها للناس ولا يميز
 الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط وقيل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة
 الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده
 صلوات مفروضة ولكنه كان يصلحها لا وقتها لم يجز (شمر) صلى قائما على عقبيه او اطراف اصابه
 او رافعا احدى رجليه عن الارض يجزيه ويكره ان كان بغير عذر (بو) قضى بعض المقتلين صلواته
 وقال ان الامام الحسن في قرأته فعلى بقيقتهم قضاؤها ان كان ذلك فقيقها ثقة (حيث) وقيل فيمن كان عنده
 انه يصلح مع النجاسة او ظن انه صلى الفرض فاعادها ثم ظهر خلافه انه يجزيه ومن كان عنده ان امامه
 محلات او عليه فائتة او كان عنده ان الشمس لم يزل اعاد ومن كان عنده انه محلات او خالف تحريره
 في القبلة ثم ظهر خلافه فكل لك ويخشى عليه الكفر (من) انه آثم في القبلة وعن ابي يوسف رح انه يجزيه

او بترك المسح ثم تيقن لخلقه ان اذا قرأ كتابا مع التيقن الاول استقبل والا مضى (كص صحت) فا
 الى الخامسة في الطهر قتل ان يقعد وفيه القوم فلم يرفع ما اذا يصنعون حتى يصح صلواتهم قال ليس
 ذلك في ايديهم ولو كان قتل في الرابعة ثم قام الى الخامسة فلا يصح انهم لا يتأخرون بل يستطرون
 فان عاد قبل ان يقعد الخامسة بالسجدة يسلمون معه وان قيد ما سلموا بانفرادهم (فع شمس صحيح
 كص) امر بضد دفع ما لا الى فقير من صلواته ثم يرا لا يسترده نظيره (ك) دفع ركوته الى فقير ثم
 لمهراته لا ركوة عليه لا يسترده لانه وقع تطوعا ومن فاض المتكلم الحمد الى صلي في الار المعصومة
 لا يجزيه لان التسليم لا يكون قرصا ولا شرح (فص) اذا وحيث عليه في غير الارض المعصومة باداها
 في الارض المنصوبة لا يجزيه وقال العياشي رجع اذا ادى الصلوة في الارض المعصومة صح فحصلت المسئلة
 خلافة وفي شرح العمدة للقاضي المتكلم غصب ثوبا وكان فرضه ان يؤدي الصلوة فلا تستر نستره غورته
 ومكلى والمطالبة قائمة فسد اذا صلى به والوقت متسع والا فلا لان الواجب عليه تقل يمها على
 الرد وكذا اذا الزمه ردود بعة او قضاء دين الا ان ينتهي حال صاحب الحق الى ان لا يجوز تاخير
 حقه لضرورة وحاجة تعسدا وان ادهل في آخر الوقت وقال ابراهيم بن الحسين الاصول صلواته جائزة
 ان لم يستمر صاحبها بالتأخير صراشا يدل (بمع) صلي ثوبا منصوبا مع مطالبة صاحبها في الوقت
 معة لا يطالب بها ثانيا وقضاء الدين اولى من مراعات الوقت اذا كان في التأخير ضرر بالطالب
 (فع) عن ابي القاسم الحكيم من عز في هذا الزمان نسيانته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة عزة
 ليصون كفاة لها (بمع) من ليس له يد ولا راحل أصلا دالك انجم راج لا يجب عليه الصلوة
 * بآب زلة انقاري وانه تسعة اتراح نوع في ذكر حرف مكان حرف * (عك) حمت حمد بو) قرأ
 ونسفت بالذال المعجمة فسدت صلواته (عك) التحيات نالطاء تعسدا وعن زين المشائخ وفخر المشائخ
 قال سبحانه ربي المعطوم لا تعسدا (بو) قولكم الادبار ثم لا تصرون والثناء يفسد وقاين جارا لله
 لا تفسد قال الشيخ وهو خمس وانه للتعاد عند اهل البيان وعن خا لله لو قال التحيات والصلوات
 والطيبات والثناء لا تعسدا وهي لغة فان من الغرب من يقول جاءني البنون والبنات (عك) لو قرأ امرؤ بالله

يريد نشرها المراد ونشرها ونشيتها بصيغ (أجبت) فمن أين مقادير قال لل محمد في المزا
 من الركوع أرجو أن يجوز قال رضي الله عنه وهذا يحل في كل (استخ) من الصلابة من ورو
 من النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا رجع رأسه من الركوع قال سمع الله الحمد باللام وهو لغة
 بمعنى العريب من ضد الأمانة التكلل والذين للشياخ المعصرت بالراء لا تفسد قال روى ما لست استأذنا
 علامته المدنيان الأئمة المطار ومحمد بن عبد الله وروحه عنس قرأت صلواته بكفة عليها غنيم بالهميم بكاف
 راول حوار رمية للجلد لوحيما كالمدي في آخر خوارزمية الزحل والباء بالكلدي في أول حوار رمية
 باله مخرقة هل تفسد بملوته فبالل فيه كثير لم يقرروا على أنه لحن معصود قلت بجبتي لأن لا تفسد على
 وما اختاره المتأخرون أنه لا يقرأ هذا المخرج لا يكون له تفسد بالصلوة فكيف إذا قيل المخرج
 وبهذا القول من المتعين لا يختلف المخرج فيجب أن لا تعمل على ما اختاروه وكلفوا (عس) فقرأ
 بغير ياء بالعين المهملة لا تفسد لأن اليع هو اليجالة والمجرم فلم يتغير المعنى بتغير الياحشاعلا تفسد
 * باب في ذكر كلمة مكان كلمة * (ص) سألت الشيخ في النجوى عمن قرأت صلواته لا يشقيها مكان
 لا يصلحها فقال لا تفسد لأن الهاء مصدرية معناها لا يشقي هذه الشقاوت كما في قوله لا اعل به أحد
 من العالمين يعني لا اعل بعل أحد أو عن حار الله قرأوا ما جعلنا جنتهم مكان هذا تهم لا تفسد
 لأن العن هي العنة (بسم) قرأ نضر بما على آثارهم مكان إذا هم تفسد (يو) قرأ ما تنزل الملائكة
 مكان قوله ما تنزل الملائكة أو هو الله فيلا مكان حقا تفسد (عس) قرأ ما تحيات ميقات مكان لينات
 تفسد ووجوب إعادة مثل هذه الصلوة لا يوجب الترتيب لأن من العلماء من قال لا تفسد الصلوة
 بخطأ القارئ أو بطلانهم من لا تفسد وإذا كان مثله في القرآن قلت فاعلم بهله الإجابة الثالثة
 إن المتوحي في مثله على قول أبي يوسف أنه إذا تغير المعنى تفسد وإن كان مثله في
 القرآن * باب في التقديم والتأخير واللعن في الإعراب * (فع عس) قرأ إذا العناق في
 أعلام لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن حار الله قرأ ما ليك يا أحد كل مفيدة غصبا بفتح اللام تفسد ولو
 قرأ بركت بالكسر ينف في أن لا تفسد لأن بني طي يلقبون الماء بعد الكثرة العار فيقولون إلى الإجابة

يُعِيدُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ جَارِ اللَّهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعِيدَ (مَعَك) عَنْ زَيْنِ الْمَشَائِخِ قَرَأَ
بِالْغَيْظِ بِهَمْزٍ الْكَفَّارَ بِالرَّفْعِ لَا تَفْسُدُ لَاقٍ بِالْأَيْنِ الْهَمْزُ لَا يَتَغَيَّرُ الْكَلِمَةُ عَنْ سَنَنِهَا عَنْ زَيْنِ الْمَشَائِخِ قَرَأَ
بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَرَفَ النَّوْنُ وَالْمِيمُ وَالْوَيْصُ مِنْهَا لَا تَفْسُدُ وَتَجُوزُ رَفْعُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ
وَتَنْصِبُهُمَا بِالْإِخْتِصَاصِ * بَابُ فِي الْوُقُوفِ وَالْوُصُولِ * (فَعَّ عَمَكَ) قَرَأَ سَيِّدَانِ كُلُّهُمَا بِالْفَصْلِ تَفْسُدُ إِذَا
بَيْنَهُمَا نِيَانًا ظَاهِرًا (بَو) إِذَا لَمْ يَطْلُ السَّكَنَةُ عَلَى النَّوْنِ يُجْتَنَبُ أَنْ لَا يَطْرُقَ وَالْإِفْلَاحُ وَهَكَذَا أَجَابَ فِي امْتِثَالِهِ
* بَابُ فِي حَذْفِ الْحَرْفِ وَالرِّيَادَةِ * (فَعَّ عَمَكَ) قَرَأَ تَعَالَى حَذْفَ كَيْفٍ بِغَيْرِ رِيَاءٍ لَا تَفْسُدُ وَعَنْ جَارِ اللَّهِ
مِثْلُهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَكْتَفِي بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْآلِفِ أَكْتَفَاهُمْ بِالْكَسْرِ وَتَحْمَلُ الْيَاءُ وَلَوْ قَرَأَ أَعْلَى بِاللَّهِ لَا تَفْسُدُ أَيْضًا
لَا كَتَفَاهُمْ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْهَوَاوِ (عَمَكَ) وَجَارِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ لَا تَفْسُدُ وَكَانَ الْوُقُوفُ أَوْ طَوْرُ سَنِينَ يُحذفُ فِي
الْيَاءِ لَا تَفْسُدُ (عَمَكَ) وَلَوْ قَرَأَ نَسْتَعْتِكُ أَوْ نَوْتُوهُمِينَ بِكَ لَا تَفْسُدُ (عَمَسَ) وَكَانَ إِلَى اصْطِفَائِكَ مَكَانَ
الْفِي اصْطِفَائِكَ جَارِ اللَّهِ وَقَرَأَ أَوْ غَاثًا قِيمَةً مِنْ عَفِيتَ أَوْ قَرَأَ فِيهِمْ هَادِيَةً لَا تَفْسُدُ لِأَنَّهُ أَشْبَحَ لِلْفَتْحَةِ
(عَمَكَ) فِي الْإِخْلَافِ لَمْ يَأْتِ إِلَّا عَادَةُ الْخُوطِ فِي قَوْلِهِ تَشْكُرُوكَ وَتَكْفُرُوكَ وَتَتْرُوكَ يُعِيدُ (كَص) قَالَ ابْنُ
الْمُبَارَكِ قَرَأَ أَيْدِ عَوَالِيهِمْ لَا تَفْسُدُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَنِيْفَةَ وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ مِنْ زَادِ حَرْفَا
فِي كَلِمَةٍ أَوْ نَقْصٍ وَهُوَ يَرِيدُ الْكَلِمَةَ بِعَيْنَيْهَا لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ وَلَوْ قَرَأَ فِي السُّنَنِ أَوْ زَكَ أَوْ أَوْقَعَ الْوَاقِعَةَ أَوْ لَا
قَرَعُوا أَصْوَاتَكَ بِحَذْفِ الْمِيمِ وَجَمِيعٍ مَا يَجْزِي عَلَى لِسَانِ الْمُقَارِئِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْخَطَأِ جَارَتْ صَلَوَتُهُ
عَنْ الْمَتَأَخِّرِينَ وَقَالَ الْآخَرُونَ هَذَا غَيْرُ مَا أَرَادَ اللَّهُ فَتَفْسُدُ * بَابُ فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ * (مَعَك) قَالَ زَيْنُ
الْمَشَائِخِ وَلَوْ قَرَأَ اللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلُ دَالِ تَفْسُدُ وَهُوَ لَغَةٌ بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الْوُقُوفِ يَقُولُ فِي جَعْفَرٍ جَعْفَرُ وَعَنْ
فَخَرِ الْمَشَائِخِ مِثْلُهُ جَارِ اللَّهِ وَرَدَّ مَا مِنْ بَيْنِ مِثْلِ دَالِ تَفْسُدُ (عَمَكَ) قَرَأَ وَتَرْحُمْتَ بِتَخْفِيفِ الْحَاءِ
تَفْسُدُ وَبِهِ جَارِ اللَّهِ (حَمَّ عَمَكَ) لَا تَفْسُدُ (فَعَّ) عَنْ زَيْنِ الْمَشَائِخِ قَرَأَ اللَّهُ بِالْتَّخْفِيمِ يَجُوزُ وَحَكِي جَارِ اللَّهِ
عَنِ الزَّجَاجِ أَنَّهُ قَالَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِالْتَّخْفِيمِ وَكَانَ شَيْخُنَا عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا (بَو) قَرَأَ هُوَ
الَّذِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ لَا تَفْسُدُ وَلَوْ لَحَنَ فِي صَلَوَتِهِ ثُمَّ قَرَدَ أَنَّهُ مَفْسُدٌ أَمْ لَا يَمْضِي فِي صَلَوَتِهِ ثُمَّ يَسْتَقْتِي
(شَمَّ) وَإِنْ تَزِدُ فِي حَذْفِ حَرْفٍ مِنَ الْكَلِمَةِ أَكْثَرَ لَمْ يَكُنْ لَكَ نَقْلٌ مِنْ (عَمَكَ) مَنْ قَالَ لَا أَدْرِي

[illegible]

قبل الحول ثم حال عليه الحول هناك قوم في البلد الذي فيه الغبل وان كان في مقارفة اعتبر المصروف
الذي يضم اليه (بق) الذهب البيغوني اذا بلغ الذهب الذي فيه نصاب الذهب وجبت زكاة
الذهب وسواء اذا بلغ الفضة فيه نصاب الفضة وجبت زكاة الفضة وهل اذا كانت الفضة غالبة فاما اذا
غلب الذهب فهو ذهب كله ويجعل الفضة مستهلكة تبعا وان غلب الفضة لم يجعل الذهب تبعا لانه
اعز واهل قيمة (فتح معك) له ايل عوامل يجعل بها في السنة اربعة اشهر ويسمى بها في الباقي ينبغي
ان لا يجب فيها الزكاة * ياب في اداء الزكاة والتبعية * (عج) له مال خبيث يتصدق به وينوي به
اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وقال تاج الدين اخذوا الصدقة والشهيد لا ينقطع عنه الفرض ولو كان الخبيث
نصابا لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصدق عليه فلا يفيك الايجاب التصديق ببعضه (فتو) مسلم له
خمر فوكل ذميا فباعها من ذمى فللمسلم ان يصرف هذا الخمر الى الفقراء من زكاة ماله فصح بهي
جواب (عج شمر فتح) له والدين معسران فاختار في صرف زكواته اليهما فتصدق بهما على الفقير
ثم ضرب به الفقير اليهما يكره (عك) عليه زكاة ودين ايضا وماله يفي باحد هما يقضى دين الغريم
يؤدى حتى الكريم (عج) دفع لم يسترم زكاة ماله وقال دافعتك اليك قرضا ونوي الزكاة يجزيه لان
العبرة فيه للقلب دون اللسان (عك) لا يجزيه (فت) يجزيه اذا تناول الفرض بالزكاة قال رض
وهذا احسن الاجوبة والاصح رواية انه يجزيه لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المذوق اليه الامر
بقول الشيخ عفر وقد اعترض عليه في (خبيث) في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظلمنا وان كان
ياخذ الظالم على غير جهة الزكاة (من) واهب للسكين درهم وسماه هبة وفواه من زكواته اجزا
(شيخ) لان العبرة للنية فلا يعتبر بلفظ الهبة ومن امتنع عن الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها في
اهله اجزائه لان الامام ولاية اخذ الصدقات فقام اخذها مقام دفع المال (فت) وفيه اشكال لان
النية فيها شرط ولم يوجب منه (فتا) امتنع عن اداء الزكاة لا يوجب منه خيرا لكن يحبس خيرا
مروذها عن اختيار وقال الشافعي اخرج يوجب خيرا (فتج) في ماله الا فضل هو الاعلان في اداء الزكاة

لان موصعه المقاتلة وهو لاء مقاتلة لانهم يحجون بيت الاسلام * باب في حولان الجول * (فجع ظم) البقرة في الزكوة للجول المقصري فلوا برأرب الدين المدين عن الدين بعد الجول فان كان المدينون
فقير الانفس بالاحصاء وان كان غنيا فغنيه روايتان * باب من يجوز دفع المصلحة اليه * (كسج) له نصاب على ثمانية اوى يهتموكان ابن السبيل فله قد يركب في المعيشة وزائد يكفيه الى وطنه لا يجوز
دفع الزكوة اليه (بمح) صبي له ام غنية ولا اياه يجوز دفع الزكوة اليه (فك) دفع زكوة الى مريض
موته الى اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت مرقعتها (يت حمه) لا يصح كمن ارضى بالحم ليس للراضى
ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية كذا (عك) يصح لكن للورثة الرد باعتبار انه وصية (ظم)
صرف زكوة الى ام ولد غني فلذهب بطله وغاب وتركها بلا نفقة لم يجز * باب في الحراج والعشر *
(يت) استخلص نفسه من عهد الحراج شقاعة او غيرها لا يلزمه التصديق ويعفى ويصرفه الى نفسه
اذا كان مصر فاكالمعتى والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذكر المروا عطا بحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا
ترك عامل السلطان الحراج لاحد بدون علمه (عك) ترك ارضه المزروعة بعد زياره رجل باذن
الوالي حتى يستحصل فالربع لصاحب البذر ولا يضمن ما انفق المربي لكنه اذا ادى الحراج يرجع على
رب الارض (شم) اعطى نصيب شريكه من الحراج بغير اذنه فهو متبرع (ط) مثله (عس) جبي
العامل الحراج من الاكالم يجد رب الارض جبراقه ان يرجع عليه لانه مضطروا الارض في يده
فلم يصر متبرعا (ظت بمر) لا يرجع الا كالم عليه في ظاهر المذهب (عس) اشترى ارضا وقد بقي من
السنة مالم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجز عليه الحراج فاخذ العامل منه لا يرجع على البائع
(بمح) حامل السراة بالخراج اخذ ما يبراه من وجد من اهل القرية ليس لدان يرجع على
اهل القرية بخلاف الاكالم قول السعدي وكان الجبايات ونزل النازلين ونحوها (يت) اهل
قرية نصبا عاملا بالاتفاق ليجب خراجهم ويصرفه الى الوالى ثم توارى واحد منهم واخذ خراجه من
العامل فله ان يرجع عليه ولو كان له ارض يصلح للكرم فزرعها حنطة فعليه خراج الحنطة بخلاف ما ذكره

ويخبر عن رولا كذا لك ههنا (عنه) ولو اثبت كرو ما ولم يطعم سنين ففيها وظيفة الارض الى ان يطعم فان
 اطعم قليلا فان كان ضعيف وظيفة الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان دونه فنصفه ولا ينقص من قفيزود رهم
 وفي رواية فيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رضى فعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو
 المعتبر في خراجها لا صلاحية (عنه) مقطوع اراض بين الدين ان باع ارضا من جملة الاقطاع
 من املاك نفسه وعين خراجها ليوديه اليه المشتري ولم يورده المشتري اليه سنين وكل سنة يحسب
 عليه من حاكميته فله ان يطلب ذلك منه (عنه) ارتفع ارضا وابتاع له الراهن الانتفاع بها فزوجه
 سنين والمالك غائب فالخراج على المالك (يتم) مثله (ظلت) خراج الموهنة على الراهن لانه
 موهنة المالك فتاوى النسفي عن عطاء السعدي ان الخراج في بيع النوافل على البائع ان نقصتها الزراعة
 لان النقصان يوجب الضمان والضمن كالاجرة والخراج على الاجر عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يطالبه
 بالضمن لانه هو الذي ضيع حقه كالاجرة ابرأه عن الاجرة (سج) اذا كانت الارض خراجية ففي
 الوجوه كلها يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم ينتقص الارض من الزراعة فخراجها
 على الغاصب (بو) الجريب كردة بدرها من الحنطة ستون مينا وعن ابي ذر خمسون مينا في دينار
 (جبت) الجريب ستون ذراعا في ستين بدرعا الملك وهي سبع قبضات وهو الصحيح وقيل مائة قصبة
 في مائة قصبة كل قصبة ثمانية اذرع وقيل بدر مائتي رطل وقيل ما يعمل فدان وقيل في القبضات
 غير منصوبة الا بهام (سج) دفع الراي الى رجل ارضا مواتا لحييها لنفسه ولا عشر عليه ولا خراج
 فهذا الشرط غير لازم وله اولك يوانه اولوال آخر بعد طلب ذلك (فسح) الدين لا يمنع وجوب
 العشر والخراج بخلاف الزكاة وصدقة الفطر * باب في بيت المال ومصارفه ومسائل متفرقة *
 (بو) من له خط في بيت المال فغير بها هروجه لبيت المال فله ان ياخذها ذبابة ولا امام الخيارات في المنع
 والا عطاء في الحكم (ط) مريض له مائتا درهم وعليه من الزكاة مائتا درهم لا يعطيها ولو اعطاها
 فللورثة ان يرجعوا على القتراء بثلبها فان رضى هذا اقتضاء لا ديانة فقد اطلق (فسح) في اماليه انه

الصلوة خارج الوقت فانه لا يلزمه الاداء ومن يؤخر الزكوة ليس للفقير ان يطالعه ولا يأخذ ماله
 بميرغلمه ويضمن بالاحل فان لم يكن في قبيلته الغنى من هو احوح منه يضمن باخذ في الحكم اما
 ديانته ميرجى ان يحل له ذلك والله اعلم * كتاب الصوم وانه يشتمل على لما نية ابواب *
 * باب في نية الصوم * (حج) انوي في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم يصح نيته (مت) ولا تقبل
 الصلوة (عس) والصلوات اصح يوم الشك متلو ما ثم اكل ناسيا ثم طهر رمضان نية وفوق الصوم
 لم يجزه (حت) والصحيح في النسيان قبل النية انه كالعدم (شب) لم يجزه * باب فيما يتعلق
 بهلال رمضان والعيد * (فع) (حج) لا يأمن بالاغتداء على قول المنجمين وعن ابن مقاتل انه كان
 يسألهم ويتعمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (شص) (وتقول من قال انه يرجع الى قول
 اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه عليه الصلوة والسلام قال من اتى كاهما او عرافا صدقه بما
 يقول نقد كبر ما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي التهلل يستأمن على مله الشافعي ولا يجوز
 تقليل المنجمين في حسابه لاني الصوم ولا في الاطوار وهل يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه فيه
 وخلفان (شخ) الشرط عند نفي وخوف الصوم والاطوار روية الصلال ولا يجوز فيه نقول المنجمين
 (مت) فاذا نعتق اصحاب ابي حنيفة الا التادار والشافعي انه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا
 * باب فيما يغسل الصوم * (فع) وصغت انكر سفي في الفرح الداحل وعلقت به خيطا ضعيفا
 ليس له قوة الا خراج فهو في حكم الخارج ولو دخل حلق النصارى مثل الحمصة من ثقبه فسد
 صومه وكان الوتر نفس الشاغل على لتل قل حل خلقه من اخزاء اللين وهو ذا كر لصومه (حك) (حك)
 لا تقبل (شخ) فتل خيطا فله نسيانه ثم ادخله في ثوبه ثم اخرجته وفعل ذلك مرارا لا يغسل صومه
 وان جعله مشرورا وبقي في الخيط علق البزاق وفي النظم يغسل (فك) تسج) قول المصنف الى رأس
 الله ولكن لم يظهر ثم حل به فوصل الى اجوفه لم يغسل (فع) شخ) اسينشقي غار تفع الماء الى انفع حتى
 خرج الى منه ولم يصل الى دماغه لم يغسل (شص) اكل او شرب او جامع ناهيا لم يغسل في يعرف

رَأَتْ الدَّمُ فَطَنَتْ أَنْتَهَ دَمِ حَيْضٍ فَأَفْطَرَتْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ (بِمِ) تَلْزَمُهَا (نَمْ) وَكَانَ الْبُورَاءُ
 الدَّمُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ طَهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَفْطَرَتْ عَلَى ظَنِّ الْحَيْضِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ (بُطْمُ)
 فَعِ) عَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ (فَلَتْ) طَنَتْهُ دَمُ الْحَيْضِ وَلَمْ يَكُنْ لَا يَلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ سِوَا رَأْيِهِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ لِأَوَّلِ
 (فَعِ) طَهْرَتِ بَعْدَ نَفَاسِهَا الْأَرْبَعِينَ يَوْمِينَ أَوْ ثَلَاثَةً ثُمَّ رَأَتْ الدَّمُ فَطَنَتْهُ دَمُ نَفَاسٍ أَوْ دَمِ حَيْضٍ فَأَفْطَرَتْ
 لَزِمَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا (بِمِ) اسْتَمْرَبَهَا الدَّمُ إِلَى الْحَادِي عَشَرَ فَأَفْطَرَتْ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا أَنْ ثَبَتَ الْخِلَافُ
 فِي الصَّدِّ وَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ الْكَفَّارَةُ وَلَا يَكُونُ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ شَبْهَةً قَلِيلًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ
 لِأَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فِي قَوْلِ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ (عَلَيْكَ)
 وَلَا يَجُوزُ اسْقَاطُ الْوَلَدِ قَبْلَ أَنْ يَصُورَ الْوَلَدُ فِي الْحَرَةِ قَوْلًا وَاحِدًا أَوْ الْأَصَحُّ فِي الْأَمَةِ هُوَ الْمَنْعُ وَالِدُ
 بَعْدَ الْأَسْقَاطِ اسْتِحْضَاةً وَلَوْ أَفْطَرَتْ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ حَيْضٌ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا (فَعِ) تَحْسِرُ بَعْدَ الْعَجْرِ الْكَافَّةُ
 فَظَنُّ أَنَّهُ فَطَرَتْ فَكُلَّ بَعْدَ الصَّادِقِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ (شَمْلِي) أَكَلُ هَجِينَا بِالْخِ فِي بَيْحٍ مِنْ جَمِينِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ
 (فَعِ) وَلَوْ أَفْطَرَتْ فِي كَفَّارَةِ الْفَطْرِ مُتَعَمِّدَةً ثُمَّ خَاضَتْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَنْقَطِعُ التَّبَاعُ (ظَمْ) مِنْ الْأَكْلِ
 فِي رَمَضَانَ شَهْرَةً مُتَعَمِّدًا يَوْمًا بِقَتْلِهِ (شَمْ فَعِ) رَأَى الْهَيْلَالَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ الْغُرُوبِ
 وَأَفْطَرَتْ مَتَا وَلَا يَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَفْطَرُوا بِالرَّوْنَةِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ (فَعِ) فِي (شَمْ) خِلَافُهُ فَقَالَ
 لَوْ رَأَى الْهَيْلَالَ فِي الثَّلَاثِينَ نَهَارًا لَا يَفْطَرُونَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَنَحْوُ قَوْلِ ابْنِ يَسْفَرٍ أَنْ رَأَى
 قَبْلَ الزَّوَالِ أَفْطَرُوا لِأَنَّهُ مِنَ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ وَبَعْدَهُ الْإِنْفَانُ أَفْطَرُوا لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ أَفْطَرُوا
 بِنَاءً وَدَلَّ (فَعِ) عَادَتُهَا فِي الطَّهْرِ أَشْهُرًا أَوْ أَكْثَرَ فَحَيْضُهَا لَا يَقْطَعُ التَّبَاعُ فِي الْكَفَّارَةِ لِأَنَّهُ نَادِرٌ
 (بَمْ) أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى بِتَرَاتُوتٍ أَوْ سَدْرًا لِأَجْلِ الْمَعْصِيَةِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ زَجْرًا لَهُ وَكَتَبَ
 غَيْرُهُ نَعَمْ وَالْقَتَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ وَبِهِ أَيْمَةُ الصَّحَابَةِ (بَمْ) وَغَيْرُهُ قَالَ كَلِمَةُ الشَّرِيكِ أَيْمَةُ الْوَقْلِيَّةِ أَوْ تَدَخَّلَ فِي
 مِلْكِي بِأَيِّ طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهِ حِزَّةٌ أَوْ حِزْوَةٌ وَجَبَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الظَّاهِرِ أَوْ الْأَنْطَارِ وَهُوَ
 غَنَى لَا يَجُزُّ بِالصَّوْمِ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّكْفِيرِ بِالْإِعْتِمَالِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي (جَبَّ) فِي الظَّاهِرِ إِذَا حَلَفَ بِعَقْدِ
 كُلِّ مَمْلُوكٍ يَمْلِكُهُ إِلَى كَيْلٍ أَوْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فَقَالَ إِنْ جَلَّ أَعْتَقَ عَبْدُكَ بِعَيْنِي يَكُنْ أَنْ يَجُوزَ وَلَا يَجُزُّ (عَلَيْكَ)

رواه فيه وقيل لا يصح عند هذا الجاهل المسمى يوسف ربح كما يجوز منه بالصاهرة وقيل هو كاجتماع وقيل
 لا يجزى بالاجتماع ولو كان كذا ليقولوا انكره منى الجيرة الى اللغة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او ممتنون فزوى
 بها فليها انكسار بالانكسار وفي اللزوم على من الجبر لا يلزمه الا ان اجتمع به صبي او ممتنة فلا كفارة
 عليه انزله اوله بنزول خلافا للشايعي (هذا) اي في ذكره بخبره في جامعها كفى ان لم يصح الخبره ومنزل الجيرة
 اليه والامانة لله في التحليل (الحل) لا يلزم من ذلك ان لا كفارة عليه (ط) ان كفى (يحيى) طين ان البحر
 طالع فاعلى لو كان كاطن كفى (هه) لا كفارة عليه (محمدا) لا يقع انه لا كفارة عليه (فك) لا يصح اهل
 بالماضي اهو ابتد الطبل يوم الاثنين فظنوه يوم عيسى فافطر ولهم فيه ان الطبل كان يغيب ولا كفارة
 عليهم هذا بسبب المنيح الاططار والفداية في الصوم اوجوا من ملح المرأة والعلية عن الصوم (هه) (شع) لا يصح
 منيض لا يقبل ومن شرب الماء وادولهم الطيب ان الله تشوب ذلك لها ان يفطر والظن للمستأجرة كالام
 في اباحة الانظار ومن ابيح لها الاططار يفطر لئلا كان العذر رطبا (هه) (الحائض) تفطر من (ابح)
 خاف نقصان العقل او زيادة الروح من الصوم فله الاططار (جمع) اشتد مرضه كره صومه (فج) ان اراد
 صومه وحماه شدة في الاططار لولم ولم تفت في الشيع الفاني في الليل من صوم الغن بجريه وفي فتاوى
 السعف الكسيران شاعطي القليلة في اول رمضان الجيرة وان شاعطاها في اخره وعن ابي يوسف لو اعطى
 نصف ماع من يوم واحد للمساكين يجوز قال الحسن وبه يأخذ وان اعطى مسكينا ماعا من يومين فعن
 ابي يوسف روايتان وعند الشيعة لا يحز به كالا طعام في كفارة اليمين (هه) (الحامل) اذا خافت على ولدها
 الهلاك يباح الاططار في اول الجزء ويفترض في آخره (بوهي) المحتوي المحتاج الى نفعه علم انه لو اشتغل
 بعرفته بلحقه ضرر مبيح للفطر يحرم عليه الفطر قيل ان يمرض (حم) لا يجوز للحجاز ان يجبر خبز ايرضه
 في ضعف مبيح للفطر بل يجبر نصف النهار ويستريح في النصف قيل له لا يكفيه اجرته ابو ربحه يقال
 هو كاذب وهو باطل باتصا ايام الشتاء (جمع) اتعب نفسه في شئ او عمل حتى اجتهد في العفش فافطر
 كثر وقيل فحلانه (هه) (بق) وللزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الاجاب من اجهتها كالطوق
 والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى قضاء رمضان ونجوة (صج) في كفارة اليمين بمنعها من

من كفارة الظهار ويتعلق حق المرأة بها (خج) سافر من مكانه وانخفض من سفره يكرهه الا فطار وفي
ذلك اليوم (ط) ان شاء السفر بعد ما اصيل لا يحل له الا فطار بخلاف ما لو مرض بعد ما اصيل صامها
* يتألف في النكاح والشرع في الصوم * (بق) فلو صوم الابل فاكل نلرض او حيض ايقظ في له (ط)
لو قال لله في ان اصوم ابل اضعف من الصوم لاشيغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطلع لكل يوم فطرا صاع من
معتقة ولو قال لله في ان اصوم ابل اضعف من الصوم لاشيغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطلع لكل يوم فطرا صاع من
ولا يلزم في ليلة التطوع شيئا كرمضان والمبني والمعين (ط) ومن ابى يوسف قال لله في ان اصوم اليوم
الذي يقبل فيه فلان فقدم في يوم هو ضائم فيه من رمضان او كفارة لوقته او يجزيه لما هو به صائم وعليه
صوم يوم لقد ومن فلان * بنا طيب الاحتكاك * (خج) فان الله على احتكاك في شهر ان دخلت الدار ثم
كأنجل فعليه احتكاك في شهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى * باسب صدقة الفطر * (شم) عجل صدقة
الفطر قبل ان يملك مقل ان يضارب ثم يملك لثبغى ان لا يجزيه لان السبب رأس يموته ويبي عليه ولو
اذا هاهنا على انها عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه فليس بتعجيل او تكون نافذة (فعج) تزوج طهيرة
معتقة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها (فعم) له العبد
للتجارة لا يشاوي نصا بالوليس له مال الزكوة سواه لا يجب صدقة فطر العبد وان لم يرد الى الثنا
لان لتبب تزوج الزكوة فيه موجود والمعتق سبب الحكم لا الحكم فلم يستحسن (بسم) هذا الجواب
وتؤد فيه (بسم) وضع عتق الفقير متولين من الخبز فاكل بعضه وقال المضيف له خذ هذه البقية يزوج
ومن صدقة الفطر اذا اتواها ان كان الدفع بجهة التملك والا فلا ولا يحتاج فيه الى معونة الفقير في
الظاهر (بق) اضعف بطعام الغير عن صدقة الفطر يجوز ان لا يملكه او المالك والطعام قائم والا فلا
فان وضعه جاز في جميع الأحوال (خج) عبد الماذون له في التجارة لا تجارة لا يجب صدقة الفطر
على مولاه وهو للتجارة (ط ش) يجب صدقة الفطر عن عبده الماذون المليون (خج) تزوج امرأة
على عبد وماله فهو يوم الفطر ثم طلقها قبل ان يخلو فعليه صدقة فطره (م) مثله وان كان قبل
التسليم فلا صدقة على واحد منها (ظم) لها جواهن والابن تلبسها في اعياد وتزين بها للزوج

* بأشبه المؤمنين يلزم منه الحج وموانعه * (فجرح الحج) له الأرض وقفار وكروم يستغلها، وحواليات يستغلها
ويكفيه وعياله في السنة حلة بعضها وفي قيمة زينة البعض الآخر وما يعجز به لزومه الحج وفي أروضة
النماطين من له دراهم راوند قاتيزا وهو موضع أو عقار قلعة ما يكفيه لنفقته واجرت ما يركبه ولعياله قوت
سنة فعليه الحج والأفلاذ ولو كان له مسكن في المشرق ثمته كثير ويجلو بعض ثمنه منزلا لحاجة أو صلح فينا
ويحج بالباقي لا يلزمه الحج وإن فعل فهو أفضل (فجرح شنب) فقد الحرام يمنع الوحوب في ذمة المرأة كقصد
الزاد والراحلة عند أبي الحسن الكرخي وإني أحقق الكثير ويمنع وجوب الاداء عند الميداني (يكون)
للنقاد وعلى الحج أن يمنع عنه بسبب المكس الذي يدخل من القافلة (يمنع) وضرورة بحج الحج وإن علم أنه
يؤجل منه المكس قال رضى ولا اعتماد إلا على هذا (ومتن) خلست قافلة عن ذلك فلو سقط الحج به فمتى يعمل
بقوله تعالى والله على الناموس الحجة للبيت من استطاع إليه سبيلا وفضل الكرخي ممن وجب عليه الحج إلا
أنه لا يخرج لما أن القرامطة تدخل على الحاج بالبادية فقال ما سلمت البادية عن أخذ يعنى ليس بعدا
بلان البادية لا تغلر من الأمان وقلة المياه ومثلة البحر هيجان ريح السموم وبه انتهى بعض فقهاءنا وقال
أبو القاسم الضعيف لا شك في سقوط الحج من التواء في هذا الزمان والنما لشك في السقوط عن الرجال
أوعنه لا أرى الحج فرضا مللنا عشر دين منه مثل خرج قرامطة الأولى قال والبادية عند يدي أرضنا
بدور العرب (مت) روى عن أبي غنبل الله البلخي أنه كان يقول ليس على أهل خراسان حج مبتلى كذا
وكذا آمنة وقال أبو بكر في زماننا لا نقول الحج فريضة قاله في سنة ستا وعشرين وثلاثمائة (منه)
وأنتي أبو بكر الرازي بعد أن أنه سقط عن الرجال أيضا في هذا الزمان وبه الوبر وأما لخرجنا في
الصغير فخرأزم وأبو الفضل الكرماني فخرأمان روى أني أبو النوراني أنه خرج حاجا إلى بيت الله تعالى
فلما سار مرحلة قال لأصحابه ردوني أركبت سبعة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه وعن أبي
عيسى أن الدارقي قال كان يخرج أربعين حجة وما أرقى أني قضيت فريضة الله تعالى عن نفسي وقال
أبو القاسم الحكيم من عثر في هذا الزمان فريضة وأخذ لفاته الصلوة عن وقتها يحتاج إلى مائة غزوة
ليكون كفارة لما فاتته من الصلوة (وقتا) أن كان الغالب في الطريق السلامة فالجرح يروى وإن كان

إلى الاستراحة فيستريح ثم يمشي قليلا فلا يقدر عليه إلا بعد الاستراحة هكذا أوله وأوله جلة لا يجوز
 له تأخير الحج وإن كان من نيتة الوصية وكذلك الزكوة يضربها الوضوء بالزكوة ويجعلها بالحق صحيح وشي
 أي يصير ضيق النفس **باب** في حال الحرام على المحرم وما لا يحرام **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 أو يقتصد أو يبطئ أو يكثر لأن ذلك ليس من محظورات الأخر **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 إذا ابتغى **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 أن يحج منه فحج منه إذا لم يكن في الحج **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 بطوار أو زام فلا يصح ونقص من الوصية بأن يحج من ثلث ماله وأما وصية بذلك وفرض القيام بأقامة
 فريضة الحج بعد موته إلى رجل بعينه وعين الحج شيئا معيناً يخرج من ثلثه ثم صار الطريق مخوفاً
 والشئ المعين لا يقى لأقامة الحج لما في ذلك من تحمل المشقة والعاجلة إلى زيادة الثقة لكي يقام العباد
 فلو تصرف الوصي في الشئ المعين ليزيد أو ينقص أو يغير إليه القيام بأداء الحج ليس له ذلك بل يحج
 من ذلك المال من حيث يبلغ **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 أن يقروض ذلك الثلث بأذن القاضي **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 أبي بكر الأسكاف أوصى بماله للحج عنه أن حسن الطريق والأصرف حيث يراه الفقهاء ومن وجوه البر
 فالوصية جائزة وإذا اختلف القوافل فعلى الوصي أن يحج به عنه إما شزوج واحد أو اثنين أو عشرة
 فلا بد فعلى بل بمسكة عشر سنين ثم يتصدق به على الفقراء لأنه أعظم وجوه البر **باب** في حال الحرام على المحرم
باب في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 قال السمرقندي قال بعض فقهاءنا حج الغني أفضل من حج الفقير لأنه يؤدى إلى فقير القرض من مكة
 وقبل ذلك متطوع في ذهابه وفضيلة القرض أفضل من فضيلة التطوع **باب** في حال الحرام على المحرم
 على سبعة وعشرين باباً **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم
 الأجنبية بالحج خشو قاريه ما برأ دينا وقال قاريه ويعلم أن انه علق نكاح بينهما لا يصح حتى يصرحا
 بالنكاح أو ما يقوم مقامه **باب** في حال الحرام على المحرم **باب** في حال الحرام على المحرم

الزوج آزانين يا حقا زين ينعتق النكاح (فمنع) قال لها يا له ما ناعيل ج في سدا دينار فقالت هي
 امابر ادنيار بحضرة الشهود فصيح (شتم) قال الآخر يا له ما ناعيل يا فعد لم في سدا دينارن كامين نقا
 الآخر قبلت فصيح النكاح وان لم يقل الاب هانر نيد في نكاح لانيه صان مثار غافيه (ط) في نيسر لا يمتنع
 المشاف (شط) زول ينعتق النكاح بلفظ الا عطاء او قال بالبح اهي هانر فلي فقال هانر نيد فان كان
 المجلس للوعه فوعه وان كان لليعقد فنكاح (شتم) قال زوجها نكاح بنتي بك ان كان اسكتنا يقال له اب المراه
 ادفع الي المهر فقال الزوج شملد انهو قبول في المجلس ويعده لا يكون قبول (فصح سني) ليس بقبول
 (فص) خطب لانيه الضيفر لكن قال في العقد هل زوجتني بمتك بكلمة او لم يقل لا بنتي فقال ابو الخطيبة
 اعطيتها لا بمتك فلان بكلمة لا يصح (شتم) قالت لرجل تزواجتكم على عشرة دنانير فقال الرجل
 زوجت نفسي منك بغير ولا فرق بين ان يكون هذا من اجانبه او جانيها (ن) لا يبركر خنثى في شغل
 زواج من خنثى مشكل آخر يرضى الولي فكنز له فادله للزوج اسوة بالزوج بغير رجل فالنكاح جائز عند
 لان قوله تزواجتكم يستوعب من الجانيان في جواز النكاح وقال (يب) المظهر للزوج غلاما والزوج
 جارية جاز ولا فلا (يصح) قام احد الزوجين قبل القبول بطلان ليل وهذا مستقيم على اطلاق
 الروايتين في البيع فدون الا خور فانه لو قام احد المتبايعين ففني بطلانه روايتان (يتم) ان كان
 حمل زوجتي بنتا تزواجتكم بكلمة او ليلت بنتا لم يصح لعلم كون الحمل محلا للنكاح حتى لو كان زوجتيك
 قد الحملت وتنت بنتا لم يصح (تصح) قالت زوجت نفسي بمتك بكلمة تقصاة حدثي لا يصح وكالا يصح
 تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافة الى وقت مستقبل (يس) له بنتان ليم وذات زوج فقال لرجل
 زوجت بنتي منك ولم يسمها صح ولو زوجت نفسها منه فلم يقل شيئا بل دفع اليها المهر في المجلس فقبول
 (يتم) مثله (فب) لا ينعتق (فب) قال لها بحضرة الشهود خويشتان وابزني بمن د وقال شايان
 فان قالته استهزا فردوا وكان فيه دلالة قبول فقبول (يتم) لا ينعتق (فص) قال لها زن بمن باش فقالت
 بائيك كبر او قال خويشتان بمن د ادي فقالت داذه كبر ينعتق اذا راها بابه بالتحقيق (عس) قال
 لامرأة السلام عليك بازوحتي فقالت السلام عليك يا زوحي بغير من الشهود لا ينعتق (يصح) قال
 لها هل زوجتني نفسك بكلمة او ليلت بالبح لا محال فجوابا في التثني يستحب ان يكون النكاح ظاهرا وان

يكون قبله خطبه وان يكون مقدّمها يوم الجمعة وان يقول عقده ولي رشيد وان يكون بشهود عدل
باب في الشهور * (بم) زوج عبد وامرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المولى جاز وكان
في الائمة (منح) لا يجوز بينهما بطلاق البتة البالغة وقال استاذنا رضي الله عنهما روايتان (فصح) فقول
زوج رجلا امرأته بشهادة واحد والزوج حاضر ما كنت ينقل ولو تزوجها بحضور الباتمين ففيه اختلاف
المشايخ والا يصح انه ينقل (بم) تزوجها لئلا يسمع الشهود صوتها ولم يروا شخصها يصح ان كانت في
البيت وحدها والا فلا وكان في التوكيل * بانسب في نكاح الصغار والصغائر * (منح بم) منى تزوج
امرأة بغير اذن ابيه واذا دخل بها لا مهر عليه وفي الغبن المحجور يجب بعد العتق لانه ضمان قول
(بم) قبت زوج بنته البكر البالغة برضاها فاخذ المهر واشترى بها جهازا لها وسلم اليها فليس
لها انكاره لان الاب ماذون بشرى النكاح وعادة ومثله علمتنا اولم تعلم انه اشترىها من مالها
(بم) زوج بنته الصغيرة من رجل تخلع اخر الاجل وكان متعتقا فهو باطل وقال رضي وينبغي ان يكون
بالإتفاق (ط) حل الزوج بينه والصغيرة ممن رجلي طنة مما لا يشوب الخمر والخبره الناس بذلك
فوجد له شريفا مل منها ان لم يعلم الاب شريفا وكان غلبة اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق وإنما
الاختلاف فيما من زوجها من رجل عرفه غير كفول طين والوزوجه بالقاضي من غير كفولا يصح (محسن)
لابت البنات ان يقول الاب والزواج اذهب بها الى بنت زوجها وان كان الزوج صغيرا * بانسب في نكاح
الأبكار * (شم) استأجر البكر البالغة وقال لها ان ولا تدين كرك به مهر كل فتوت من ملكها
وهي ساكنة هكذا مرتين فزوجهما الاباجاز (فصح) استأجر البكر فسكنت فولد من زوجها من اسماء
اجاز ان عرفت المولى والمهر (شم) مثله ولو وكل رجلا بشرى ولجها قبل الاستبراء ثم استأجرها
التوكيل يذكر الزواج وقت المهر فسكتت فزوجهما لجاز (ط) سكوت البكر عند العلم يتكاه وكيلا الاب
سكوتها عند نكاح الاب (منح) ليس يراد وعنه ان علمت وقت اعرف انها وكيل الا في فهو رضا
(شم) قال لها جمها الذي هتروا ليها لا تغير هل وكنتي في المركاب ابن الر والحك على لما استصحب فسكتت
فزوجهما من ابني او غيره بعشرين ديناراً اخذها وهذا رضا (بم) الزوج البالغة وليها يحضر لها واعلمها
فسكتت ولم يستأجرها وفيه اختلاف والا متعة فيه رجلا (أي البنت) ان لم رضاه (ثم) سكوت المبيعة البكر

الى الباطنة عظمى استظهاره ولا يارصا (يحيى) استظهاره في نكاح رجل في نفسه مستحب اذ اوجبت ثم جرى على
 ايمان الروح بطلان ما في الارواح في ابعده وليس له ان يزوجها منه بحكم ذلك الا ان لا يفتاى بهي بالاعتقاد
 في باب في الاذلياء (يحيى) يجوز لا حد الاولياء المستوس في البرية ان يزوجها بالايعتراف بالبرية
 والبايعون (نفس) ام الا يبدوا في تزويج الصغيرة من الام (ط) اهل عطاء السعد في الاخت لا ي
 ولم يولوا اول من الام في تزويج الصغيرة ثم قالوا النساء اللواتي من قوم الالف لصل ولا يقدن التزويج
 على عمل ما يصيبه اياها جميعا في ايجابها وهي الاحتوا لعملة وتحت الاخر وتحت البع في الام والام
 اللواتي من اجل الام باهين ولا يقدن الصغيرة واي يوسف جلا يا اهل جلا في الام (سما) وماه كوشيب
 الاسلام عطاء المسعد في من الاجماع مستقيم في الاحتوا في البعة لا يها من دوى الا (حام) (سما)
 ولا يجوز لو قيل الا ان يزوجها الصغيرة في اهل من مهر صلتها في باب في الكفاءة (سما) فمع
 صبي (روى) ان يزوجها بالعتاة بالله ثم اهلهم فهو كقول من لم يزوجها رفته (شمل مع) احوال الالف والالف اذ ازوج
 الصغيرة ممن لا يقدن على المهر في النفقة لم يصح (نفس) رويت فعدها من غير كفرو لها في امار صي
 اهل هم لم يقدن للاعتراف في الاحتوا كالا يقدن (نفس) اياها فك ليس تكفر له بنت اهل همان وان كان
 معها وقيل هو كفرو في باب في الشروط في النكاح لا يفتاى في رويت نفسها من رجل على ان يطلعها
 رجل ما ورجل بها بعد ان يجميعه فجل للروح الاول وعندها يزوجها بالنكاح باسد وعندها يزوجها صحيح
 لكن لا يجل الاول في ايسر في فان تزوجها على ان يطلعها في العشرة ايام فالنكاح حائر والشروط باطل
 (نفس) يا لشر ورجل يسمى مكيد في النكاح على ان يكون (ط) طلاق في يدي مقال يثبت النكاح لا الشرط
 لا يصح هو الصحيح (يحيى) تزوجها على ايه اذكر لم يكن تكروا او على ان يقدن مع اليه المراء كذا لم يقدن اولى
 العكس صح النكاح في باب في حرمه المصاهرة (شمل) وطول الحدود صيغة مثاها اجماع اولى العكس
 اثبت حرمه للمصاهرة (سما) صبي صبيته لمرأة يشهوة فان كان ابن من صبيتين لم يكن مشتهى للمساء
 ولا يفتاى حرمه المصاهرة وقال في راس ثبت لروبع تثبت حرمه المصاهرة (طما) صبي قتلته امرأة اليه
 اولى العكس يشهوة قال لا يستدرايه منسوبة عن العقيد اليه جمع ان كان اليه يعقل الجماع
 تثبت حرمه المصاهرة والا فلا وكل است المرأة الصغيرة فمكث وروج منها شهوة اولى العكس ان كانت

فثبت خمسين سنين لا تثبت وفي ستة التسع تثبت وكذلك في بنت السبع ان كانت ضخمة مشبهة والافلا
 (ط) ادخلت ذكر صغرى في فرجها والصبى ليس اهل الجماع تثبت حرمة المصاهرة (ط) قبل المجنون
 أم امرأته بشهوة او السكران بنته تحرم (تج) وبجريمة المصاهرة لا يرتفع النكاح وكذلك كذب بالرضاع
 حتى لا يحل لها التزوج بزواج آخر الا بعد المتاركة والوطى فيها لا يكون زنى * باب ما يجوز من
 الاكلعة وما لا يجوز * (شم) اهل الجرب الذين هم يقرب دارنا معطلة فلا يجوز للمسلم ان يتزوج
 من نسائهم (عك) مثله (يحي) تزوج امة ثم سيدتها لم يجز وفي الجماع والزبادات يجوز وبه
 (ظف عجم) وقوله في مشقة القدرى ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما
 رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى في الحرمة المؤبدية وانها موقفة تزول بزوال ملك العيى (يم)
 شعبوي المذهب تزوج بعنفية بغير ولى لم يجز ولى عكسه جاز (يحي ظف) يجوز للمناكحتين اهل
 العدل وبين اهل السنة الذين يقولون بالروية عند فقهاءنا مثل الحسن البصري عن التزوج بعنفية
 فقال يجوز بشهود (خم) لا يجوز (عك) يصقع السائل لحماقته * باب في النكاح الفاسد * (يم)
 اثبت بول في النكاح الفاسد يثبت النسب بغير دعوة (ش) الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب المهر
 والعك في الشامل اذا اتاها في الذرية النكاح الفاسد لا يجب المهر لانه ليس بمحل النسل (خج)
 تزوجها في علة غيره ودخل بها فعليه الاقل من المسمى ومهر المثل وعليها العدة ويتل اخلان
 (صغر) قال ابو القاسم الصغار ابتداء العك في النكاح الفاسد من الوطن الاخير وهو قول زفر وقال الفقيه
 ابو جعفر هو قول ابى يوسف من وقت الفرقة (بهم) من وقت المتاركة وعلم غير المتاركة شرط الصحة
 المتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عداها (يحي) المتاركة لا تكون الا بالقول كانت من خولية
 او لم تكن حتى لو تركها ومضى على غيبته استنون لم يكن لها ان يتزوج باخر (فمح) اذلك في المدخولة
 وفي غيرها بفرق الاول ان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها (يم) في النكاح الفاسد يستبد كل
 واحد منهما بنفسه قبل الدخول بالا جماع وبعين الدخول مختلفا وهما المرأة في المتاركة ليس بشرط
 في الاصح كافي النكاح الصحيح وبه (ظم ينيح) وانكار الزوج النكاح بحضورهما متاركة والا فلا نكاح
 الوكيلين بالوكالة هكذا عن ابى يوسف زوج وقول المرأة عند خبير العدل من اتزوى بين ارم متاركة

* باب في الرضاع * (فمع هي) امرأة كانت تعطي ثدييها صبية واشتهر ذلك بسننهم ثم تقول لم يكن في ثديي لسن حين القيتها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جهتها لئلا ينهالين تزواح بهذه الصبية (فمع) رني بامرأة تحرم عليها بنتها من الرضاع وهي منصوبة في (معن) بمثلثة ولو ارضعت اللبن رجلي والمرصعة ام يحوز لك الرجل ان يتزوجها وكل يجوز ان يتزوج بنت المرصعة التي ارضعتها مع ابنه (بمع) ارضعت صبية امها عائشة ولزوح المرصعة بنت من زوجة اخوها ماتت هل ومع عائشة الختین من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما في النكاح اذا ارضعتها بسنن * باب في المهور * (شهر) تزوج بامرأته وهي حلال له مهر معلوم لا يجب المهر (فمع) يجب ويجوز الزيادة في المهر من غير شهيد (فمع شهر) افتراقا وبقى عليه عشرة دنانير من المهر ثم تزوجها متلك العشرة فهو تزوج بمثلها (بمع) قالت زوجت نفسي منك تحمين دينار او ابرأك عن الخمسين فقال قبلت ينعتد بمهر المثل (بمع) مريضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت وليس للاولياء ان يملفوا الى مهر مثلها (فب) قالت زوجتك بمهر جائز في الشرع ينصرف الى مهر المثل (فبمع) مثله (بمع) ينصرف الى عشرة دراهم (بمع) اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالتقول قولها (بمع) عادة خوارزم ان النساء لا يطلبن المهور الا عند الفراق او بعد الموت فهو تاحيل عرفا ولو طلقها رجعيا لا يصير المهر حايلا حتى تنقضي العدة وانه احد عامه المشايخ (فب) يصير حايلا (فمع) مثله (فمع) لها طلت المهر مع التحل لكن للقاضي ان لا يسمع ذلك مادام حايلا (بمع) المهر في عرفها غير مؤجل ولها المطالبة متى شاءت (بمع) ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا يجب الزيادة (بمع) وكل اخاه ان يتزوج ابنته فزوجها الوكيل كرها وزنت اليه كرها ودخل بها كرها يجب مهر المثل (بمع) ولو وطئ المطلقة ثلثا مرارا على طعن انها تحل له فعليه كل وطئ مهر ان ادعى الاشتباه عند كل وطية ولو وقعت بين الزوجين حرمة المصاهرة ثم وطئها قبل المتاركة لا يحل وعليه مهر المثل وبعد المتاركة يحل (ط) قبل الزوج ام امرأته او بنتها او ولي العكس ثم وطئها لاحد عليه ادعى الاشتباه او لم يدع لاختلاف الصيغة فيه (بمع) ولو قال لغير المدخولة ان خلوت بك فانت طالق لم يلحق بها يجب نصف المهر لا كماله (بمع) دفع الى زوجته مالا فقالت هي من المهر وقال

البروج وديعه فاعول مولها ان من جنس المشروط والا فللزوج (فك عك) تزوجها بكر بائنا
 ولم يذ كر طول ولا عرضا فعليه كرا بائ من قطن يبلغ دينار (عكس) تزوجها وخطابها وقال لم اجامعها
 وحل قبه فعليه كمال المهر (فمخ) خطبها ولم تمكنه من نفسها ففيه اختلاف المتأخرين (فعم) صغير
 يقل رمل الا يلاج زفت اليه امرا توهي صغيرة تتجامع به مثلها وخطابها لا يجب كمال المهر كالبريض القادر
 اذ لم يشته (شمر بسج) خلوة الصبي الذي لم تحرك آله ويشتهي ينهي ان يوجب كمال المهر (خسج)
 يتاكن المهر (بسج) افترا قال قلت افترا قبايعن الدخول وقال الزوج قبل الدخول قال قول قولها
 لانها تنكر سقوط نصف المهر * باب الزيادة في المهر * (طا) الزيادة في المهر بعد هبة المهر
 تصح (فمخ) قال بعد الهبة جعلت الف درهم مهر ك لا يلزم (فمخ) جد للحال نكاحا بمهر يلزم
 ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا (عك) ابرأني فاني امهر بك مهر احد يد افا برأته فجدد
 لها مهرامع الحل في هذه الصورة يبرأ من المهر الاول ويجب الجديد (فك) تزوجها بمهر جد يد
 مع قيام الحل ففي وجوبه اختلاف بين ابني يوسف ومحمد (خسج) وهيت او ابرأت ثم جدد بمهر فعلي
 قيا من قول ابني حنيفة ومحمد يثبت خلاف ابني يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد الا برأ وانما
 الاختلاف فيه حال قيام المهر والا صحت انه مختلف (عك حن) لا يثبت الثاني * باب في نكاح
الكفار والمزنا * (فمخ) مجوسي اسلم وتحتبه اخته تبين بدون تفريق القاضي (فمخ عك) نكاحه
 متى خاصمت الزوج اظهرت كلمة الكفر مغايضة او فرار عنه تلزم اللعينة وتجبر على الاسلام وكل
 قاض ان يحد النكاح بينهما بمهر يسير ولو بد ينار رضيت او ابت (حم مثله) (ن) ثبت التجبر على
 الاسلام وتعز وخمسة وسبعين وليس لها الا التزوج بزوجه الاول (فمخ) مثله (طا) تجبر على النكاح
 وبعض مشايخ بلخ منهم (جده فمخ) وابو القاسم الصفار واسماعيل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة
 هم قند كانوا يفتنون بعد م الفرقة بردتها حسم الباب المعصية وفي الجماع الا صغر كان شاذ ان
 وابو نصر الدبرسي يفتيان بانها لا تبين (شخص) المرتدة ما دامت في دار الاسلام فانها لا تسترق
 في ظاهر الرواية وفي النوادر عن البيهقي انها تسترق (ص) ولو كان الزوج عالما استولى عليها
 بعد الردة فتكون فيا المسلمين عند البيهقي زح ثم يشتريها من الامام او يضر فيها اليه ان كان مصر فا

فأنتى معت بهله الرواية حسا لهذا الامر لا بأس به قلت وفى زمانا بعد فتنة التثرة العامة ما رت هذه الولايات التى غلبوا عليها واجروا الحكم عليهم كخوارزم وماوراء النهر وخراسان ونحوها ما رت دار الخوف فى الظاهر فلما احتل عليها الزوج بعد الردة يمكنها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فتبقى فى يده بحكم الرق حسا لكيد الجهلة ومكر المكورة على ما اشار اليه فى السير والكبير

باب فيما يتعلق بنكاح العبد والاماء * (بمفع) اذن لعبد فى التزوج ثم ابقى لا يبقى ما ذونا (خرج) فبقي ما ذونا (بمفع) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس برضى (بمفع) اذن لعبد ان يتزوج ملاقته باللف فتزوجها باللفين يتوفى الحل على اجارة المولى (تفع عكس) اشترى جارية تحت زوج قبل الدخول لم يدخل بها يملك المشتري فالمهر للبائع (عكس) باع عبد بعد ما زوجته امرأة فالتهم فى ربة الغلام بدور معه اينما دأره الصحيح كدين الاستهلاك (جميع بو) المهر فى الثمن (عكس) زوج عبد حرة ثم اعتقه تحيرى تضمين المولى والعبد (شمر) بضمن المولى الاقل من نيته ومن مهرها (بو) زوج مدبرة امرأة ثم مات المولى فالتهم فى ربة العبد يورث به اذا احتق فى الجامع التاحزى الامة كالحر فى حق النكاح حتى استحققت مطالبة الزوج على القسم والوطى والنفقة * باب فيما يحول للزوج والزوجة الفعل * (شمر) تزوج فى البلد ثم اخرجها الى الرستاق فابت ذلك فلها ذلك اذا عصمت نفسها بالعين والى والا فلا (كص) والبدر الطاهر تزوج بلداية فى البلد فولدت له ثم اراد اخرجها الى الرستاق فلها الا باء ولوا اخرجها ثم ابت فلها ذلك (جميع بالوان) يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل له ما القريب قال ما دون السفر قال رضى الله عنه وهو المزاب وقاويل ما اجاب به (شمر كص) والبدر الطاهر ما اذا كانت المسافة سفرا فان ابى المقام الصغار هو الذى يختار قول البيهقي فى منع نفسها من السفر لها لا حل للمهر ومع هذا اقل للزوج ان يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم يكن المسافة سفرا باتفاق بين البيهقي ومالك وان لم يوفها مهرها (جميع) امرأة لا ينق عليها زوجها ولا يكسرها وقد ارنا مهرها ولم يوف اليها لكنها لا تطالبه به ليس لها ان تمنع نفسها منه * باب فى الحضانة * (جميع) الام احق بالصغيرة وان كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور

او كانت مطربة ما لم يفعل ذلك واذا افتراقا تزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب اذا لم تكن
 لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الام بزواج آخر وتمسك الصغيرة معها ام للام في بيت الراب
 والاب ان يادخلها منها (يخ) الصغيرة اذا لم تكن مشتتة ولها زوج لا يسطحق الام في حضانتها
 ما دامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن ابي يوسف اذا كانت تصلح للاستيناس بها والصغير اذا كان
 في حضانة الام وهو من اولاد الاشراف يستحق على الاب اخذ ما يخلد فيه في شترية او يستأجره (خج)
 صغيرة عند حلة تخون حقها فلعمها ان ياخذ منها اذا ظهرت تخيانتها * باب في ما يتعلق بنكاح
 الفضول وفسخ اليمين في تعليق الطلاق * (سي) المبيز في النكاح الموقوف لو قال خذ هذا من المهر او قال
 ادفعه الى فلانة من المهر فهذا الاجازة بالفعل (فع) قال ادفع هذا اليها ولم يقل من المهر فهو اجازة
 قولاً وكذا لو قال بالبحر حلال مني ياروزدوا الاجازة بالفعل ان يدفع ما يدفع ويضمن في قلبه انه من المهر ثم
 يظهر يبعث الاجازة (ظم) فع فنب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو اجازة بالقول (ظم) فع
 وصول المنة والى المبرور يشاء اليها ليس بشرط للصحة (فنب) لا رواية في مبرور البعث وقيل يكون اجازة
 ولو قال ادفع اليها هذا الشئ فهو اجازة بالفعل (ق) حلف لا يطلق امرأته فضايعه عنه غير
 فلان اجازة باللسان حثت وان اخذ بدل الجلع لا يثبت (شم) لو قال بالبحر خذ هذا من المهر حلالا
 يوزن اجين فلانة فطلى طالق ثلثا لا سبيل له اليها يعني بلى ونفسح اليمين (فم) ان تزوجت فلانة
 او دخلت في نكاح فطلى طالق ثلثا فزوجها منه فضولي واجازة بالفعل طلق ولا ينفعه ثبات نكاح الفضولي
 (طا) عن نعيم الدين النسفي راجع كل جواب عرفته في قوله كل امرأة اتزوجها يعني من جواز نكاح
 الفضولي فيه فهو الجواز في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج
 فكان ذكر الدخول في نكاحه كل كرا لتزوج قولاً فكان تعليقاً به فينحل اليمين قبل الاجازة فلا يثبت
 واذا قال كل امرأة تصير حلالا لى فهذا او ما لو قال بكل امرأة تدخل في نكاحي سواء قال رضى الله
 عنه الا ان جواب (شم) فم) الحسن سئل (شم) قال كلما تزوجت فلانة او زوجت منى بعقد
 فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير فلانة امرأة لى او زوجة لى فطلى طالق ثلثا قال هذا كله
 هل له طريق ان يتزوجها ولا يثبت سؤم النكاح فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي واغطاء شئ من المهر

قَالَ رَضِيَ كَانَ هَذَا أَقُولًا أُخْرَاهُ يَعْنِي (شَمْسٌ) وَذَكَرَ الْأَمَامُ مَنْشَقَ النَّظَرِ رَضِيَ الدِّينَ النَّيْسَابُورِي
 أَنْ فَعَلَ الْفُضُولِي فِي نَحْوِ هَذَا لَا يَدْفَعُ الطَّلَاقَ (بِمَتِّ) قَالَ لَا جَانِبِيَّةَ هَرَكَةٍ كَهْ تَوْذِيرُ نِكَاحٍ مِنْ آتَى بِهِزْ
 مِنْ هَيْكَلَةٍ تَوَازَى مِنْ بَسَمَةِ طَلَاقٍ فَضُولِي هَمِينَ زَنْ رَا اَزْ بَهْرُوعِي خَوَاصِتْ رَوَى بِفَعْلٍ أَجَازَتْ كَرْدِ
 لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ (فَعَمَتِ) قَالَ أَنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ فَهِيَ بِثَلَاثٍ وَأَنْ عَقَلَ لَهَا فَضُولِي فَهِيَ بِثَلَاثٍ وَأَنْ حَكَمَ
 الْحَاكِمُ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ فَهِيَ بِثَلَاثٍ فَطَرِيقُهُ الْحَكْمُ بِقَسْعِ الْيَمِينِ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا لِتَكْلُفٍ فَإِنَّهُ لَوْ عَقَلَ لَهُ فَضُولِي يَنْحَلُّ الْيَمِينُ لَا إِلَى جِزَاءٍ ثُمَّ يُجِيزُ بِالْفَعْلِ فَتَبْقَى جَلَالًا
 لَهُ وَلَوْ قَالَ بِالْحَالِ كَهْ تَضُولِيكَ نِكَاحٌ أَكَافِثَلَتْ فَطَرِيقُهُ فَسَخُّ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ يَرَادُ بِهِ الْعَقْلُ الْمَقْرُونُ بِالْأَجَازَةِ
 (فُتِبَ) قَالَ أَكْرَفْلَانَهُ زَنْ سَنَ شُودَ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا تَزَوَّجَهَا لَهُ فَضُولِي وَأَجَازَ بِالْفَعْلِ لَا تَطْلُقُ هُوَ الْمُخْتَارُ
 (فُتَحَ) قَالَ فِي الْمَصَاهِرَةِ أَنْ أَصْلَحْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَالْحَلَالُ عَلَى حَرَامٍ نَعْقِدُ لَهُ فَضُولِي وَأَجَازَ بِالْفَعْلِ
 لَا يَحْتَسِبُ (تَسَجَ) قَالَ بِالْحَالِ كَامِ يَا نَانَامُ وَذَاتُاجٍ أَوْ قَالَ أَنْ صَارَتْ خَلَا لِي فَهِيَ طَالِقٌ يَحْتَسِبُ نَعْقِدُ الْفُضُولِي
 قِيلَ لَهُ أَتَتَرَكُ مَذْهَبَ نَجْمِ الدِّينِ النَّسَفِيِّ رَحِمَهُ قَالَ نَعَمْ لِأَنَّ هَذَا تَعْلِيْقٌ بِالْمَلِكِ لَا بِسَبَبِهِ وَالْمَلِكُ يَثْبِتُ
 عِنْدَ الْأَجَازَةِ نَقِيعَ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَلَوْ قَالَ هُوَ زَنْ نِيكَهْ أَوْ رَابُودَ وَبِأَشَدِّ لَا يَنْفَعُهُ نِكَاحُ
 الْفُضُولِي قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَمِعْتُ (بَسَجَ) فِي مَجْلِسَيْنِ يَقُولُ قَالَ لَهَا إِذَا تَزَوَّجَكَ الْفُضُولِي لِي وَأَجُزْتَ
 نِكَاحَكَ فَانْتَ طَالِقٌ لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ لِحُلَاوِصِ عَلَيْهِ بَعْدَ مَبَاحِثَاتٍ كَثِيرَةٍ وَيَقُولُ الْيَمِينُ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا
 فِي الْمَلِكِ أَوْ مِثْلِهِ إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ وَلَمْ يَوْحِدْ شَيْئًا مِنْهُمَا لِأَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ أَنَّهُ هُوَ التَّزْوِجُ لَكِنِّي وَكَثُرَ
 أَصْحَابُهُ أَلَمْ يَعِجِبْنَا هَذَا الْجَوَابَ (بِمَتِّ) وَلَوْ زَوَّجَ اجْنِي صَغِيرَةً لَا وَلِيَّ لَهَا ثُمَّ بَلَغَتْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ فَأَجَازَتْ
 جَازَ لَوْ تَزَوَّجَ ابْنَهُ الْبَالِغَ بِبَيْرِ امْرَأَةٍ فَقَالَ ابْنُهُ أَنْ كَانَ أَبِي خَطْبَهَا لِي فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا تَطْلُقُ (ظَمَرُ) زَوْجُ
 ابْنِهِ الْبَالِغِ امْرَأَةً بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَضَمِنَ الْمَهْرَ فَأَجَازَ النِّكَاحُ لَا يَكُونُ أَجَازَةً لِلضَّمَانِ (فُتِبَ) هُوَ أَجَازَةُ لِلضَّمَانِ
 (بَسَ) زَوْجُ ابْنِهِ الْبَالِغِ امْرَأَةً بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ بَلَغَتْ وَخَلَا بِهَا فَهُوَ أَجَازَةٌ (بِمَتِّ) مِثْلُهُ (فُتِبَ) إِلَّا إِذَا مَسَّهَا
 أَوْ قَبَّلَهَا شَهْوَةً وَعَنْهُ أَحَازَةُ مُطْلَاةً (فَسَجَ) بَسَجَ زَوْجَتْ نَفْسَهَا بِبَيْرِ إِذْنِ الْأَبِ وَالْمَتِّ الْخَبَرُ فَاجِدُ فِي تَجْهِيْزِهَا
 فَهُوَ أَجَازَةٌ (فُتِبَ) صِيغَةُ زَوْجَتْ نَفْسَهَا وَلَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ وَلَا قَاضِيٌ يَنْعَقِدُ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى أَجَازَتِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ
 (فُتِحَ) الْأَصَوْبُ فِي زَمَانِنَا فِي حَقِّ مَنْ قَالَ أَنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْفُضُولِي

ولا يشترط أن يغسل اليمين لأن قسامة العسر ظهروا لا يخلون عن الارتشاء فلا ينفذ قضاءهم خصوصاً عند الشافعي
 ربح (فمخ) الاحتجاج في نفاذ الجازة عقد الفضولي إلى معرفة الفضولي (بم) طلق منكوبة نكاحاً موقوفاً واحدة
 أو ثلثاً فيموت أجازة (م) ابن سماعة عن محمد هو ولا أجازة ولو قال فهي طالق فعند الشيخية ربح أجازة
 وتطالق وعند محمد رد ولا تطلق (بم) زوجها فضولي ثم بعث الزوج إليها ثوباً فقبضت لا يكون أجازة إلا
 إذا قيل لها إن الزوج بعثه إليك أزججه نكاح وقبضت فهو أجازة (فمخ) زوج له فضولي وبعث قوم المرأة
 إليها ثوباً فألبس بعضها فهو أجازة (شم) قيل له في عقد الفضولي كم تجعل المهر فقال كذا دينار فهو توكيل
 وكذا إذا قال أناراض بعشرين لا بأكثرية وإن زاد الفضولي شيئاً قليلاً ولو نصف دينار لا يحسن (فمخ) قال
 كل امرأة تزوجها فهي طالق ثلثاً ثم أجاز عقد الفضولي بالفعل ثم خالعهما بعد ذلك ثم تزوجها بنفسه يقع
 الثلث (فمخ) قال مشائخنا العراقيون وأبو الليث لا بأس بأن يؤخذ في تعليق طلاق الإخينية بنكاحها
 بقول الشافعي ربح أنه لا يقع وعند ذلك يصح القول بالحل إذا اتصل به قضاء القاضي بغسل اليمين
 أو إذا أجاز الحالف عقد الفضولي بالفعل * بآب فيما يتعلق بالتخايل ونكاح المطلقة ثلثاً * (فمخ) عن
 الصدريين البزدرين محمد وعلي بن سعيد بن المسيب رجع عن من هبته في أن الدخول بها ليس بشرط
 في صيرورتها حلالاً للاول (شم) ولو قضى به فإض لا ينفذ قضاؤه فان شرط الدخول ثبت بالأخبار
 المشهورة (شم) يقع (يت) يستل في التطليقات الثلث ويأخذ البرشي بذلك وتزوجها للاول بدون
 دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قالوا أن يسود ويعد (فمخ) فقيه يفتي بمن هبته
 سعيد بن المسيب وتزوج للاول فقال بقيت مطلقة بثلاث ويدخل الفقيه (عت) المحلل إذا أوج إلى
 مكان البكارة يحل للاول والموت لا يقوم مقام الدخول في حق التحليل (ظ) وكذا الخلوة في نوادر
 هشام إذا اتها في دبرها لا تحل للاول (جن) والزواج الثاني لا يهدم ما دون الثلث إلا بالدخول
 (فمخ) عت) قال لها إن دخلت هذا الباب فانت طالق ثلثاً فدخلت ومنعت نفسها عن الزوج ثلثة
 أقراء وتزوجت بأخر ودخل بها وطلقها وانقضت عدتها ثم طابت من الأول أن يجعل دلتها نكاحاً ففعل
 غير عالم بما صنعت وهي في بيته لا يجوز لها ذلك ولا تحل للاول (عن حم) لا يصلح أن في حق إسقاط
 العدة قضاء ويصلح أن ديانة (شبن) طلق امرأته ثلثاً ثم أنكر وغاب عنها فلها أن تتزوج بأخر بعد

البعث ذبانه لا يجر في المذهب الصحيح (عن) حلف اثبات نكاح انما لم يثبت وجبت
الحديث وظلت انها لو اخرجته ينكر اليمين فاذا غاب عنها يشب من الايجاب فلها التحليل ذبانه لا
قبضه قال (عن) ما لم يثبت عنها السيد ايا شجاع يكتب انه يجرؤم سألته بعن مودة فقال لا يجرؤم والظاهر انه
انما ايجاب به في امرأة لا يوثق بها (عن) شهد عبد لابن لامرأة ان زوجها طافها ثلثا وهو يجرؤم ما
اوثقاها قبل ان يشهد ائيد القاضي لم يسعها المقام معه وكذا اذا شهد لعلى رضاء بينهما ان قد رت
على الهرب منه لم يسعها ان تبطل وتزوج بزواج اخر لا نهائي الحكم زوجة الاول قبل القضاء بالفرقة
(عن) قالوا هل في القضاء ولها ذلك ذبانه وكن يك ان سمعته انه طافها ثلثا ثم حلف انه
لم يفعل فردها للقاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم يسعها ان تتزوج بغيره ايضا قال رضي الله تعالى
عنه فالجواب ان اهل خوارا شمس الاسلام الا ورجل غا ونجم الدين السفى والسيد ابن شجاع
واي حامد والسر تحلى لعل لها ان تتزوج بزواج اخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقي
لا تحل (عن) ما لم يثبت عنها ان يتزوج بزواج اخر لا يثبت على وجه الشرع غير من تظن انها لا توثق
وتعبر الجبر ان من نفسه يسعها ان يتزوج بها قبل له فلو كان اليسار ان فقها قال الجواب ما امرت
لو قالت جلست بك او قالت جلالة كذا لم لا يعل له الزوج ما لم يثبت عنهما الاختلاف في التماس في كيفية
التحليل قال رضي وهو الجواب في النسيب والعين (عن) انما تزوجها وولدت ثم تبين انهما امه ثبت
نسيب الولد منه ويرث ولو تزوج بمجنون امرأة يشهد به ودخل بها وولدت لا يثبت النسب منه جارية
لها ولد فقال مولاها وولدت هي ببنى ولد ابي ولم يبين لا يثبت نسب هذا الولد منه (عن) رجل له آله
قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجه حق المتالبة بالتفريق * باب في عزل المرأة
وما يجتمع يسعها لمن يكون * (عن) اغزلت جورة الزوج باذنه او سكوتة ونسبته انما ليس نهى
للزوج وان منعها وضع هذا اغزلته ونسبته فله ان يعاها آفة الجوزقة ولو نسج العزل الزوج او دفع
الاجرة الى الحائض في فصل المانع فهو متبزرع (شمس) دفع اليها الجوزقة ونفقة لتتخذ ثيابا وتغزل
فغزلت ثم نسجت ثيابا كثيرة فنهى للزوج ان كان النسب باذنه والا فللمرأة (شمس) عزلت القطن ليامم
الزوج لتجد له منديلان ما ثبت قبل النسيج فهو لصاحب القطن (خرج) رجل قوام على امراته ينفق

عليها ويشترط لها من الجوزية فهي تعز لها ويدفع الزوج غزلها الى الحائك فينسجها اثوابا ثم وقعت
 الفارقة بينهما فان كان نسجها التيلج او لا تخاذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها * يا رب في الاموال
 التي تدفع في المصاهير انت والزوجان فيها ^(عك) حمل الى الخطيئة المثلثة من جنس ما يحمل
 اليهن في العادة ودفع اليه اهل الخطيئة مثل ما يحمل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا افتوتوا والمساهلة
 في مثل هذا عزيمة فيما بينهم ^(فح) في المبعوث بالبحر انك يك يطلبون في موف جريانية خوارزم
 موضعا مثلا لمثل لا مجاله وفيه شايق اخرازم يطلبون عواوان قل يرضون به جري العرف والعادة
 وينظرون كل بلدة الى عرقهم ^(شمن) بعث اليها شيئا مغينا كاهوا العاد ثم تزوجها ولم يخل بها وخلعت
 نفسها منه بنصف المهر فلينس له طلب ما بعث اليها اذا غوصته ^(مف صم) له طلب المبعوث ^(فح)
 له طلب العوض ان لم تجوزوه ^(فمخ) بعث ابو الزوج الى الخطيئة مستقيمان ثم اختلعت نفسها قبل
 الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لاب الزوج ان يطالبها بما بعث اليها ^(مف) ان كان بعث اليها
 اربعة مزاركباد نكاح يرجع بالقائم دون الهالك ^(كمنج) خطب لابنه الصغير المرأة ويغشها ايها قد را
 ثم فسد به المصاهرة فالمبعوث للابن ^(فمخ) ان عقد النكاح فهو للابن يسترد ^(فح احمر) خطبته
 لابنه خطيئة ويغشها ايها تايير ثم مات الاب فان تلت الوصلة فهو لابنه والا فغيره وان كان الاب
 جبارا يرجع الى بنته ^(مصح) ولا يملك الابن الصغير ما بعث الاب بنفسه قبض الاضهار ^(ر) بعث
 يها يا الى خطيئة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث
 الهالك يا من مال الابن بزيادة لا يرجع ^(مصح) بعث الى خطيئة بالبحر انك يك وبعت قوم الخطيئة بيد
 المتوسطا بين العيين وقال كهي الك عيينة فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قد را من العيين
 والفرأكه ثم فسد به المصاهرة فلم يتحاسبون ويتزادون الفضل ولا يتزادون ما اتفقوا في الضيقات من
 الجانبيين ^(فح عك) العادة التجارية في بلدنا اية ضمن الخاطب اليه يبعث اليه كذا والى ثيابا الخطيئة
 يك او يتخل تاييرها ثيابا فاعلوا ذلك وزوت اليه وتفقوا بعد مدة ليس للزوج ان يحسب ما بعث اليها
 من المهر اذا بعث اليه في مقابلته ثيابا ولو ارسل الى خطيئة تايير ثم اتحد واليه ثيابا كاهوا العاد ثم يقول
 انقل لها من المهر ما القول قوله ولو كان قال اطلقوا بعض الدنا يفر الى اجرة الحائك ويغضه الى ثمن

الشيا والحياء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال رضي الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل إنه
 إذا بعثت إلى نائير إلى جهة أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده أنه من المهر والا فالقول قوله أنه من
 المهر وإن تعذر والله ثيابا (ظنت) بعثت إلى امرأته متاعا وبعثت إلى المرأة متاعا ثم ادعى الزوج أن
 المبعوث كان من أقال القول له مع يمينه فإن جلف والمتاع قائم فلمرواة إن تردده وتركه بما بقي من المهر
 وإن كان مما لا يرجع بالمهر وأما ما بعثت إليه ابنة المهر أن كان هالكاً لم يكن على الزوج شيء وإن كان ثياباً
 وقد بعثه من مال نفسه يرجع وإن كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له أن يرجع (من) تزوجها
 وبعثت إليه أهلاً أو عوضته على ذلك ثم ردت إليه ثم فارقها وادعى أن ذلك جارية فالقول له فإذا استردت
 من المرأة بلها إن تسترد ما عوضته عليه قيل ولا يرجع كل واحد يفارق إلى الناس صاحبته بإذنه
 صريحاً أو دلالته ولا يلزم كولات من الاطعية والعواكبه الرطوبة * بآب فيما يتعلق بتجهيز البنات وثياب
 الاختان والروس * (شبه) زوج ابنته البالغة وجهازها متعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقل
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الابن لك إلا جهازاً لأن التجهيز تمليك فيشترط فيه التسليم (فيئب)
 ولو كان لها على أبيها دين فجهازها برها ثم قال جهازها يدونها على وقالت بل بما لك فالقول للاب (فسح)
 القول للبنت وعنه القول للاب فإنه قال لو قال الابن لا مك على مائة دينار فاحتلت الجهاز بها
 وقالت بل من بما لك فالقول للاب قال رضي الله عنه ولعل الفرق بينهما أن دين البنت على الابن
 معلوم في المسئلة الأولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن
 مع البراءة عنه فكان القول قوله كمن قال للقاضي بعثت هذا العبد من فلان وغاب قبل نقل الثمن
 ببيعه القاضي ويوفيه الثمن وإن كان قضاء على العائبة لأن كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولاً
 بحقه بخلاف ما إذا كان قبله معلوماً لا يبيعه (ظنت) دفع إلى أم ولد شيئاً لتتخذ جهازاً للبنت ففعلت
 وسلمت اليها الا يصح تسليمها لم يسلمها أبوها وفي الصغيرة نفس الا تخاذ يكفيها الهاشوت الملك لها
 في المتخذ (بسر) بعثت إلى الخطيبة دستقيمان وزفها إلى الابن بلا جهاز فله ان يطالب الابن بقدر المبعوث
 جهازاً (بمخ) له ان يطالبه بجهاز مثله فإن امتنع فله ان يسترد ما دفع إليه من دستقيمان وهو اختيار
 الأئمة الكبار وجمال الدين الزينلي موفى وبرهان الدين والد الصدق المشهيد (فجع عنه) ولو رقت

إليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز قايلا فله المطالبة بما يليق
بالمبعوث في عرفهم (بمع) يفتنى بانه اذا لم يجهز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعث والمعتبر بما
يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يغرف بذلك رضا لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك
وان لم يتخذ له شيء (بمع فعم) صغيرة نسجت جهازا بمال امها وايبها وسغيها حال صغرها وكبرها
فماتت امها وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاختها دعوى نضيبهم من خة الام (فع عت)
جهاز بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رضى الله عنه الصواب
والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اجاب به (بمع) انه اذا خيلت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى
بيت الختن ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للرؤية والاسترداد بعد ها وان كانوا وضعوا في الجهاز
ثيابا باسم اخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت الملك لاخيه ما لم يقبضها (علك)
امراة نسجت في بيت ايبها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتره الاب ثم مات الاب فهذه الاشياء لها
باعتبار العادة (ظم) صهر قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولا مك ديباجا
ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (فب) ارسل الى ختبه ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا
خاطها الختن (بم) الصهرية بعثت الى ختنها ثيابا ليس لها الرجوع بعد وان كانت قائمة وسئل
مرة اخرى انها اذا بعث ثوبا الى الختن بطريق الهبة فلها الرجوع ان كان قائما قال رضى الله عنه ووجه
التوفيق بين الجوابين ان البعث الاول كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف وافه كالهبة بشرط العوض
وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع (بمع) دفعت في تجهيزها لبنتها اشياء من امتعة
الاب بحضرته وعلمه وكان ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو نفقت
الام فبجهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن (ظم) بعث عند الخطبة اليها اشياء مرسومة
فيهاديباج ثم زفت اليه ثم قال اخذت الديباج من البزاز يعني لارده فليس له ان يسترد منها جبيرا
اذا بعث اليها ملى وجهه التملك (بمع) افترقا وفي بيتهما جارية نقلتها مع نفسها واستخذ منها سنة
والزوج غالم به ساكت ثم ادعاهما فالقول له لان يد له كانت ثابتة ولم يوجد المزيل * باب الاختلاف
في صحة النكاح وفساده * (فع خج) تزوجها وكن في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ حين

تزوجها و هذا رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر و اذا لم يطأها و هو غير بالغ لكنه خلا بها
حلوة صحيحة فعليه كامل المهر (ظ) قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود و قال بل بشهود فالقول للزوج
ولو قالت تزوجتني و اتا صنيعة و قال للزوج لا بل كنت يا لغة فالقول لها و الاصل في تجنس هذه المسائل
ان الزوجين متى اختلفا في صحة العقد و نكاحه كالمشهود فالقول لمن يدعي الصحة لشهادة الظاهر به
و اذا اختلفا في وجود اصل النكاح كافي المسئلة الثانية فالقول لمن ينكر الوجود و نص عليه في الجامع
الا صغر كل لك في فصل الذكرو حوا (خنيج) في رجل تام الخلقة يكد به الظاهر (هو) رجل تحته امرأة
يدعي نكاحها غيره قبله و تصدقه الثاني لزوجته غناها و لغلاء مهرها و لا دخول هناك بينهما يرجع اليها
فان اقربت للاول فهي زوجته و ان انكرت فلا بد له من البينة و قد بان انت من الثاني وعليه نصف المهر
(من) يدعي امرأة في يد غيره و قال طلقتها و كنت منجونا ان مرف منه الجنون بان كان رآه القاضي
او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان فالقول له * بما قيب في القسم بين النساء * (فك) رجل
له زوجة و جارية يبيت عند الزوجة خميس ليال من الاسبوع و ليلة الاثنين عند الجارية اوتى المطالعة فله
ذلك اذ لم يقصد الاضرار بها (ظم) مثله (ثمن) لا يتعين حقها في ظاهر الرواية في يوم و ليلة من
اربع ليال و لكن يوم من الزوج بان يرأى قلبها و يبيت معها احيا نا و روى الحسن عن ابى حنيفة رضي اذا
كان له امرأة و اجلة فاشتغل عنها بالصيام و القيام او بحجبة الامام فخاصته في ذلك قضى القاضي
لها بليلة من كل اربع ليال لان للزوج ان يسقط حقها في ثلث ليال بان يتزوج بثالث سواها ثم قال
و الصحيح ان يؤمر بان يونسها بصحبتها احيا نا من غير توقيت * بما نسب في مسائل متفرقة * (فجع) قالت
لاجنبي تزوجني و لا اريد منك من حقوق الليل و الا من حقوق النهار فتزوجها لا يعد و يمنع النفقة
و المبيت الا ان يترك ذلك بعلن النكاح (فجع) البقالي في القاضي يقول اذا عقدت عقد البكر فلي ذبنار
وان عقدت عقد الثيب فلي نصفه يحمل له ذلك ان كان لها و لا غير و الا فلا يحمل له لانه يفترض عليه
قتلنا آخر نفسه على عمل هو واجب عليه * كتاب الطلاق * و انه يشتمل على ثلاثين بابا * بما نسب فيما يكون
ابقا و ما لا يكون و ما يكون رجعي او بائنا * (فجع) قال للزوج اطلق فقال احسبني محلوا فاعليه
يقع ان نوى و لو قال ففجع و لو قال ففجع هيل اغني لا يقع (عمت) مثله (خنيج) مثله (عمت)

[illegible]

ليس باقرار بالطلاق لا اختلاف اسمائها (بمع) قوله بالبع فاجبقتي لبع فوالا ادخ العن اقرارا بالباين في
 عرفنا قلت وفي زماننا يسمى به الصك بالطلاق الرجعي فارقا ايضا فلا يكون اقرارا بالباين (بك) ولو
 قال اذ هي وتعالى فاقرا بالثلث (فب) جماعة على رايك من هو كبر المثلث بالطلاق است وحيث انما
 بالبع بما يذمه دعت زدي طلعت امرأة كل واحد منهم (م) لا تطلق (فب) دلتهم جماعة الى شرب
 الخمر فقال لي خليف ان لا يشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب ذلك طلعت امرأتك (بمع) انك وجبت
 ثلث مرات بعد الاول لا يكون اقرارا بالثلث ولو ادعت عليه امر الا وحرمتك بل وحقا الى الصلح اقل
 بالبع ما نبا كية خلان اكنتم كام دوا فغوشام كام فاقرا بالحرمة ولو اظهر نسخة فقيل اليه متى كتبتها فقال
 بالبع او غاشي مكى خلان منيت فليس باقرار بالحرمة فلو قال لها زوجي نفيسك فاقرا بالحرمة كالمساومة
 الا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا (يث) عكس (خو) قيل له طلقت امرأتك فقال لا يقبل انك واجبتها
 فقال واجبتها تطيبا لقلبها لم يكن اقرارا بالطلاق السابق (خو) علق طلاق اصله بالشروط ووجد
 فقيل له لم فعلت الشرط فقال بالبع فاعلم انك لم تفعلوا قرا بالثلث (فع) ابو (و) الخطابي الا اقرار بالجلف
 لا يكون اقرارا بالطلاق (بمع) وبقوله بالبع بالبع لا يشترط ان يكتبها لها الصك فاقرا بالحرمة (ظم)
 اعطى لها حنطة وقان الحسبيها عن نفقة ثلث تلك فاقرا بالطلاق (شبو) لشكك واعليه اليه قالوا كواين
 ترون من حر الم نبودى وزاد دستورى اذى اذى ما ائمن على لا يثبت الحرمة بطلان الشهاد
 * باتت في الطلاق الذي لا يقصد البقاء ونحوه (فب) كتبت انت طالق وقالت لزوجها اقرها
 فخره لا يقع ما لم يقصد به خطا بها (شع) مثله (جشن) يكون مشاغل الطلاق عند الزوجية وتقول انت
 طالق ولا ينوى الا تطلق (بم) متعلم يكتب فاعلم ان كتاب ثقلان رجل قال وثوقني ثم نقل عنه امرأتى
 طالق ثلثا وقاله باللسان وكتب وثوقني ثم نقل ثقلان ان لم اذا حلن الد الزواله باللسان وكتب وتكن
 وقصد في الحكاية لا يقع لا يقع (ظن) قالت لزوجها اقرها اهل طالع انت طالق باين اقله
 لا تطلق ان كان معروفا بالجهل (شز) في (زا) سئل عن من اقبلت الطلاق تطلقها وهو لا يعلم
 بك فقال شاورت المحامي عليه فاتفقت اراؤها انه لا يقضى بالزوج (شز) اقبلت طلاق بالحرية
 فطلقها وهو لا يعلم ويقع ومثله بين الذين يتابعون بين (ن) عن ابي القاسم البغلي (يقع) (فب)

نصاً لا ديانة بخلاف البيع والشراء والهبة والاعتاق وقيل تطلق ويعتق قال لعداء انيت لمرور
لا يعرف ان هذا القول معتق ليقول انك طالق ولا تعتق انك طالق (مث) تطلق ويعتق اقصاه
لا ديانة (بيع) قال الجماعة لا يغفلون عن العارية تعلمت في كسر القوله المعنى فقال ان من سطر طلاق
فقالوا ذلك لا يحكم بالحزمة وكل الروم يعتقنوه وتسمعون ان يعتقنوه شيئاً آخر ولم يعرفوا معناه (فصح) تكلمت
لكلمة ويقال تكلمت بكلمة وتحررت على عامة شتى المرأة طلقها انها لم تكن بكفر لا تحوم عليه ان كل
قال في الزوج لكلمة المعنى تكلمت به على هذا الوجه (ابو) طلق ان فسوق الثالث على امرائه بائنائه من لم يكن اهلاً
للمعتق وطلقوا الحكم كقولها في الصكاً فكيف لم يعتق قبل من هو من المقتضى فاننى بانها لا تقع والتطبيقات
ما لم تكن صكاً في الاصل ان لم يكن عليه من يعلو له الميراث في عينه وبين الله تعالى ولكن لا يصدق في الحكم
باب في التطليق يقول ما انت طالق من كل ما في كماله (بسم) قال لها انت طالق من واحدة الى
مخسرة تقع ثلثان على الوجهية من كان في حال الى ذلك (بسم) يقع الثلث بالاحكام لان المقطع الطلاق
معتبر بشئ ولو قال طلقني سمع بالالف فطلقها ثلثاً يقع الثلث بغيره (بسم) قال ارضى الله منه وهل احسن
(من اخيت المعنى) (ظفر) قال لها انت طالق من ثلث الى واحد يقع ثلث قال الشيخ رضي الله عنه
روى عن ابن بكور هذا بالاتفاق ثم ظهروا انه على قوله لا يقع نص في (بسم) اذا ايجاز لها انت طالق
من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث او قال من ثلث الى واحدة او ما بين ثلث الى واحدة
يقع ثلثان على الوجهية من سمع بها ثلث تبين ان الجواب الاول باقيلهما مقول او الا هي التي يرد
فيها الاول باب في الطلاق مشبهاً بشيء (بسم) قال لها انت طالق حياك وبياك او قال بياك
شكرتك او احسن يقع واحدة وعنده يقع ثلثان عليه احسن لان لفظ الجمع بالجنس لا يوجب يقع على
ثلاث ولا تشبه لها (بسم) قال لا امرأته انت طالق له كثر من واحدة او قل من ايتين ثلث (رفع)
وقال ابن القيم في الصغار قال لها طلقك غير مرة يقع ثلثان (باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل
القبول) ما يمنع ايقاعه (بسم) قال في حال الغضب لها اتيك بها او فاصل ليه للثلاث واحدة فقال
تقع لا يقع (رفع) قال لها انت طالق ثم وقف فقال ثلثاً قال ابو حنيفة وان كان لنفس ثلث والا فواحدة
وبه (ابو) (باب في طلاق السكران وما يقتضيه) كذلك بالطلاق (رفع) شكر ان قال

لامرأته ای حلال ما پرهرام ان لم اکتبک الک صدق ان لم یفعل حرمت علیه (ظمر) اشهد المظلم
 انه ان هو قال عند استعلافی الظالم هی طالق ثلثا کان کاذبا ثم قال ذلک عند ظلمه یقع (فع بو) یصدق
 لما شهد قبله فی الطلاق والحرية جميعا قال رضی الله عنه وهذا الصحيح (ط) قال لعبد هو حر واراد به
 الکذب یعتقد منه قضاء لادیانة قال رضی الله عنه وانما یقع قضاء لان القاضی یتهمه انه اراد الکذب فاذا
 اشهد قبل ذلک زالت التهمة و ذکر شمس الایمة العلوائی فی مجالسه قال لعبد هو حر وعنی به
 الاخبار کذبانه لایعتقد وکل اذا قال لامرأته هی طالق وعنی به الاخبار کذبها (ص) فی باب التلجیة
 اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق او العتاق علی مال کذباً ثم اخبر عنه لم یکن ذلک طلاقا ولا اعتنا فویلین
 فیما بینہ و بین الله تعالی لکن القاضی لا یرد عنه (خسج) سمی امرأته حرما عند قوم ثم سماها بذلک
 عند آخرین تحریم قضاء لادیانة (ص) ولی ما ذکر فی (ن) ینبغی ان لا تحریم قضاء فانه قال اشهد وا
 ان اسم عبد یحرثم دعاه یا حرا لایعتقد ولو قال یا آزاد یعتقد * باب فی تفویض الطلاق الیها
 والی غیرها * فی الهدایة قال لها انت طالق کیف شئت فقالت شئت بائنة اوقالت ثلثا ولم ینوالزوج شیأ
 قالوا یقع علی ما شاءت قضیة للتخیر قال وفی الاصل اذا لم تشأ شیأ یقع طلقة واحدة رجعیة عند
 البعثة ورحمة الله وعندهما لایقع شیء مالم تشأ (نشم) قال لها سکند خریجاند سکند غواچ فقالت
 انا طالق منک یقع ولو قالت انت طالق منی لایقع (ط) وغیره قالت خواچ سینمس اک دانا
 حدیث اکا فقال الزوج مکثا و دجاند اک دناد اک فقالت طلقت نفسی ثلثا لایقع (طن) قالت له
 یک مخن کویم تر او ادا شتی او قالت یکی کارکتیم زواد شتی فقال داشتم فطلقت نفسها ثلثا لایقع
 والقول للزوج انه لم یرد الطلاق فهذا یدل علی انه لو نوى یقع (ص) قال مشا تخنا من قال لغیره
 خواها وچ می اک دد شایندک اکا فقال له هازلا اذنت ک فقال طلقت امرأتک ثلثا لایقع (فخ غمک)
 قال لاخر ساطلق زوجتک فقال طلقها الف مرة فطلقها ثلثا ان کان قال ذلک علی وجه التفویض یقع والا فلا
 قال الشیخ زح و هذا احسن لانه یدل کرفه العدم المبالاة بتطلیقه بغیر اذنه (مش) مزدی دیکوی را
 کفت زن را طلاق کن او جواب کفت حکم تراست و کفت حکم مراست طلاقش کردم لایقع لان قوله
 حکم تراست فی الامر بالتطلیق لانی التطلیق (فم یخج) ان تزوجت هانیک امرأة فامر هانیک ک ثم

وحلت امرأته نكاحه بكاح الفضولي وإجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان حلت امرأته في
 نكاحي فلها ذلك وكل التوكيل بذلك (ثمب) قال لها ان لم يصل اليك النفقة الى ثلاثة ايام فامرك
 بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجد ما حتى مضى اليوم الثالث فامرها
 بيد ما لو حذر الشرط (بم) تزوجها بهرة وقال لها اذهبي اليها مرووان لم اتك الى خمسة اشهر
 فامرك بيدك تطلقين نفسك بواحدة وذهبت الى بلخ ولم يمكنها الا تيان الى مروان فحضر مروان
 خمسة اشهر فما وجد ما واما علم بمكانها حتى تست المدة فطلقت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تيان
 الى مروان لو قال لها امحرا ان غبت منك ومضى من غيبتى خمسة اشهر ولم تصل فعقتى اليك فامرك
 بيدك ثم غابت الى بلخ ثم بعد اربعة اشهر من غيبتة ذهبت الى بلخ واقامت فيه مع زوجها مدة ثم رجعت
 المرأة ونقض الزوج صلح صفة ولم يرجع اليها فلها ان تطلق نفسها بذلك الامر (حل) مثله (بم) (بم)
 قال لا خوان غبت من زوجتي شهر اطلقها معايب منها شهر اثم حضر ثم غابت فطلقها الوكيل او طلقها
 قبل ان يغيب مرة ثانية يقع (بم) وصلا الى الصكاك فقال الزوج اموزن من بنو يس بيك طلاق كه
 اكر يكاه را يري نرهم تطلق نفسها متى شاءت ثم بد الهما عن كتبه ذلك الصك يصير الامر بيد ها
 (ثمب) هل انرا منه بالامر قال رضى الله عنه فجوا بهما يؤبد قول من قال ان لا يجد الامر بكتبة
 صك الطلاق يقع الطلاق او يطهر ولا يشترط الكتبة ولا يكون توكيلا (بم) ان غبت عشرة ايام
 ولم تصل اليك النفقة فامرك بيدك ثم اختلعا بعد مضيها في وصول النفقة فالقول للمرأة (ص) مثله
 (م) على العكس (بم) كتب الى اخيه اما بعد فان وصل اليك كتابي فطلق امرأتي ان سألت ذلك
 فوصل وعرض عليها فلم تستل الطلاق الا بعد اربعة ايام او خمسة ثم سألتها فطلقها لا يقع الطلاق (ط)
 قال له طلق امرأتي ان شاءت لا يصير وكيلها لم تشاء ولها المشية في مجلس ملها فاذا شاءت فعاد وكيلها
 فلو طلقها في المجلس يقع فلنقام من مجلسه بطل التوكيل (شرح) وينبغي ان يحفظ هذا بيان البلوى فيه
 يقع فان مائة كتب الطلاق بهذه المثابة والوكلاء يؤخرون الايقاع من مشيتها ولا بد روى ان الطلاق
 لا يقع (بم) جعل امرأته الصغيرة او المجنونة بيد ما فطلقت نفسها يقع (ثمب) ان فعلت كذا
 فامرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا باثنا ثم تزوجها ببقى الامر بيد ها بعده (بم) لا يبقى

في ظاهر الرواية (فصح) ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالامرياق وان تزوجها بعد انقضاء ما لا يبقى
 (ط) ان دخلت الدار فامرک بيدک ثم طلقها واحدة او ثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم
 دخلت الدار رضا الامر بیدها سواء تزوجها في العدة او بعد ها او كانت غير مدخول بها قال رضي
 الله عنه فان كان المراد انه طلقها قبل وجود شرط الا مزوها لظاهر فاجواب (فصح) موافق لما ذكر
 في (ط) وان كان المراد انه طلقها بعد ما وجد شرط الامر ورضا الامر بیدها فاجواب (بم) موافق لما ذكر
 في (ط) فانه قال فيه لو جعل امرها بيدها ثم طلقها طلاقاً ثانياً خرج الامر من يد ها ولو طلقها رجعيًا
 بقي الامر على حاله (بم) لو قال لها امرک بيدک ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها نفى بقاء الامر
 في يد ها روايتان والصحيح انه لا يبقى (ظلم فب) قال لها ان غبت عنک اربعة اشهر فامرک بيدک
 ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر ثم عادت الى الاول وغاب عنها اربعة اشهر فلها ان تطلق
 نفسها ولو تفرقا بثلاث بطل الامر (مصحح) ولو جعل بيد امرأته امر كل امرأة يتزوجها ثم ابا نهائم
 تزوج امرأته فامر الجدة بیدها الا اذا جرى في مقتد مات الكلام ما يدل على التقييد بحال قيام
 الزوجية فيتعبد كرخي جعل امرها بيد ها فقالت ها تو ايملاء تي لو كانت عريانة فلبست لا يخرج الامر
 من يد ها (فصح) جعل امرها بيد ها ان ضربتها بغير جنابة فخرجت الى المأثم بغير امرة ثم ضربها
 بعد سنة وقال ضربتها بتلك الجنابة وقالت بل بغير جنابة فالقول له لانه العالم بالجهة وقال ايضا
 قال لها ان لم ادفع اليك الدينار الذي لك على الى شهر فامرک بيدک ثم وهبت الدينار قبل مضي
 الشهر بطل التعليق ولو قال لها ان لم اتخذ لك ثوباً غداً فامرک بيدک ثم ابرأته قبل الغد بطل
 ان كان القاضي افرض لها ثوباً والا فلا (بم) ملق امرها بيد ها بعد ثم ايسأل النفقة الى شهر ثم احوالها
 هوالة شرعية وغاب ولم يؤد احتمال عليه بقي الامر بیدها (فصح) لا يبقى (بم) قال ان شربت مسكراً
 بغير اذنك فامرک بيدک ثم شر به واختلقا في الاذن فالقول للزوج والبينة بينة المرأة (مصحح) وكله
 بتطليق امرأته اذا ابرأته من المهر فقالت هي ابرأته بشرط الصك والطلاق وقبله الوكيل وطلقها
 وكتب الصك لا يقع لانه وكله بالتطليق بعد البراءة وهذا قبله ولو شهد ان زوجها الغائب وكل
 منه بتطليقها اذا ابرأته فطلقها بعد البراءة ثم قال كل بناء وتزوجت هي باخر لا يفرق بينهما (مصحح)

قال لها اطلقى نفك فقالت حلال الله على حرام يقع بحرار رم وبخاراً * باب في العكبات *
 (شمر فع) قالت له اي ليندك زار مانع فقال فاخاف ونوى يقع (فع بمر) ولوقالت يا زنت
 ما زاد انبزم اك فقالت فعلت ونوى يقع (ط) انت على حرام الف مرة يقع واحدة (فع شمر) بالغ
 انك ما زاد لرفي جمعناوك في شاي ونوى لا يقع (بمع) قالت لزوجها في محاسنة المال ان ما تاحله
 حرام فقال بالغ حرام يا اوكتك ولم ينو الطلاق لا يقع لانه رد (شمر) بانك في عرفنا بتطلقية (شمر)
 ان فعلت كذا ادام رذ حلال مانع وفعل لا تحرم امرأته (شمر ن) انت اجنبية ونوى الطلاق
 لا يقع وفي حال مذكورة الطلاق اقرار (بمر) تو مراهيچ كسنة ونوى الطلاق لا يقع (فع) قال لها انت
 حرام فقالت انا حرام فقال بل الف مرة حرام فهو واحدة ان لم ينو الثلث (فع شبهه) قالت تعبر لوني
 فقال الزوج رد دتك بهذا العيب ونوى الطلاق وقع (فع) انت حرام وقال ما نويت به الطلاق
 لا يصدق وليس للمعتى ولا للقاضي ان يحكما على طاهر المدعي ويترك العرف (فع عمت) انت حرام
 او انت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بائنة (مست) لا يحتاج الى كلمة على وكذا الى (شمر)
 فقال لير قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا ايشيى بخلاف ما اذا قال انت
 بائن او انت حرام قال رضي الله عنه وفي خزانة الاكمل (ع) لير قال انت حرام او بائن ولم يقل
 مني فهو باطل وهل اسهر منه حيث نقله من العيون وفي العيون ذكر هاد لك من جانب المرأة
 فقال ولو جعل امرأته بيد ما قالت للزوج انت على حرام او انت مني بائن او انا عليك حرام
 او بائن لوقع ولوقالت انت بائن او حرام ولم يقل مني فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولوقال بغير
 تاء التانيث فظن صاحب الاكمل انها مسألة مبتدأة فظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته فهو
 باطل قال رضي الله عنه وعند هذا ازداد سهو شيخنا نجم الائمة البخاري فزاد فيها اللفظة لها فقال
 ولوقال لها انت حرام او بائن فهو باطل والمسئلة بحالها مع تاء التانيث مذكورة في الوافعات
 الكرى المرتبة وغير المرتبة في مسائل العيون فعرف به سهوها (بمع) لير قال لها انت امرأة حرام
 ولم يرد الطلاق يقع الطلاق قضاء ودبائة ولوقال هي حرام كالماء تحرم لانه تشبيه في السرعة (عمت)
 نويت بقر الحلال على حرام غير المرأة لا يصدق قضاء ودبائة (بمع) يصدق دبائة لا قضاء ومنه يصدق

قضاء وذا ياتيه والزوجان خارم في ملك يدها جاز لا يضر امرأته (ثم) جلال الله على
 حرأمة ان فعلت كل اقاله ثلاثا فعل ذلك القعل وقال توبوا من حرأمة حرأمة فثلث لانه
 حرام وثلث لانه حرأمة حتى يقع بل ورون النية فلو قيل له لم تخاف من امرأتك فقال انك تعلم انها حرام
 ولم يكن الحرام عليه حقيقة حرمت عليه ولو قال قلت ضرعتي حرام عليك فقال حرام تولى حرمت قال
 رضي الله عنه وقد مر خلافه عن (الشيخ) في تحريمه هو الصواب هنا كونه من الصواب هنا لان حرمة
 الطلاق من كونه ههنا لا (فيمنح) قال اقبلت نكاحك وتزوجا الطلاق لا يقع (فيمنح) خلافة (ظمر)
 فراهنتك طلاقك يقع (فيمنح) لا يقع (فيمنح) ولو قال انك على طلاقك اوافقك ي يقع (يبت) قاليت له
 افسكني بمعروف او سرحني بمعروف فقال قال الخ اكلى فاذا اخرجت من ذلك لا اؤتي جاه اي وقال ما عنيته به
 طلاقك فان جئت بالله انه لم يتوهم لم يقع شيء (فيمنح) ختمت ثم خرج امرأته من غير ان يكون طلاقا
 (فيمنح) اذ تولى به الطلاق طلق (فيمنح) قال امته يا ابي تميم فهو قال لها يا ابي الخ غار جارك فاك او قالت
 له اخاسيا لم فقال غار جارك ناسك لا يقع شيء * باب في الاستثناء في الطلاق * (بم) اكتب اليها انك
 ان فعلت كل اقايت طلاق ثلاثا قال بلسا نه ان شاء الله تعالى وان كان موصولا لصح والا فلا (فيمنح) اذ
 طالق رجعي ان شاء الله تعالى يقع ولو قال اذت طالق يا ثور ان شاء الله تعالى لا يقع (بم) ولو قال
 انت طالق رجعي او يا ثور ان شاء الله تعالى يسأل عن نيته فان عمي الرجعي لا يقع ويعمل وابن غني
 البائن يقع ولا يعمل الاستثناء * باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق * ولو قال للصك اكتب لامرأتي
 فمك بطلاق فهو اقرار بالطلاق في الحال فيقع على قول (بق) بنوعك عمت بم) وهو توكيل على قول
 ابي ذر والوارق وشي والغبائي وابي حامد فلا يقع ما لم يكتب قال رضي الله عنه وبه يفتي (فيمنح) وهو الصحيح
 في زماننا لا فهم قد يطلقون ثم لا يرون بكتابة الصك وقد يرون بكتابة الصك قبل الطلاق فالافتاء
 بالوقوف قبل الصك افتاء بالشك فلا يفتي به (عمت) اكتب لها الصك او صك الطلاق يقع واحد
 بالعرف (فع) لا يقع وان كتب لها الصك الا اذا اقر بالطلاق (بم) قال اكتب لها صك الطلاق
 من اراهمي واحدة (شم) وكله بصك امرأته كيف شاءت فيكتب لها صك بالطلاق ثم قال ما اردت
 الطلاق لا يصدق اذا كان التوكيل عقب ذكر الطلاق اذا شهد الوكيل في الصك (سبي) يصدق

(بق) قال للكاتب ان سألت مكانا كتب لها وهو في ذكر الطلاق فقال لم يقع حتى يقول بطلا فاقبل له
لو قال ان لم اكن الى سنة فاكنت لها طلاقا يقال تعلقت قبل له ولو قال بتمزجها قال ليس لها ذلك
(بسخ) امر لها بكتبة الفك ولم يزد عليه كتبت بائنا ولا نالا يقع الا بالنية (فع عك) اذن له بكتبة
المك مطلقا لكتب لها مك بثلاث ففيه اختلاف في المشايخ فيقبل يقع وراحله وقيل لا يقع حينئذ عند السجينة
(فع خج) كما صاعدا الكاتب فقال له الكاتب ايش اكتب فقال اكتب لها ثلثة احرف مكتبة لث
(تطبيقات) وقع اذا توى بثلاثة احرف ثلث تطبيقات (بسخ) اكتب لا مؤاتي مك الطلاق فامر المأمور
مقبوره مكتبة فان كان الاول بقدر وعلى المكتبة بنفسه لا يقع والافيقع ويشترط فيه ان يعلم الايزان الاول
لا يقدر عليها * باب في ايقاع الطلاق على المبانة والمختلعة ونحوها * (فع خج) تزوج امة بغير اذن
امولاها ثم اشتراها بعد ذلك حول ثم طلقها ثلثا لا يقع الا في العلة في بعض روايات النوادر (بشبا)
راشترت زوجها واعتقته او الزوج اعتق امة والعلة باقية ثم طلقها يقع عند ابي يوسف خلا فالزئر
(ص) لا يقع في قول ابي يوسف الاول وبه محمد وفي قوله الاخر يقع قال لا رضي الله طبعه فاما قبل العتق
فلا يقع نص عليه في الكافي فقال اذا اشترت زوجها او ملكته بميراث او شقضا منه لا يقع طلاقه عليها
دوك ابو مالك امرأتها وشقة صامها لا يقع طلاقه عاها (شتر) طلقها على المشقة قبلت ثم قال في عتقها
رائت بائن لا يقع (م) ولو قال لها انت بائن ثم قال في عتقها انت بائن ابتطليقة اخرى يقع (ط)
قال لمبانة ابنتك بتطليقة لا يقع في نظم التوند ويسمى قال المختلعة او عبا فدا انت طالق بائن او انت
طالق البينة وتوى الثلب قال ابو يوسف رحمه الله هي ثلث بخلاف البربر فانه واحد عليه (بم)
قال لاخر طلقها امرأتك لو اتفقت عندك يقال الزوج او المولى مهل يود لا يقع منقور بن عبد
السر قد يماز في مرقى الكف من زن تراسه طلاق دادم يقال الزوج فيك او ردي يقع الثلث
(ط) طلق امرأته غيره فقال طزوج بنس ما صنعت فقال العيقه انويك وكان ابو عبد الله يقول هو
اخارة ولو قال نعم كما صنعت فلا وعين عاكسه وبه ابو الليث لا في الطاهر (بم) قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق بالثلاث بخلط لث فيه فقتل دخولها على الفور فنول ولزها الا لث والمحتار انه لا يكون
قبولها لم يبل بهذا الدخول والويعاها ثم خطبت خطوة او خطوتين ثم قبالت لا تطلق (م) عين

ابن حنيفة اذا قال لها ائتني فافترقوا فلهما طلاق على الف ذريهم ان دخلت الدار والقبول اليها بعد دخول الدار
يقبل ساعة يدخل ولو طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي يصح * باب في الرجعة * (يت) قال
لمطلقة طلاقا رجعيا راجعتك يا هجج كايين لا يجيب عليه شي من المهر سواء كانت وهبت مهرها قبل
ذلك اولا (بهر) مثله (عليك) تزوج بمطلقة الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجعا لان التزويج
لغير الوطى بناء عليه فيكون كاجنبية (يسمى) طلق زوجته الامة رجعا ثم تزوج حرة فله ان يراجع
الامة (فب) اجاز من الرجعة القبول في صحيح (يسمى) طلقها رجعا ثم راجعها بفعل او قول لا يصح
(فصح) يصح وعن (بهر) صح بهما وعن (فصح) صح بالفعل دون القول (جميع) الا تيان في دبرها ليس
برجعة والمفتوى انه رجعة وبه (يؤ من ينج) يصير مراجعا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير
قصد الرجعة * باب في العدة * (فج) ارادت المعتدة عن الوفات ان تخرج من مصر الى الرستاق
لحاجة عمارة الكرم فلا تنبت في غير منزل مصرها (بهر) خرجت من بلدها لا صلاح ما لا بد لها كالزراعة
وطليب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها قلها ذلك (فج) تزوجها نكاحا فاسدا وانكر الدخول وهي
تزعم انها غير بالغة وانه دخل بها الزمتها العدة حتى حرم نكاحها على غيره (كص) وعيره تزوجها
ثم طلقها ثلثا بالشرط ثم خلا بها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم طلقها باثنا قبل الشرط ثم وجب الشرط
قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلث (فصح) وطى المختلعة في عدتها لم يسرمتها
لا تستقبل العدة وعليه الجحد (بهر) تستقبل (ط) خالها بما لا يوجب عدا لثم وطىها في العدة مع
العلم بالحرمه تستأنف العدة لكل ووطيها وتبين انخل الاختلاف في الصحابة في الجلع انه رجعي او بائن
قال رض ولو علق الثالث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحرمه ثم تركها عليها العدة
بالاختلاف (فب) طلق الممل بخول بها وعمرها خمس وخمسون سنة ثم مضى عليها اربعة اشهر لا تحيض
ليس له ان يتزوج بنت اختها حتى يمضي منه الحبل ثم ثلثة اشهر الا جتيا طهنة (طاسد) تزوجها
بغير شهود ودخل بها ثم عزم على ترك وطىها واخذت في العدة ثم طيها بعد مدة في العدة فغلبها علة لخرابي
وتد اخلاص وقيل خلاصه (تج) لا يسبب بالوطى الثاني علة (شبه) تجب العدة بدخول زوجها الصبي
المراهق وفي احاد ابي عبد الله الجرجاني صح في قول المجتهدية وابي يوسف ان المهر والعدة واجبان

في رطلي المتي ولي قول محمد تحت الدفء ون المهر ثم خالفوا ولا خلاف بينهم لانهما اجابا من المهر بقوله
 الالاق ومحمد اجاب في الذي لا يتصور منه لان كماله حكم اصابه على فطم الزنبي وبطلان زنا العاقلة البالغة
 بصي (و) محتون لاحت عليها والعدة ولا مهر لها (الشيخ) اذ احتلت للمعتل وولد بتتقصي (و)
 للعدة مطلقا من غير فصل فين ما دام كان من المطلق او من رتبه ولو لا يتقصي ليه العدة من الزنا ولو كان
 الحبل مكاح فاسد فان ولد بت قبل المتاركة لا تنقص منه العدة وتعين ما تنقص به (دفع عرشه) بطلان
 للعد ولو لم راحها ثم طلقها قبل الدخول لعدة عليها عند زواجها في المائتين (الحاشي) طلقها انما لم حلت
 بعد مدة فقالت تحللت وحدها غير وخالها ويحل بها ثم اقراها بالتحليل كما كان كذا يوترق فليعلمها العدة
 (بو) طلقها انما لم تزوجها ودخل بها لعدة عليها عند العقد وبعد زواجها ودخل بها بعد العقد
 فقالت رصيت غير انه لا يحل لبادنك موطنها وارترقا بحسب العدة عليها لم يكون ذلك بغير ما يقال في قول
 لاحت عليه وفي العدة نظر (صغير) تزوج بمكوحه العبر وهو لا يعلم انها مكوحه العبر ودخل بها
 بحسب العدة وان كان يعلم انها مكوحه العبر ودخل بها لا تحسب العدة في المدة الا في المكاح بغير شهادة
 يوجب العدة لانه مختلف فيه وكل مكاح هذا وصفه بالدخول فيه يوجب العدة (شيب) قالت للعبد
 اسقطت سقلا استبان خلقه او بعض خلقه تصدق وتمتصت به العبد فوان اخبرت بجد الطلاق وبطائه
 او يوم (فع بقى) اذ قالت انقصت عدي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل اسقطت لاحتها
 (بو) خلافه (الشيخ) روت نفسها من رجل ثم قيل الدخول والحلوة وروحت نفسها من آخر وحدثت
 من الثاني فلما سمع به الاول ارسل اليها صك الطلاق فلا عدة عليها من الاول وان ثبت نسب الولد
 منه اذا كان حاصرا بالام تقاق وان غاب فعلى السخينة لان ثبوت النسب امر حكمي فلا يطهر في جميع
 الاحكام حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكاة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج
 الاول عند السخينة مع انه يثبت نفسه منه عده والمستثنان في المكاح البراقعات المرتبة (قيج) ولدت لم
 طلقها زوجها ومضى بعبه اشهر وتزوجت باخر لا يصح اذا لم تحض فيها ثلث حيض قيل له فان لم تكن
 حاصت قبل الولادة قال الجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل * باب في
 الدعاوى والبيات في الطلاق * (بم) ادعت انه طلقها من غير شرط والزواج يقول طلقها بالشرط

[illegible]

لا يبرأ ويقع طلاق زعمى (شهر فع شه) قالت ابرأ أنك بالطلاق فقال ان كنت ابرأ فمرفق قبلت
 لا تبين (فكك بشت) ولا فرق بين قوله ابرأ أنك بالطلاق او بشرط الطلاق فانه لا يبرأ ولا يطلق
 بالقبول (المجمع) ابرأ أنك عطلتني فقبل روي انه لا يبرأ الا بالطلاق وبه (بو) وبطلت يقع وبه ابو ذر
 (جنت) لا يبرأ الا بالطلاق ولا عطلتها ابرأ أنك على ان تطلقني متى القبول كقوله متى تلك الدار
 (المكاتب) ابرأ أنك عطلتني للمهر بالغ دما لمعاشي دما لمعاشي خير دما لمعاشي ابرأ أنك فقبل الزوج
 والبراءة على المولى ولم يطلقها الا يبرأ ولو طلقها فغير يكون باثباتي ولو قالت بشرط الطلاق والصك فطلقها
 روى المجلس ثم يكتب لها الصك لا يبرأ ولو كتبه لها صك الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه يبرأ
 وان لم يشهد فيه (الشافعي) ولو قال الصك بشرط الصك فطلقها بلسانه لا يبرأ وبالعكس يبرأ (ظنم) ولو قالت
 ابرأ أنك وطلقني يقع للخال ولو قالت ابرأ أنك عطلتني لا يبرأ اذ لم يطلقها (المجمع) ولو قالت ابرأ أنك من المهر
 وبالصك والطلاق ان لم يقبل بلسانه بل بالام لا يبرأ بكتابة الصك فقبل فقبل فيقع اذ كتبه بالصك
 على المولى (قح) قالت ابرأ أنك بيمين لو كان كاحك مقبل ولم يجز ذلك النكاح لم يبرأ ولو ابرأ ثم بشرط
 ان يجز ذلك النكاح فجدد الا ان المشهور في هذا ان يبرأ باليمين فلهذا النكاح باطل ففرق
 بينهما لم يصح المبرأة (خج) ولو ابرأته مطلقته بشرط الا مهرها من التعليق لانه شرط متعارف وتعاين
 بالابراء بشرط المتعارف جائز فان قيل الامهار وهم بان مهرها ثابت ولم يتزوج نفسها منه لا يبرأ لفرق
 بين الامهار والضعيف ولو ابرأته المبرأة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها ملكة فلو وجد لها نكاحا
 قبل ان تزواج لا يبرأ دون الشرط (و) خلافة (قح) قالت المشرحة لزوجي فقلت هبتني في المهر
 التي منك متى فاقتر واجك فابراة المطلقة غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذ تزوجها والا فلا لانه ابراء
 معلق بالبراءة لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الابراء على وجه الرشوة لا يصح واليه اشارنا (ن ز)
 قال المطلقة لا يبرأ من نكاحك ما لم تهبي ما يك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها فاما المهر على الزوج
 تزوجها فلم يتزوجها لان الغرض من المبرأة في النكاح مستنع قال رضي الله عنه فهذه المسائل تدل على
 ان الابراء بشرط التزوج لا يصح الا في روضة (خج) ابرأته بشرط ان يمسكها بمعروف ويحسن معاشرتها
 ولا يؤذيها ولا يطلقها فقبل ثم تزوج عليها راضيا لم يبرأ وانما يطلقها فالا يبرأ بهذا الشرط غير صحيح

(يسف) قال لطلقة ثلاثا برئيتي عن الصداق بشرط أن اجد ذلك صدافا فبرأته بهذا الشرط فحينئذ
لها ذلك حالا ببرأ بقصاده (يسمى) قال لها البرئيتي من المهر فقالت اخاف منك سوء العاقبة وان طلقني
فقال البرئيتي فاني لا ادفع لك سوء العاقبة ولا اطلقك فبرأته ولم يقل بهذا الشرط فليس هذا بتعاليق
وينبغي في الحال * باب الخلع * (شعر) اختلعت نفسها بالمهر بشرط ان الزوج يعطيها كذا من
الارز لا يفيض وخالفها به ينبغي ان يصح ولا يشترط بيان مكان الايفاء عند الحقيقة لان الخلع اوسع من
البيع (فصح) خالفها على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقيلت نهلكة الثوب قبل التسليم لم تبس لانه
يجعل نفس التسليم شرطاً (يسمى) وهبت مهرها لاختيها فاخذ اخوها منه بالمهر قبالة ثم اختلعت
نفسها منه بشرط ان تسلم اليه القبالة غدا فقيل ولم تسلم اليه القبالة غدا الا تحرم ولو اختلعت بشرط
الصك او قالت بشرط ان ترد اليها قميصتها فقيل لا تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الاقمشة في المجلس
(فعمركب) مثله (يجب) خلعتك على عبدي وقف على قبري ولم يجب شيئا (شعر) خلعتك بمالي
عليك من الدين وقبلت ينبغي ان يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطلق الدين (يسمى) وغيره ادعت
مهرها على زوجها فأنكره ثم اختلعت نفسها بمهرها وقيل ثم تبين بالشهود انها كانت ابرأته قيل
الخلع فليس له شيء ولو اختلعت على عبد ثم تبين انه عبد الزوج ولا ذلك الا بالتصادق فينبغي ان
لا يلزمها شيء لان ما هو بدل الخلع يسلم اليه كالوعلم انه عبد وسئل لو كان الخلع على ذراهم او ذنانير ثم
تبين انها للزوج فلم يجب (فصح) قال لها خويشتن مي خري بنفقة عذرت وكاين فقالت خرم لا يكون
خلعا الا ان تريد الخلع ولو قالت مي خرم يكون خلعا وعلى هذا في البيع لو قال ابن كاله بد درهم
زعي خري فقال مي خرم يكون بيعا (وهو) ليس بخلع ولا بيع في عرفنا (ضمي) خويشتن بخرو ولم يذكر
البدل فقالت خريدم فليس بطلاق ولا خلع (ظهير) هو طلاق ولا يسقط شيء من المهر (فصح) ابن نوي
في طلاقا فطلاق بائن والا لا يقع شيء (بم) خلع بالعرف وان لم يقل الزوج فزوجته ولو قال الزوج
خويشتن خريدم بعثت وكاين فقالت فزوجته قال (ظهير) هو خلع ويسقط المهر (بم) ليس بخلع (فصح)
ابن ثوب الطلاق يقع ولا يسقط المهر والا لا يكون خلعا ولا طلاقا على قول اكثر المشايخ (بم) ولو قال خويشتن
خريدم ولم يذكر شيئا فقالت فزوجته لم يقع شيء (فصح) ولو قالت خويشتن خريدم بعثت وكاين فقال

[illegible]

كزدم فهو بائن وسقط المهر ولو قالت اشتريت نفسي منك لم تنك إلا أنك لم تبع فقال لا بل بعت وقع
 الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس فالقول لها بخلاف ما إذا قال الزوج طلقتك أمس بالف درهم
 فلم تقبلي أو قال خالينك بها أو قالت لا بل قبلت فالقول له (بم) أشهد رجلين على أن امرأتي إذا
 اشترت نفسها مني بالمهر وثقة العدة فأنى البيع في تلك الحالة المنطقة لا نفسها فجاءت واشترت بهما
 فقال الزوج فروختم وأشار إلى المنطقة والشاهد أن يزبان أشارته صريح الخلع لأنه صريح والإشارة
 متروكة ولو قال لزوج الغائب أن زوجك وكلني بالخلع معك وصدقته المرأة وهو عدل في زعمها فخلعها
 ثم مضى ثلث حيض فلها أن تنزوج بزوج آخر (بم) شئ ولو قال أنت بينة أن زوجها المجنون خالعهما
 في صحته وإقام ولية أو هو بغل إلا فاقه بيته أنه خالعهما في جنونه فيبينة المرأة أولى (بم) ولو قيل له
 زن بواخو يشان خريدك بعدت وكاين فقال فروختم ثم تبين أنه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال
 لمبا نته في العدة بد وطلاق خويشتن بطوركى فقالت خريدك لم وتقال هو فروختم لم يقع (ط) قالت لزوجها
 اختلعت منك بكل أو هو ينسج الكرباس فيجعل ينسج ويلغاصم ثم قالت خالعتك فهو جواز أن لم يطل
 وقيل جواب وان يطل إذا تعلق كلما اتهم بالخلع (شئ) مثله (قبا) زن خود ترا بحوب منى زدكه
 خويشتان بخرد آن خويشتان را خريدك بعدت وكاين أو شوق فروخت يقع الطلاق ولا يسقط المهر والثقة
 ولو اختلفا في الكره بالخلع والبطوح فالقول للمع اليمين (فج) مثله (قبا) تزوجها فاسد أو دخل بها
 ثم تزوجها صحيحا بالف درهم ثم قالت خويشتان خريدك بعدت وكاين وهم خفيها لا يسقط مهر المثل
 الواجب بالدخول ولو تزوجها فاسدا أو دخل بها ثم قالت خويشتان خريدك بعدت وكاين وتقال فروختم
 لا يسقط مهر المثل (بم) يسقط لأنه جعل كناية عن الإبراء (فج) ولو قال لها بعيتك نفسك بكذا فقالت
 بما اشتريتها ثم قالت اشتريت في المجلس صريح وعلى عكسه لا يصح ما لم تقبل أهني بخريدك ثم ولو ادعت الخلع
 فأنكرها قامت عليه بيعة وقضى عليه بالمفرقة ثم قال في اللانفع كنت خالعتها ولكن تزوجتها بعدة يسمع
 منه في خلاصة العزبي خالعهما بمال ثم خالعهما بالعدة لم يصح وإن طلقها بمال بعد الخلع وقع ولا يجب
 المال والخلع والطلاق بمال بعد الطلاق لا الرجعي يصح والمجب المال فإن اختلعت بمال ثم أقامت
 بيعة أنه كان طلقها قبله باننا استردت المال * باب في التعليق الذي يقع في الحال على سبيل المجازة

(نیمه) قالوا تزوجها يا تار فقال انك من قوم فانت طالق لمن قال ذلك من غير نية وقوع الطلاق
وكذا لو قالت له يا كفلان فقال لو كنت كفلان فقلت طالق (خبر) كان يصور ابنته فقال له كفلان
وقبل مثل هذا يقال لها زوجها ان كنت كافرا كما تقولين فانت طالق للثنا واقع الثالث (مسئله) وهل اعني
قول من خليه على المجازاة وعلى ظاهر التجارب هو تعليق بالشروط باب الايلاء (نیمه) قال لها انك من
بائتو نزدیکی بکم یا سزیر باشد تو نه از منم از منم بد ترم قلم بقولها سبعة اشهر قال عبد الكريم لا يحرم ولا اختيار
انها تحرم * بانها في الطلاق المبهمة * في النواذر قال لما خولتني احد نكحها طالق ثم روي احلها فما
لم يقع على الاقوى لان الطلاق لا يحرم الرطب بخلاف الثالث (نیمه) قال لها شيك ملبر خرامك
وابا حرج باروزد لا يحتث الا اذ انوي الايقاع اضياء الحجي وقع وتيل لا يقع مطلقا ومن (نیمه) قولان
قال رضي الله عنه سئلت عن قال ابالي كبر ايتام سكن لي خريخي وچی پرمك خبر فقال خرنانج من
من يقع الطلاق فتو قعتا ثم سئلت لو قالت فاپرمك يکنند خبر ووليا پرايتام فقال خرنانج فقلت نسأل
عن نيته فایتهما نومي تطلق وان لم يكن له نية فالتعيين اليه قلت وكانه الاول سواء لوجود الابهام
فيهما من حيث المعنى * باب في المسائل المتفرقة * (نعمه كسب) قال لها اياها نبيج پراج كاهی سكها
منجابه كذا وقال لها اياه پراج قتالت نعم وقد كانت فعلت ذلك لم يقع (نیمه) ان نوحا الايقاع خنت
وان نوي التخويف لا يثبت (نیمه) قالت لزوجها ضربتني فقال بالبحج اماح اياه شيا ورواج كنباد هناد
فقلت نعم نصر بيتي لم يقع (نعم) وضع في يد هاد راهم عاتقتم لتهمها فقال چ اها نبيج طالق فلنا ان كنت
اخدت فقلت نعم وظهر انها كانت اخدت لم يقع اذا نوي تخويفها لوقال بالبحج ايا و مکان قولها اها نبيج
لا يصدق انه نوي تخويفها لا الايقاع (نعم) ولو قال لها چ سکنند خردن نصر تيجي في عرف خوارزم
اذا قال باجفت (نعم) الا قرأ بالحلف لا يكون اقرا بالطلاق ولو قال ما نويت به طلاقا ولا غيره
لا يصدق (شبه) طلقها فلنا ويقول كنت طلقته قبل ذلك بواحدة وانقضت عیدتها فان كان انقضاء
لعدة معلوما عند الناس لا يقع الثالث والا يقع (رفع) حكم عليه بوقوع الثالث بالبينه بعد انكاره
ولو قام بينه اني كنت طلقته قبل ذلك بطلقة بملء فيه لا يلتزم اليه (فليست) طلقها فلنا ثم قال
بعد كان قبلها طليعة واحدة واقفيت قدتها فلم يقع الثالث وصدقته في ذلك فقد ذكر في الجامع

أَنَّهُمَا يَصِلُ قَانَ وَذَكَرَ عَلَى الْبَرْقِ وَغَايَتُهُمَا لَا يَمِيلُ قَانَ وَغَايَتُهُمَا الْقَوِي عَمَّا وَان لَمْ تَصِلْ قَهُ هِيَ لَا يَصْدُق (م)
 (طَلَقَهَا ثِنْتَيْنِ قِيلَ الدَّخُولُ ثُمَّ قَالَ كَيْفَ تَطْلُقُهَا قِيلَ لَهَا رَاحِيَةٌ رَوْاحِيَةٌ بِالْثَلَاثِ (شَيْخُ بَيْهَقِي) حَلَفَتْ بِالْثَلَاثِ
 بِشَرْطٍ وَأَقْرَبُ جُودِ الشَّرْطِ كَذَا فَفُرِقَ بَيْنَهُمَا وَابْعَدَ رَحَى الْأَلْبَدِ وَالْحَلْفُ لَوِيَانَةٌ (بَيْهَقِي) قِيلَ لَهَا عَلَى طَلْقِ الْمَهْرِ وَنَفَقَةِ
 الْعِلَاقَةِ وَأَنَّهَا مَطْلُوقَةٌ وَهِيَ قَوْلُ بِلْ اجْتَنَلَعْتَ وَلَا يَمِينُ لَهَا فَيُحْلِلُ لَهَا فِي الْمَهْرِ وَرَدِّهِ فِي نَفَقَةِ الْعِلَاقَةِ وَلَوْ قَالَ لَمْ يَوْجِثْ
 بِالْأَمَةِ أَنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَانْتَبَهَتْ طَالِقُ ثَلَاثًا غَنِيَّتُهَا مَوْلَاهَا فَلَمْ تَحْلِلْ لَوْ قَعَّ ثِنْتَانِ (طَلْحَةُ) مِثْلُهُ وَفِي الْحَامِغِ
 الْكَرْخِيِّ طَلَقَتْ ثِنْتَيْنِ وَمَلَكَ الزَّوْاجَ الرَّاحِجَةَ (دَرْمِشْ شَيْخُ بَيْهَقِي) طَلَقَهَا بِالثَّلَاثِ قَالَ هَرُزْنِي كَيْفَ هَلَسْتَ مِنْهَا
 طَلَاقٌ وَقَعَّ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ (يُحْمَرُ شَرْزَر) إِنْ سَكَنْتَ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَأَمْرُ أَتَيْتَ طَالِقٌ وَلَهُ مَبَانَةٌ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا
 (بَيْهَقِي) حَلَفَ بِالْطَّلَاقِ لِيَصِلَ إِلَى الظَّهْرِ فِي مَسْجِدٍ ثُمَّ قَدَّ هَبَّ إِلَى قَرْيَةٍ لَوْ رَجَعَ إِلَى مَسْجِدٍ هَذَا هَبَّ إِلَى مَسْجِدٍ
 يَصِلُ هُنَاكَ وَتَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَلَا يَوْجِرُ الصَّلَاةَ (فَب) فِي الثَّلَاثِ وَخَرَفِي الْمَلْبَقَطُ خِلَالِ ابْنِهِ عَلَى خَرَامِ
 إِنْ فَعَلْتَ كَذَا أَوْ لَيْسَ لَهُ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ لَا تَطْلُقُ (فَمَجَّ) طَلَقَتْ (فَع) إِلَيْهِ امْرَأَةٌ
 جَنْبٌ وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ فَقَالَ لَهَا أَخِي تَكُنْ طَالِقٌ طَلَقْتَ النَّفْسَاءَ (جَمْعُ) فَيَا أَخِي تَكُنْ عَلَى الْحَائِضِ
 لِأَنَّهُ نَصٌ * بَابُ فِي النِّفْقَةِ وَالْكُسُورَةِ وَالسَّكْنِ * (طَلْحَةُ شَيْخُ بَيْهَقِي) قَالَ لَهَا خُذِي هَذِهِ الْبَلَدَ نَايِزًا لِحَمْسَةِ
 لِنَفَقَتِكَ وَلَمْ يَعْينِ الْوَقْتُ فَهُوَ تَمْلِيكَ لَا إِبَاحَةٌ (فَب) إِذَا لَمْ يَعْطِ الزَّوْجَتَهُ نَفَقَةً وَلَا كُسُورَةً فَلَهَا أَنْ تَنْقُضَ مِنْ
 طَعَامِهِ وَتَتَخَذَ ثَوْبًا مِنْ كَرْبَاسِيَةٍ بَغِيرَ إِذْنِهِ (بَيْهَقِي) فَرَضَ لَهَا الْقَاضِي كُسُورَةً فَنَفَعَهَا إِلَيْهَا ثُمَّ غَضِبَهَا مِنْهَا
 فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ لِيُدْفَعَ الثَّوْبُ (فَب) تَزَوَّجَ امْرَأَةً تَحْدِمُ السَّيِّدَ طَوْلَ الْيَوْمِ وَالزَّوْجَ طَوْلَ
 اللَّيْلِ فَنَفَقَةُ الْيَوْمِ عَلَى الْمَوْلَى وَاللَّيْلِ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ أَبَتْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ زَوْجِهَا أَوْ جَمَاعَةِ الزَّوْجِ كَامَهُ
 فَإِنْ فَرَّغَ لَهَا مِنَ الدَّارِ يَبْتَاعُ حِلَّةً لَهُ غُلِقَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ بَيْتًا آخَرَ وَفِي الْجَمَاعَةِ إِلَّا يَصْغُرُ لَهُ
 امْرَأَتَانِ طَلَبَتْ أَحَدَهُمَا دَارًا عَلَى جِدَّةٍ قَالَتْ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الزَّوْجُ يَخْتَارُ أَنْ شَاءَ فَمِنْ بَيْنَهُمَا وَان شَاءَ فَمِنْ
 بَعْدِ أَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا قَالَ رَضِ سَخْتِيَانِي تَزَوَّجْ بِلَدِيَّةٍ وَأَسْكَنْهَا فِي جَانِبِ ثَوْبَةٍ فَمِنْ ضَمَّتْ مِنَ الثَّنَتَيْنِ فَلَهَا أَنْ
 تَطْلُبَ دَارًا أُخْرَى (بَصْ كَنْ) مِثْلُهُ * بَابُ مَا يَسْتَقْطِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ * (كَيْفَ بَيْهَقِي) كَيْفَ وَصَهْرَةٌ فِي
 بَيْتٍ وَاحِدٍ فَكَهَيْتُ الْبَيْتَ الْبَيْتَ الْمَهَالِي سَتَا جُزْوَجَهَا تَبْتَاعُ حِلَّةً فَلَهَا النِّفْقَةُ (فَوَجَّهْتُ) يَسْكُنُ فِي
 دَارِ زَوْجَتِهِ فَخَارِجَتُهُ مِنَ الدَّارِ فَإِنْ هِيَ لَهَا بَيْتًا وَقَالَ لَهَا اسْكُنِي فِي بَيْتِي فَلَمْ تَسْكُنْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا (ط)

لورالت مالاً لا يسكن مع أمتهك واريد يتألفى حلة ليس لها ذلك عند البعثة واهي اوصاف رافع
ومول عند رج آجرا * باقى مرض العاصي النفقة والكفالة فالنفقة ونفقة المعتدة وما يسقط * (فجب للرجل)
بجر (رجل دهنه الى القوية وتركها في البلك للثاقي ان يعرفه النفقة مع امته ولا يشترط ان ينفق
سعر) كص اموال القاضى استدل على عليه في كل شهر كل ارض منه كحسب المنة عن عليه انصاه (فجب)
بما ع آلعد في نفقة غلة امرأته كالف المهر (فجب للمهر) النفقة عليه وقال ابو ابي طالب انى فقد
صحب النفقة ثم حالها قبل ان يعيسا ثم تزوجها ثم غاب بقدر سقط عن الكفالة بالجمع (شمالاً) صالحت
المعتدة من نفقة العك كل شهر ثلث دينار ومجبت مدة ولم يرد اليها ذلك لا يسقط للعدل ولا يحرق بين
ان يكون صلحا ويهد ان يكون العرض حكم لاحكام ولو حرجت بعد العرض من البيت اللأحي وقعت
فيه العرقه بغير صلح لا يسقط قدر الملك التى عانت (ط) وطى معتد به حتى وأجبت علة اخرى ثم انقضت
الاولى ولحققت الثانية لا تستحق النفقة بيها لاهلها لا تستحق النفقة في مدة الوطى كالكاح العاسد
والعدة منه (فجب) المعتدة اذ الم تلم ليت العدة بل تسكن زمانا وتخرج وما لا تستحق النفقة
لايهنا لاشرة (فجب) المعتدة اذا اذابت ان تطعمه حتى كالمكسوة ان كاسب من سات الاشراف اولها
علة لا تستطيع الطبع والحسوكا على الروح ان يأتى بطعام مهياً ويأتى من بطعم ويحزوا الا فلا
(ظمط) تزوجت في علة الغير ودخل بها الثاني على الاول بعقته في الطلاق الثاني (مست) بخلاف
الرجعى لان نكاحها قائم فقد موتت على الرقح فالزوج والدخول مباح الصع بصارت باشرة فسقطت
النفقة (م) عن ابي يوسف المعتدة من طلاق ثامن تزوج على ادا تزوجت ودخل بها ثم دون يسهما
ولا نفقة لها * باقى نفقة الا جازيا (شط) وتجب الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب ولدها وكن الام
على نفقة بالولد للرجع بها على الاب وكن الا لثمن على نفقة الام للرجع بها على روح امه وكن الاح
على نفقة اولادها حية ليرجع بها على الاب وكن الا لثمن على نفقة الام ليرجع بها على روح امه وكن الاح
من سائق الا ناري حتى لو كان الاب معسراً والام واب الاب مملوك من الام بالام بقاء للرجع
دون الحمل (حجج) لثمن الاخت لولي باليتحمل من الام لانها اقرب الى الاب (مع حمداً) كل نفقة
يعتد ونفقاتها اعسار من يجبها له الا الزوجه (مست) لا تجب نفقة الفقير المعسر على ابيه المورس

وفي نفقات صدر القضاة قال أصحابنا يجب نفقة طالب العلم على الأب (طسج) الرجل الصحيح
قد لا يقلد على الكسب الحرة أو لكونه من أهل البيوت ثابت نفقته على الأب وهكذا قالوا في طالب العلم
إذا كان لا يهتدي إلى الكسب لا يسقط نفقته عن أبيه بمنزلة الزمن والآننى قال رضى الله تعالى عنه
والظاهر أنه لم يخف على أبى حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الأب لكن انفتى بعدم
وجوبها لفساد أحوال أكثر طلبة العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم النافعة ينصب
الأباء إلى الانفاق عليهم وإنما يطالبهم الفساق المتدرة الذين شرهم أكثر من خيرهم يحضرون
الدرس ساعة بخلافات ركيكة ضررها في الدين أكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار
بالعجربة والغيبة والوقوع في الناس بما يستخفون به لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فينفذ
الله البغض في قلوب آبائهم وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون مناهم في الملبس والمطاعم
فيظالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأليف ولو علم بسيرتهم السلف لحرموا الانفاق عليهم
ومن كان بخلافهم فهم نادى في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم ادفع الحرج التمييز بين المصلح والمفسد
قلت لكن ترى طلبة العلم بعد الفتنة العامة مشغولين بالفقه والأدب الذين هما قواعده الدين
وامرؤ كلام العرب والاستغفال بالكسب يمنغهم عن التحصيل ويؤدح إلى ضياع العلم بأسراره
والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف وهفوات البغض لا تمنع وجوب النفقة كالولاد والاقارب
(طسج شط) نعم وجب الأب الأم مؤسرا نفقته على اب الأم وان كان الميراث للعم (طسج) ولو كان
له أم وأب الأم مؤسرا فعلى الأم وفيه إشكال قوي لأنه ذكر في الكتاب إذا كان له أم وعم مؤسرا
فالنفقة عليهما أثلاثا فم يجعل الأم أقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمه اب الأم أقرب من
العم والزم منه أن يكون النفقة على اب الأم مع الأم ومع هذا أوجبها على الأم ويتفرع من
هذا الجملة فرع إشكال الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم وعم وأب الأم مؤسرون ويحتمل أن تجب
على الأم لا غير لابن اب الأم لما كان أولى من العم والأم أولى من اب الأم كانت الأم أولى من
العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن يكون على الأم والعم أثلاثا (قبح) إذا فرض النفقة
على اب الأب لا يفترض عليه نفقة خادم الولد ولا جازنته إلا إذا كان صغيرا لا يقتل على الإكل

ارض منا يفترض نفقة حادمه ولو كان له اب معشوقا د ر على كسب ما يكفيه وذلك فجل موهو لنفقة
 على ابيه * باب في نفقة المالك * (بم) ينبغي ان يحب نفقة المبيع قبل القبض على المشتري
 وتكون تابعة للملك كالمروء (ود) ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو الصحيح (اصغر)
 لكن يرفع البائع الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته (شم) ونفقة العبد المبيع بشرط الخيار
 على من له الملك في العبد ونبت الوحوب (شبه) مثله (شيخ) قيل على البائع وقيل يعتد بان يرجع
 على من يصير له الملك كنفقة العطر * باب في الانفاق على الاشياء المشتركة * (بم) منتهرة مشتركة
 بين الجيران امتلاء ليس لبعضهم ان يطالب الباقيين بالمشاركة في التفريغ كالدائر المشتركة وان
 دخل دار احدهم ماء المنهرة يرفع ذلك الى الحاكم فيأمرهم به وموئته المنهرة على المستأجرين
 دون الملاك كالبلورة الطاهرة دون غيرها والانهار التي في سواد بلد فانحوشا شتافج وخاسكيان
 وزميجانيك خاصة وكروها على ارباب الاراضي والمباركي والارتقوى والميلى عامة * كتاب
العتاق وانه يشتمل على ثلاثة ابواب * باب في الالطاط التي يقع بها العتق او التديير والتي لا يقع
(فج) ياناني هوناني ذارباذا ان ائج ونوي به التديير تصير مدبرة وكذا لو قال ياناني هوناني دار
 بارذا انج في حيوتي وبعد موتي فليس يعتق ولا تديير (شم) الا اذا نوي التديير فتصير مدبرة
 وقيل نعم قال لا بيع لها واوصى لها بشيئ فتديير (عت) لا يصح (يت) قوله لا بيع لها ولها ليس
 باقرار بالعتق ولا بالتديير وله البيع (فج) وغيره زاد كوي هي واختا من ياهنا ناني فلا بيع لها
 وصلفته لا تعتق ولو نوي به العتق عتقت (سي فج) جارية صغيرة تقول لمولاها ابا باب فيقول لها
 اوليك لا تعتق (شم) مثله (سم) ولو قال لها قولي لعلان اياج كفاي ليحام كوز نحا لا تعتق وكذا
 لو قال لها تعالى بنتي (شم شبه) قال لها يا حونام د غدا لا تعتق (فج) عتقت (بم) ولو قال لعبد
 محاسن اي زادكم او قال ابد اطلعا اي عاشكم زادكم خورم ذاك لا يعتق ولو قال لعبد اوامته
 انا مبدك عتق اذا نوي ولو قال لعبد في حرية الاصل هذه امك لعبا لا يعتق (بم) ولو قال له بيا
 اي بكدر من لا يعتق قال رضي الله عنه وهذا عرف اهل بحاراني نداء صغارهم ولو رفع قباء غلام
 غيره فقال مولاه اين قبا بسر ك من است فادفعه اليه يعتق اذا كان الغلام مجهول النسب (عت).

قال له ما خوا ساز يك لا يعتق لانه شتم (علك) يعتق (جك) قال لعبد ه هو اصغر منا منه يا ابني او يا ابني
لم يعتق (حمر) يا ابني يعتق (شيب من شح حب) يا ابني لا يعتق (بق) قرعت الباب فقالت
امتها من انت فقالت امك الغافلة عتقت (بو) قال لجار بته اغزلى هذا القطن وخوا ساز يزوز
وعني به فراغها منه يجب ان يعتق اذا غزلت (ط) قل لغلما مني انك حرا وقل انه حر عتق في الحال ولو قال
قل له انت حر لم يعتق حتى يقوله وهو توكيل وهكذا في اطلاق (فع) دبر امته ومات وهي تخرج
من الثلث ثم هيكلت التركة قبل ان تصل الى الورثة فلهم حق السعاية (بمح) لو قال ان مت ووضعت
على اللوح او قال في القبر فعبد يحر فهو تدبير مطلق (بمح) قالت لمولاها ان اعتقتني خذ منك
ما دمت حيا وادفع لك ثمنني فاعتقها بهذا الشرط وتركته عتقت ولزمها ان تسعى في قيمتها (سج)
ان خذ مني كثيرا فانك حرا فاخذ منه اكثر من شهر عتق والا فلا * باب في الاستيلاء (ظم) استولد
موطوءة الاب بعد موته ثبت نسبه وان كانت مشتركة يتملك المستولد نصيبا صاحب (بو) ولدت
جاريته فقيل له اهو منك قال ينبغي ان يكون يجب ان يكون اقرارا (ضح) قيل له ممن حمل
جاريته فقال الحال جميعك فهو اقرار بامية الولد (بو) ولدت جاريته فقال له اولاده ما تقول فيه فقال
هو كاحدكم يصدق اذا قال عنيت به الكرامة قال رضى الله عنه فهذا الاشارة الى انه اذا لم يقل عنيت
به الكرامة يكون اقرارا به ولو قال ليس مني ثم قال بعد ه لم ضربت ابني فلا ناي عنى ولد جاريته عتق
(عمت) ولو استولد المشتري الجارية ثم اقامت بينة على البائع بالعتق يرجع على بائعها بالثمن (بمح)
ومتى ولدت الجارية من مولاها صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط دعوته للقضاء ولهذا
يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهما (ط) اقر قبل موته بشهر ان جاريته حامل
منه فاسقطت بعد موته اربعة اشهر سقطا مستبين الخلق بكما له صارت ام ولد له (يمت) قال لامته
احتالي في اسقاط هذا الحمل فاني في حياء منه فهو اقرار بانه منه (ش) لامته ولدا واخذ فقال ولدت
هذه الامة مني ولدا فهو اقرار بانه ام ولد ه لا بالولد لانه معزى واقرنا المنكر نيكون ولد ه ام ولد * باب
في مسائل متفرقة * (بمح) اوصى بان يعتق عنه عبد وبعده موته فاعتق فالولاء له دون المعتق (علك)
بضع العتق من مولا ه وهو يجمع بحضور الجمع ولا يشرك خذ منه واما الامة فانها تقا تل بسلاح كالجرة

اذا جعل زوجها البائن (فك) المأني بقول المشايخ يضمن قيمتها مكا تبة نصف قيمتها تبة (خسج)
 وطى حارثة ابيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد لدعى الواطى الشبهة اولالا انه ولد ولد فيعتق
 عليه حين دجل في ملكه وان لم يثبت للنسب كمن زني بحارثة فبطلت له ملك الولد يعتق عليه
 وان لم يثبت نسبه منه نص عليه في (ط) * كتابنا الا بجان وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا * بابا
 في الالفاظ التي تكون يميننا التي لا تكون يميننا * (شمس) ان دخلت لملكك فما اخلت قيمتي لهو
 حرام فان دخل عليه ما يميننا فاذ منكم شيئا ولو شربة ماء يلزمه كفارة يمين ولو قالت لزوجها انت
 على حرام فيمين قوت لو لم تنو (فج) الكلام معك حرام يمين بالله (يمنت) الا يكون يميننا حتى يقول
 كل بك على اذ الطعام على (فج) يمين بالله (ظمر) ان اراد حرمة عليه فيمين (فج) عمت زينهارة
 يمينان ذكر شرط ولو قال بالبح لدرمكن ان كاسمه فكله فلعليم كفارة يمين (شمس) مكند خزامي
 لن فعلت كذا فليس يمين قال رضى الله عنه هذا مشكل لانه ترخمة قوله الحلف او اقسم وقد نص في
 الكتاب انه يمين (ط) سوكل ميتوزم ان فعلته فيمين (شمس) ولو قال الله فيو زيام ان فعلته فيمين
 (بسم) اكر فلان كاركتم هر كز تكفتم لا اله الا الله يمين (ظمر) قال على الله راوى يمين ولم يعلقه
 فعله كفارة يمين (ن) قال اشهدى ولم يعلقه لاشيى هاية ولو قال على الله راوى يمين ولم يعلقه
 ولو قال بالله العظيم كه فلان كاركروا كمت تكروم فليس يمين الا بالنية لا بواى لو قال زينهارة فان كان
 هابيا فيمين وان كان فقيها فلا (عمت) زينهارة ان فعلت كذا فيمين (ص) ليس يمين (غلك) لو قال
 ان ابر في من الكمية او من يمين الله فليس يمين (عمت) صلواتى و صيا ماتي لهل الكافر فليس يمين
 وعليه الاستعلاء وقيل هل اذا نوى المثر اصاب ان نوى المقربة فيمين (حمر) خويصت اخى رمضان
 ما ج مثل انك ان فعلته فليس يمين وكذا لا عا فيندك معي حضم (ظمر) يمين بقوله تعالى والى الحامسة
 ان غضبا الله عليها (حمر) اى يحيا كذا مى فيندك ان فعلت كذا فيمين ولو قال والى والى
 يد وان الهاء فليس يمين وقيل يمين (يخج) ي الله اى شرط ممكن ان فعلته فليس يمين في القتاوى
 السبابة (بسم) قال له اتر اطلاق بشرط انك فلان را نحو اهي فتزوجت له بعد العدة ينقله وان
 ليس بتعليق ثم قد كثر بعد هذا بالبح كاي نالقام فيلدى ينكحام فانت طالق او فان كانت ككجام

كجاء فان طالق ثم انقضت عدتها وتزوجت لا يقع الطلاق بهذا الشرط * باب في تكرار لفظ اليمين *
 (شمر) هذا ياورو الله ان فعلته ينبغي ان يكون الف يمين (ظم) هذا ياورو الله ان فعلته
 ففعل ككفارة واحدة (جاءك) للبر عزى قال خلقت بالق يمين قال والله لا اضربك بعشرين امرأة
 لا يتعد الايمن واحد * باب ما يكون تعليقا او تقييدا او ذكر الاجزية الكثيرة عند شرط هل
 يتعلق بها * (شمر فع هي) تفسير كلمة كلاما بالغ جعينا كام قال نور الائمة المتطور والغشي وعلى
 هذا الفرق بين كلمة كام ومضى ما بالغوا رومية ونفوق بالثنية قال رضى الله تعالى عنه وهذا انظر المحبني
 قلت ويترأى في فرق بينهما وتفسير قوله كاماد خامت الي ان جعينا كام كاو جينا وقوله متى دخلت يا غدا
 كاو جينا فيكون الاول ليعوم الي دخول دون الثاني ويظهر هذا الفرق في قوله يا غدا كاسكام دعي دينار
 هقرا ام كام وقوله جعينا كام كاسكام دعي دينار هقرا ام كام ففي الاول يقع على وقت واحد اي وقت كان
 وفي الثاني على كل وقت من اوقات المجهى (صح) لا فرق في عرفنا بين قوله بالغ جعينا كام كاني انكاح
 اكاو نين قوله نكاح اكاوي وانكر قول من فرق بينهما قال رضى الله عنه وهذا حسن ولا همتا تظهروا لقوله كانه
 تزوجتك في عرفنا فيكون الجنب في كلتا الصورتين حتى يتم الثلاث قلت وهذا اشار اليه استيفاءا مستقيما
 في ما اذا علقه بكلمة كام على غير التزوج فاما اذا علقه بالتزوج لا يتم بالثلاث (شمر) قالت لزواجهما
 اذهب الي اقربتي فنفقة الزوج وقال همك يا سواي كام وما برأى حلالا خيرا ام هلك يا غنوي كام فانتم
 طالق ثلثا وقع الثالث في الحال وكذا الوقال انت طالق ثلثا كلكمك يا غنوي كام (سراج) وهو في الحقيقة
 تمييزا به ابو ذر راح وفي العرف تعليق به الوترها اذا تولى التعليق (شمر) وقع بينهما ما كاذبه في الرفع
 فقال بالغ شيئا من اجمعه كان هاترين وقال ثوبت الا نكاح يقع الثالث قطعا (طلع) وقع الثالث ان اراد به
 التحقيق (سراج) ان الراد به التعليق لا يحدث (رفع) قيل له تتر واج قلانة فقال لا فاعاد كلامه فقال
 يا ايها فاج شيئا من كل اس كلكم فيتزوجهما لا يقع (سراج) لا يقع الا بالثنية (شمر) يصوب ذلك فان ردت
 امه ان تاحل منه فقال انت طالق ثلثا ما حلف فهو تمييزا طاهرا وانما التولي للتعليق فتعلق
 (رفع) هو تعليق (شبهه) هو تمييز (جاءك) قال للمشتري ان لم تدفع الي العن الى خمسة ايام اتكون
 امرا تكتا لثا فقال بالغ ان لم تدفع الي خمسة ايام وقع الثالث (صح) اتكون امرا تكتا لثا ان

فقلت كذا فقال يا أبا حمزة انما هو من قولك انما هو من قولك انما هو من قولك انما هو من قولك
 وتحت (الفتح) مثله (بما ذكرنا) وكنت تزكيت طلاق وحوط لاق وفيه طلاق اكر لعله من ماله وآتيه (رفع اليك)
 فتن الى خول بقوله بكى طلاق وذا طلاق (ظن) فقال لها ان حوجتها يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق
 لئلا لا انصافها والدلائل الاصلية التي قال لها في الخطوة في الموضع لباقي وكذا في ماله طلاق
 بالبحر ابراهيم او اياك ان ابي بادر شريك كنعين فلان اريد به التعليق لا يقع في بيع (طفت طالق) بل ان شرط
 كذا ابراهيم وروى في طلاق بغيرها (بيع) اياك طالق ثلثا كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 حتى اخرجكم من ماله مائة دينار في طلاق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 في تلك كانت في ماله مائة دينار في طلاق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 انسان اليه بغيره ان عبا حيث اصابه فيه فتعززا او اءهيم لئلا لا يفسدوا والجزء لا يتعلق الا بالبيع
 بالرقن في قوله اياه في كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 فقال ما كنت طلاقا ثلثا كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 لا يتعلق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 (احتج) كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 بقدراتها في ماله مائة دينار في طلاق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 كنتم ولا يقول كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 ان ماله مائة دينار في طلاق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 وان تعار في ماله مائة دينار في طلاق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع
 كان تعليقاً عند المتأخرين تعليقاً في الوحدان لا ضمير الخطاب فيهما فلتا والعرق للسلف ظاهر لان
 في الاول لم يتقدم المطلق خطاً في الايضاح وفي الثاني تقدم منه قبل اذ اداته (بيع) كذا في بيع
 الباب فلم يفتح له فقال ان لم يفتح في الباب في الليلة فاني طالق ثلثا ولم يكن في الدار احد فطفت الليلة
 ولم يفتح لا يتعلق (بيع) اياك في ماله مائة دينار في طلاق كذا في بيع كذا في بيع كذا في بيع

في يوم يفيخ ذ الخمر اياها فاصلاها او اصالها هو بعد موتها لا تحرم (يؤمر) د عتبه جماعة الى شرب
 الخمر فقال لي خلقت بالطلاق اين لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (فصح) لا تطلق د يانة
 * باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط تعليق الطلاق * (شمر) قالت له سنأدرك استرجعة
 ذارتا من اخفيك فقال كذا و سنأدرك استر ياهاج فانت طالق ثلثا فلما كان يعلم ان الاول كان اتقيى واتقيى
 وقع والا فلا (فصح) ان كان هو اتقيا نقييا فليقال لا يقع (عكس) بالاج ناكش ناكش ناكش من ليس له قرا ولا شجر
 ولا دار (شمر) من ليس له زرع ولا شجر هو المهران في عرفنا (شمر) فمأش هو من لا يحزر عن الامور
 الدينية عبادة (فصح) مثله (شمر) قال لها كاف اني وافقوا فهو تلافى مالها واستبأ بها ولا يشترط
 التلافى الا ان قال لها كاف تام فام فيج فانت طالق فلهي مقدر ان فرسخ او نصفه وبلغت خنما آخر
 لا يحسن وان عادت اليه بغت ذك (عكس) كاف فام في اياي تخلص ذك الخراب قال رضي الله تعالى
 عنه والاول (فصح) (يصح) وكثير الملاكل ان ياكل اكثر من مئونة وقيل هو ما لم يحضر وقت طعام آخر
 لا يمكنه الاكل (ظلم) قال لها ان لم تكوني احسن من الشمس والقمرة فانت طالق ثلثا لا يحسن لقوله
 تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفيه حكاية معجزة (عكس) قوله بالاج بل بين هو من لا يغيب
 خنما به من شيئا ته ولو قال ان كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلثا فان كان عبودا الوجه مقبوضا ولم يكن
 هشاشا كما هو عادة السليف خنم والا فلا ولو قال لها ان لم اكون منك السحابة فانت كذا افلوا اذا ادى
 بليغا وناقشها في كل امر لا يحسن ولو قالت له ما جكم ويد فقال ان كنت كذا فانت طالق فان اظهرت
 عند الخروج امارات الفجاء بحيث يظنم فيها كل مرتاب فيميني يقع لثلاث * باب في ذكر الشرطين
 او اكثر * (شمر) قال لها بالاج كاختك خرا كلبك خبر كاز ناعا كاجفت كاجا كاجفت كاجا كاجفت كاجا
 قالت طالق فلما شرب خمر او بكين لا يحسن لانها شروط معتضة فيقدم المؤخر فيكون الاخير شرط
 الا تعقاد وما قبله بشرط الانحلال قال رضي الله عنه هي اي العريضة اما في الخوارزمية فلا يريدون به الا
 تعليق الجزاء بجملة لها وبكل واحد منها وهو لا يظن لا فهم يريدون به التعليل على انفسهم بايمان
 كثيرة لكن يريدون الجزاء بعد اختصارا فيحيث (شمر) ولوا تهما برجل فقالت انت طالق ثلثا
 كما برخيانت ام اكنج اود ويازي فانان راو غير نفع وارا بالحيانة الزنا ثم رجعت الى ضيعته احث وان

رجعت اليها في وقت زوال التهمة (مسي) مثله (بفتح) قال كالمجتمع خزا أو دابكتين خزا فانت طالق ثلاثا
فشرب الخمر دون البكتين حنث (الحب) مثله ومنه اكل شرطواخذ (بفتح كسب) كيانا نامي دارم فعد
فامسح او دما نش ميدا منساج فانت طالق ثلاثا وكان دعياها لکنها لم تدسب مع لم يحنث والقرق حصن
يعرف بالتامل في عرض الحالف (ط) ولو قال ان ازوي سه طلاق اكرسيكي مثلث خور و مقام مرفي كند
وكوترا دارد قال عبد بن الفضل كل واحد شرط على اخله وقال غيره من المشايخ اكل شرطواخذ ولو قال
ميكي في خور و مقام مرفي كند وكوترا في دار و كل واحد شرط على اخله بلا خلاف (ط) مثله (ث) مشابه
بلح كافر يقتلون فيمن احلف ان كلمت فلا تاو فلا فاما انه طالق فكل واحد هما حنث لا نهم يعنون حسم
بلا متهما فلا تكلمون واحد منهما (لمع عك) اتهمها بها حشة فقال ان كنت فعلت ذلك وان نعلته
فالت طالق يحنث باحد هما بخلاف قوله وتفعيلين (ن) فان دخلت دار فلان ويدخل فلان دأرك
يحنث باحد هما (حب) نحو من نهيروا من سلام وحماصة ان دخل فلان وفلان الدار يحنث
بدخول احد هما وهذا كله اختيار المتأخرين وجواب الكتاب بخلافه (ط) قال انت طالق ان اظا
كذا وشرب كل او كل فلا تا واخر الجزاء عليها لا يقع الطلاق حتى يجتمع الكل الا ان ينوي شيئا آخر
كذل اعن اي المقاسم المصاروان كرا خرفا الشوط بان قال ان اكل وان شرب وان كلم ان قدم الجزء
يقع الطلاق باحد هما وان اخل لا يقع ما لم يواجل الكل وهذا عند محمد وعند ابن يوسف يقع باحدهما
في الفضلين وترتفع اليمين وان ذكر شرطين وذكر بينهما حذله بقل وكل شرط في موضعه ويكون الشرط
الاول شرط انعقاد والثاني شرط الانحلال وحلول الجزاء الثاني بان قال ان دخلت الدار فانت
طالق ان كلمت فلا نامد خلت ثم كلمت طلقت ولو كلمت ثم دخلت لا تطلق (فتح) قال كل امرأة تزوجها
فهي طالق ان تزوجت عليك متزوج عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخرى فتح تطلق
الثانية (حبيب) اكر فرد اطلاق دية نروم وفلان كاريما موزم فامرأته طالق قد سب غد الى القرية
ولم يتعلم ذلك الا امر يحنث (بم) مثله وقد مر مثله (بم) ان لم تحضر في فراشي ولم ترا عيني حتى فحضر
فراشها ولم تحضر هي ولكن راعته حنث فجعل عدم مجزئتهما شرطا قال رضي الله عنه انهما الحقة
بمسئلة الجامع وهو ما اذا قال ان لم اكن ضربته فدين السوطيين في دار فلان فبعد في جرح ضربا اكلهما

في غير داره يحنث أو قال ان لم اكلهم فلا تأو فلا تأو اليوم بكم احدهما اليوم ولم يكلم الآخر يحنث وفيه اشكال و بينهما فرق جلي لان الحنث في اى يمين كان انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط فانه اذا قال ان دخلت الدار فانا يحنث اذا صدق دخلت وان لم ادخل فانا يحنث اذا صدق لم ادخل فاذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او قال ان لم اكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فحرف الشرط دخل على لم اكن دخلت هاتين الدارين او ضربت هذين السوطيين وقوله لم اكن دخلت او ضربت هاتين نفى لمجموع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفى المجموع يتحقق بنفى احد اجزائه بخلاف قوله ان لم تحضرى فراشى ولم تراعينى فانه لما كرر حرف النفى كان نفيا لكل واحد منهما ونفى كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احدهما فانه لا يصدق قولنا لم يقدّم زيد ولم يقدّم عمر ومع قدوم احدهما ويصدق قولنا لم يقدّم زيد وعمر ومع قدوم احدهما لكن ذكر في (م) ما يدل على صحة جوابهما (ط) اكر بخانه فلان روم وبأوى سخن كويم فانت طالق ثلثا يحنث باحد هما (شع عس) لعنله (سن) ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طالق وان لم اكله فامته حرة فاكل النصف لم يحنث لان عد ام شرط الحنث في اليمين (ط) مثله قال رض عنه وهذا مشكل جدا ويجب ان يحنث في يمين العتق لانه لم ياكل الرغيف ونقول لا واسطة بين النفي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحنث في احدهما وفي الجامع الاصغر عن ابى القاسم المصنف قال ان شرب فلان هذا الشراب فامر أنه طالق ثلثا ولم يوقته وقال الاخران لم يشربه فلان فامر أنه طالق ثلثا فشربه فلان مع غيره او شرب غيره وداية بعضه وانصب بعضه فنشفة الارض حنث الثانى دون الاول لما مر فكذا هذا * باب في اليمين يحمل على معناه دون ظاهرا للفظ * (ثع شم) سكران قال الاخران لم اكن عبدك فامر أنه طالق ثلثا قالوا يحنث ان كان متواضعا له (بمر) قال لهما من بنية توأم واكرم من بنية توأم فانت طالق ينوى فان زاد به الا نفيا كعادة العبد لا يحنث (فب) عن ابى يوسف حلف لا يعبر هذا الماء وهو جار ثم عبر بعد ساعة لا يحنث لانه لم يبق ذلك الماء فقال مشائخنا في عرفنا يحنث ولو قال ان مررت بهذا الوادي فمربعنطرة عايه يحنث (بمر) حلال خذ اى بر من حرام كه همه عمر سيكى خورم او قال يا فلان رابز نم يقع اليمين على ما يعتاده في كل اسبوع او في كل شهر (عن) اكر خمر خورم يابد هنت كيرم فاخذ هالا للشرب يحنث الا اذا نوى

الاحل للشرب ولو قال هي طالق بالجملة كما يحرم منهن اوزار فقبلها ولمسها حنت (ط) ان وضعت يدك
 على الخنزير فكذلك اوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنت ولو من المهر على التين بما دفع اليه من البقر
 للزراعة فقال ان وضعت يدي على هذا البقر فوضع يده عاياه ليل للطلب حماره لا يحنت (بمع) قال كجحي
 جنكراك خفا واماد كاسا واما من اتى طالق ثم نسي فاحل جحي جنكراك ثم اكد كرفتركه افتراك بسا وبع
 حنت والفرق بينه وبين وضع اليد على المعزل او الثور انه يراد بوضع اليد ثم الغزل وانكروا والمراد
 فاحل جنكراك هبنا تعلق الحكم به حتى يستقيم قوله واماد كاسا والانه يستعمل هذا البيان تعلق الحكم
 بالاملى لتعلق ذلك الحكم بالادنى فيتعلق به ضرورة (مع) قال لها كاند بسا وانيت طالق ثلثا ثم نسدت
 الطاحنة فاصحها وادارها لم يحنت (مع) قال لها ان دفعت لاسيكا شيئا ودفع اليها ازارا والتدفع اليه
 لا يحنت (فمع مك) قال لها اني الغصب ان لم اكسر عظامك تحت جلدك بهذا على الضرب الشديد
 (بو) ارح من داري وحلف لا يرحع ثم رجع لشئ من نفسه في دارة لا يحنت (بمع) قال له تشتري
 جارية دمي وكلف اكسك اودارح فقال كاني خفافى حرة فوهبت له جارية فباعها بحمسة وعشرين فقال
 له المشتري اشتراها منى بعشرين وبعينها بعشرين حتى لا ياحل النجاسون الدلالة من خمسة وعشرين
 ففعل الخائف لا يعتق ولو حلف كاني يا فاما مك برحماي داري قد حلت بعير عليه ثم رها ولم يامرعا
 بالخروج لا يحنت ولو قال لها كاند باتسوي كابين اكا فتزوجها بد ينار يحنت لان شرط الحنت تزوجها
 لا تزوجها بالقد والمذكور * باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزء فيكون تمييزا او بطل او لا يقع *
 (فمع شبهه) قال لها كابد حيا نكاحكم ويد يد ان يقول فان طالق ثانيا فقلت له امراته اتريد
 الزنى قال نعم قالت فاخذي بيزاريم فعال انت طالق ثلاثا فهو قاصل ووقع الثالث ولو قال آلتك آلى
 هل اعدت الشرط يعمل بحال رايه وان لم يكن له رأي لا يقع (سمع رفع سمي) ادعاء الطالم فقال
 اى مريض فقال بالجملة فاجبت يا وديا ووربراج ان كنت مريضا يقال لا ناعاده اربعاء يقول لا يقال
 الطالم في الحامسة فاجبت ولم يزد فقال يا زينا باهزار باريا وورطنامه ان ما قاله اخذ الغر الا يقع شبه
 (ط حلت) ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فعدى حر والدار واحد ولا يحنت قيا ما
 حتى تدخل دخلتين وفي الامتنع ان يحنت بدخلته واخذة وعن الكوخى على قيا من قول البخيلة

يعتق للحال لان التكرار هو رد فاصلا ومنه ههنا لا يفصل فيمتعلق قيل قال مشائخنا هذا قول الكل
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثان دخلت الدار وقال لعبدك انت حر وعمران شاء الله تعالى وقع الطلاق
والعتق للحال خلافا لهما * باب في اليمين يكون على الفورام على التراخي * (قُبْ فَع) قال لها في الخصومة
الحلال على حرام ان لم تخرجني فقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات يحدث ان كانت
الخصومة في الخروج والا فلا وفي النجاء مع للبرغزي لو قال لها ان لم اضر بك فانت طالق فهو على اربعة
اقسام فان كان فيه دلالة الفوران فصل ضربها فمتنع انصرف الى الفور وان نوى الفور بدون الدلالة
يصدق ايضا لان فيه تعليل وان نوى الا بدلا ولم يكن له تية انصرف الى الا بدلا وان نوى اليوم او الغد
لم تعليل نيته (شَمْتُ) قال لها تسبب بالخصومة في امه تريد بين ان تخرج امي فان خرجت فانت طالق
ثلاثا ثم خرجت امه لساحتها لا بالخصومة لا يقع الثلاث وهو على الحال (فَع) قالت له طلقني طلقني فقال
ان لم اطلقك فهو على الفور (شَمْتُ) باع منها جوزقة فطالبتها بالثمن فلم تدفع فقال ان لم تدفعي الى
الثمن فانت طالق ثلاثا يحدث ما دام ما خفيين الا اذا اراد الفور ولو اخذ بضرب امرأته وازاد
ظنر وولد ان تخرج فقال كاند او ارجع فبين وازاد به الظن ففهي طالق ثلاثا وازاد الجالف ان لا تبلغ
خبر الضرب الى ايها وامها (فَع يَت) لم يكن على الفور (شَمْتُ) على الفور (ظَمَر) ان اخرجت بعد انقطاع
الوجشة لا يحدث قال رضي الله عنه وهذا الحسن الاجوبة لانه لا يزيد به الا بدلا لانه متعلق ولا الفور
المضيقة بساعة اليمين لان الغرض ان لا تخبر بالوالدين فيكون المراد حالة الوجشة (عَلَتْ) قال مات
الصهر وترك ضيعته ميراثا لبينتيه فقال السلف ليس له انك تأكل من ضيعة صهرك وتشرب من ماء نهره
فقال ان كنت اكلت من ضيعته او شربت من ماء نهره او زرعته في ارضه فامرأته طالق وقد كان
زرع في ارضه وشرب من ماء نهره واكل من طعامه حال حيوة صهره وينصرف الى دلالة
الحال (بِمَرَفَع) قال لها ان ذهبت الى غرس فلان ولم تغسلي ثوبي فكل اقل هبت اليه ثم جاءت
وغسلت ثوبه حنث لانه للحال (فَكْتُ) ان اخذت من مالي شيئا ولم تخبرني فكذلك اخذته ولم تخبرني في
الحال ولا قبله وانما اخبرته بعد ايام لا يحدث (حَمَر) ان رأيت سارقا فلم اخبرك فعلى
الفور ولو قال ولم اخبرك وان لم اخبرك فعلى التراخي ولا بد من الشرطين (عَلَتْ) ما سألت

منك هل المرأة بالحد كاهن في حق نفي فأنبت طالق نسلة لها شيئا ولم تعطه أحد الجوال لا يحسن
 (بو) مثله قال رضي الله عنه وينبغي أن يتقبل هذا اليمين بحال بقاءها خاتمة النساء لئلا يلهو لوقال
 لها ان لم اخرجك من هذه الدار اذ اقلد ابرك فهو ملي التراجيح يعد القدر (يصب) وان فيه نظير
 قال رضي الله عنه وينبغي ان يشترط اخرج الجبه بعد القدر قبل مضي زمن يظهر فيه رضاه بكونها
 الدار (بو) تنازعا في الفراش الموطى فقال ان لم تدخلني في الفراش فأنبت طالق فان دخلت قيل
 يكون شهوته لم يحسن * باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيمختص بيلال او بنية ولا يتخصص ويغتنب
 اللطاف والفرص (رفع) ان دعت شيئا يعجزه ان يأتى فأنبت طالق فلو دعت من مال ثوبها بغير اذنه
 لم يقع (قبح) دخل يلد ومعه خمس زقاق مملوءة من الذهب وله زرق فارغ معها فآخذ البياع
 للمكس واستحلها ان ليس معه زقاق سوى الخمسة فحلف ومعه الزرق العارغ لا يحسن والودفع السكران
 لامرأته دراهم فقالت تعيق وبازمي ستاني فقال اكثر باز ستلنم فأنبت طالق ثم اخذها في الحال لا يحسن
 وبصرى الى قتل الاخذ بعد الافاقه (بم) خاتم اخنه فقال لامرأته اكرري اذ اري كه خراهر من
 لسانه من اندر آيد وبميز من بخورد فأنبت طالق ثم تسالما ودخلت الاخت نيتته واكملت من طعامه
 باجارتها لا يحسن ولو قال ان دخل احد من اقربائك اري فكل اثم دخل احد من اقربائها حنث
 (بمع) ان عملت في هذه الرعية فكذا وعني به العمل في حائض معين من نيتته ولا يحسن اذ عمل
 في غيره (رفع عاك) ان لبست من لباسك وعني به الثياب التي تصنع في المستقبل صدق ديانة (بو)
 اراد ان يذهب بجاريته الى السفر فحلفته زوجته ان ذهبت بها يتقبل هذا السفر (رفع) ان قبلت
 احد فامرأته طالق ثلثا لا يحسن بتفصيل امرأته اذا كان الحلف لما زعمته في تقبل غيرها (بمع)
 ان احسنت الى اقربائك فأنبت طالق فاحسنت الى واحد منهم يحسن ولا يراد الجمع في عرفنا
 * باب اليمين على الكلام (شمر) حلف لا يكلم احد او لكم اسم لا يسمع اصلا ينبغي ان يحسن (سي) مثله
 ولورد السلام بحيث لا يسمع المسلم ينبغي ان لا يحسن (شني) قال ان كلمت فلانا بعد اليوم فأنبت
 طالق ثلثا فكلمها فلان نسكت ثم قالت بالحد احواما ج اي خسك شغل تنكح وماذا تطلب مني ولا تر يد
 مخاطبته وقم الالم (رفع) لا يحسن قلت وهو الاظهر والاصوب (ظمر) ان كلمت فلانا فأنبت طالق

ثم ان الفلان نادى فى ذار الحالف يطلبه فقال له زوجته ليس فى الذار ولم تعلم انه الفلان حيث والعلم
 فى كلام فلان ليس بشرط الحنث فى المجائزين (ظنم) قال ان ذكرت معنى فلا يافئت طالق فقالت
 لا ذكره واذكره حنث * باب اليمين على الهبة والبيع والشراء * (من) اخلف لا يهب فوهب بشرط
 الغرض ينبغى ان يحنثا (ظنم) خلف لا يبيع فوهب بشرط الغرض ينبغى ان يحنثا (بمن) خلف
 لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسئلته ثم باعته بالثوب قالت لا جلت الموهوب له حنثا (بمن) خلف لا يشتري
 لا يحنث بالتعاطى وقد اختلفت فيه ائمة بتجارا وشعرا قتل (م) لا يحنث بالتعاطى وبعد المواضعة على
 قتل المبيع واليمن يكون تعاطيا ما لم يجز على لسانهما لفظ البيع والشراء (بمن) ان اشترى منك مكنبا
 فانت طالق فاشترى له لم يقع حتى يسلم (ظنم) يحنثا (قب) لا يحنث ما لم يسلم (بمن) باع جارية
 ثم قال ان دخلت هنى فى يمينى حره فان ردت عليه بغير قضاء تعتق والا فلا (حك) خلف ان اشتراها
 لتحنيث بالا قاله (قب) خلف لا يبيع لا يحنث ببيع التلجيم * باب اليمين فى الفعل الا باذنها * (بمن)
 يحلف لا يشرب خمر بغير اذنها ثم استأذنها فقالت ترد انى فهو اذن (قب) بمر) ولو اذنت له ان يشربها
 لم يدر كن افشونها فى غير هذا حنثا فى الجميع الا صغر حلف لا يخرج من بخار الا باذنى هؤلاء الثلاثة
 فيمن احدهم لا يخرج لانه ان افاق المجنون حنثا ولو مات اجلهم لم يحنث ليطالون اليمين (بمن)
 قال لها ان خراجت من الذار الا باذنى فانث طالق فوقع فيها غرقا وحرقا غالب فخرجت لا يحنث
 * باب فى تعليق الطلاق والنكاح والتزويج * (شم شد سى بمن) قيل له انك تزوجت ثلاثة فقال
 كاه نكاح اكتبه اذ يأتى اوداهيى كافه طالق ثلاثا ثم تزوجها نكاحا صحيحا بعد ما كان تزوجها قبل
 اليمين فاسد الحنث (ظنم) عقده نكاحا صحيحا ثم قال قبل الزفاف لها ان اصلحت هذه المصاهرة فوهى
 طالق ثلاثا فاصلحتها بغير امره لا يحنث قال رضى الله عنه ينبغى ان يحنث فى عوفنا اذ ارفقت اليه
 ورضي بلك (حك) تزوج ثم وقع بينه وبين ابويه بسبب قلته جهاز الخطيبة مشاجرة فقال لهم ان اصلحت
 هذا الا مرفهى منى طالق ثلاثا فاصلحتها بنفسه من غير ان يستشيرهما لا يحنث (شم سى حك) خليفه
 كاه يوزيان اى شغل فى لا يحنث بالنكاح الا اذا اذناه قلت وعنوانه انه لا ينقض اليمين (فبع سنى)
 قيل له يشترط بقلته فقال ابراجها افايج كاهيين اكاهم فتنزوها لا يقع الا بالنية (شم) ان فعلت

يكن اجماعا كذا احرام افلا ينفق ما لم ينزل الجرام للزوجة التي يتزوجها (فع) حلف لا يتزوج
 من ابنة فلان فتزوج بنته لا يحنث (محم) قال لا يقر بان ابنه يخلو عليكم اخذ في حديثه ويرد به او كذا ابراهيم
 لا ينعقد (شم) قال لا يجنيب ان دخلت لك ابنة طالق ثلثا من جهتي او طلقك صم وصار كانه قال
 ان دخلت الدار وتزوجت طالق ولو قال لا يجنيب ان ولدت فان طالق مني فتزوجها فولدت
 طلق (بم) حلال الله على حرام ان تزوجت فلا ينفق ثم تزوجها جرسه والاصح انها لا تحرم (بو)
 قال لا مراثة اذا نكحتك او ايجعتك فان طالق ثلثا بان كان يمينه بالعربية فهي على الوطني في النكاح
 والا فعلى نكاح جلد ورجعة بعد الطلاق (فجيم) ان تزوجها ثلثا من دينار فكذلك انتزوجها بدينار
 ثم زاد في مهرها لا يحنث (فع) يصلح المصاهرة فقال الحلال عليه حرام ان اصلح هذا لامر ولا نية لا
 تحرم ان وجد الشرط (شم) خطبتها رجلا ونقضت منازعة يقال كاه يا ذوان ذار اهقر يا من اتي
 طالق وقد كان زوجها من احد هما قبل اليقين فان تزوجها منه وزوجها من الآخر حنث لانه عقل يمينه
 من فعلن لا يتصور اجتماعهما فاني قد اتيت على كل واحد منهما (س) امثله (شم) ان اصاحت امرؤ
 بنتي مع فلان فالحلال عليه حرام وهي بالغة لا يحنث بحضرة ولا يسكوت ولا يتصرف به اذا اصلحه اجنبي
 (فج) اكر من بنام تزوج نكحهم فهي طالق فتزوج امرأة اسمها عبيد ولا تهاذلك لكن لها اسم
 آخر معروف ومشهور لا يحنث (شم) يحنث (خو) ان لم اذهب بكم الى نكاحي فهي طالق ثلثا لا يصح
 (يت) مثله (عك) هو لغز ان شاء الله تعالى * باب اليمين على العتق والطلاق * (بم) قال لبنته
 ان اخرجت من زوجك فامك طالق ثلثا فخلعها الاب من زوجها واجازت لا يحنث لان الخلع من جانبيها
 بيع فلا يحنث بفعل الوكيل والفضولي اذا اجاز (فج) ان طلقها ابها وانعده اجر فوكل رجلا ببخار اطلاقها
 وطلقها بسم فتد لا يعتق (قب) مثله (بم) يعتق (فع بو) حلفت ان لم تطلق زوجها اليوم او قالت
 ان لم تسرح تقرأ اذا اتت بما في وسعها من المخاصمة الى الحاكم وتقول له يلسا نها ولو حلف لا يترك بنته
 على ختمه فان كانت صغيرة فنزعها من يده وبروان لم يكن له وجه في الانتزاع شرعا او جهة فلم يقدر
 على نزعها بوز ولا يكون تاوكا الامع الرضا والقدر * باب في اليمين في الصلوة * (بم) قال لها ان اخرجت
 صلوة الفجر من وقتها فان طالق فنامت حتى طلع الشمس لا رواية لها واختلف فيها ثقيل اذا انتبهت

يعدل طلوع الفجر ثم نامت تحنت والا فلا وقيل لا يحنت مطلقا (ط) والله ما اخرجت صلوة عن وقتها
 وقد كان نام من صلوة حتى خرج وقتها ثم صلاها فقبل يحنت وقيل لا يحنت (بم) حلف لا يصلي
 اليوم بجماعة فاقبل ي بمصلي واحد حنت (م) حلف ليصلي بجماعة غام ضيها يعقل الصلوة بقر
 * باب اليمين على الأكل والشرب * (بني شمر) حلفت لا تأكل اليوم طعاما فمضغته لصيها فسبق
 الى حلقها شين منه تحنت (فع) لا خصوصا اذا كان يسيرا (شمر) ولو حلف لا يأكل بالبح ا منع فاكل
 فربا يحنت وان ثوى الكبيرة صدق ديانة (فع نصي) حلف لا يأكل من هذه الاطرية مشيرا الى القطيع
 قبل الطبخ ثم جعلها عجينا وطبخها شيئا آخر فاكل لا يحنت (فع شمر شمه) خاضع زوجته بسبب الخبز
 فقال ان كنت اكلت ازيد من قرصين اليوم فانت طالق وكان اكل في القرصين بصلا وشرب ماء لا يحنت
 (بم) ان شربت خمرا فشرب بزاغانيه خمرا لا يحنت ان كان اليزاغ غالبا (شبن) ولو حلف
 لا يشرب خمرا فشرب عصيرا قد صار مسكرا حنت (قب) حلف لا يأكل من اجرات هذه البقرة فجعلوها
 في التماج فاكله يحنت ان كانت غالبة (بم) مثله (ط) والا صل فيه ان الحالف متى اكل المحلوف
 عليه يعدل ما خلط بخلاف جنسه فان صارها لكا من كل وجه او من وجه لا يحنت وان لم يصيرها لكا وكان
 قائما من كل وجه يحنت قال رضي الله تعالى عنه وقيام اللون في العسل المخلوط ببقاء لونه وزواله
 بزواله واللبن في التماج ان كان الشورباح غالبا لا يحنت والا فيحنت ولو حلف لا يأكل ملحنا فاكله
 طعاما فيه ملح يحنت ان كان ملحا بالبح شوروا فلا ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فطبخ مع الارز
 فاكله لا يحنت وان لم يجعل فيه الماء كمن حلف على خل لا يأكله فاختد منه سكباجة (قب)
 حلف كلما اكلت لحما فمرأته طالق فمضغ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث كرات وكان يتنقل من كل منزلة
 يقع طلقة واحدة وفي شرب الماء في هذه الصورة ثلاث (ط) كلما اكلت لحما فبعد من عبيدي
 حر لزمه بكل لقمة عتيق عبيد أبو القاسم ان شربت مسكرا الى سنة فزأوه سكران وانكر شرب الخمر
 فشهدوا عليه لا يقبل الحاكم شهادة من لم يغاين شرب المسكر ولكن تحتاط المرأة في التنزه عنه
 (قب) حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصلوا بها فصناما من اخرها واثمرا الوصل فاكل لا يحنت
 (بم) مثله (ظم) وغيره يحنت (قب) حلف ان شربت خمرا من غير ضرورة فمعرض فقال له الطبيب

ان لم تشرّب الحمرة في هذه العلة فعيها خطر الهلاك فاشربها فشرّب حنث مسلماً كان الطيب او كما قرأ الا
 خبرونة المريض الامتشاء ولا شفاء في الحرام بالنص وقيل ان تعيين الحجر الدفع العلة فهي ضرورية (فصح)
 يحلف لا ياكل هذه الجملة قل اب ثم انجم ثم اكلم لا يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشرب هذه الماء فانه يجمد
 ثم ذاب فشربه حنث (بم) اكره تركي فان من خورداً اي قرص واحد فاكل قطعاً من اخباره
 بحيث تطلع قرصاً واحداً يجب ان لا يحنث لانه لم يوحداً اكل قرصاً واحداً (فصح) يحنث لانه للشاة
 فيها المنع ولو حلف بالغ حاشو خمس فاح في خرام دحي جى ايج مسحنا وجوب خير فلا يحنث (فصح)
 يحنث (بم) حلف لا ياكل من كسب فلان شرب من ماء جمده الذي وضعه على الطريق للناس
 اخاف ان يحنث (فب) حلف لا ياكل من هذه القدر ولم يكن فيه شيء ثم طسوا فيه شيئاً واكل منه
 فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يحنث وان لم يعلم لا ينعقد اليمين عندهما خلاف ابي يوسف كمن
 حلف ان لم اجامعك الليلة وكان الفجر طالعا فان كان يعلم بالطلوع فهو على الليلة المستقبلة وان لم يعلم
 لا ينعقد اليمين عندهما (فع عك) حلف لا ياكل بطمحا لا يحنث باكل الحدج في الصيف ويحنث في
 الحرير والشتاء في عرف بلد فاولوا اكل الحنث لا يحنث (خج) حلف لا ياكل من هذه البقر
 او من هذه الشاة فاكل من لبنها او سمها لا يحنث الا بال لالة الحال عليه ويتقيد اليمين في هله
 الجنس بالعين لا بما يتولد منه * باب اليمين على الدخول والخروج * (فع) حلف لا يدخل داراً
 فلحل اصطبله لا يحنث (فصح) (ا) كان في البيت الشترى فحاض امرأته فقال ان دخلت هذا البيت
 الى العيد قال الحل عليه حرام ثم قال نؤيت ذلك البيت بعينه يصدق (فب) لا يصدق حكماً (بم)
 حلف لا يدخل الحمام قد دخل بيته الذي ينزع فيه الثياب لا يحنث (فصح) يحنث (ظم) حلف
 لا يدخل هذه السكة فعداً فرسه وادخله السكة بالغ ويدين يحنث وقال غيره لا يحنث (فصح خج)
 حلف لا يدخل على هؤلاء القوم قد دخل عتبة الباب فرأى واحداً منهم فرجع لا يحنث (عك) حلف
 لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها ثم دخل فيها طوعاً حنث وهذا ظاهر (بلو) انتقل الزوجان
 من الرستاق الى قرية فلحقه مؤن الذين ان فقال لها اخبرني معي الى حيث كنا فيه فابت الى الجمعة
 فقال ان لم تعرض معي فكل لسان كان قد نكسب للخروج فهو على الفور والاملا وان مشرّجت معي في

[illegible]

[illegible]

فبرجله فهل اكله ليس بضرب باللسان الخوارزمية (بمع) خلف لا يضرب فلا فانما به بالدرة والجمه لا يحنث
 (بمع) فان لها كذا فانت طالق دعيه بانه باز وجيد او دعيه بانه خويته او اذن داره فارد ثعبه
 لا يحنث قال رضي الله عنه ووافقه علماء الامة الخياطي وهذا الحسن وصواب (فمع) جلف ليضرب
 امراته يغشبه لا ذنب لها ولا راي يضر بها بالكرة باب التمين في الدفع (سعي) ان دفعته الى
 ولدك من اشياي فانك طالق فاخذ ولد هامين اشيا منه واخذها حنث (بمع) ولو قال لي لبتكها اذ فعني
 اليه قوماك فعني حنث (بمع) وكل اذا وضعت الحيز عنه وقال لي كلمة قلت وعني اني اذا وضعت
 الحيز عنه ولم يقل له كلمة فاكل يغشبه لانه دفع عروفا وغرضا (شهر) كدفع الى قمار وثوبانم جلف والقمار
 فقال ان لم اكن دفعته ثوبتي اليك فاجرا انه طالق ثم اظهر انه دفع الى ابن القمار او تلميذ لا يحنث اذا كانا
 في ميدان القمار والا اذا اتوا بعد فغسل القمار من يمينه حنث (فمع) ان دفعته الى الشربة اكلها فانك طالق
 واجتاج اليه فارمل اليها انساقل قننا لعلك الشربة قد دفعته يحنث الا اذا اكلها بطريق الوصاله بان
 يقول ان زوجك يسأل هذا الشربة فمع لا تطلق (فمع) خنث (فمع) دفعته الى كيد الجاني ثم غطيا به لا يحنث
 باب في البمين على الجماع والزواني ونحوه (عليك) ان جامعته فلا انه نهى طالق فجامعهه فيلما دون
 الفرج او فضله شمرته فان اولج حنث والا فلا (طاحل) اعتابي قال ان جامعتك او اياضيتك فعنك
 زهر فهو على الجماع في القبل وجا ومنزليا فان كانا حنثا فيما يدرون الفرج اطمثت به لا يباحا قوله
 ولا يهدق ابني ابطل الاول قضاء الحنث بقى الا بلاء قال رضي الله عنه وما اجاب به (عليك) ان كان
 محالفا في الكتيابين لكنه حسن ومبرأ لانه اجاب في حق الخوارزمي لان تزوجه الجماع والجماع فيه
 بين والقبول او وهذا بطريق الحقيقة يتناول الا يلا في القبل واللبس جميعا باب البمين على
 السرقة والاخذ من المال وارثا كتاب الحرامات ومنع الخير (فمع) ان سرقت مني فانك طالق وفيه
 فليتحق فاخذت منه لا يحنث الا ياخذ الزيادة ومن تعينها (لو) وطرق قوتها السرقة لا يحنث من لم يخذله
 الزوج بخلاف الخيف ونحوه لانه يمكن الوقوف على السرقة في الجملة فلا يغشبه قوله بخلاف الخيف
 (عليك) قال كانيك يمينتنا منجاص والبيد يا ماسنا منجاص ونجى قال اخشين فامرته طالق وما اخذ
 منها بل اكل منها حنث لانه اخذ وزادة (حنث) قال له امينه ان سرقت مني شيئا فامرته طالق فسرقت

[illegible]

إليه امر الأول من وجوهه شيئا البتة يعني روي ان عمرو بن أمية (بفتح ع) قيل له انك ترمسك
 الغيا من من الخطئة فقال ان كنت لم تسكت لنفسك حقبا اكثر من ستمائة فامر الله طالق فوزنوها فكانت
 ازيد من ألف فقال متى ذيون خطئة فتوبتها لا يحسن * باب اليمين في ارتكابها السر ونحوه * (ينت)
 ان انشيت هذا السر لكل امرأة يتزوجها فهي طالق ثم تجلدي يا فاشاء فصحك وستم المنجدي فيهم
 منه السر فان كان قد فهم من فعله الاظهار حنث (شم) يحلف لا يحدث هذا السر عند فلان
 فحلف ثم طلق الا سطواته او الحائضا كما هو خيلة الجاهلين وفلان حاضر يحسن ولو قال ان احد ثنته لفلان
 بالبح كاهيل على فانام دارا اكسج الا يحسن لا يفي يشترط فيه خطابه (شم) قال له لمان لم تعرفيني من قال
 لك هذا القول فاذنت طالق فقال لا اقول بحسن ان الحنث غرضه المقابل غير ما قصدتته وقالت نعم يحسنك
 (شم) مثله ولو قال لها ان لم تقول لي من قال هذا لا يحسنك (بم) فصح حلفه بالطلاق بان لا يقول
 ذلك السر الذي بيننا ثم ذكره المجلف لاخر ثم ذكره المجلف لا يحسنك قال رضى الله عنه لا رفة لما ذكره
 المجلف مع غيره لم يبق ذلك السرا (عنت) لو قال ان تكلمت بهذا السرا وقال قايته فهي طالق
 فل كره عند من هو عارف به يحسن ولو قال ان انشيت لا يحسنك * باب اليمين يحلف على فعل ثم يامر
 غيره فيفعله * (ط) حلف لا يضرب عبده فامر غيره حتى ضربه حنث بخلاف ما لو حلف على جرح لا يضربه
 لا يحسنك بالاسر لانه يملك ضرب عبده فصح امره بغيره بخلاف الحر حتى لو ملك ضربه بان كان
 سلطانا او قاضيا يحسنك بالامروان نوى الضرب بينه وبين ديانة ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره
 فضر به لا يحسنك وقيل الزوجة نظير العبد وقيل الولد (قب) ان جئت الزوجة فنظير العبد
 وان لم تبين فنظير الحر قال رضى الله عنه ولو فصل احد في الولد تفصيله في الزوجة فحسين او ذكرى (ط)
 الحنث هذه المسائل اجلا وعذها فقال هي احدى وعشرون مسألة في ستة عشر منها يقع الحنث
 بالمباشرة والامر جميعا وهي النكاح والصلح عن دم العبد والطلاق والعتاق والهيبة والصلب وقه والقرض
 والاستقراض والضرب في العبد والذبح والبناء والخطابة والايديع والاستيذاع والاعارة والاستعارة
 وفي خمسة منها انما يقع الحنث على المباشرة وهو البيع والشراء والاجارة والاستجارة والصلح عن
 مال الا ان يكون الحالف شيئا لا يباشره ولا يعقود بنفسه فيحنث بالتفويض او اذا كان يباشره

ويفوض الخوف من قبل المشتري المعلقة وقيل باعتبار السيلة وإذا انقضت الحكم من قبله في الطلاق واخواته صلحا
ديانة لا قضاء (قوله) قال لها ان لم تنزعني الليلة ثيابك ولم تصطحبني معي فانت طالق فنزع ثيابها
لنها غير هالاي بحث لانه بطل النكاح * باب الايمان التي لها غاية * (شهر) قال ان لم اقصك النكاح
الى العدة لا بد حل فيها كل الغدا فان قضاها قبل العدة ببروا لا ينجس ولو قال ان جاءك منك جرد ان كان
بها يان فانت طالق ابا نها وتزوجها العدة وجامعها يقع الطلاق (رفع) ان لم يسكنك بعد ايام
الى العدة فانت طالق (قوله) يا ناسبع ايام العدة متصل لم تزوجها ينجس ولو قال ان لم يسكنك بعد ايام
كام الى ذلك ما قال غطيت عمل الحجامة فامر انه طالق فواصل في غير الازواج حريم في المحرم بحث
(قلت) ولو قال لها كنوزي ما داني نكح فمات طالق ولو طلق اليها بعد غروب الشمس جنت ولو قال
كأنيك اعمور اكني فان دياكن ينجس بل كثر اليوم (ن) قال لها ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي فانت
طالق فان ذهب بها قبل مضي اكثر الليلة لم ينجس والا فنجس (رفع) قال لها ان لم اطلقك غدا فانت
طالق فلما اليوم فام يطلقها غدا حتى غرت الشمس تطلق ثلاثا حينئذ ويلغى ذكر اليوم (ثمها)
ان ذهبت الى داريك ومكنت فانت طالق فان لم يكن في الكلام دلالة مقيدة ينصرف الى الشهر
(فتح) اكرامها لكان ولان كسب فتي كذا وقاله في وسع السنة يقع بيمينته على بقية السنة ولو قال ارجعت
سنة كاملة يصدق (ثمها) لا يصح في قضاء (بهم) حلفا لا يفعل كذا في ايام العدة فتبطل الفطريوم وعين
الاصحى ثلاثة ايام وقيل ايام العدة ينصرف الى اربعين ينصرف الى اربعين العدة (ط) مثله * باب في اليمين على عقل ما يشترط
فيه قول صاحبه وما لا يشترط * (سني) حلف لا يركل فركل رجل فليم يقتل يقتل (بهم) ان ينجس (بهم)
ان لم يخالفها اليوم فعملها خالفها فيه فلم تقبل (فيها) قال لها ان فعلت فلان كذا وانت طالق
وهو ملك لم يرحل من فمته اليه لكنه لم يقبل ينجس لان للمنفعة ينفذ له كلف الهبة والصلح ففعلوا الا قرضا
والا متفرغ او الغلبة والعبادة * باب اليمين على الفاعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء عن خاله * (ظن)
تحلف لا يستقبل من هذه الفقرة فضايل لكذا ما ملكت قبل ادراك الامر فامتنعت حينئذ وكذا في المدواة
* باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور الحقيقية والشك في وجود الشرط وكيفية المطلق وكيفية
الايان * (سني) قال لها ايام غرضي فانت طالق لا ينجس في هذه الصورة (ابن عيسى عن ابو)

مثله (فع) مثله (فع عك) لو قال بعد فراغه أو بعد مدة غويص لا يحنث ولو قال غويصا مني في الوقت
 الذي قلت ذلك يحنث قال رضي الله عنه وهو الصحيح ولو قال ان اردت امرأتى فهي طالق فقبل له
 ان تريد ما فقال اريد ها ولا فيماذا تريد لا يحنث (سبي) مثله (عك شم) قال لها كام غويص فانت
 طالق فقال له اخوها لا تريد احنث فقال اهام في غويص حنث ولو قال عنيت الاستهزاء لا يصدق
 (فع) قيل له تريد فلانة فقال بالبح كام غويص او دابة كاخا كافهي طالق ان عقدت فلو تزوجها ولم يقل
 اريد ها لا يحنث (عك) قال لها كام غواني افانج في نجمعد وانيد فانت طالق ثم اخذ منها ثوبا ولبسه
 ولا يحنث (شم) مثله (سبح) قيل له بك حسب فقال ان كان لي حسب فهي طالق ولو قال بعد مدة كان لي
 حسب جاني خلعت ان كان لي حسب يحنث (رفع) قال لها ان طمعت فيك فانت طالق فبما منعها لا يحنث
 حتى يظهر الطمع بلسانه وكذا في الطمع في المال وغيره (طعت) ان نظرت الى الخصى نظرا شفقة لا يحنث
 بوضع الطعام بينه وبينه ولا باعتباره في اللسان ولو قال لا ينه في المنازعة ان كثرت مني فامك طالق فان
 اراد به حقيقة الانطلاق لا يقع وان اراد النسبة اليه يقع (بجر) اكره ان يرد من اعداء في القبور فامرأته
 طالق لا يحنث لانه محتمل لا يقع بالشك بل لو حلف بسبب طير في حلف اجله هوانه غراب والاحقر انه يخرام
 ولم يعلم انك لا يحنث احدهما (اصغر) قال لها ان كان رأسي اثقل من رأئك فانت طالق ثلثا لا يقع
 لانه لا يعلم (قن) قال بطني فانه يكون قال ان كان يك وجع البطن فانت طالق لا يقع (بم)
 القول قولها كافي الحيض (رفع) يقول ان كان اجاهي والخرصتي ومالي انقص من جاه فلان وماله وخرصته
 فامرأته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يجوز ان يكون جاه احد هما انقص في موضع واعظم في موضع
 (شطن) قال لامرأتين له اطولكما حيوة طالق لا تطلق في الحال فلو كانت احداهما ميتة
 رغبة والاخرى ميتة عش وميتين فواتته العجوة قبل الشابة طلق الشابة في الحال ولا يستند خلاف
 ورفق قال رضي الله تعالى عنه ولو ما تتابع الا تطلق فاحداهما ميتة (عك) ان لم يخرج اليها في
 النار فانت طالق ثلثا لا تطلق ليعارض الادلة (عك) قال اتن كوجها معلقا بشروطك وجد ولكن
 لا اعزى ان كان بالله ام بالطلاق يحمل على اليقين بالله (ط) ان لو نصحني رجل بوضعي رجلا ونسي ان له
 حلفت بالله ام بالضيام ام بالطلاق فحرفه باطن والواجب العلم بالحلف ان عليه اية لنا كثيرة لا يعلم احد

يُجْعَلُ عَلَى الْإِقْل (يُتَى) يُتَحَرَى (لُحْتُ) شُكَا نَه مَلَقَ الْإِقْلَاقَ أَمْ لِحْزًا وَشُكًا فِي وَخُودِ الشَّرِطِ بِحَدِّ
 الْمَلْحَاحِ اجْتِبَاطًا وَلَا يَلْمِزُهُ فِي الْقِيَامِ (مَيْتٌ) وَالْمَسْرُوعَةُ كَالْحَبَّةِ (بُورًا) وَكَأَنَّهَا لَغِيرَةٌ لِللِّسَانِ لَا بِالْقَلْبِ
 * بَابُ الْيَمِينِ عَلَى أَنْ يَصَافَ إِلَيْهِ نَحْوَةُ الْمَلِكِيِّ أَوْ حَيْرُهُ (بِمَا) خَلِيفَ لَا يَرْكَبُ بِخَارِ فَلَانَ فَرَكَبَ حَيْرًا
 رَا مَتَاجِرُهُ فَلَانَ أَوْ سَتَارَهُ لَا يُحْيِي بِحَلَايِ الْإِلَهِ أَوْ الْيَمِينِ (ط) مِثْلُهُ فَلَانُهُ يَحْتَكُ بِالْمَسْتَحَارَةِ وَالْمُسْتَعَارِ
 رُو الْوَقْفِ فِي دَرَرِ الْعَقْدِ بِطَرَفِ مُسْتَلْهِمٍ أَوْ إِنْ كَانَ لَهُ ذِيَارٌ أَحَدٌ مِنْكَ لَمْ يَحْتَكُ وَالْأُخْرَى يَحْتَكُ وَهَذَا
 أَحْسَنُ (م) حَلْفٌ لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانَ مَلْ يَدْخُلُ دَارَ امْرَأَتِهِ وَهِيَ سَلَكُوكُنَّ فِيهَا مَعْنَى وَكَذَلِكَ الْوَقْفُ وَاللَّهُ لَا يَدْخُلُ
 دَارَ فَلَانَةٍ نَدَخَلَ دَارَ زَوْجِهَا وَهِيَ سَالِكَةٌ فِيهَا مَعَهُ حَتَّى (بِمَا) مِثْلُهُ (لُحْتُ) مِثْلُهُ (أَضْعُرُ) حَلْفٌ لَا يَدْخُلُ
 دَارَ فَلَانَ هَلْ يَسَاجُ فَلَانَ دَارَهُ ثُمَّ دَخَلَهَا لَمْ يَحْتَكُ مِثْلُ هَذَا اخْتَلَى عَدُوٌّ ثُمَّ قَالَ الْإِصْنَفُ وَقَالَ حَمَلَةٌ مِنْ
 مَشَايِصَ أَرْحَاقِ بَطْنِ بَنِي إِسْرَافِيلَ مِنْ أَجْهَةٍ صَاحِبَاتِ الدَّارِ لَمْ يَحْتَكُ كَمَا قَالَ لَمْ يَمُورُوا بِهَا حَتَّى مَسَّ حَتَّى
 الدَّارَ لِيُصِيقَهَا أَوْ لِيُزِيلَ الْأَمْسَ عَنْهَا أَوْ نَحْوَهُ يَحْتَكُ بِمَا نَالَ عَدُوٌّ رَاحَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَعْلِيْقِ الْيَمِينِ بِبَنِي
 الدَّارِ (بِمَا) قَالَ لَهَا أَنْ تَزَوِّجْتِ امْرَأَةً تَعْبُرُ أَذْنُكَ فَهِيَ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ الْإِصْنَفُ وَتَزَوَّجَ بِأَخْرَجَ بِبَنِي
 إِذْ نَهَا بِطَلْقِ الْإِصْنَفِ مَا دَاخِلَ أَنْ حَرَحْتُ مِنْ الدَّارِ لَا بِأَذْنِ خَارِجَةٍ يَتَقَيُّونَ بِحَالِ قِيَامِ الْمَلْحَاحِ وَالْفَرْقِ
 أَنَّ لِلرَّحْلِ وَالْإِلَاقَةِ الْمَنْعَ لِأَمْرَأَةٍ فَيَتَقَيَّدُ بِمِيزَانِ قِيَامِ وَلَا يَتِيهِ وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ وَالْإِلَاقَةِ وَالْمَنْعَ
 مِنَ الزَّوْجِ كَانَ الْيَمِينُ مُطْلَقَةً بِأَطْلَاقِ الْإِلَاقَةِ (بِظَمِّ) عَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ سُلْطَانُ خَلِيفَ وَحَلَا
 أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِأَذْنِهِ ثُمَّ عَزَلَ السُّلْطَانُ سَقَطَ الْيَمِينُ وَلَوْ أُعْطِيَ فِي مِيزَانِهِ لَا يَعُودُ وَكَذَلِكَ الْوَقْفُ بِعَدُوٍّ
 إِلَّا بِأَذْنِهِ وَلَوْ مَاتَ لَا يَسْقُطُ عَنْ عَدُوِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَلْفُ الْوَالِي رَحْلًا لِحَسْرَتِهِ بِمَنْ يَحْمِلُ عَلَى الطَّعَامِ نَعْرُ
 الْأَمَلِ فَلَمْ يَحْسُرْهُ حَتَّى عَزَلَ حَتَّى وَفَى الْقِيَامِ لَا يَحْتَكُ وَلَا لَا يَحْتَكُ وَلَا لَا يَحْتَكُ وَلَا لَا يَحْتَكُ وَلَا لَا يَحْتَكُ
 مَا لَمْ يَعْزَلْ * بَابُ الْيَمِينِ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ قَبْلَ تَجَمُّعِ مَعَهُ أَوْ يَعْجُرُ (شُكَا) حَلْفٌ أَنْ لَمْ يَخْرُبْ بَيْتَ فَلَانَ غَلًا فَتَقَيَّدَ وَمَنْعَ
 دَ فَلَمْ يَحْسُرْهُ حَتَّى مَضَى الْغُلُّ اخْتَلَفَ فِيهِ وَالْخِطَابُ لِلْعَمَوِيِّ الْحَتَّى (بِمَا) قَالَ لَهَا وَهِيَ فِي بَيْتِ أُمِّهَا
 لَمْ أَذْهَبْ بِكَ إِلَى دَارِ أَبِي مَائِتٍ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَخْرَجْتُهَا مَنْ دَارِ أُمِّهَا بَقَرْتُ مِنْهُ فَلَمْ يَقْلُ وَأَمْلَى أَحَدُهَا وَنَ
 الثَّلَاثِ (ط) أَيْ بَابُ مَلْ يُونَهُ وَحَلْفٌ لَا يُقْبَلُ مِنْ هَذَا الْمَوْجِعِ حَتَّى يَدْخُلَ حَقُّهُ فَلَمْ يَفْعَلْ فَعَدَّ أَنْزَلَهُ مِنْ
 مَعْرِضِهِ خَلَّاتٍ ثُمَّ ذَهَبَ بِاخْتِيَارِهِ فَقِيلَ يَحْتَكُ وَفِيلَ لَا يَحْتَكُ أَوْ نَصَرَ الدَّارَ بِمَنْ حَلْفَ عَنْ يَمِينِهِ بَابُ الْيَمِينِ

فلان أو يريه وجهه فأتاه وقد غاب لا يحسن ولو خلف فلان يرون ليقضين حتى فلان غاب فجاءه ليقضى
حقه فلم يجبه في الغد (ن) لا يحسن عليه (ن) يذهب فيه إلى القاضي فلا يحسن (ن) ينصب القاضي
وكيلًا ويأمره بالدفع إليه فإذا دفعه إليه لا يحسن ومن ابن يوسف رحمه الله إن قبض هذا الوكيل
باطل وبه (ط) خلف لا يمكن هذه الذرائع فلو وثق فلم يقل رضى الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط
لم يحسن وكذا الماء الغمر وهو غير خائض (ط) خلف لا يسكنها فخرج فوجد باباه مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه
فقبل يحسن وقيل لا يحسن وبه أبو الليث والقدور الشهيد بخلاف ما لو خلف إن لم يخرج من هذا
المبنى اليوم فقبل ومنع حنث وكله لو قال لها في منزلي والجد ما إن لم تحضر في منزلي الليلة فانت طالق
فمنعها الرائد من الحضور تطلق هذا المختار ولو قال أكر من أمشب باين شهر باشم فكل إذا مضاه خمي
بحيث لم يمكنه الخروج حتى أصبح حنث بخلاف ما لو قيل (فخرج) ولو قال لا مضاه إن لم أذهب بهم
الليلة إلى منزلي فكل أذهب بهم بعين الطريق فأخذهم العدم من جميعهم لا يحسن (حسن) قال لها
أذهبني إلى فلان وامترديا منه كل أو اجملي به إلى الساعة وإن لم تحمليه هذه الساعة إلى فانت طالق
فلو فانت طالق لم تقل رضى لا مترديا هذه إلا في اليوم الثاني حنث وقيل ينبغي أن لا يحسن وعجزها
عن الاسترداد كالقيد في المسئلة المتقلبة من ابن يوسف خلف ليركبن هذه إلى ابنة اليوم فلو وثق
وعجز حتى مضى اليوم حنث (ن) ولى قيا من مسألة السكنى لا يحسن (خج) إن لم أعمل هذه السنة
بتمامها في المزارعة فهي طالق ثم مرض فلم يتم السنة حنث ولو حبسه السلطان لا يحسن (ط) خلف
الأكار أو المضارع لا يكون من أكره فلان أو من مزارعة فلان فان كان فلانا طائبا لا يمكنه نقض الأكار
أو المزارعة حنث وإن كان خارج المصن فخرج في الحال ونقضه لم يحسن كمن حلف لا يمكن هذه الذرائع
فلم يجد مفتاحها فخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجدته فخرج لم يحسن وإن اشتغل بعمل آخر
حنث كذا هذا ولو متعه أذسان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو طلبه في المصن لم يحسن قال رضى
الله عنه وكل إذا حلف المضارب أو شريك العنان أو المفاوض أن لا يكون شركا فلان ولو قال لها إن لم تردني
ثوبى الساعة فانت طالق فأخذته هو وقيل إن تدفع إليه لا يحسن وقيل يحسن وبشبهه إن لم تجمع بفلان
فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه فالحاصل أنه متى صجر من الفعل المحلوف عليه واليمين

مروية بطالت عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف رحمه الله (فعظم) أذا ما امرأته إلى
الرفاع قامت فقال متى يكون قالت عند الفل قال لن لم تغلي لي هذا المراد بعد ما نبت طالق ثم نسباً حتى
منحى العدا لا بحيث (بو) حلف للمخرجين بها كره دار هذا اليوم والسالكين ظالم عابس يتكلف في أحراجه
قال لم يمكنه فالجيران على التلفظ باللسان * باب الإيمان على الإنفاق * (فيجب) حلف لا ينفق هذه الشاة في
كل أخذ أثيمه بها وانفق ثمنها لا بحيث إلا بالنية (ظلم) لا قل لها إن انقضت (كثير) من من من محيطته فانت
طالق في نفقت مثولين من كشك الحنطة خنث * باب المخرج عن الإيمان * (بئر) حلف وقال لكر
من أغرور درين عالم باشم بكنا أو حلف درين دنيا باشم يحبس حتى يمضي اليوم فلا بحيث وسواء
حبس في سجن أو القاضى أو بيت من ثيوتنا للناس لأن الحبس يسمى نعيماً قال الله تعالى
أودعنا من الأرض لزوجك كشي تر اطلاق واكر فكشي تر اطلاق وترحمته بالخ كافر ورجا كهم
تفعل باحلى الحاحين دون الإخر وكلوا الموقل ان بعثت هذا الغلام وإن لم ابعه وعلى هذا في ابتلاع اللقمة
وغيرها ولو قال لها ان لم افعل معك ما تفعل الكلاب فانت طالق يحرق ثوبها ويجرها من مكانها لا بحيث
(بيع) حلف كافي بحوب جيا نغيبك وإنا نجمعك بك فانه يدخل الماء مؤثراً ومع السر او دل فلا بحيث
(بيع) حلف لا يبيع نسبة فماع خالاً ثم اخل لا بحيث * باب في كفارة الإيمان * (يشهد) يجوز وزن
كفارة الإيمان إلى ابن السليل كالزكوة ولا تدفع كفارة الإيمان إلى زوجها (شهد) الإيمان بالله تعالى لا
كثرت قد انحلت ويخروج بالكفارة الواحدة عن عهدية الجميع قال شهاب الأئمة هذا قول عبد الله
المصنف وعنى أبي يوسف لا يتعدا الحل ولا يفتى به (يشهد) في الحج والتجفة في كفارة قص الأظفار
كفارات الإيمان لا تتعدا الحل بالأجماع * باب في النذر * (فع) قال الله على زكوة يرجع إلى بيانه
فان مات قتله فعليه نصف ديناً ولو قال الله على ان اعتق صدي ثم باعه تعين ويتصلق لثمنه وقيل
لو ان اذ ان يقول الله على صوم يوم فيجزي على لسانه صوم شهر لا يلزمه لايه احطاء (شهر) يومك واجب
كياذنبك فزادك ما واصلني الضحى ولم يقل الله على يلزمه ذلك (فع) مثله (سمر) ولو نذر ان يتصدق
بدينار على الأضياع يمتنع ان لا يصح قلت ويمنع ان يصح اذا نذر ان يبناء السبيل لانهم محل الزكوة
(فوت) ان قد غاب غائب الله على أن أضياف هؤلاء الأقوام وهم أغنياء لا يصح (فعظم) نذر ان يقول

ذِءَاءُ كُلِّ أَتَى دَبْرُ كُلِّ صَلَوةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَى إِنْ أَصْلَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ
 يَوْمٍ كَذَا (شَمْر) يَلْزَمُهُ (فَع) لَا يَلْزَمُهُ بَكَرِي (حَلَك) لِلنَّاذِرِ تَأْخِيرُ الصُّومِ عَنْ الزَّمَانِ الْمَضَى إِلَيْهِ
 الْبَدَلُ (بِمَنْ) أَنْ تَهْمِتَ هَذِهِ الْعَلَّةُ عَلَى قُلُّهُ عَلَى كَذَا فَتَهْمِتُ ثُمَّ عَادَتْ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ (ظَمْر)
 قَالَ كُلُّمَا وَجِبَتْ عَلَى كِفَارَةٍ فَعَلِيَ كِفَارَةٌ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ فَعَلِيَ كِفَارَةٌ وَاحِدَةٌ بِالْبَدَلِ وَالْمَغْلَقِ * بَابُ فِي
 مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ (شَمْر) قَالَ لَوْ قُلْتَ إِنْ لِيَ أَبَا وَأُمًّا فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ مَاتَ ابْنِي لَا يَحْتَكُ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ
 طَالِقٌ ثَلَاثًا كَأَمْ غَوِيحٌ أَوْ كَأَمْ ذَارِيًا وَلَمْ يَتَيْنِهَا مَوْضِعًا أَحَدًا (فَع) قَالَ لَهَا أَنْ هَمَلْتَ لَبِثْتَكَ فَغَسَلْتَ ثِيَابًا
 زَوْجَهَا بَعِيرًا إِذْ نَهَا حَتَّكَ وَلَوْ خَلَفَ لَا يَقْبَلُ فَلَا نَافِعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَلْمَهُ أَحَدًا وَالْأَفْلَا (شَمْر) سَيَّ
 ابْتِزَاجٌ فَلَا تَهْمِي طَالِقٌ أَنْ يَحْتَكُ كَذَا لَا يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ وَلَوْ قَالَ الْمَرْأَةُ ابْنِي يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ صَحَّ لِأَنَّهُ
 مَرْفُوعٌ الْمَرْأَةُ يُلَوِّصُ التَّزَوَّاجَ وَهِيَ الْمَرْأَةُ مَعْرُوفَةٌ فَلَمَّا الْوَصْفُ بِمَا لَوْ قَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ ابْنِي ابْتِزَاجُهَا فَهِيَ
 طَالِقٌ لَا يَصِحُّ قَالَ ثَوْرٌ لَا يَمُتُ الْمَنْصُورَ ابْنِي فَعَلَى هَذَا الزَّوَالِ اتَّزَوَّجَ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ يَبْغِي أَنْ يَصْحَ (سَمْر)
 يَصْحُ (فَع) الرَّجُلُ عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى بَدَلِ الصَّلَاحِ فَقَالَ كَأَبْرَدٍ لَيْكَ رَنْكَ يَا هَاجَ فَا مَرَأَتُهُ طَالِقٌ فِي الْغَضَبِ
 ثُمَّ زَادَ شَيْئًا غَيْرَ الْعَدْلِ لِيَحْتَكُ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنْ لَمْ تَفْتَحِي الْبَابَ فَانْتَ طَالِقٌ فَكُنْ فَعَلْتَ الْمَفْتَاحَ إِلَيْهِ فَيَفْتَحُ لَا يَحْتَكُ
 إِنْ عَمِيَ الدَّخُولُ وَكَانَ الرَّاغِبُ خَادِمَتَهَا فَفَتَحَتْ وَلَوْ قَالَ إِنْ تَرَكَتْكَ بِلَا شَيْءٍ فَغَايَتُ طَالِقٌ فَا مَرَأَتُهَا خَلَا
 الَّذِي يَزُونُ مِنَ الْقَرَوِضِ لَا يَحْتَكُ (فَمَج) لَوْ قَالَ لَهَا إِنْ دَفَعْتَ ابْنِي فَلَا تَهْمِي شَيْئًا دَسَكُنْ خِرَامَكَ وَأَبَا خَرَدَكَ يَا رَوْحًا
 لَا يَكُونُ اقْرَأَ بِالْإِطْلَاقِ وَإِنْ ارَادَ الْإِحْبَابَ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ (سَمْر) شَيْكَ خِرَامَكَ وَأَبَا خَرَدَكَ يَا رَوْحًا دَخَلْتَ
 هَذِهِ الدَّارَ ثُمَّ دَخَلَهَا حَتَّكَ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ لِلْأَعْرَاضِ عَنْ الْأَوَّلِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ جَسَنٌ (فَمَج)
 إِنْ لَمْ تَضِلْ نَفَقَتِي إِلَيْكَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْعَشْرَةِ فَأَدْعَى الزَّوْجَ وَالْوَصُولَ وَانْكَرَتْ
 هِيَ فَانْقَوْلْ لَهُ (فَسَب) إِنْ رَجَعْتَ إِلَيْهِ مَا دَرَّ رَوْحًا أَكْرَمًا نَزَلْنَا قَرَأْتَهُ طَلَاقٌ فَتَهْمِتُ إِلَى دَارِهَا مَهْلًا لَمْ يَضُرَّ بِهَا
 فِي الْقَوَامَةِ (فَمَج) أَنْ يَحْتَكُ إِذَا ارَادَ الْفَرَقَ رَضِيَ وَهَذَا شَرْطٌ مَعْتَرِضٌ عَلَى الشَّرْطِ نَقِصْتُهُ أَنْ يَقْدَمَ
 الْمُؤَخَّرُ وَيُؤَخَّرَ الْمُقَدِّمُ وَهَذَا يَجْعَلُ الْأَوَّلَ شَرْطًا لَا يَفْتَقِدُ وَالثَّانِي شَرْطًا لَا يَحْتَاجُ لِأَنَّهُ يَلْبَسُ فِي مِثْلِ هَذَا
 أَنْ يَحْتَاجَ عَلَى أَنْ يَضْرِبَ شَرْطُ الْعَقَادِ إِلَيْهَا ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا بِشَرْطٍ لَا يَحْتَاجُ لِأَنَّهُ يَلْبَسُ فِي مِثْلِ هَذَا
 حَسْبًا (بِمَنْ) قَالَ لَهَا إِنْ كَرِهْتُمُ كُنِي فَانْتَ طَالِقٌ فَجَعَلَ عَلَيْهَا غَيْرَهَا حَتَّكَ إِنْ كَانَتْ شَرِيفَةً لَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ

بِنَفْسِهَا (بِمَح) قَالَ لَهَا خُذِي خَيْسِنِيْمَ بِرَدِّكَ حَتَّى يَخْرُجَ كَيْفَ يَشَاءُ لِيَمْلِكُنَّ عَلَيْكَ مِنْ
 مَلْعَتِهِ وَرَأَتْ أَنْ جَارِئَتَانِ بَيْعٌ هُنَّ وَأَشْرَاهُمَا رَاخِلَتَانِ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي فُتِنَتْ بِهِ امْرَأَتُهُ وَأَنْتِ كَالْغُلَامِ
 بِهِ يَخْرُجُ أَذْنَى وَأَنْتِ عَالِيَةُ الشَّرَفِ بِخَيْرِ الْإِنْسَانِ فَتَلَأَتِ الْقُبْحَ الْمَعْلَى حَرَمَ سِتْرَ الْكَفَارَةِ فَهَذَا
 لِيَأْنِ أَنْهَا تَنْفِي الْعَيْنَ (سَي) مِثْلُهُ (بِمَح) قَالَ لَا يَا نَافِيسُ ذَاكَ مِنْ غَيْبِكَ يَا مَنْ مَنَاجِيحُ أَوْ دَامِشَقُ
 مِيلَا مَنَاجِيحُ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ دَهِيْسٌ بِي إِشَارَاتِ الْيَدِ ذَاكَ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ لِي (كَب) مِثْلُهُ قَالَ دَرَسِي
 أَوَّهَ تَعَالَى مِنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ فِي عَرَفَاتِ عَادِلِيهَا (بِمَر) أَنْ يَكُنَّ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ نَافِيسُهَا طَالِقٌ
 وَخَرَجَ إِلَى الْغُرُورِ وَخَلَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ سَكَنَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَا تَطْلُقُ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَمْرَأَةٍ وَقَدْ وَجَدَ
 الشَّرْطَ (شَر) مِثْلُهُ (ز) قَالَ أَنْ تَعْلَمَ كَيْدَ الْفَحْلَانِ اللَّهُ عَلَى حَرَامٍ ثُمَّ قُلَى أَنْ فَعَلْتَ كَيْدَ الْفَحْلَانِ اللَّهُ عَلَى
 حَرَامٍ لَفْعَلْ آخِرُ ثُمَّ فَعَلَ أَحَدَ الْفَعْلَيْنِ حَتَّى بَانَتِ امْرَأَتُهُ ثُمَّ فَعَلَ الْآخَرَ لِقِيلٍ لَا يَقَعُ الثَّانِي لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
 بِأَمْرَأَةٍ يَمْنَعُ الشَّرْطَ وَقِيلَ يَقَعُ (بِمَر) وَهُوَ الْإِظْهَرُ (فَض) قَالَ أَنْ فَعَلْتَ كَيْدَ امْرَأَتِهِ طَالِقٌ ثُمَّ فَعَلَ وَلَهُ
 امْرَأَتَانِ تَطْلُقُ أَحَدُهُمَا وَلَهُ الْوَلَايَةُ التَّعْيِينَ (شَبَر) تَطْلُقَانِ (بِمَر) لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ فَقَالَ مِنْ صَدَقَتْ
 الْمَطْعُ مَتَكُنْ هُمُ طَالِقٌ فَصَدَقَتْ أَحَدُهُنَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَتَبَيَّنُ أَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الثَّلَاثُ لِأَنَّ الْفَعْلَ إِذَا
 أُرِيدَ بِأَلِ جَمَاعَةٍ يَتَكَرَّرُ حُكْمُهُ بِتَكَرُّرِ الْفَعْلِ فَإِنْ جَاءَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ فِي الْيَمِينِ الْكَبِيرِ أَنَّ الْأَمِيرَ
 إِذَا نَالَ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَعْسُكِرِ مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ قَتِيلًا لَهُ سَلْبَةٌ فَلْيَرْقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَتْلَى اللَّهُ أَمْلًا بِهِمْ قَتْلَى إِيْمَانًا
 (كَب) يَقَعُ وَاحِدَةً (فَض) قَالَ لَوْ كَانَ بِي الْيَكُ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ آخِرَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ جَاءَ مَعَ هَذِهِ
 لَا تَطْلُقُ (كَب) يَقَعُ (م) قَالَ لَهَا أَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا مَوَافَقَةٌ إِلَى سَنَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ السَّنَةِ
 لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا مَوَافَقَةٌ وَقَالَ الزَّوْجُ بَلْ كَانَ بَيْنَنَا مَوَافَقَةٌ وَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهَا الْإِتْفَاقُ (ظَم)
 قَالَ لَهَا أَنْ طَهَرْتَ تَانَتْ طَالِقٌ وَهِيَ طَاهِرَةٌ لِلْعَالِ وَقَعَ (عَل) طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ أَنْ أَمْسَكَتِ امْرَأَتِي إِلَى
 مَمَاتِي هُمُ طَالِقٌ لِلثَّانِي تَرَكَهَا حَتَّى أَنْ يَنْقُضِيَ مَدَّتُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ يَوْمٍ لَا يَقَعُ لَهَا بِمَضَى الْعِدَّةِ خَرَجَتْ
 مِنْ أَنْ تَكُونَ امْرَأَتَهُ نَبَا النِّكَاحِ لَمْ يَمْسُكْ امْرَأَتَهُ (عَنْ ظَم) قَالَ لَهَا كُنَّا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ قَبْلُهَا طَالِقٌ
 لثَّانِي طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثًا يَقَعْنَ وَهَذَا طَلَاقُ الدَّوْرَانِ لَا يَقَعُ هُنَا الشَّانِعِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي
 وَجْهِهِ إِذَا قَالَ أَنْ طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا نَحْمُ بِبَابِ الطَّلَاقِ عَلَى أَظْهَرِ لَوَجْهِهِ وَقِيلَ إِذَا نَجَزَ

وإجماله يقع تلك الواحدة وقيل يقع الثلاث إن كان بعد البجول ثم قال الغزالي لو قال إن وطئت
 وطيباً يوماً كانت طائفتي فله فوطي فلا خلاف أنه لا يطلق في أمري (الفتح) قال لغزالي إن لم يكن حاجة
 الفتنة فيها قال نعم فخلعت بالطلاق والعناق إنه يقتضيها له فقال حال جيتي إليك إن تطلق أميراً لك ثلثاً فله
 أن لا يضل به لانه محقق وأكتب النوحه أن يطيعه فيما يأمره وينهاه ثم نهاه عن إجماع امرأته لا يصدق
 إلا بالطلاق ورضي الله عنه فلهذا يدل على أنه لو نهاه عن الأكل والشرب لا يصدق وفي الطريقة
 الرضوية إن جمعنا أن الأهلية في تعليق الطلاق تعتبر وقت الإيمان لا وقت الشوط حتى لو كان مغيباً
 وقت الإيمان لم يجز فأن وقت الشرط يصح ويقع وطئ العكس لا يصح الإيمان (شعر) أكرمين تاكسان أفد زين
 شعر يا شهر فمراة كفا وأرأود وباشد أزوغاً بطلاق لا تبدخل من كانت في نكاحه وقت الإيمان لأن لفظين
 اللفظين للاستقبال فإن قيل لما تجد معناه لما يكون أحد هما لغوا فلا يصح الإيمان غلباً بمحنية راجح
 قيل له اعتماداً للغواذا تكرر عيسى ذلك اللفظ كقوله أنت حر وحران شاء الله تعالى أما إذا تكرر بلفظ آخر
 كقوله كلهم أنجمون فلا (شعر) قال لزوجته كبريكي طلاق وودو طلاق وسه طلاق ونجها طلاق أو قال
 توكت طلاق وودو طلاق وسه وجهاراً كبرياً فلان سخن كوتى صح هذا التعليق لأن اللفظ مختلف
 كقوله أنت حر وعتيق إن شاء الله تعالى (شص) الإيمان بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى ونسبة
 النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة وهي مباحة سواء أضيفت إلى الماضي أو المستقبل ولكن تقليل
 الإيمان أولى من تكثيرها وأما الإيمان بالطلاق والعناق والضموم والحج وغيره فهي المستقبل قيل يكره
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطرائعيت فمن كان منكم حالفاً فليحلف بالله أوليد
 وقيل لا يكره لثوارث الناس ذلك من غير تكثير والصحيح أن الإيمان بغير الله إذا أضيفت إلى الماضي
 يكره وإذا أضيفت إلى المستقبل لا يكره بقول العجلاني بعد اللعان أن أمسكتها فهي طالق ثلاثاً لم ينكر عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من إيمان العقلة من الناس والصحيح منهم (بصح) وقول الجاهل بالله
 يحل أي ويغتفر هذا الكلام فيه خطر عظيم لانه يسوي بين الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال واعلم أن
 الجاهل بغير الله لا تجوز ثم قرأ الجاهل يحلف بروح الامير ويحيوته وبراسه والتخاطب قول هذا أنه لم يتحقق
 إسلامه بعدي فإن غلبه الإسلام تعظيم الله وتعظيم أمره وكذا من يقوم في الصف فيقول أعطوني كذا الحق

ابن بكر وعمر وعثمان وعلى وابن بكر الأعظم من ان يباع بخمسة امناه وهل اكمل احتشاف بالدين
 واسمه انه بخمسة الاسلام * كتاب الحنك وذوهم خمسة الجواب * باب في حد الزنا * (شمس) ينبغي
 ان يضح زهوه عن الاقرار بالاحسان كرهوا منه من الاقرار انما في (ظم) يكفى الايلاج في ذلك بوجدها
 ولو حوَّب الحنك عند هذا ولا يشترط الاقرار * باب في حد الشرب * (شمس) لا يجوز للقاضي الوساطة
 او قضيته او للمفتي وايمه المساجل اقامة حد الشرب بالابتنولية الا امام * باب في حد القذف *
 (بفتح ط) مثل ق وهو مطلق ظاهر او لم يكن يفتي في السر يعلى وفي مطالبة القاذف بالحد فيما بين الله
 رعاي قال صلى الله عليه وسلم من تظنون ان المفهوم من قوله ولم يكن حقيقا في امراته من الزنى واذا كان
 رزاقا لم يكن قاذف متوجبا للحد فكيف يعذر (ركب) يضح اناس من اناس كثيرة ان فلانا ولد فلان وفلان
 ويحسد فلهم ان يشهدوا مطلقا ان هل الولد بمجرد السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو قال واجد له
 المولد ولد الزنى لا يحسد (هم) ولو قال له رجل لى تازيحد حد القذف ولو انكروا القائل لا يحسد وتازي
 ر في طرف المأوى بالنهر الذي يمكن فمن نفسه في اللواطة (فهم) ولو قال لا اخبر يا جارا من اهل لا يجب
 حد القذف قال ابن رجب وقد كتبت انه لو قال ذلك الوالد لولد لا يجب عليه التعزير * باب في التعزير
 * (عش) يضح) وجحد سكران ويوجد منه الرابطة لا يحسد ولكن يعزى باقل من اربعين سوطا (عش)
 ولو وجد منه الرابطة الخمودون المسكرو يعزى (يضح) ولا يترخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يعمل
 آتية فيها خمر يعزى واليهاصل ان باب التعزير يرمي على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الرابطة
 والفسق فيعزرون بناء على الظاهر (يفت) ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويوجد منه الرابطة عند
 اول الامر القاضى والمحتسب يحد ولا يفي بعزرة (يضح) قال لا خرفوت خرفون يعزرون يكون هذا التعزير
 حقيقا للبعد بسقط باسقاطه ولو قال له اتركنا نغلبهم كفى في عالمنا انج ان قاله من الغيرة استحقاقا به
 بنعمة الاستهانة والشم يعزرون ان قاله حكاية لحاله لا يعزرون ولو قال له كذا دباوك ايكلام دفايح وامك
 كجيا كلام لا يجب التعزير للتعليق ولو قال لرجل له عرض في الخطاب ما اولا طواج محترمة كما وقال
 ما كرتب او قال غفبت او قال خزورد يعزروا عاقله على نعمة الاحتشاف او لا ولو قال لصبي ما جابجك
 ما يؤدب ولا يقول ذلك وللتعزير في هذا كله حقا للبعد ولا للشرع العلان التاجور والحناني

وغيرهما متعلم رشيد كان ينهى انسانا عن القبائح فقال المنهى للنهى كاش ماث اوتك او اسكندر
 جاسكى شكشيم و فاريا فانه يعز ولا نه اسخفا به (كتب) قال له يا منافق او انت منافق يعز (شبه)
 مسكينته اخذت كسرة خبز من خبز فضربها حتى ضربها ليس له ذلك ويعز (بفتح) غلام مرا هق شتم
 عالما فعليه التعزير ولو قال لا خيرا خرا مزاد يعز ولو اقام مدعى الشتم شاهد بين شاهد احدهما
 انه قال له يا فاسق والاخر انه قال يا فاجر لا يقبل هذه الشهادة (فع حبث) ويضرب المسلم ببيع الخمر
 ضربا وجيعا ولا يفرق التعزير في الاعضاء بخلاف الذي منى حتى يتقدم اليه فان باع في المضرب يغل التعزير
 اليه ثم اسلم لم يسقط الضرب (يق) هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة (مت) وفيه مشكل الاثار
 و اقامة التعزير الى الامام عند الحنفية وابي يوسف ومحمد والشافعي ورح واليعقوب اليه ايضا قال
 الطحاوي وعنه في ان العفو ثابت للذي جنى عليه لا الى الامام قال رضى وعل ما قالوه ان العفو الى
 الامام فن لك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرو ليس فيه تعد مشرور من غير ان يجنى
 على انسان وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انسان (شبه) للسمير المصغير ان التعزير الى الامام كما
 ذكر الطحاوي (عن) المذهب في جلد القذف حتى العبد الا ان الامام يستوفيه (سج) التعزير من حقوق
 العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وهو حق الادنى وغير المولى يملك اقامته
 كالمولى والزوجة في زوجته وكن امن عليه التعزير اذا قال لرجل انم على التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي
 فان القاضي يستسبب بك التعزير الذي اقامته بنفسه (ن) ابو بكر اساء عليك ولا يعزره (ث) هذا
 خلاف قول اصحابنا وله التعزير دون الحد وانه قد وكل لك امر الله لان الله تعالى قال واضربوهن
 (ظم) رعا غيرهم على فاحشه موجبة للتعزير فعزرة بغير اذن المحتسب للمحتسب ان يعزرا المعزور
 ان عزرة بعد الفراغ منها قال رضى الله عنه قوله ان عزرة بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزره
 حال كونه مشغولا بالافاحشه فله ذلك والله خشن لان ذنوبك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد
 الفراغ ليس بنهى لان النهى مما مضى لا يتصور منه تعزير او ذلك الى الامام (شخص به)
 حكم العورة في الركبة اخفا من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة يكر عليه لرفق ولا يبارز عليه ان له
 وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان له وان رآه مكشوفة السرة امره بعنف وادبه

على ذلك لما لم يرد عند المعتزلي هذا بعضهم ان لكل اخذ اقامة التعزير وعلى الايهتقيم لانه لما امر
 فيه حال كونه كاشفا لعزوه وانه ما لم يرد لكل احد (يعني) قال له بالفاحق ثم اراد ان يثبت قسقه بالبيعة
 لم يرد في التعزير من تعزير لا يمنع بينه لان الشهادة على مجرذ الجرح وبالمعنى لا تقبل بخل
 هذا لقال ياراني ثم انبت زناه بالبيعة تقبل لانهم متعلق بالحمل ولو ارادوا ان يثبت قسقه فمنا لما يضح
 بالضرورة كبحر الشهود اذا قالوا رموه بكنك افعليه رد بيقبل البيعة كذا اهل ولو ادعى على رجل
 عند القاضي مائة وعشرين اثباتها لا يجوز بخلاف دعوى الزنى لان المقصود من دعوى المعزير
 اثبات المال لا نسبته الى السرقة بخلاف دعوى الزنا وان اقامه الحسبة لكن لا يمكن اثباتها الا
 بالنسبة الى الزنى وكان قاصد ان يثبت الى الزنى وفي المان بكنك اثباته دون نسبته الى السرقة فلم يكن
 قاصدا نسبته الى السرقة (يعني) ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب ايضا انه ما يعززان وبهذا ابانة
 التعزير بالبادي منهما لا فيه العلم والوجوب عليه اخيق * باث مسائل متفرقة في الحدود * نعيم الابنة
 الحكيمى ثبت حد القذف او التعزير عند الامام فاعلم بالحد وفي ان يقيم للحمل على القاذف بنفسه
 لا يعزى الامام ان كان المقتل قد يرد اقامة الحد يد غيره (يعني) اقيم الجيران حازم باثه سكران
 فاجتمعوا الطلبة مع ائمة الجيلة والمؤذين وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغين اذ نهم وطلبوا الزوايا
 والرفوف والمطوح في كل بيت فبعوا ذكك فلم يجدوا احد يعزرون وقال غيره ليس لهم ذلك ويمنعون
 اشد المنع (يعني) له حمايات منلوكة بطير هاتوق العظمى مطالعا على مورات المسلمين ويكر
 حاجات الناس برميته تلك الحمايات يعزرون ويمنع اشد المنع فان لم يمتنع في بيها المحتسب (نع
 ص) الحد لا يسقط بالتوبة فقل نص في (جيب) نصرا في قد في مصليا يضرب موطا واحد ام الم
 ضرب تسعة وتسعين جازت شهادته (ممن) امثلة ان جيل الزنى لا يسقط بالتوبة * كتاب السرقة
 (نعظم) مرق من اقسام من مطمورة في كرامة جنطة لا يقطع الا اذا كان عليها جافا ابواب معلق
 (ص) ط) لوسرق المدعون في المغارة يقطع * كتاب العير واليه يشتمل على مائة ابواب * باب في
 اعتيلاء الكفار والماكن القديم (يعني) كافر استولى على مال مسلم واخذوا بدين او الحرب ملكه ملك
 طميا جتى لو احلم بطيب له ولا تجنب عليه زده ولا اتصلق به (بم) استولى الكافر على اموال المسلمين

وأجزروها بين أهل الحرب ثم دخل واحد منهم دار الإسلام مستأمناً فوجئ للمالك القديم المال في
 يده لا يا خني ومنه بالحقبة (ففتح علك) أدخل دار الحرب بائناً فاشترى عبداً منهم فالبقي هناك ثم
 دخل التجار دار الإسلام فوجئ في يد الإنسان يا خني والثمن إن كان منكبه ذلك إلا أنسان بالشراء
 والحقبة إن ملكه بالهبة (خجج) ليس له على العبد سبيل لما ملكه في دار الحرب * باب يبيع العتائهم وما
 يتعلق به * (فتح) لا يشتري أجنبية مأسورة لم يؤد منها الخمس من الأمير ينفذ ويحل وطئها وإن اشتراها
 ممن وقعت في سهمه ينفذ في أربعة أجناسها ولا يحل له وطئها (شخص) للسيرة الصغرى حربى ودخل
 دار الإسلام بغير إيمان فأخذه وأحل من المسلمين فهو يبيع لجماعة المسلمين عند أبي حنيفة ورواية
 شاذة عن أبي يوسف وعنه هما هو له خاصة وفي وجوب الخمس عن أبي حنيفة ومحمد وروايتان قال
 رضي الله عنه الخلاف في ما له الذي أدخله دار الإسلام كالخلاف في نفسه (فتح) وعلى هذا الموال
 الخطائين حين كانت في بلاد الإسلام التي تشتت قهرهم ولا يتهم كبحار وسمرقند ثم أعيا عليها عسكر
 خوارزم (خجج) استأجره لخدمته في السفر وحفظ ما له فعز بقرض المستأجر وسلاخه فان شرط المستأجر
 فذلك العقد إن ما أصاب له للمبتأجر قسمه من العتائم له وإلا فهو بينهما * باب في نداء الأسارى *
 (فتح حيم) أراد في دار الحرب أن يشتري أسارى وقيهم رجالاً ونساءً وعلماء وجهال فالأولى
 أن يشتري الرجال أولاً حتى لا يصيروا عروناً علينا والجهال محافظة على إسلامهم قال رضي الله عنه وجوابه
 إن كان منصوباً من السلف فسمعه وطاعة والانقضية الدليل أن يكون شري النسوان أولى صيانة
 لأنضاع المسلمين قلبت والغنائم اختبراً ما للعلم * باب مسائل متفرقة * (فتح) كافر جاء بولد الصغرى
 إلى دار الإسلام وباعه فيها لم ينجز ولو رجع إلى دار الحرب وترك ولد فيها فولد خير منسلم تبعاً للدار
 (فتح) أهل البغى قاتلوا أهل العدل وجب على أهل العدل أن يقاتلواهم ليؤجعوهم إلى الأمر الله بالآية
 والحد يثاب الذي يروي القاتل والمقتول في النار مخمول على الباغيين يقتتلان لأجل الله تبارك وتعالى
 وكذلك إذا قتل أهل المحلة للحمية والعصية لا ينبغي لأحد أن يقتل أهل أحد هذا ولو اشتري قريبه
 من العتاي أو اعتقه أو عتق عليه بالقرابة وأسلم وتصلى ثم أراد أن يرجع إلى دار الحرب يبيع إن أراد
 التوطن هناك * باب فيما يصير به الكافر منهلماً * (فتح) قال النصراني كان من صلحهم أنبياء يحكم

يا سلامه قلب لا نه يقول انبيا ولكن مرسل الى قريش او المرسل (كبر) ذكروا في السيور الكبير
 ابو صف رجل من المسلمين الاسلام لعلام كافر نقال انما على هذا ابو حنن فعلم انه قال ذلك واهم
 ما قيل له لو اكبر الراى عليه فهو مسلم وان كان اكبر الراى انه لا دين وبما قيل له يقال له صفت الاسلام
 فاذا اوصف وعلم بما قيل له فهو مسلم والا فليس بمسلم اي قوله انما على هذا ابو حنن الشيخ الجليل اذا ان
 بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم يا سلامه او ان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه انى يدلى
 الاسلام (بمعنى) اولا يشترط في معرفة النبي صلعم وصحة اسلامه به معرفة اسم ابيه واتم جلد
 بل يكتفى في صحة اسلامه بمعرفة اسمه عليه السلام باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفر وانه انما
 للاول فيما يرجع الى الاثني عشر الملائكة والمصحابة (رحم) قال غلط كاتب هذه الوثيقة في كتابتها فقيل
 دانه موقوف به معتمد عليه في كتابة الروايات فقال قد غلطت رسول الله و ابو حنيفة فلا سيما كما تساهل
 الوثيقة لا يكفر ولا يفتقر بل يصح ولو قال لو كان فلان نبيا لاصدقته ولا آمنه بانه لا يكفر لانه لا يكون (تجمع)
 يا بطل منه حتى لو ان كان آلهها وواله الدنيا لا يكفر لانه اجترأ به خلافة في النبي عليه السلام (منى)
 قال كامن يشيان ذار سبتي انا ج د فامتناع اعلمك الموت اعاجل نيلك قد اظهر كفو لا ان يكفر
 بالان (نحو) صلى فان لم تصلى لعنتك الملائكة فقالت ان لعنتي الملائكة لعنتهم يجب ان تذكر (رحم)
 فقال النبي عليه السلام كفو ذلك لو سخر بقوله او كشف فخرته عليه او شك في صدقه اوسيه
 او تمصه ولو قال زواله او مستبعد فيه اخلاق والا حجة انه لا يكفر ولو تمشى ان لا يكون الله بعثه نبيا
 لم يكفر ان لم يكن صدق اذ واستخفاف به وان قال لم اؤمن به كفو ولو ظن المفاخر نبيا كافرا (رحم) قال
 هو كنى لم يكفر ولو نسب الى الانبياء الفواحش كعزيمه على الزنا ونحوه الذي يقوله الخيرية في
 يتوكل عليه السلام كفو لا يهمل شتمهم وقيل لا يكفروا به ابو ذر ومن قال ان كل معتصية كفو او قال (فحق)
 قولنا ليع ذلك ان الاثني عشر مضوا فكافرا لانه شام ولو قال لم يتضر حال النبوة ولا قبلها كفو لروا
 التصريح (مع) قيل من لم يعرف ان عبد اخوان الانبياء فليس بمسلم لانه معلوم من دينه ما به
 السلام يا مضرورة قيل ولو قال المرء يفسد اظن ان تلك الموت توفى فلا يقبض روحه لا يكفر قيل لرجل
 عليك حفظه لا تقبل هذا انما هو لا يلو كما يقال ان تعد الاستخفاف بهم كفو وان تعد الاستخفاف

بكتبتهم بعاصيه لم يكفرو قيل لو قال لا اقبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في المهلة كيف اقبلها
 منك لا يكفر لانه لا يجب عليه الا مهال وترك حقه ولو قال اخطاء الانبياء ولم يحضره تاويل لا بأس
 به ولو قال ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام في تبليغ الرسالة وتعليم البشر ائ (لأن ذلك)
 كان واجبا على النبي عليه السلام فهو مبطل في تعليقه لأن بعثة الرسول واجبة على الله تعالى وهي
 من اعظم النعم على عباده وكفر هذا القائل بانكاره نعمة الرسول عليه السلام قال رضي الله عنه (وجوب)
 المفعول لا يمنع كونه نعمة إذ قصد المنع والاحسان الى الغير كنهضة الوالد على الولد والنبي عليه
 السلام قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وإرشادهم من الضلالة الى مافيه فوزهم بمنزل ربهم ومن
 تأمل قوله تعالى لعنك يا حنظلة الا يكونوا مؤمنين وقوله تعالى ان تعرض على هذا اثم فان الله
 لا يهدي عا من يفضل وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
 رؤوف رحيم عرف ذلك وزالت عنه الشبهة الثاني فيما يكفر لكونه اقرارا بكفر ورضاه به (فع) قالت لزوجها
 كفرت عن احزانك او قالت كفرت عنك هو لام الاولا لا تصفر ولو قال لها يا كافرة فقالت انا كافرة
 او قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر فليس بكفر لانه شتم عبادة (شتم) كقوله قيل صارت شتماني العرف فقال
 هو شتم (يب) قالت في الغضب انا يهودية وكافرة حرامت على الزوج (فع سبي) قال لها في الخصومة
 بالخ بين انا همك كافر انك راي فقالت اوس واك كحي مسلمانا وك وازني فقال يوشن مكي كافر (شتم)
 كقوله ان اراد به الخروج عن الاسلام (فع) قال لها حي فينيك يا وديع فقالت نعم فقال لها كفرت
 فقالت نعم كفرت لا تكفرو ولو قيل له لا تتكلم بهذا الكلام فانك تخرج عن الاسلام فقال (و) افي يمشي
 ان لا يكفر لانه الاستبعاد (بشر) قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت علي لدخلت في اليهودية كفرت
 (شتم فع) قال كافر مين ومشومان باروزين لا يكفر (عن) قال انا فرعون او ابليس لا يكفر لانه للشك
 لا اذ قال اعتقادي كاعتقاد فرعون او ابليس وقوله في ضمن الاعتدال كنت كافر افا سلمت لا يكفر
 لانه للمبالغة دون التحقيق (يو) يكفر ولو قال كان تاوكش انك دينا فينيك يتوارى فقال نعم يكفر
 (حسن) قال لها في الخصومة انت كافرة فقالت الكافرة لا تمسك لا تحرم ولو قال لها انا كافرة انت فقالت
 انا كافرة صارت مرة ولو قيل للمثاقلة عن الصلوة اما تعوذين الله قال لا تكفرت ولو قالت له لا تبالي

وَاِنْ رَأَيْتَ نَارَكَ تَكُونُ فِي الْإِيمَانِ وَإِنَّا أَتَيْنَكَ بِمَنْ يَكْفُرُ بِرُؤُسِهِمْ وَأَمْكَامِهِمْ مَثَلَهُ لِيُكْفِرَ
 مِنْهُ لِيَأْخُذَ قَرِينًا بِهَذَا الْإِيمَانِ فِي صُلْبِهِ لِيُكْفِرَ عَنْ الْفَكْرِ وَآلِ الْوَحْيِ اللَّهُ مِنْهُ وَمَا قَالَهُ مُجِدُّ الْإِيمَانِ أَحْمَسُ
 (جَمْعُ) ابْنُ سَلَامٍ مَرِيضٌ قِيلَ لَهُ قُلْ لِرَبِّهِ لَوْلَا إِيَّاكَ لَفَعَالَ لَا أَتَوَلَّى لَمْ يَكْفُرْ قَوْلُهُ إِنْ كَانَ كُلُّ الْكُفَرَاتِ كُفْرًا
 فَكُلُّ السَّامَةِ وَلَوْ قَالَتْ قَسِيصًا أَصْلُو كَافِرًا أَوْ قَالَ اعْتَلَى كَافِرًا أَوْ قَالَ كَافِرٌ كُفْرًا قِيلَ لِيُحْتَسِبَ نِي كَافِرًا أَوْ الْكُفْرُ
 (جَمْعُ) وَخَلَّافٌ لِي قَوْلُهُ اسْتَقْبَلَنِي إِمْرَأَتُهُ إِنْ أَكْفَرْتُ قَوْلُهُ لِيُحْتَسِبَ كَافِرًا أَوْ الْجَائِزُ إِلَى إِلَيْهِ أَوْ قَالَ
 جَعَلَ لِي الْكُفْرَ أَوْ قَالَ لِحَبْنٍ هَكَذَا بَلَدُ الْإِسْلَامِ فَالْيَسِيرُ لِي أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ فِي هَذِهِ كَلِمَةٍ وَلَوْ قَالَتْ ذِي عَنِّي ثَقِيلٌ كُفْرًا
 مِنْهُ هَلَا هَلَا الْوَلَدُ كُفْرًا بِخَلْقٍ أَوْ كَلِمَةٍ كُفْرًا مِنْهُ هَلَا هَلَا الْوَلَدُ (يَوْمُ) قَالَتْ لَوْلِي هَذَا أَنْ لَمْ تَفَرِّقْ بَيْنَ
 وَبَيْنَ زَوْجِي الْكُفْرَ فَقَالَ كُفْرًا إِلَّا لَنْ تَقُولَ يَا نَارَ كُفْرًا فَإِنَّهُ يَكُونُ بِمِثْلِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا إِلَّا لِي
 مَا مَثَلُ كَافِرٍ الْهُوْمِ إِنْ أَذْخَلْتَ فِيهَا كُفْرًا وَتَقِيلُ مَنْ وَثَقَتْ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ بَيْنَ الْيَقِينِ وَالْإِيمَانِ مِنْ
 فَتَوَضَّعَ لَمْ يَزِدْ تَقِي مَعْبُودٌ مِمَّنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ يَبْطُلُ عَنْ الْمُبَالِغَةِ فِي التَّعَجُّبِ فَإِنْ هُنَّ هَلَا لَمْ يَكْفُرْ وَقَالَ
 أَبُو زَيْدٍ عَطِيمٌ وَلَا يَكْفُرُ وَقِيلَ لِي لَنْ لِقَضِيهَا وَلَهَا أَوْ زَوْجِيهَا فَقَالَتْ كُفْرًا بِالْمَرْأَةِ وَيَقُولُ لِي مَنْ نَفْسِي لَا يَصِلُ
 لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْبُودِ وَلَا مَعْبُودَ هُنَا غَيْرُهَا (يَوْمُ) يَصْدُقُ أَبُو زَيْدٍ قَالَتْ لِي زَوْجِيهَا مَا دَسَتْ مِنْهُ
 ذَكَرَ يَا قَاتِلُ كَامٍ نَقَالَ الْعَزَمُ عَلَى الْكُفْرِ كُفْرًا إِنْ يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ سَمِعَ الْخَلْفَ (ثَو) لَوْ قَالَ أَنَا بَرٌّ مِنْ رَبِّهِ
 لَوْلَا نَقَالَ أَنْ لَمْ يَمْ تَعْلِيْقُهُ جَدُّ دَائِمًا نَهَ (مَثَلُ) هَذَا الِيسَ سَجُوبٌ وَجَوَابُهُ لِي (ن) مَنْ ابْنُ سَلَامٍ الْجَوَازُ خَالِي
 أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَنَا لَوْلَا قَالَ هُوَ مُسْتَشْنُ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ (جَمْعُ) قَوْلُهُ عِنْدَ رَوَيْتِهِ هَذَا الْقَوْلُ
 يَكُونُ مِثْلَ مَا عَلِمَ الْغَيْبُ لَا لِعِلَامَةِ كُفْرٍ (فَج) تَزْنِي زَنَارُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى كُفْرًا (عَلَيْكَ) لَوْ قَالَ كُنْتَ
 اسْتَهْزَأَ بِهِمْ وَلَمْ يَعْتَقِدْ بِهِمْ صَدَقَ دِيَانَةُ قِيلَ لَوْ قَالَتْ الشُّكْلِي فِي ذَلِكَ مَا مَرِيكَ عَدْلٌ ظَلَمَ فِي قَلْبِ لِي بِكَ
 فَهَذَا حَشِينٌ وَلَا تَكْفُرُ مَا قَرَنْتَ بِهِ أَنَّهُ عَدْلٌ وَهَمْنَاءُ أَنَّهُ ثَقِيلٌ (يَوْمُ) لَوْ قَالَ يَا رَبِّ جَمِيعَتُ عَلَى الْعُقُوبَاتِ
 مَخْطَا كُفْرًا مِنْ ابْنِ ذَرْمَلَةَ الثَّلَاثِ فِي إِتْكَارِ حَكَمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَالْإِسْتِغْفَارِ بِهِ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ
 (نَفْعُ) الْكُفْرُ نَفْسِيَّةٌ صُلُوةُ الْجَنَازَةِ أَوْ كَفَارَةُ الظَّهَارِ كُفْرًا (فَج) شَيْخُ) الْكُفْرُ أَصْلُ الْكُفْرِ وَاصِلُ الْإِسْمِ كُفْرًا
 وَلَمْ نَطْمِ الزَّنْدَ وَيَسَى خِلَافَ هَذَا أَتَقَالَ إِذَا تَكَلَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَلَمْ يَرِدْ حَقًّا مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ
 أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوْ مِنَ الْبَيْضِ أَوْ الرُّضُوءِ بَعْدَ الْحَدَثِ يَكْفُرُ فَيَقْبَلُ وَلَوْ تَكَلَّمَ الْإِسْمِ فَرَمَا

اوضحه الفطر لا يقتل لا يختلف الناس فيه ولكن لما ذكرنا المسح على الخفين واذا لم ير التيمم حقا عند
 المرض او السيفر يقتل قلت ولا تنافي بين قول الحارثي في الكراجل الاضحية وقول الزند وسنى في
 انكار فرضيته لا اصلها مجتمع وفرضيتها ووجوبها مختلف (قبح) جعل العشر اوضحه الفطر لم يكفر قيل
 لو انكر الخراج او العشر لا يكفر ولا يغني عن خصوص ما في زماننا (يسخ) حنفى المذهب قال مذهب الشافعى
 ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر (بغير قبح) قال الحزم الكلب والوحم الجمار حلال ان قال ذلك للصب
 كفروا للحنى منها لا يكفروا كل الذين يذبحون والفاخرة ونحوها لوزود البنض على حرمة الميت دون الحى (بوم)
 اقترض ما قبحه من اهل البيضة بما قبحه وخمسين وقال هذه الزيادة حلال كقولنا البنض ولو قال لامرأته
 ذروا جواميكنونى فقالت خوشن آوودم وفغن آوودم ان اراديت به استخفافا بالدين يجب ذالايان و
 المكاح (شيخ) قال لاخر ان ذهبت الى مجلس العلم تطلق امرأتك فقال هذا استهزاء بالعلماء العلم فيكفر
 (غيب) قال لا اقول بقتوى الايمة ولا العمل بقتواهم فهو راد على الزنود عليه السلام واجماع الامة
 وتنبهات النصوص فيه لزومه التوبة والامتناع روقيل ان لم يكن محتجها لا يخشى عليه الكفر (قبح) من
 قال من اكل غير ما نقله اكل ما رزقه الله تعالى فهو آثم ومن استحل حراما قد علم في دين النبي عليه السلام
 تحريمه ككاح ذوى المنكر او شرب الخمر او اكل الميتة او ذبح ما في من غير ضرورة فكافروا فعلة
 هذه الاشياء فسق دون الاستحلال وعن محمد بن ابيه قال لو رايت ياكل اللحم خنزير كفتته ولم اجد له ذبا
 قال ظننته يحل وعن ابى حفص مثله في الخمر والقتوى ما نقله (رفع صحت) التجربى قال بعد ما خرج
 الى دار الاسلام معلما لم اعلم بحرمة الخمر بعز ولا يحل لخلق المولد في دار الاسلام (صحت) فكل لك
 التكفير على هذا (جميع) لو قال المسلم في ذى القعدة بعد شهر لم اعلم الصلوات الخمس انها فرضت على
 الناس الزكاة كفروا (رفع) عن ابى حنيفة قوله حلال وهو يستيقن تحريمه كفروا لظاهر قيل له وفيما بينه
 وبين الله تعالى قال لا ادرى في النظم اذا استحل الحرام مثل مال الغنم والزنوا واللوامة او الخمر
 او الربوا او قتل المسلمين او اكل الميتة او اكل ما في من غير ضرورة او الجماع جاللة الجحيز يقتل (جميع)
 استحل شرب نبيذ اليسكر ككفر وكن اجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله اهانته كفر وكن
 الشريعة والمسايل التي لا يك منها وكن اليو قال الابن لاه مسئلة وكن اليو قال الجلال والحرام لا اعم فيها

ذكرنا انكر الزاري في احكام القرآن ان قول مالك انه يجعل اتيانها في غير ما تها وتقطع على ذلك قال
 وان ذهبي من ذلك عند اصحابه وعبد لا لا يحل وقال ابو ذر لا يكفر مستحله لحلاف يحكي فيه والله اعلم
 بحاله في الهنقي ومن ابي نصر القاسم الصغار من استحل اللواط بما رواه كبر عند جمهور العلماء
 (ن) لو قال الشريعة كلها تلبس او قال حيل ان قال في كل كبر وفي المعاملات لا (يو) اطلق الكسرة
 قوله تلبس لا في قوله تحيلة ادوذر مثله ومنه قيل احنية ذهبي فقال هي في حلال كفر الرابع فيما يتعلق
 بالصلوة (شمر) حفت التراب ويح قيل له فقال بالبح ايرك نا او يحاك كرا وحي اكا ميكا مي بالبحيس
 موثدا الرابع اكا ميكا لا يكفر لان معناه انا لا يحصها في جميع الاحوال (سبح) قيل له قم فصل فقال
 اجروا مي معروك احوالا يكفر (فع جميع) اختلف في سجوده محدثا وصلوته رياء والاحتياط ان لا يكفر
 وتوكلها تها وبنا كفر قيل لو صلى حنبا حوفا من خصومة تجاهم لا يسكن القطع تكويه كفر اتم او لم يتم
 ولو قيل له الا تصلي في رمضان فقال وهل تصلي في غير رمضان هذا اقرار على انه لا يفصل السنة ومثله
 لا يكفر (يو) كفر الخامس فيما يتعلق بيوم القيمة قيل له يوم القيمة يكون كذا او كذا فقال ما نبايكا
 وبيا ميكا من معلله يكفر وتحرر عليه امراته (سبح طبع) لا يكفر (فع) متهتك قال لا حر تها
 ما نسب حيث يبيع ان اراد بدون رايك يكفر والا بل السادس فيما قال يقال في الله تعالى (يو)
 قيل له لا لا يتق الله تعالى او لا يتق الله فقال لا كفر (فع) قال لاحسية مكبي من الزنا لله كفر (شمر)
 بهته عن ترك الصلوة فقال احبتي كفما رد اري الله اني باراد كج فكيف است فظا هزل اكثر الا اذا
 بوي انه لا يستهي بهيه (سي) لا يكفر (عليه) قال التلميذ لا مستاده اوش يستاجر المستاجر فان التراب
 لله فقال الاستاد لا مسلم فان هذا ملك المورقة اساء الاله سبحانه علىه لكن فرحوان وصل بلاه
 فان الله ملكها من المورح ان لا يكفر (عم) كان يصف الله تعالى عند راحته فقال لي كنت ظننت
 ان الله تعالى السماء فليست بمسلمة ولو قالت ارمماج كمي الله تعالى دارك بيت فقال هو اهر او اوير
 كد كايته دارك كروا رند (حج) قيل لوي استولى على غيره عيسى راسها فقالت الله قادر على ان يجعلك
 كد لك فقالت العاوية اصار محبوا ان يعلي كد لك كفرت ان عنت ان خلق العيب حنون وان عنت ان
 صلا متهاعن العيب حكمة ومحاجة الحكمة حمون لا ناس به قال ابو ذر قال لا حر ات صلي كالله فقال

لا تقبل هذا فاني لا اصلح للدين قد منه كفر قال رضى الله عنه لو كرر ذكر الله تعالى فقال الاخر هو ابن عمك
 كفر لا مستهانة به فلو قال هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فهو ايراد به انه لا يعمل فيه امر الله ورسوله
 فلو قال له ادع كثرة الكلام فقد انزلت الله من السماء او قال وضعته بين يديك فهو غير متعارف
 وكأنه اراد به ما روى ان الله عند لسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جوعا ان عني
 الواجب في الحكمة كفروا ان غني حبس الرزق لا ابوذر رآى عفو الله عن كل كافر كفروا لا يكفر في
 انكاره عند اب القبر وان كان مخطيا (بو) قيل له ابتخل بارض الله فلا تعطي قطعة ارضها فقال
 ليست هذه بارض الله انما هي الله لا يكفر ابوذر ما طلع عزيمة بئيل فقال لا ارضى باله رضى لك
 بالرزق من هذا الوجه القبيح فلو قاله رد القول رضى لك من هذا الوجه القبيح لا يكفر ولا الا يكفر
 (بو) لا يكفر السابغ فيما يتعلق بالاذكار والقرآن (قع) ولو قال عند شرب الخمر الحمد لله كفروا ان
 ذكره لا جل الشرب ولو ذكر تفسير القرآن فقال الف شرط لهذا التفسير ضحى (يب) جامع اشعار
 العرب فقال ما اظيبا كلام الله مزيد اياه الاشعار يخاف عليه الكفر (بو) فاعلم قال لصبي سكنت عن
 القراءة كريا بابا او قال غفست فانه ينصرف الى اجتنبوا عن الصبي دون القرآن قلت بخلاف قوله كريد
 (بم) قال لها ضعى رجلك على الكر اسبه ان لم تكونى فعلت ذلك فوضعت عليها رجلها لا يكفر الرجل
 لان مراده التخييف وتكفر المرأة قال رضى عنى هذا اليوم يكن مراده التخييف ينبغي ان يكفر (بم)
 لو وضع رجله على المصحف جالسا يتوب وفي غير الحالف استخفافا يكفر (ظم) مثله (خج) انا يروى من
 القرآن لا مراخفة قال الشيخ الخافى كفاؤه (بو) مثله (ثو) جحد سورة اوتيه من القرآن كفروا ولم
 انها ليست من كلام الله فلو قرأوا لا يكفر بكلمته وتحوها بالامتداد لال الثامن في المنكرات (ثم) تفسى
 (قع) تولى عمل الجراج فقالوا له ميار كباد فليس بكفر (شم) مات ابنها فقالوا له ولهم لم تغيبك لا يكفر
 ولو قالت التي فينتدكم مغيب كفرت الا اذا اعنت في المحبة فلا قيل لقولها لنزولها انت عنك اى كالمه ليس
 بكفر لانها تعنى به المبالغة في الطاعة حتى لو عشتا لله بهتت للعبادة تكفر ولو اصابه المطر فقال يا هم
 منا ميتريد لا يكفر (كب) مثله الا اذا اراد الاستخفاف بهنوع الله تعالى (بم) قال احب الخمر
 ولا اصبر عنها كفروا ذلك الخمر اول سورة فمشرق قريبا وعظيمة كفروا او كذا لو قال شاد مباد ان كس كه

بعد ادعاءه اشد نية است (سب) لو قال من يأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فزواج من يملكه طلق واجد الاثنا عشر
 بعدد الايمان (مع حاشية) قيل من يقول بالهتزوج من النار والمروءة على كيف وبالقبحرة ومع القليل
 لا كفروا وكذا من اهل الاموال والبلد عيجوز المروءة عنه (مع حاشية) قيل ايمان الله يلحق على الايمان
 فقال له سيد المعن عليه تحريم عليه امر الله (خجج) قيل له في النكاح الى ان الزوج يستجر اقال الكفر
 واداء الزوج ما خفي من دار الاسلام والمسلمين قان اراد به ابن الزوج ثمة اكثر لا يفتره وان اراد به ابن
 وبنهم خير كقر قال رضي وتكلامه هل اوجه الحشنة منه ابن الحيفار خير من المسلمين في المعاملات
 والتجارة ايتاقله جياتهم وعبد رهم وقلة العلم على التبعار ويهدم اخلوا لثمة امر اللهم بغير نعم
 او ضمن نعم وهو الظاهر لا يكفر (عاش) جلس مجلس الفسق فلخطب من عن يمينه ويناها ومعنية ومطربة
 واحد بشرب الخمر ثم قال من الملك اليوم فلهذا ينال على انه لم يسلم بعد (خجج) هذا اعلا بمة كفو
 (بو) قوله لا تجلب لي لعل الله يجزني فيه خلاف قليل له ارق الله فلا تقتل قاتلي لا اخشى الله فضما كفو
 ولو قال امرأتي احب الى من الله تعالى كفر ان اراد الطاعة لها وان اراد الشهوة فلا بد من ولو قال
 اخرج من هذه المورة المشرقة على التعليم لم يكفر والجورسية خير مما لنا فيه تقبيلها لعله لم يكفر اخر جكا
 بالله بلا ايمان فيه خلاف وعبداء الصنم ككفر ولا يعتد باطنه ولو مورعيت عليه السلام ليسجد له كفر
 وكذا اتخاذ الصنم للولك وكل الاستغناء به بالقرآن والمسجد ونحوه منار معظم (يق) اني قولهم احميتا
 وهو قبيح ككفر قال رضي فعلى هذا اذا جئني عند غيره الى شتمت فلانا) وضربته واخذت منه كلوا اظلم
 او اخفيت منه كذا من ماله او قال ذنوب فلانا الى الامانة او الكفرة تاخذ وامنه كذا لو نحوه معاقبه
 حكاية عن ظلمه او فعل ما هو قبيح مقلدا او شرعا نقال المتكلم له تورد الى الجاكي او لضعيفة بينهما الى
 هو زود امك او قال خرب ذامك ينبغي ان يكفر (جميع) قوله هي لا تستحق مهر الكفو والظاهر
 خلافه لا اخاف الله تعالى احترافا انه لا يفعل ما يفعله الجائف لا يكفروا يكفروا طلاقا لقله مبالاة
 (بو) قال عند يمينه هذه الايمان ثلثا تهانها وانقل كفو باب فيما ينبغي بايمان الزوج
 والامتنع حق اهل الوطى وبقاء الزوجية (مع خجج) غلب على طينة لمن ايمانها على التقليل لم يقر بها
 ولا امته روعا من محمد (شجج) خلافه وقيل يستوجبها الا لا ملام اذا اتهمها وقد يعرف الانسان

بالشيعين ولا يقدر على التعبير (بم) اذا غلب على ظنه انها لا تعرف الله ذوقاً (بو) مثله قيل استوصى
 زوجته الاسلام فاعطيت الجهل بالصفات وقد اطلقها ثلاثاً قبل ذلك فبكاها صحيح بظاها راسلاً مها ووقع
 دالاً على عليهما ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها التعبير عنها الا اذا ظهر يتيقن انها كافترة وقت العقل (حك) مثله
 وسئل بعضهم عن محذرة بلغت فحكىها ابوها رسالة غير عليه السلام فامنت به فقال لا يكفى ذلك
 ولا بد من المخبرين من كثرة تعلم عندنا انه لا داعي لهم الى الخير الا صلح قيل له لو جمع رسالت
 النبي عليه السلام من الواعظي المنبر يحكيها على وجهها وهناك جمع عظيم وهم سكوت يكفى ذلك
 اذا ادعى الواعظ عليهم العلم بذلك فلم ينكر واعليه وصار بمنزلة اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم
 بغير ذلك دلالة ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا ينكر واعليه ولو آمنت برسول آمن به المؤمنون
 ولم تعرف اسمه ولسانه فهي مقلدة في ايمانها بالرسول فان جملة من سمع ذلك المعجزة التي بها آمن به
 المؤمنون فهي طائفة بصدقه مؤمنة به (شبح) بلغ في اتصى بلاذ الكفر ولم يبلغه الدعوة ولم يقر بوجوده
 الله تعالى ولم يعبد غير الله تعالى حتى مات فاختلف فيه واكثرهم على انه تعذر قلت وفيه نظر قوي
 واختلف في وجوب معرفة الله تعالى والظن فيه يعد كمال العقل قبل البلوغ اهل الزموزم والفرع
 ومن ذهب اهل العدل والتوحيد انه يجب ذلك * كتاب الكراهية والاستحسان وانه يشتمل على ثلثين
 باباً * باب الكراهية في الوضوء وكيفيات الصلوة واحوال المصلي والمسجد ومضلي العبد والجنابة ونحوها
 (شم) لا بأس بالصلوة جل اء البالوعة اذا لم تكن بقربة (حك) لا يكره الصلوة في بيت فيه بالوعة
 (فج) ويجوز ان يتخذ في مضلي العبد والجنابة هدف للزمني (ظن) ولا يكره الصلوة مستقبل
 السراج المتقد (خج) الصحيح انه لا يكره ان يصلي ويأمن يديه شمعاً وسراجاً لانه لم يعبد هماً احد
 والمجوس يعبدون الحمر لا النار الموقدة تختص قيل لا يكره الى النار الموقدة والوضوء بنفسه اول من
 الاستغانة بغيره كالصلوة في الارض الظاهرة اول منها على الطائفتين (شم) لا بأس بالصيف البعيد
 في المسجد غائباً عن الصيف عند الامام وليس بينهما صغوف متصلة ولو كان الى المسجد من دخل من دار
 موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلوة من هذا الباب لانه زوى انه كان من دخل من حجرة رسول
 الله عليه السلام الى المسجد (بني) مثله (حك) مثل (ليس يد رس المسجد ان يجعل من

ففيه بابا إلى المسجد وإن أدى فسان نقصان الجمل وإن وقع فيه (مثل ذلك) كره الصلوة إلى أن يتم ولو لم يمسح
(بها) ولا يزول التكرامة لئلا يمكن للصلاة عذبان وظاهريان فأشبه به لا يكره الصلوة مع الإمام يلبس
بالعزير (يخضع) يكره (فيعقب) دخل المسجد للضرورة فليأتم وسطه فليأتم قبل الخروج من باب غير الذي دخله
فوليل يصلي ثم يتغير في الخروج (مست) أن كان محبلا يخرج من حيث دخل باملأ بالأنجي (بفتح)
باعتاد المروزي الجامع يأم ويقيم (فيعقب) له في المسجد موضع معين يواظب عليه وكل شغل غير
حال الأوراعي له أن يزعمه وليس لذلك عندنا (بفتح) ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لأنه
يخل بالخشوع (بفتح) أعظم المساخيل حرمة المسجد إلزامهم من المسجد المذكورة ثم لم يمسح بيمينه المقدر
ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم مساجد الشوارع فإنها أشرف رتبة حتى لا يعتكف فيها إذا لم يكن لها إمام
معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فإنه لا يجوز الاحتكاف فيها إلا للنساء ويستحب للراجل والمرأة أن يتجمل
في داره مكانا خاليا بصلواته لمرأته النبي صلى الله عليه وسلم احتكافه ليتجملوا في منازلهم محاربتا لظلمتهم (بفتح)
لا حرمة لترايب المسجد إذا اجتمع وله بقرعة إذا اختلف (بفتح) له منافع في المسجد يخاف عليه فإنه يقيم
ويؤخذ في الصلوة (بفتح) من باب إذا اختلف المسجد كان للمصلي أن يزعم القابل عن موضعه ليتجمل
فيه وإن كان مشتغلا بالكر والدارس أو قراءة القرآن أو الاحتكاف (بفتح) وكل أهل المحلة أن يمنعوا
من ليس منهم عن الصلوة فيه إذا اختلف بهم والمسجد (بفتح) أهل محلة قسروا المسجد وضربوا فيه
مخارضا وكل منهم إمام على محلة ومؤذنه بهم وأخذوا من به والاولى أن يكون لكل طائفة مؤذن
(كص) كما يجوز لأهل المحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجدا من قسروا المسجد من واحد
الجامعة الجماعة أمثال للثلاث وللثلاث ومن فلا لا نه ما بئى له وإن جاز فيه (كص) ولا يجوز للقيم شرعا
بالمصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلوة عليها ولكن لا تعلق بالاساطين ولا يجوز إعمارها المسجد
آخر قلت هذا إذا لم يعرف حال الواقف أما إذا امر بتعليقها وأمر بالدراس فيه وثنا للدراس وعما يل
العادة الجارية في تعليقها بالاساطين في المساجد التي يد من فيها فلا بأس بشرائها بما لا الوقف إلى
بعضها إذا احتجج اليها ولا يضمن أن شاء الله تعالى (ففتح) رأى مكعبا غيره على بساط المسجد فزعمه
بوضعه في رف المسجد يجوز ولا يضمن إذا رأى مكعبا المكعب (ففتح) ويكره الدخول في البيعة

والكثير من لانه الجمع الشياطين وفي شرح الانواران البيع وخفيف النعل وأنشاد الشجر ما كان لا يعلم المسيحي
من هن اغني بكرة ورماد كان يعبه منه او يغلبه فبكره (حتم) يجوز الدرس في المسجد وان كان فيه
استعمال البليغ ورواوي المسئلة لا جل المسجد واجاب غيره بمثله (عيت) لو علم الصبيان القرآن
وفي المسجد لا يجوز وياثم وكان التأديب فيه (نصيت) انما لا يجوز التأديب اذا كان باجرو وينبغي ان
يجوز دغير اجر واما الصبيان فقل قال عليه السلام لجنيوا مساجدكم وبنياكم ومجانينكم وكن الا يجوز
الالتعليم في ذلك ان في بناء المسجد (ضمت) هذا اجمل اعني جنيفه وعملهما يجوز اذا لم يضرب العامة (حتم)
والضايه البود التشديد في الطريق قل دخل مسجد اقية خشب الغيور ولم يلم يوقن نار الهلك فخشب المهيكل
في الايقاد اولى من غيره (نصت) يجوز اذ حال الحبوب واثاب البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة
باب القراءة والدعاء (شرح) لا باس بالقراءة والكتابة وما شيا اذا لم يكن ذلك للموضع بعد النجاسة فان كان يكره
(الفتح) الا فضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (نصت) ومنس اليك ين على الوجوه عقيب ذلك ما سنة
وتيل ليس بشيء والاول اصح قال عليه السلام اذا سألتم الله تعالى فاستلوا بظنونكم لا تقفم ولا تسالوا بظهورها واذا
دعوا الخل كم فقرغ من ادعائه قلبه مسح بيده على وجهه (شرح) والا فضل ان يلبس بكفيلة ويكون بينهما
فرجة وان قلب ولا يضع احد على يد يده الى اخرى فان كان وقفا على روبرد فاشار بالمسحطة قام مقام بسط
كفه (نصت) وضع اليد على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة خشنة ولا يستمع المقاري من قرأته الا اذا
عرف انه يعتاد السؤال بقرأته (بمط) يكره قرأه الفاتحة بعد المكتوبة لكفاية اللهما ت جهر او مخافتة
(نصت) لا يكره (فتح) قوم يجتمعون ويقرأون الفاتحة جهر ادعاء لا يمنعون جماعة والاولى المخافتة (خسج)
الامام يعتاد كل غدا مع جماعة قراءة آية الكرسي واخر البقرة وشهد الله ونحوها جهر الا باس به والا فضل
الاخفاء (نصت) ولا باس بالتاجتماعهم على قراءة الا خلاص جهر اعلى ختم القرآن ولو قرأوا خبا واستمع
الباقون فهو اولى (نصت) في (شرح) يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة ثم يفتتحها ترك الاستماع
صا الا نصات الامور بهما (نصت) لا باس به (نصت) الاشتغال بقراءة الفاتحة اولى من
الادعية لما ثورة في اوقاتها (صح) ويكره الضعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان
وقد شل اذا الصباقة والتابعون والسلف الصالحون في المنع عن الضعق والزحف والصياح عند القراءة

التكبير جهراً الى غير ايام التشريق لا يسن الا بازاء العدو واللصوق وقاس عليه بعضهم الحريق
والجأوى كلها ومثله في شوح الأهل للكشانتى (شم) فاقض منه جمع عظيم يرفعون أصواتهم بالتسبيح
والتهليل حملة لا بأس به والأخفاء افضل ولو احتجوا في ذكر الله والتسبيح والتهليل بخفوت والأخفاء
افضل عند الفرع في السفينة أو ملاعتهم بالسبوت وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
تفسير الثمان المستحب ان يرفع يده عند الدعاء بحمد الله وكل اروق ابن عباس فعل النبي صلى
الله عليه وسلم (بسم) يقول عند تمام رده من القرآن وغيره والله اعلم او صلى الله على محمد وآله
بانتهاؤه بكراً (بسم) يجوز للمحترفين كالحائك والايكاف قراءة القرآن إذا لم يشغل عمله قلبه منها والأقلا
ولو كان القارى واحداً الى المكتبة بحيث على المارين الاستماع وان كان لكثرو يقع التحلل في الاستماع
لا يجب عليهم (بسم) ولا يكراه قيل قارى القرآن تعطية اللجائى اذا كان مستحقاً للتعطية (ظمر) لا بأس
بالقراءة مصطجعاً فلا يخرج راسه من اللجاف لانه يكون كاللبس والا فلا والمريض اذا لم يحرج راسه
عن اللجاف لا يجوز صلاته لانه كالعازى (ط) ولا بأس بقراءة القرآن اذا وضع نجسه على الارض ولكن
يضم رجليه (ظمت) لا يقرأ بغيره عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ فى الاسواق
وفى موضع اللغو (شيم) منه كسبى يقرأ فى البيت واهله مستعملون بالعمل يعدون فى ترك الاستماع
ان امتنعوا العمل قبل القراءة والا فلا وكل قراءة الفقه عند قراءة القرآن (حتم) من ومن يدرس فى المسجد
وفيه مقرره يقرء القرآن بحيث لو سكتا عن درسه لم يسمع القراءة يعد رضى درسه وعن ابى نصر
ابن ثوبان يكتسب الفقه ويحجبه رجل يقرأ القرآن لا ولا يملكه الاستماع مع الكتابة ولا البراءة منه فالأثم
على القارى (ظمر) يكتب من الفقه أو يكرز منه ويغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع لان النسي عليه
الصلاة والسلام دخل على اصحابه وهم فى المسجد حلقتان حلقه فى مذاكرة الفقه وحلقه فى قراءة القرآن
فجلس فى حلقه مذاكرة الفقه ولولزم الاستماع لما فعل ذلك (بو) فى المسجد عظة وقراءة القرآن فالاستماع
الى العظة اولى (شط) من ابي اسامان يقول بكراً ان يقول الرجل استغفر الله واتوب اليه ولكن يقول
استغفر الله واسأله التوبة لانه وعد الله بترك الذنب ويخلف وقال الطحاوى رحمه الله عليه والصحيح
حوازه لقوله عليه السلام ومن انسان يكون فى مجلس فيقول حين يريد ان يقرء سبحانك اللهم

فَيُؤْمَلُ كَلَامُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَاتُوبُ إِلَيْكَ الْإِسْلَامُ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ (هَكَذَا) يَقْرَأُ
 الْقُرْآنَ وَيُحْسِنُ وَعِنْدَهُ مَنْ يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْتَلَّ وَسَلُّهُ وَلَمْ يُسْأَلْهُ كَمَنْ ضَلَّ فِي مُقَارَاةٍ وَهَذَا أَكْثَرُ
 مَنْ يَعْرِفُ الطَّرِيقَ فَعَلَيْهِ إِشْرَافُهُ وَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى سَأَلَهُ إِيَّاهُ (ظَاهِرٌ) مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ مَرَّةً
 لَا يَكُونُ هَذَا جُزْأً وَعَلَى الْمُحْتَمِلَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ قَضَى حَقَّهُ وَرَوَى
 أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَرَّضَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ الْمَتَّى تَوَفَّى فِيهَا مَرَّتَيْنِ (صَحِيحٌ) فِيهِ أَقْوَالٌ وَالْأَحْسَنُ
 مَا خَتَمَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً (بِقَوْلِهِ) الْفَضْلُ الْقِرَاءَةَ أَنْ يَتَلَدَّ بِرَفٍّ وَمَعْنَاهُ حَتَّى يَقِيلَ يَكْرَهُ أَنْ يَخْتَمَ الْقُرْآنَ فِي يَوْمٍ
 وَأَخْلَجَ خَزَائِنَهُ إِلَّا كَبَلَ وَلَا يَخْتَمُ فِي أَثَلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَعْظِيمًا لِمَوْقِدِ قَالٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ قَرَأَ
 الْقُرْآنَ فِي أَثَلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَفْقَهُهُ وَيَقْرَأْ بِقِلَّةٍ أَيْ مَجْمُوعٍ عَلَيْهَا وَلَا يَقْرَأْ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا لِلْمَسْأَلِ وَلَا فِي
 مَوْضِعٍ غَيْرِ طَاهِرٍ وَلَا فِي أَفْضَلِ لِمَنْ الْمُصْحَفُ النَّسْرُضُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضْتُ عَلَى أَجْرَائِي أَنْتَ حَتَّى
 لِلْقُرْآنِ أَوْ الْبَعْرَةِ يَخْرُجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَعَرَضْتُ عَلَى إِذْ نَوَيْتُ فَلَمْ أَرِذْ نَبَأَ أَكْبَرَ مِنْ آيَةِ أَوْ سُوْرَةٍ
 أَوْ تِيهَا الرَّجُلُ فَتَشْيِيهَا (يَمْنًا) وَالنَّسْبَانِ أَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقِرَاءَةُ مِنَ الْمُصْحَفِ (بِقَوْلِهِ) الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَدْعَاهُ وَالْمُتَشَبِّهِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا
 (ذَلِكَ) عَلَى الْمَوْتَى أَنْ يَتْرَكَ صَلَاتَهُ حَتَّى يَتَعَلَّمَ مِنَ الْقُرْآنِ قَلِيلًا يَصِحُّ بِهِ الصَّلَاةُ وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ
 * بَابُ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِمَا * (فَجْعَلْنَا) أَمْرًا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ نِسَاءٌ يَقْرَأْنَ عَلَيْهِ وَيَتَعَلَّمْنَ مِنْهُ
 يَكْرَهُ ذَلِكَ (مُحْتَمِلٌ) مَنْ يَتَلَدُّ وَيَتَعَلَّمُ مِنَ الْفَقْهِ مَا يَكْفِيهِ لِلتَّكْلِيفِ فَالْغَيْبُ عَلَى غِيَابِهِ هُوَ الْوَاجِبُ
 دُونَ تَعْلِيمِ الزِّيَادَةِ (فَجْعَلْنَا) لَا بَأْسَ بِأَنْ يَكْتُبَ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَشْوِ وَيَرْفَعُ مِنْهَا لِلْوَاعِظِ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ
 لِلشَّيْءِ دَفْعًا (فَجْعَلْنَا شَيْخًا) فِي الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ اخْتَصُّوا بِنَوْعٍ لَيْسَ وَاسْتَبْغَلُوا بِاللَّهُوِ وَالرَّقْصِ وَأَدْعَا
 لَا نَفْسَهُمُ الْمَنْزِلَةَ افْتَرَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا بِهَمْ خُتْمٌ فَلَيْسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّدْوَلِ الزَّدْمِ
 وَنَهَى عَنْ لِبْسِ الشَّهْرِثَانِ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَزُونُ قِيلَ لَهُ أَنْكَانُوا رِثْمَانِ عَنْ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ
 هَلْ يَنْقُونَ عَنِ الْبِلَادِ لِقَطْعِ فَنَنْتَهُمْ عَنِ الْعَامَةِ فَقَالَ الْأَمَاطَةُ الْأَذَى أَبْلَغُ فِي الصِّيَانَةِ وَأَمْثَلُ فِي الدِّيَانَةِ
 وَتَمَيُّزُ الْخَبِيثِ مِنَ الطَّيِّبِ أَزْكَى وَأَوَّلَى وَفِي كِرَاهِيَةِ زَوْجَةِ النَّاطِقِ رِجْخَهُ اللَّهُ أَنْ اجْتَمَعَ عَشْرَةُ
 أَوْ فَوْقَهَا أَوْ دُونَهَا فِي مَوْضِعٍ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى وَيُغْفِرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِذَلِكَ أَكْرَهُ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَزُومٌ

أجمعاً ما تفرق الامصار والجمعة احب الي ان كان معهم اهلها وهم (حمت) عن ابن يوسف رحمه
 الله تعالى مثله باب فسطا يتعلق بالمفتي والمستفتي والآخر بما يوجد في كتاب من غير سماع *
 (عك) المستفتي مستفتين حنفين في حادثة فأنشأ أحدهما بالصحة والآخر بالفساد او بالحل والآخر
 بالبحر مقبلاً على العار من يقول من افتاه بالفساد في العبادات وبالصحة في المعاملات (ظن)
 وان كان المستفتي مجتهد اياً حادثة يقول من لم يسمع مثلاً في بلد لينزل والعامة يأخذ بقول من هو اقرب منهما
 منه وان استمر ياخذ ويستفتي غيرهما وان لم يجد في بلد ته يكتسب الى بلدة اخرى كما كان يفعل الصالحون
 والتابعون والحق لله تعالى عنهم (شبه) ما في متفقها من مسئلة فبني على جوابه ثم سأل متفتياً فأنشأ
 بعكسه قضى الفيلوراضة الشا صلاها بقاء على اجراء جليل المفتي اذ الفتاوى بالقضاء (عك) اشار
 المفتي بل انه كان قوله نعم فله المستفتي ان يعمل به (ن) من ابي القاسم مثله (ظن) الا لان
 اشارة التناظر لا تعتبر (حمت) ينبغي للمستفتي ان يفتي للناس بما هو اهل ما يهيم (مب) اكل
 ذكره المنزلة وما روي في شرح الجامع الصغير وينبغي للمستفتي ان يأخذ باليسير في حق غيره خصوصاً في
 الحق الضعيف لقوله عليه الصلوة والسلام لعلي وميثاذ رضي الله عنهما حين بعثهما الى اليمن يسرا
 ولا تعسرا (ت) تسروا الكتب والحنوز ونجس خلاف مالك وغيره ولو انفتي بقول مالك رحمه الله جاز
 وقبله وبعد ما يريد ويدل على ان الافتاء باليسر اولى في بعض المواضع والاحتياط في بعضها (بسخ)
 رأى المفتي جواب فتوى وفي زعمه انه خطأ لان المنصو من عليه عند ولا خلافه على ترك الجواب
 ورده ان كان مجتهد فيه وان كان منصوفاً بكتاب الله تعالى فلا يعدل اذ اعلم انه يعمل به (كيب)
 لا يعمل ان كان عالماً بالخطأ وعلم انه يعمل به (ظن) مما ذكر في شرائط المفتي انه لا يجوز للمفتي
 ان يفتي بمسئلة حتى يعلم من ابن قلنا هل يحتاج في زماننا الى هذا ام يكفيه الحفظ فقال يكتب بالاحفظ نقلاً
 من الكتب المصححة (بسخ) الحفظ لا يكفي وقيل هذا يختلف باختلاف الحفاظ وقيل لا يد من ذلك الشرط
 في كل زمان (ع) عصام بن يوسف رحمه الله قال كنت في ما ثم قد اجتمع فيه اربعة من اصحاب ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى زفر وابو يوسف وحافيه وقاسم بن حسن فاجمعوا على انه لا يحل لاحد ان يفتي
 بقول ما لم يعلمه من ابن قلنا (بسخ) مفتي بان له الخطأ في جوابه بصحة الصلوة ارجوز الرضوخ يجب

عليه الإعلام ان ظهر خطأ ييقن وان تحول رايه الى رأى آخر في المجتهد فلا (فع) الى اصول الفقه
لا يبي بكر الرازي راح الله فاما ما يرتجل من كلام رجل ومن فيه في كتاب معروف به وقد تد اولته النسخ
يجوز لمن نظر فيه ان يقول قال فلان كذا او فلان كذا او ان لم يسمعه من احد نحو كتب محمد بن الحسن
روح وموطا لما لك رحمه الله تعالى ونحوهما من الكتب المصنفة في اصناف العلوم لان وجودها على
هذه الوجه بمزلة خبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج مثله الى اسناد (ن) قيل لا يبي نصر وجمعت
عندنا اربعة كتب كتاب ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الخصاص وكتاب المجرى والبراد ومن
وجه هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها فقال ما صح عن اصحابنا انك علم مجتبي مرغوب فيه مرضي
به فاما الفتوى فاني لا اري لاحد ان يفتي بشي لا يفهمه ولا يتحمل ائوال الناس فان كانت مسائل قد
اشتهرت وظهرت عن اصحابنا رجوت ان يسع الاعتماد عليها في التوازل قال رحمه الله تعالى والفتوى
فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف رحمه الله لزيادة تجربته * باب في الايقال من مذهبنا
الى مذهب (ظفر) عامي حنفى المذهب اقتصروا ولم يعد الطهارة اقبل اذ بالشافعي رحمه الله
تعالى في حق هذا الحكم لا يسوغ له ذلك (عليك) وتضع لو فعل ذلك (فع) فلك) ابتلى بالجرى
والقرواج بحيث يشق عليه الموضوع لكل صلوة مكتوبة ليس له ان يأخذ بمذهب الشافعي وخطبه
الله تعالى ولكن ان كان يضرة الماء يتيم وبصلى (ظفر) ليس للبغامي ان يتحول من مذهبنا الى
مذهب ويستوي فيه الحنفى والشافعي وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعي رحمه الله لينزع
اخاف ان يموت مسلوب الايمان لا هانته بالدين الحقيقة قدرة (فع) استفتى الشافعية فوافقه
جوابهم لا يسعه ان يختاره وللرجل او المرأة ان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب ابي حنيفة
رحمه الله عليه وعلى العكس ولكن بالكلية اما في مسألة واحدة فلا يمكن من ذلك وعن عبد السيد
الخطيب انه سئل عن علق الثلاث بتزوجها فقيل له لا تحبث على قول الشافعي رحمه الله تعالى
فاختاره على انه مجتهد يعتدل به فهل يسعه المقام معها فقال على قول مشايخنا العراقيين نعم وعلى
قول الخراسانيين لا (منت ع) لا باس بان يأخذ في هذا المذهب الشافعي رحمه الله تعالى لان كثيرا
من الصحابة رضوا الله عنهم في حياته قال رحمه الله واذا لم يكن الاخذ بقول الشافعي في هذا المذهب

عذرا بالشبهة ووجه القول بالرجل اذا تعال له حكم الحاكم وفتح المتعلق وفتح لمصاحم له السلوكي ففتح
 هل الخصة لمطبعة * ناس في حق المصاحف والكتبة * (مختص) للفتح في الحروف وفتح واحد في جميع المعاني
 وفتح معنى والله ميسر وهما والكلام موقد لكدو اللقطة موقد ذلك ولا يحتمل ولا يوافقا والى موافق المروعة
 موقد لكدو التعليل الذي فيه آيات مكتوبة لوقد كتبت القرآن (شمس كس) تحرة (صمد) بساطا وفتح
 كتب عليه الملك لله بكرة بعدله واستعماله الا بدعته لخلق للزينة بمعنى ان لا يكره ويسعى ابن لا يكره
 كلام الناس مطلقا اذا كان مكتوبا على البساط (اوب) بكرة ختم الحروف المفردة وفتح بعض
 الاية ثمانية وثمانون الى هلم في كتاب في حق الله تعالى بكرة الله اسمهم معه ثم من لهم وقت مطعون الحروف
 فيها هم ايضا مال اما في حقكم في الاية لا حل الحروف في (الفتح) اما في حروفهم لمعروف الحروف
 الا بكرة الكلمة من كلام الناس قال رضى الله عنه عكس الاول الحسن واوضح (شمس) نضع الحروف
 الحروف الى في يقره من المصحف ثقلات الا دران بقلم اوسكان (صمد) وفتحوا ان يقول للضنى اخمل
 الماهل لا المصنف (فتح) ولا يجوز في شيء في كاعن نومه مكتوب من المصنف في الكلام الاول ان لا يعمل
 وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى في الاسم بالمرى عليه بالصلاة والسلام يجوز في حق
 ليلف فيه شيء (فتح) ومعه بعض الكتابة بالربيع يجوز (صمد) وقد اوردنا في من مجموع ما لله
 بالسائق (فتح) محالها بكتب في القرآن واستعمله في امر الله بما يجوز (فتح) جازات او تاتت
 فيه كتب قالوا ان لا تضع الشياطين حوله (صمد) يجوز قول المرأة في بيت فيه مصحف مشهور (فتح)
 عكس (يكتب القرآن في اوراق ثمانية او ذرية لا ينام (مختص) لمن الحسن عن البيهقي انه بكرة
 ان يصغر المصحف وان كتبت بقلم دقيق وهو قول ابن يرمي في حال الحسن وانه ماخذ قال رضى الله عنه
 لعله اراد كراهة التبريد لا الاثم (مشط) يسعى لمن اراد كتابته للقرآن ان يكتبنا حسن خط
 وايته على احض وانه وايض قرطاس نافع ثم وادق مداد وفتح السطور وفتح الحروف
 وفتح المصحف ويجوز دعاء صواب من التعاشير وكره الاي وعلامات الوقف صونا للعلم الكامات كما هو
 مصحف الامام عثمان بن عفان رض (حسن) ويكره التعشير والنقط (مشط) والمشايخ لم يروا ناسا لان
 العلم لا يصحهم التلاوة الا بالنقط واما كتبة المسمى العشر والاي وفتحها فهي بدعة حسنة (صمد)

لا بأس بالوقوف والتعشير في المصحف (جمع) كواخذ من الاخبار والتعليقات يستعملها الوراقون في المصحف وكتب الفقه والتفسير لا بأس به ويكره في كتب النجوم والادب (مخرج) ولا يجوز في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقرأة ان يجعل به القرآن (مخرج) يجوز رمي براءة القلم الجديد ولا يرمى براءة المستعمل لاحترامه كحشيش المسجد وكناسه لا يلقي في موضع يغسل بالتعظيم * باب فيما يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام (وكت) سمع اسم الله تعالى عز وجل يجب ان يعظمه فيقول سبحان الله أو ثبارك الله لان تعظيم اسمه واجب في كل زمان (ط) والصلوة منذ ذكر النبي عليه الصلوة والسلام عند الطحاوي يجب في كل مرة وعند الكرخي لا يجب في العمر الامرة واحدة وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يقتضى وتبقى الصلوة ديناني الذمة فيقضى بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء للذكر فلا يكون مخالفا للقضاء (شمر) رفع صفت كص) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم (فك) عن ابراهيم النخعي رح ان السلام يجوز عن الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام (سن) ذكر الله تعالى في مجلس الغسل ناويا انهم يشغلون بالعقيق فاننا اشتغل بالذكر فهو افضل كالذكر في السوق افضل من الذكر في غيره لهك او ان ذكر الله تعالى ملي وجدا الاعتبار فكل تك وان ذكر على انه يعمل محل الفسق اثم كتسبيح البائع للترويع المتاع قلت ذكر الائم ويحسني عليه الكفر لانه اهانة باسمه ويتصل به كراهة التعظيم لغيره باسمه (مخرج) قال لا سئلته مولانا لا بأس به وقد قال علي رضي الله عنه لا بد من الحسن ثم بين يدي مولايك وعنني استاذة وكل لا بأس به اذا اقل لمن هو افضل منه * باب في انكر اهنية في الاكل والشرب * (عكت) جدي او حمل يوضع على الاثتان يحل اكله ويكره ولو شرب الشاة خمرا قل بحة من سائمة لا يكره وان مكث تحبس به منزلة الذباجة المخلاة (شمر) ذكر الشاة وغداها طبع في اللحم في المزة لا يكره المزة وكرهه هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم (مخرج) رحم ما يوكل لحمه حلال ان كان متصلا به حين ذبح (فوح) ذود اللحم وقع في مرقاة لا تجلس ولا توكل وكن المرقاة اذا تقسخت فيها وكل لا يعلق في الماء وعن هشام عن محمد اذا قطع فيه اكرهه لا ملي وجه النحر (مخرج) وغيره غسل اليد الواحدة بالصابون لا يكفي لسنة فغسل اليد قبل الطعام لان المذكر

يُحْسَنُ الْيَدَيْنِ وَذَلِكَ إِلَى الرَّسْعِ (قَح) لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمَاءِ عَنْ الشَّقَايَاتِ لِشُرْهِ فِي بَيْتِهِ أَوْ حَاتِرَتِهِ (عَمَلُ)
وَلَا يَجُوزُ زِلْخُلْدٌ أَنْ يَرُكَلَ الْخَنُونُ الْمَيْتُ بِخِلَافِ الْهَرَّةِ (ظَم) مِنْ أَتَمَّى طَحْنٍ فِي وَاقِرْ حَنْطَةٍ لَا تَوُكَلُ
وَلَا يَرْكَلُ الْبَهَائِمُ بِخِلَافِ مَا تَقْشَرُ مِنْ جِلْدَةٍ كَفَنَ نَدْرُ حَنَاحِ الدَّابَّابِ أَوْ نَحْوَهُ أَوْ اخْتَلِطَ بِالْطَّعَامِ لِلضَّرُورَةِ
وَكُلُّ الْعَرَقِ إِذَا تَقَاطَرَفِي الْعَبِيْنِ فَالْقَلِيلُ لَا يَبِيْنُ لِلضَّرُورَةِ (مَنْ) إِلَّا يَأْسُ بَأَنَ يَسْتَعْبِطُ الرَّجُلُ بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ
أَوْ يَشْرِبُهُ لِلدَّوَامِ وَبَشْرَ الْبَيْنِ الْمَرْأَةِ لِلْبَالِغِ مِنْ خَيْرِ صُرُورَةِ اخْتِلَافِ الْمَتَاعَيْنِ (م) عَنْ أَبِي يُوَيْسَ
رَجُلٌ لَا يَأْسُ بِأَكْلِ لَبَنِ الْمَرْأَةِ وَلَا يَأْسُ بِاسْتِعْمَالِ الدَّقِيقِ وَالنَّشَائِلِ لِحَاكَةِ الْقَصَارِينِ (عَلَيْكَ) مَا لِحَبِ
ذَلِكَ (حَمْر) وَمَضَعُ الْخَبْزِ لِلْأَهْلِ إِيَّاهُ كَانَ الْكُتْمُزَامُ يَجُوزُ (عَلَيْكَ) يَكْرَهُ (خَلْن) وَمَنْ إِصَابَتْهُ مِنْجَمَةٌ
وَمَنْ دَرَفِيْقَهُ طَعَامٌ فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ كَرَاهًا بِالْقِيَةِ بَلْ طَبَخَ حَتَّى مَاتَ جُوعًا يَثَابُ (عَلَيْكَ) وَيَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ
الْحَوَارِيُّ وَيُدْفَعُ الْحَشَكَارَ لِمَالِيكِهِ وَلَوْ عَجِبَ الدَّقِيقُ بِسُورِ الْهَرَّةِ وَخَبْزُ لَا يَكْرَهُ لِلدَّامِ (عَمَلُ) يَكْرَهُ قِطْعُ
الْخَبْزِ بِالسَّكِينِ (فَكَتْ جَمْر) لَا يَكْرَهُ (جَمْر) لَا يَكْرَهُ قِطْعُ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ وَفِي الْفَرْدِ وَمَنْ لَا تَقْطَعُوا الْخَبْزَ
بِالسَّكِينِ أَكْرَمُهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْرَمُهُ وَبِرَوَايَةِ عَائِشَةَ وَامِ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ عَلَى
الْحَوَارِ فَإِنَّهُ مِنْ صَنَعِ الْأَعْيَاجِمِ وَانْهَسُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنَاءُ وَأَمْرُهُ فِي اسْتِحْسَانِ خَزَانَةِ الْأَكْمَلِ وَإِذَا ارَادَ الْأَكْلَ
يَسْتَحْسِنُ لَهُ غَسْلَ يَدَيْهِ فِي طَرَفِي الْأَكْلِ وَيَهْدُ أَبْيَسَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِهِ أَنْ كَانَ جَلَالًا وَبِالْحَمْدِ
لِلَّهِ فِي آخِرِهِ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَا يَقْطَعُ الْخَبْزَ بِالسَّكِينِ وَالْمُسْتَحْبُّ النَّهْسُ وَلَا يَجْمَعُ النَّوَى وَالتَّمْرُ عَلَى طَبَقٍ
وَاحِدٍ وَيَلْتَقِطَنَّاتُ الطَّعَامِ وَلَا يَقْرُومُ عَنِ الْمَائِدَةِ حَتَّى تَرْفَعُ وَلَا يَسْكُتُ عَلَى الطَّعَامِ وَلَكِنْ يَتَكَلَّمُ بِالْمَعْرُوفِ
وَحِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ (عَمَلُ) لَا يَجُوزُ وَضْعُ الْقَصَاعِ عَلَى الْخَبْزِ وَالسَّكْرَةِ وَالْمَلْحَةِ وَيَجُوزُ وَضْعُ كَافِلَةٍ
فِيهَا مَلْحٌ عَلَى الْخَبْزِ وَضْعُ السَّلَامِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَضْعُ الْقَوْلِ عَلَيْهِ (شَح) كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ
بِهَرَايْنَهَا يُوَدُّ (عَمَلُ عَمَلُ) مِثْلُهُ وَفِي (ط) تَعْلِيْقُ الْخَبْزِ بِالْخَوَارِ يَكْرَهُ وَكُلُّ لَبَنِ وَضْعِ الْخَبْزِ تَحْتَ
الْقَصْعَةِ قَالَ وَرَأَيْنَا كَثِيرًا فَعَلُوا ذَلِكَ بِبَحَارٍ وَمِنْ قُنْدَ بَحْضَةِ الْكَبَابِ مِنَ الْإِيْمَةِ وَلَمْ يَمْنَعُوا قَالَ رَجُلٌ وَابِلًا
غَيْرَهَا مِنَ الْمَأْكُولَاتِ كَالزَّمَامِ وَرَدُّ السَّنْبُوسِ وَأَشْبَاهِهَا يَجُوزُ وَضْعُهَا عَلَى الْخَبْزِ عِنْدَ هَمِ (عَمَلُ)
أَخَذَ الزَّمَامَ وَرَدَّ مِنَ الْمَائِدَةِ حَرَامٌ وَأَنْ كَانَ طَعَامُ الْإِبَاحَةِ (ن) عَنْ خُلْفِ بْنِ أَبِي بَرٍّ أَخَذَ يَدُكَ مِنَ السَّفَلَةِ
(بُو) بِنَظَرٍ إِلَى مَعَامِلَاتِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ (عَمَلُ) يَجُوزُ مَسْحُ الْيَدِ عَلَى الْكَافِلَةِ (ط) يَكْرَهُ اسْتِعْمَالُ

أَكْرُو غُلٌّ فِي وَلِيَّةِ يَمْسَحُ بِهَا الْأَصَابِعُ وَكَانَ يَزْجُرُ عَنْهُ زَجْرُ ابْنَيْهَا وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْيَدِ عَلَى ثِيَابِهِ وَلَا بَدَنُ سِتَارٍ
وَعَوَى قَالَ رَخَّ عَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَنْدِيلِ الَّذِي يَوْضَعُ عِنْدَ الشَّوْانِ لِمَسْحِ الْأَيْدِي بِهِ قُلْتُ لَكِنْ تَعْلِيلُ
(مَسْحِ) فِي بَيَانِهِ يَقْتَضِي جَوَازَهُ بِالْمَنْدِيلِ لِأَنَّهُ قَالَ لِأَنَّ الثَّوْبَ مَا نَسَجَ لَهُذَا أَوِ الْمَنْدِيلَ يَنْسَجُ لَهُذَا (ظَمْرُ)
وَيَجُوزُ كُلُّ مَرْفَعَةٍ وَقَعَ فِيهَا عَرَقُ الْإِدْمَى وَنَخَامَتُهُ أَوْ دَمْعَةٌ وَكُنَّ الْمَاءُ إِلَّا إِذَا غَلِبَ أَوْ صَارَ مُسْتَقْدَرًا طَبْعًا

* بَابُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَثِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْكِرَاهِيَةِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْكَسْبِ وَالْإِبْرَاحِ (شَمْرُ) غَلِبَ عَلَى
ظَنِّهِ أَنَّ أَكْثَرَ بَيَاعَاتِ أَهْلِ السُّوقَةِ لَا تَخْلُو عَنْ الْفَسَادِ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ هُوَ الْحَرَامُ يَتَنَزَّهُ عَنْ شِرَائِهِ وَلَكِنْ مَعَ
هَذَا الرَّاشْتَرَاءِ يَطِيبُ لَهُ الْمُشْتَرِي شِرَاءَ فَاسِدٍ إِذَا كَانَ عَقْلُ الْمُشْتَرِي الْأَخِيرَ صَحِيحًا (نَسَخَ) رَدَّ الْعَدْلِيَّاتِ
مِنْ أَلِهَ بَصَارَةٍ عَلَى أَنَّهُ زَيْفٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى مَنْ يَأْخُذُهَا مَكَانَ الْجَبِيلِ لِأَنَّهُ تَلْبِيسٌ وَغَدْرٌ (فَعِ)
اِشْتَرَى حَنْطَةً وَتَفَاهَا لِلطَّحْنِ ثُمَّ بَدَأَ أَنَّهُ يَبِيعُهَا فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَبِيعَهَا نَقِيَّةً وَلَا يَخْلُطَ فِيهَا مَا خَرَجَ
مِنْهَا (شَهْ) الْإَوَّلَى أَنْ لَا يَخْلُطَ (فَعِ) مِثْلُهُ (شَبَهَ) لَهُ حَنْطَةٌ نَقِيَّةٌ إِرَادًا أَنْ يَخْلُطَ فِيهَا مِنَ التَّرَابِ
مَا يَكُونُ فِيهَا عَادَةً لِيَبِيعَهَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (فَعِ) وَأَمَّا بَيْنَ شَرْطٍ وَقَدْ أَمْرًا إِلَى الْهَدَفِ أَنْ مِنْ بَقِيٍّ
فَعَالِيهِ كَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَلَوْ اجْتَمَعَ مِنْهُ مَا لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِهِ قَالَ رَخَّ فَلَمْ يَوْجِبْ
الرَّدَّ عَلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ أَنْ ظَفَرَ بِهِ بَلْ أَثَبَّتَ لَهُ الْمَلِكُ بَوْصَفِ الْخَبَثِ (بَسَخَ) امْرَأَةٌ اجْنَبِيَّةٌ تَغْزُلُ
فِي دَارِ رَجُلٍ وَيُعْطِيهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ قَطْنًا وَخَبْزًا فَالْغَزْلُ يَطِيبُ لَهُ أَنْ لَمْ يَشْطَرطْ عَلَيْهَا الْغَزْلُ فِي يَدِهِ
حَرَفَتَوَاضَعُ رَجُلٌ لَا يَعْلَمُ حَرْبَتَهُ مَعَ صَاحِبِ الْيَدِ أَنْ يَهْبَهُ لَهُ وَهُوَ يَهْبُ الثَّمَنُ لَهُ أَيْضًا فَنَقْلًا ذَلِكَ وَتَبْضُهُ
وَمَاتَ فِي يَدِهِ فَعَلِيهِ رَدُّ الثَّمَنِ وَلَا يَعْدُرُ دِيَانَةٌ فِي مَنَعِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي (تَجَّ) فِي الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ بَيْنَ
النَّاسِ أَنَّهُمْ يَسْلُمُونَ فِي الْأَثْمَانِ مِثْلًا فِي الْبَدَنِ تَارِينَ طَسْوِجِينَ زِيوفًا لَا يَعْدُرَانِ فِيهِ وَقَالَ غَيْرُهُ يَعْدُرُ
(فَعَمْرُ) اجْتَمَعَ عِنْدَهُ زِيُوفٌ مِنَ الذَّهَبِ فَبَاعَهَا مِنَ الصَّرَافِ بِنَقْصَانٍ وَانْفَقَهُ الصَّرَافُ ثُمَّ نَدِمَ بِمَا
صَنَعَ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ الثَّمَنَ وَيَسْتَرُدَّ الْمَبِيعَ قَالَ رَخَّ وَهَذَا إِذَا تَرَا ضِيَا أَوْ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا أَوْ لَوْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ
الزِّيُوفُ وَإِرَادَ أَنْ يَعْدُرَ بِهَا فَيَنْتَفِعَ بِالذَّهَبِ مِنْهُ (فَعِ) يَجُوزُ اتِّخَاذُ الصَّرَافِ حَيَاتٍ مِنَ الْقَلْعَى مَعَ
أَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُمْ يَشْرِبُونَ الْخَمْرَ بِهَا عِنْدَ هُمَا (شَمْرُ) يَجُوزُ لِلْمَحْتَاجِ الْاسْتِقْرَاضَ بِالرَّيْنِ وَيَكْرَهُ بَيْعَ خَاتَمِ
الْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَنَحْوِهِ وَبَيْعَ طَائِنِ الْأَكْلِ (فَعِ) لَا بَأْسَ بِالذَّهَبِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مَتَجَرًّا إِذَا كَانَ الْغَالِبُ

منهم الوفاء ولا باس بالكسب الحلال وان كان له قوت سنة او اكثر (شمت) ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه
بالخبز من الصبي اذ لم يعلم كونه ما ذونا فيه (فح) ولا يسأل الصبي فيما يشتريه لمصلحة البيت وفي غير
يسأل وماحب الميزان اذا جمح الاثمان شيئا فشيئا ثم وزنها فوجد ما زيد يحل له ما يزداد من الرزق
مادة وما لا فلا ولا باس بالاستراحة بدكان الغير او بيع متاع فيه بغير اذنه اذا جرى التسامح من اهله
تلك البلدة في مثلها ولا باس بشراء جوز الدلال الذي يعدل الجوز فباخذ من كل الف عشرة ويشري
لحم السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادية ولا يجوز شري بفضات المقامرين المكسورة وجوز انهم
اذا عرف انه احد هاتمارا (فك حم) لا يثبت الملك فيما يقم (فك) ويتصدق الضي بثلث البارق
بالدراهم التي يبيع الكعاب من رجل قبل البلوغ (حم) هذا الا يكون يلعوا وانما يثبت الملك بتملكه
الدراهم لا بالبيع لانه تائه لا يتقوم شرعا ولو بلغ الصبي لا يجب عليه رد تلك الدراهم ولا التصديق
بها وهذا ليس ببيع صحيح ولا ناسد لعدم المالية في الحبل (مت) وتعليقه يدل على انه لا يضمن
ميتلف الكعاب قال رح ومن احكم مسئلة ايداع الصبي لا يؤاخذ بما دفع اليه سواء كان ثمانيا كان
الصبي بائعا او عينا بان كان مشتر بالان ابا حنيفة رح يقول سلطه على الاتلاف فلا يضمن وهذا اعم الشئ
والمبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن في الكل عند ابي حنيفة رح (بم) خلط الدباء المر
بالحلوات تعذر التمييز ثم باعها بجملة يحل له الثمن اذ كان المر يصلح ليهائم او لجنى آدم زراعي او محترق
بعض الاثمة حرام الاستعمال او لم يحفر النهر وحفره سائر الناس ويسقي ارضه لئنه لا يمكن في زروعه
شبهة الحبث (بم) لا يسأل فيه شبهة اذا تصدق به على ابنه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبى
وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشري وفيها بيع ناسدة فهو بائع جميع ماله لابنه هذا الخراج
من العهدة (فح) ولا يتصدق بالحبث على زوجته (حم) لا بائع بالبيع التخي يفتلها الناس للتحرز
عن الربوا (علك) هي مكروهة وذكر البقالى في تفسيره ان عند محمد رح يكره وعند ابي يوسف رح
لا باس به وعند ابي حنيفة رح مثله قال الزوزنجري خلافت محمد رح في العقد بعد القرض اما اذا باع
ثم دفع الدراهم لا باس به بالاتفاق (فك) دفع ظلمان من انسان قد دفع اليه عشرين دينارا فباعه بالاخذ
منه درهما بعشرين دينارا ليحل له (مت) هذا املي قول محمد رح اما على قوله فلهما فلا باس به

إلا إذا كان البائع مسلماً * باب الكراهية في اللبس ونحوه * (حك) الكراهية المنطقة المفضضة (حك)
 لا يابن بها وباليد يباح فلا وسط المنطقة دون ثلث أصابع لأنه تتبع كافي طرف القباء التركي (فك)
 لا يجوز استعماله للرجل (ظمت) الرجل إذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع (فمح) في غريب الرواية يرخص
 للمرأة كشف الرأس فيما منزلها ووجهها (ميتع) فالأولى أن يجوز لها اللبس خمار رقيق يصف ما تحته
 عند مجارها (فع) ويكره تعليق البطانية من أجنحة جنبي ذكر ولا يستحب اللالي (شد) مثله (سي)
 وينبغي أن لا يكره اللقافة الجوارسمية كالغراش (فع فك) يكره للرجال (حك) لا يجوز (شد)
 يكره التكة المعمولة من الإبراهيم هذا الصحيح وكذلك القلعة واثبات تحت العمامة والكيف الذي
 يعلق (فع) يكره بالخ اقروا حج فأكنت على ذلك كقول الأمامي الرضيع لنبتدأ الحاجب (خض) لا يابن
 بوضع الحذاء للرجل للعدول ولا يابن بتختم المرأة بخواتم في الأصابع واتجاذا النعل من الخشب بدعة
 ولا يابن باستعمال مكين فيبعثه ورائس نصابه نقصة إذا كان اعتماداً على غير موضع الفضة (فك)
 ولا يابن باستعمال منطقة خلقتها نقصة (حك) لا يابن إذا كان قليلاً ولا إذا (فع فك) لا يكره
 استعمال منطقة خلقتها نخاس الوشيه أو حياك أو عظم (حك) يكره الصفر واللباس (فع) يكره
 جلقة المنطقة من حياك أو الخاتم والسوار الذي يلبسه الشطار في أيدى يهم ويجوز بيعها ويرخص
 في جلقة المنطقة في الفضة والباج لا عيز ولا يابن للنساء بتعليق الخرز من شغورهن من صفر أو نحاس
 أو شبلج أو حياك أو نخوها للزينة والسوار منها ولا يابن بشبلج الخرز على خاتم أو الصبي أو المهد تغليلاً له
 (فك) لا يابن بتعليق الألبان أو الفضة أو الخنزير أو الثور (حك) لا يجوز عن أبي القاسم
 الصفار (رج) البغض إلا خمر خفيف أو عيون أو الخف إلا أيضاً خلفاً لها ماناً والبغض الأسود خف العلماء ولقد
 لقيت عشرين من أكابر الفقهاء يبلغ قماراً لا يحل لهم خفاً أبيض ولا خمر ولا خمر ولا خمر ولا خمر
 وروى ابن النجاشي عليه الصلاة والسلام أن ملكاً خفاً سوداً واهدي (ألمه) بخفان السود إن أبيض ولبس
 (منح) واختلف في التبدل في غير الصلوة فبكره بل ومن القهين ولا يكره على القهين من وفوق الأزار
 وقيل يكره كافي الصلوة والصالح قول ابن جعفر راجح أنه لا يكره (فع) لا يكره (فك) لا يكره على القهين من وفوق الأزار
 منكميه للنبوة يجوز إذا لم يلد الخيل يلبس به في الكاهن (حك) فيه كلام بين المشايخ (فع) لا يكره (فك) لا يكره

الابن يسلم كله والمتفرق على الروايتين (فعمد) يكره للرجال استعمال زروني بوسنت الا قد راع العلم
 (كتب) يكره ان كان الخلع (خبيج) والنساء فيما سوى الجلي من الاكل والشرب والادهان والفقود
 في اليد هب والقصة بمنزلة الرجال في الكراهة العموم الاثر بخلاف الحرير لانه يعمل بهن اعتبر الله
 والجلوس عليه ونحوه (تج) مثله وقال لا خلاف فيه بين الامم (عمد) امرأة لها مثل له في موضع قلب منها
 سمك متخذ من غزل القصة وذلك الغزل مما يخلط نخل لها استعمالها (عكس) يكره (شط) واما القصة
 في المكعب فيكره في رواية ابى يوسف راح وعنه فيما لا يكره (قولك احمر) لا يجوز صبغ الثياب اشد
 او كعب تا سقا على الميت (اصح) لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت (فكس عكس عكس) لا
 لا يكره الا لا يمتداد الى الوسادة من (انك يباح) (عمد) استعمال اللعاف من الابن يسلم لا يجوز لانه
 نوع لبس (صحيح) وفي شرح الجامع الصغير للصغير لا يمتد الى مثله (شبه احمر) بوبت) لا با من ابتداء الحرير
 توضع على مهن الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلمة من الحرير للرجال لانه كالميت (شبه) لبس
 الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابى حنيفة راح لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير في الدثار
 يتصل ببل لانه ضرورة واى يوسف راح اعتبر المغيبي يعنى اللبس قال راح فهذه التطيقات من (بها) ان
 ان عند ابى حنيفة راح لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلد حتى لو لبسه فوق قميص من غزل او نحوه
 لا يكره عنه فكيف اذا لبسه فوق ثياب او شيى آخر يمشو لو كانت جبة من حرير يربطها لابس الحرير
 وقد لبسها فوق قميص غزلي قال راح وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عزم فيه الملوحة ولكن طلبت هذا
 القول عن ابى حنيفة راح في كثير من الكتب فلم اجد منه هذا (شطح) ومن المناهي من يقول انما
 يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضى الله عنه كان عليه جبة من حرير فخل له في
 ذلك فقال اما ترى الى ما يلى الجسد وكان تحته ثوب من اظلم ثم قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل
 حرام وفي شرح الجامع الصغير للبردوي ومن المناهي من اباح لبس الحرير في الدثار لانه يباح للرجال
 ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا ومائة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال * باب الكراهية
 في الوطني * (س) له اختان ايمان جمع ليهما في المنى او التقبيل ينبغي ان لا يكون له وطن
 احد لهما الا ان الدوا على الجماع الحقت بالجماع كما في المصاهرة (فعمد) ليس للشافعية ان تمكن

بهما من روحها الحسني في اليوم الحادى عشر من حيفها ومثل معها (طهر) فقال انا يفتى المقتنى
 على من فيه لا يلى بل هي المصفتى (طهر) وبانها تحللت ثم تزوجها به وطهرها * بابا فيما يعمل
 لولا بطروميه وكشف العورة * (عك) ان راد مصر ازاره في الحمام وليس له ان ياتحولا مصره
 ولكن يصيب الماء عليه يكتفى في نزعها عن ابي يوسف راح (يت) مثله ولو اراد الاعتمال لا يتعد
 بدون اراد وال كان مفردا ولو جعله يكره (عت) ان كان في بيت وجهه وامر به دخول الناس عليه بطر
 ان شاء الله تعالى (ش) مات صغير لم يبلغ حله الشهوة مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكذلك المفرد
 مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حالة الحيوة حتى ينال بطر بعد الموت اولى (عك) للحنس ان يطر
 الى ذراع ام العورة شعرها (حس) اللان ان يعمر بطر امه وظهرها حادثة لها من وراء الثياب (عت)
 تحرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره ولحق العانة ياتم (عك) يحوز للعسل ان يتحرد في المدة
 اليسيرة (فلت حم) لاناس به وقيل يحوز ان يحرد للعسل ويحوز تحرد زوجته للجماع ايضا اذا
 كان البيب قد مضى او قبل او خمسة اذرع او عشرة (مت كص) والحائط العائلى لاناس بان يتحرد او يتحردوا
 في البيت او يصر الدوسى لا يكره ان يعسل متحردا في الماء الحار او غيره في الحلة (دو) كشف
 هورته في بيت او كفة لغير حاجة يكره ودكوا في القصة في مسائل ابي العرج انه لاناس به (طهر)
 البطر الى عظام المرأة بعد موتها لا يحوز (عت) ولو حادت الاقتصاد من المرأة فلا حسى ان يفصل
 منها * فان يتعلق باليوم والاصطعاع والاستيقاظ من النوم * (دو) الاصطعاع بالحسب لان
 الاصطعاع المومس والاصطعاع المملوك ومتوخها الى السماء واصطعاع الايبياء وطى الوجه اصطعاع
 الكفار والاجوب ان يصطعح صاعا بالايص ثم ينقل الى الايام وفي سئل الى الليث ويستحب له عمل
 يومه ان يصطعح على ميمر معتقل القلة فان دأله ان ينقل الى الجانب الاخر فعمل ويستحب
 ان يقول عمل الصلح نعم الله الذي لا يصرع اسمه شيق في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم
 ويقول حان استيقظ الحمد لله الذي احياني بعد ما ماتت واليه اليشور ادا بال هذا بقدر ادى شكر
 ليلته ويكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ومما قيل حلاله ثم قال ويستحب اليوم في وسط
 النهار ومن ايس عاين انه بطر الى ولد له وهو باليوم الصيحة فركله برجله وقال قم لانام الله هيبك

اتنام في الساعة التي تقف فيها الأرزاق أو ما علمت أنها النومة التي قالت العرب أنها مكرهة مكسلة
مهرمة منسأة للحاجة ثم قال النوم ثلثة خلق وخرق وحقق فالخلق نومة الهاجرة والخرق نومة آخر
النهار وأوله لا يتنامها إلا خفق أو سكران أو مريض والحقق نومة الضحى (جنب) نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن النوم قبل العشاء وعن البسور بعد ما وعنه أنه سمر في بيت أبي بكر رض ليلة لا مرم من أمور
المسلمين وعن ابن عباس ومسورا نهما سمر إلى طلوع الثريا وعن عائشة رضي الله عنها لا سمر إلا
لمسافر أو مصلّي ومغناه لدفع النوم وعن عمار أنه كان لا يدع سمرًا أو يقول أرجعوا ففعل الله برزق صلوة
أو تهجد (شط) لعل التهي عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومة أحب إلى ملى رض
من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر أنه أراد بعد صلوة العشاء الأولى قبل العشاء الأخيرة
* باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس * (ظمر) لا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل
لا يجب رد سلامه وكذلك الغضبان إذا سلمنا على القاضي (كص) إذا عطس انسان خال الأذان
بحم و يشتمه غيره (منه) لا يحتمل (ق) عطست المرأة فرد الرجل عليها بمنزلة السلام إن كانت
عجوزًا أو زادت عليها وفي الشابة رد عليها في نفسه (فجع عات) تشميت العاطس مستحب (فجع) لا يسلم
على الشيخ الممازح أو الرند أو الكذاب أو اللأغي ومن يئيب الناس أو يمتطو في وجوه النساء في
الأسواق ولا يعزف توبتهم ولا يأم بمصافحة المسلم جازة التصريح أني إذا رجعت بعد الغيبة ويتأذى بشرك
المصافحة (بم) السلام تحية الزائرين والذين يجاسروا في المسجد للقرأة أو للتسبيح أو للانتظار والصلوة
ما جلسوا فيه لك دخول الزائرين عليهم فليس هذا وإن السلام فلا يسلم عليهم ولهم قالوا الوسلم عليهم
الذي أدخل وسعهم أن لا يجيبوه (ط) السلام إنما يكون على من جلس للتحية والزيارة (فنب) ولا يكره
قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيمًا له (شط) في مشكل الآثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه
إنما المكروه مخبة القيام من الذي يقوم له فإن لم يحجب القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رضي الله عنه
وقيام قارئ القرآن لمن يجيء إليه تعظيمًا له لا يكره إذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له أن يقوم
بين يدي العالم تعظيمًا له فإني حق غيره لا يجوز (عج) والسنة في المصافحة بكتايديه (سم)
طلب من عالم أو زاهد أن يدل فإليه قد منه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيبه إلى ذلك (نم) ذكر في

مريض ادب القاضيه وان استأذنه ان ياتى به ليرأيه ويدبره ورجليه نعل (فتح) ليكوه يقبيل
 المرأة امرأه اجري او خلد بها عند السالم الوترع * باب في الحلو بالجنسية ولا منها * (فتح)
 يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية (عن) يمكن رجل في بيت من دار او امرأة في بيت آخر منها
 وكل واحد يلقي على حدة نكس باب الدار احد لا يكره ما لم يجمعها بيت (ظلم) او كذا في حجرته
 من دار (بيت) امثله (عليك) اي حلو فلا تحل (بيت) اي (شبه) اي لا يوطئها بل ياتى بالليل
 له الا يبيت واحد يجعل بينهما بيطرة لانه لو لا البيطرة يقع الحلو بينهما وبين الاجنبية وليس معها
 محرم فهذا يدل على صحة ما قلناه وفي استحسان المقاصي المصنوع وينبغي للاخ من الرضاع
 ان لا يحلو باجته من الرضاع لان الغالب فيها كالفروع في الجماع (صغون) الحلو بالاجنبية
 مكروهة كراهة التحريم (جبت) من ابى يوسف ليس بتحريم (فتح) واجمعوا ان العجوز لا تسافر
 فغير محرم ولا تحلو برجل شابا كان اذ شعلوا لها ان تصافح الشيوخ في الشفاء عن الكرمين
 العجوز الشوهاه والشيخ الذي لا يجامع مثله بمنزلة الحارم (فتح) ما تب من زوج وام فلهما ان يشكما
 في دار واحدة اذ ابيحوا بالاعتق وان كانت الصهرة شابة فالحير ان يصنعوها منه اذا خافوا
 عليهما المعتنة * باب فيما يتعلق بالمقابر وزيارتها وفي الجلوس للتعزية * (يت) لا تعرف وضع اليد
 على المقابر ولا يستحب ولا نرى به بأسا (عليك) هكذا واحد ناه من غير نكير من السلف (شما)
 بديعة وعن حارث بن العلاء مخرج مشائخ مكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب
 وكذلك تقبيل المصحف وفي اخفاء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف مستديرا للقبلة مستقلا
 لوجه الميت وان يعلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسسه فان ذلك من مادة المصارف (مت) وفي
 شرح الجامع الصغير ان قلة الديانة قبله الحجر عند الاستلام وقلة المصنف وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل (بت) لا بأس بالجلوس
 للتعزية ثلاثة ايام في غير المسجد من غير ان يرتكبوا ما أتوا ويمنعون القراء ولا يعطون لهم شيئا (ش)
 يكره الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام او اقل في المسجد وفي غير وجهاءت الرخمة للرجال وتركه احسن
 (جبت) ولا بأس بالجلوس للزاء ثلاثة ايام في بيت او مسجد ياتيهم الناس جلس رسول الله صلى

الله عليه وسلم في المسجد لما قتل جعفر بن زيد بن حارثة وابن رواحة والناس يأتونه وفي بستان ابن الليث
 مثله (عك) الاولى ان لا يصعد في المقابر (بوه) كان يوسع في ذلك ويقول من قوفها لمنزلة مقوف
 الدنيا فلا بأس بالصعود (شبح) يكره قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لان اطاع على حجر الخشب الى
 من اطاع على قبر (عك) ياتى بطي القبر ولا يان منقفا القبر حق الليث (شبح) له بقية يان المقابر
 يرين ان يتصرف فيها ولا طريق له الا على المقابر فله ان يتخطى المقابر اذا كان الامرات في التواييت
 (شبح) ويكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق لان موضع الميت المقابر ولو اتخذ كاشانه ليدفن
 فيها موتى كثيرة ايضا لان البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه ثابوتا قبل الموت ويكره
 الصلوة في الثابوت ورأى ابر بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من جلا عنه سماعة بن زيد ان يحفر لنفسه
 قبر فقال لا تعد قبر لنفسك واجد نفسك للقبر (شخص) لا بأس بان يرفع ستر الميت ليرى وجهه
 وانما يكره ذلك بعد الدفن (حمر) امرأة جلست في بيت الميت فتد به وتذكر مينا فتهتكى وتكفى
 معها النساء فان جرى بها فتدب بطمع يكره وان فعلت ذلك من غير طمع فلا بأس به (عك) والمذكور
 في الكتاب انه يحرم مطلقا في السير الكبير باسناد محمد بن ج الى جابر الجعفي قال قدم علي بن ابي
 من الانصار فجد ثناعن جد ثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني همد الاشهل وهم ينكحون قتلاهم
 يوم احد فقال لكن حمزة لا بواكي له قالت فخرنا حتى اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فندبنا
 حمزة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت حتى سمعنا نسيجه فارسل اليها فقلضت اوتى احمهم
 قال السر خشي وانما قال ذلك لان حمزة رضى عنه كان سيد الشاهل اء يومئذ ولكنه كان غريبا فثابه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قال وفي المغازي ان سعد بن معاذ وسعد بن عباد ومعاذ بن ابي
 رضى الله عنهم لما سمعوا ذلك جاؤا بنساء قومهم الى نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهون
 حمزة فاستانس ليكاثهم حتى نام ومن ذلك الوقت تجوف الرسم بملى ينة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انهم اذا مات احد يدان بالبكاء لحمزة وفي رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فاستيقظ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن يبكين فقال يا ايها الذين آمنوا فليترجعن ولا يبكين
 على هالك هالك بعد اليوم قال السر خشي رح فمس العلباء من اهل بظاهر الحديث وقال قد اتسع

رخصة الندبة بظاهر الخلد بث وأكثرهم على نرفع الصوت بالبكاء والنوح قلباً فتصح ولا رخصة
 فيه قال عليه الصلوة والسلام بالنجاسة ومن حولها من معتمعيها عليهم لعنة الله والملائكة والناس
 اجمعين فاما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلعم دمعت عيناه
 فقال عبد الرحمن بن عوف قد نهيتنا عن البكاء فقال عليه الصلوة والسلام انما نهيتكم عن صرير
 الحصى فاجزى ابن ابي ربيعة رخصة الله يجعلها الله مؤجلاً في قلوب الرحماء العين تدفع والقلب يجزع
 ولا نقول ما يخطئ الرب (شط) ولا بأس بالبكاء على الميت من غير ان يختلط بندبة او صياح او نياحة
 ولا بأس بتعزية اهل الميت وترغيبهم في الصبر والرضاء بقضاء الله تعالى لينا الراجل لك اجر الصابر
 والدعاء للميت بالرحمة والعثران (حيث) ومن بعض اصحابنا انه اذا استمع الى باكية في المقابر اذ اشيع
 الجواز ليلتين قلبه فلا بأس به باب في الكراهة في الانتفاع بالاشياء المتجسة * (فتح) يكره استعمال الثوب
 النجس اذا زاد نجاسته الى قدر الدرهم ولعثر بظاهر (شمر) لا يكره الا اذا فحش مثل ربع الثوب قال روح
 بن (شاذان) اشارة الى انه يجوز ليسه مطلقاً (شمر) ويجوز استعمال الطين الذي يتخلط المصلحون
 من اخطائه المقتدر من الاجر لا خلاف العلماء (فتح) اجزاء الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها
 ولو صب الماء عليها ثلاثاً وجفت عند كل مرة يسكن بظهارتها ان غلب على ظنه زوالها (صح) واما الخمر
 فيجوز الانتفاع بها من كل وجه الا ان يتخذ خللاً او مراً او قال ابو حنيفة اكره الا متشاطباً وروي
 الخضر وكرهوا التجزيع يطفئ بالخمور والنظر الى الحمى في الزجاج يلهذا بلوتها (شبه) والانتفاع
 بالارواح خائز بخلاف المعلقة (كص) ويقال في الثوب النجس ان تغير طعمها ولونها او ريحها
 يحل بالانتفاع بها كما هو في الاغذية في غير الشرب والتظهير كبل الطين وسقى الدواب (فتح)
 واذا نجس الخبز او الطعام لا يجوز ان يطعم للصغير او المعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا
 لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجرار لان الله تعالى حرم الميتة تحريماً مطلقاً
 مطلقاً بعينها كذا ذكر الرازي في احكام القرآن وعن ابي يوسف ح لا بأس ببيع ثوب نجس ولا ببيع
 فان ظن ان المشتري يملأ فيه قاحب الى ان يبين قال وراح ولا تجل استعمال اخطاء البقر في الجيرة
 وفي مجالس الجملاني ومن حكمة الله البالغة ان فيض لهدى النجاسة ايقوا ما يستحقونها الى

ضياعهم ولو بقيت لشيء الا مروك ذهب العيش وهذا مسئلة حسنة وهي انه لو نقلها بنية تطهير السكك
 نجازم بخلطها بتراب فيسمل بها الارض فيجوز ولو نقلها بنية الصمد فلن يك حرام لان الانقاذ بالعدرة
 لا يجوز كما لا يجوز بيعها * باب فمين يتصرف في ملكه قصر فالتصريح جاربه وما يمنع منه وما لا يمنع
 منه * (شه) نصب منوالا لا يستخرج الا برسم من الفيلق للجيران المانع اذا تضرروا بانيه خيان
 ورائحة الديدان (فع) يرفعه الى المجتنب فممنوعه اذا كان فيه ضررين (بسخ) اتخذ في دار ابيويه
 عمل نسج العتايات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاجونة لنفسه لا يمنع ولا اجرة يمنع وللجيران
 منع دقاق الذهب بالخ زرن كورا كوندك من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر دابته
 (بسخ) اتخذ تابخانه في دار مسئلة مستأجرة ووضع فيها كوي للنور والجار المتقابل يقول ان تلامه تم
 يطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب فسد والكوي ليس له ذلك ولو زرع في ارضه
 ازرار او تضرر الجيران بالزر ضررا يبين ليس لهم المانع منه قيم استعار دارا يغسل فيها النجس فيجئنا
 ونشر ونقر او بنينا دارا ممد زرع يتضرر بها فله المانع منها ولا يمنع المراق والنول يبي لان رائحته
 ليست تضر في حق كل احد لان منهم من يستلذذ بها الا اذا كان في خاينه دائما (عشج) وكذا
 الداف وان اضر ببعض الجيران لمرضه وقيل اذا كان ضرره بينا يمنع (فسخ) وكذا اذا اتخذ داره
 اضطربا للذواب على سطحه مسيل ماء سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبنى عليه ولا يمنع (جاسد) له
 ان يبنى على حائط نفسه ازيل منها كان وليس لجاره منعه وان بلغ جيران السماء * باب في المبرور في
 ارض غيره * (تسج) مير في ارض الغير غير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضر بها كالزراعة او الرطوبة
 والا فلا الا اذ رآه صاحب الارض فيجب عليه الاستحلال لا يلقائه ولو كان له حق المبرور في ارض غيره
 فمرفقها مع نفسه او حماره قبل ان يمتنع بالحجة ليس له ذلك * باب في التصرفات والمجد ثالث في
 الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما * (فع) له اتخاذ الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو
 نزل انسان في موضع الطين ليل يضمن (شم) صرام ينصب مشاحبه في الطريق عند فناءه يلقي عليها
 مرمومه ليس له ذلك ويضمن ما يلقب بها (بسخ) ايجد ث مستر احافى مكة نافذة بتراضي الجيران ثم
 قبل تمام الغارة منعه وليس لهم فيه ضررين فله المانع (بسم) قال احد الجارين للاخر هذا الساباط

إلى فاحترجته فعملت وقال لا يخرج من كان كذلك في القديم قالوا لنكونه مستوفيا بالاصل
 (بفتح) والنية نية من بين من الله سبحانه (تفتح) على فكتبت قال (رح) والعصية هو الاول (فتح غمضت)
 هلام وانما يتصور ملكة غير ثابتة وفيه جناح بما لا يحصى فينبذ عنه ان ينجيه كما كان عليه من الجيز ان يسل
 المنع (مهلك) ان كان الجناح قد يتجاوز (الرح) لكن وانما تلج الجناح في المسكة النافذة وان كان
 قد يما انما الفرق بين القديم والحدث في مسكة غير نافذة (بفتح) كمنع الحاجة في مسكة فلا هل اليك
 عنده عند بالرفع في الفاضل (ط) له كلاب لا يحتاج اليها ارسلا في ملكه فليس الجيز له المنع وان ارادها
 في المسكة فلم المنع فان امتنع والارفع الى المشتبه فيمنعه وكن لك من لمسك دجاجة او خنثى الوصولا
 في الرستان فهو على اهل من الوجهين قال (رح) فيمنعت قد زكبيجة مخرجا لها على منتهرة من اجنحة
 فالتحلل كل واحد منهم خصته دار على حد أو وضع متميزا لها في تلك المنهرة عكس الميزان بها عليها فله
 الجيز ان منعه منها فاجاب بعض المفتين في زعمنا انه ليس للجيز ان منعهم بما اذا امكن الجناح
 في اجنحة من الناس وكذا الشتر في الدار الواحدة جناية من الماس من واحد وسكنوها وكثير
 فيها فله على متميزا بها فان ضرر الميزان يب ليس الاكثرية الماء وذلك لا يمنع ولكن اذا باع داره في مسكة
 غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لم يضرهم ضرر وكثرة الشرباء والمارة في الطريق ثم ورد
 الفتوى والجواب على شيخنا (بفتح) فتوقفت وباحت فيه اصحابه واهل حضرة اياما ثم تقر رأيه على
 ان للجيز ان المنع بخلاف ذلك المسائل فان الضرر لغيرها غير لازم والاداء ولا يمكن لك ههنا من شدة
 اراد ان يقر من في النهز العام للمنفعة المسئلة بين له ذلك (فتح غمضت) انما الردغة من وسط الطريق
 لم يخل الشرايين عن النهز العام لا يجوز الا بالاذن الوالي لانه يخلو العامة (بفتح) ان لم يكن
 فيه ضرر على الطريق فلا يأم برفعه ولم يذكر اذن الوالي قال (مات) وكلاهما يحسن بان يلى
 الاستحلال ورد المظالم والخروج من هذه كلها وما يتعلق بالتواقيع والجبايات (بفتح) علم المؤذي على
 المؤذي اليه مؤذي بغير اضرار وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذي انه قد ضرر به
 او ضمن عنه لا يغل ولا استحلال واجتنب عليه (فتح) مثله (بفتح) آذاه ولا يضر حله لانه يقول هو ميت
 خطبا فلا يضره ولا يغل في التأخير (بفتح) عليه يكون لا يضرهم من هو ميت ومظالم وجبايات

يَتَصَدَّقُ بِقَدْرِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ عَلَى غَرِيْمَتِهِ الْقِيَامَةُ مِنْ وَجْهِهِمْ مَعَ التَّوْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِيَجْعَلَ لَهُمْ مَرْجُومًا
فِي ذَلِكَ إِلَى الْوَالِدِينَ وَالْوَلَدِينَ بِصِيَرٍ مَعْنَى وَارِثَةٍ أَوْ كَذَلِكَ أَيْ إِنْ أُلْغِيَ عَنْهُمُ الْإِثْمُ بِحَبِطِ جَنِّ الْأَمْوَالِ (يُسْمَى) عَلَيْهِ دِيُونُ
الْأَنْفُسِ شَتَّى لَوْ بَدَأَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ وَنَقْصَانٌ فِي الدِّقِّ فَعَلِمُوا تَحْرِيجَ ذَلِكَ وَتَصَلَّقُوا عَلَى الْفَقْرِ لِيُثْبِتُوا لِقَوْمِ
بَنِي لُكٍّ يَخْرُجُ مِنَ الْعَهْدِ قَالَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْأَمْرِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ أَنَّ الْإِثْمَ لَا يَنْصَلِقُ بِجَنْبِلٍ مَا عَلَيْهِ (فَعِجْ)
يَجْمَعُ أَمْوَالَ الْأَمْنِ النَّاسِ لِلْفَقْرِ بِمَا فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّقِ مِنْهَا دَرَاهِمَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ تَوَكَّلْ لَهَا فِي فِقَةٍ الْمَسْجِدِ لَا يَبْرَأُ
مِنْ الضَّحَاكِ إِلَّا بِالرُّدَائِ إِلَى الْمَلِكِ أَوْ نَائِبِهِ أَوْ تَجَلَّيَنَّ إِلَى الْأَذْنِ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَغْنِ عَنْهُ اسْتِثْنَاءُ الْجَاهِلِ فِي الصَّرْفِ
فَإِنْ تَعَيَّنَ رَزَقُوتُ فِي الْأَمْرِ حَسْلَانِ إِنْ يَحْدَثُ رِزْقًا فِي مِثْلِ مَا لَا تَقْضِي عَلَى الْمَسْجِدِ فِي دَفْعِ الرُّبَالِ أَمَّا الْفَقْرَانِ
أَوْ تَجِبُ عَلَيْهِ (فَعِجْ) الْوَكِيلُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ يَصْرَفُ لَهَا الْوَكِيلُ إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ ثُمَّ تَقْضَى عَيْنُ الْمَوْلَى مِنْ مَالِهِ
مَضْمُونٌ وَكَانَ مُتَبَيِّنًا فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ وَهَذَا فَيَسِدُ الْأُمُورَ الْبَيِّنَاتِ وَالْأَسْمَاءُ وَبَيِّنَتِي عَلَيْهِ مَسَائِلُ أَيْ تَلْقَى بِهَا
الْعَمَلُ وَالْجَلَّةُ مِنْهَا الْإِلَهَامُ وَالْإِلَهَامُ مَرْدُودٌ إِذَا سَأَلَ لِلتَّغْيِيرِ شَيْئًا وَخَلَطَ لَهُ دَفْعَ مَضْمُونٍ وَلَا يَحْجِزُ لَهُمْ مَنْ زَكَوَتُهُمْ
فَيَجِبُ أَنْ يَأْمُرَ الْفَقِيرَ وَلَا يَدُلَّ لَكَ فَيَصِيرُ خَالِطًا أَمْوَالَهُ بِأَذْنِهِ وَمِنْهَا دَفْعُ رِجَالِ الْإِثْمِ لِيُعْطِيَهَا
مَنْ زَكَوَتُهُمَا فَخَلَطَ قَبْلَ التَّصَدَّقِ مَضْمُونٌ وَمِنْهَا الْمُتَوَكِّلُ إِذَا خَلَطَ أَمْوَالَ أَوْ قَاتِلٍ مَحْتَلِفَةٍ مَضْمُونٌ وَمِنْهَا
السُّمُوسَانُ خَلَطَ غِلَاتِ النَّاسِ أَوْ أَمْنَانَهَا مَضْمُونٌ وَيَكُونُ تَسْبِيحًا عَلَى الدِّقِّ وَالْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ
تَجَرَّتْ الْعَادَةُ بِالْأَذْنِ بِالْخَلَطِ كَمَا تَجَرَّتْ الْعَادَةُ بِالْأَذْنِ مِنْ الرُّبَالِ الْحِصَّةُ لِلطَّحَانِ بِالْخَلَطِ إِذَا تَرَكُوا غِلَاتَهُمْ
مَضْمُونٌ وَلَا عَرَفَ فِي السُّمُوسَانِ وَالْبَيِّنَاتِ قَالَ رَجُلٌ فَعَلَى هَذَا أَيْ عَرَفْنَا لَا يَضْمَنُ الْإِلَهَامُ مَرْدُودَ الْأَذْنِ الْفَقْرَاءُ
وَالْمُلُوكُ لَهُ دَلَالَةٌ بِخَلَطِ مَا يَجْمَعُ لِلْفَقْرِ (فَعِجْ) فَسَدَتْ الْمَرْأَعَةُ وَالْبَلَدُ مِنَ الْمَضَارِ حَتَّى وَجِبَ عَلَيْهِ التَّصَدَّقُ
بِشَيْءٍ مِنَ الْخَارِجِ فَيَتَصَدَّقُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ الْكِبَارِ الْفَقْرَاءُ لَمْ يَحْجِزْ بَخْلًا فِي اللَّقْطَةِ (فَعِجْ) رَجُلٌ قَالَ
أَسْطُورُ ابْنِ فُلَانٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ فَأَيُّ الْكَلْبِ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَوْ فَعَطَّرَ أَوْ ثَمَرَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَهَاتِصِلْ قُوا
فَعَلَهُ تَوَكَّلْ وَأَمْرًا تَهْلِكُ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَجُلٌ أَنْ أَدْعَيْتُ مَهْرًا عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَبَارِعَتْ سَوَاهِلِي دَفْعَ
مَالِيهَا مَهْرًا وَأَنْ لَمْ تَدَعْ أَمْرًا فَلَهَا الرُّجُوعُ مِنْهَا إِذَا تَقَالَفَ لَهَا وَلَدًا لَهَا (فَعِجْ) قَالَ جَعَلْتُ كُلَّ مَرْءٍ ظَلِمَ فِي خَلِّ
وَسَعَةٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ سَوَاءً ظَلِمْتُ فِي نَفْسِي أَوْ مَالِي أَوْ عَرَضِي يَعْلَمُ أَنَّ الظَّالِمَ يَهْلِكُ الْقَلْبُ رَمَحُ الدُّنْيَا وَوَعْلُهُ
فَأَبَ الظَّالِمِ أَوْ مَاتَ فَقَالَ الْمَظْلُومُ جَعَلْتَهُ فِي عَمَلٍ وَسَعَةٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِكَ يَعْلَمُ أَنَّ رَأْيَ بَيْتِكَ وَتَغْدُرُ

عليه الاحتلاله وعنه تصالح الخصمين لأجل الغل واستحلال (الشمس) تشاتيا بحسب الاستحلال ما لها
(بم) أشرع من غارة البغاة على المسلمين مضغفاً وغيره ثم ندّم ولا يعلم صاحبه فهو كاللصقة من
الشيخ الجليل المتكلم روح ان من شتم غيره أو ضربه فإلّا هاب إليه في الاستحلال لا يجب ويخرج عن
العهدة بالأزجال إليه (يخرج) عليه حتى ياب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحي هو أم ميت
لا يجب عليه طلبه في البلاد (شيخ) لو قال اليهودي أو مجوسي يا كافر يا إم ان شق عليه أو يتصل به مسائل
والنوايب والتجاليات يزدوي في (الجن) أما النوايب فهي ما يثربه من جهة السلطان من حق أو باطل
وأخبره نصح الكفاية بها لإنهاديون في حكم توجع المطالبة بها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه
النوايب على المسلمين بالقسط والمعادلة كان ما جوراً وإن كان أصله من جهة الله تعالى فإنه باطل وألها
أقلنا من قضى ثأبته غيره بأذنه رجع عليه من غير شرط الرجوع استحياساً بامثلة ثمن المبيع بخلاف
الزكاة والجراج وغيرهما (حسن) ضمن ثأبته ونحو راجه وقسمته بجاو (شيخ) الثأب ما يضرب
السلطان على الرعية للمقاتلة للصلحة الزمنية وقال أبو جعفر البجلي ما يضرب السلطان على الرعية مصلحة
الهم يصير ديناً واجاراً حقاً مستحقاً كالخراج وضريبة الأموال على عبد أو رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أهل المدينة بأن يردوا الكيل ثلث ثمان المدينه ثم ينصفها وكان ثمن ملك الناس ومع ذلك قطع رايه
وقتهم وأمر أصحابه بحمل الخلق حول المدينة ووضع أجر العيلة على من قعد فكذلك السلطان وقال
منشأه فتوافر في كل ما يضرب الإمام عليهم الصلحة لهم قال أبو عبد الله هكنا اجتنى أجره الجراسين لحيات
والحربى واللمصون ونصب الكروب والابواب المشكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف الفتنة وقيل
والنوايب ضرب البغوث إلى ما يخرج من خمسة أو ستة من كل عشرة فمن يابى يضرب عليهم مؤنتهم ولها
أحق وأجيب فنقض كالخراج يجوز به الصمان (شيخ) اختلاف في معنى النوايب فقيل أجر البحار من
وفعها وأنه واجب شن على قتل ما يحتاج إليه السلطان لتجهيز الجيش لقتال المشركين أو إحتياج اليه
لفداء أحرار المسلمين غير طيفت عليهم من الألفنة الثأبته وهو واجب الاداء طاعة للإمام وصح الصمان
به لأن كل واحد مطالب بمخبر من يقول وج فعلن هذا ما يوزن في حقوقهم من العامة لإصلاح مصالح
المجوعين أو اللويص ونحو ومن يمالج العامة يدين واجب وحق مستحق لا يجوز الإمتناع من أدائه

وليس ظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف اللسان عن السلطان ومتعانه فيه لا للتشهير عني
لا لتجاسروا في الزيادة على القدر المستحق (شخص) توجه على جماعة جباية بغیر حق فليعضهم دقعة
عن نفسه اذ لم يحصل حصته من الباقيين والا فالاول ان لا يدفعها عن نفسه قال زوخ وفيه اشكال
لان اعطاءه اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخشي مشاركة جريز بن عبد الله وذلك مع سائر الناس
في دفع النائبة بعل الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه اعانة على الطاعة واكثر النوائبة
في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فليكن خير له * باب في النكاح ابي والمعاينات
واسقاط الولد * (فيمنح) جراح اشترى بجارية رثا فله شق الرثق وان المبت (حرم) يجوز اكل ما يكون
في الثور الذي يقال له يا خوار ومية عاويك فتكتيك (عك) لا يترك ولا يجوز للثور ابي (شمر
شبه فجع) استعمل المحرمين للشياق يجعل في المشقة طلبا للسمن لا يعلن (ظمر يمت) امره والطبيب
الحاذق يأكل الحرمين او لحم الثور من منفرد الموضع اذوية مباينة للثور ابي لا يحل اكله (ظمر)
قال له الطبيب الحاذق عليك لا تنفع الا بالاكل القنفذ والحية اذواء يجعل فيه حية لا يحل اكله
(يجث) عن ابي يوسف كان ابو حنيفة يكره الثرياق لان فيه شيئا من الخبائث ويجوز بيعه لغلبة الحلال
وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما سقى جارية من خواريه الثرياق (فك عك عك) تأثم باسقاط
القطعة قبل ان يصور حرة كانت او امه وعن (عك) في الحرة لا يجوز في الامة خلاف والاصح هو
المنع قلت وفيه نظر اذ عليه قوله عقيد هذا او التصوير ان يظهر عليه شعر او اصبع او رجل ونحوه
فان ظهر فهو ولد فقبل التصوير لا يكون ولد اثنين يعني ان يجوز (ط) فيه كلام واختلاف (عك) لا يجوز
امتعمال الخشاء البقري في الجيرة (شبه شبه فجع) لا يابس يا خوار الغشاء الملتصقة من العروق وادارته
حول من اصابت العين وقطيره صلب الشمع فوق الضبي الخائف قال الشيخ الباء دي روح انما يباح اذ لم يور
الشاء منه (فجع) ولا يجوز صلب البول او ماء الحمام النجس على ما اصابت به العين (ط) قبل لا يابس
بكتبة الفاتحة بالدم او البول اذ اعلم ان فيه شفاء قلت وهل انجيل لان الله تعالى لم يجعل الشفاء في
المحرم في جمل العقبة لا ينبغي للسائل ان يحتجم ولا يقتصد ما لم يتحرك البول فاذا تحرك جاز
ما لم تقرب المولادة محافظة على الولد الا اذا التحقها بتركه ضرر لغيره * باب فيما يجوز له الانتفاع

والصوف بما لا يملكه الحمار فهو لا يجوز مستحل (فمع) عن وجد شيئا تحقير كما يحيط اليك بما يشد على
الجزءها والكنز في نفسه به يقال ما هذا الورع في المزدحم انما هو جلد ولو وجد قرصا او دونه يباح
الكلمة صوابي زمان السعة وكذلك على ما بان من احوال او مخير كالا يلتفت اليه ولو ادخل من حزمة القير
خلالا لا متبانه لا يندر (شمر) يلحق الصيغة في لبادات المقام بالمع شويط ان احتياط بغزوها جازوا الارض
ولا يباح ذلك الا بصريح التملك وان حزننا العادة من قدام اليك فربما كراهناهم (فمع) لم يابى
بأمنها كما اذا كان ملاكها لا يعبرون بها وعندها لا يكثر الجهد من اغصان الجفاف في الربيع يعمى بالمع
وبله ان يفتح انه يجب الفحان في تفرعها يفتح من في خروج الخنطة والدبس ونحوه في بلد الذي لا يورس
بمان وسعوا فيه وكذا في كل ما يتسامح فيه كالا خنطة التي ياجلها الفارس من الصبر واليد ونحوها
(يشرح) طعن خنطة في رجا غير فاختلط بل تيقه ما يقبل فيها مادة من طحين غيره بالجذر ينكب لا يابى
به ويحل له وكذا ان طعن فيها شعير او قد كان بقي فيها دفتي الخنطة ولا يجب عليه ان يطعن بعد
الشعير خنطة ليكون الباقي منه مثل قباخة لطبق قيقق وكذا النسيج فيما يرجل من اغزله او غزل غيره
بغزل من نسج له قبله بهوله الالة بالمع ايجام يعلى في العتاي والعتاوية التي ذكر صدر الاسلام من يجمع قشور
البطاطين حتى صار ما لا ثم باعها يتصدق بالثمن * باب ما يجوز من قتل الحيوان نابت وجسمها في
القفص وضرب العنبر والزوج ونحوها * (يقى) يثو في الهرة والكلب لنفع ما (شمر) يجوز الانتفاع
بمسكها ان لم يكن مملوكة (عفت) الاولى ان يدل به الكلب اذا اخذته منارة الموت (نيمر) يجوز
استعمال البقرة في الكراب (نمر) وركوبها الثور ووضع الحمل عليه مشروع (يشرح) واستعمال البقرة في
الكراب والابل والثيران في الدواب مع مثل العين بشرط ان لا يجهل بما يجوز وحل الاجهاد ان يمنعه
من الاعتلاف ولا يضرب راسها وعند التعقيقة راح لا يضربه صلا وان كان ملكه وكذا احكم كل ما يستعمل
من الحيوانات (يشرح) اخذت الهرة لجم الغنم او طير ولا يجب عليها الرائي اجلده منها اذا لم يعلم
ماله ولو كان الطير غير مملوك فله اخذه من فمها اذا كان يفتقر هو يتبع بها (جام) لا يجام
ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويحاجم فيما زاد عليه (ظيهر) لا يجوز ضرب اختها الصغيرة
التي ليس لها ولي بترك الصلوة اذا بلغت عشر (ميت من) انه ان يضرب اليتيم فيما يضرب به وليه

به وردت الاخبار والاثار وفي الروضة انه ان يكره ولد ، اذ حلف من لا يضلي اولا يكلم اباه او امه على
 البحث ويكره ولد الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على البراءة قال النبي
 صلى الله عليه وسلم ويل للولد اذا مضى من بائنه لا يعلمونهم القرآن والادب فينشأون جهالا اولئك
اعلى اثنى يعني الاباء (ط) للزوج ضربا عزاة انه على اربع خصال وما هو في معنى الاربع على ترك الزينة
 لزوجها وهو زينة ما ترك الا اجابة في الفراش وترك الصلوة او الغسل وعلى الخروج من المنزل وفي
 كتاب العائل وفي ضرب امرأته وولده على ترك الصلوة زاوية (شخص) امرؤ عزاة بضرب ماله حل
 للمامور عزاة بخلاف الحر قال رخ فنهى عن التخصيص على عدم جواز ضرب ولد الامر بامره بخلاف المعلم لان
 المامور يضرب لثبته عن الاب المصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتمليك ابيه المصلحة المعلم (فك) تضرب
 جارية زوجها عزاة ولا يتعظير عظه بله عزاة (خمسة) حبس بلباسه فقص وعلقها لا يجوز ولا يجوز
 رمي وكر الخطاف من البيت وفيه اولاد مغار (ح) لا باس بزمي عش الخطاف والخفافيش التي تقطن
 اراميل يما فيه من الا ولا وفي تفسير ابن ذر رخ الكلاب ثلثة كلب يضرب وهو الذي امرنا بقتله ومن
 يضربه النبح على الضيف وترويع السائل فحبل قتله وكتب ينفع ولا يضرب فيعمل بيعة وامساكه وكتب لا يضرب
 ولا ينفع فلا يعتز له (فتح) لا باس بوضع الرأية في عنق العبد في زماننا لغلبة الابقا خصوصاً في الهند
 باب في الخضاب وخلق الرأس والعانة والابطاء ونحوها * (ظنت) يستحب حلق الرأس في كل
 جمعة (ظنت بفتح) حلق شعرة وهو مخلوق لا يلد فيه (فتح) عنت شبح الا فضل ان يقلب اظفاره ويحلق
 شاربيه ويحلق عانته وينظف يده بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً
 ولا عذر في تركه وراعي الاربعين والاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون هو الابعد
 ولا عذر في ما وراعي الاربعين ويستحق الزعيم وفي وصايا النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه
 يا علي اذا طمخت فانضج واذل الكلب فاصغر اللقم واطل المضغ ونحرق موضع الماء مضاًوا ركعت ورد
 واستحب عرضاً وزراعاً وا من بالليل واقلب اظفارك في كل شهر ويحلق العانة في كل عشرين وانتف
 الا يطفي كل اربعين وانتف الانف في كل شهر واغسل ثيابك في كل شهر واخضب في السنة مرتين
 وادع الله عند نزول الغيث وعند الزحف وعند قراءة القرآن وبعد المكتوبة (فتح) لا ينتف انفه لانه

يؤتاه الله ولما ألفرد من عبد الله بن بشر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تمتقوا الشعر الذي
يكون في الأذن منه فإنه يورث الإحالة ولكن تجمده فصا (حكى) فن حلق شعر اللص ووالا لظهور ترك الأذن
(فتح) سوار حلق الرأس وترك العودين إذا رسلهما وإن شديهما على الرأس فلا * باب في العينة
(فتح) عارة ثوبا أو امر فيه دراهم ثلاثة أيام مسحه منه أياما كثيرة ومرو به موصفه عند الباس يكونه حائلا
أو كن أيا يعلم وفي ذلك (فتح) ومن بعض المتكلمين ذكره لما يستحي به أن يكون غيبة إذا فصل الأضراس
والشعانة به أما إذا ذكره قاصدا لا يكون غيبة ومثل روح وهذا صحيح ذكرى (طس) رجل ذكر مساوي
أحبه المسلم على وجه الاهتمام بالناس به ومثله في الواضعات وعلى يانه إما يكون غيبة أن أراد به السب
والنقص * باب في كراهية الحيلة (مسرح) له والد أن معسرا من مع الزكوة إلى فقير ليل نفعها إلى والده
أو وصى بثلاث ماله إلى صلوته واحتال الوصي لهذه الحيلة ليصرفها إلى عمارة المسجد بكرة * باب في
در الوالدين والمواردين * (دم) الأس المال يعصل عنه لا صريفة دنا ولا دينا نوالده وهما يكرهانه
فلا بد من الأسبيل إليه إذا كان له منه بد (فتح) إذا تعدر عليه جمع مراعاة حق الوالدين فإن
يأذى أحد هما تمولة الآخر يرجح حق الأب فيما يرجح إلى التعظيم والاحترام وحق الأم فيما يرجح
إلى الخدمة والابعام وعن علاء الأيمقر الحذا من روح بال مشائخا الأبا يقلد على الأم في الاحترام
لأن السب منه والأم في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولا يزال معه ماء ولم يأخذ من يده
أحد هما فيلذ بالأم (ط) ثبت لهذا غير من ليس له من يعوم عليه سواها والروح بمفعها من
تعدله فابها تعصي روحها وتطعم أباها مسلما كان أو كافرا إلى أمالي (فتح) احتاج إلى المال ولد
لعيمة ماله وبه رجل وولده في المفارقة ومعهم ماء يكفي لأحد هما فالأول أولى به والأول حست عليه
أن يسمى إناة ويموت هو من الغطش بمصير قاتل لمجسه وأب شره هو لم يكن معينا بلؤى قتل
نفسه هذا أمر له رحليس أحد هما قتل نفسه والإخر مبل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا ولا بأس
للأب أن يعصه على ذلك وما يكره ولو أراد الأب أن يأمر ولد شقيقا وبها أنه لو أمره لا يمتثل
أمره يقول حوب آيد أي يسرا كراين كرايكني يا فكني ولا يأمره حتى يلحقه عقوبة العقوق * باب فيما
يتعلق بيوم عاشوراء وليله السرأت قال راج كتبت في الوقع أن اسراج السراج الكثرة في السكك.

والأهواء بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم (بو) خلط الحوائج يوم عاشوراء لم يرد فيه أثر قوي ولا باس وربما يثاب يوم عاشوراء معظم يهتج في الصوم قيل الاحتفال يوم عاشوراء كان سنة ولكن لما صار علامة لمبغض أهل البيت وجب تركه (جث) يكره الكحل يوم عاشوراء لأن يزيد وابن زياد عليهما ما يستحق الكحل يوم الحسين رضي وقيل بالاثم لتقر عينه بقتله وقيل لبعض السلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء قال الشيخ رضي من سنة الحنثين (بفتح) خرق القاص ثيابه في مقتل الحسين يوم عاشوراء تأملا على المصيبة وامرهم بالقيام والتشجيع فهل يجب على ولاية الدين ان يزجروه فكتب (بفتح) يمنع عن جميع ذلك ثم استفتي (بفتح) وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا ثم استفتي يا وارمين منعون داي قاص في مقتل او ذمخيار اي نفوس اوداى قاص او داه مكار ماذا يجب عليهم فكتب سبق الجواب انه يمنع ويؤجر * باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه * (فع) ذكره قاضي القضاة في اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم من يقول ان مع التأويل لا يكون المرء كافرا اذ صدق الرسول وشرائعه فيجوز واقبول خبره فاما الغاسق فقد اختلفوا فيه كالخوارج وأهل الأهواء فجعل الفقهاء على تجويز العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت شرائط الشهادة حاصلة وقال ابو علي وابوهاشم وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو الواجب في القياس وما قاله الفقهاء اقرب الى الاثر والاتباع فقد جرت في آخر ايام الصحابة من البغاة والخوارج ما حدث ومع هذا كانت الشهادات والاعيان مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة فيما بعد من ظهور الأهواء والاختلاف في البيانات ولم يختلف العادة في القبول (صيت) وقيل من يقول بالتجوز من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل لا يكفر ولكنه من أهل الأهواء والبدع يجوز الرواية عنه (يق) في اصول الفقه اذا اعطاه المحدث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند ابن حنيفة ومحمد لا يجوز روايته وعند ابن يوسف يجوز (ط) اذا وجد الرجل سمعه مكتوبا ولا يتل كراه لا يحل له ان يرويه عند ابن حنيفة روح خلا فالحالها بشرط الرواية عنده ان يخطئ الحل يث من حين سمعه الى ان يروى وعندهما السقط ليس بشرط ويتصل بهي العمل والرواية المسائل من كتب الفقه اذا ما * باب في مسائل متفرقة * (شهر) يكره غسل الارز والعدس والماشن ونحوها

في بالوعة تتناثر فيها (هت) مكران قال لغيره ان لم تقبل لي الارض عامرأتي طالق ثلاثا لو قبلها
 لا يكره لكن حفيظ اللذين على النفس اولى من جعل الزوجة على الغير ومنه دفع بطلان الحياة وحفر
 الانهاى التي لا يجب عليه وهو يعلم ان تصيبه يورث من الصعفاء لا يعمل ذلك لانه يعد من المعلن
 من لا يعطى المائنة في تزوجه (ظهير) الطلعة تسمع الياس من الاحتطاب في المروح الا لا بد من شيء
 اليهم والد مع والاحد جرم لا يهرشوة (يبيع) دفع الى راعي الامراء وغيرهم خبز البضيج غنمه في
 جطيرته اواربها العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام ملكا للرعي لانه رشوة وكل الذم الم يصح
 باشتراط الاثابة لانه مشروط وعرفا للراعي ان يسترد ما دمع اليه والحيلة فيه ان يستعير الشاة من
 ما يملكها ويأجر ما يملكها الراعي بالاثابة عند المستعير يزيد فع ذلك القدر اليه لحسنا لا احرقة قال راج
 ولو كان الراعي لا يبيتها ايضا يامر به الا ليرزق لكان رشوة ايضا (شهر) ما سمعا شيئا فيما يلقي من الحلب
 على المقبول طلما في الطريق ولو اخذها انسان لا يخلص به موصيت الحارثية مرض الموت فاصتاها اولى
 لتصوت حرة (فع) تعزل لحارثها يرميها حارثها لها بومنا لا باس به ولا يكره ذبح الارض وحزوه وعظمه
 وغيره اولى (شهر) لا يجوز بيع المعلم هيبا الى حاجته ولو بطنه الى احضار شريكه يسعى ان يجوز اذا كان
 يعلمه (مع) غنم الحلو في الكراثة افش من الاماءة وعن الشيخ الليادي احسان الكافر
 طاعة الله ولولا معاصية لم دحه (جيم) عالم ظلم صعبا وغيره يقد على دفع العلم يدعه اذا لم يلحقه
 ضرر ولا يمتنع حق علمه (يبيع) امرأة تد كرفي قصتها مقتل الحسين رض واهل البيت رض ليس لها ذلك
 يتيمة ليس لها اول تسكن على انسان يطعمها ويستعملها في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يذل في اليها عوصا
 (تج) مات معتقها من بنت واح فاشترت المعتقة من بنت المعتق شيئا يمال حطير لئلا يصل ميراثها الى
 الاح في ممتلكها لا تعد في القصد وكتب غير لا (يبيع) وصيره عليه مهر نباع من امراته شيئا ملفونا او
 صالحا مع الاحسنى في هذا المهر على ان لها خيار الروبة مادامت حية حتى يسقط المهر في الحال
 لا تعد في هذه الحيلة ان تصدت ابطال حق الورثة والافتعال ويكره تفضيل بعض الاولاد
 المتساويين في الصلاح على البعض في الاحسان والتربية (فع) برهن عنده ازار فلف فيه مصحفا ومكينا
 فقطع به بطيحا على وجهه لم يضره بهتعل من صاحبه ان لم ياذن له في الانتفاع ولا يرسل الرجل الى

المسوق من الدكان ضربا مرة اولم يضرجلس للحاجة او للنظارة ويكره ان يحار حطب الماء في الحمام
للمراحة ولورأي كسرة خبز في النجاسة بعد رفقها ولا يلزمه غسلها ولو كان له جيران ملغها
ان سالهم يتركون الشرحيا منه وان اظهر خشونة يريدون البواشيش بعد رفق هذه المسألة ظاهرا
ولو دهاها جارة الى داره فقال نعم ثم يد حطب اليه فهو خلف ولا ياتم ولو اتخذ في يده وثما ثم تاب
لا يلزمه السليخ (نفع) رفع المتعلم من كحولان المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو (بمع)
المديون اذ لم يكن له وفاقه بد منه ان ينفق بقدر حاله ويتخذ ثيابا بالاثقة بجاهه ولو اتخذها زيادة
على جاهه فللقاضي ان يبيعها عليه ويشتري له ثيابا بقدر جاهه ويرد الفائض الى دينه ولو امتنع
المديون من حرقه التي تقضى الى قضاء دينه لا يعذر (نظم) لا يجوز مقاطعة حقوق النكاسين وغيره
ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استخلاف ذلك بخاطرة الكفر ولا يجوز للمرضة دفع
ليثها للتد او عا ان اضرب الصبي (نفع) يجوز شرا العصفير من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها
فهى له ولا يخرج من ملكه بالاعتاق (بمع) لا يجوز لان فيه تضييع المال (نفع) عن المحسن بن زياد
لا ينبغي ان يتخذ الرجل في داره كلبا الا كلبا يخبر من (عك) لو تواضع اهل بلدة على زيادة في ضيقاتهم
التي يوزن بها الدراهم والابريش على مخالفة سائر البلد ان ليس لهم ذلك ولو كل غيرة وكالة
مطلقة قبلها وامر غيرة بكتابة الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل او تمزقت او مرقتها انسان يحل للكتابة
ان يكتبها ثانيا من غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكثير الكتابة (نك) له امرأة فاسقة لا تنزجر
بالزجر لا يجب تطليقها (ع ط) عن ابي حفص البخاري له امرأة لا تصلي يطلقها وان لم يكن له ما يعطي
به مهرها وان يلقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطاء امرأة لا تصلي * كتاب التحري *

(نعم) يوقع تحريه على الاناء النجس في ثلاث آوان ليكون المثنى طاهرين ولو اوقعه على الظاهر
لا يجوز له التحري بعد ذلك في الانائين (بق) له عشر خواني من خل وجد في احدها فارة ميتة
واخرجها ثم نسي تلك الخاية فانه يرمي عليها الهزة فعلى ايئنها جلست فهي النجسة والبواقي طاهرة
(شمر) اشتبه عليه القبلة فتحري ولم يقع تحريه على شيء يصلي ام يدع حتى تظهر فكتب بل تحري ثم
يصلي (فع) كتب نعم (خج) عليه فوائت فوقع تحريه على قدر ثم تبين له انه اقل بقتصر عليه

كما تجري في القبلة (يخف) صلى ولا يحضره نية القبلة ولا انها مشككة فظهر الخطاء اعادوا اذا ظهر
 الضواب ولم يظهر شيئا من اجزاء وان ايشككتا صلى بغير تحرير اعاد الا ان يظهر الصواب ولو ظهر
 الصواب في الصلاة ففيها ايضا ولو كان اكبر رآيه انه اما باقيا للصحيح فيها وبعد هااته يعيد واذا
 وجد من يسأله بليس له ان يتحرر فان تحرر لم يجزه الا ان يصيبا ومن اخبره بالقبلة ثم ظهر
 الخطاء اجزاه من لم يكن له رأي في القبلة نقل قيل لا يصلي وقيل يصلي الى اربع جهات وقيل يتخير
 وكلمة المصلي ركعة بالتحرر الى جهة ثم تحول رآيه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة
 الثانية ثم قيل كراهه ترك سجدة من الركعة الاولى باختلاف المشايخ والصحيح انه تعدل صلواته
 كتاب الاباق والمعقود (ب) راد الا بقاء امتعملة في حاحة نفسه في الطريق ثم ابقى منه بضمن (فج)
 عن ابي حنيفة راح آتية العبد مفروض الى رأى القاضي فبحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله
 حينئذ بين الاحياء من ورثته (ص) وهذا انص الى انه انما يحكم بسوته بقضاء لانه امر محتمل
 فالما يضم اليه القضاء لا يصير حجة (ش) رفع اذا اعتدت تزوجة المعقود بعد انقطاع قرانه او بعد
 بعض مدة على قول الاجازين فلها ان تزوج قبل القضاء (ش) اذا بلغت المرأة مدة الايام
 فانها تعدل بالاشهر ولا يحتاج فيه الى القضاء (ط) نقلت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة
 فللقاضي ان يبيعه او يزوجها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (فج) عكس وللقاضي بيع عبد المعقود
 وارضه اذا كان ينقص بعض الايام (ط) ما يخيف عليه الفساد من مال المعقود فالقاضي يبيعه لانه اقرب
 الى الصواب في البيع كذا في القاضي بيع مال المعقود والامير من المتاع والرقيق والعقار اذا
 خيف عليها الفساد وليس له ان يبيعهما لمكان نفقة ميالهما ومتى باعها الخوف الشياخ نصارت ديوانهم
 او ذنانير يعطى النفقة منها بطريقه (جمع) الا يبيعهما للنفقة وان فعل نقل ولو باعها القضاء دينه
 جاز وكذا الوعلم حيوته لكنه لا يرجع بهل منين (محس) ارض مشتركة بينه وبين ابنه العاقل البالغ
 قد غاب واراد الاب احارقتها فان القاضي يزوج نصيب العائت باجر مسمى ثلاث سنين وكذا اهل
 الحيلة اذا مات المستاجر والمحرر غائب وارادت ورثته الامتيجار فان القاضي يزوجها منهم ثلاث
 سنين لا يجوز اكثر منها كتاب اللفظة (عكس) خشب نجى بها البحر من نهى لقطه اذا كان عليها

بلامه الملك والائتماع كالنابات على شطيفها (بفتح) صبي وجد لقطعة فاشهد ابوه او وصيه وغرة هامة
 تعريقها فله ان يتصدق بها (تج) وجد الصبي لقطعة ولم يشهد يضمن كالباع (شمر) يمشى في السوق
 وينفخ في التراب فوجد عدلية او فلسا او ذهبالا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذا كان
 فقيرا (فع) اما الفليس والعدلية فيباح له اذا كان فقيرا وفي الزيادة لا يجوز التصديق في العدلية
 والفليس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب
 ايضاؤه (شمر) يجب الا يصاد على الملتقط ان كان يربو وجود المالك (بفتح) حمام انهم ومضى
 عليه سنون فاقطعه رجل بيتا باذن السلطان ثم اشتراه منه فقيرا ولا يعلم مالک الحمام ولا وارثه حل
 له السكنى اذا كان السلطان ملك من الاول العرصة * كتاب الغصب وانه يشتمل على اثني عشر بابا
 * الباب الاول فيما يكون غصباً * (بم) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم امرآته ونظر فيه
 ودفع الى آخر فنظر فيه ثم ضاع لم يضمن احد قال رح لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شياً بجري
 الشئ في استعماله يكون غصباً (بم) رقع قدوم النجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن
 (بفتح) اخذ احد الشريكين حملا صاحبه الخاص وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى
 ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رض فلم يعجبنا ذلك لا اعتقادنا العرف بخلافه يكن
 يعرف بجوابه هذا لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد من يحا حتى لو فعل الاب بحمار
 ولد ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل
 جاريتة زوجته في شان نفسه بغير اذنها وبقت لا يضمن (تج) وبضرب عبد الغير لا يصير غاصبا
 * باب في كيفية ضمان الغصب * (فتح قيب) الابويشم مثلى (بم) ينبغي ان يكون من ذوات القيم
 ولو تلف مشتوته المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجز واللين مثليار وايتان عن ابي حنيفة رح
 (بم) هدم جد ارضه فتقوم داره مع جد رانها وتقوم بدون هذا الجدل ران فيضمن فضل ما بينهما
 (بجس) هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن
 الفضل رح ان هدم حائطاً متخذاً من خشب او عتيقاً من رص يضمن قيمته وان كان حديثاً
 يؤمر باعادته كما كان وفي در الفقه يوخل في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان (ط) يوخل بالقيمة

وقيل بالساء (دج) قطع الغصان شجرة غير ه فان كل نقصان باحشا يضم قيمة الشجرة والا فالنقصان
(ط) حفر حفرة في ارض غيره وامر بالارض بعد علمائها بلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكنس (حسن)
من محمد راجع جعفر بن ابي سكة غير رواية يوحنا بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يوحنا بالطم
وان نقصت ما بالنقصان قال رص لان نقصان السكة والطريق يحسب بالطم ونقصان الارض والدار
لا يحسب به لانه قد ينقلب بالطم ستة ويخرج من صلاحية الساء والزرع مائة مد في الحفر
فما الدار كلام انه كالارض ام كالطريق قال رص ولو القى نحاسة في بئر خاصة يصح النقصان دون
الزح وفي الخبر العامة يؤمر بكنسها كما مر في هدم حائط المسجد (سج) مثله لان للهادم نصيبا في
العامة ويتعدن وتميز نصيب غيره من نصيبه في انحاء الصان بخلاف الخاصة (طم) السليم مثلي
(ميت) الفهم مثلي (ط) التراب من دولات القم وقيل مثلي (صغر) العزل مثلي (فتح طم) وكذا
المصروع منه (ص) غصن عر لا يسجد ثوبا او مساحة فلا تعد هابا نا او حديد اما قيل ه شيئا يصح
قيمة الحديد والمساحة والعزل (شحن) يصح مثل الحديد قال رص ثكن في كون العزل مثليا
ورايثان كاللبريسم (جع) اختلف دونه وعليه قيمته (مت) لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم
مراعات المائلة لبعادتهم في التداثة (كك) لو حفر الدرس احرة في الاحارات لا يحور (مع شد)
يحور لا يتقوا منه قلت دعلى قولهما مثلي والعصير مثلي والابر قيمى وكذا الحطه المخلوطه بالشعير
(فتح) انشرومت السعفة على العرق فالتقى دمهم حطه غيره في الماء حتى جفت يصح قيمتها في تلك
البحا (ط) فيها كلام قال رص القيلق المشمش اذ ابلع تشميسها عايتة مثلي ومثلها قيمى واليه اشار (سج)
قال لكواعل والنس والسجد والماء مثلية وفي اللس روايتان والليم والشحم والالية والصقراط دجفة
* ياب فيما يدور اليه العاصب عن الصوان # (نمر) عصب حيطا واستاجر المعصوب منه فلو دهاى قدر
العاصب ولم يعلم المعصوب منه نالها حطه فالعياص ان يبرأ كما لو غصب طعما ثم اطلع له المالك
قال رص في الاصل اقله المالك في مقصوده من الطعام ولا كذا لك في العرع فانتما (نمر)
مرب حمار غيره يعبره وصى به ثم زال العيب فله ان يرجع لما وصى ولو غصب حمارا ثم جاءه
وادخله في اصطبل المالك واجره به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ من ابي جيفة رص ويبرأ من عبد يحد

روح لان الاجازة لا تليق بالاتعال عند ابي خنيقة روح وتليق عند محمد روح * باب في ثبوت
 الملك للغاصب وايقطع حق المالك * (شعر) غصب دود القز وورباها فالقيليق
 لصاحب البذر (يت) القيليق للغاصب (فك) غصب دود القز وورباها فالقيليق للغاصب ولا شيء
 عليه عند ابي خنيقة روح وعليه قيمتها عند محمد روح قال رضي والفتوى في زماننا بقول محمد روح (شعر) *
 هي) عجن الغاصب الدقيق يقطع حق المالك (شعر) جعل الارزانيق يقطع حق المالك (قع
 يمر) لا يقطع (شعر) خش الحنطة والذخن يقطع (قع) يخبر كل بيع الرشاة (شعر) لا يقطع وعلى
 هذا الوجه المسمى ابيض (شعر) طمغ) وغيره مما جعل الحنطة كشكلا لا يقطع (شعر) (شعر) يستعار
 منتشر اذا كسر في النثر تصفين فان بقه الى السند اذ فوضله بغير اذن المعين يقطع حقه وعلى المستعير
 قيمته منكسر او كل الغاصب انما غصبه منكسر او لو غصب ثوبا او اجماع عليه بقره حتى صار مرقعينا
 فالسرقين لصاحب البقر وعليه قيمة الثوب ولو غصب بامع العضادتين وركبه في داره يقطع
 بالقيمة (قع) مثله وقصارة الثوب بالنساسة (شعر) الغراء كصنعه (شعر) وروشه بالظاهر كصنعه
 وبالشجر ينقص (قع) غصبتا قوطاها وكثبه يقطع (شعر) وصل غصنه بشجرة صغيرة يبيع كوقيك
 حائض الوصل فهو له والشجرة لصاحبها ولو غصب التجار خشبه وادرجها في بناءه بغير اذن
 مالكها لا يملكه التجار ولا يارب الدار (شعر) غصبتا قوطاها وكثبه يقطع حق المالك (شعر) (شعر) يبيع
 حبة الغير بغير اذنه وقطعه المشتري ويحاطه ابيض يقطع حق المالك (شعر) (شعر) ورجل في دار انسان
 نمر القى فيها ملحا فصارت خلقة وله وان لم ينقل الدن عن مكانه قال روح عرف بهل اثن بنفس
 القام الملق يملك الخل (قع) صلتا ما يعصبه الا تراك من الجوز وعوارض وسائر الخشب ويكسرونها
 كسر متفادشا لا يقطع حق المالك وان اذود اذ قيمتها بالكسر واليه اشار (شعر) غصبت بطيخة
 وقطع منها شريدة لا يقطع حق مالكها ولو جعل لها شراثل يقطع خبز وال اسه او لودع شاة غيره
 وقطع لحمها اربا اربا فقيه روايتان (شعر) لتاجا لا يمة قتل غيب انسان وضمن قيمته لا يملكه باء
 الضمان حتى لا يكون عليه الكفين فان المضمون اذا كان ذملا لا يملك بالضمان * باب في التسييب الى
 التلف * تاج الا يمة البخار خازنت اذن المرائين اذن الاخر في المشاجرة فسقط منها القرط

فضاع لم يضمن (س) تعلق رجل برجل وخاصة فسقط عن المتعلق به شيء فضاع يضمن المتعلق
(حب) ولو مر به فسقط ميتا ضمن ماله معه وثيابه (ط) ضرره وسقط ميتا ضمن الضارب ماله وثيابه اذا
ضاعت (فع سي) ضوب غيرة باغى عليه ولم يمكنه البراح فاخذ ثوبه لا يضمن الضارب (شبه فع)
القي هرق في بيت حمام الغير ولم تجد مخرجاً فقتلت الحمام بأسرها وهي طيارة بالخوارزمية تعجل
ما وروى من وانها عالة القيمة عند من يتطيرونها يضمن قيمتها الى هذه الصفة (سي) الاشتراء حصراً
واشرف على الاضرار ك فقال للبائع لا تسقه فان السقي يضره فيمسا وجف العنب يضمن المقتان ان سقا
مقيا غير معتاد (فع) لا يضمن ارد حمرا يوم الجمعة فلف بعضهم بعضاً فوقع على زجاج الخزاف وتلاوه
فانكسرت يضمن الدافع ان انكسرت بقرة دفعة (تج) قطع شجرة فوقع على شجرة جارة فانكسرت
يضمن ولو اراد نقض حمار مشترك فمنعه حاره فقال الناقل ابلن لي فطأ خرب من دارك فانا ضامن
له فاذن له بعد الشرط فنقضته وخرب من داره شيئاً ينقضه لا يضمن ان لم يكن مباشراً وفي فتاوى
الفضلى مثله لكنه قال لم يضمن شيئاً مطلقاً كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من مالك لا يصح وكذا لو
ضام ما وعمره قال ان لطقك ما صنعت حراب دارك فعلى ضمانه شرف الائمة العقيلي هي مجدد الا
ففسط حشيه على حد ارجاءه فهدمه لا يضمن (ط) هدم بيته فانه يضمن من ذلك بيت جاره لم يضمن
وفي فتاوى الفضلى لو اذن لجاره في هدم احد امر مشترك بشرط ان ينصب الا حشاه فلم يفعل ضمن
(العسل) لا يضمن على كل حال (فصح) فخرج رأ من مجعدة فغيره بغير اذنه وتركها مفتوحة فاذا بها
أحر الشمل لا يضمن (بم) مر بالرمث تحت القنطرة فحسب اسطوانتها وخرابت القنطرة يضمن
(الحمت) مبي في ملكه ماء فخرج من حبيها الى ملك غيره ضمن المالك استحقاقا وكذلك الودق فسقط
من ايت حاره شيئاً من ذلك (شع) لا يشتري من هنة وبي فيها فلما صار من قد وفي حوارها مكتب
فسقط من دق الحنطة والا زنيتمن صاحب المد هنة قال روح لان التلف لما حصل بل لك كان هذا
مباشرة لا تسليماً ولا يشترط التعدي في المباشرة (نعت) قمار يدق الثياب في حانوته فانه لم يضمن
الجار يضمن لانه مباشر (شمر) استأجر نجار اليه لمجداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط
شيء منه على رجل فمات به من النجار (فصب) جفراً مأمورة في ارض الغير وجعل فيها جزراً وسقى

صاحب الارض ارضه ولم يعلم بذلك فهلكت ففيه اختلاف المشائخ والاجماع انه يضمن ^{بـ}اخذ ^{بـ}اليزور ووضع على مواضع البزور مد رات لئلا ينخر جهها الحمام او لا يفسد ها المطر فزالها انسان فهلك البزور فان زالها في غير وقتنه والتزم السقف يضمن والا فلا وتفسير الضمان ان يقوم الارض مع البزور وتقوم بذونها فيرجع بفضل ما بينهما ولو فتح كوة بيت فيه بطاطيح او ثمار فهلكت بالبرد ان جُمِعَتْ في الحال يضمن والا فلا كالرحل السفينة المشدودة بالشط (فعك) منع وكيل الرعية الماء من صاحب الضيعة حتى يبس ذرعه لا يضمن (ولك) غصب عجولا فالتفه حتى يبس ضرع امه يضمن العجل دون نقصان البقرة (جنس) آجر ارضه من رجل بحنطة فلما حصد المستاجر ذرعه وداسه منعه الموحر من نقله ليل فتح الاجرة فافسد المطر لا يضمن (طس) الحمال نزل في مغارة وتهدم الله الانتمال فلم يفعل حتى فسد المتاع بمطرا وسرق يضمن اذا كان المطر والسرقة غالبا فيها وقيل يشترط ان يكون صاحب المتاع معه ولو امسك رجلا حتى جاء آخر فاخذ منه ما لا يضمن الممسك (عمت) ادخل اجناسا له في المسجد بغير اذن خادمه واخذت مقتاحه وجاء شيل فاهلك بسط المسجد يضمن * بابه

في ضمان الساعي والنام * (فعم) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه ما لا يظلم يضمن الساعي وروى هذا عن زفر رح وبه اخذ كثير من مشائخنا لمصلحة العامة (شص) ان كانت السعاية بحق كما لو اداه انسان او دام على الغسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فغرمه ما لا يضمن ان اخبره انه وجب كنز او وجب لقطة وكذب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا ياتي الى امراته فيخبث بها ويغرا متها فيطأها وكذب في قوله وغرمه السلطان فقبل يضمن الساعي على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جائرا يعوف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية (بسخ) اشترى جارية بغيبة النخاس ومضت مدة فاخبره بهذا انسان فاخذ النخاسية يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة ياخذون الدامغان من جميع السلع فمن اخبرهم ببيع او شراء حتى اخذوا الدامغان او الجباية منه يضمن وللمظلوم ان يرجع عليه (تبح) اخبر الظلمة ان لفلان حنطة في مطهرة فاخذها منه فله ان يرجع بها على المخبر وكذا اذا علمها الظالم لكن امره الساعي بالاخذ يضمن (بمر)

النمام قال للظالم لفلان يرضى جيل فاخلد منه فهو ضامن (تج) شكى عند المولى بشيء حق واتى
بقائد ضرب المشكورة فكسر سنه اويده يضمن الشاكي ارضه كالمال وقيل ان من حوس بسعايته فهرب
وتصور احد ارا السجن فاصاب بدنه تلف يضمن المسمى فكيف ههنا فاقيل اتعتى بالاضمان في مسئلة
الهرب نال الاول ومايت المشكورة بضرب القائل لا يضمن الشاكي لان الموت فيه نادر فسعايته لا تفيض اليهم
مقالبا (تج) قوم الدلال المتاع للجزية السلطانية او للامراء بها لا يتغابن فيه فاخذ منه بلماكي
القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته * باب فيما لا يجب الضمان باطلاه * (يت) اراق البثور
في المعروف وكسراوانيه او ما وحل في مجلس الشرب من آلات القسق فله ذلك ولا ضمان عليه (فتح)
مرض عند يقار ثور لا يرضى حيوته فجاء به فلم يجبه ما يكره وسلمه الى ام المالك فامرت قصا فاذ به
بشعر المالك في قصين اي الثلاثة شاء ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رح ولم يذكر
حكم الام والقصاب وذلك يمتنى على ان الاجنبى اذا ذبح حيوانا ما كره اللحم المغير في حال لا يرضى
حيوته وهو مذكور في (وط) فاخترار الصد والشهيد رح في ذبح مثل عند الحيوان الممرض اذا
كان ما كره اللحم ان الاجنبى يضمن بخلاف البقار والراعى (ت) الاجنبى لا يضمن كالسقاء والراعى
لا ذنب في الذبح دلالة به (بم) فاما في القرم والبغل والحمار يضمن عند هم جميعا في المروضة
اذا اشترى مسلم خيما من ذمي فالتفها لم يضمن ولو قصصها منه فالتفها يضمن (نظ) اشترى خيما من
ذمي فقصها فلا ضمان عليه ولا يضمن (حم) متلف كعاب الصبيان لا يضمن * باب في رد المعصوب
معيانا او غير معيب وما يتعلق به (عيا) مائة المرد على الغايص سواء غيب المعصوب او غاب المالك
منه وان اتى باضعاف قيمته (شفح) اغصيب حارية فحبلت فردها المالك فماتت في نفاسها ضمن قيمتها
هند ابى حنيفة رح كالوجنت ثم ردها فقتلت قيمتها بملك الجنارية وقال لا يضمن النقصان كالورد
بصومة او زفت عند هه فهلك بالحمى لوزن الجند (بم) ضرب ثور غيره فكسر اعلاه ضمن قيمته عند
ابى حنيفة رح وعند هه انقصانه ولا يضمن للعاصب نقصان السعر * باب الغرس في ارض الغير والزراعة
والحفر * (علك) غرس في ارض الغير بغبر اذنه فالشجرة للغارس ويتصدق بما زاد على قيمة غرسه
لو كان مستحقا فتصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الارض تملكها بالقيمة ولكن يفرم العارس

نقصان الأرض ان ظهر (ط ١٨٧) يتملكها بملوكة بالقيمة ان اضر القلع بالارض وقيل بقيمة شجرة
 لغيره حق القلع (عك) ولو غرسه المسلم في ارض مسلمة كان سبيلا (شمر) القى حب القطن في ارض
 الغير غصبا ونبت فرباه مالك الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهد ورضا
 به الا اذا ظهر انه تعهد للغاصب (بمر) ولو جاء المالك وكريها بعد نبات الزارع الغاصب وذرع
 بحبها شيئا اخر لا يضمن للغاصب (فج) غصب ديرة وحفرها حوضا ضمن ضمان الا تلافى (شمر) ضمان
 النقصان (سي) يوخذ بالنكس ويضمن ان تبص * باب في امر الغير بفعل فيحصل منه جنابة
 بالامر * (فتح) رجلان على شطى نهر فقال احدهما ارم بقائعي الي خر ما وضاع في الماء يضمن اذا وفت
 قوته برمي يوصله الى الشط والاشط (فج حمر) امر غيره ان ينظر الي خابية هل صار خلا فنظر وسأل
 نقيها من انفه دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين ظهارة ونجاسته (عك) يضمن وعن ابي بكر
 النخعي سأل دم من مشترى النخل في خابيته ان نظرقه باذن مالكه لا يضمن والا لا يضمن
 (صك) فصار المسئلة خلافة (قب) استباح قويا فقال له يا نعيها هل هانمك فاكسرت يضمن
 وكذا اذا قال مدتها فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال (عس) هذا اذا اتفقا على
 الثمن كما اذا اخل شيئا على سوم الشرى وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك يضمن كل هذا
 * باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب والغاصب من المودع * (قب) اركب تلميذ مكارى
 الحمار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت وسلمت الحمار
 الى التلميذ لانه مودع عاد الى الرفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى ايها شاء
 ولا يرجع احد هما على صاحبه بالمضمون قال روح على هذا الغواذق اذا حمل في العجلة متاعا
 او انسانا (جت) ومن اكلف الغصب في يد الغاصب قادى اليه القيمة برى وعن ابي يوسف روح
 لا يبرأ بخلاف رد العين (ظمت) رد الغاصب الثاني قيمة الغصب الى الغاصب الاول يبرأ في قول
 ابي حنيفة روح ولا يبرأ عند ابي يوسف روح (جك) يبرأ من غير ذكر خلاف ولا خلاف ان الغاصب
 الاول اذا طلب القيمة عند فقد العين ان تقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه
 الا في وجوه منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق الا ببينة

وبيرأ الغاصب باقرار المودع فيهما وان كان الغصب كيليا أو زنيا فالمتممة له الثاني فاحذر الاولى
 قيمته دراهم اود فانير لا يبرأ الثاني لانه بيع وليس له الا قبض عينه اوبد له * باب مسائل متفرقة
 (البيع) الغصب العبد المكيون ومات عنه فلا ريب المكيون مطالبتة بالقيمة (فهم) ادعى انه اراق
 خمر المسلم وقال المسلم ارقته بعد ما صار خلا فالقول للمتلقي (تصح) له حق القراري ارض وقف
 او سلطانية ويتصرفها غيره ليس له حق الاسترداد (صح كسب) له ذلك (البيع) وانما يثبت حق
 القرار اذا تركها الامام له حين تسمه في الابتداء قال ح قول (البيع) احوط الجامع الاصغر ادفع
 هذه القيمة الى احد من الصغارين ليصلحها فندفعها الى احد ونسيه لم يضمن كالمودع اذا نسي
 المودعة انها في اي موضع ومثله في تناوي ما دافع هذا الغزل الى نساج لم ويعين ولم يقل الى
 من شئت قد فع وهرب المذئوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر الموكل للوكيل وكل احد لا يصح
 وانما يصح ان لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة اذ قال لو الى البلدة قلد اخذ القفاد لا يصح ولو
 قال من شئت صح (تصح) لها حنطة ربيعية في خاوية وخريفية في اخرى نامرت اختها ان تدفع الى
 حراثتها الخريفية فاخطأت قد نعت اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراثت لتنقل اليه
 الحنطة للبدن ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين انها ربيعية تضمن اي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت
 الاغتصارت غاصبة والبنت والحراثت غاصب الغاصب قال رح وهذا احسن دقيق يخرج منه كثير
 من الوقعات * كتاب المودعة * باب فيما يصير به مردعا * (عليك) وضع عبد وشيأ وقال له احفظه
 حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مردعا ويضمن ان ترك حفظه (فلك) لا يصير مردعا
 ولا يضمن بترك الحفظ (ط) مثله (عليك) وكذا اذا قال ضع بي هذا الجانب من بيتي الا اني
 لا التزم حفظه يعنى يصير مردعا * باب فيما يضمن به المودع * (تصح) المودع يلمس المودعة
 وينزعها ويستعملها كروب نفسه فهلك في غير الاستعمال لا يضمن (شم) دفع اليه ذهب الحفظه
 فالقاء في نهر كعادة التجار فسبق حلقه لا يضمن (يمس) دفع الى مراهن قيمة لسقى الماء فتناقل
 عنها نضاع لا يضمن (فب) اودعه فانير وسأل منه ان يقرضه دراهم فوضع المودع الدنانير في حيزه
 لم يستل له الدراهم ثم قام ونسيها فضاقت يضمن اودعه ميكننا فيجعله في ساق خيفة لا يضمن ان لم يقصر

فما الحفظ وقد مر أن المودع لو فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت الفواكه والبطايط المودعة
 ويضمن أن جملة في الحال والأفلا ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء
 لبشره فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن (فمخ) وضع الوديعة في داره وبين أهلها أناس كثيرة
 فضاعت فان كان شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن والذهب يضمن (بو) احترق
 بيت المودع فلم ينقل الوديعة إلى مكان آخر مع إمكانه يضمن إذا تمكن من حفظها بنقلها إلى مكان آخر
 قال روح ويعرف من هذا كثير من الوقائع (بف) أودع غامل لواله مالا فوضعه في أيام السلطان
 فوكل امتعته وترك الوديعة وتواري فغير ملي بيته والوديعة يضمن وإن ترك بعض امتعته في بيته
 * باب الشرط في الوديعة وحفظها نيل التغيير والأمر بنقلها إلى الغير (فح) خلوا في أودعه بقرة
 وقال له إن أرسلت ثيرانك إلى المرعى للعلف فادفهب بتقري أيضاً فذهب بها ومن ثيرانه فضاعت
 لا يضمن (يم) أودع شاة فلحقها مع غنمه إلى المرعى للحفظ فسرق الغنم يضمن إذا لم يكن الراعي خاصاً
 للمودع (ط) المودع لو أرسل الحمار أو البقرة إلى البهرح يعتبر فيه العرف (فمخ) سلم المودع الدار التي
 في بيت منها الوديعة إلى آخر لحفظها أن كادت الدار تقع في بيت مغلق خطين لا يمكن فتحه بغير مشقة
 ولا فيضمن (ظم) وكله بقبض وديعته بحضير المودع فعاد إليه بعد أيام فامتنع وهلك يضمن لأن الثابت
 معاينة فوق الثابت بالبينة ولو أثبت وكالته بالبينة فامتنع من الدار بعد الطلب يضمن فهذا أولى
 * باب في مسائل متفرقة (فح) جحد الوديعة ثم ادعى المودع ضياعها ليس له أن يحلف المالك
 على العلم (فغ) اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع
 بيعها دون أكلها بشرط الضمان (فم) حملت زوجة الابن إلى دار أبيه قالية فآخذها الأعرنة وقصر
 البصر في المنع منهم مع قدرته عليهم يضمن قال روح قد جعله مودعاً عبد وأن صريح الأيداع دون
 أهله وخد مه لأنه القيم في الدار والمتصرف فتعين للحفظ * كتاب العارية * باب في التصرف فيها
 بخلافه * (فح) استعار من اليدق مبطخة فلقها وفرغ ثم أعادها من غيره وضاع يضمن المالك أيهما
 شاء (سني) مثله قال روح قال (أب) المروا المسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان
 بكون العارية بعد انتهاء مباحها بالفراغ من العمل الذي أقيمته للاستعارة (شم رفع) قال للمستهتم

أعوت د ابتي منه ، ولم يضم شيئا فلور كنه ليس له ان يركبها فيه ، ولا ان يكفعها اليه للحمل ولو حمل
عليها فله ان يعبرها فيه للحمل (تج) استعار ذرية لم يعلمها جنى ماتت يضمن اسعار كندرة ثم
اعارها من غيره لا يضمن ولو استعارت ملاقاة المصيبة ثم خرجت منها الى مكان آخر فتعمرت تضمن
فالعارة كانت موقوتة بالزمان تيقوتيا لعمل (تج) استعار فاعاد ضرره في الحطب ومحتشد د رهيوم
وتيزد بكر كرفت وصهر عا آت بر زدوا تكبر يضمن (تجب) ان كان الضرب معتاد الا يضمن استعار
الوصى د ابتي لعمل الصنى ولم يوردها بالليل حتى هلكت فالصبيان على الصبي دون الوصى قال روح
وانها عجيبة (تج) استعارت طستا وغسلت فيه بالبحر يبيع بارقاغ فاكسر ان كان يعسل مثلها في مثله
وكان الغسل مغتلازا لا يضمن استعار جمارا فيخرج في العيل لا يضمن ولو استعار قند واللطيم فطبع
فيها مرقعة ولقفلها من الكانون مع المارقة واخرجها من البيت فوقع من يده وانكسر فالجريح انه
لا يضمن لحي السار اذا رلق (ط) مثله كاللواحي استعارت ثوبا بالتملفه فتجرق من لسها واستعارت
موا ويل فزلقت رحلها في المشي فتجرق لا يضمن (ط) وقع من يده ثوب البيت فبيعه على يده
عنه فادسها او عبر عليها فيسقط عليها فالسبلها يضمن وان كان يسيطا او مائة استعاره ليمسطة
لم يضمن هو ولا ايجوه بخلاف الخيال لان فعله يعرض فيقتيل بشرط السلامة بخلاف هله باب في
التصرفات التي يسلكها المستعير (فيث) استعار كتابا ليقرأه جاز ان يصلح خطاها ان علم انه لا يكره
ذلك ما يكره ولا يجب والا فلا (تج) استعار ذرية للحمل فله ان يركبها كالا حارة ولو استعارها للحمل
عليها كذا امنا من الجنطة الى البلد فهلكت المكنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود
ايضا الى منزل المغير وكن اي الاجارة اذا لم يكن المكار عد عليه لا عرف (تج) واعارة الممطر بالبحر
واربيع كالتياب ليس له ان يعبره غيره (فيث) باب فحرد العارية (متم) استعار ذرية للحمل الى
مكان كذا او قال له المالك ابعثها مطلقا فتبعها على يد من ليس في ماله ففعلت في الطريق لم يضمن
(تج) مثله ولورد الثوب المستعار فلم يعبر المغير ولا من في ماله فلوسكه الليل وهلك لا يضمن ولو
وجد في ماله ولم يورده يضمن ولو استعار ذرية لم يركبها بنفسه ثم ركبها بغيره من في ماله فركبها ضمن
(تج) او دمنه احياءا وغايب ومات ولم يعبر المودع والارثاله سوى بنت ابنته المراهقة يعدل الى مع

إليها إذا كانت تقدر على الحفظ * باب في الالفاظ التي تكون اعمارة * اعمارة الجزء الشائع تفتح
 كيف ما كان في التي تشمل القسمة او لا تحتلها من شريك او اجنبي وكل اعمارة الشيء من اثنين
 اجمل او فضل بالانصيف او بالتثليث (فتح ظم) دقت لك هذه الحمار لتستعمله وتعلقه من عند
 نفسك فهو اعمارة * كتاب الشركة وانه يشتمل على ستة ابواب * باب في الشركة الصعيقة والفاصة
 (جيب فتح) اشترى ثمر اكرم ثم قال للبائع بالبح اذا فكام في الربع فقال نعم وبقيما عليه فليس بشركة (فتح)
 اشترى ثمر اكرم ثم قال لا آخرا شركتي فيه في الثلث فهي فائدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر (بسم)
 اشترى ثورا فقال له آخرا شركتي فيه فقال هلال بالبح انا لا يصير شريكا لان معناه اشركك لا اشركك
 كقوله كل فيقول فليكن معناه مأكلا (فتح بني) له سفينة فاشرك مع اربعة على ان يعلموا بسفينته
 والاشترى الخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه
 لجزء مثلهم لهم (فتح) باع فاليوم الخمسين دينار ثم قال البائع اكون شريكا لك فيه فقال المشتري نعم فسكتا
 على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاطين والمشتري يبيعهما في السوق على هذا حتى نقلت لا يصير شريكا
 فيه (عسح) باع بقرة ثم سألها من المشتري بالبح فامتن ان فقال المشتري هافر نريد فامتن ان يا ماذك
 ماذيك اود شعاع وحيك اود ونيك فقال البائع معنى هيل اميس قبول مكان من هذا ابيع النصف هر فافكون
 شركة واولادها بينهما (قنب) دوشخص قرارا دن بايكن يكره ملك فلان را هر دو بخريم فذهبا اليه
 وعقل احل هما بحضرة الآخر وكان سالكا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما قال رح ينبغي ان يحفظ هذا
 فان المنصوص عليه فيما اذا اصطالحا انه اذا اشتراه احل هما يكون على الشركة انه يكون مشتركا بينهما
 لافل (عسح) اقترض لصاحبه مائة ودفعها اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المائتين وقال للمستقرض
 خذ هما واتجر بهما على الشركة فهذا المختل وليس بشركة (جسج) والروضة قال محمد بن الحسن رح اذا
 كان دود القر من والحد وورق الثوت منه والعمل من الآخر على ان القر بينهما نصفان او اقل او اكثر
 لم يجز وكل الركان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب
 الاوراق لا يضره وبه نص (خسج) قال بخلاف المزاولة (ط) مثله * باب في شركة العنان * (شم)
 هقل اشترى عنان بالذ فانيوز رأس مال احل هما غائب لا يصح ولودفعه بعد الا فتراق عن المجلس

ليشترى الشريك بالمالين على ذلك العقل ينقل الشركة بالدفع (فك) شريكاً كان شركة عمان على العصور
 أسلم أحدهما إلى صاحبه في كرحطة على الشركة لا يصح أصلاً * باب في الشركة بالإعمال * (فع عليك)
 اشترك ثلاثة من المالين على أن يملأ أحدهم الجوانث ويأخذ الثاني من فمها ويحملها إلى الثالث
 فينقلها إلى بيت المستاجر والآخرينهم بالسوية فهي فاسد قال روح فساد هالهنه الشروط فان شركة
 المالين صحيحة اذا اشترك المالون في التقل والعمل جميعاً (ش) فيجان اشتركا في نقل كتب
 الحاح على أن ما رزقهما الله تعالى فيه فبينهما نصان فهل شركة حائزة (من) استأجر رجلين
 يعملان له طعاماً من القرات فحمل كله أحدهما وعما شريكاً في العمل فإلا يحمل
 نصف الآخر في نصف الطعام ولا شريك له في النصف الآخر لأنه كان صامناًه (ظمر) ولا يجوز شركة
 الدالين في عملهم (فمب) ولا شركة الإقرآء في القراءة بالزمرة في المال والنعاري لأنها غير مستحقة
 عليهم (شص) ولا شركة السؤال لأن التوكيل في السؤال لا يصح (تسج) خياط وتلميذ اشتركا في الخياطة
 على أن يقطع الأستاذ الثياب ويحيط التلميذ والآخرينهما نصان والمالكان على أن يهين أحدهما
 الغزل للنسج وينسجه الآخر وينبغي أن يصح هذا الشركة كالمشرك حياط وصناع (شص) اشتركا على أن
 يتقبل أحدهما المتاع ويعمل الآخر ويتقبل أحدهما المتاع ويقطعه ثم يدفعه إلى الآخر ليجعله بالنصف يجوز
 * باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف أحدهما في الأعيان المشتركة * (فع) قال الشريك ربحت
 عشرة ثم قال ربحت ثلاثة فله أن يحلله بأنه لم يربح عشرة (بمخ) اعتلت دابة مشتركة وأحد الشريكين
 هائب وقال السيطارون لا بد من كيهانكواها الحاضر بهكت لا يصح ولو كان بينهما متاع على دابة
 في الطريق فسقطت فأكبر على أحدهما دابة مع غيبة الآخر فأمسك المتاع أو ينقص حائز
 ويرجع على شريكه بحصته (بمر) داربين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الأجرة فللعائيب
 أن يشارك في الأجرة قال روح فهل الإشارة إلى أن الباعث لم يملك الأجرة (ص) أشار إلى أنه يملكها
 ويتمتق بحصة شريكه للبحث بالعاصف (بمر) داربين اثنين ولهما زوجات وللأختين
 زوجان وللأخوة أن يمنعوا الزواج الاختين عن الدخول فيها إذا لم يكونوا محرمين لروحانها ولو كانت
 بين اثنين يسكنان فبها ليس لأحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لأنه تصرف في ماله

حق يؤيده ما ذكر في (ط) عن الفضلي انه لم يجد ارا مشتركة بينهما واراد احد الشريكين ان يرفع
 اطول مما كان ليس للآخر منعه الا اذا كان خارجا من الرسم (عس) له منعه وعن محمد رح مثله
 وهل بخلاف الصعود لانه لا ضرر في الصعود والضرر في رفع البناء لازم (ت) ارض بينهما فباعا
 احدهما فله شريكه ان يزرع نصفها ولو اراد ذلك في الغام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في
 القسمة ان للقاضي ان ياذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الخراج * باب فيما يتعلق بالدين المشتركة
 والد يورث في مال الشركة * (فتح بفتح) قبض احد الشريكين نصيبه من السلم والدين المشترك ورضي
 الآخر بقبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بحصته بعد ذلك (تصح) ولا حل للشريكين الا واحد الورثة ان يطلب
 نصيبه من الدين المشترك بينهم بسبب واحد حال غيبة الباقي نص عليه في ودعة (جص) وفي
 الجامع الكرخي لو كان بينهما ثمن عبد دين باعاه من رجل او قتل لهما عبد او غصب او استهلك
 او ورثا ديناً عن رجل فقبض احدهما نصيبه فهو حصته ومملكه ولم يقبض من حصه شريكه شيئا لكن لشريكه
 ان يشركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين او اجودا واردي فان اخرج القابض من ملكه
 لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فاما
 قبض ويكون مستوفيا حقه وما بقي على التعريم لشريكه (فتا) الشريك مات ومال الشركة ديون على
 الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا للعين * باب مسائل متفرقة * (فتح) حجام
 الحمام ياخذ سبع الغلة والمواضعة والعرف ظاهرا يجوز (فعم بفتح) اب وابن يكتسبان في هبة
 واحدة ولم يكن لهما شئ فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب يكونه معيناً له الا ترى ان
 لو غرس شجرة تكون للاب (فعم تصح) وكذا في الزوجين اذا لم يكن لهما شئ ثم اجتمع بسبب
 اموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة مغينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها (كسب
 الكسب بينهما نصفان قال رح وهكذا اكنت اسمع الجواب من افواه الناس انه بينهما نصفان (بسم
 وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عند جميعا (تصح) قال في عشرة دنانير
 فادفع الي ذهابا فاشترى باكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فادفع اليه خمسة فاشترى بالخمس عشرة
 سلعة تكون اثلاثا كانه قال اشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون اثلاثا كل واحد

المشركة تحتل شركة الاملاك ثم مال وهل اذا عين السائل جنس السلعة كالحنطة وتحوها فاما اذا لم يعين فاكل للمشترى وعليه الحسنة لعدم صحة التوكيل للجهالة (فعل شق) في شرط الربح يعتبر قيمة راس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشترى تعتبر قيمة راس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما او تقصيص احد هما يعتبر وقت القسمة لانه مالم يظهر رأس المال لا يظفر الربح * كتاب الصيد واليد بائح وانه يشتمل على سبعة ابواب * باب في الصيد * (شعر) يخبر بمرافق خطيرة لصيل الذي يابح بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه الخروج وذهب الى الجمعة ووضح فقوله امام البيرومية لتد صره الى المرور بها فيقع فيها ثم وقع فيها يد ثب يهر للجان (بسم) نصيب متجلا لصيل حمار الوحش وسمى به ثم وجد حمار الوحش مجروحاً به ميتاً لا تعبل ولورمى طير في الماء فادماه ثم فرغ الجف وحاص في الماء فوجد ميتاً وكان بحال لو خاض فيه متحماً لوحد وحياتيل (ثب) لا تعبل (بسم) رمى صيد اما مرغيره بالطليد جار (شص) رمى صيد افترح ظهره ومات في الماء لا تعبل (شبيب) يعبل فان اصاب بطنه او جنبه لا يعبل (بسم) ولورمادى الهراء ولم يصبه فلما عاد السهم الى الارض فاصاب صيد يعبل لبقاء فعله ولهذا الواصايب انساباً حالة العود او مالا يصيب (خسج) ولو ارسل كلبه فاخذ صيد اكثر ان تسمية واحدة بغير اشتغال الكلب بشيخ آخر ولا ترك يعبل الكل * باب فيما يוכל من السمك وغيره * (فعل علك) ارسل سمكة في ماء نحس بكبريت فيه لا يابس باكلها للمحالي (خرج) واحد سمكة معروضة ميتة في البحر طاف في قيعا تيل (علك) لا يعبل السمك ويد لشبهه بالحقاش (نحمر) وغيره يعبل (ط) في الحقاش اختلاب (ت) ابو بكر لا يابس باكل الهد هد (عت) احدي ليرتفع ثوبه للكلبة يعبل اكله اذا ذبح بعد ايام والا فلا وقال ابن المبارك في المربى بلس الا تان اكبره ويعبل اكله * باب في الدبائح * (شمر شد) اشرف ثوراً على الهلاك وليس معه الا ما يخرج من بطنه ولو طلب آله الذي لا يدرك فذكوته فخرج من بطنه لا يعبل اكله الا اذا قطع العروق (فعل) يعبل ان حرقه (فعل صت) وعس اي على انه يعبل في بركة المحيرة اذا كانت ابداء عم مسورة فليهم كاهل البدنة وان كان ابله هم من اهل العبد لم يعبل لانهم بمنزلة الموتى ومن عس لحيهم ظلم للعامر في ذبح لصيف شاة وسمى الله يعبل ولو ذبحه لغيره لم يسم الا مير او احد من العظام

وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَحِلُّ لَانِ فِي الْاَوَّلِ الذَّبْحُ لِلَّهِ وَالْمَنْفَعَةُ لِلْغَنِيِّ وَلِهَذَا يُضَعُّهَا عَنْهُ وَيَاكُلُ
 مِنْهُ وَفِي الثَّانِي لِتَعْظِيمِ الْاَمِيرِ لَا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِهَذَا لَا يُضَعُّ عَنْهُ بَلْ يَدْفَعُهُ لْغَيْرِهِ (ط) مِثْلُهُ قَالَ رَح
 قَعْلِيُّ هَذَا مَا يَفْعَلُهُ الْقَصَابُونَ فِي بِلْدَانِنَا مِنْ اَصْعَادِ الْبَعِيرِ بِالْحِجَارِ تَاكُ وَفِي النِّسَابِ فِيهِ هُوَ مِثْلُهُ
 وَانْ ذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَيَكْفُرُونَ بِذَلِكَ وَهَذَا اَفْضَلُ عَنْهُ النَّاسُ غَافِلُونَ خَوَاصِهِمْ فَكَيْفَ
 عَوَامِهِمْ (عك) قَالَ عِنْدَ الزَّيْجِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَذَبْحُ النِّصْفِ مِنَ الْوَدْحِينَ وَالْحَقُّومِ وَالْمَرْحِ ثُمَّ قَالَ
 مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِيَ لَا يَحِلُّ وَتَجَرَّيدُ التَّسْمِيَةِ فَرِيضَةٌ وَلَوْ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ وَتَرَكَ الْهَاءَ لَا يَحِلُّ (بث)
 اِنْ قَصَدَ ذِكْرَ اللَّهِ وَتَرَكَ الْهَاءَ يَحِلُّ وَانْ قَصَدَ تَرْكَ الْهَاءِ تَحْرِمُ (ط) مِثْلُهُ (فَعِ ظُمِرَ) وَلَوْ قَالَ اللَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ
 غَيْرَهُ يَحِلُّ (شَمْ شَمْ فَعِ) مِثْلُهُ قَالَ رَح أَنَّهُمَا يَحِلُّ إِذَا ارَادَ بِهِ التَّسْمِيَةَ فَقَدْ قَالَ فِي مَخْتَصَرِ الْكَرْخِي
 وَشَرَحَ الْقُدُورِيُّ إِذَا قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَوْ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ يُوَكَّلُ اِنْ ارَادَ بِهِ التَّسْمِيَةَ ثُمَّ قَالَ فِي الْكِتَابَيْنِ
 وَكَذَلِكَ شَيْءٌ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذِي سِتَّةِ يَرِيدُ بِهِ التَّسْمِيَةَ يُوَكَّلُ (ط) إِذَا ارَادَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَ
 لِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّهُ الْكَبِيرُ التَّسْبِيحُ أَوْ التَّحْمِيدُ أَوِ التَّكْبِيرُ لَا يَحِلُّ قُلْتُ فَكَيْفَ اِنْ قَوْلُهُ اللَّهُ إِذَا ارَادَ بِهِ ذِكْرَ
 إِلَهِهِ لَمْ يَرِدْ بِهِ التَّسْمِيَةَ لَا يَحِلُّ * بَابُ فِيمَنْ يَلْزَمُهُ الْاَضْحِيَّةُ * (شَمْ) لِهَذَا اِنْ تَبْلُغَ قِيَمَتُهَا نَصَابًا
 تَسْكُنُهَا مَعَ زَوْجِهَا فَعَلَيْهَا الْاَضْحِيَّةُ وَحَدِثَةُ الْفَطْرِ إِذَا قَدَّرَ زَوْجُهَا عَلَى الْاَسْكَانِ (فَعِ ظُمِرَ كَيْفَ)
 لَا يَحِبُّ عَلَيْهَا الْاَضْحِيَّةُ وَلَا حَدِثَةُ الْفَطْرِ مَوْسَرًا اِنْ كَانَ الزَّوْجُ أَوْ مَعْسَرًا قَالَ رَح فَاخْتَلَفَ فِيهِ يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّهَا اِنْ لَمْ تَسْكُنْهَا يَنْبَغِي اِنْ تَحِبُّ عَنْدهُمْ وَبِهِ اجْتَبَتْ (كَمْ) لَهُ دِيُونٌ عَلَى النَّاسِ مَوْجِلَةٌ وَلَيْسَ
 فِي يَدِهِ أَيَّامُ الْاَضْحِيَّةِ مَا يَشْتَرِي بِهِ الْاَضْحِيَّةُ لَا تَحِبُّ (عك) لَهُ دِينَ عَلَى مِفْلَسٍ مَقْرًا لَا يَحِبُّ مَا لَمْ
 يُفْعَلْ إِلَيْهِ (عك) لَهُ دِينَ حَالٍ أَوْ مَوْجِلٍ عَلَى مَقْرٍ مَلِيٍّ وَلَيْسَ فِي يَدِهِ مَا يُمْكِنُهُ شَرِي الْاَضْحِيَّةُ لَا يَلْزَمُهُ
 اِنْ يَسْتَقْرُضُ فَيُخْضَرُ وَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ الدِّينُ لَكِنَّهُ يَلْزَمُهُ اِنْ يَسْأَلُ مِنْهُ ثَمَنُ الْاَضْحِيَّةِ
 إِذَا غَلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَدْفَعُهُ (فَعِ ظُمِرَ) لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ غَائِبٌ فِي يَدِ شَرِيكِهِ أَوْ مُضَارٍ بِهِ وَمَعَهُ مَا يَشْتَرِي بِهِ
 الْاَضْحِيَّةَ مِنَ الْحَجَرَيْنِ أَوْ مَتَاعِ الْبَيْتِ يَلْزَمُهُ الْاَضْحِيَّةُ * بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْغَنَاءِ وَمَا لَا يَجُوزُ (شَمْ)
 أَرْبَعَةٌ عَشْرَ نَفَرًا ضَمُّوا بَقَرَتَيْنِ مَشْتَرِكَتَيْنِ يَنْبَغِي اِنْ يَجُوزُ (بَمْ) لَا يَجُوزُ التَّضْعِيَّةُ بِالشَّاةِ الْمَرْهُونَةُ
 (شَمْ) قِيلَ لَا يَجُوزُ التَّضْعِيَّةُ بِالشَّاةِ الْخَنَازِيرِ لَانِ لَحْمُهَا لَا يَنْطَاحُ (فَعِ ظُمِرَ) تَنَا شَرَّعَ الْاَضْحِيَّةَ فِيهِ

صبر وفته يجوز اذا كان لها نقي اي مع وقطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف (جص) والقطع
 في الاذن لا يجمع عند ملئ الرازي ويجمع عند ابن مساعة (حك) لا يعتبر الشعر المسترسل مع
 الذنب في المانع (حك) مثله (خو) يعتبر * باب في التضيعة عن الغير ورواها * (بو) اشترى
 شاة للاضحية تعصبها منه رجلا ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك يجزيه ولا يحتاج الى الاجازة (سج)
 قالت لزوجهها صبح عن كل عام من مهري الذي لي عليك بكذا وكذا ففعل ففيه اختلاف (سم) لا يجوز
 التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابي حنيفة روح
 خاصة (ظلت) ولا على امه المعسرة * باب التصرف في لحم الاضحية وسائر احزائها * (بم) تصدق
 بلحم الاضحية على الفقير بنية الركوة لا يجوز في طاهر الرواية (حك) يجزيه (بو) يجوز ولكنه يام
 (حك) اشترى بلحم الاضحية ما كولا فاكله لا يلزمه التصدق بقيمة اللحم استحسانا (بم) اذا
 لم يجد اضحية في بلد او قريته يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه من بلدته لشراء الشاة
 * كتاب الوقف وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا * باب في الالهات التي يقع لها الوقف وفي
 اضافته الى ما بعد الموت وتعليقه به * (يت) قال هذا الذي كان موقوف بعد موتى اوقاف مسبل
 ولم يعين مصرقا لا يصح (حك) قال دارمي عنده مسألة الى المسجد بعد موتى يصح ان خرجت
 من الثلث وعين المسجد والا فلا (فع) (حك) قال ان مات هذا الذي ارسله لمسجد المحلة ثم مات
 صارت مسألة (ت) عن ابي بكر السخري قال ان مات من مرضى هذا انقل وقعت ارضى هذا لا يصح
 لان الوقف لا يتعلق بالاحطار (صح) مثله (بم) سبلت هذا الذي ارى وجه امام مسجد كل اعش
 جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفا وان لم يقع عنهما كالأوصية لانه ينته عن الصلوات تصح ويستحقها
 ولا يجزيه عنها * باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز * (شمس) (بم) غرس شجرة على
 ضعة نهر عام ليستغل بها المارة وجعلها وقفا عليهم او على قنطرة معينة لا تصير وقفا (فع) تصير وقفا
 ان كان عادتهم غرسها لعامة المسلمين ولو وقف ضيعة على وامطعير معين في مسجد كل ايصح
 ولو وقف ضيعة للمسجد بنى في محلة كل اثم مات المسلم ثم بنى المسجد لا تصير مسألة (قح) وقف
 الادوية في البيمارخانه لا يجوز اذا لم يذكر الفقراء (بم) وقف مائة وخمسين دينار على مريض

الذهب الى انسان متصارفة ليستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكيل والموزون
 كمثل ك (طشدين) وقف ارض على المقبرة او على صوفي خانه بشرائطه لا يصح (قص) وقف ارض على
 الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلومين وقيل يجوز لا رادته الفقراء ويصرف الى
 الفقراء منهم وهو الاصح (ظم) بنى من رسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين فيها
 ان ثلاثة ارباعه للمتفقه وربعه يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وتحت بابها وغلقه والى من يقرأ
 عند قبره وتضي القاضى بصحته وفيه وجعل آخره للفقراء ليحل لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم
 ولم يكن فيه وكل اذا كان فيه وجعل آخره للفقراء وسلمه الى المتولى وليس فيه وقضى القاضي
 بصحته ونظائره في الوقف لالهلال وللخصاف (عك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح وكل
 الوصية (حمر) يصح الوقف (كك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها الى المتولى
 فقال هذا التعيين باطل (فتح) سئل طاحونة وراحا الى المسجد لا يصير مسجلا لعدم جريان التعارف
 فيه (خويوت) وقف ليشتري البسط للفقراء اجاز (سج) وقف ارض فيها اشجار وزروع لغير الواقف
 مما لقى التي تغنيها الامراء يصح وقفها وتسليمها الى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فان القبض
 شرط لتماها دون الوقف والشغل با اشجار والغير لا يمنع التسليم كافي البيع (سج) وغيره وقف
 هجري رجا الميل مع البيت الذي فيه دون سقفه يصح قال رح وهذا يرجع الى وقف المشاع وكان هذا

اختيار القول ابي يوسف رح (فتح) ولا يجوز وقف نخل البقر وغيره لينزو* باب فيما يتعلق بالمقابر
 والمساجد والطرق الداخلة في الوقف* (فع) رعية ووقت فاستثنت منها مساجد ها ومقابر ها
 لكونها لم تحدد فاشترى رجل ارضاً منها نادى الموقوف عليهم فساد الشرى وادعى المشتري صحته
 وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد المستثنيات وحكم الحاكم بصفة البيع وفساد الوقف ينقل الحكم
 (شمر ضح) ينفذ البيع وانما يبطل الوقف ان لم يكن محكوما به (ضح) وقف رعية يد كرح ود
 المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والحياض العامة (فع) لا بد من ذكرها حد ودها
 (شمر) لا بد من ذكر الحد وان امكن (سى) لا يصح الوقف بدون التحديد (كسج) كمن كب
 صيب) وبقيت ايمة خوارزم وقف ارضية المملوكة على اولاده واولاد اولاده ووقف لا زمام شرائطه

وكان في حلاؤها ارض مسئلة الى قنطرة بهر عام وهذا مسئلة نكحة معلومة حل ودها معروفة
مشهورة عييد اهل الرعية والواقف والموقوف عليهم وحكيم الحاكم بعبادته والوقف ولم يستثن هذا
المسئلة لشهرتها عند الناس يصح هذا الوقف * بان في الشروط في الوقف (مع يمت عليك)
وقف صيغة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات احد هم من اس صغير نفقه
تعد سبيل لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبيل حصول تلك الصفة (حو) مثله ثم قال اما يستحب الفقهاء
وان كان واحدا (نسخ) وقف ارضه مع الررع القايم بيها على نفسه مادام حيا وبعد وفاته على كذا على
انها تستعمل وتدر من الحصاد كل سنة كل اصا يصل من عائلتها يد انا داء الحراح والمؤمن اللارمة
ثم يصرف من المعاصل الثلث الى ملائ واولاده واولاد اولاده يطمان بعد بطن ثم بعد هم على قراء
المسلمين ويصرف الثلث الثاني منه الى قضاء صلواته وصيامه ويصرف الثلث الثالث الى قضاء ديون
الواقف وذكر ارباب الديون وقد رالدين ثم بعد ذلك الى ملائ واولاده واولاد اولاده الى آخر
والطون ثم على قراء المسلمين يصح هذا الوقف ولو مال مقام الديون للمعينة بعد قوله ثم يزرع من
العاصل كل سببه بكذا من الحصة ثم ان جاء مدع وانتدبنا على هذا الواقف يصرف ذلك العاصل
الى ذلك الدين ثم الى ملائ الى آخره يصح ايضا ولو لم يطهر دين في تلك السنة وصرف العاصل الى
المصرف المتكرو ثم طهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدعوع اليهم * فان فيما يتعلق بالوقف
على اولاده واولاد ملائ واولادهم * (مع عمت) وقف صيغة على مواليه واولادهم بطمان بعد بطن
وملى اولاد رجل واولاد اولادهم بطمان بعد بطن بلومات واحد من الموالى او من الفريق الآخر
وبقى منه اولاد فالاولى ان يصرف نصيب الميت الى اولاده دون من بقى من البطن الاول (نسخ)
الوقف على اولاده واولاد اولاده يستوى فيه الذكر والانثى (نسخ) وقف ارض على اولاده وهم
ملائ وملائ ثم بعد هم على اولادهم واولاد اولادهم ما توالدوا بطمان بعد بطن بلومات واحد منهم
اهل اولاده فلاشيين لهم مادام من البطن الاول حي ولو جعل التولية الى مولا الموقوف عليهم ثم
بعد هم الى من وصل اليه توبة الاستحقاق ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للمباين بالكلية حتى
يجعل القاصي التولية اليهم بالكلية او يضم اليهم مقام الميت غيره قال رح وانما بينهما كل تكلم

باب ما يحل للمدرس والمتعلم والامام والمؤذن من الاوقاف وما يحل للمتولى والقيم من التصرف
وما لا يحل* (فمبح) الاوقاف ببخار اعلى العلماء لا يعرف من الواقف شيئ غير ذلك فللقيم ان يفضل
البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم يحضرون وكذا الوقف على الذين يختلفون الى هذه
المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة او على علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض
ان لم يمان الواقف قد رما يعطى كل واحد (فمبح) الاوقاف المطلقة على الفقهاء الترجيح فيها بالحاجة
ام بالفضل (بو) الترجيح فيها بالحاجة (بق) بالفضل (محت) فاذن بقول (بو) قال رح ابو بكر
رض كان يسوى بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضى يعطيهم على قدر الحاجة والعفة
والفضل والاخذ بما فعله عمر رضى في زماننا احسن فيعتبر الامور الثلاثة وان كان في احد ما فضل
يرجع اصل الحاجة وعفة وجهه على من هو اقل فضلا وان كان فيه كبر اجورج واعف فهو المعلوم من غرض
الواقفين في زماننا (فمبح) اذ لم يدرس المدرس ولم يؤزم الايام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة
فللمتولى ان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان الوقف على كل من يد رس ويؤزم ولا يعتبر
توقيت خروج الغلة قيل له لو كان حقه في الغلة يحال لا يكفيها الا بعض السنة فيستغل بقدر ذلك
اهل يستحقه قال الجواب ما قلنا (فمبح) استخلف الامام في المسجد خليفه ليؤزم في زمان غيبته
لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الايام ام اكثر السنة (فمبح بم) يد رس
بعض النهار في مدرسة وبعض النهار في مدرسة اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس
في المدرستين ولو كان يد رس بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها
بمتاهاتهما قالوا وحكم المتعلم والمدرس في المسئلتين سواء (مخلص) ولا يجوز اخذ غلة وقف المدرسة
اغتني يكون سكنه فيها اكثر مما في داره واكثر ثقله فيها ولا يسع اخذ غلتها لمن قرا فيها كل يوم
سبعا وسكن داره (بم) ام في المسجد سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مات فهي لورثته بخلاف رزق
القاضي (سم شبه فمبح) الوقف على المتفقه جنة فيلفعها القيم دنانير فلهم طلب الحنطة ولهم
اخذ الدنانير ان شاؤوا ولو ابرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه بعد ما استهلكه لا يصح (محت)
لا يحل للامام غلة اوقاف الامامة اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه قال رح وكنتي

من متجنس في العبي الذي لا يتبرق وقرغ نفسه للإمامة ان يحل له كالمفتي والقاضي وما يشبهه
 من المتعلمين (عك) الأوقاف على الفقهاء يجوز للأعيان ادا انزعوا انفسهم للفقهاء بانه كالفقير وان
 لم يدرج نفسه فان كان مبيحا حاروا الا فلا (وكت عمت) الوقف على الشخصية المتعلمين الى هذه المدرسة
 لا راس للعبي منهم ان باخذ (شم حرم) يستوى فيه العني والفقير (عك) امام صبي اخل غلة
 الإمامة سبيل ثم انتهى له انه لا يحل ومن استعمله فمكايته ان يدفعها الى قيم ذلك المسكين ثم
 يصرفه القيم الى ما يستصوبه والى المسلمين (حرم) وقف داره لسكنى امام هذا المسكين ولم يعين
 الا امام فلا مأم الذي ان يسكنها (عمت) للامام العبي اخل غلة الإمامة (شم) امام اخل غلة
 السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يد عبي لورثته ولو نصب اهل المحلة اماما وحصاد سبيل المسكين
 منقود من دعوى اليه وام السنة واراد تركه فقال اهل المحلة اترك حصاد هذا السنة لانك اخلت
 حصاد السنة الماضية ولم تؤم فيه ليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان تؤم من راس السنة لا اكثرها (عمت)
 ام الامام شهرا واستوفى منه السنة ثم نصب اهل المحلة اماما آخر ليس لهم ان يستردوا ما اخلوا وكذا
 لو اخلت سنة (ط) اخل الامام العلة وقت الادراك ثم نتقل لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة
 كالقاضي ادا مات وقد اخل ورق السنة ويملك للامام اكل حصه ما بقي من السنة ان كان فقيرا
 وهكذا الحكم في ظلية العلم في المدارس بمعنى اذا كان المعطاء مصادفة واحدة المتعلم وقت القسمة
 ثم ترك المدرسة قال روح وعلى قتياس ما كتبت عقبيه عن (شيخ) نسعى ان يسترد من الامام حصه
 ما لم يؤم فيه (شم) لا يصح وقف الدار على الامام (شيخ) ولا امام ان ياخذ مرسومه للمعين رفا اهل
 المحلة ادا لم يكن فيه قيم وللإمام والمؤد ان ياخذ غلة الوقف ويصرف الى وجهه بغير اذن
 القيم ان وجب الا حرقه عقده (شم) يجوز صرف شيء من وجوه مصالح المستعمل الى الامام اذا
 كان يتعال المستعمل لولم يصري اليه (شم) يجوز صرف الناصب من المصالح الى الامام العتيق واذن
 القاضي (هو) لا ناس بان يعين شيئا من مسلات المصالح للإمام (عك) شيخ يريد في وجهه الامام
 من مصالح المسكين ثم نصب امام آخر فله احدى ان كانت الريادة بقله وجوز الامام وان كان لمعين
 في الامام الارل بشرطه ابرادة حاشته دأ يحل للثاني (صحت) والاول والاطهر قال الامام

للقاضي ان مرهومي المعين لا يفي بنفقتي ونفقة عيالي فزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد بغير رضا اهل المحلة والامام مستغن وغيره يوم بالمرسوم المعهود يطيب له الزيادة اذا كان عالما تقيا (سبح عجب كنج) وغيرهم وجه الامام تسعة دنانير مع السكنى فلا يستقر فيه امام لقلته فزاد القيم المنصوب من جهة الوالي دارا من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل المحلة جازو يعدرون وكان (بمنح) يفتي بجواز صرف شيء من مصالح المسجد الى الامام باذن القاضي اذا كان فيها سعة ولو احتيج بعد ذلك الى المصالح يمنع منه وكان الوجوه الاصلية اذا احتيج الى عمارة المسجد (بمنح كص عجب ككب كنج) امام ومؤذن راتبان ولهما مستغلات خاصة وفي وجوه مصالح المسجد سعة فطلبها من القاضي ان ياذن للقيم حتى يعمر مستغلاتهما من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يرجع غلاتهما مسلمة اليهما ففعل للقيم ان يعمرها من مصالح المسجد (معت) وفي وجوه الامامة قلة فزاد اهل المحلة دارا له من مسبلات المسجد وحكم الحاكم به لا ينقل (بيت) غاب المتفق شهر او شهرين يحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانهة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يحل (تسج) امام لا يؤم ثلث السنة وياخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه بمالم يؤم ويصرف الى العمارة وان لم يحتج فالى الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان ام شهر او واحد ثم عزل او انتقل (صحيح) ادفع حنطة الى امام المسجد وقال سبلت هذه الحنطة لهذه الكروية المسبلة للمسيكين ثم زرعها الامام فالصنادل للزراع ولا يحل له بل يتصدق على الفقراء باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف في وقف هلال الوقف على ثلاثة اوجه وجه يختص به الفقراء وجه يكون للاغنياء ثم للفقراء ووجه يستوى فيه الاغنياء والفقراء كالباطات والتجارات والمقابر والمساجد والسقايات والقناطر لان الغني يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير (تسج) لا يجوز صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء بخلاف ماء السقاية لان الحاجة الى الماء اغلب قيل له حاجة المريض الى الدواء اشد قال لو ترك العطشان شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التد اوي لا ياتم ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه الا اذا ذكر الفقراء قيل له لو وقفها على الاغنياء والفقراء هل يصح كالسقاية فانه اذا اطلق الوقف لا يجوز على احد القولين ولو قال على الفقراء والاغنياء يجوز ويدخل الاغنياء تبعاً للفقراء فتوقف

ويجوز الانتفاع بالطاحونة والطسات الموقوف للعنى والفقير بخلاف الادوية لانها عين مال وانها
 مفعلة ويستوى فيها العنى والفقير كالرباطات (فع بقر) واذا شرط ان يعطى غلتها من شاء اوقاف
 على ان يصعها حيث شاء بل ان يعطى الاغنياء * باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف الى
 المصروف ماذا يصنع به * (فعمر بن) وقف مستعلا على ان يقضى منه بعد موته من غلته كل اشاة كل
 سنة وقفا مستحقا ولم يصح القيم عنه حتى مضت ايام النحر يتصدق به (فصح) لم يكن اى المسجد امام
 ولا مؤذن واحتجعت غلات الامامة والتاذين سنين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شي من تلك
 الغلات اليهما (بم) لو مخلوه للمستقبل كان حسنا (فع) يصرف اليه غلة تلك السنة ويوقف
 بقيتها للعمارة (نظم) يتبع فيه شرط الواقف ولا يدفع الى هذا الامام (شهد) يدفع اليه ما احتج
 والاولى ان يكون باذن القاضي (شمرسي) لم ياحل الامام غلة الوقف سنين ثم مات لا يورث لان
 هذه صلة لم تقبض ولا يجوز احدها للامام الثاني وينبغى ان يصرف الى عمارة اوقاف الامام (فع فلك
 رحمه) ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة ارباعها للعقراء لم يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استعنى
 بها الى العقراء ليس رد ذلك من حصتهم في السنة الثانية (فصح) وقف على عالم يعينه ليصرف نصف
 غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف اليه من درسه ولم يختلف اليه احد في السنة نصرف اكل الى
 نفسه ثم ندم على صرف نصيب غيره اليه فقال هل لقطعة فيتصدق بها على الفقراء * باب في سكنى
 الوقف والاحارة باقل من اجر المثل والاستيجار من غير القيم * (شمر بن) سكن الدار سنين ثم
 الملك ثم استحققت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجر ما مضى (حم) ادعى القيم منزلا
 وعافى يد رجل فبحل فاقام عليه السنة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ما مضى فاما اذا اقر
 بالوقفية وكان متعنتاى الاثكار وخبت الاحرة (ط بم) سكتها سنة ثم بان انها وقف اول صغير
 بمس احرا لمثل بخلاف ما مر (بفتح عتج) الى الدور والخوانيت المسئلة في يد المستأجر بمسكها
 بغن فاحش نصف احرا لمثل او نحوه لا يعد راحل المحلة بالسكوت عنه اذا امسكهم رفعه ويحس
 على الحاكم ان يامر بالاستيجار باحر المثل (كس) مثله وواحب عليه تسليم زيادة السنين الماضية
 ولو كان القيم لاكتامع من ربه على الرابع الى القاضي لاعامة عليه وانما هي على المستأجر (فعمر بن)

استأجر الموقوف فأخذ المستأجر القل ثم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام المدة قالوا جزم على
القل ثم دون الجدل وكذا لو عصبها منه القل ثم بعد تسليم القيم إلى المستأجر إلى (فمخ) أحد
الشريكين إذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون إذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت موقفا
على سكنهما أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الآخر على الشريك إذا استعمله كله
وإن كان عند الإجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر
ما استعملته لأن المأهية إنما يكون بعد الخصومة (كض ظلت) ضيعة موقوفة معدة للإجارة في
يد رجل يغير حتى آجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتها بالبيتة العادلة
فللموقوف عليه إذا كان قيما أن يطلب أجر مثل الأرض التي آجرها المدعى عليه (كسب تسج) يدفع
الإمام واحدة من دور الموقوفة إلى وجهته إلى رجل مينا فسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه
الدور إليه ليستعملها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل * باب المساجد وما يتعلق بها * (فمخ) (صحيح)
أختلف في مسجد الدار والجماعة والرباط أنه مسجد جماعة أم لا والأصح ما روى عن أبي يوسف أنه
أنه إذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار إذا لم يمنعوا غيرهم من الصلوة فيه في سائر
الأوقات لأن مسجد الزقاق الذي ليس بنا في مسجد جماعة وينالون بالصلوة فيه فضيلة الصلوة
في مسجد جماعته وإن صلوا فيه في وقت أغلقوا باب الزقاق كذلك أهل (م) عنه أن كان فيه جماعة
بهم في الدار بعد الإغلاق ولا يمنعون غيرهم في الأوقات الآخر فهو مسجد جماعة والأقلا (فمخ)
مثله (مت عن) عن محمود الأوزجني لا يجوز الاعتكاف في مسجد زقاق غير نافذ لأن طريقه
مملوك لأهله إلا إذا كان له خائطا إلى طريق نافذ فيثبت يمكن التطرق إليه من حق العامة فيخلف
لله تعالى فيصير مسجد قال زح والذبي اختاره (فمخ) (صحيح) وأصح وقد رأينا المساجد بمخار وغيرها في
دور وسكك وأزقة غير نافذة من غير شك للإيمنة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المستأجر الذي
في المدارس بجرجانية خوارزم مساجد لأنهم لا يمنعون الناس من الصلوة فيها وإذا أغلقت
يكون فيها جماعة من أهلها (ث) اتخذ مسجد على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل (صحيح)
جعل وسط داره مسجد وأذن الناس في الدخول والصلوة فيه أن شرط معه الطريق صار مسجد

فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَالْإِفْلَاحُ رَأْيُ جَنِيَّةٍ زَحْ وَقَالَ يَصِيرُ مَسْجِدًا أَوْ يَصِيرُ الطَّرِيقَ مِنْ حَقِّهِ مِنْ أَقْبَرِ
 شَرْطًا إِلَّا لَوْ أَجْرًا رَجِيحًا لَمْ يَشْتَرِطِ الطَّرِيقَ أَوْ كَرِهُوا أَحَدَ الْطَرَفَيْنِ الْمَسْجِدَ وَرَأَى ذَلِكَ عَنْ
 ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ (بِمَجْع) أَحَدُ أَرْضِ مَسْجِدٍ أَبْشَرُ أَطْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُنَّ
 أَشْجَارًا صَامَةً أَوْ أَرْضًا مَوْضِعَ الْأَشْجَارِ مَسْجِدًا الْإِفْلَاحُ (بِمَجْع) قِيمُ الْحَامِغِ الْقَدِيمِ أَجْرُهُ مَوْضِعًا تَحْتَ ظِلِّهِ
 الْبَابُ لِبَعْضِ السَّكَّانِ لَا يَصِحُّ (أَخْبَجَ) قِيمُ يَمِيزُ فَنَاءُ الْمَسْجِدِ لِتَشْيِيرِهِ الْقَوْمَ لَا يَأْمُرُ بِهِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَسْجِدِ وَكَانَ الْبَرُوضُ فِي فَنَائِهِ سِرًّا أَوْ أَجْرًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْعَامَّةُ وَالْمَسْتَأْجِرُ
 يَكُونُ مَعَهُ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا كَانَ لِصَلَاةِ الْمَسْجِدِ وَفَنَاءِ الْمَسْجِدِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ظِلُّهُ بِالْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 مِمَّنْ الْعَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ قِيلَ لَهُ لَوْ وَضَعَ الْقِيمُ عَلَى فَنَاءِ مَسْجِدٍ حَقٌّ كَوَاسِي وَسِرًّا يَجُوزُ هَا وَيُصْرَفُ الْأَجْرُ
 إِلَى نَفْسِهِ أَوَّلًا إِمَامٌ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (مَبْنِي) وَهَذَا نَالَهُ أَنْ يَصْرَفَ الْأَجْرُ إِلَى مَنْ شَاءَ لِأَنَّ السُّورَةَ
 مِلْكُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِلْكُهُ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْإِمَامِ إِذَا كَانَ نَقِيرًا (بِمَجْع) لَا يَجُوزُ إِزَالَةُ الْإِحْثَاتِ الَّتِي يَمِينُ
 بِالْمَسْجِدِ بَيْنَ لِيَجْعَلَهَا وَاحِدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ قِيمُهُ مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ وَكَانَ رَقْعٌ سَقْفُهُ وَيُضْمَنُ الْقِيمُ مَا انْفَقَ فِيهِ
 مِنْ مَالٍ الْمَسْجِدِ (ظَمَر) يَمِينُ فِي فَنَائِهِ فِي الرِّسْتِاقِ دَكَانًا لِأَجْلِ الصَّلَاةِ يَصِلُونَ فِيهِ بِجَمَاعَةٍ كُلِّ وَقْتٍ
 فَلَهُ الْحُكْمُ بِالْمَسْجِدِ وَإِلَيْهِ إِشَارِي (وَلَوْ قَعَّ بِقِي) لَا يَوْضَعُ الْبَيْتُ عَلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَ مِنْ
 أَوْقَافِهِ (بِمَجْع) أَحَدُهُ نَعَضَ بَسْطًا الْمَسْجِدَ فِي مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ دُونَ الْحَادِمِ وَمَعْنَاهُ لَا تَجِبُ عَلَى الْحَادِمِ وَلَا
 فِي مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِالْأَرْضِ أَفْضَلُ * بَابُ نِيَامَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّقَايَاتِ وَالْمَعَابِرِ وَالرَّيَاطَاتِ * (فُجْع)
 صَغِيرٌ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ السَّقَايَةِ مَاءً لَا خَلَاخَ لَدُنْ وَاقَةٍ أَوْ تَصْعَعَةً لِلشَّرْبِ ثُمَّ بَلَغَ وَنَدَمَ لَا يَكْفِيهِ النَّدَمُ بَلْ يَوْضَعُ
 الْفَضْلَ إِلَى الْقِمِّ وَلَا يَحْزِنُهُ صَبُّ مِثْلِهِ فِي السَّقَايَةِ (عَتَجَ) أَخَذَ مِنْ السَّقَايَةِ مَاءً مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى
 حَتَّى يَبْلُغَ حِوْزَةً مِثْلًا وَكَانَ الْقِمُّ قَدْ صَبَّ فِي تِلْكَ السَّقَايَةِ خَمْسِينَ خَرَّةً فَصَبَّ هُوَ حِوْزَةً تَضَاءُ لِلْحَقِّ بِغَيْرِ
 إِذْنِ الْقِمِّ أَمْ أَرْضًا مِثْلًا لِلْكَلِّ (شَمَر) دَارُ مَوْقِفِهِ لِلْمَذَامِ وَالْجَمْدِ لَيْسَ لِلْقِمِّ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ غَلَّتِهَا خَائِيَةً
 لِسَقْيِ الْمَاءِ (ظَمَر) لِأَهْلِ الدِّمَةِ أَنْ يَشْرَبُوا مِنَ السَّقَايَةِ وَيَنْزِلُونَ الْخَبَانَ الَّذِي وَقَفَهُ الْمَسَامُ (شَمَرُ صَبَّ) كَيْفَ
 كَيْفَ جَبَدَ مَوْقِفَ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ يَمِينُونَ إِذَا بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ يَضِيعُ وَيَذُوبُ وَغَرَضُ الرَّاكِفِ التَّقَرُّبَ
 بِاسْتِمْتَاعِ الْمَسَامِ لَا التَّضْيِيعَ جَا زِلَ أَهْلَ الْحِجَلَةِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ إِلَى يَوْمِهِمْ (ظَمَر) وَقَفَ أَرْضًا عَلَى أَنْ يَدْفَنَ

فيها اقرباؤه فاذا انقطعوا الفخرو الفقرا فودع في فيها من اقربائه خال جملته من الوقف ولو وقف
 مقبرة او خانبا بعل مودته فلو اراد ان يدفن فيها ميتا له او يتبرع فيه بواب في تصورات القوم
 من التبرع يل وتغير الشرط ونحوها ليل ايد ونصرا ليد بسوي ربح اذا جعل الوقف على شريعة
 الخبز والخبز والتصدق بهما على الفقرا يجوز عندنا ان يتصدق بغير الغلة من غير شرط خبز
 ولا خبز لان التصديق هو المقصود حتى جاز التصدق بالتصدق في ذون الشئ ولو وقف على ان يشتري
 بها الخبز والسلح فيعمل عليها فاسمى الله جاز ذلك فان كان من ان يتصدق بالخبز والسلح
 على محتاج الخبز هل ين جاز التصديق عليهم بغير الغلة كالخبز والخبز وان شرط ان يسلم الخبز
 والسلح ليعاين من غير تمليك ويشتري ممن اشبه ثم يدفع الى من اشبه جاز الوقف ويشتري من غير
 التخي والفقير ولا يجوز التصديق بغير الغلة ولا بالسلح بل يشتري الخبز والسلح ويشتري لها الاهلها
 على او يبيعها لان الوقف وقع الاباحة لا التمليك ترك الوقف على شري النسم واعتقها جاز ولم يجوز
 اعطاء الغلة وكل الوقف ليضحي اوليها في ان مكة فيل يبع عنه في كل سنة جاز وهو اثم ابل ان كان
 كل ما كان من هذا الجنس يرعى فيه شرط الوقف بالوزن ويعشق جميع اودع شاته اصبية لم يتصدق
 بقيمة وعليه الوقف بما سمي ولو نذر ان يتصدق ببيعك على الفقراء او ثيابا وشاته جاز التصديق ببيعته
 او بقيته ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشتريها لهم الثياب واللبان اذا واصلوا اغل ونحوها من
 مصالحهم جاز الوقف وهو اثم لان للعلم طائلا في يوم القيامة ويجوز مراعاة شرطه ويجوز التصديق
 بغير الغلة عليهم ولو وقف ليشتري به الكتب وتدفع الى اهل العلم فان كان تمليك جاز التصديق بغير
 الغلة وان كان اباحة واجارة فلا (بنح) وقف بالبح بازر موجبة كذا على ان يدفع الى كل من يقرأ
 القرآن كل يوم امنا من الشبر وربع من من اللحم فللقوم ان يدفع اليهم قيمة ذلك وراقوا لوقف
 على ان يتصدق بفاصل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كل اكل يوم كل اقلقيم ان يتصدق به على
 السوا في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال روح الاولي عندنا ان يرعى
 في عمل الاخير شرط الوقف بباب في المساجد والاقافي التي يشتغى عنها او تخرب مصارفها
 (فح) كرامة مشبهة الى مسجد قد خربا في المحلة مسجد آخر ليس لاهل المحلة ان يصرقها اليهم

(عك) أمثلة (ط شيخ) حرق أو مبيدًا يخرّب ويفرق النائم فيه فللقاضي أن يصرف أو فانه
إلى مبيد آخر أو حوض آخر وفي شرحه للزيادة أيترا المسجد إذا اختفى عنه المصلون ولا يملأ
فيه ويخرّب ما حوله يعود إلى صاحبه كما كان إن كان حيا وإلى ورثته إن كان ميتا وهذا قول
أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف يبقى بمسجد أبي إمامة أو قال المسجد فإن كان يأتي المسجد
وتمتد لها واحد أكون ميراثا وإن كانوا جماعة تصرف إلى أقرب المساكن في تلك المحلة لأن قصد
الوقوف في الأول عمارة مسجد وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف إلى مسجد آخر في المحلة
فما رتها (بم) أرض وقف على مسجد صارت بيجال لا تزرع فيجعلها زجل حوضا للعمامة لا يجوز
للمسلمين الانتفاع بماء ذلك الحوض ولو خرب أحد المسجد بن في قرية وأحقه فللقاضي صرف خشبه
إلى عمارة الأخر إذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وإن علم يصرفها هو بنفسه قلت إن شاء كامر (بم) ولو خرب
الحوض العام فكيسه الناس وبنوا عليه خواتيت فللقاضي أن يأخذ أجر مثل الأرض ويصرفه إلى
حوض آخر من تلك القرية * باب في تصرفات القيم في الأوقاف وغللتها واستدانته على الوقف وشرف
بعض أهل المحلة ما لا بد للمسجد منه ونحوه * (بم) لخص القاضي فيما مطلقا ولم يعين له أجزاء
فخص في سنة فلا شيء له (ط) عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجوع له كذا مشاهرة أو مساندة
وصدقه أن يزول فية لا يقبل إلا ببينة ثم إن كان قد زما عينه أجر مثل صمله أو دونه يعطيه الثاني
والأول لا يحط الزيادة ويعطيه الباقي (بم) القيم يستحق أجر مثل سعية حواء شرط له القاضي أو أهل
المحلة أجزا أولا لأنه لا يقبل القوامه ظاهرا إلا بأجر والمجهود كالمشروط قال روح وقالوا إذا حصل
القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الإجراء لا يستحق أجر إلا أنه لا يجتمع عليه أجر القوامه وأجر
العمل فلهذا يدل على أنه يستحق بالقوامه أجزا أولا فكشف مقف السرق فغلب الحر على المسجد
الصغير لم يوزع الشمس فيه فللقائم سرق سرق من مال المسجد يقدّر بما يندفع به هذا القول ولو كان
فيه من القيم من مال المسجد خمسون دينارا إذا شتم فيها مستغلا لا يحصل منه خمسة دراهم ولو
دفعها مائة تحصل الخمسة وزيادة ليس لذلك إذ أمثلة أجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن
فيها إلا لثمة ثم ظهر القيم بما إلى المالكين فلهذا إن جادل فيك النقصان ويصرفه إلى مغيره قضاء وديانة

(نظم) نفع لا يجوز للقيم شئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع له وإن كان قيمة منقعة طاهرة
للمسجد (ط) إذا حل جله ماله في دار الوقف ليرجع في غلته جازوا لا خيلاط أن يبيعه من الأضرحة
يشتريه منه للوقف (ب) قيم انفق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثله في غلة الوقف
جاز سواء كان غلته مستوفاة غائبة أو غير مستوفاة (شعر) اشتري من وجوه ليوذ المسجد أو الكولان
طه نفسه للمسجد ينبغي أن يجوز ولا يضمن (ح) لو اشترى بساطا نفيسا للمسجد من غلته جاز إذا
استغنى المسجد عن عمارته (صح ك) طالب القيم أهل التحلة أن يقرض من مال المسجد للامام
قاضي فامره القاضي به فاقترضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم (نسخ) مثله ولو أجر القيم ثم عزل ونصب
آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح أنه للمنصوب لأن المعزول أجرها للوقف لا لنفسه باع القيم
إذا اشتراها بمال الوقف فله أن يتقبل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا
إذا عزل وتغيبا غيره فلم ينصوب قالته بالإخلاف (ع) إذا اذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف
بماله تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي إذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف ربح الرضى
إذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن (ع) قيم يخلط غلة البلد من بغلة البوارى فهو سارق خائن
(ب) للقيم فسح الاجازة مع المستاجر قبل قبض الاجر وينقل فيسخه على الوقف وبعد القبض لا ولو
أبرأ القيم المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة يصح البراءة عند أبى حنيفة ومحمد ربح ويضمن للقيم
سرف شئ من مال الوقف الى كتبة القنوى ومحاضرات موى لا مستحلفين الوقف والمتولى إذا أجر
نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يقتضى وقيل يجوز لو رضى وهو اختيار
الميدانى قال رح في (ط) في مسألة الرضى روايتان (فتح) واسراج السراج الكثيرة في السككا
والاسواق ليلة البراءة بدعة وكان في المساجد ويضمن القيم وكان يضمن إذا اسرف في السراج في
رمضان وليلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكة أو السوق (نسخ ك) ولو اشترى من
مال المسجد شمعا في شهر رمضان وليلة القدر يضمن قلت وهذا إذا لم ينص الواثق عليه (فتح ونب)
أوصى بثلاث ماله أن ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في سراجة ونحوه قال هشام قد لعل على
أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قناديله وسراجة والنقطة والزيت (ط) صغر (مثله ك)

كتبت الى المشايخ (نفع الله بهم) هل للقيم شري المرواح من مصالح المسجد فقالوا لا (عيت)؛
 الذين والصغير والبرواح ليس من مصالح المسجد انما هي مصالحه مباركة (حرم) الصغير والذين
 من مصالحه دون المرواح قال روح وعواشيه بالصواب واقرب الى غرض الوقف (علك تسبح) انهم
 المسجد فلم يحفظه القيم متى فباعته خشية يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع البذر يار د اذا لم يكن
 دفعه (فع عت) اشتري القيم من الدهان دينار دفع الثمن ثم افليس الدهان لم يضمن قال روح وللقيم
 الاستئذنة على الوقف بضرورة العمارة لا ليقسم ذلك على الموقوف عليهم (فليس) استقرض القيم
 لمصالح المسجد فهو على نفسه (علك) لا اصدقه في زماننا (حرف) لو ذك (بق) لا يستد بين الابان
 القاضى (شب) ليس للمولى ان يستد بين على الوقف للعمارة قال روح والمختار ما اختاره النصد والشهد
 وابواليث انه اذا لم يكن بد من الاستئذنة يرفع الى القاضى قباله به فحينئذ يرفع في الغلة
 وقامه في (ط) وليس للقيم ان ياكل ما فضل من وجه عمارة المدرسة دينار ليصرفه الى الفقهاء وان
 امتاعوا اليه (ظلم) للقيم ان يؤكل مما اتواض اليه ان عم القاضى التفويض اليه والا فلا (ت ح)
 لمومات القاضى او عزل يمتى من نصبه على خاله (ومت) يمتى فيما (علك) الحتم من مال المسجلة
 شين فليس للقيم ان يشتري به او اللوقف ولو فعل ذلك ووقف يكون وقفه ويضمن (ت) اتى به
 بين سلمة يانه يجوز (بش) وهل استحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم
 ولو اشترى بالغلة جاز ان يستغل ويباع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز (ط) اذا اشترى بمال
 المسجد ارا او جاز قائم باعها جاز اذا كان له ولا ية الشراء وفي الحاجة بالحوادث الموقوفة
 اختلاف المشايخ (يبيع) انما يجوز الشراء باذن القاضى لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامه
 اليه علو المبتدئ ان في ثمنه وقع الشراء له ويجوز شري عمارة ارض ودار للمسجد اذا كانت الرقبة
 وتقال الا فلا (مصحح) قال النصاراء للقيم ان لم تهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل اعظم فله
 عليه وان خالفه بعض اهل الحنكة وليس له التباخير اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه فلة
 للعمارة في الحال فاحتقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا بثمنه
 حوائج يرجع في غلتها العشرة وعليه الزيادة (يبيع) لعصب القاضى فيما آخر لا ينزل الا وان كان

منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه وقت نصب الثاني ينعزل بخلاف ما اذا نصبها السلطان قاضياً
في بلد لا ينعزل الا على احد القولين لانه قد يكثر القضاة في بلدة دون القوام في الوقف في
مسجل واحد فتاوى صاعد متولى الوقف باع شيئاً منه او رهن فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقل
ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يتعزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرج (فخرج)
بالقيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قد رخصان الى المصروف بدون اذن القاضي يخرج
من العهدة (ط) وينبغي للقاضي ان يحاسب امتاء ونفيا في ايديهم من اموال اليتامى ليعرف
النجاش فيستبدل له وكذا القوام على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من
الغلات الوصى والقيم فيه سواء والاصل فيه ان قول القابض في مقدار المقبوض ونفيا يخبر من الانفاق
على اليتيم او على الضيعة وموتات الاراضي وفي ديب القاضي للخصام ويقبل قول الوصي في المحتمل
دون القيم لان الوصي من فوض اليه الحفاظ المتصرف والقيم من فوض اليه الحفاظ دون المتصرف
وكثير من مشائخنا سوا بين الوصي والقيم نفيا لا بد فيه من الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه
وناسوه على قيم المسجد او احد من اهله اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه كالخصير والحشيش والذهن او اجر
الخدام ونحوه ولا يضمن للادق دلالة ولا يتعطل المسجد كذا اهل اوبه يقتضى زماننا قال روح والصحيح
والصواب في عرفنا بخوارزم انه لا يفرق بينهما وان اتهمه القاضي بخلفه وان كان اميناً كالمودع
بدعى هلاك الوديعة او ردها قيل انما يستخلف اذا دعى عليه شيئاً معلوماً وقيل يخلف على كل حال
وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيعة من انزال الارض كذا او بقي في ايدينا كذا فان عرف
بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً فشيئاً وان كان متهماً يجبره القاضي
على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يحسبه ولكن يحضره يومين او ثلاثة ويخونه ويهدده ان لم يفسره فان فعل والا
يكتفى منه باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصي للمنصب حاسبني المعزول لا يقبله الا
بينة في وقف الناصح اذا اجر الواقف او قيمه او وصى الواقف او القاضي او امينه ثم قال قبضت
الغلة فصاعت او فرقتها على الموقر عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه في الشروط الظهيرة لوجعل
متولين في الوقف ليس لاجل هما ان يبيع غلته عند ابي حنيفة ومحمد خلاف ابي يوسف كالوصيين

*** باب في بيع الموقوف ولقضى الوقف * (شد)** وقف قدیم لا يعرف صحته ولا فساده بامه الموقوف
 عليه لضرورة وقضى القاض بـ صحة البيع يتغل اذا كان البائع وارث الوقف (حرم) باجه الوارث
 لضرورة فالبيع باطل ولوقضى القاضي بصحة البيع يصح ولا يفتح هذا الباب (فتح عكس) وللقيم ان يبيع
 قروبا من كردة مسيلة اذا كان فيه مصلحة (بيع) مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانتا
 محلة واحدة او تكون محلة المبلوك خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المحلوك اكثر
 مساحة وقيمة واحزة لاختتمال خيراها في ادون المحلتين لد فائتها وقلة رغبات الناس فيها **باب في**
الرجوع في الوقف والمقبورة وما يلزمها (عكس) دار في هذه موقوفة مسيلة على مصالح مسجل كذا بعد
 موتي مع وله الرجوع (طافسا) مثله لان الوقف بعد الموت وصية (ص) جعل ارضه موقوفة على
 الفقراء ومصلحتها الى القيم فليس له ان يرجع منه وكذا في المقبرة والحان للمارة والدار لسكنى الحاج بركة
 والمساكين وللغزاة بتغير ملكه بعد تمام وقته بشرائطه (ط) مثله ثم قال وان هذا قولهما وقال ابر حنيفة
 ربح له ان يربح في جميع ذلك وعن الحسن من الحنيفة ربح انه لا رجوع في المقبرة في موضع دفن فيه
 ويرجع فيما بقي (كسب) لذا رجوع في المقبرة لم يثبتها عند ابي حنيفة ويبنى ويزرع هناك الان النباش
حرام * باب في الدعوى والبيانات في الوقف * (شد) دار في يد رجل اقام عليه رجل بينة انها
 وقفت عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان ارجاهمى للسابق منهما وان لم يورخا فهي بينهما
 قصفا (كسح عكس ظلت) وغيرهم وقف بين اخوين مات احدهما ونفى في يد السبي واولاد الميت ثم السبي
 اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطلنا بعد بطلن والباقي غيبت والواقف واحد والوقف
 واحد يقبل ويتنصب حضبا عن الباقي ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينت
 من الوقف بطلنا بعد بطلن اولى (كسح) وغيره وقف بين جماعة فلو احدى منهم اولى وكيله او على
 واحد منهم اولى وكيله يصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا (فتح) لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان
 المحل وفي ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين ولو ادعى الاسام ان هذا الكردة
 مسيلة لامام هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لاهل المحلة (دفع خسر)
 اشترى ارضا وتصرفها منين ثم اقام بينة على ان فيها كردة مسيلة فله ان يسترد ثمن الكردة قال ربح

وفي (ط) ليس الخصامة في المسئلة اليه انما هي لتولي الوقف وان لم يكن له متول ينصب القاضي متوليا
حتى يخاضم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب (نخج) مستقيم على قول الققية
ابي جعفر وابي الليث والصدور الشهيد ر ج لان دعواه وان لم يصح للتناقض لكن ابقيت الشهادة
على الوقف وانها تقبل على قول كثير من المشائخ بدون الدعوى (فسخ) في اماليه باع دارا وعقارا
ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف فالاصح انه لا يسمع دعواه بخلاف ما لو باع عبد اثم ادعى انه حر
او اعتقه ثم باعه يسمع دعواه وفي فتاوى الفضلي لا يسمع دعواه في فضل الاعتاق عند ابي حنيفة ر ج
وفي التجارية يسمع * باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه * (يف) لو وقف دارا على
رجل وعلى اولاده واولاد اولاده ابد اما تناسلا فان انقطعوا فالى الفقراء ثم بنى واحد من اولاد
اولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه الاجر فطلب الآخر
منه حصته ليسكن فيها فمنعه منها حتى يلحق له حصته مما اتفق فيها ليس له ذلك والطين والجص
صار طينعا للوقف وله ان ينقض الاجر قال ر ج وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نقضه ضرر بالوقف
كمن بنى في الحائز المسبل فله رفعه اذا لم يضر بالبناء القديم والا فلا (فه) من ابى بكر ولو بنى في
ارض الوقف بناء او نصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفًا والا فلا وقال ابو نصر
لا يصير وقفًا نوى او لم ينولان وقف البناء لا يجوز (ك) يجوز تبعاً وبه يقتضى (بم) متولى وقف
بنى في عرصه الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف او لم يته
شيأ وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنمى اذا بنى ولم ينو له ذلك وكفى الغرس على هذا
والغرس في المسجد للمهمل في حق الكل (بمخ) دار لسكنى الامام هـ مهابنا لنفسه وسقفها من
الخشب القديمة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت (ط) ولا يجوز لمستاجر السبيل ان يبنى فيه
غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا غالباً ولا يرغب المستاجر الا على هذا
الوجه جاز من غير زيادة في الاجر اذا قال القيم او المالك لمستاجرها اذنت لك في عمارتها فعمرها
بافذه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر
وفيه ضرر بالدارك لبا لوعة او شغل بعضها كالتمور فلا مال يشترط الرجوع * باب فيما يجوز للموقوف

عليهم من التصرفات في الوقف احارة وزراعة وقسمة ونحوها* (حم) ضيعة موقوفة على الموال
فلهم قسمتها تسمة حفظ وعماراة لا تسمة تملك (ط) عبي ابى يوسف راح اذا كان الارض عشرية
حازوها ياتهم وان كان خراحيه لا يجوزونيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم
فلا حد لهم ابطالها (ظم) ارض وقف بينهما قسماتها وآجر احد هما حصته قالوا اجر بينهما وقيل
للسوحر* باب في وقف الكفار* (فع ث) وقف المجوسي ضيعة على بيت نار اولئى ائب السحر
وقعا مؤبد ابطال بالاتفاق وكذا الوقف على يهود وعادى نصراني لانه وقف بما هو معصية فلا يصح مندهم (عس)
والمجوسي وقف ضيعة على فقراء المجوس لا يجوز (ط) مجوسي وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
اين اما تناسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال روح فينبغى ان يجوز على
فقراء المجوس ابتداء* باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك لم يكون
والاختلاف بينها* (نم) نهران بين جماعة وعلى شطلي اشجار بان كان مملوكا لهم فالاشجار كل ذلك
وان كان ملكا عاما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن غارسها معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها
الا اذا اشترى ذلك الملك بعد عرسها (حم) له شجرة خرج من عروقها في ارض آخر بان كانت
الاولى قائمة فهي للاول والا لصاحب الارض لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها
ولم يبين موضع القطع انه لا يدرى خل فيه العروق (يت) هي للاول في الجالين (م) وضعها في
القائمة وقال هي للاول مطلقا ولم يذكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محمد روح مثله (خج) عرس
اغصانها في ارض خراف فاستغلطت وقطعها ثم اعطى الارض غيره ونجمت اشجار من العروق الباقية
فهي لغارسها (طث) شجرة في ارضه ثبت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب
الارض حتى نشتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجرته فالقول لصاحب
الارض (ط) له اشجار على غصنة حد ول ثبت من عروقها على الشط الثاني اشجار ولرحل في هذا الجانب
كريم بيده وبين الباقية طريق فادعياها مان عرفت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا
فهي غير مملوكة اذا لم يعرف غارسها الا يستحقها احد هما (يخ) اشجار نبتت في سبيل الا امامه
بيدها وصرف اثانها الى عماره الارض باذن القاضي مشمورة كانت او لا* باب في مسائل معرفة*

(بنت) وقف دازا على آمام مسجد متكئة بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ اخرتها (شعره)
 سبل مصحفا في مسجد يعينه للقرأة ليس له بعد ذلك ان ينفعه الى آخر من غير اهل تلك المحلة
 للقرأة (تسج) بنى في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته
 للباني ويجوز للمستاجر من غرس الاشجار والكروم في الرعايا الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون
 هرج الاذن من المتولى دون حق الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزين بالوقف به خيرا
 قلت وهذا اذ لم يكن له حق قرار العماره فيها فاما اذا كان يجوز الحفر والغرس والتخاطم
 ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة (فتح) قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على
 اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى قيل اليس يستثنى
 هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلة تلك السنين معدومة
 كالحكم بفساد النكاح بغير ولي لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في
 عدم وقوع الثالث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان محليه النكاح
 وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات
 حصتهم منها (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه (تسج) بغث شمعا الى
 مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه ودونه ليس للامام ولا للمؤمن ان ياخذ به بغير اذن
 الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤمن ياخذ به من غير صريح الاذن في ذلك فله
 ذلك * كتاب الهبة * باب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض في ذلك * (شعره) قال لمبفقه
 اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة (تسج) دفع الى نافلة مصحفا
 وقال بالي ثاخذ كاسه امسح فهو هبة منجزة لا تعليق والحفظ مشورة (شعره) اعطى الزوجه
 دنانير ليتخذ هائيا با وتلبسها غنمه فدفعها هي الى معاملته فهي لها (بسم) كانت تدفع لزوجها ورقا
 عند الحاجة الى النفقة او الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فتح) قال لا خير
 جئت بطعامك الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضرداره فاكله يعدل ويكون ذلك اذنا
 بالقبض دلالة قال لرجل في يده شيء لمن هذا فقال لك وما ملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمعقر

عليهم من التصرفات في الوصف احارة ورراعه وقسمه ونحوها * (حم) صيغة موقوفة على الموال
لهم قسمتها تسمة حفظ وعماراة لاسمة تملك (ط) عن ابي يوسف راج اذا كان الارض عشرة
حارمها ياتهم وان كان حرا حية لا يجوز بيعه اذا انقسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم
ولا حد هم ابطالها (حم) ارض وقف نسهما سماها و آخر احد هما حصه فالاحري نسهما وبيل
للمحور * باب في وقف الكفار * (فع ث) وقف المحوسي صيغه على بيت نار اولو ائمة المحوسين
وبعامة من اطل بالاتفاق وكذا الوعلة يهودى او نصرانى لانه وقف لما هو معية فلا يصح عدلهم (عس)
والمحوسى وقف صيغة على فقراء المحوسين لا يجوز (ط) محوسى وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
اين اما سألوا ومن عدلهم على فقراء اليهود او المحوسين يجوز قال روح ببسعى ان يجوز على
فقراء المحوسين ابتداء * باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوصف وفي الملك لمن يكون
والاحلاف فيها * (تم) بهر بن جماعة وعلى شطه اشجار فان كان مملوكا لهم بالاشجار وكل تك
وان كان ملكا عاما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن عارسها معلوما بهى لصاحب الملك بمقابلتها
الا اذا اشترى ذلك الملك بعد عرسها (حم) له شجرة حرج من عرونهاى ارض آخر فان كانت
الاولى نائمه بهى للاول والا فلا صاحب الارض لان العروق من الارض ولها اذا اشتراها
ولم ينس موضع القطع انه لا يند حل فيه العروق (مت) هى للاولى التحاليس (م) وصعهاى
القائمة وقال هى للاول مطلقا ولم يدكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محمد راج مثله (تحج) حرس
اعصاهاى ارض خراف فاستعاضت وطمعها ثم اخى الارض بغيره ونحمت اشجار من العروق النائية
بهى لعارسها (ط ث) شجرة فى ارضه ست من عرونها اشجار فى ارض غيره فان سعاها صاحب
الارض حتى شتت بهى له والا فلا صاحب الشجرة وان احلها فى كودها من عروق شجرة فالقول لصاحب
الارض (ط) له اشجار على صفة حد ولست من عروقها على الشا لثانى اشجاره لرحل فى هذا الجانب
كرم بيته ومن الناسة طريق فادعياها فان عرمت انها من عروق تلك الاشجار بهى لصاحبها والا
بهى غير مملوكه اذا لم يعرف عارسها لا يستحقها احدهما (يحي) اشجار ست فى سبيل الامام فله
بغير ما صرف ائمتها الى عمارة الارض نادى العامى مثمرة كانت او لا * باب في مسائل مسخرة *

(بنت) وقف دازا على آمام مسجد مكنته بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس له ان ياخذ اجرها (شهر) سبل مصفا في مسجد يعينه للقرأة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير اهل تلك المسئلة للقرأة (تج) بى في الدار المسئلة بغير اذن القيم ونزع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفعه فيتمه للباني ويجوز للمستأجرين غرض الاشجار واكرؤم في الرعايا الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون هريخ الاذن من المتولى دون حفرا الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيل الوقف به خيرا تلت وهذا اذ لم يكن له حق قرار العماره فيها فاما اذا كان يجوز الحفر والغرض والتخاطم ترا بها الوجود الاذن في مثلها دلالة (فتح) قصى القاضى بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى قيل اليس يستثنى هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلة تلك السنين معدومة كالحكم بفساد النكاح بغير ولى لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في عدم وقوع الثالث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان محلية النكاح وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه (تج) بعث شمعا الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه اذ دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك * كتاب الهبة * باب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض في ذلك * (شهر) قال لمنفقه اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والضرف الى الكتب مشورة (تج) دفع الى نافلة مصحفا وقال بالرخ ثاخذ كاسه مسيح فهو هبة منجزة لا تعليق والحفظ مشورة (شهر) اعطى لزوجته دنانير ليتخذ هائيا با وتلبسها عنده فدفعها هي الى معاملة فهي لها (بسم) كانت تدفع لزوجها ورقا عند الحاجة الى النفقة او الى شئ آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فتح) قال لاخر جئت بطعام كذا الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله يعذر ويكون ذلك اذنا بالقبض دلالة قال لرجل في يد شئ لمن هذا فقال لك وما ملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمقر

له وكند الواخذ منه ثم قال له لمن هذا فقال لك او هذا ملكك قال رح فعرف بهل ان
مثل هذا الكلام لعرف غير معتبر حتى لو قضه في المجلس لا يملكه ايضا (تسج) قال الاب جميع ما هو حق
في ملكي فهو الملك لولدي هل الصغير فهد اكرامة لا تملك لي بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه
اود اوى لابي الصغير بهر هبة ويتم بكونها في يد الاب (عبث) قوله هذه الذي ارك او هذا الارض لك هبة
لا اقرار (ط) عيدي هذا العلقان ولم يقل وصية ولا في ذكرها ولم يقل بعد موتي كان هبة قيا ما واستحسانا
(ص) لو قال هذه الذي اعلقان فاقرا ولو قال داري هي لعلقان تهبة لانه اصاب الذي اراي نفسه فكانت هبة
وفي الاولى لم يصف فتخص اقرار او على هذا لو قال سد من هذه الذي اراي قلت داري هذه (يبس)
باشترى لولدي الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدي
او وهبته منه (عبث) يملكه بذ لك ولو كان مخيطا او هياطة لا يملكه بذ لك ولو قال اشترى لولدي
الصغير هذا يملكه (حس) قيل اذا اتخذ لولدي الصغير ثوبا فاحتى يلبسها اياه ولو قال اشترى هذا
له صار ملكا له (شص) اشترى ثوبا وقطعه لولدي الصغير صار ملكا له لقطع مسلما اليه قبل الخياطة
ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم (قع عن) امر اولاده ان يقسموا ارضه التي
في ناحية كل ايمنهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم (ظم) مثله (بصح) قال لولدي تصرف هذه الارض
فاخذ تصرفها لا يصير ملكا له (خج) دفع الى اجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعتها اليك لازي
يك فله الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهي قائمة فله الاسترداد او الا فلا * باب ما يجوز من
الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول * (شب) استودع اخاه عبد الوثوبا ومتاعا او دارا وادابة
ثم قال وهبت لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاحيه وقضه
في المجلس او بعد بامره بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني لان اقامه على القبض
محمول منه وامره به رضي من الواهب ولا كذلك في الاول لانه في يد الموهوب له فلم يشترط القبول
فصايقع الملك له في الهبة بغير رضاه وانه ضرر (ص) وهبه له ولم يقل قبلت حتى قبض جاز اذا كان
لجفزة الواهب هشام عن ابي يوسف لا يصح مله يقل قبلت (شب) وهب لركيل اخيه لا يرجع في الهبة
لان الملك والعقد وقعا لاجبيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه فان العقد يقع للاجنبي وهو العبد

للمولى حتى كانت العترة في الرد والقبول للعبد لا للمولى ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح
 (ظم) وهب له امرأة فصلها فله الرجوع * باب في التعويض في الهبة * (شم) وهب دارا من
 رجلين بشرط عوض ألف درهم ينقلب بيعا جازا بعد التقايب ولو بعث إلى غيره فخرطاطا هدية
 ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا
 وكذا الوعوصه المهدي إليه لان العوض هبة ابتداء وله الرجوع فيه * باب فيها يد خل في الهبة من
 غير ذكر * (بنيج) ويد خل في هبة الارض ما يد خل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر
 وكذا في الصلح على أرض أو عنها يد خل ولا يد خل الزرع في الصلح من غير ذكر (كص) الزرع
 يد خل في الرهن والاقراز والغني غير ذكر ولا يد خل في البيع والقسمة والوصية والجاراة
 والنكاح والوقف والهبة والصدقة في القضاء بالملك المطلق (ط) ولا يد خل الثمار والاوراق المتقومة
 في هبة الاشجار غير ذكر فاذا لم يدكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم (قميخ) قال
 هلال لا يد خل الثمرة في الهبة والهبة باظلة لشيوعها وفي الفتاوى البخارية تصدق بامة وعليها
 ثياب او حلي جاز وهي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم عريانة بخلاف متاع الزاهب
 في الثبوت وهبت هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السمن لا يد خل الغرارة والزرق في الهبة وكذا
 على عكسه (فع عمن) وهبت لزوجه جميع املاكها لا يد خل المهر فيه * باب في الهبة في المرض *
 (قميخ) وهبت مهرها لزوجه في مرض موتها وماتت زوجها قبلها فلا دعوى لها للصحة الا براء
 ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها (من) مريض وهب لآخر عبد او سلمه اليه ثم الموهوب
 له قتل الزاهب عمل الزاهب فانه يرد العبد الى ورثة الزاهب لانه في مرض الموت فكانت وصية
 (قص) مرض الموت يعرف بالدلائل لا بالموت نفسه لانه يحتمل انه مات فجاءة لابه (من) طلق
 امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل او مات من مرض آخر وهي في العدة فانها تزوجه وان لم يموت من ذلك
 المرض وهذا الان مرض الموت وهو ما يكون قاتلا غالبا وهو ما يكون مضنيا ملقيا له على الفراش لاما
 يموت منه لان الموت لا يكون من مرض كان لانه يحتمل ث ساعة فساعة ويزداد حتى يموت فلم يكن مرض
 الموت ما يموت به بل هو ما يخاف المرض على نفسه الهلاك فيه * باب في هبة الدين صمن عليه الدين *
 *
 *
 *

(فج ع) وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض مخرج
استحسانا كالصليح قال روح وهبت حصته من العين لوارثها ولغيره يصح فيما لا يستحيل القسمة ولا يضح
فيما يحتملها * باب هبة الصغير * (نم) دفع لولد أو الصغير قرصا فاقبل نصفه ثم أخذه منه ودفعه لآخر
بضم إذا كان دفعه لولد أو على وجه التمليك وإذا دفعه على وجه الالباق لا يضمن قال روح عرف
به أن مجرد دفع من الأب إلى الصغير لا يكون تمليكاً وأنه حسن وفي الفتاوى التجارية لها على زوجها
دين فوهبته لولد أو للصغير صح لأن هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز إذا بطلت على القرض
والأب ولاية قبض الهبة لولد أو الصغير فكان قبضه بحكم الولاية قبض الصغير فصار كأنها سلطت
الصغير على قبضه (ط) سئل أبو بكر عن امرأة وهبت مهرها لذي على زوجها الولد أو الصغير وقبل
الأب فقال أنا واقف في هذه المسئلة ويختصم أنه يجوز كما لو أودع عبده أو خيلاً فابق ثم وهبه لابن
المودع الصغير يجوز ثم سئل عنها مرة أخرى فقال لا يجوز لأنها غير مقبوضة (ث) وبه تأخذ (عس)
أقرار الأب لولد أو الصغير بعين من ماله تمليك إن أضاف ذلك إلى نفسه في الأقرار وإن أطلق
فاطها وكما مرني مد من ذارعه وثلث هذه الدلالة (ي) سئل أطهار في الحالين لا تمليك وفي تبيينه
الغالبين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حمل من السوق طرفة إلى ولد أو كان كمن حمل
صدقة حتى يضعها في فيه واليدين باللائب فإن الله تعالى رقب لللائب ومن رقب للأنثى كان كمن بكى
من خشية الله تعالى ومن بكى من خشية الله تعالى غير الله له ومن فرح أنثى فرحه الله تعالى يوم
الحزن (ج) ويجوز قبض الصغير بنفسه إن كان يعقل استحساناً وببيعته إلحاقاً حتى لا يرجع الواهب
قال روح فهل انص أن ولاية الزوج تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في موضعين * باب في تعجيل
بعض الأولاد على البعض في الهبة * (سج) وينبغي أن يعدل بين الأولاد في العطايا وذلك في
التسوية بين الذكر والأنثى عند ابن يوسف وعلى قدر الميراث عند محمد روح للذكر مثل حظ الأنثيين
ويجوز أن يعطى البعض دون البعض حكماً لكنه ترك الانصاف وإن كان بعضهم فاجر أو فاسق والبعض
فقيهاً يدا عند المتقدمين وعند المتأخرين لا بامنان يعطي العالمين المتأخرين دون الفسقة (ع)
ذكر الخلاف بينهما ثم قال فإن وهبت ماله كله للابن قال محمد هو آثم لأن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال في مثل هذه الصورات اتق الله قال محمد واخيمزه قضاء (من شئ) انتهى بقول ابي يوسف قال
 روح والصحيح في اعتبار الورع والدين ونحوه قول المتأخرين (ان) لا ينبغي ان يعطى وله الفاسق
 اكثر من قوته لانه اعانة على المعصية في شروط ابن نصر الك بوسى الوقف اذا كان على اولاد الواقف
 فان شاء جعل بينهم بالتسوية وان شاء فضل الى كروان شاء فضل الا نبي كيف ما فعل جازم قال واختلف
 في صلة الاولاد بحالة الحيوة فقيل يفضل البكر كز قيل يسوي بينهم وقيل يفضلهم على قدر منازلهم في
 الدين والورع والصلاح وهذا الصريح عندنا (شتم) وعين ابي حنيفة روح لا باس بالتفضيل بالفضل
 في الدين ولا بكرة وعن ابي يوسف روح لا باس بالتفضيل ان لم يزد به الا ضربا * باب في الاباحة
 والنثار والرشوة والهدايا * (شتم) البحث لفلان ان ياكل من مالي فاكل قبل العلم بالاباحة
 لم يضمن (فع) انتهب وسادة كرسى العروص وباعها تكل ان كانت وضعت للنهب (خويتا)
 الشيوع لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة (فع شص) للسير الكبير الرشوة لا تملك (علك) وغيره
 قاض او غيره دفع اليه سمحت لاصلاح الملم فاصح ثم ندبم يرد ما دفع اليه (فصح) بالمتعاشقان يدفع كل
 واحد منهما لصاحبه اشيا فهي رشوة لا يثبت المالك فيها ولذلك افج استرد ادها وفي خلاصة العزلي
 خطب امرأة في بيت اخيها فابن ان ينفعها حتى ينفع اليه داهم فدفع واتزوجها يرجع بما دفع
 لانها رشوة ولو انفق على معونة الغير على طمع ان ينزوجه بعد عدتها فابيت ان يتزوجها فان شرط
 في الاتفاق الزوج يرجع بما انفق والا فالاضح انه لا يرجع كذا قال الصد والشهيد وقال الاستاذ
 (فصح) الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها او لم تزوجه لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع يشبه
 (ط) مثله (بصح) ابرأه عن الدين ليصلح معه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابي الاضطجاع
 عند امرأته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابراة لا يبرأ وقيل يبرأ لان ابرأه للثودد
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلوة والسلام تعادوا وتجادوا بخلاف الابراء في الاول لانه مقصور
 على اصلاح الملم واصلاح الملم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيها هو مستحق عليه جد الرشوة
 * باب في الصدقة والتخيليل * (شتم) تصدق على فقير بطارحة على ظن انه فليس ليس له ان يسترد
 ظاهرة (فع) ان كان قال ملكيت منه فليس ثم ظهر انه طارحة له ان يسترد فان قال ملكيت هذا لا يسترد

(مسي) لا يستردني الحالين (فج) في آحاد الجرجاني الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة
 الصدقة من غير قبول بالقول لحرمان العادة في كافة الامصار والتصدق على الفقراء من غير اظهارهم
 القول بالقول (فج) دفع الى آخر شيئا فيخلطه بما له ثم يستعمل صاحبه لعلبة ظنه انه لا يمكنه تمييزه وانراه
 فيجعله في حل وسعة ثم وحل ذلك وعرفه بزره ومن علاه الأمانة الخياطي من عليه حقوق فاستعمل صاحبها
 مطلقا ولم يوصلها فجعله في حل يعد وان علم انه لو فصله له ليجعله في حل والا فلا قال روح وانه حسن وان
 روى انه يصير في حل مطلقا (فج) غصب مينا فخلطه ما لكه من كل حق هو له قبله قال ابي بلح التحليل
 يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم * باب الوكالة في الهبة وهبت مال العير * (ص)
 وهب لرجل ثريا وارصا لغيره وسلم اليه فاجاز رب الثوب اوريد الارض الهبة حازت من مالكة وله
 الرجوع وان عوض الراعي او كان بينه وبين الموهوب له قرابة زحم محرم * كتاب البيوع هذا
 الكتاب يشتمل على خمسة واربعين بابا * باب فيما ينعتق به البيع وما يمنع انعقاده * (شم)
 ينعتق باللعطين مستقلين كالقول بالبح با رذا مهيد في وقال الآخر خناملين واراها الا يجاب ينفي ان يجوز
 (ط) لا ينعتق (شق) والتعير يد مثله قال روح ولكن حوايب (شم) صواب فقد اطلقا (جنت ولث)
 فقال وقوله ابيعك كقولك بعث (ك) البيع لا ينعتق الا باللعطين ينسأ من التملك والتملك على صيغة
 الماضي او الحال بان يقول اخذ هما بعث او ابيع ويقول الآخر اشتريت قال روح والتوقيت بين القرائين
 انه ان اراد بالمصارح الحال ينعتق وان اراد به الاستقبال والقول لا ينعتق لان المضارع يجتمل الحال
 والاستقبال ونقص على هذا التفصيل في شرح الطحاوي وفي (بمع) باللعطين الماضيين ينعتق بدون
 النية واما بصيغة المستقبل لا ينعتق الا بالنية بان يقول البائع ابيع منك هذا العبد باللف او ابد له
 او اعطيكه وقال المشتري اشتريه منك او احل له في ثوبا الا يجاب للحال او كان لحد هما بلف الماضي
 والآخر بالمستقبل مع نية الاجاب للحال فانه ينعتق وان لم يتو لا ينعتق قلت وهذا الفقه وهو ان
 الشرع جعل الاجابة والقول علامة للرضاء والاخبار عن الحال ادل على الرضاء وقت العقد من
 الماضي قلت فعلى هذا لا ينعتق البيع بلسان الحيوان زمنية بصيغة الحال من غير نية لان قولهم بالبح بارقا
 مهيد في يراذينا و قول المشتري خناملين لا يجتمل الا الحال ولا يجتمل الرضاء والاستقبال

فينعقد البيع والنكاح والخلع بصيغة الحال بدون النية وهل مسألة أكثر ايمتنا عنها غافلون
 (فتح) اما بلفظ الامر والمستقبل بدون نية الحال فيهما وفي احد هما لا ينعقد (بشم) ولفظ الاستفهام
 لا ينعقد بان قال ابيع هذا امنى فقال الآخر بعت ونوى لا ينعقد وكذا قوله منى اخرى اين را
 فقال الآخر خريدم (بشم) ساومه منه بثمن قليل فقال البائع لا يبيعه به ودفع ذلك القليل فقال
 المتوسط خذها فخذها والبائع ساكت لا يكون يباعا قلنت والظاهر ان هذا فيما اذا لم يدفع ذلك الى البائع
 فاما اذا دفعه اليه واخذ المتاع ولم يترك عليه يكون يباعا بالتعاطي خصوصا في زماننا (بشم) اعطاه
 ذراهم وقال هل بعت منى هذا الشيء بها فقال نعم قل هب به او طي عكسه بان قال هل اشتريته بها
 فقال نعم ولم يقل بعت فهذا ابيع تام ونقل الداراهم دليل على انهما قصد التحقيق (طشص)
 مثله (س) بخلافه (بشم) دفع اليه ذراهم ليشتري منه البطاطيح المعينة فخذها ويقول لا اعطيها
 بها واخذ المشتري منها البطاطيح فلم يشتد هلهو يعلم عادة التوبة ان البائع اذا لم يرض يرد
 الثمن ويسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلقه لا اعطيها تطييبا لقلب المشتري فقال مع هذا
 لا يضح البيع (بو) مثله (بشم) اشتريت خازيتك هذه بعشرة دنانير فروختي فقال فروختي كبير يصح
 ان كان مراده تحقيق البيع (شبط) ولا ينعقد البيع سواء بين المشتري والبائع او البائع وقبيل صاحبه
 (بشم) قال الدلال للبائع فروختي بدلين بها فقال فروختي شلثم قال للمشتري خريدي فقال خريدي
 شلثم ان كان مرادهما تحقيق البيع ينعقد (شبح) دفع اليه بائع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه
 حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة من يدinar فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال
 البائع عد ادفع اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاءه غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر
 الاول فليس للبائع ان يبيعها منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول قال رض وفي هذا الواقعة
 اربع مسائل احدها ان البيع ينعقد بالتعاطي عندنا بخلاف الشافعي ربح والثانية انه ينعقد في
 الاشياء الثمينة والخييسة وهو الاجم وقيل لا ينعقد بالتعاطي الا في الخييسة كالقيل والوجه
 والخبر ونحوها والثالثة انه ينعقد بالاعطاء من جانب واحد وبه (قلك) بين (فتح) وشرط (عس)
 الاعطاء من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن (بشم) اشترى

على انه مائة من قوزنه فوجده مائة وعشرين من افعال البائع ادفع اليك الثمن فليساب المائة تقابل
 فليكن فهل البيع في الزيادة (قنب) مردداً اذا ارد قوزن اجوب بفظ كرده والملك ومبلغ معلوم اورد
 اخرج كرده وعليه ثبته اذا كان دفع الثمن قبل ينشق منه متعار وباعتاد بينهما (بصر) فمعت روبر
 خرج واحد شرد (فصح) اورد تو اني خوراشتن (صغير) يجوز للمبيع والشراء بلفظ السلم فيما السلم
 بلفظ المبيع والشراء فقد ذكره (م) انه يجوز للسلم بلفظ المبيع والشراء اذا وجد ثبته في السلم
 المجرّد لانه لا يجوز (شخص) اجاز عندنا خلا ما يرد (فصح على) ولا لا قال ابن ابي وهب السبعة في ينار
 فعل ما فقال البراز صحتها فوضع وخرج ولم ياخل الثمن قال استحسن ان يكون بيعاً ولو قال البراز
 لرجل بكم تدفع هذا فقال كل من يد ينار ين قال زين منها منوزين فوزنه وتركه ولم ياخل الثمن فهل
 ثاقب ليس ببيع (يت) مثله وان قبض الثمن فبيع (ط) في المجرّد عن ابي خنيفة روح قال للسام
 كيف تباع هذا اللحم فقال كل ثلاثة ارطال يد رهم قال قد اخلت منك زين لي فله ان لا يزن وان
 وزن فلكل واحد منهما ان يرجع فلان قبضه بالمشتري او جعل البائع في وعاءه بالمشتري بامر وقد تم
 البيع وعليه درهم (ط) قال عبد قال للقصاب زين لي من هذا اللحم كذا ايكل افوزنه فله البيار ولو قال
 زين من هذا الجنب او الرجل كذا ايكل اوزال زين لي ما عندك من اللحم بحساب كذا افوزنه جاز
 ولا حيار له وعن ابي يوسف مثله (علك) قال لا خير ان كان هذا المصمت خمسيناً من قوزن فقد
 بعته منك ايكل اتقال المشتري قد اشتريته ثم وزنه فكان كاقال البائع ليس ببيع اذا عير البائع
 وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق (حمر) ان تعليق البراءة بامر كائن يجوز ويكون
 تنجيزاً قال روح فلم يفصل بينهما اذا كان عالماً بكونه كائناً وبينما اذا لم يكن (ص) اذ ثبت بهذا السعلة
 فانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم او قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم
 فهو جائز على ما شرطاً استحسننا عندنا باطل قياساً لانه تعليق ولنا انها تياً بمعنى بيع فيه
 خيار فكانه قال فان رضيتها اليوم والا فردّها علي (صغير) بعثت منك عبد ما هذا بالف ان رضيت
 فلان جاز والرضي منه جائز يعني اذا ايين وقت الرضي في الجامع للبرغري بعثت منك عبد ما هذا
 ان شئت جاز وكان تملكاً (شطاً) تعاقد البيع وهما يمشيان او يسيران على دابتين او على دابة واحدة

في مشمل واحد فان قبله مشمل بخطاب صاحبه تم البيع وان فصل وان قلا يصح وان كان في السفينة
 الجارية يتم والسفينة بمنزلة البيت (ن) ابو قال له بعت منك هذا الثوب بعشرة وفي يده قدح
 فشرب ثم قال اشترى بجاز ولو كان في الركعة الاولى من التلوع فيضيف اليها اخرى وبأخذ جاز ولو كان
 في الفريضة وقبل قبل الفراغ منها جاز (فج) البائع يقوم في خائوته ويقعد لمصالح له فقال المشتري
 اشترى بته بكذا انقام البائع لمصلحة له لا مغر ضا وقال بعت لا يصح (جفت) ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من
 وراء جدار (يبيع) رجل في البيت فقال للذي في السطح بعتك منك بكذا فقال اشترى بته صا اذا كان
 ملى واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعث (فج شمر) فع بضع وغيرهم تعاقد البيع
 وبينهما النهر المزداحا قاتى يصح البيع قلت وانه كان تهر اعظما يجري فيه السفن قال روح وقد تقوى
 رأي (يبيع) في امثال هذه الصور ان كان البعث بحال يوجب التباس ما يقول كل واحد منهما صاحبه
 يضع والا فلا (يؤ) ساومه السلعة بعشرين دينارا فقال البائع لا يبيعه الا بخمسة وعشرين فقال
 انك ترك لي الخمسة ورغى بك ذلك ولم يوجب منه قول ولا فعل فهذه ليس ببيع (يبيع) قال له بالبح اهدى
 باروخ اى كالك ننى بل ينار فقال البائع نعم وقال الاول اشترى لا ينقل بينهما يبيع لانه لم يصف البيع
 الى نفسه الا اذا جرى بينهما مقل مات كما اذا قال له المشتري بعينه فقال نعم ثم جرى هذه الكلمات
 فحينئذ يتعقل (ط) مثله * باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه * (تمت) عن علاء الدين الزاهد
 الوكيل بقبض المسلم فيه قبضه رديا او معيبا لا يلزم الموكل الا ان يرضى به (فجع) اسلم في حنطة بالخ
 او شيئا لا يصح (شبهه) مثله (فجع) السلم في الماء مختلف فان كان موضوعا جرت العادة بالسلم فيه
 وذكرا شرائط السلم صح (فجع علك) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من راس المال
 او براس المال لا يصح ولا يكون اقاله (فجع) اسلم دينارا اى ما تسمى من من زبيب فلما حل الاجل
 وعجز عن ادائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي في السلم اليه بن دينار
 وقبض الدينار ولا يفسخ السلم في حصة الدينار (قب) السلم في العنب الغلابى وقت كونه حصرما
 لا يصح والسلم في التفاح الشتائى قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا (فجع فلك) اسلم زيبجا في
 مكر حنطة لا يجوز (حم علك) يجوز فابو الفضل جعل الزبيب كيليا وهما جعلاه وزنيا (يبيع) لقي

ورب المسلم إليه بعد حلول الاجل في غير الملك الذي شرط الا يفاء فيه فله مطالبة بالمسلم
 فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه لان شرط المكان حق رب السلم
 ودعا المؤمنة الحمل قال روح واقتضى بعض مفتي زمانا انه لا يتمكن من مطالبة لان تعيين المكان
 بحق المسلم اليه فدعا المؤمنة الحمل وهذا الجواب احب الي الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم
 المسلم اليه في بلد آخر فيعجز رب السلم عن امتيعاء حقه ثم قال هذا الله تعالى الى الرواية المصنوعة
باب الضمان في القبض على سوم الشري * (بم) من ابي حنيفة رح قال له هذا الثوب لك
 بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فانخله على هذا وصاع منه فلا شيء
 عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فضاغ فهو على ذلك الثمن (بم) مثله ومن ابي يوسف رح
 قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المداوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فضاغ لا يلزمه شيء
 لانه اخذ على السطروان اخذ على غير النثر ثم قال انظر اليه فضاغ لم يخرج به قوله انظر اليه من
 الضمان وهو على ما اخذ عليه اول مرة (بم) اشار الى انه ليس بقبض على سوم الشراء (ط)
 اخذ منه ثوبا وقال ان رضيت اشتريته فضاغ فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت اخذته بعشرة فعليه
 قيمته لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى (حمت) ولا يجب
 ضمان السوم الا بل ذكر الثمن قبل هو قول ابي يوسف رح ويكفي عند محمد رح ان يسيل ثلثهما
 (حمر) دفع الى قامي دينار لينفق منه الارز والعدس والحمص ونحوها ثم احتصم في قيمة الماخوذ
 فعليه قيمة يوم الاخذ لا يوم الخصومة وكذا لو لم يدفع اليه ثمن ثلثه لانه سوم حين ذكر الثمن قال رح
 فجعله مقبوضا على سوم الشراء بمجرد ذكر الثمن وان لم يدفكر مقبدا ربه وعرف به ان المقبوض على سوم
الشري يضمن بالقيمة وان كان من ذوات الامثال * باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك * (شم) اشترى بجارية فزوحها قبل القبض فقبلها الروح اولسها
 قال يتهمني ان يصير قادضا كما لو وطئها ولو قطع البائع طرفا من الثوب يسقط حصته كاطراف العبد
 ولو تبايعا وثقل المشتري الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبضه نصاب او هلك
 ينجي من الهالك من البائع (سي) مثله (حمت) ما كان مدها وثا بنعسه في يد المشتري فاشتراه صار

قابضاً وكل الواشتر له غيرة واشتراه له غيرة وفي الردية ونحوها حتى يصل اليها ويكون بخضرة
البيع ولا يسترد لها البائع بعد ذلك قال رح يعني لا يجبرها منه لاستيفاء الثمن ولو وضعه قريباً منه
بحيث لا يمكنه قبضه الا ان يقوم اليه لم يصح (فج) ابق المبيع قبل القبض فجعل الراد على البائع
(شم) اشترى في القرية الف من من الحنطة ونحوها وهي مشار اليها وقال البائع له احملها الى
الجرجانية وزنها بها فقد ايتمتك فاجلها وهلك في الطريق هلك من المشتري ولو سلمت فاجل
لحمولتها على المشتري (فج) اشترى ثمار الكرم والاشجار وهي عليهما يتم تسليمها بالتخلية وان كانت
متصلة بملك البائع كالمشاع بغلاف الهبة (ط) مثله ولو باع قطناً في فراش او حنطة في سنبل وسلم
كذلك لم يصح اذ لم يمكنه القبض الا بالفتق والبق (بو) يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري
وارض فيها اشجار لغيره بحكم الشراء لا بحكم الهبة (قب) وقبض المبيع بالبيع الفاسد ينوب عن
قبضه في البيع الصحيح (يم) اشترى ماء فاجل قبل قبضه يبقى البيع وعلى نكسه ينعكس الجواب
لان المبيع لم يبق (فج) اشترى عبد او امير البائع بالحجامة منه ففعل لا يصير به قابضاً (ط سديق)
الاصل في هذا الجنس ان المشتري متى امر البائع بعمل في المبيع ينقصه يصير قابضاً والا فلا كالبقار
والخيل باجر او بغير اجر لم يصير قابضاً ولا جراً واجب والحجامة لا تنقصه معنى كالغسل (فج) الحسن
من زيارح اشترى لحماً او سمكاً او شيئاً يتسارع الفساد اليه وذهب ليبيئ بالثمن فابطاء فخشى
البائع فساداً يبيعه ويحل للمشتري اذا علم ذلك شراؤه ويتصدق البائع بالزيادة ان باعها
يها والنقصان موضوع عن المشتري ان باعها بالنقصان (ط) هشام عن محمد اشترى جراب ثياب هزوية
او تمر قوضة لا يدخل الجراب والقوضة في البيع (سج) باع سلعة غائبة بثمن ليس له ان
يطالب المشتري بالثمن حتى يتضرر السلعة ويجعلها بهيئة التسليم (حم) اشترى دار او عيلاً او
عروضا وتركها في يد البائع فباعها وبيع فالبيع باطل وان اجازه المشتري ففاسد ايضاً ويجب نسخه
(عدك) اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها للبائع عن غيره وسلمها اليه وانفقها انفسخ
البيع وعليه رد الثمن الى الاول (م) باع عبد منه بالفق فلم يقبضه حتى باعه البائع من آخر
وسلمه او وهبه وسلمه او اعارة وسلمه اليه فمات في يده فاشترى الاول بالخيار ان شاء امضى

عقله ومن المشتري الثاني وكل ان الهبة والعارية قيمة مذكورة ولا يرجع الموهبة له
 والمستعير على المباح بشيء وان شاء نقضه واسترد ما دفع ولما منع ان يضمن المشتري الثاني قيمة
 يوم نقضه وكل ان الهبة والعارية ولو كان النافع آخره اوداعه وسلم ومات في يده انقضى البيع
 ولا يضمن المشتري واحد منهما الا انه ان ضمنه رجع به على المانع فيعبر عنه مات في يد المانع (م)
 باع مائة وامر بغيره بقتله فقتله قبل القبض للمشتري نقضه وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع بها
 على المانع لعدم الضرر ولو باع ثوبا ثم قال للحيات اكله لي فمضى باحدا رخيلا جرمه ان يكون للمشتري
 ان يضمن الحيوان الحيوان بالقيمة على المانع (شبهة) ولو كان المبيع عند ابطال المباح يابح
 المشتري ان شاء اخل العبد نصف الثمن وان شاء ترك وسقط منه الثمن قال روح واشاوي اثناء
 المسائل انه اذا قتله الخنثى قبل القبض عمد اكل او خطأ لا ينتقض (ط) من عتد راح اشتري
 مملوكا فلم يقبضه ما حتى يقتل احدهما ما حكمه انه ان ياكل الباقي بالثمن كله وان شاء ترك وان
 مات احدهما فله ان ياكل الآخر بمحضه من الثمن وان اشتري شاتين فتقلعت احدهما الاخرى
 فقتلها فهل بمنزلة الموت (ح) من ابى يوسف راح اشتري حاتم فقتله يد يئاره فلم يقبضه حتى ذهب
 فمضى بغيره ان شاء اخل الحلقة يد يئار وان شاء ترك وقال محمد له ان ياكل بحصة من الثمن ولو
 اشتراه بك رهم فان شاء اخله بوزنه عند ما وان شاء ترك ولو اشتري قميصا لم يقبضه حتى لا تحرق
 الا كنه نفى قياس قول ابى حنيفة راح ان شاء اخل بجميع الثمن وان شاء تركه وكل الواشتري بحاجة
 او خشبة فلها كل الاذراع منها اودار ان ذهب بناؤها وان لم يذهب لكده استحق قلبه اخله الدار
 بالحصة وان اشترط الدرع في الارض ما حرق باخله بمحضه ان شاء (شط) سوي يدين المهلاك
 او الاستحقاق في مسألة القميمين والخشعة والد لرجلان الشاة مع الصوف حتى لا ياكل الصوف
 قسطا من الثمن الا ان اسمى له او للبناء او للشجر وثمنها او طره عليه القبض وطهوره اشتراه ناقصا
 كما استحقاق البعض في وجره (ص) ولو اشتري عبد اثني عشرين وقبضه ثم هلك الشربان ثم اعتق الغنم
 او وهبه وسلمه او باعه قبل قضاء الغاضى بشيء حاز ذلك كله ونعد القضاة لا ينقل هذا التصرفات
 لان الجوازا قطع للملاك الثوبين ونفى اصل العقل فاعلم او اخطا كان للملك المقبوض واذا قبض القاضى

ارتفع أصل العقد فلم ينقل شيء من هذه التصرفات ولو استحق الثوبان بالقضاء ثم امتنع فذل
لان بالاستحقاق يغسل العقد فصاركاً لفاسد ابتداءً ولو اشترى عبد ابية وعرض قيمته خمسون
وهلك العرض قبل التسليم انفسخ العقد في ثلثه وكذا لو اشترى بمائة وتقا بضائم زاده المشتري
عرضاً قيمته خمسون وهلك قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه * باب حبس المبيع بالثمن والمسائل
المتعلقة بالثمن * (بم) اشترى شيئاً لم يره فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية (بسي)
اخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذه ومكمه فضاغ فان فعله المتوسط باذن
المشتري يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري ايها شاء (فج) ان كان المتوسط قبضة
للبيع باذنه فهو من البائع والا فمن المشتري ان كان برضاه بعد ان لم يوجد تضييع منه عمل
(بم) يسلم المشتري في الاثمان في كل دينار طسوجين مثلاً يوافوا به كل واحد منهما وهذه
عادة جارية بينهم لا يعد ران في الزبوف وكتب غيره يعذر ان (تج) وان لم يمكن الاحتراز
منه فابخله البائع على ان لا يبدفعه لا حد يعذر ولو باع بسدس متاعاً قال المشتري هذا اسد من
وهوزيف وتجاوز به البائع واخذه يجوز (فج) اشترى بسدس وزاد في الوزن بقدر شعيرة مجا
يدخل بين الوزنين لا يجوز (بم) اشترى بثمين الى سنة فلم يسلمه حتى مضت السنة فالاجل من
وقت التسليم (بم) اشترى شيئاً بالف من من الحنطة نقد اثم اجله البائع شهرين فله المطالبة للحان
ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في الايمان باطل وان لم يكن معينة فلا ولواجل المشتري الشفيع
في الثمن فالتأجيل باطل (م) عن ابي يوسف رح عبدان لرجلين لم يعرف كل واحد منهما غبلة
من عبد صاحبه فباعهما احد المولين باجازه الآخر واحد هما اكثر قيمة من الآخر فالثمن بينهما
نصفان وكذا البيوت فانما ينظر الى عددها لا الى فضل بعضها على بعض (نسخ) اشترى بمائة في هذا الكيس
من الدراهم فاذا هي دنانير جاز البيع لانهما جنس في حق الزكوة وعليه ملا ذلك الكيس من
دراهم نقد بلك وكذا عند تفاوت النقدين (فج فلك) دفع الى بقال ثمناً ليشتري منه شيئاً فوزنه
فضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع (عك) ما وزن ضا
من البقال (س) اشترى بالحنطة لا يصح ما لم يبين انها جيلة او وسطاً وردية (عن) بعثك عبد

فبما نفع دارك سنة لا يجوز (ظلم) فقد ابيع في حق العبد اجارة في حق اربوا انه جائز (تسج)
 باع ضيعته باربعين فاخل خمسة وثلاثين واشترى بالخمسة الباقية من المشرى شيئا متقرا فبقيته
 قليلة ثم تبين بطلان البيع اوردوا المشتري بعييب او شرط او خيار ليس له ان يطلب الخمسة التي
 باع ذلك الشيء بها ووافقه غيره فيه * باب فيما يتعلق بالفلوس والعديليات والاراهم المعشوشة
 في المبايعات * (سنة شه نفع) اشترى فلوسا وهي مديفة فقبل القيص صارت وزينة بتجوير المشتري
 (نفع) ولو اشترى بد ثاثير عدليات ونقد ها واخذ مكان العدليات فلوسا حاز (تسج) اشترى
 فلوسا ثم تبين انها لم يكن رأجة وقت العقد فهو ياطل لانه يبيع الثمن وهو معدوم وان تبين انها
 كانت كامدة فله الرد بخلاف ظهور الرخص في سائر الاعيان لان التقصير ثم من جهة حيث
 لم ين المتابع لذويع البصائر ولا كذا لك هنا (شط) اذا غلب الصغر على النضة في الدراهم فهي في
 حكم شيئين مختلفين صغر ونضة لا يتبع احدهما الاخر فان اشترى بهذا الدراهم نضة بخالصة
 فانما يفتح وان لو علم ان وزن النضة اكثر من وزن النضة التي في الدراهم والا فلا ويراعى
 فيه شرائط الصرف ولواحل بها يغسل البيع فيهما لان في تمييز الصغر ضرر كالشيف المحلى وان اشترى
 بهذا حاز كيف ما كان لكن يراعى فيه شرائط الصرف ولو بيعت بعضها ببعض جاز كيف كان لانه باع
 جنسين بجنسين وكل الك النضة التي غلبت عليها لكنها تتبعين بالعقد ثم قال ويحمد بن الحسن امتنع
 النضة وان قلت في رواية الجامع ولا يجعلها متكررة كثيرة الصغر لان السعر امر عها ذهابا ولهذا
 لو اراد التمييز يستحق الصغر الكثير حتى يتميز النضة منه وكل الك الذاهب اذا اخاط بغيره
 في هذه الاقسام قال رحمه الله في هذه الجملة ان الدراهم التي غلب عليها الصغر لا يجوز بيعها بذهب
 او نضة الا يلد ايدي هل اما يبيعهما الصغار فله من العدليات والنسوة بد ثاثير ولا يوجب قبض
 البديلين في الحال يبطل العقد في اكل لان فيها نضة وان قلت (يسج) لا يبطل بيع العدليات المعشوشة
 بالذهب وان احترقا لا عن قبض لادكر في مشهور القدر وزعا انها في حكم العروض قال روح والا يصح
 مانص به في (شط) ولخط القدر وزعا ما اول يسكن نصاب الركوة * باب في بيع الجنس بالجنس وما يتخل
 منه * (سنة شه) يبيع الجوزة بالغزل يجوز على وجه الاعتبار (نفع) الا يصح انه لا يصح (عكس) عكس

فن (لا يجوز كيف ما كان (ظم) لا يجوز كيف ما كان (عكس) باع دينا جاز وزنه خمسة دنانير يا بريسم وزنه
 ثلث يجوز كذا عن ابن يوسف لا بأس بغزل قطن بثياب قطن يد ايدي لا يسهل ليسا يجوز وثيق ولا
 جتسين وكل لك غزل كل جنس بثيابه اذا كانت لا تقوون تلك الثياب ثم قال ولا اعلم فيه خلافا عن
 صاحبنا (صحت) مثله انه يجوز بيع الثوب بالغزل كيف ما كان الا ما يوزن وينقص يعني فيغول الى اضرله
 (ع) مثله (جوهنك عمنح) بيع كسختا السمسم بالسمسم اما يجوز بالاعتبار (عمنح) بيع الثوب بالزئبق
 لا يجوز كيف ما كان لانه خبر فيه دهن (صحت) قال ابو جيثمة رج لا بأس بالخيز قرص بقرصين
 يد ايدي ان تفاوتا كبيرا (صحت) فلهذا ان على ان يبيع الخبز بالخيز يجوز كيف ما كان عن ابن جيثمة
 في ابي يوسف ومحمد راجح وعند زفر راجح اموزان ون فاجواب جمل على قول زفر (عمنح) وبيع الكدقيق
 بالخبيض يجوز لان الكدقيق فيه صا ومنتهلكا (صحت) يبيع الغنم بالكبس ينبغي ان يجوز كيف
 ما كان لتغيره بالنار بل ليل ابن العصور من ذوات الا مثال والمكيس من ذوات القوم (ظم) اللبن
 والحليب جنس واحد ويجوز بيع المصابون بالمصابون مثلا بمثل * باب البيع في التي متغيرتين *
 (شمر) اشترى موزونا كالد هن بعتة الى النجل فان بين نوعها وصفتها ضح (فصح) الاصح انه يصح (شمر)
 صح ان كان الد هن عينا (عكس) الاشياء التي تؤخذ من النياح على وجه الخراج كالجاذفة من
 اغير بيع كالعدس والبلح والزبيب ونحوها ثم اشترى ما بعد ما انعد مث صح * باب فيما يدخل في البيع
 من غير ذكر * (فصح) قال بائع البازل بعت منك هذه البقطينات بالخوارزمية وباروچ ناوالم يد كر
 الحد جات والبطاطين فانها تدخل فيه في عرفنا (سم) لا يدخل البطاطين (يصح) باع دنانير فيها
 بريد دخل فيه ولو باع نصف ذهيرة من شريكه او غيره يد دخل نصف البانج الحارج (فصح) اشترى
 اكر ما يدخل الوثائل المشدودة على الاوتاد المضروبة في الارض وكل اعمل المزراخين الملك فرتة
 اصولها في الارض من غير ذكر قال رض فعلى هذا يد دخل بخوارزم اي تكبجي اود واهي سيرج في
 خيار (يصح) وفي هذه يب القلانسي وفي فرائد ابي بكر محمد بن الفضل قيل لا يدخل البول في بيع الام
 كيف ما كان وقالوا بل يدخل البول الرضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والركبة عند همدون
 الفطيم ولا يدخل في بيع الاثان كيف ما كان فبنى الجواب على تعلق منفعة لبن الام على الولد

(فصح) وغيره باع ارضاً بها ثمرات منقولة من ارض اخرى لا يدخل في البيع مال ارض وهذا اذا كانت محمولة شبه التل (فصح) باع ارضاً فيها معاصر مع السع ثمرها وراعى للمقاس (فصح) اشار الى انه يدخل ارض الفرو في البيع (محمم) بالحق اي يردى دك الى دى ياردن او دى بيشبى كروى او دى اراتجيه واناى مى سار حوتيه حكومى ولا يدخل في البيع البحر والسلق الا اذا كان مراد فى العرب محلى ذلك بلفظ العالير (فصح) ومطرح الحصان ليس من مراعى الارض فلا يدخل في البيع يرد كروى المرافق * باب فى البيع الموقوف * (شمر) فصولى باع مال صيرته ببيعته بسكت متأ ملاً فقال له ثالث هل ادست الى الاحارة فقال نعم فاحارة تعقد ولو حررك راسه نعم فلا لا تحركك الراس فى حق الماطق لا يعتد (فصح) قال نعمت هذا العمل من فلاں فقال الفصولى اشتريته لفلاں لا يرجع المحرق الى الفصولى لانه اخرج الكلام مخرج الرسالة (ط) الاصل يبيى ان من اشترى شيئاً لغيره بغير امره كان للعائد وان احرار الفلاں الا اذا اصابه اليه فان مال اشترته لفلاں او ماله له او مال المانع بعده من فلاں وقال الفصولى اشتريته او قبلته فحيثما يتوقف ولا يفعل على العاقل (فصح) اشترى داراً فى احارة انما يقال احوال المشتري للمستأجر ان احمى اشترى الدار التى فى احارة فكيف يشارك باء فلهذا احارة (فصح) اشترى من فصولى شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه فصولى ثم هلك الثمن احمى يد له ولم يجر المالك البيع فالثمن مصبوع على الفصولى (فصح) يرجع على الفصولى بمثل الثمن (شمر) لا يرجع عليه بشيء (طمر) ان علم انه فصولى وقت اداء الثمن يهلك امانه ذكره فى (م) فقال رضى وهو الاصح ولو باع حارة روحته فقالت يد مع لما المشتري الثمن حين اتمها احارة (حس) قال باعى فلاں عندك نكد افقال ان كان كل اقل احارته او فهو حار حار ان كان نكداً او باكثر من ذلك الموع ولو احرار ثمن احرى بطل وعسى ان سلام لا يعتد العلم بالثمن لانه ما صوبيل احمى اذا كان مما يتعاضد فيه * باب فى بيع المستأجر والمرهون * (كص) والعلاء ان ويبرهم باع الراهن الرهن ومن الثمن ثم باعه من احرى بطل العك ثم امسكه فالتايق اولى ولو احرار المرتهن السع التامى وحلم فالتايق اولى (فصح) باع الراهن الرهن المشاع لا يستعمل المرتهن اذا كان الرهن ما يتناقل الى الدس قال رضى وانه صحيح فان للرهن العائد حكم الصحيح اذا كان ما يتناقل الى الدين فى حق المحبس

أو كون المرءة من سائر الغرماء بعد الموت وإذا كان الدين سابقاً فلا عرق في (ط) ولو
 باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه ففيه خلاف (فمح) باع الدين الموجهة بغير رضا المستاجر
 ثم زاد المستاجر في الأجرة وجد العقد نفذ البيع الموقوف لأن تجديداً للأجرة يتضمن فسخ
 الأولى فنقل البيع (ق) ادعى المشتري الفسخ على المستاجر قبل الشراء وهو ينكر والبائع
 ضائب يستمع بينته على المستاجر (فمح) يسمع المستاجر البيع فقال للمشتري أنها في اجازتي ولكن من
 كرمك أن تتركني حتى آخذ الأجرة التي دفعتها إليه فهو اجازة وينفذ البيع (فمح) أجر المستاجر
 الدين من غيره ثم باعها ما لكها واجازته الثاني يظهر اجازته في حقه فليخرج من الدين وعليه أجر
 تمام المدة الأولى لأنه لم يظهر في حقه كالتواضعات أو أغلقها * باب في بيع أحد الشرعيين وبيع المشاع
 في العمارة والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع العمارة دون الأرض * (شمس) أرض بين رجلين
 اثلاثاً والزرع فيها نصفان فباع صاحبه الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعاً من اجنبي ضح في
 الأرض دون الزرع ولو اشترى خصوماً متفعلاً مغزواً ونقص الغاليز من غير شريكه مشاعاً فسد البيع
 فيهما (شمس) صح في الحصر دون الغاليز قلت والظاهر أنهما أرادا بالغاليز الذي لم يدرك فان
 بيع نصف المدرك مشاعاً جائز عندنا (شمس) باع نصف الغاليز مشاعاً أو ان القطع يجوز (فمح)
 باع نصف البطاطين أو الحدج المحورة ونصف السلق الذي يعد في الأرض مشاعاً لا يصح من
 غير شريكه قبل الإدراك (ط) مبطلحة بينهما باع أحدهما نصيبه من أنسان من غير أرض لا يجوز
 (شمس) يجوز براءة صاحبه (فمح) ولو اجازته الشريك له أن لا يرضى بعد ذلك (فمح) غلظ فاليز
 مشترك بين صاحب الأرض والحراثت فباع صاحبه الأرض نصيبه من الحراثت صح (حم) مثله
 (ك) هو فاسد ولو باع الحراثت نصيبه من صاحبه الأرض يصح (فمح) يبيع نصف الزرع مشاعاً
 من غيره قبل أن يدرك لا يجوز إلا برضا صاحبه وقال أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وإن رضى
 صاحبه (ج) الشجر كالزرع في ذلك وكذا اشترى نصف حائط بأرضه جائز وبغير أرض لا يجوز
 من غير شريكه والظاهر في الحائط جواز (ج) اشترى أرضاً وزرعها فاشرك في الأرض
 والزرع جاز ولو اشركه في الزرع وحده لم يجز (شمس) فمح) ثوب بينهما فباعه أحدهما بغير إذن

شريكه ولم يجره لزم في نصيب البائع (ز) مثله في العبد (فع) باع أحد الشريكين نصف الحصص مشاعاً
من غير شريكه وسلم ثم باع شريكه نصفه منه ايضاً صحيح الثاني وانقلب الأول حائراً (شمر) لا ينقلب
جائزاً (فلك) عماره مشتركة بينهما باع احدهما وتقول جميع العماره يتوقف البيع على احازة شريكه
فاذا لم يحز يعسد البيع كاجازة احد الشريكين الدار المشتركة (فع) مثله في بيع العماره المشتركة
(كسج) باع نصف عماره ضيعته مشاعاً والرقبة للوالي صحيح قال روح ومثله الشائع روح يجوز بيع
نصف العماره مشاعاً وله كان يفتى (تسج عتج) من غير تفصيل (شبب) مثله بخلاف بيع نصف الزرع
مشاعاً لان العماره للبقاء فاشبهت الرقبة ولا كذلك الزرع قال روح فالحاصل ان في جواز بيع نصف
العماره مشاعاً اختلاف الروايتين من المشائخ والجواز ارفق واصح (يب) في ارضه اشجار وجوسق فباع
انصفها مشاعاً لم يحز كالزرع ولو باع نصف كلها جاز ولو باع نصف خشبة مقلومة او نصف عمامة او ميتة
مشاعاً جاز وان كان في قسمتها ضررين (هـ) زرع بين ثلاثة باع احدهم نصيبه من احدهم لم يجر ولو
باعه منهما جاز (طع) باع نصف اشجار مشاعاً بلغت اوان تقطعها جاز والا فلا (فع شب) ينيان في ارض
الغير وزرعاً فيها قصباً فباع احدهما نصيبه جاز لان القلع مستحق عليهما (بسج) اد اراض لرحلين
بينهما مقسومة لكل واحد منهما نصف بعينه غير مشاع باع احدهما نصفها ولم يذكر معيناً ولا مشاعاً
ينقل في نصف نصفه ويتوقف في نصف نصف شريكه * باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاعصان
والاوراق والبطيخة والزرع * (فع حم) اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يحوز وتقطع من
وجه الارض (ن) له ان يقلعها من اصلها الا اذا وجد دلالة واضحة انه اراد ما طهر منها (فع
مت) اشترى بطيخة قد ثبت يقطيتها بجوز وما تجتث بعد من البطاطيخ فعلى ملكه لان بالشراء
ملك اصلها وهو اليقطين والمانع ان يأمره بالقلع الا اذا استاجر المشتري ارضه او محتال فيستاذن
في الترك ويقول له متى رجعت عن هذا الاذن كان ما ذوناله في ترك هذا اليقطين او الثمار والزرع
الى امر وقت الملك كونه باذن جدي في المستقبل واستيعار الاشجار والزارحين باطل (ظم) مثله في شروطه
(ن ع) مثله ثم قال وفيه حيلة اخرى وهي ان يخلط مشتري الثمار الاشجار من المائع معاملته
مؤكدة معلومة على ان المائع من ثمرها جزء والمشتري الف جزء فيكون الملك للبائع ولا يتمكن من دونهما

موعة للبحقين (فتح) اراد بيع المغالين زباج منه بثمنه بطا طيخ معينة واباحه الفاليز ولور جمع في الاباحة
 لا ينفسخ بيع البطا طيخ بخلاف مسئلة انفساخ الاجارة في الد هليز اذ اقضى الراهن الدين قبل
 انقضاء مدة الاجارة ومسئلة سقوط ما بقى من حصة المراجعة اذا اخذ رب الدين راس المال قبل
 حلول الاجل (عنت) اشترى غصنا على شجرة يجوز ولواشترى بقل في سبقة لا يجوز (جنس) اشترى
 ذراعا من خشبة او ثوبا من جانب معلوم لا يجوز ولو قطع وسلم لم يجز ايضا الا ان يقبله (ط).
 وعن ابى يوسف راج انه جائز وعن محمد راج انه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري ان يمتنع
 من اخذه (جنس) وعلى هذا الوباغ غصنا من شجرة من موضع معلوم لم يجوز نص في (ط) على جواز بيع
 الاغصان من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق بافصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها
 ليس للمشتري ان يسترد الثمن (فتح) اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا
 صحيح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان
 لم يضر ذلك بالشجرة ولو اراد شري الاوراق فعين اشجارها ثم قال بالبيع امين يا رذج ابى ثوبن نا وبك
 فقال بعث فهو على الاوراق دون الاشجار لانه المغموم عرفا ولو باع اوراق توت لم تقطع قبله بسنة
 يجوز وبسنتين لا يجوز لانه يشبهه موضع قطعه عرفا (حيث) باع اوراق التوت دون ثمر التوت صحيح
 القتاي الظهيرية اشترى رطنة من البقول او ثوبا وشيا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع
 قوائم الخراف يجوز وان كانت ينمولان نموها من الال على اختلاف الرطاب الاكرات للتعامل ومالا
 تعامل فيه لا يجوز وفي شرح الحمادي بيع اللبن في الصرع والصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانها
 تزيد ساعة فساعة وشراء الزرع والغرس وقوائم الخراف لا يجوز لانها تنمو من اعلاها حتى لو ربط
 خيطا في وسط الشجرة يبقى مكانه وان جلبت الشجرة بخلاف الصوف * نايب فيها يجوز بيعه ومالا يجوز *
 (لمحظم) اشترى ثورا او فرسا من خرف لاستيناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن مثله
 (ظمت) صح وضمن مثله (فع) يجوز بيع خرد الحمام ان كان كثيرا وهبته (لمح) ادنى القيمة التي يشترط
 لجوز البيع غلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز (فتح) اشترى البروات التي يكتبها الديوان على
 العمال لا يصح فقيله له اجهة بخار اجوزوا بيع خطوط الائمة قال لان مال الوقف قائم ثمه ولا كذا لك

هذا (ف) بيع الحيات اذا كان ينتفع بها للادوية (ط) ولا يجوز بيع الهوام كالحيّة والقارّة
 والورعة والضب والسحفات والقمل وكل ما لا ينتفع به ولا يجلد وبيع غير السمك من دواب
 البحر ان كان له ثمن كالسقمور وحلود البحر ونحوها يجوز والا فلا كالصعدع والسرطان وجمل الماء وقيل
 يجوز حيا لا ميتا والحسن اطلق الحوار (شص) حصر موضعاً من المعدن ثم باع تلك الحفيرة او آخر
 لم يصح لانه انما يملك من المعدن ما يحرق ويأخذ وما بقي فيه يبقى على الاباحة قال روح هذا رواية
 في واقعة بلعنى من بعض المفتين المحاربين انه يفتى فيمن حفر في جبل ارض بخير وخبوا يتحل منه
 القدر ثم مات وتحت خيره منه قدور اربان لورثة الحافر المبع ثاب الله عليه ووليها وهذا وبابنا
 والمزاد انه ليس لهم المنع لان الحجر الباقي وان ظهر بحفرة لكنه يبقى على اصل الاباحة (ط) شرط حوار
 البيع كون المبيع قائماً معلوماً مقدوراً التسليم وقيام المنفعة وامكان الافتناع للحال ليس بشرط
 الاحارة شرط حتى حاز بيع المهر والحش والطفل والسحكة ولم يجوز اجارتها * باب ههالة المبيع
 والثمن وعدم اصابته العقل الى ملكه * (علف) له عليه نصف دينار ويطن المديون انه ثلثاد يمار
 فباع منه شيئاً بما عليه لا يجوز الا اذا اطلمه بذلك في المجلس (يت شمر) باع حنطة قدرا معلوماً
 ولم يعينها الا بالاشارة ولا بالوصف لا يصح (شمر) خفافي قطع خفا من جلد لرحل حريف له وبقي
 من الجلد قطع فاستأماها الخفافي منه فقال صاحب الجلد لا اعرفها ولكن بعث مسك ما بقي منه وهو
 في يدك بكل انقال اشتريت صح (ط) بيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره يجوز اذا لم يحتج فيه
 الى التسليم والتسلم كمن اقران في يده متاع فلان غضب او ذبعة ثم اشتراه المقر من المقر له حاز
 وان لم يعرفه مقداره (شص) قال لغيره بعي ما في يدي بكل ابعاه ولم يعلم البائع به فاذا هو حوهر
 للبائع جاز (ن) انوال القاسم رحل قال لغيره لك في يدي ارض خربة في شعبة كل الا تساوي شيئاً فبعها
 مني ستة دراهم فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي اكثر من ذلك فالبيع حائر (بسخ) اشترى
 من المقلوب عشرة امنا من الجوز من حزره كثير صح كعشرة انغزة من الحنطة لان المشاحة لا تجري
 فيه ولو قال على ان احترار منها لم يصح (عمر) قال له اشتريت منك الف من من هذا الحنطة فوزنت
 فاذا هي خمس مائة قيل صح في الموحد وقيل لا لان الفساد قوي فيتعدى اليه (شص) صح في الموحد

بالإتفاق وكذلك في بيع ديّات المتقاربة إنما الخلاق في البيع ديّات المتفاوتة إذا وجدها انقص
فعدت أبي حنيفة روح فسد. العتق في كله وإن سمي لكل واحد منها ثمنًا وعندهما يجوز ويتخير
المشتري (عليك) بعت منك من الحنطة التي في بيتي مائتي من فاذا هي مائة لم يصح في الموجود (بيت)
يجوز لمن اشترى خمسة أثواب كل ثوب بدرهم فاذا هي أرغفة قال روح جواب (عليك) مستقيم على
رواية قاضي الحرمين عن أبي حنيفة راج في مشكلة الثياب والخسائر والحلواني أنه يفتي في الكل وعن أبي بكر
الحمد بن الفضل باع شعير اله ولم يصف البيع إليه ولا واصله فالبائع جاز لا يه باع ما يملك ولو لم يكن
في ملكه مقدار ما باع بطل في كله لأنه باع ما يملك وما لا يملك (نفي) باع بغير من حنطة إن لم يكن
في ملكه بطل وإن كان بعضه في ملكه بطل في المذرووم وتسل في الموجود وإن كانت في ملكه لكنه
من نوعين أو في موضعين لا يجوز وإن كانت من نوع واحد ففي موضع واحد لكنه لم يصف البيع
إليه بل قال بعت منك كل ثمن من الحنطة جاز وإذا علم المشتري مكانها يخبر أن شاء أخذها بذلك
التمس في ذلك المكان وإن شاء ترك وعن أبي يوسف سأل عن رجل باع ثوبًا بدينار (نعم) بعتك تجارية بدينار أو ثوبًا بجارية
فالبائع عليه ولو كانت أكثر من واحدة فسد إلا أن يسلم بيضاء ولا يبيضاء عنده غيرهما (فج حيث)
لا يجوز تضمين يقول تجارية في هذا البيع أو البيعتين أو البيعتين من أفلا من ومن يحمل ربح مثله (يسمى) بعتك
عبد النبي فقيه اختلاف والإصح أنه لا يجوز البيع (نعم) فيه اختلاف المشايخ والروايتين من محل راج
ولو قال عبد الله في مكان كل جاز (نعم) بعت منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز
وإن لم يعلم لم يجوز عند أبي يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذا البيت بقرية من
متاعي لم يجوز عندهم وإنما جاز إذا كان في حين وقته * (نعم) باع في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقل
عليه وبين ما لا يصح * (وب) اشتري عشر ثيابًا فوخذ أخذ ثيابًا لا قيمة لها أو عشر بطيخات
فأخذها ناسك لا قيمة لها فسد البيع في الكل لأنه اشترى ما لا وغير ما لا بخلاف التراب في الحبوب
لأنه لا يضرب العقل إليه (باب في بيع الأشياء المتصلة وما فيها استثناء) * (نعم) يجوز بيع الحنطة
تقلى سبيلها مكافئة أو موازنة وإن لم يشتد الحبوب بعد (نعم) دفع إليه فلا ينبغي له هامة من هذا
فمنسجها ثم اشترى منه الأبويسم الذي قد سمح فيه جاز (نعم) اشترى عذرا أو ولدًا لا يمكن إخراج

لا يقطع الباب فيكده المشتري بقيته ان كان نقصان هدم المباح أكثر من قيمته وان كان قيمته أكثر
 يخرج المانع ويدفع نقصان الهدم (ط) مثله (حب) للمشتري ان يصنع من قطع الباب مطلقا
 ولو شاء الله تعالى ابتلاه بما هو أشد فان قلعه خسر المشتري فاما بيع هدوه الحبيب فبما سدره الجلع (تسج)
 ويشترط الجواز في بيع العمارة في التجارات والأشجار في الأرض ان لا يلقه ما ضرر بالقطع في الأملاك
 للباهق وفي الوقف لا يشترط ولو باع بناء دار والسكنى ما فيه من الحشيب أو استثنى ما فيه من اللبن
 والتراب يجوز ان يشتراه للقبض * باب في المقايضة وما يتعلق بها من الأحكام الخيارات (حسن)
 ابن مساعة عن محمد بن ربح اشترى بغارية بشوفا بعينه ثم زوجها قبل القبض ثم هلك الشوفا عند قائده
 قبل التسليم بطل البيع في الجارية وتم المهر بوجع على بائع الجارية وفي رواية بشر عنه انه يطل الكاح
 مما بطل البيع ولا مهر على الزوج (بفسد) اشترى من رجل الجارية وقطعا بفساد وطبها بمشتريها ثم رد المشتري
 المبدل بعد اختياره أو عيب فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الجارية يوم ذنعهما اليه وان شاء أدخل
 الجارية على حالها ولا يضمنه نقضا نهكزا كانت أو ثيبا (ن) اشترى من رجل ايكرا جنينة بعينها وقبضها
 لمشتريها ثم وأهبها لبايعها ثم وجد بالعبد عيبا ورده لبايعه المعصومي الثمن ولو كان ايكرا بغير عيبه رده
 بالعبد بمثل الكرا (خط) ولو اشترى من رجل بزارع على انه يبيع الجارية في العدة في ثلثة ايام حاز بالامتناع
 وله الخيار فيهما عند ابي يوسف من ربح وقاله زكريا ربح له الخيار في العدة في دون العبد (لمج) من باع
 بغارية بنيت وتم بعينها واتفقا بفساد أو عيب بائع الجارية الثمن فاسد بغير عيب الجارية بغير قيمة التمور
 والزيت ولا عيب بهما لانهما دخلا في العقل بصفة السلامة فما اصاب النضر من الجارية يشترط في تلك
القدار من الجارية ويرد التمور * باب في ان المتعارفين يتجزأ لمشروط وما يكون في العبرة بالملفوظ
دون المتعارفين * (فن) اشترى قطلا ورعا معلوما بشئ معلوم يحطمين الثمن حصصه الورام لانه
 معروف والمعروف كالمشروط قال ربح فعلى هذا انعط الورام في خوارزم في شراء السمس والقلق
 اذا كان معهودا (عبد) باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة
 دنانير مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقل ينصرف الى ما يتعارف به الناس فيما بينهم في تلك التجارة
 (فك) جرت العادة فيما بين اهل خوارزم انهم يشترون من باعة يد دينار ثم ينقدون ثلثي دينار

محمودية أو ثلثي دينار ووسط وج نسابورية قال يجوز في المزاوعة ولا تبقى الزيادة ديناً عليهم
باب فيما يتعلق ببيع الوفاء الفتوى على أن البيع إذا أطلق ولم يشترط فيه الوفاء إلا أن المشتري وكل
بعد العقل وكلا يفسخه مع البائع عند أداء مثل الثمن فيبيع بآلاته رهن إذا كان البيع بمثل الثمن
أو بغيره يسير وإن كان بغيره فالحش فهو رهن لكن بشرط (نسخ) بشرط حسن وهو أن يعلم البائع بالغير
وقت البيع فاما إذا طرأ وقت البيع بعشرين إن قيمته عشرين وهو مساو باربعين فهو بيع بات لا نا
انما يجعل البيع بنقصان فالحش وهذا ظاهر حاله انه لا يقصد البيع بالبات مع علمه بالغير الفاحش
فاما إذا لم يعلم به فظاهر حاله لا ينفي ذلك وقال (نسخ) والبيع وإن كان بثمن المثل لكن وضع للمشتري
على أصل المال وبالحاشين وضع على ما تقدم دينار عشرين رجاء ثم اشترى منه داراً بمائة وعشرين فإنه
ثمن مثله فهو رهن لا يبيع بات فالخراج قال هذا المجموع من المشايخ والجدد ورقيم يذكر عليه واحد
وكل إذا لم يוכל بأقالة البيع لكن هذه إلى البائع بعد البيع المطلق انه إن أوفى مثل ثمنه فإنه يفسخ
معه البيع فهو على هذا التفصيل إن كان بغيره فالحش فهو رهن وإذا أوفى مثله فإنه يفسخ
وسلم وزعم الله امره إنا قد نأخذ من بيعته وسأعده المفتون فيه (نسخ) (البيع عماراة له في أرض وقف
بنقصان فالحش فهو رهن فاسد) باب في البيع الفاسد وأحكامه (ش) التوكيل بالشراء الفاسد
بموجب كالتوكيل بالشراء إلى الجسطا والديان وقبض بالوكيل للموكل فيضمين مضموناً عليه بالقيمة
(جبت) لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو حال البائع على
المشتري (شمر قح) اشترى جارية شراء فاسداً فزوجه البائع إياه قبل القبض يصح (جاء) نحوه (شمر)
باعها بالف نطفه نقد ونصفه إلى زوجته عن ديستان فهو فاسد (نسخ) (نسخ) إنسان ياداه بعض
ثمن المبيع إلى البائع ثم قبضه ثم تبين أن البيع كان فاسداً فيسبب على البائع ما تبرع
به المتبرع من القيمة ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه (خطب) قبض أكره بائع في البيع الفاسد
بأمره وقطعه ثم أودعه البائع فهل في يده هلكت منه (نسخ) وعلى المشتري نقصان القطع (قح) اشترى
من قصاب مسبوكة الشياه مائة بخمسة دنانير شراء فاسداً ثم تواضعا أن يأخذ كل مسبوكة بحساب ذلك
ينقلب جائز أو لو اشترى شيئاً فاسداً ثم مات أحداهما فلو رثته النقص (نسخ) (نسخ)

ولو تعيب عنده فله الرد بفساد الشراء ان كان العيب يسيرا والا فلا وفي مختارات ابي حفص اشترى
نجارية شراء فاعادها عورت عنده بردها مع نصف قيمتها ولو نقصت يرد لها ويرد ما نقصت ولو ولد
يزد فادركها ولو ماتت الام يرد الولد وقيمة الام قال رض وخروقه لهم ابي الغنية ولو نفع عينه رده
ونصف قيمته لانه مضمون بالقبض والا وصافى تضمن بالقبض ولو نقلها غير المشتري فللبائع ان
يضمن الباقي او المشتري ويرجع للمشتري على الباقي (البيع) وللبائع في البيع العاسد حبس الثمن
حتى يقبض المبيع كحبس المبيع بالعن (حق) وكل مبيع يبيع فاسد رده المشتري في ملك البائع بهبة
او قد تارة او نفع او بوجه من الوجوه كالوديعة والامارة والاجارة والغصب ووقع في يد البائع فهو
متاركة للمبيع ويرى المشتري من ضمانه (حبس) الكرخي قال ابو يوحى زرع اذ اودعه البائع على
بيع فاسد او اماره او رهبة او اجرة لانه مضمون بالبائع او اشترى اذ بعرضه فله كله باطل وقد
انتهت العقد الاول وبرء المشتري من ضمانه وهو بمنزلة زجره عليه (فتح المثل) رده المشتري
بفساد البائع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله فهلك منه لا يلزمه الثمن لولا النقية وكذلك العاصب
اذا المنصوب الى المصوب منه فلم يقبله فحملته العاصب الى منزله ففاسد فله الا يقبله او لا يتحمل
الغصب بالحمل الى منزله اذ لم يضعه عند المالك لانه صار مائة فان وضعه بحيث يناله يده ثم حمل
الى منزله ففاسد ضمن وقال ابن ملام ان كان فساد البيع مثقلا برء المشتري وان لم يقبله البائع وان كان
مختلافا لا يبرأ الا بقوله او بقضاء القاضى وقال ابو بكر لا مكاف يترأى الوجهين (رفع) وما قاله
ابن سلام اشبه اختيار البلوغ ونسخ الاجارة للعن وبات في احكام البيوع الباطلة والعاسد *
(مبي) نص في هبة المشاع انه يفيك الملك فهل انتضيض على بيع نصف المباحة مشاعا انه يفيك الملك
فيكون البيع لعلى عبارة البناء فاسد الا باطلا (ظم) هو فاسد (قبي) نفع التلجية باطل حتى لو
حلف لا يبيع الماع تلجية لا يحث (رفع) بيع المنقول قبل القبض فاسد (شقي) بيع الابى والمنقول
قبل القبض فاسد وبيع الطيرى والهوانى والسكنى فى الماء باطل (فك) وان اخذه ثم ارسله الى
الهوانى والماء ففاسد (فتح شبق) ما لا يصح من البيع ثلثة اوجه ما لبث له ثبة عينا كان او منفعة
كثيرة براضى ابله في أرضه او شربا الماء من ثيرة واسواءه بان ما لا يحق المسألة من اولى حق غيرهم

كَالْبَيْعِ بِالْخَمْرِ أَوْ الْخَنزِيرِ فَاتِّهِمَ بِالْقَبْضِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَكْنَانَ
 وَسَكَتَ عَنْ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ تَجِبُ الْقِيَّةُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَهُ بِغَيْرِ ثَمَنِ وَالثَّانِي مَا لَيْسَ لِبَيْدِهِ قِيَّةٌ كَالْبَيْعِ
 بِالْمَيْتَةِ وَالْأُذُنِ وَالرَّيْحِ أَوْ بِغَيْرِ ثَمَنِ فَهُوَ لَا يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ وَالنَّائِبُ إِذَا كَانَ الْفُسَادُ مِنْ قَبْلِ الشَّرْطِ
 لِأَنَّ جِهَةَ الْمُبِيعِ وَبَيْدَهُ أَوْ كَانَ لِجِهَةِ ثَمَنِ لَهُ قِيَّةٌ فَهُوَ أَيْضًا يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ قَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَقَدْ جَعَلَ الْكَرْخِيُّ
 فِي مَخْتَصَرِهِ الْبَيْعَ بِالْمَدِّ وَالْمَكَاتِبِ وَأَمَّا الْوَلُولُ كَالْبَيْعِ بِالْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ (شَحْجُ
 خُكْ) الْمُبِيعِ بِالْمَيْتَةِ وَالْأُذُنِ لَا يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا وَلَا يَضْمَنُ أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ (حَلِثُ)
 كَالْأَمَانَاتِ وَفِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ يَضْمَنُ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ فَشَابَهُ الْغَضَبُ (فَسَحْجُ حُضْ) لَا يَضْمَنُ فِي رِوَايَةٍ
 الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ أَنَّهُ يَضْمَنُ (شَحْجُ) لَا يَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ
 خِلَافَهُمَا (سَحْجُ شَحْجُ) الصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ (حُضْ) الْكَرْخِيُّ اشْتَرَى مَدَّةً أَوْ مَكَاتِبَةً
 أَوْ أَمًّا وَلَمْ يَقْبُضْهَا وَمَاتَتْ لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَزَفَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ وَلَا يَضْمَنُ * بَابُ فِي الشَّرْطِ
 الْمَفْسَدَةِ لِلْبَيْعِ (فَع) بَعَثَ مِنْكَ هَذَا الْجَمَارَ إِلَى أَتِكَ مَا لَمْ تَجَاوِزْ بِهِ هَذَا النَّهْرَ فَرَدَّ إِلَيْهِ عَلَيَّ أَقْبَلَهُ مِنْكَ
 وَالْأُفْلَا لَا يَصِحُّ وَكَانَ إِذَا قَالَ مَا لَمْ تَجَاوِزْ بِهِ إِلَى الْغَدِ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقُ خِيَارَ الشَّرْطِ بِالْشَّرْطِ فَلَا يَصِحُّ (عُتْجُ
 أَيْبَعُكَ بِقَرْتِي بِالْحَبِّ بِشَرْطِ كَأَسْمِيهِ فَا مَدَّ أَنْ هَفَرْنَا فَقَالَ نَعَمْ ثُمَّ بَاعَهَا لَا يَصِحُّ بَعْدَ الشَّرْطِ (بَسَحْجُ) اشْتَرَاةٌ
 عَلَى أَنْ يَوْجِدَ الثَّمَنُ مِنْ بَيْعِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ أَنْ شَرْطَهُ فِي الْمُبِيعِ وَلَوْ اشْتَرَى بِطَبِخَةٍ عَلَى أَنَّهَا حُلْوَةٌ أَوْ شَاةٌ
 عَلَى أَنَّهَا تَحْلُبُ كَلَّا أَوْ زَيْتًا أَوْ سَمًّا عَلَى أَنْ فِيهِ كَنْ أَوْ مَنَامُنَ الذَّهْنِ أَوْ زَرْخًا مَا عَلَى أَنَّهُ يُخْرَجُ الْأَرْزُ
 الْأَبْيَضُ مِنَ الْمَاءِ كَنْ أَوْ شَاةٌ أَوْ زَرْخًا عَلَى أَنْ فِيهِ كَنْ أَوْ مَنَامُنَ الذَّهْنِ أَوْ زَرْخًا مَا عَلَى أَنَّهُ يُخْرَجُ الْأَرْزُ
 مَعْرِفَتُهُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَعَجْزُ الْبَائِعِ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ * بَابُ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ وَالزَّرْعِ وَاجْتِبَاهِهَا
 (شَمْرُ) اشْتَرَى مَكِيلًا مَكِيلَةً وَكَالَهُ لِنَفْسِهِ فَرَدَّ زِيَادَةً بِسَبَبِ زَيْدٍ هَانَعَزَ لَهَا جَاوِزَهُ الْتَصَرَّفَ فِي الْبَاقِي
 وَلَوْ هَلَكَتْ يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَرْمِ الشَّرَاءِ وَلَوْ اشْتَرَاَهَا مَكِيلَةً مَاءً فَقَالَ الْبَائِعُ خَلَّهَا فَإِنَّهَا
 مَاءٌ فَاخْتَلَّهَا وَلِنَفْسِهِ فَكَانَتْ مَاءً يَنْبَغِي أَنْ يَكْتَفَى بِهِ وَلَوْ قَالَ لَهُ زَنْ لِي حَنْطَةً بَيْنَ رَأْسِي وَالسَّعْرِ
 خَمْسُونَ مَنَابِدَ يَنَارُ فَوَزَنَ فَأَعْطَاهُ الذَّهْنَ يَنَارًا خَلَّ الْحَنْطَةَ وَلَمْ يَتَلَفْظْ بِالْبَيْعِ فَهُوَ يَبِيعُ مُوَازَنَةً لَا مِجَازَةً
 فَيَجِبُ الْوِزْنُ عَلَى الْمُشْتَرِي ثَانِيًا وَلَا يَحْتَاجُ فِي بَيْعِ التَّعَاطِي فِي الْمَوْزُونَاتِ إِلَى وَزْنِ الْمُشْتَرِي ثَانِيًا

وَأَنْ مَبَارِبَعًا بِالْقَضِ بَعْدَ الْوَزْنِ (طُس) مِثْلُهُ (بَيْع) مِثْلُهُ (وَيْب) شَاعَ سَعْرُ اللَّحْمِ وَالْخَبْزِ لَامِطًا
 أَهْلَ الْبَلَدِ عَلَى وَحْدِهِ لَا يَتَعَاوَتُ فَقَالَ رَحَلْ لَأَخْرَأْ عَطِي خَبْزَ الْبَنَاتِ لَهُمْ أَوْ لِيَمَانِدَ لَهُمْ فَأَعْطَاهُ أَقْلَ مَا
 شَاعَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُشْتَرِي فَلَمَّا انْ يَرْجِعُ لِيَمَامَةِ النِّقْمَانِ مِنَ الثَّمَنِ دُونَ الْخَبْزِ وَاللَّحْمِ أَنْ كَانَ الْمُشْتَرِي
 مِنْ أَهْلِهِ أَوْ كُنَّ الْعَرَبُ يَرْجِعُ فِي الْخَبْزِ دُونَ اللَّحْمِ لِأَنَّ سَعْرَ الْخَبْزِ أَشْهَرُ مِنْ سَعْرِ اللَّحْمِ وَأَمَّا لَا يَرْجِعُ
 يَنْقُضَانِ الْمَتَاعَ فِي مِثْلِهِ لِأَنَّ الْبَيْعَ فِيهِ لَمْ يَنْعَقِدْ بِالْتَّعَاطَى فَأَمَّا يَدُ خَلِّ فِي الْبَيْعِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْقَضِ
 (بَيْع) يَشْتَرِي مِنَ الْحَبَّازِ خَبْزًا كَلَّامًا فَيُزِنُهُ وَكَعْفَةً سَنِيَّاتٍ مِيزَانُهُ فِي دَرَبِهِ فَلَا يَرَاهُ الْمُشْتَرِي مَا أَوْ
 مِنَ الْبَيْعِ كَلَّامًا فَيُزِنُهُ فِي حَانُوتِهِ ثُمَّ يُخْرِجُهُ إِلَيْهِ مَوْزُونًا لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِهَادَةَ الْوَزْنِ وَكَذَا إِذَا
 لَمْ يَعْرِفْ مَدْلَ سَنِيَّاتِهِ قَالَ رَحَّ فَعَرَفَ بِهِذِ الْفَنِّ إِذَا أَصْرَفَ الْمُشْتَرِي وَزْنَ السَّنِيَّاتِ وَرَأَاهُ أَنْ يَكْتَفِيَ
 بِذَلِكَ خَلَّافَ مَدْلٍ عَلَيْهِ ظَاهِرُهُ النَّسِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ صَامِعَانِ
 مَتَاعَ الْبَائِعِ وَمَتَاعَ الْمُشْتَرِي (فَعَمَّ عَمَّا حَمَدَ مِنْ) أَنَّهُ يَكْتَفِي بِوَزْنِ الْبَائِعِ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي (فَمَبِ)
 اشْتَرَى عَشْرَةَ أَثْرَابٍ مَعِينَةً عَلَى أَنْ يَحْمِلَ مِثْلَهَا خَمْسَةً فَاذْ رَجَعَ وَخَمْسَةً مِنْهَا عَشْرَةً إِذْ رَجَعَ حَارَ
 (حَتَّى) وَإِذَا ابَّاعَ قَبْلَ الْكَيْلِ قَبَاعَ الثَّانِي بَعَارَ وَفَضْلُ الْمُشْتَرِي قَالَ رَاحَ فَقَوْلُهُ وَفَضْلُ الْبَائِعِ عَلَى
 أَنْ يَبْتَعَهُ قَبْلَ الْكَيْلِ فَامْلَأْ (حَمَدَ) اشْتَرَى شَيْئًا فَوَجَدَ أَوَّلَ يَدِ فَعَمَّ الزِّيَادَةَ إِلَى الْبَائِعِ وَالسَّاقِي خَلَّالَ
 لَهُ مِنَ الْمَثَلِيَّاتِ وَفِي إِذْ وَاتِ الْقَمِيمِ لَا تَحْتَاطُ حَتَّى يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْبَائِعُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ مَا لَا يَجْرِي
 فِيهَا الْفَضْلُ فَحَيْثُ يَدْعُو فَكُلُّهُ فِي مَحْتَصَرِ الثَّقَلِ وَبِالرَّحَى (مِنْ) الْبَيْنِ مَسَاعِدَةً مِنْ مَدْلٍ اشْتَرَى حَرَابًا
 عَلَى أَنْ فِيهِ عَشْرَتَيْنِ ثَوْبًا فَوَجَدَ هَاتَا أَحَدَ الْعَشْرَيْنِ وَتَمَاتَ الْبَائِعُ فَاسْتَحْسَنَ أَنْ يُعْزَلَ ثَوْبًا مِنْ ذَلِكَ
 وَيُسْتَحْتَمِلُ الْبَقِيَّةُ * بِأَنْ فِي بَيْعِ الشَّيْءِ عَلَى أَنَّهُ كَلَّامًا لَوْ كَانَ بِحَالِهِ * (بَشَرَفُ فَعَمَّ) قَالَ اشْتَرَى مِنْكَ هَذَا
 الْقُرْآنَ عَلَى أَهْلِ ذَاتِ لَيْلٍ وَقَالَ الْبَائِعُ أَنَا أَبِيعُهُمَا كَلَّامًا لَمْ يَأْشِرْ بِالْعَقْدِ مِنْ سَلَامَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَحَدِّهَا
 فَخَلَّافَ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ (شَرَفُ اشْتَرَى فَعَمَّ يَدُ) وَبِصَرِّ الْمَدْيِ اشْتَرَى حَنْطَلَةً عَلَى أَنَّهُ يَبِيعُهَا
 لِلْبَيْتِ رَافِرًا وَنَبَتْ فَمِنْ أَنَّهَا خَرِيفِيَّةٌ وَغَاتُ مَتْنِهِ فَاتْلُ الْآرِضِ فَلَيْسَ لَهُ الْمَالَ تَقَاوُتُ مَا بَيْنَ الرِّبْعَيْنِ
 وَالسَّرَفَيْنِ فِي الْقِيَمَةِ وَقَدْ الْبَيَّنَّ (بَحْلُكُ) الْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ لَيْسَ إِذَا اسْتَوَى ذِيْنُهُ دَرَاهِمًا فَانْتَفَعَتْهَا ثُمَّ عَامَ
 زِيَادَتِهَا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْهَا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ مَسْجُودٌ يُوَدُّهُ ثَلَاثُ زُرُوفٍ وَيَرْجِعُ بِهَا لِيَجِيْدَ كَلَّامًا

ثم قال (حك) وعند يميني اجماع ان يجب على المائع بما انفق المشتري حتى زرعه وما تفيض زبله
المشتري لان ارضه بقيت فارفة كل السنة قال روح وكلاهما مخالف لما مر من اجوبة المفتين وعليها
الاعتماد (حك) اشتري بنو يطايح على انه اشتري فوجد بعد البذر صيفيا فالبيع باطل (بسم)
وعلى هذا بنو السواها نبي مع كشته او سمي خط قال روح وعلى هذا بالبيع باو شتمم او يا خر بورغون
او ديارا خمان اجناس مختلفة وكتب بنو القنيط الطويل والمبور فاذا اشتراها منها على انه كل
فكان غيره فالبيع باطل فعلى المائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ذلك البذر (بسم) ولو وجدها
مختلطة يرد حصه ما لم يكن على شرطه (ظ) انها انواع الاجناس بخلاف بذر اليطيح مع بذر
الخيار او بذر الخيار مع بذر القنطار (و) اشتري بذر القنطار على انها صرورية فلما خرج اليه وظهر
انها غير ما فعلى المائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقد لانه باع ما ليس به (بسم)
اشتري جارية على انها غير بالغة فوجد ما تحيض فله الرد (حيث يخرج) لم يعمل الشرط (بسم) اشتري
زبد عجيات ببضار على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها رطل اذ فاذا هي ثلثة عشر رطل
فرجع بها ليردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان (بسم) يرجع بنقصان البزراع (بسم) يرجع
بنقصان القحبة (ط) هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة راح انه لا يرجع (بسم) اشتري اربعة
برود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع اقلها ثم يرجع البقية فاذا هي خمس عشرة رطل فله رد البقية
(بسم) ابن القاسم اشتراها على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان رادها بلا بئس فله
الرد والالزمة (هـ) والوطي يمنع الرد وهو المذهب (بسم) اشتري اربعة طي انه كنان فالتحل وقمجا
ولبس حتى دنس فغسله فاذا هو من قطن فله ان يرجع بفضل ما بينه ما غير مقطوع ولو اشتري سويقا
فلى انه ملتوث بمن من السمن او ماء بونا فلى انه جعل فيه كل امة من البهين او قميصا على انه من
خشرة اذ راع فظهر انها كانت اقل والمشتري ينظر اليه وقت الشراء فلا خيار له (حك) اشتري
خشبة على انها دابة فاذا هو خلا فله الرد (بسم) اشتري عظاما على انها شهرسية فاذا هي
اخوار زمية لا يصح اصلا لان الاختلاف الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اتحد الاصل
في التنف هذا قول الفقهاء ان الاختلاف الاجناس يحصل بمجرد اختلاف البلدان والصنعة

قال زنديجى البخارى مع الخوارزمى جنسان (شخص) ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر
 ما لم يتبدل الاسم والمقصود بالقوى مع المروى والهروى فعلى هذا انى المجنسة الشهر ستانية
 والزندجى البخارى اذا ظهر خوارزميا صبح البيع وله الرد (بم) اشترى عناية على انها شهر ستانية
 فاذا هى سمرقندية فالبيع باطل (حج) مثله * باب بى ظهور الغلطى قد رالمبيع او الثمن بعد
 ما وقع القرار بينهما على حساب آخر * (فتح حق) عد الكواغذ فطنها أربعة وعشرين واخبر البائع به ثم
 اضاف العقد الى عينها ولم يذكر الغد ثم اراد ان يات على ما ظنه فهى خلال للمشتري فى فتاوى صاعده
 ساومه الجنطة كل قفيز بثمان مدين وخاسبوا ببلغ ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بحسمائة
 درهم وباعوها منه بحسمائة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسمائة (بم) افرز القصاب اربع
 شياه فقال بائعهاى بخمسة كل واحد ينار وربع قبل هب القصاب فجاء بأربعة دنائير فقال للبائع هل
 بيعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة قال نعم فتح البيع قال ربح وهذا الشارة الى انه يصح
 بأربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد ينار وربع * باب خيار الشوط * (بم) اذا كان الخيار
 للبائع فله ان يطالب المشتري بالثمن ولو أجتة لا يسقط خياره (ط) والراخذ بالالف من المشتري
 مائة دينار فهو مضاع للمبيع وكذا البرأ للمشتري صح وهو اجازة وكذا الواشترى منه بالثمن الذى
 على المشتري شيئا او ساومه ولو اشترى بالثمن من غيره لم يصح ولزم العقد (بم) اختلاف فى شرط
 الخيار واقاما البينة فبينة مدعى الخيار والى والمشتري فى خيار الشوط للمشتري بعد الفسخ مضمون
 عليه بالثمن كالمهر وفى خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الزويرة والرد
 بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشوط للمشتري * باب خيار الزويرة * (فنب) اشترى قوسرة سكر لم يراه
 ثم اخبره من القوسرة وغيره فلم يعجبه سقط خياره (بم) فصح) خياره باق (بم) اشترى قطنيا بكمومينة
 وحملها الى سمرقند ثم رآه ليس له ان يرد به بخيار روية او عيب بل يزد به عليه فى موضع العقد
 (ط) عن محمد مثله قال ربح وسواء ازداد قيمته بالحمل او انقصت (بم) اشترى ارضافىها
 داروز باطور اى الارض دون الدار والرباط فله رد هذا بخيار روية وان داخل فى البيع تبعا
 (كس) سمفع) مثله (فتح) ولو كان له خيار زروية فى دار فراها ولم يرضها وامسكها ما نافله الرد ما لم

يتصرف فيها (ظمر) اشترى ما ينال قبالة ليل ولم يره سقط خياره * باب في العيوب * (فصح) اشترى
 ثورا فابنى من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون غيبا وفي الغلام عيب (بم) هو عيب في الثور كخلع
 الرسن عيب هذه الولى (فمب) ان ذام على ذلك فعيب اما المولود ثلث والثلث فلا قال روح وخوابه
 (بم) احسن (بم) ابقى العبد من المشتري الى بائعه ولم يختف عند ولا يكون عيبا (ظمر) الذي يئس
 على العبد عيب الا اذا كان يستتر الا يعلا مثله نقصانا فيه (فم) اشترى الجحش ونزاعه اكرم او خف الغنبل
 فليس بعيب فيه (بم) اشترى رحي فكان بالبحر من امر يك فليس بعيب (شم) وترك الصلوة في
 الجبل لا يؤجل الجرد (بم) اشترى مسجلا لا يستعها الرجل مع اللقافة ويستعها بل ونهها فله الرد اذا
 اشترى اها للهبه (ظلم) اشترى خبزا على انه مطبوخ بالماء الفرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكل
 اذا لم يكر لفظ الشرط (بم) اذا لم يشترط لا يرد (بم) اشترى ثمانا ذكورا يعلموه المحمور وياتونه
 في دبره قال وقعت هذه المسئلة بخارافهم يستقر فيها اجواب الايتمه وقال عبد الملك النسفي ان
 طاروع بعيب والا فلا وقيل عيب (فمب) سمعت بعضهم لو اشترى عيلا يعجل به عمل قوم لو طاف كان
 مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانها يكون عيبا كيف ما كان لانه
 يفسد الفراش قال روح اشترى دارا ولها منسبل بناء الى ما خلع البغار ثم ظهر انه يغير حق ولم يعلم وقت
 الشراء انه يغير حق فله الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه (ظلم) مثله ولو كان للذكر كنيف شارع
 في الطريق او ظلة شارعة فامر القاضى برفعه بخصومة اهله لم يرد الى ان لا يرد لانه ليس من حقوقها الواجبة
 ولو كان لها باب في الطريق الاعظم و باب في مكة غير نافذة اقام اهله بينة انهم اعاروا والبائع
 هذا الطريق فامر القاضى بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق
 والتخمين ههنا بخلاف سائر العيوب (بم) اشترى جمانا فوجد بعد القبض على بابيه مكتوبا وقف على
 مسجدا كل الا يرد به لانه علامة لا تبني عليها الاحكام (بم) اشترى ارضا فظهر انها مشروطة
 ينبغى ان يتركها من الردان الناس لا يرغبون فيها (فصح) اشترى حملا ولا ينفق فهو عيب ولو
 اشترى جبة عتائية فوجدها بالبحر زور جيا دك فله الرد (فم) ولو وجد الجارية تحيض في كل
 ستة اشهر مرة فله الرد (ظمر) ولو كانت مغنية فله الرد * باب فيما يمنع الرد بالعيب * (فمب) (فم)

اشترى كرمًا بعمره ودفن البذر وأكل منها ثم وجد بالكرم غيبًا فله ان يرد الكرم (بم) مثله (لجمع)
 علم بالغيب القديم بعد ما تعيب منه فخرج بالنقصان ثم زال الغيب الجدل فله ان يرد الغيب
 مع النقصان (جمع) مثله (فع) ظم ليس له الرد ومال (ميت) الى انه يرد اذا كان بدل النقصان قائمًا
 والا فلا (فع) اراد رد الغيب فاشترى البائع منه الغيب بدينار ولا يصح وله الرد (شعب) باع ثوبًا
 واخذ بثمنه طارحة فقبضها وجعلها قطعًا ثم ظهر زياتها سقط الرد (يكس) اشترى حديدًا يتخذ
 منه آلات النجارين وجعله في الكور ليجز به بالبنار فوجد به عيبًا ولا يصح لتلك الآلات يرجع بالنقصان
 ولا يرد (بم) اشترى صنبا با وجلود الدخالب فبها ليد بع فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالرد
 اشترى ادريسا وبله فظهر عيبه (ط) مثله (ثيب) ولو زاد غايه بعد القبض لفساد البيع لم وجده
 عيبا قد بانه ان يرد على بائعه (فم) اشترى جمارا ووجد به عيبا قد بانه ان يرد فصوله يبيها
 بل يناروا حله ثم وجد به عيبا آخر قد بانه ان يرد مع الذي انار (بم) يرجع بنقصان الغيب وغنة
 يرد ولو اشترى قبل اني حينه يباح فقال بائعه منه فقال انه من الضرب ويؤثر الى عشرة ايام ومضت
 العشرة ولم يزل لا يرد (الحب) اشترى حاء لا ما يركبته ورزم فقال انه خد يك اضا به من الضرب
 فاشترى على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له رد بخلاف ما اشترى به حصى فقال البائع انها غيب فاذا
 هي ربع او على العكس فانه يرد (طام) اشترى قرصا فظهر برجله قرحة على اثر الخناب وقال البائع
 هي قرحة اخرى فاشترى على ذلك ثم ظهر انه كان اثر الخناب ليس له الرد كمسئلة الورم وقد مر امثالها
 (ن) محمد بن سلمة راح اشترى لاجارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيبا لم علم فله الرد (ط)
 والصحيح انما اذا كان عيبا بينا لا يخفى على النائم لا يكون له الرد والا فله الرد (شع) للزباديات
 قيس المبيع وهو معين ورآه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه قد برى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك
 ينظر الى مكان الغيب ويزا ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمنا او ورم فلا يعرف من اي نوع
 هو او يظن انه امر ميسر حتى يشبه عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويؤثر به (بم) اشترى
 صيدا فلبق ثم وجده وكان لم يابق عند بائعه بل ابقى عند بائع بائعه فله الرد (شع) اراد بالغيب ثم قال البائع
 زال الغيب فاشتراه ثم وجده نعيما بل تلك الغيب فله الرد ولو رجعته الى المعرض لا يسقط حقه في الرد (بم)

اشترى زاجا بخبز لا يرد به بالعيب (م) ولو اشترى زاجا بالري لا يرد لها عيب بالكره
نحو حملها الى الري ولو كان مكان التمر تجارية نقل اشار عن روح الى انها ليست نظير التمر حيث
قال الرافعي سعة التجارة هنا وثمره قرايبا ولا موعة كثيرة في حملها قال روح فشوش الجواب في التجارية
عند تقارب السفر وقلة الموعة في حملها وجزء في التمر لانه اقل قيمة بالكونة منها بالري فلو
رد لها لردنا قصاصا معيبا بعيب آخر (نصب) تشتت ريش الطائر المذبذب يمنع الرد بالعيب (ض)
اشترى شيئا على انه بالخيار لثلاثة ايام فحده بالمرور يسقط خياره وبالحجر لا يسقط (بمع) اشترى
هبة او به اثر قرحة ونذيت ولم يعلم به ثم عاد قرحة واخبر الجوا حول ان عودها بالسبب القديم
لم يزد ويرجع بنقصان العيب قال روح وهذا بخلاف مسئلة (ط) كانت به قرحة فانفجرت او جذري
فانفجرت عند المشتري فله الرد لان انفجارتها ليس بعيب حادث (ففع) اشترى غلاما فوجد به ميما ثم
استعمله اياما فله الرد في الذابة لا لمساحتهم في استعمال العبد دون الذابة (ط) والاستخذام
بعد العلم بالعيب مودة لا يكون رضا ومرفق او مودة كرها يكون رضا وتفسير الاستخذام ان يامرها بحمل
المتاع على السطح او انزاله منه او يامرها بغموز جلبيه او يامرها بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا
فان امرها بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال روح يجوز ان يجعل الاستخذام مرتين في (ط)
ذليل الرضا وكذا الاكراه عليه في المرة الاولى لانه وضع المسئلة في التجارية وفي (ففع) لم يجعل دليل
الرضا للوضعة المسئلة في الغلام فاختلاف الجواب فيهما لاختلاف الوضع ظاهر لان الضنة باستخذام
التجارية فوق الضنة باستخذام الغلام (تصح) اشترى بومة جديك فقال له البائع اطبخها فان ظهر
بها عيب اقبلها بعين الطبخ واد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد لها بدون رضا ويرجع بنقصان
العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قد يم فتصرفه فيها تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يرد لها ولو اشترى
قبيلها فشتمه ثم وجد به عيبا فله الرد (شط) اشترى امة فاستغلها ثم وجد بها عيبا فيرد لها ويطيح
الغلة له (شط) زيادة المبيع في البيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف ما كانت ويرد المبيع مع
الزيادة الا اذا كانت متصلة غير متولدة منه كالصبيغ فالبايع فيه يشتر ان شاء اخذه وضمن للمشتري
ما زاد وان شاء تركه وضمنه ذمة المبيع او مثله (ط) يعتبر في اخذه رضا المشتري لان حقه فيه (شط)

الزيادة في المبيع من وجهين اما قبل القبض او بعد القبض وكل واحد منهما على اربعة اوجه
 زيادة متصلة بمتولة من المبيع ومتصلة غير متولة منه وزيادة متفصلة بمتولة منه ومنفصلة غير متولة
 منه فاما قبل القبض فالمتصلة بالمتولة منه كالكبر والحسن والجمال والشمس واكتشاف البياض في العين
 والصمم في الاذن لا تمنع الرد بالعيب والمتصلة التي لم يتولد منه كالصنع ولست السمن في السويق
 والبناء في الارض يمنع الرد لان المشتري ما يصير قابضا باحد اثني هذه الزيادة ويرجع بحصة العيب
 واما المنفصلة المتولة كالولد والثير والصوف والارض والعقرواخرها لا يمنع الرد فان شاء ردها
 جميعا او رضي بهما جميعا الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد هاهنا الا اذا اوجبت نقصانا في المبيع
 فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو نقصت الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد به بحصته من الثمن
 لانه صار للزيادة نكسة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد بها حصتها من الثمن لما مر واما
 المنفصلة التي لم يتولد منه كالهبة والصدقة والكسب فلا يمنع الرد فاذا اراد في الزيادة للمشتري بغير
 ثمن عند ابني حنيفة فارجح ولا يطيب له وعندنا للمبتاع ولا يطيب له ولو نقص المبيع مع هله الزيادة
 لو وجد بالمبيع عيبا فعند ابني حنيفة فارجح يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندنا فها يرد مع الزيادة
 لانها احدى ثلث قبل القبض ولو وجد بها عيبا لا يرد هاهنا لانه لا حصص لها من الثمن فلوردها
 بغير شيئين ولو هلك الزيادة والمبيع متعيب يرد بمخالصة بجميع الثمن بالاجماع واما الزيادة بعد
 القبض فان كانت متصلة بمتولة يمنع الرد بالعيب علمها ويرجع بنقصان العيب وعندنا لا يمنع
 (ط) لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري طالب بنقصان العيب فان طلب فليش للمبتاع
 ان يقول انا اقله كل يك عندنا هاهنا وقال محمد بن ذك (شط) ولو كانت متصلة غير متولة منه يرد
 الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة منه يرد منه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب اقلت ولو كانت منفصلة
 غير متولة منه كالكسب لا يمنع الرد بالعيب ولا يطيب له (لن) زيادة (شط) هذا اذا كانت الزيادة
 قائمة فاذا هلكت وقية ثلاثة اوجه اما ان تهلك باثمة سماوية او بفعل المشتري او بفعل الا حنيفة
 فان هلكت باثمة سماوية كانها لم تكن عليها الا اصلها وان هلكت بفعله يخبر بالمباع ان شاء قبله وود
 بالثمن وان شاء رد حصة العيب وان هلكت بفعل الا حنيفة لا يرد لان صمدانه كبقا عينه ويرجع بحصة

العيب هل حكم الزيادة وأما إذا انقص فاما ان انقص قبل القبض او بعد وكلاهما على خمسة
 اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بفعل المعقود عليه او بأفة سلامة اما النقصان
 قبل القبض بقول البائع بشيئ او بفعل المشتري وجد به عيبا اولان شاء تركه وان شاء اخذ وطرح من الثمن
 حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وضار قابضا بالجناية ولو وجد به عيبا يرجع
 بحصة العيب الا اذا اخذ البائع معيبا فيسقط منه جميع الثمن وليس له ان يمسكه او يطالب بالنقصان
 ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فللمشتري ردّه بالعيب ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه
 بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار تعيب او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن
 واتبع الجاني بارسائه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بأفة سلامة او بفعل المعقود
 عليه يردّه بجميع الثمن او يأخذ ويوجد به عيبا ولا ولو اخذ وطرح عنه حصة جناية المعقود عليه به
 وأما النقصان بعد القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه او بأفة سلامة لا يردّه بالعيب لا يردّه
 يردّه بالعيبين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع بالتصاوان كان بفعل البائع او الاجنبي يعيب
 الارش على الباني وأنه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن * باب الخصومة في العيب وما يقع
 الرجوع * (تسج) يختلف في كون القرحة قد يمتلئ البصراء من الاطباء انها لا تتحلث مثلها
 في الملك التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد (فاع) المشتري شيئا فوجد له عيبا
 البائع ولو انتظر حضوره تقبل شهادته او باعها ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا ينيل له في
 دفع هذا الضرر (ظم) سئل عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة رج (شح)
 واشتري دارا ماثل ولم يعلم به حتى سقط رجع بنقصان العيب ولو كان غزلا فبسه او فيلقا
 فجعله ابريسما ثم ظهر انه كان رطلما وانقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع المشتري
 * باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل * (بسج) والمبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلا ثم ظهر
 البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد (فع خويست عسج) قايس ثورا ببقرة حامل فولد ثا عند
 المشتري ووجد الآخر بالثور عيبا فردّه يرجع بقيمة البقرة (ن) بمثله (بق) باع بعيرا فوجده المشتري
 معيبا فردّه فقال له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة ايام فان برأ فلك البعير وان هلك فمن مالي

لا يكون ردا (جمع) ولتخامم الوكيل في عيب فان رده عليه بقضاء اخذ به بيمينته وان نقه الى موكله
فمنته عليه وذكر نظيرها في غيرها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان نقه ثمنه مشترطه اليه
ولما تحقق المبيع رجع بثمنه عليه وان نقه الى موكله فعليه وفي تحفة العتاري الصغير باع عبد اسلمه
وكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل فبصته فضايع اود نعتك الى الامر وحيد الامر كله فالقول للوكيل
مع يمينته وبزك المشتري من الثمن ولو وجد به عيبا رده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت
القبض فان رده ولا على الوكيل لانه لا يصدق بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع
الثمن ان من نفسه قال ربح وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في البيع يرجع بالمشتري بعد الرد
باليقين بالثمن على الامر دون القابض * باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا والصالح من العيوب *
(دليم) يشتري كراذ او قبضها ووجد في كراذ منها عيبا فله الرد وحدها الا اذا اوجب ائرازا من
بقية ثمنها نقصا فامرها ولو كانا قراحين فله ردا المعيب وحده (بم) باع المشتري بعد الصلح من العيب
ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح * باب مسائل
معرفة في العيوب * (شم) ساومه قلاما باثني عشرة دينار انا وبى وقال وهبته لك وقبضه المشتري
ووهب له الا ثانيا الا ثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له ان يرده (بم) اخذ له
فانه قال كوفال النخاس انها بعشرة فابح البائع فقال هبها له يعي للمشتري او قال المشتري هبها لي
فقال البائع وهبها لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك فذها العشرة او قال وهبت لك هذا بمقا
بلته فهو بيع يرد بالعيب ولو قال لا اخذ وهبت لك هذا الجارية وقال لا اخذ له وانا وهبت لك هذا
الذنانير فهو بيع اذا حلما للمبيعة ثم قال لا ذك (شم) باع منه دخنا للبدار وقال ازوجه فلان
لم يثبتنا فاضا من لهذا الذي فزربع ولم يثبت فعليه ضمان النقصان لاخير (بم) باع منه فرسا به
جزا امة وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك جسمها فاقاضا من فاحده وهلك جسمها الا شيئا
عليه (بم) قال البائع بغير منك معيبا بهذا العيب وقال المشتري بل سايما فالقول للمشتري
(بم) ينبغي ان يحكم الله من ولو اشتري حمارا بثلاثة دنانير فذهب ثم اعطاه عوضا واهم ثم
نكذه بعد شهر وبغيره وقد انتقض سعر الداراهم فله ان يطلب من البائع عين الداراهم وبمثله اجاب

في الاقالة اذا دفع مكان الذهبية حصة (بم) اشترى فز لا منها فوزه بعلم ايام يقضي بان كان رطبا
 قيدس لئلا الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان المتعلقا بالقول للبايع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج
 المغزل وجعل القيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالتقديرات بخلاف ما اذا باعه وقد مر (ب) ابو بكر
 وزح باع منه ابريسما كل المناوزة عليه وقبضه ثم جاءه بعلم مدة وقال لو وجدته ناقصا فان كان اقل
 بقبضه كذا امنا فلا شيء له والا يسترد حصة النقصان من الثمن اذا لم يكن نقصا فيه له وهو لا يلتزم به
 ابو زنين (بم) اشترى مصطحة فظهر فيها زجاجا القاضى بالبيع اشترى انما لا يرد ولا يرجع بنقصان
 العيب لان العيب في غير المبيع وهو البطاطخ واشجارها قلمت واضررت بالامساك وهو لا يستحق
 الامساك فيها (كمب) اشترى دار الاقيطون ثم ظهر ان في القيطون قبر ابل يرد وان استوحش
 منه لان العيب في غير المبيع (بم) ردت عين الغلام بالمشتري فقال الكمال بالبيع راجع وذبح
 دار البقال يرد له بذلك (بشخص) للوارث الرد بالعيب والاقالة دون الموضى اليه (ط جك) الموضى
 له وجعل بالتزكية عينا فله الرد على بائعه ان لم يكن للميت وارث والا فلا في ذلك خيرة اشترى منها من
 الفانيد فوجد واحد اثنتين منها اسود قايده البياض بغير وزن جاز وفي الثلاثة لا يجوز
 لانها تداخل تحت الوزن وكذا اشترى الخبز وجد خبز واحد المجزى قايده الخبز لم تجز الا بالوزن
 لانه مما يداخل تحت الوزن فان التخمصة اساتير ولعشرة وزن اجمعا فلا يجوز خبز المجازة قال روح وعرفنا
 فيه كثير من المماثل وهو ان استعمل الى كل شيء بمثله في الرد بالعيب انما يجوز مجازة اذا لم يكن
 لك المقتدر من ذلك الجنس حين يوزن به وان كان له من جنس آخر حجب الاتوى انما يجعل
 الثلاثة من الفانيد موزنة وان لم يكن ذلك القدر من الخبز موزونا (م) في المشتري اذا اشترى
 منه عبدا ثم اقر انه كان لفلان يوم البيع وصلته المقر له وانجاز المبيع واحد الثمن ثم وجد به عيبا
 لا يرد على البائع لان الاقرار بالملك له يدل على سبق تسليمه باء في زمان يمكن فيه فيجعل
 كانه ملكه منه ثم اقر له بقاء عليه فيبطل حقه في العيب اصلا وان كان المقر له في الاقرار بوجه العيب
 لا يرد على التمايك بطلان متضمنه وكذا لو اقر له به بعلم العلم بالعيب وكذا به فله الرد ولو تعد رده
 وارجع بنقصان العيب ثم اقر وصلته المقر له فبه لم يرجع عليه بما دفع من النقصان لاحتمال التمايك

وقيل الاقرار * باب في خيار المغبون والمفتقر وخيار الكم * (جم) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل
 فأتى بقرن اشتريه فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري ففعل نفسه دالا بينهما واشتري
 ذلك الغزل ليهنازين من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وما صنع له
 رد الباقي بحصته من الثمن قال روح والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد
 جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملو من بر فاذا فيه كان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل انفاق
 شيء منه وبعده يرد الباقي ومثل هذا المنقح ويسترد الثمن كل اذ كره ابو يوسف ومحمد بن (ط) ومن
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله ان يرد به على البايع بحكم الغبن (عن) حكى عن امتاذه ان
 في المسئلة راويتان وكان يفتى بالرد فقايل الناس (بسم) وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو
 ابو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبايع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزنجري والقاضي
 الجلال (جم) اكثر روايات كتاب المضاربة انه يود يعين فاحش وبه يفتى (فصح) ليس له الرد ولا يسترد
 وهو جواب ظاهر الرواية (قمت) وبه يفتى (فصح) ان غرالمشتري البايع فله ان يسترد ويكفي ان يرد
 البايع المشتري له ان يرد (ط م) قال البايع للمشتري قيمته كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد
 وان لم يقل ذلك فلا واه يفتى صدر الاملاط والزهرنجري والريغن موفى وبه (بسم) ولو لم يفره
 البايع لكن غره الدال فله الرد ابو بكر الزنجري والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الابريسم
 خارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البذل بغبن فاحش فللبايع ان يرجع على المشتري بالفيلق (حم)
 مثله في حق المشتري (ط) اشترى طعاما في حفرة ثم علم بمقداره فله الخيار وهو خيار الكمية (ن)
 اشترى جارية بهذا الدراهم التي في هذه الجارية حازر للبايع خيار الكمية بخلاف ما اذا اشتراها
 بما في هذه الصرة ويريان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان ما في الصرة بحر ايها منهما بخلاف ما في هذه
 الكمية قال روح فعرف بهذا ان العنطة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع يمكن الوقوف عليها
 وحزنها بوجه من الوجوه فلا خيار له (بسم) اشترى صبرة جزر وخرج من تحتها جزر رطبا
 فله الرد (فع عك) اشترى جارية على وجهها ختيعة واسفيل الج طنه من حسنها فلما غسلت وجهها
 زال ذلك الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيبا مستورا لا سفيل الج والختيعة وهذا صحيح فقلنا

فصل في (ط) ان القام في الجواز ليس يعين * باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضي
والملتقط والاخ والعم للصغير وشراهم وسائرهم وقسماتهم * (فهذا) باع الاخ منك ابنه لقمان الابن
كنت ابنا لخالين يا بني بغوا ذني وذا قال الاب مكنت صغيرا انا القول للابن ولو لماتت وخلفتها ولاد
بصغار او كمالا اقباع اب الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان يشغل
بالحقبة (فيق) باع من الصغار شيئا يشغل للثلث اقباعا للقاضي نفذ وكذلك لو جعل البائع وصيا فاجاز
هو ينفذ (ابو) وصيا يشترع للميت من ماله من مائة دينار بعشرين قيمتها خمسمائة دينار فلما
استوفى الدين قال في بيعه لا يجوز وفي رواية ابن رستم الوصي او العبد المأذون اشتري غلاما
بألف قيمته ثلاثة آلاف ليس له ان يردّه بالعتق ويروى بخيار الوتية والشروط قال رح في (ط) والوكيل
في المشرع كذا لك (شعبه) فعلم) فطلب القاضي الوصيا للميت ثم باع القاضى من ماله شيئا ينفذ ضياء
الحجى لا ينفذ بحاف وصى الاب قال (صيت) وهو الصواب لانه ذكر في كتابي يقرحك نصب القاضي
وصيا للميت فهو كوصى الميت لكن الاب اذا نصبه وصيا في نوع يكون زاميا بخلاف القاضي (يخلصه)
الجهالة على وصى الميت وعلى من جعله القاضي وصيا عن الميت ولا كذا لك اذا جعله امينا في امور الميت
لان وصى القاضي نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا جهالة عليه قلت بالقاضى مستجور عن التصرف
في مال الميت من ذلك وصلى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا (ط)
للصبي او المعتوه اب او وصى او جد صحيح فاذا كان القاضي للصبي او المعتوه في التجارة وراى ابوه
يقاد نه ناجزا وان كان ولاية القاضي مؤخوة عن الولاية الاب والوصى قال رح تقتل نص على ان الولاية
القاضى مؤخوة عن الولاية الوصى ولو باع القاضي من وصى الميت شيئا من التركة بثمن المثل
لا ينفذ لانه مستجور به والقاضى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصى الذي
نصبه عن الميت جازا من (شخص) ابيه وقسمة وصى الام فيما سوى العقار من تركة الام اذا لم يكن
اجبا او ضحية او جد صحيح فان للام ولاية الحفظ والمبيع والقسمة فيما سوى العقار كذا الدائما (حسن)
اما قسمة الاخ والام ووصيهما لا يجوز لانه لا يملكون البيع فكذا القسمة الا في المنقول فانهم
يمكنون القسمة والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال (في ش) وهكذا المملتقط في مال اللقيط

الصغير قال روح قيد (فتح من هـ) (ب) (جس) (توازي مع الام والايخ والعم والمثقف وشراءهم
 للصغير بالابد منه وشروطا ايضا ان يكون المباشرون يغزل الصغير وينفق عليه * بات في المراجعة
 والتولية * (يت) (اشترى كوما فقال بالغ حاجت فيه اك) (وقال حاجت فيه اك بالثمن الذي
 اشترىته كوما فقال مكنته فهو قولية اذ الجاب في المجلس ومعني به البيع والشراء ولكن لا بد من ذكر
 الثمن او علمه بالثمن * بات الاستبراء * (بما) (اذا احاضت الامة المشتراة في يد الموكيل فنوب
 نحن الاستبراء * باب في الاستحقاق * (فتح يث) (اشترى كوما او غرم من قبلها اشجارا او كروما ثم
 استحق يقوم الاشجار على النافع غير مقلوعة) (عليك) (يرجع عليه بما انفق وما لحقه من النقصان
 والمؤن) (شمر) (اشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكل مهلا وحفرها ثم استحققت
 لا يرجع على النافع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها) (ط) (اشترى دارا فيجصها وطين مطوحها
 ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين) (انما يرجع عليه بقية ما يملكه ان يفصله ويهمل
 حرقه) (لله) (حسن) (وان كرى المشتري في الارض نهرا او حفرا فانية وقنار على نهريه) (احرم
 استحققت الارض يرجع على النافع بقيمة القنطرة ولا يرجع على النافع في كرى النهر وحفر الساقية
 وبناء المسناة من ترابها وان بناها باجر او لبن او رص له فبها يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد البناء
 على النافع وبالفعل البائع بقيته) (متشخص) (انما يرجع بقيمة البناء على البائع اذا كان البناء وقت
 الاحتماق قائما بقية المستحق ويرد على المشتري على البائع وبالفعل منه قيمته منيا يوم استحققت
 الدار ولا يرجع بما انفق وكل الحفر بغير او طواها بالاحمر يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر
 ولو ان هدم ما بين قبل الاستحقاق لا يرجع على المشتري لان شرط الرجوع في البناء) (مت) (اشترى
 عبد الذميرة فانفق عليه ما لم يستحق لا يرجع على المشتري على البائع انما انفق) (ش) (اشترى كروما لها
 وزيل فعلقها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما انفق وبالفعل) (بما) (اشترى اخيارا وكل
 بالثمن والحل فاذا لم يتم استحقاق الخمار لا يرجع على المشتري على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى مينا
 وباعها لس آخر وانراه عن الثمن ثم استحققت لا يرجع على المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه) (فتب) (ليس
 له ان يرجع) (فتح) (بما) (اشترى جارية او غلاما عليه ثيابا او حمارا عليه بردعة لم يذكو في البيع ثم

استحق الثياب او البرذعة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعاً لاختصاصه له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه (ملكه سيج) الشئ الذي ارضا فيها اشجار لم تذكر في البيع ثم استحققت الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط شيء من الثمن بل يظير المشتري ان يشاء ان يبيعها بجميع الثمن وان شاء فليس وان استحققت بعد القبض سقط حصتها من الثمن قال زح ولم يذكر غيره تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلقوا الجواب انه لا حصه للاشجار من الثمن اذا لم تذكر في البيع او اذا لم تذكر لها ثمن على حدة قال ان ح ولم اعثر على الرواية فيما ذكر ان كان في الأرض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفاصيل التي ذكرت في الاشجار وفي (اج) المشتري اذا اراد استحق بناءها بخير المشتري ان شاء ان يبيعها بخصه من الثمن وان شاء تركه قال زح اظاهروا انه اراد به قبل القبض يعني اذا استحق بعد القبض للبناء ان يرجع حصته من الثمن والفرق بين اشجار الأرض وبناء الدار ان اسم الأرض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء عز فان دخل في البيع قصد (ملكه) اقل بعين صريحا انه لفلان ثم اشترى منه ثم استحققت قال لا يصح ان يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمقصود هو الاول (ثمن يعل) اقل بالملك المتباع ثم استحق من ايده او يرجع يا ثمن لم يطل لقراءه جئت ليوصل اليك الى يدك بسبب ما بانه يوم يتسايمها اليه بخلاف ما اذا اشتراذ ولم يقر له بالملك لان نفس الشراء وان كان اقل اراد بالملك لكنه محتمل بخلاف النص (شبهت) ساذجة بحماره فقال هو غارت يمشي لا يبيع له ولكن ادفع اليها من الابريسم وخذ ففعل ثم استحق الصاير له ان يرجع بالابريس (صاير) اشتروا عملا او طقة يمال الخد منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق (ملكه) هذا قول ابي حنيفة بخلافهما واصله فخصب عبد اخا جرد العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر من العبد فاكله لم يضمن عنه خلافا لهما (سبح) زيد اشترى تجارية من عمرو وكان اشتراها من بكر فسمع زيد ان بكر كان اعتقها فطلب ثمنها من عمرو وقال بعتنيها وهي حرة فلم يصدق عمرو وكان زيد يستحقها ثم اقامت التجارة بينة على زيد ان بكر كان اعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان اعتقها ثابتا قبل ذلك باقراره لان العتق المأبوت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه لبكر واكساها السابقة على اقراره لها ولا كذا في العتق الثابت باقراره على ان القضاة بينتها بين انها

لم تمتنع بقول الروي باعتقائي بكونه (بمع) كذا لو اقام زيد بيئته على ظهوره وان يكن وان كان اعتقدها تقبل بدينه
ويخرج بالثمن عليه وكذلك لو اعتقها زيد ثم اخذ يتصرف فيها تصرف المالك باقامته الجارية عليه بيئته
لان بكونه كان اعتقدها ونظني لها بالاعتقائي يرجع بالثمن على ظهوره (شخص) واشترى عدا او ابتاعها
الشفيق بالشقة ثم لا يستحق العبد بطلت الشقة بل ياخذ الياض الدار من الشفيق لطلان البيع وان
كان المشتري قد دفعها الى الشفيق بغير ثمن ويقبض العبد واسماها بهلاك الكاليع بينهما وهي للشفيق بتلك
القيمة وعلى المشتري قيمة الدار والياض لان يدق المستحق بملكه بالقبض وتصرف المشتري باعتبار
ملكه فاعلم بذلك انك لو باعته للمشتري او هبها وسلمها او تزوج عليها ثم استحق العبد فحين قيمة الدار
للبيع لما نزل من المشتري بملكه ايمويان وتقا بضا ثم استحق العبد او رد بعينه وهلك اجل الثوبين
ياخذ الياض او قيمة الهلاك واليه كما ياخذ قيمتها والقول في القيمة قولنا الذي كان كاف يد بغيره لو كان
الضمن جارية فوالدات من ظمن سيدها ثم استحق العبد اخذها بضا عليها وذلك هو التقطاط لان تعيينها
ايضا ولو كانها معتقها من قيمتها مع الولد لان كانت ولدته قبل العتق وكذلك الحكم في البيع القاسي ولو
وجد العبد بجوا كان غرق الياض فله الجارية وتجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشتريه قبل ان يولد او قبضه
ثم هلك الثوبان قبل قبضهما فعليه ان يرد الى العبد فان اعتقه او باعه ضمن هلاك الثوبين باو بعد ذلك
القبض عليه بغيره فيكون له ثمنه وقيمة ثم فرع عليه باستحقاق الثوبين او اخذها وركبها لكان يعرف
بالثمن الى آخره (شخص) المشتري جارية او غيرها من آخر ثم لا يستحق من زيد المشتري الثاني وارجع
المنافى الى الاول بالثمن بالقبض او اذا الاول ان يرجع على بائعه يقال بائعه ان المستحق لها كان
بائعها من والي بيئته على ذلك فليس كذلك لوجوب غي لا يسمع له قوله ولا بيئته على المشتري (شخص)
يسمع (شخص) ولو اقام الجائع الاول والثاني عليه البيئته على المستحق يسمع ولو اقام المستحق عليه
المستحق بيئته عند هذا الملقين بانك كنت بعيت هذه الجارية من بائع لا تعي فله ان ياخذها من
المستحق ويورد لها على المستحق عليه ما لم يرجع ثمنها لثمن على بائعها والموت هلك على يد المستحق يرجع
بقيمة ما غلبه (بمع) اقام الجائع البيئته على الملك المطلق نقض له وان كان المشتري ذوا اليد من زيد
ثم اقر له ملكها المستحق لا يرجع على زيد لان بائعها اقره ثمنه ان القبض لم يكمل قضاء حقيقة فلا يرجع

* باب في الاقالة * (شمر رفع ص) اشتري جوزة وتسلمها وتركيدها في يد البائع فامر البائع
 ان ياخذ البقية فقال المشتري بالبح فاخذها من خيسكا وند او ك ان فقال مكينباچ فهو قال له (يبيع)
 اشترى كراما شراء صحيحا ثم قال البائع بالبائع حاجت منها اك اني فاعكم في فقال بالبائع مكناه فين وجلا
 التقيون في المجلس انا قاله والادلاء ولو باع منه خنطة باثة من ينل البارود ففعلوا اليه وافتتر قائم فان
 له شترى ادفع الي الثمن او الخنطة التي ادفعها اليك ففعلها او بعضها فهو فسح الى المردود (رفع)
 رد المشتري المبيع الى البائع فاخذها فهو دفعه اذ ارد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة المبيع (الحنط)
 بلغت لنتها شيئا وبراءتها عن الثمن ثم قالت بعد سنة لا ابيعه فقالت ابنتها بالبح يلزك يا ولا ينبغي
 المبيع (يبيع) تصح اقاله الموكل مع البائع او المشتري (شمر رفع) اشترى اير يسما فاخذ وقال البائع
 لا يصلح لتعلمي فيخذ وادفع الي الثمن فربى البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الي الباقي ففعل
 فهو اقاله لا يبيع فثبت ا (شمر) يطلب البائع من المشتري ففسح البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن
 فكتبه قبالة ودفعها اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو فسح (شمر) ولو قال اشترى مني هذا والباجر يتر
 فانكر فان عزم البائع على ترك الخصومة فهو فسح والقياس ان يشترط فيه المجلس (رفع) يرد الصند لقم
 بعد والضيق وقال له اتخذها اخرى اوسع فقال الصند لي ضعها اتخذ لك اخرى بفعل ووضعها
 المحدث لي في المخباء فهو فسح (بو) باع بقرة ثم قال لمشتريها بعثها منكبر خيصة فقال المشتري ان
 كانت زخينة فخذها وبعها واستريح فيها لنفسك واصل الي ثمن بقرة التي يعتبها مني فيما عا وربح
 فان كان قبل القبض او بعد ولكن قال له مشتريها بعها بنفسك فهو فسح والربح له والا فهو توكيل
 والربح للموكل (بسم) فعم رأى المشتري السلعة غالية فقال لمبايعها انها غالية بالبح ذهني زاميا
 وبكاه فقال زاميا لا يكون فسحا (كيب) هو فسح (بسم) لا يصح تعليق الاقالة بالشرط (نيم) تقايلا
 البيع في العبد فابق من يد المشتري فان لم يقبل رطى تسليمه بطلت الاقالة والمبيع بحاله واقالة الوكيل
 بالسلم جائزة عند ابي حنيفة ومحمد زح كالا براء وكذا اقالة الموكيل بالمبيع واقالة الوكيل بالشراء
 لا يجوز اجماعا وهكذا (صغر) واد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل يشري السلم بخلاف الوكيل
 يشري العين (عن) اقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وانكره (فيم) وهو الاصح والمعنى فيه

ان بائع الوكيل لما بيع بقطعة الثمن من المشتري على ما يلزم للمبيع الوكيل وعند ابن الوكيل
 لا يسقط الثمن من المشتري مطلقا قال في المعاصي ولو باع الوكيل ثم قال قبل للمعني او بعد لمعني
 او بعد عيب لمعني دون الآخر (ممت) ناع عند اوسله ثم قال للمشتري ادفع اليه المبلغ فقال ديت
 فهو اقالة قال روح اقالة الموكل بالمشتري مع المانع لما صحت كذلك اقالة الموكل بالمبيع مع المشتري
 (جيت) اقالة الوارث حادثة وروى اخوها بيع (بع) اقالة الوارث والوطني جائزة وانها بيع ولا يجوز
 اقالة الموصى له (فتح) طالع اشتري على ما اتم اتم ليرده ولم يجد المانع ما دخله في اصطلاحه بقاء البائع
 بالميطار فبرعه ليس يقسم لان فعل المانع وان كان قهولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح
 قول الاقالة بقاء المجلس الاقالة ككلمة اقالة بالفعول والاول والاخرى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال
 للمشتري اقلت البيع فانقطع اليه فميتا حان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا (ممر) باع ثوبا
 مشتركة بينهما وبين اسمها المانع و احار الابن المبيع ثم اقلت و احار الابن الاقالة ثم باعته الثانية
 فغير احارته يجوز ولا يتوقف على احارته لان الاقالة يعود للمبيع ان ملك العائد لا ان ملك الموكل
 والمخير (بمع) اشتري كراما بالكدس ودفع مكانه حصة ثم تعا سحا البيع قيل له ان يطلب الحصة
 (ممت) اشترى ثوبا منهم حيا ودفع ثوبا مكانها وتحوذ بها المانع ثم تقايل للمشتري ان يرجع على المانع
 بالخيار وكذا ذكره في الرد بالعتية (بمع) ادرك البائع المشتري نفس الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايل
 لا يصح (ممت) اشترى شيئا له حمل وموثة ونقله الى موضع آخر ثم تقايل بموثة الرد على البائع (ممت)
 اشترى بقرة وتقايل بها ثوبا والبقرة بعد في يد المشتري تحلبها وياكل لستها للبائع ان يطلب منه
 مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تسقط الاقالة ولا يسقط صمان اللبن من المشتري لظهور
 الاقالة في حق القائم دون الهالك (فتح) اشترى ارضا مع الزرع وادرك الزرع في يد ثم تقايل
 لا يجوز الاقالة لان العقل انما ورد على العصيل دون الحطة (ممت) ولو حصل المشتري الزرع
 ثم تقايل لا تصح الاقالة في الارض لاحتكامها من الثمن (فت) ولو اشترى ارضا فيها اشجار فقطعها ثم
 تقايل لا صحت الاقالة بجميع الثمن وليس للمانع من قيمة الاشجار شيئا (نسي) وبعلم الاشجار
 قامشتري هل اذا علم المانع بقطع الاشجار وادام لم يعلم بوقت الاقالة يجوز ان شاء احد ما بجميع

التمن وإن شاء ترك كمسئلة (م) و (ط) اشترى عبد القبط يد فدخل ارشها ثم تقايل لا طمح والزمها
بجميع الثمن ولا شيء للبائع من الارش اليك اذا علم وقت الاقالة انه قطع يد وادخل ارشها وان
لم يعلم يخبر بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك (بم) الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع ان
ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصد اولا
فمنما (بم) اشترى ارضا وزرع فيها وصار يقاتل تقايل لا طمح لا يصح دفع الضرر قلع البقل (عبت)
مثله (شعب) وقيل يصح لان الزرع لا يدخل في الاقالة فلا ذكره فبقي في ملك المشتري فيؤمر بقلعه
ويكون هذا ضررا مريضيا حين اقدم على الاقالة (شعب) تقايل لا طمح في الثوب بعد ما قطعه
المشتري وخاطه قميصا وفي الخد يد بعد ما اتخذ سيفلا لا يصح الاقالة كمن اشترى غزلا فنسجه
او خنطة فطحنها وقال (شعب) وانما لا تصح الاقالة في الثوب بعد القطع والخياطة اذا تقايل لا طمح
ان يكون الثوب للبائع والخياطة للمشتري يعني يقال للمشتري اتفق الخياطة وسلم الثوب الى البائع
لما فيه من ضرر يلحق المشتري فلا تصح الاقالة على هذا الوجه بعد القطع والخياطة بسبب الضرر
حتى لو رضي المشتري بان تكون الخياطة للبائع بان سلم المشتري الثوب الى البائع كذلك قال (شعب)
يقول بانه تصح الاقالة على هذا الوجه لانه لا يلزم الضرر للمشتري وانما لا تصح في الثوب اذا لم تسلم
القميص اليه اما اذا سلم فيصح (بم) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال
البائع لا ادفعه بهل الثمن واخبر به المشتري فقال لا ازال ارياه ايضا لا ينفسخ لانه ليس من الفاظ
الفسخ ولان اتحاد المجلس شرط في الاقالة ولم يتوحد * باب فيما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء
في الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء من الواهب والمتصدق وفي التصديق على المشتري وفي
الرهن مثل المشتري هل يفسخ الثاني الاول * (ظمر) اشترى شيئا بالقبض ثم باعه منه للبائع
بالف وخمسائة الى اجل مجهول وهو مقبوض في يده فهو فاسد ولا يتضمن الثاني فسخ الاول بخلاف
ما اذا كان الثاني صحيحا قال روح وفيه نظرونص (شعب) بخلافه وكذلك صاحب الذخيرة بان الثاني
وان كان فاسدا يتضمن فسخ الاول كالمواشترى قلب نضة وزنها عشرة بعشرة وتقابضتم اشتراه منه
بتسعة تضمن فسخ الاول وان كان الثاني فاسدا (بقر) اذن للدلال في بيع جارية تساوي عشرين

فباعها بعشرة ناعا بالنعاطي ثم باعها منه ثانيا بأكثر فالصحيح هو الثاني قال (ص) هل انما
 يستقيم على قولهما لفساد الاول فاما عند ابي حنيفة ربح فالاول صحيح والركيل لا يملك منه
 على الموكل اما يصح الفسخ بيده وبين المشتري عند ابي حنيفة ويحد ربح بخصم الاول للموكل
 عشرة ادا اشترى دارا الف ثم اشترى اها منه ثانيا بخصمائة قال الثاني نسخ الاول وهو معرض
 ولو وهبها النافع للمشتري بعد ما باعها منه بالنعاطي ان يعرضه المشتري بخصمائة وتماضا
 يتفسخ الشراء بالهتة ايضا ولو ارجعها المشتري من النافع بعد الشراء بخصمائة لا يفسخ الشراء
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح واحد في الروايتين عن محمد وفي الاخرى يفسخ (ط) من ابي يوسف
 ربح ناع منه دارا الف ثم قال له تصدقت عليك فالك اروقيل المشتري بصدقة مائة وله النصف
 (ش) ولو تصدق عليه بالك اروقيلها اليه ثم باعها منه بربح وتضمن نسخ الصدقة كالمواضع ثم باع
 بأكثر او باقل من النصف الاول لان الصدقة تضمنت الفسخ حتى لو تماضا بعد تمامها يفسخ وبه
 المستقر اذا اشترى الكرم المستقر بعيده بعد القبض لا يصح لانه ملكه (جميع بو) وهب لوك ارضا
 هبة صحيحة مقبوضة ثم اشترى الولد منه بضعها بالشراء باطل * باب في المقرض * (جميع) المستقرض
 طوارح ثم قصاها له متكسرة فيطلب منه الربح الطوارح او مثاها ليس له ذلك لانه لما تجوزا للتكسرة
 سقط حقه في التسوية وقبل التجوز له طلب الطوارح (ش) شري الشيء اليه بغير ثمن عال اذا كان
 له حاجة الى القرص يجوز ويكره (ط) استقرض عشرة دراهم وارسل عبدك لياخذها من المقرض
 فقال المقرض دعتهما اليه واقرا العبد له وقال دعتهما الى مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة
 بالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقراه بقبضها تحقق (جميع) استقرض الديق
 ورنما يجوز والا حتما طان يرضى كل واحد منهما ما يحبه قال ربح التوارير رواية عن ابي يوسف
 ورواية الاصل بخلافه (عك) استقرض الحطة ورنما يجوز (ط) وعن ابي يوسف ومحمد جلاسه (يهر)
 لئلا يرد استقرض من سمرقند في حطة سمرقند ليدفعها لبحار اليس له المطالبة الا يسر قد
 (ص) وفي استقرض السرقين اختلاف المشايخ بما على انه مثلي ام من ذوات القيم ثم بال
 واستقرض العين ورنما يرد لا يجوز اولا ولم يتعرض لاستقرض السميرة والتوارير مائة مادكا

ويبين في ان يجوز من غير وزن وسئل النبي عليه الصلوة والسلام عن تخميرة يباعها الجيران ان يكون
 يريوا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح
 فوهك ان في (شجر ابو) افق من قصاب لحو ما ولم يذكر ان يقرض او يقرضه او يقرضه او يقرضه او يقرضه
 والقبض ولا يجبل اكله (شجر) القرض القاسد يفيق عند القبض الملك (شجر) يعطيه من يقرضه حنطة
 تخميرها ويحسبها فلها انفاقها ويكون قرضا الى ان يحسبها ذكرا (فيع شجر) يجوز ان يستقر عند الرب يس
 يقال ربح وقد كتبت في القصب ان الدبس من الذوات القيم فينبغي ان لا يجوز ان يستقر عند (شجر) سبنا
 دفع اليه ارضه الغرس سبنا بغيره او كرمه بالنصف ليكون نصف النخل والكرم الضاحي الا ارضه ونصفه
 اللغرس فهو فاسد ولا يقرض من يملكها لصاحب الارض بالقيمة ويضمن صاحبها الا ارضه ونصفه
 بمثل عمله لانه صار مستقرا للغرس وان كان استقر ارضها فاسد ولكن يملكها لما قبضها حكما لا بقرضه
 يملكه والا يستقر ارض الغراس الملك عند القبض الا لا تربي ان يستقر ارض الجيران لان يجوز ثم عدا
 اتصال به القبض اغاث الملك عند تاكث هذا فيستبالي عليه قيمة الاغراس للهلك (ان) عشرين رجلا
 نجوا والعتق رخصوا من رجل وامرؤه ان يلدفع الد راسهم الى واحد منهم فخرج ليس به ان يطلب
 منه الا خصته قال ربح وحصل بهذا رواية مشككة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يطلع
 التوكيل بالا يستقر ارض * باب مسائل متفرقة * (شجر) يجلس البيع جارية بخرارية فقبل لا حل هذا هل
 بيعت جارية تتكسر بكن ا فقال بل وهدية لها الله وفي بعضها الموهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الموهوب من
 غير ان يقول غرضها وقبضها النواهي قال ينبغي ان يكون هبة ايضا لانه دفعها اليه على اقل التملك
 بغير عوض (شجر) بخلافه (شجر) يكتب ملك الا راضي وكتب الحد و ثم استثنى منه الطريق العامة
 وليس له في المخلود طريقا لكتوب فاسد لجهالة البيع ولو دفع الى دهان سمسما الى اجل منه دهان
 فخطاه الد دهان بسمسمة ثم باعه منه بمشتر معلوم واشترى الد من ذلك الثمن منه قبل ان يفترق
 وقبل القبط يقع المقتضى بين الغنمين اذا اتفقا على او اضا فاشرى الد هاتين الى ذلك الثمن والا فاما
 ولو ابراه عن ثمن الاسمسمة قبل شري الد من ينبغي ان ينقسخ العقل (فيع) مثله (شجر) خطا الد هار
 الاسمسمة يكون باذن صاحبه هادئة فيكون مشتر كافيكوان البيع جائزا لانه بيع المعين ويكون شر

إلى من جائز أيضا قلت وبهذا يعرف أن بيع السمن قبل الخلط بطن معين وشرب الدهن بذلك
 الثمن يكون جائزا عند هم (فح) ما ورم متاعا ولم يكن عنده ثمن فقال لا خراطة ثمنه وفي قلبه أنه من
 جهة فاعطاه فهو لذلك أفح ولو قال اعطه من جهتي فهو للآمر ولو قال المساءم للبائع بعد ما قال
 لصاحب الدكان اعطه ثمنه هل بلغت هذا المتاع بكذا فقال نعم يقال معا أنا اشتريناه به فهو للبائع
 (فحب) قال البزاز للصراف فجلتها افتادته لانت فقال الصراف اذهب واشترها تأمن زو
 بدهم فاشترها ودفع الصراف الثمن فالثياب للبزاز فإذا لم يكن دفع الثمن إلى وجه الشراكة
 وللصراف إلى البزاز مثل ما دفع الصراف وإن كان دفعها إلى وجه الشراكة لكونه معهودا عند هم
 فالثياب للصراف وللبيزاز مثل أجر ماله (بمس) اشترت زوجها من مولاه بمهرها الذي وجبها لها
 على زوجها بالجوز (فحب) لا يجوز (بمس) اشترى ثوبا بثمن معين فقال له البائع اشتره بته مني
 أرخص ما فقال المشتري أن وجدت من يشتريه بأزيد فبعه فباعه بأزيد لا يثقل لأن هذا أتى بالثمن
 بالشرط غير فالإعلاء وتعليق الأقاله بالشرط لا يصح * باب في الصرف * (بمس) الذي يباح
 الذي ينتج فيه بالجزر في وز اعز في پوست مسيح يراعى في بيعه شوايطا الصرف فحاشا
 ما فيه من الذهب حتى يجب قبض يد له في المجلس ويعد بالذهب بطريق الاقتدار لأنه يخلص
 منه شيء من الذهب وما يخلص منه ذهب يعتبر صرقا * باب في الوكالة والرسالة في الصرف *
 (بمس) وكل عبد أمم مجبور أو صبي أمم مجبور في الصرف يعتبر مجلس المتعاقد بين هذين لصحة قبضهما
 وتسليمهما وإن لم يكن عليهما عهد ولو بعث رسول في الصرف ينبغي أن لا يصح العقد إذا كان
 المرسل غائبا لأن قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر * كتاب الشفعة وأنه يشتمل على عشرة أبواب
 * باب في كيفية طلب الشفعة * (ب) طلب الشفعة بأي لفظ يفهم منه طلبها جازا كقوله طلبت الشفعة
 وأطلبها وأنا طالبها والطلب على ثلث من أرب طلب الموائمة وهو ما مر عند سماع البيع وطلب شهادة
 وهو أنه إذا ألقى المشتري يقول أطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان وبذ كر حد ود ها وسلمها إلي
 فلان فلا تعرف إلا بحد ود ها وطلب عند القاضي بأن يقول يا شري فلان دار أريد كرج ود ها
 يا شفعيها بالجوار يدان بحد ود ها لأن الدار عوي أنما يتم بإعلام المدعى به (فحب) مثله

(س) قال الشفيع للمشتري شفاهت خواتمي بطلت شفعتي لانه طلب الشفاعة لا الشفعة ولو جاءني
المشتري وقال انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت لان قوله انا شفيعك لا يوجب بطلان الشفعة ولو قال له كيف اصبحت
(ثب) سمع في طريق مكة بين داري ودار جاري فطلبها طلبا مواتية يوكل احد الطلبين الا شاهد وان لم يوجد
من يوكله يكتب بالتوكيل في بلد الطلب الا شاهد فان لم يوكل ولم يكتب ومضى بطلت شفعتي (ث) له دعوى رقبة الدار المبيعة وبخاني اقر ان ادعي وعجز عن اثباته تبطل شفعتي وان طلب الشفعة
تبطل دعواه يقول هي داري ادعي رقبته فان وصلت اليها والا فاقام على شفعة منها الا تبطل شيء
منهما لان الكلام واحد (ن) ولو بيعت وشفيعها ادعيها يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت لي الحق
الذي ادعي فيها وهذا كصية بلغت والاختيار البلوغ والشفعة فاذا اختار احدهما بطل الآخر
فيقول طلبت الحقين جميعا الخيار والشفعة * باب فيما يبطل به حق الشفعة * (خ) لم يشهد في
طلب المواتية في المجلس بطلت شفعتي (ث) اخبر بالبيع فلم يطلب لا تبطل شفعتي مالم يخبره رجل عدل
او فاسقان كالبكر اذا اخبرت بالبكاج فسكتت لا يكون رضا حتى يخبرها عدل او فاسقان عند البيعة
روح ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعا البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة
للجار لتركه طلب المواتية ولو باع دار الى سنة او الى ان المشتري بالخيار فخير الشفيع طلب الا شاهد الى
تمام السنة او مضي مدة الخيار بطلت شفعتي لان الموجب للشفعة زوال ملك البائع فاخر الطلب
منه (س) لم يعلم احد الورثة ان له نصيب من ارض مورثة حتى بيعت ارض لغيرها وعلم
وسكت ثم علم ان له نصيبا من الارض المورثة بطلت شفعتي ولو سلم الشفعة للمشتري ثم علم انه
اشتراه بغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت والاول اصح (ن) علم انه اشتراه بالفسخ ثم خطا
البائع مائة فله الشفعة لالتحاق المحطوط باصل العقد كالموابع بالفسخ ثم اذ البائع له جارية او
متاعا وعلم بالبيع في نصف الليل فاشهد حين اصبحت صح لان تاخير العذر (س) وانا خير اليهودي
في السبب لا شتغاله بالسبب مبطل (ن) الباغي مبيع والمتعاقدان في عسكر اهل العدل وهو
بخاف دخوله فيه لطلب الا شاهد فبطلت شفعتي (س) ولو ترك العليل عند قاض لا يرى الشفعة
بالجوار كالا يبطل حقه فهو عذر ولا تبطل شفعتي (ج) ولو اراد الا شاهد قبل القبض على اخذ

١ المتعادل من واحد من الطرفين والآخر بعد الاختار والاعد فلان الشئ في المصير واللازم خارجه
 ٢ ولما العكس لطلب شفعته وان كان في المصير فلا لا اخذ احسار على الا من حصوله يطاسد لال مواحي
 ٣ المصير كان واتحد ولهم ١٤ شرط الايقاع في السلم في المصير حازوا من لم يعان تلك الحصة (ت) ولما
 ٤ المشتري مع ١٥ سلم على الا ما طالت شفعته ولو سلم على الا من المشتري لا تملك هو المختار لا اختياره
 ٥ الى السلام للكلام (ع) ولو سلم مع البيع فقال الحمد لله او سبحان الله او شئت الفاعل لم يملك ولو سلمت
 ٦ هدية ثم طلب من شاعته فطلت (ن) الشئ على بعد الجمعة اربع او بعد الظهر ركعتين لا تملك
 ٧ ولو سلم اكثر تملك لانه ليس بمسور (و) ولو سلم في البيعة التطوع فعملها اربع او ستافس
 ٨ بعد ربح لا تملك والمختار لها تملك بعد الا ربع على الظهر وبعد الجمعة (ع) ولو مال للمشتري
 ٩ سلم الى شفعته ما لشعة فملك او مال فاسلم لك النصف الباقي فلي المشتري فهو على شفعته لان هذا
 ١٠ القول ليس بتسليم ولو نزع للشعيع بعد علمه بالشفعة ارضه الا شفعا منها لا تملك لانه سببا كاف (س) او
 ١١ توخيت له الشفعة فوكلها او اولاها من اوتى فليس بتسليم لان المسع لم يبادر بمسألة فلهذا (ق) اذا
 ١٢ يتوكل بالاشهاد لم تملك الاول لانه لم يسلم بلفظه عند التصديق وحده فاحذر وكذا الوكيل المشتري
 ١٣ وله بعد الظلم من اوقات الدوام ثم اخذ شفعته فلم يجز في ثلثة ايام بمصاحد اصح الامكان لا تملك
 ١٤ لو طال (ع) لا تملك وهو ولو ايمه من حين ربح والمختار هو الا ول (كس) ولو مال له المشتري ان لم تعصر
 ١٥ انفس عد اعد بربيع من هذه مقال تعمر ولم يحضره حية بطلت لصحة تعليق المسلم بالشرط لانه
 ١٦ معص من اسقاط ولو اخضرها دايرو والنس در اتم فاختار انه لا تملك (ع) ولو قال له العاصي بعد
 ١٧ الظلم ان احضر المالك حتى تسلم لك الشفعة فقال له اقض لي ولا تسلم المالك الى حتى آتيك ثمنها
 ١٨ لا يفعل القاضى ذلك (ف) طلبها طلب الموانة ثم تطوع بركعتين ثم طلهها طلب الاشهاد وطلب
 ١٩ وبراخر بعد الظلم من شيعر الطلقت عند محمد بن زواجرة عن ابي موسى ربح وانه يفتى ولو قال كنت سله لها
 ٢٠ فك ان كنت شمرتها لشفعتك وكان المشتري لها يعير في ليس بتسليم ولو ارسل المشتري الى الشفع رسولنا
 ٢١ او عد او عاقبا او كتب اليه كتابا علم بطلب بطلت شفعته ولو كان هو فصوليا لم تملك خلاها ولو قال
 ٢٢ المشتري للشفع ان عتقها اليك فان كان علم بانفس صارت له والا فلا الوكيل يطلب الشفعة يتسلم الشفعة

للمشتري جائز عند هذا خلافاً للمحمل وكل الخلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغير * باب في اخذ المشفوع
 وثمنه * (ب ن) اشترى داراً الى الحصاذ فليس للمشفيع ان يعجل الثمن ولا يأخذها بالشفعة لانه
 ملكها بالبيع الفاسد وهي من التحيل لا بطلان الشفعة (ع) اشترى داراً وصبغها بالوان كثيرة فالشفيع
 بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك لان نقض صبغه متعين وقال صدق
 الشهيد فيه نظراً ان الشفيع يتمكن من نقض بناء المشتري قلت لكن الفرق بينهما بين لان لنقض
 البناء قية ولا قية لنقض الصبغ (ت) اشترى ارضاً فيها اشجار فاشتريت واكها ياخذها الشفيع
 بجميع الثمن اذا كان لم يبدل طلعها وقت قبض المشتري واذا كان بل اطلعها سقط حصة الطلع وقت
 القبض من الثمن ولو اشترى ارضاً بمائة فرفع ثراها وباعه بمائة ثم اخذها الشفيع بالشفعة
 اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي
 باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فلو
 ملك (س) ولو وهبها البائع للمشتري عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفيع ولو وهبها
 بتخل القبض لا يسقط ولو وكل رجلاً ببيع داره بالقبض فباعها بها ثم خطا عن المشتري مائة وضمنه للموكل
 لا يسقط عن الشفيع لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد (ن) ولو اشترى ارضاً بالجياد ونقل الزيوف
 فالشفعة بالجياد وهي خمس مسائل اخذها هذه والثانية كفل بالجياد ونقل الزيوف يرجع بالجياد
 على المديون والثالثة اشترى بالجياد ونقل الزيوف ثم باعه مائة فرأى المال الجياد والرابعة
 حلف ليقضين حقه اليوم وعليه جياد فقضاة الزيوف برأوا الحامسة على غريمه جياد فاخلها وانفقها ثم
 علم زبانتها لا يرجع عليه بالجياد الا رواه عن ابي يوسف ر (ع) اشترى نصف دار فقام البائع ثم اخذها
 الشفيع لا تنقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى داراً وهما شفيعان ثم جاء الشفيع
 الثالث بعد ما اقسماها بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض القسمة لانها لاتعد كما كانت بخلاف الاولى
 (ن) ولو كان لها شفيعان اخذها غائب فاخلها الحاضر فلو حضر الغائب يطلب من الشفيع دون
 المشتري ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظن انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفעתه وكذا اذا كان
 حاضر بين فطلب كل واحد منهما نصفه لان طالب النصف تسليم للنصف الاخر فيبطل فيه واذا

بطلت في النصف بطلت في الكل (ع) للجار طلب الشفعة مع فبيعة الخليط فان حضر الحايض فهو
 احق به وان لم يطله الجار حتى حضر الخليط ولم يطلت شفعته (ت) طلب الشفيع من الوكيل باسراء
 قبل التسليم الى الموكل صح وبعد ولا تطل شفعته هو المختار وتسلم الشفعة للوكيل يصح في الحايض
 * باب في احد المشغوع بغير حكم وفي دعوى الشفعة والاختلاف * (ث) شفيع استولى على الارض
 من غير حكم اذا علم انه قول بعض العلماء لا يفسق والا فهو فاسق طالما ولو كان شفيعه عند القاضي
 يطلها عند السلطان ولو كان عند السلطان فامتنع القاضي من احصائها ولا يطل لانه تاخير وعد (ث)
 قبايعا طلب الشفعة بخضرتهما فيقالا كان بيع معاملة لا يصد فان على الشفيع لانها اقربا باصل البيع
 فيكون القول لمن يدعى جواره على الشفيع الا اذا كان ثمن يسير لانه لا يطل عليه حتى لو اختلف
 البائع والمشتري فقال البائع بعث معاملة وقال المشتري لا معاملة فان كان ثمن يسير فالقول للبائع
 والا فللمشتري (و) لو اشتري لابنه المصغير دارا واختلف مع الشفيع في الثمن فالقول للاب لان
 يكره حق التملك له مما يدعيه ولا يمين على الاب لان النكول لا يفيد (ن) غصب داره عاصبا
 فيه غصبها وبجنبها والعاصب والمشتري يجحد ان فله طلب الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المعصوبة
 يكون على شفيعته فاذا اطلب احرا القاضي بحالها ثم ان اقام البيعة على العصب فقصى له القاضي بالمعصوبة
 وبالشفعة وان لم يكن له بيعة يحلفهما فان حلفا لا يفضى للشفيع اصلا وان تكلا تصى له بالمعصوبة
 وبالشفعة وان حلفا احدهما وفضل الآخر يقضى له على الساكن فحسب لان النكول اقرار ولا قرار
 حتى في حق المقر خاصة (ع) اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الجار فالقول
 للمشتري وان كان اليد دليل الملك طاهر الا ان الطاهر لا يكفي للاستحقاق والجار ان يحلفه لكن على البتات عند
 محمد وعلى العلم عبد ابي يوسف ربح وبه يفنى (ود) ولو انكر المشتري طلب المروثة يحلف بالعلم وان
 انكر طلب الا يشهاد عند القائه يحلف على البتات لانه يحيط علما بهن اذ دون الاول ولو انكر الشفعة
 بالحوار المشتري الذي لا يرى الشفعة بالحوار يحلف بالله ما لهذا إشعة قبلك على قول من
 يرى الشفعة بالجوار ولا نه لو حلفه بالله ما لهذا اتملك شفعة يحلف بغير تاحق المدعي (و) (ث)
 تصدق احد الجارين بالحائط الذي يلي داره راحة بطاقتة لم يرد وسلم ثم باع بقيةها منه فلا شفعة

لجاره فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما وهبه الاول فزارا من الشفعة على التلجئة له ذلك
فان حلف ونكل كان له الشفعة (ت) اشترى عشر الضيعة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة
في العشر دون الباقي فلواراد ان يحلفه بالله ما ارادت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه معنى
لواقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجئة فله ذلك لانه معنى لواقر به يلزمه
وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك
اي اذا ادعى ان البيع كان تلجئة * باب في حيل ابطال الشفعة * (ن) يكره الحيلة في ابطال الشفعة
بعد ثبوتها بالاتفاق ولا باس به قبل الثبوت هو المختار لانه ليس بابطال حق ثابت وكذا الحيلة
في الزكوة والربو ولو قال البائع والمشتري ابرئنا من كل خصومة بك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت
الشفعة له بطلت قضاء لا ديانة كمن قال لاخر اجعلني في حل ولم يبين ماله قبله ففعل لا يبقى له حق
عليه قضاء لا ديانة حتى تبين ماله عليه ثم يجعله في حل (س ص) استأجر من زيد ثوبا يومنا
ليلبسه بجزء من مائة جزء من دأره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجار في الجزء الاول لانه اجرة
ولا في بقيتها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى عشرها بثمن كثير لم يشتري بقيتها بثمن يسير
وخاف ان لا يبيع البائع بقيتها بثمن يسير يشتري الجزء الاول على انه بالخيار ثلاثة ايام فان
امتنع البائع من بيع البقية بالنفس البشير بنفسه ثم ان خاف البائع انه اذا باع بقيتها بثمن يسير ان
يفسخ البيع الاول يبيعها على انه بالخيار ثلاثة ايام وان خاف كل واحد منهما صاحبه يוכל كل
واحد منهما وكالا وكالة لازمة باجاجة البيع بشرط اجازة صاحبه البيع (ن) ولو اشترى بعشرين
الفاونقل عشرة آلاف واعطي بباقي الثمن دينارا فالشفعة بعشرين الباقي لانه الثمن ثم اذا استخلف
الدان المشتري لا يرجع على البائع الا بما ادى من عشرة آلاف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق
بطل الصرف لانه تبين ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى دينارا بعشرة على بائع الدينار ثم تبين
ان العشرة لم تكن عليه بطل الصرف ويورد الدينار (س) اشترى بناء الدار بمائة ثم ساحتها بتسعمائة
وقيمتها سواها فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكل الو اشترى الساحة اولاهم البناء (ع)
وهب له بيتا من دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للجار * باب في وقت ثبوت الشفعة ومالية العقار

ومن ثبت له الشفعة (ن) اشترى دارا فلم يقبض حتى يبيع دارا يجنبها لله الشفعة (ج) ولو
أوصى له دارا فلم يعلم حتى يبيع دارا يجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل ان يعلم بالوصية
ثم يبعث دارا يجنبها لمورثته الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب وقت العقد (ن) تزوج امرأة
ولم يعلم لها مهر اثم قال جعلت هذه الدار مهر ك فلا شفعة فيها لانها مهوراة وان قال جعلتها
بمهر ك ففيها الشفعة لانها عرض عن المهر ولو اسلم دارا الى مائة تغيير من الجنة وسلمها فللشفيع
الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتراق بطل السلم والشفعة لانه نسيخ ولو تفاخرا بعقد الا فتراق والتسليم
فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفيع بل هو بيع جيل يد ودور مكة لا يصح بيعها عند أي خيفة
روح الاباء واولادها ولا شفعة فيها وروى الحسن من ابي حنيفة روح انه يجوز وفيها الشفعة وبه ابو يوسف
وعليه الفتوى (س ن) لا شفعة بسبب الرقيق لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد
باب من ثبت له الشفعة اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كشرى مال ابنه لنفسه
ويقول اشترىتها واخذ بها بالشفعة والجواب في الوصي كالجواب في الاب على قول من يرى شرى
الوصي مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يرى ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى بيتا وظلمت الشفعة
ثم يرجع الى القاضي فينصب قيا عن الصبي فياخذها الوصي منه ويسلم الثمن اليه ثم يسلم القيم الى
الوصي ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر شفيعها نعم في حق المتبايعين دون المستاجر
وان اجار المستاجر نفلا في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة (حسب)
وكذا الرهن (فسخ) صح في الاجارة دون الرهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن
وهو شفيعها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرطت في البيع نصا والكفيل كالبايع ولو باع دارا على ان
يؤلف بالخيار وهو شفيعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بغدا ما صار الزرع بقلا الارض مع نصيب رب الارض
من الزرع فالشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لا ياخذ حتى يدرك الزرع لان
نصف الارض مشغول بنصيب المزارع (ممت) عن محمد بن ابراهيم البصري وجبت الشفعة للصغير
بشئ من رخيص فسلمها الاب او الوصي لا يصح والصبي على شفيعته اذا بلغ قال فقير الدين بن ينج والدي
ولا رواية من المتقدمين وذكر (س ن) ان غلاما لصغير ضيى فاشتراه رجل فبخس مائة وقيمة الشفعة

تجار الدار الكبيرة الشفعة من أي ثواحيه كان لان المبيع من جملة الدار تجار الدار حار المبيع
 يعني وان لم يكن متصلا به فان سلم الشفع الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة الا لجار
 ذلك المبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض الدار ولو اشترى دارا في مكة
 غير نافذة ثم اشترى فيها أخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة وفي الثانية له ولا لاهل السكة
 وكل لك دارين ثلاثة نفر فاشترى انصباهم على التعاقب فالشفعة للجاري الاول دون الباقيين وكذلك
 لو كان معهم شريك رابع غائب فحضر فله الشفعة في النصيب الاول خاصة وفي الباقيين يشتركان
 ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين متعاقبا فامشترى والغائب شريكان في النصيبين رحل له
 خمس منازل في زقاق غير نافذة مباعها وليس للتجار ان يأخذ احداهما بحق الشركة في الطريق خاصة
 لان السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفقة وان اخذ به يحكم الجوار فله ذلك لان السبب يخصه
 باب في الشفع يريد اخذ بعض المبيع * (ن) رجل له ارض كثيرة المؤن والخراج لا يشترى به احد
 فباعها من انسان مع دار قيمتها الف بالفو للد ارشفع ياخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن
 على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترى اهل اصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها احد يعتبر قيمتها
 آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة تعتمد القيمة (غ) اشترى عشرة افرجة متلازمة
 والشفيع اثما يلازق فبعضها ولا شفعة له الا فيما يلازقه وكذلك القرية وكذلك الاراضي لان السبب
 يخصه وان كان فيه تفريق الصفقة على المشتري بثلاث ما اذا اشترى دارين احدهما بالشام والاخرى
 بالعراق وشفيعهما واحد ياخذهما ويتركهما لان فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب
 لهما * باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع * (ن) طلب الشفعة فقال المشتري دفعته اليك فان علم
 بالثمن صار للشفيع والا فلا وهو على شفيعته (ت) قال المشتري للشفيع رد علي الثمن ولك الشفعة فانه ليس
 بتسليم للدان لان تعليق التسليم بالشرط لا يصح اشترى دارا وهو شفيعها فطلب جاره الشفعة فسلم الدار كاه
 اليه كان تصف الدار له بالشفعة ونصفها بالشرء لان المشتري يملك الدار بالشفعة والشفيع متى يملك
 الدار بالشفعة ثم سلم الشفعة لشريكه لا يصير لشريكه بالشفعة كما لو قضى القاضي بالدارين شفيعين
 ثم سلم احد هما كلها لشريكه لم يصرفها له لما هو * بسم الله الرحمن الرحيم * ابتداء بالمنتخبات من

منية الفقهاء لمولانا واستاذنا فخر الملة والدين ابله يعزح * كتاب القسمة * باب ما يجوز من
القسمة وهل يثبت الملك بالقبض في القسمة الفاسدة * (حكك شد) قسمة التين بوضع علامة بين
الجانبين لا يجوز الا ان يضع كل واحد منهما من ملكه شيئاً مع جانب واحد لا نه مجازفة فيحتمل
ان يكون احد الجانبين اكثر (مت) مات وترك عمارة ابنية واشجاراً في أرض الغير فطريق قسمة
هذه العمارة ان يستاجر الورثة الأرض مدة معلومة ثم يقسم العمارة فيبقى نصيب كل واحد منهم
قيمها الى تمام المدة (ط) اقتسم ادا على ان يكون لحد هما حق وضع الحد وع على جاً تطوع في نصيب
صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على ان يكون لحد هما افرار اغصان الشجرة المشرفة على نصيب صاحبه
لا يجوز (شص) كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقتسم او غيره فاسدة وكل شئ
على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزله شيئاً معروفا جائزاً كالزيادة في المبيع او الثمن
(شص) والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينقل التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد
* باب من يلي القسمة * (ط) قسم الوصى ما لا مشترك بينهما وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيه منفعة
ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة وعند محمد رح لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وفسدة الاب لا يجوز
وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة (جك) ورثة صغار وكبار وواحد الكبار وصى فارادوا قسمة
التركة فالوصى يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي
ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل قال استاذي رح
ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصى ماله من اليتيم او مال اليتيم
من نفسه انه انما يجوز عند ابي حنيفة رح بشرط المنفعة الظاهرة فقل ان يبيع ماله منه ما يساوي
الف درهم بمائتي مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمانى مائة بالف وقيل في البيع بالنصف
وفي الشرى بالضعف قال رح نفى القسمة كذلك (خج) اسر بعض الشركاء الى دار الحرب واد
الباقيون افرار نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضى اقراره اذا لم يعلم حيوة الماسور ولا موته (حكك)
لا يجوز قسمة الارض المشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا ان تكون مورثة فينصب القاضى قياً عن
الغيب فيقدم حينئذ للقاضى ان ياذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة اذا رأى ذلك كلاً

يبيع الشراخ * باب بيع القسمة والاستحقاق بينهما (مب) اراض مورثة نعمت على زعم اهلهم
 انها هي المورثة فحسب ثم ظهرت اراض اخرى فان امكن قسمتها خاصة يقسم والا يقسم الثل
 حملة واحدة (بمع) قسموا العروس فهلك نصيب اهلهم بعد الاثر اقول القس لا يهلك عليه
 (ق) فبما ارضا مشتركة واقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد
 اهلها العسج بالغيب فله ذلك اذا كان العين باحشا عند بعض المشايخ (عل) انتسوا ارضا
 مورثة بتراضهم ثم اراد احدهم بعد مدين ابطال تلك القسمة فله ذلك (بمع) استحق بعض
 نصيب اهل الورثة بعينه بعد القسمة بينة وقضاء فقال اخذها المدعى طلما يغير حق ليس له ان
 يرجع على بقية الورثة بشيء وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه
 باليمن * باب مسائل متفرقة * (شم) عين بعض الشركاء في الارض رحلين وقال لهما اقتسما
 علي بالسوية معهم ثم قال معلما ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها
 وقال فيها عين فاحش هل تصح هذه القسمة مكتب لا (شم) فمع) قسمت بين الشركاء وبيهم شريك
 فائسا فلما وقف عليها قال لا ارضى لعين فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا ارضا
 بتلك القسمة بعد ما اراد (ق) ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك
 لم يعتبر فان القسمة ترض بالرد * كتاب الاحارات وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا بابا فيما يعقد
 له الاجارة * (شم) قال لا حر هذه الدار بل ينارني سنة هل رضية فقال نعم ودفع اليه المفتاح
 فهو اجارة (ظم) بعث منك عبدني بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة * باب بقاء الاجارة بعد
 انقضاء ملكها وحواف الاحرة بغير عقد * (شم) المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع
 لم يستحصل يترك باجر اي بقضاء او بعقد فما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما دار معدة للاجارة
 صارت ارباين ثلاثة سكنها احدهم بغير اذن الاخرين منه لا يجب عليه اجر (شم) اعطاء الاخر
 للحمامي اعطاء للمزين والنمازان كانا احيرين له والا فلا (بمع) استاجر من القيم دار سنة ومكانها
 فيها ثم بقي ما كافي السنة الثانية بغير عقد واخذ العيم شيئا من الاجرة فانه ينعقد باحل شيء من
 الاجرة في كل السنة لا في حصة ما اخذ فحسب (شم) فمع) استاجر ارضا وقفا وغرس فيها اوبى ثم مضت

فملك الاجارة فللمستأجر ان يثبتها بالاجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قليل لهما ولو ابي الموقوف
 عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا (بفتح ط) (أمرأة سكنت بيتا اختها بغير رضاها سنين
 وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعليه الاجر المثل) (عنت عسح كس) وغيرهم يتيم صغير ليس له اب
 ولا ام ولا عم استعمله اقر ياءه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشرون سنين فله بعن القلوع (و)
 يظا لهم بالاجر مثله فيها (فصح) سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجرة لانه سكنها
 بحكم الملك (ط) في الدار المعركة للاستغلال انما يجب اجرها على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة
 دلالة اما اذا سكنها بتاويل ملك او عقل كبيت معك سكنه احد الشرى كسكن سنة لا شيء عليه قال ارجح
 هذا في الملك فامان الوقف اذا استعمله احد الشركاء بغير عقل يلزمه الاجر (فصح) واذا كان بين
 يتيم وبالغ فسكنه البالغ سنة لا شيء عليه قال وكذا الا جنبوي بغير عقل بخلاف الوقف قلت وقيل
 دار اليتيم كالوقف (بفتح) سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخن معه فاجر المثل عليه ولو غصب
 دارا معركة للاستغلال وموقوفة او لليتيم وأجرها ملك معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى
 لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو
 الاولى ثم سئل ايلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابي
 يوسف ربح يتصدق به ولو استأجر دارا معركة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل او وقوفة
 ما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيها وراعتك السنة لا المسمى في السنة الاولى
 وعنه استأجرها بعشرة ووعا ان لا ياخذ منه الا ثمانية فانخذ الثمانية وباعه بالد رهين شيئا قليلا
 ثم سكنها بعك سنين بغير عقل جن يد يلزمه لكل سنة ثمانية قال استاذي ربح وفيه نظر وعلى قياس
 جوابه الاول يلزمه اجر المثل وعنه لو لم يكن الدار معركة للاستغلال فأجرها سنة او سنتين او اكثر لا يصير
 معركة للاستغلال الا اذا بناها لك واشتراها لك او اوردت ابو اليسر ربح وعنه باعد اذا البائع
 الدار للاستغلال لا يصير معركة في حق المشتري وعنه رهن دار غير وهى معركة للاجارة فسكنها المرتفع
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزم بالاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتفع (منع) سئل الويري
 من فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا امتنع مشتريها عن ردها فقال البائع هي عليك كل

سنة بعمدة دنانير ومضت السنة قال بحسب المسمى قال (من) هذا اذا سكنت المشر في اما اذا
صرح بالانكار لا شيء عليه لان الدلالة تبطل بالصريح بخلافها (خبيج) والمصارف المروزي غيب
دابة اودار انقال ما لكها له اجر قها كل يوم بدرهم او قال له ان لم ترده الي فعليك كل يوم درهم
وامتعلها منه لا اجر عليه ما لم يقبل العقد قال استاذنا راج وما اجاب به النوري صحيح من حيث
الرواية فانه ذكرني شرح السير الكبير استشهاده بان الموجز اذا شهد على المستاجر بعد ما نهاه
عن الاقامة فيها بعد مضي مدة الاجارة انه ان اقام الشهر لد اخل فاجر الدار عليه مشرون درهما
ثم اقام فعليه مشرون درهما قال وانتزع اصحابنا منه مسئلة اخرى فقالوا احميها بان المعصومة
اذا اشهد على العاصب انه ان رددت الى دارى والا اخلت منك كل شهر العادرهم فالاشهاد
صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاخر المسمى وى (ط) عن النوارى مثل مسئلة الاستشهاد
وى (م) مثل مسئلة الغاصب لكن ما احاب به الصغار والحندي صحيح من حيث المعنى لان اقامة
الغاصب فيه محتمل فلا يجعل رصا بالشك (عك) استاجرها سنة باجر معلوم بسكنها ثم سبها سنة
اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال استاذنا راج والتخريج على الاصول يقتضى
ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم يكن الدار معك للاجارة لانها لا تصير معك للاجارة بالاجارة
سنة فقد دفع شيئا ليس بواحد فله استرداد الا اذا دفعه الى وجه الهبة ابتداء واستهلكه المحرر
وى عارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنين فعليه احر سنة الاولى ونقصان الارض فيما بعد ها
ويتصدق بالعمل عند ابي حنيفة ومحمد راج وقال ابن ابي ليلى عليه احر مثلها في السنة الثانية
قال القاصى الصدرو هذا اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا توحرك كل سنة اما اذا كانت
معروفة بها يجيد احر السنين المستقبله فلا خلاف نعرف بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد لا تصير
الارض معك للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحوه فى (ط) وفيه استاجر رجلا لعمل معين شهرا
فعمل شهرين فالاجر في الشهر الثاني على الخلاف المذكور فى القصار والحياط اذا عمل من غير
عقد وقد انتصب لذلك (ط) وعن الشمس الاسلام الا وزحندي قال لطيان اصلح لى هذا الجذر او عشرة
فلما شرع فى عمارته اراد ان الجراب اصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة * باب من يعمل لغيره

أولئك فع له عينا لينتفع به واشتروط عليه شيئا لا على وجه الأجرة أو يفعل ليحصل له منفعة ما* (فمنح) قال
 رب الدين لمن يوفيه الكرم بل هذه الأرض بجهة المراكبة فكرها فله أجر مثله لأن المالك يوفى إذا دفع
 حماره وأرضه الرب الدين لينتفع به مادام الدين عليه فانتفع فعليه أجر المثل فهذا هو الأول (فمنح)
 سئل أبو بكر البلخي أسكن المستقرض المقرض في خاتوته وقال ما لم أزد عليك فرك لا اطالبك
 بأجر قال عليه الأجر إن ترك الأجرة مع استقراره وإن تركها قبل الاستقرار أو بعته فهي عارية
 ولا أجر عليه وفي أمالي (فمنح) استقرار منه ذراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل
 لأنه أسكنه عوضا عن منفعة المقرض وركن التواضع المقرض منه حمارا ليستعمله حتى يرد ذراهم ولو
 سلم المقرض الحمار إلى بقار فعقره ذئب ضمن المقرض قيمته لأن الحمار كان غنما يباع بالأسنة
 فكان المانة فإذا دفعه إلى البقار صار ضارضا مخالفا (ط) أعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجهك
 ينتهي ثم عمل فلم يزوجها منه ففي وجوب الأجرة خلاف والاشبه الوجوب وكل الخلاف إذا فعل
 ابتداء من غير أمر أب البنات أيا بالعمل بشرط التزوج ولكن علم أنه إنما يعمل طمعا في التزوج
 وكل إذا قال أعمل معي في كرمي حتى أفعل في حقك كذا أو كن أبي أن يفعل ولو وفي بالشرط
 وزوجه بنته ففيه اختلاف المشائخ على ما يأتي في متفرقات الأجرة القاسم وسئل أبو القاسم همن
 أدخل من رجل مسعاة وقال كم أجرها فقال لا أريد أجرًا وأحمل لي خشبا لمقبض المسعاة ثم سأل
 الأجر قال إن كان ما سأل له قيمة فله أجر المثل (ظم) قال دعت لك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه
 من عندك فهو عارية (فمنح) دفع داره إلى رجل ليسكنها ويرمها ولا أجر عليه كان إماراة
 * باب الإجارة المضافة وتعليقها بالشرط* (شمره فمع) إذا رزى إجارة رجل أجرها المالك من غير إجارة
 مضافة ثم فسخ المستأجر الإجارة فيما بقي من المدة ثم استأجرها منجزا قبل وقت الإجارة ثم
 جاء وقت الإجارة المضافة فالممنجز أولى (فك) عن أبي القاسم إذا قال أجرتك هذه الدار
 قبل يجوز ولو قال إذا جاء غد فقد أجرتك هذه الدار فباطل لأنه تعليق بخبر وقال أبو بكر يجوز في
 اللفظين ولا يعد هذا خطري الإجارة وبه يفتي وعن ابن سماعة عن أبي يوسف قال أجرتك
 دارا بكذا إذا أهل شهر كل أجر ولا يجوز في البيع* باب في إجارة غير المالك الموقوفة على الإجارة*

(بسم كيب) أجر الوقف غير القيم ومبعت المدة فالمسمى للعائد ولا شيء للمقيم عليه كافي الإهلاك
وللقيم والمالك ان يرجع على العائد اذا اجاز الاجارة في المدة (تج) أجر القصور دارا مرفوعة
وامتروا الاجر خراج المحتاج من العهدة ان كان ذلك اجرا لمثل ثم قيل ان الاجر للعائد ام للوقف
فيقال يرد الى الوقف (ظم) اتسعا صيغة مرفوعة عليهما واجر احد هما حصة فلا اجر بينهما عند
بعضهم (نسخ) له حانوت مملوكة في عريضة مرفوعة الى المباحات واجرهما للمعهود دون اجر المثل
فاجره صاحب الحانوت مع العريضة فالمسمى للعائد دون الوقف ولا شيء للوقف على المستاجر ان كانت
الاجارة باجر المثل وان استاجر هاسنة ومكها مدينين بالمسمى في السنة الاولى للغافل وفي بقية
غير المثل للوقف (مت) اجر ارضه فصولي نقال لا يميز فهو رد بالعرف وان لم يكن رد حقيقة (بم)
اجرها للغاصب وادجرتها الى المالك يطيب له لان اخذ الاخرة اجازة للاجارة قال رح فجعل اخذ
الاجارة اجازة من غير فصل (فع) الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعائد قال
قوالوا اذا اجر غلاما وادار اثم يستحق فقال المستحق اجزت الاحارة فان كان بعد مضي المدة فالاجر
للمدعي وان كان في نصف المدة فاجر ما مضى للغاصب واجر ما بقى للمالك عند محمد وعند ابي يوسف
رح بلا الا يجر من للمالك (م) عن ابي يوسف كقول محمد (بم) اجرها احد الشريكين واخذ
الاجر ثم خسر الاخر فله ان يشاركه فيما اخذ (مت) لو حامل اجرها للغاصب سنين ثم اجاز للمالك
لا يلحق الاجارة بما مضى بلو قال المالك كنت اجزت مثل اجرتها فانه يصدق ولا يلتفت الى قول
الغاصب (بسم) مزارع بالثلث كوز الارض مزارا ثم اجرها مع رب الارض لا تخاذ العاليز فله
الثلث من الاجر لعقله وان لم يستحق شيئا من ردا كراب (شمر) وعلاء الائمة غصب متيا حرا
واجره وعمل فالاجر للعائد (فع) الاجر للصبي قال ركن الائمة الصباغى هو الصواب لانه ذكرى
المتنقى اجر عبدة سنة ثم اقام العبد بيعة ان مولاه اعتقه قبل الاحارة فله الاجر ولو قال اني حر فمست
الاحارة ولا تبينه له واحبره المولى على العمل ثم اقام بيعة على حرية فلا اجر لاحد ولو كان غير بالغ
فلا اجر في الصلح للعلام لانه كلف في حجر رجل آجره * باب التسليم في الاجارة * (ظم) تسليم
المفتاح في المصريح التخليط بينه وبين اليد ارسليم للدار حتى يجيب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن

وتسلم المفتاح في الفرواد ليس بتسلم للداروان حضر المضر والمفتاح في يده في الجامع الاصغر تجوز
 داره ودفع اليه المفتاح ايا ما فلم يقدر على فتحه به وذل المفتاح ايا ما ثم وجب فان كان يمكن فتحه بهذا
 المفتاح فعليه اجر فما مضى لان التقصير منه والا فلا لان التخلية في الايتل اء لم يضح * باب افيون
 يجب عليه الاجرة عيما لا يتعين من يزجج اليه منافع العمل (* نعم) الاجرة الاذنيب والشتان
 في مال الضبي ان كان له مال والا فعلى ابيه والجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين
 ولا يجبر الزوج على استيجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب عليها اجر الطبيب (نعم) والجرة السجان
 يجب القاضي لا يجنب على المحبوس (ظلت) قيل في زماننا اجرة السجان تجلب على ميراث الدين
 لانه يعمل له (عاشا) سفينة موقرة امسكتا وخاف ركابها الغرق فخرج بعضهم واستأجر سفينة
 فنقل بعض الاحمال والركاب حتى خفت وجرت وكان الركاب راضين بما فعل فالاجر على المستأجر
 والموافقة او في * باب فيما يتعلق بالاجرة * (بسم) نعم استأجر دواب من خوارزم ملك
 بخار ابعشرين دينار ولم يعين النقل ولا الوزن فالمعتبر نقل خوارزم ووزنه المكان العقد فيه
 (نعم) نعم المستأجر مكان العقد سواء كانا بخارين او لا (نعم) نعم استعمله في الرستاق باجارة
 قاسية واختصافي البلد واجر مثل ذلك الغنم يتفاوت في المكانين يجب اجر مثل عمله في المكان
 الذي استأجره فيه (نعم) آجرها بثوب ثم رده بعد مضي الملك لاختيار الزوجة فله اجر المثل لا قيمة
 الثوب (نعم) قيم آجرها بنار نيسابوري ثم عاد نقل الملك ثلثي وطسوجين محمودي
 فلقم ان ياخذ المحمودي (نعم) يستحسن جوازا خذه ان كان يزوج بزوج المذكور كالصالح يعني
 صالح بن نارسا پوري ثم عاد نقل البلد بمحموديا في شروط التارك الزيادة في الاجرة بعد مضي
 شبيب من الملك لا يصح لقوت شبيب من المحمود عليه والخط يجوز الزيادة في الملك يجوز (نعم) تكرار
 دابة الى بغل اربعة عشر ودفعها اليه فلما بلغ بغل اذنه بعضه او قال هي زيوفا وستوفه قال يقول لرب
 الدابة (شخص) لانه ينكر استيفاء حقه وان كان اقل بقبض الدارهم يقبل قوله في الزيوفا لانه من
 جنس الحق فلا يكون مناقضا ولا يقبل في المستجوق للمناقض وان اقر باستيفاء الاجرة وباستيفاء
 حقه او الجيا دفلا قول له * باب جلبش العين بالاجرة * قال استأذنا نازح لاختلاف المشايخ في قول اصحابه

كل منافع لعلها اثر في العين فله تعبها المراد به العين والاجزاء المتوكة للصانع الذي يعمل
 بسجل العمل كالنشاخ والضرء والخروط ونحوها من مجرد ما يورث ويغني عن العمل كسر القسطن
 والحطب وطحن الحنطة وتعلق ارض القبد فاختر (أخرج كتب طمت) الثاني واختار (بها) الاول
 * باب اجارة الابل ولها الصغير * (أخرج كتب) آخر ابته الصغير ستة عشرة وقبضها واقبضها على نفقة
 ثم بلغ بعد شهر وقبض الاجارة ومات الابل مفلسا فلم يستأجر ان يرجع على الاين ليقبض الاجارة لان
 قبض الابل له (بغيره) لا يزوح لان بالقبض تبين ان قبض الابل لم يكن له * باب اجارة المستأجر *
 (نفع) استأجره صا ما قبضه وآجره من غيره وقبض الاجارة وباعه المالك واجاز المستأجر الباقى
 البيع ليس له ان يرجع على الاول (بها) الوكيل آجر المد لو سلم ثم استأجره منه لا يجوز (أخرج)
 يجوز (بشخص) استأجره على اللقمة له ان يوجره من غيره كالدار لان العبد عاقل لا يقدّر زيادة
 ضلالة غير مستحقة ولو استأجره دابة لو ثوب ليس له ان يوجره من غيره (أخرج) والعارية العقل
 قبل القبض مختلف فيه كبيعته * كتاب جهالة الاجرة والمبتور العمل * (أخرج) يمكن دار وغيره قليل
 اذ نه تعاقبه ما كلفه فقال ما اعطاكه فلان في السنة فانما اعطيكه يجب اجرا لمثل ان لم يعلم في ذلك الوقت
 ما اعطى (أخرج) اراد ان يستأجره حاقوا قاسميا فقال للقيم بالغ اجور لي فقال بثلاثة دنانير فقل
 له زمني الاجرة ذنبا فزمني وقل استأجرتها منك بأربعة دنانير وقال اجرت ولم يفسد ذكر السنة
 املا فالاجرة صححة قلت لان السنة مفهومة معلومة عرفانصارا كالتعويض عليه (أخرج) استأجره خلا
 سنة لي عمل له اجد عمل شاء المستأجر صح (بها) ضح اذ استأجره للاعمال كلها اذ كانت افعال
 المستأجر مضبوطة مغلوطة عند الأجر (علت) استأجره رجلا سنة بالغ اجد اعيان شعلان ذل
 لا يصح (رضت) استأجره رجلا سنة معلومة بالغ كذا اوحت حيث اذوينك لكذا كذا في ذر ميع من
 والمسئلة في فتاوح النعنى (ط) لو كذا الما استأجره سقاء ليصل له كذا اقربة من الماء وان لم يبين
 المسئلة له ان ينقل من ارضه موضع شاه وكتب اذ استأجره ليحطب له كذا او قرا او يجتث له كذا او قرا
 (متا) رجل يخل في السفينة او الحمام او محتجم او يشرب الماء من السقاء بلا عقد ثم يدفع الاجر
 او الثمن يباح له ذلك كله استجنتنا ولو دفع الى حيا طئونا انحيطه قباء ففعل ولم يشارطه الاجر ففعله

اكثر من اجر المتل زيادة لا يتغلب فيه جاز خلاصها كالصالح مع الغايه على اكثر من قيمة المنحصر
 قال آيو البيت عند الزيادة جائزة فقولهم لانه في معنى المتل اء التسمية ولو دفع اليه حوازا
 ليستعمله ويعلفه من عند نفسه اارة لا اجارة فاسك (فصح) اهل بك ثقلت عليهم المرات فاستأجروا
 وجلا لين هب الى السلطان ويرفع قصتهم فيخفف عنهم فانه كان يحال بينهما اصلاح الا من في يوم
 او يومين جازت الاجارة والا فلا يصح حتى يوتوا له وقتا ولا بالمسعى وان لم يوتوا فاجر المتل على اهل
 البلد على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقيل لا يصح فيه الاجارة على كل حال * باب في ساء الاجارة في الشرط (فصح)
 من ش فصح بيم) شرط رد المستاجر على المبتاع حرقه جمل صح قال استاذنا راج وفيه نظرون حيث
 الرواية فانه ذكر في (طن) انها بائنة ومن حيث المعنى لانه شرط لا يقتضي العقد ولا جملهما فيه منفعة
 باب اجارة المشغول (يتبع) آجروا الزاوق وفيه رجل قد انقصت ملكه اجارة تروى مشغولة بمتاعه
 آجازوا ابتداء المدة من حين سلمها فارغة فتروى صاعدا حصاره بيوت آجروها بعد انقضاء مدة الاجارة
 من آخر وبعض يبيته مشغولة بامتعة المستاجر الاول جازت الاجارة في الفارغ ويوم الاول باخراجها
 والتزام آجروا بالمثل (فك) آجروا زرا وهي مشغولة بامتعة مكانها وسلمها كذلك لا يصح
 * باب اجارة القيسام وكاتب الوثيقة من القاضى وغيره * (يتم) اجارة القسمة على عدد الرؤس
 الصغير والبالغ سواء (ظم شيم) القاضى اذا تولى قسمة التركة لا اجوله وان لم يكف مؤنته من
 بيت المال (طشيب) له الاجراء لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال استاذي
 روح وما الخاب به (ظم شيم) حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون
 باجر المثل (ط) اذا اراد القاضى كتابة السجلات والمحاضر بنفسه وان ياخذ على ذلك اجرا فله ذلك
 وانما ياخذ بقدر ما يجوز اخذه لغيره قلت ولم يرد في اجرة الصكاكين مقدرا معين سوى ما روي عن
 علي السغدري وبعض المتقل مين مع انه غير مفهوم المعنى وهو ان الوثيقة بمال اذا كان يبلغ الفا ففيها
 خمسة دراهم وفي الفين عشرة الى عشرة آلاف ففيها خمسون درهما ما زاد ففي كل الف درهم درهم
 وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لم يحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم
 وان كان ضعفها فعشرة وان كانت نصفها فن درهمان ونصف وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قالت

وكل هذه التقديرات غير مفهومة! المراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بقلة المال وكثرة ولا يشك
 بان مشقة كتابة ألف الفادهم دون مشقة كتابة ثمانية وثمانين زادها الا ان يريد به كثرة
 الاجتنان والعروض المختلفة بصفاتهما ويمثها (ط) واما آخر كاتب القاضى وقيامه بان رأى القاضى
 ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان جعله فى بيت المال وفيه معة فله ذلك وعلى هذا الصيغة
 التى كتبت فيها دعوى المدعى وشهادتهم ان رأى القاضى ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك
 لمعقود متفعله اليه والاجعله فى بيت المال (فب) السيرة السجل على المدعى (بم) على المدعى عليه
 (فمح) على من استاجره والا فعلى من اخل السجل (نشط) يجوز للمفتى اهل الاجرة على كتابة الجواب
 لمجرد ان الكثرة ليست عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتاب * باب الاستيجار
 على المعامى (شمر) بالجم فلنميك نقش الثوب بصمغ فيه دم يستحق الآخر (فمح) يائم ويستحق اجر المثل
 (بم) استأجره ليكتسه له تعويل السحر صرح اذ لا ينقد والكائن والخطا كمن استأجره ليكتب له كتابا
 الى حبيبته او حبيبها جاز او يظلم الا تجزله (فلح) امره ليتخذ له قميصا من الصفر المغصوب يكله
 من الآخر ففعل وهو يعلم انه غاصت قلة الاجرة * باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ ساكن او مشط
 كل شهر كذا الا جلا الماراحة وهو مما احدثه اهل بحار واستيجار المودع والمعيروا لرائس
 والمغصوب منه والاجر والمشتري قبل القبض المودع والمستعير والمرتهن والغاصب والمستأجر والبائع
 على حفظ الغن او عمل آخر فى الاعيان (مب) احتلف فى استيجار المستقرض المقرض لحفظ عاين
 من الايمان للسراطة عن محمد بن سلمة انه يجوز (فمح) اقل منه دراهم ثم الجرة حيز الميزان كل
 شهرين رهنين قال ابو القاسم الصغار ان لم يكن للسحر قيمة الا تجرة ولا يستأجر عادة لاشئ على المستأجر
 وكذلك اى المشط والسكين والملعة لا يجب على المستأجر شيئا لان هذه الاشياء لا قيمة لها
 'مقد' او ما يستأجر للحفظ بها غالباً حتى لو كان قيمتها مقدرا لجر الحفظ وزيادة فحينئذ يجوز ان لم يكن
 مشروطا فى القرض (فب) لا يجوز هذه الاحارة الا لاولا لا شيئا على المستقرض لانه ليس وطقه
 كالمشروط لو شرط ذلك فى القرض فالاجارة فاسدة فكذلك اهل الوضوء اجاب شيخنا نجيب الالهي
 المتأخرى روح العقيدة الذى ختم به الحق قال لان البناء من ما تعارضوا هذه الاجارة لا ترى ان استيجار

المراة ليس من وجوه الناس يجوزوا استئجار وظاينة فيم امام ليوم وجوه النامل لا يجوز لانه غير متعارف
قيل له تعارفه اهل تعارف انما يثبت له الاجل كما لا يثبت بتعارف اهل البلد واحاطة عند
البعض وعند البعض وان كان يثبت لكنه اخذ به بعض اهل شمار العلم بكل متعارف افاضل القديف وان
هذه الاشياء لم يعرفها منهم بل يعرفه خراسهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال استاذنا راجح وهو
الصواب لا يثبت الاجارة ببيع المعين وموجوزات على منافاة الدليل للحاجة الغاش الى استيفاء منافع
المستأجر فاذا اوجرت الاجارة على مال لا يحتاج الى استيفاء منافع لا يجوز الاجارة
الا ترى ان لو استأجر ارضاً بارض له او داراً بدار له ونحو ذلك لا يجوز الاجارة وان احتاج
الى نوع منفعة الارض والدار المستأجرة لما لم يكن محتاجاً الى ان يثبت منفعته لا يستغنى به عن منافع
ذلك الجنس بماله فكيف اذا لم يكن محتاجاً الى ذلك لا جنساً ولا نوعاً والمستقرض اذا استأجر المقرض
ليحفظ له سكيناً غير محتاج الى هذا العقد لحفظ العين وانما استأجر ليشرب به المقرض الى المراجعة و
اذا كان على منافاة الدليل وانعقدت الحاجة المجزأة لم يجوز خلاف جزاء البيع المقرض من المستقرض
بما يساويها طسراً باعشرة دنانير فانه على وفاي الدليل لانه بيع موجود مملوك له بالتراضي وقال
الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض ثم قال فيجوز الا يفي التخياري واغنى بعضهم اليوم على انه يجوز
مع الكراهة حينئذ للناس عن الوقوع في الربوا المحض ثم قال فانما جازت الاجارة وقضى المقرض قبل
المدة قيل الغسخت الاجارة صلماً بقضاء المقرض والاصح انها لا ينفسخ الا بنفسها ولو دفع المستقرض اليها
قبالة او ادخلها في المخطط وحفظها المقرض لا اجر له ولو استأجره على حفظ المخطم يجوز لان حفظ الخطم
له لا خیاره حقه ولو هلك المخطط او السكين واختلما بعد الاستقرض فقال المقرض هلك بعد السنة وقال
المستقرض هلك امين منتهى القول قول المستأجر المستقرض لانه يترك زيادة الاجرة ولو دفعه الاخير
الى امين اتى الى من في عياله ليحفظه يجب الا اجر ولو دفع الى اجنبي لا شيء له ولو استأجره ليحفظه
بنفسه وبين من شاء فالشروط جاز او يضمن الثاني ويكتل بالاحفظ ولو اذن له المستأجر ان ينشفع به السكين
ففعّل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع لان بالانتفاع المستعير صالحاً قايماً حكماً ولا تبطل الاجارة بالامارة
للزومها كما لو رهن ولو وكل المستقرض رجلاً ليس بها اجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا استأجره

ممل شهر ربحهم لم يحرق على المومل كالوكيل بالشراء لا يملك الشراء تعين فاحش ما لم يعال الا حرة او
 معهم بان يقول على اية حرة شئت ولو استأخره لحفظ مكينة ستة كل شهر بعشرون دينار اليس له
 حسيه انزل مصى المنة والى ليحقه ضرر لكن ضرر يقابله منفعة الحفظ كما ستيحار الحياط والقصار واليطحن
 لحلاف المستكتب اذا حصل من اراد الكثرة اليه ولو استأخره لحفظ السكين كل شهر نكده الصنع
 في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرص ولو استأخره رجليس او ثلاثة لحفظ السكين لحفظها
 احد هم فعليه كل الاضرار اذا كانوا اشركاء في ثقل هذا العمل والا نصيبه كمن استأخره رجليس بحملان
 حشنة الى امتر له من ربحهم فحملها احدهما (حاشا) استأخره مشتري العبد المائع قبل قطعه شهرا
 من ربحهم لعلم الحر والحياطة حار وله الاضرار علم وان مات في يد المائع قبل الشهر او بعده مات
 من مال المائع ولا يكون هذا المصاير كذا لو كان ثوبا فاستأخره لعسله او لحياطته حار وان هلك فان
 كان بقصه القطع او العسل صار قاصدا حيهلك من المشتري والاحسن المائع ولو استأخره المشتري
 لم يحفظه له كذا انما لا حارة باطله لان حظه على المائع حتى ينقله الى المشتري وكذا لو استأخره الواهب
 للرهن لحفظ الرهن ولو استأخره لتعلم عمل يماري ذلك لو استأخر المالك العاصم على التفصيل المذكور
 قال محمد كل شئ من اماله فانه من ودعة او ميراثا او هبة ولا ضمان عليه ولا له ان يجمعه ضمانه
 معنى اراده بان استأخره ضمانه لحفظه حار لا به لحفظه ضمانه ومتى حفظ لنفسه لان كان يحار
 لو هلك يهلك من ماله لم يحرق كالمائع قبل تسليمه لم يضره وانما الاستيحار على الاموال المصلحة
 والاستيحار على عمل في محل ليس عند المصالح (مشم) لا يحراج هذه الحصة من الكفاين بل للرعي
 كل غور وكل الى قال منه قس وان اطلق حار في غور واحد كالبيع (مشم) الشا حرة لحفظه العيس
 حصة ثم استحق العيس ان لم يعلم الاخير انه ملك العيس فله ان يخلو كذا ان علم ولما حرة او لا ثم سلم
 العيس اليه وان سلم العيس ابولا فلا ضرر له قلت لا به لحفظه لنفسه (ظمنا) اذا حرة بل ربحهم ليقطع له
 اليوم حاجا فعول لا يبيع عليه ولما حاج للمساكين ان لا يبيعوا له ان يبيعوا له ان يبيعوا له ان يبيعوا له
 الى الليل او صطاد قال ان سلمى لو ما خبزوا الحطب والصيل للمساكين حرة ولو قال هذا الصين او هذا الحطب
 عالا حرة فاسن والطيب والصيد للمساكين حرة وعليه اجر مثله (ط) ولو كان الحطب بالدين عا عيته بهلكه

استأجر بجان قال نصير قلت أفان استأجر بجان يستأجر له أو يصطاد له قال الحظاب والصنف للعامل
 كذا اضربه القاض قال استأجر نارح أو يلبغي أن يحفظه فقيل لا يتلى به العامة والخاصة يستغيثون
 بالثامن في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والخارج اتخاذ المجبة فيثبت الملك للأعوان فيها
 ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيهايب نظريته أو الأذن فيجب عليهم مثيلها أو قيمتها وهم
 لا يشعرون لجهلهم وعقلتهم اغابنا الله تعالى عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل ولو استأجر له ليحفظها
 له كذا أو قرأ من الحظاب أو يخدم له كذا أو قرأ من الحشيش بجان أو قرأ من البان الجاهلة لا تجزأ
 والملة (فمنع) استأجر الحمامي خلافاً للأدلة لا يلتحق من دخل حمامه أو يدك كعلم تجزأ له لا يقام
 إن يشرع في العمل المعقود عليه في الحاق كمن استأجر بجان أو استأجر الحمامي ولا يقطن له ولا
 قتل له لا يجوز وكذا القرار الذي يستخرج القز أو الحياض كذا فإنه لعامل الخياطة للمعاملة والشفاف ونحوهم
 إذا استأجر بجان أو الجير مدة معلومة لهذه الأعمال لم يجزأ من (فمنع) استأجر له ليحفظها
 لا يقتصر له مائة ثوب من وزعيه جاز إذا كان القطن والشياب عنده ولا فلا (ط) قاله من أن الاستيهايب رطل
 عمل في محل ليس عنده لا يجوز ولا يجوز بيع ما ليس عند الإنسان قال وهو بالخيار إذا لو أجاز الشياب ولا خيار
 في القطن وعن أبي بكر بن الفضل الأصل في جئس هذه المسائل إنفاذ الاستأجر جواً تستأجر العمل
 لو أراد أن يأخذ الجير في العمل للحال يقدر عليه صحت الأحكام ذكر لك وقتاً أو لم يذكر والآن
 لم يبين قبل العمل لكنه ذكر له وقتاً جازاً أيضاً كما لو استأجره ليهتم له هذا الغايطادهم أو استأجره
 لمخبره اليوم إلى الليل بلأدوم والوقال بد بين مدة درهمين آخر من بادنكن أن لم يذكر لك وقتاً لا يجوز
 العجز لأن البتة راية لا تقوم به إنما تقوم بالريح وإن ذكر وقتاً ان ذكر الوقت أو لا ثم الاستأجر بان
 قال استأجر بجان اليوم بك درهم على أن تدرى هذا الكس جاز وإن ذكر الأجر أولاً ثم العمل بان
 قال استأجر بجان بك درهم اليوم على أن تدرى هذا الكس لا يجوز لأن العقد وقع على الأجر وإنما
 يحتاج إلى ذلك الأجر بعد بيان العمل فإذا كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت للاستعمال
 لا لوقوع العمل على المنفعة فلا يجوز قال (فمنع) وعلى هذا مسألة السمسار والبال إذا استأجرهما لبيع له

كتاب (خط) ذكر مسائل التبرية والعمارة والدلال كما مر في المباحثات الفتوى على ان الاجارة
 فاسدة فيها سواء ايتدأ العمل او المدة اذا ذكرها في تمام العقد بان لم يذكر الاجارة
 بل فيها ما اذا ذكر احد هما وذكر الاجارة حتى يتم العقد ثم ذكر الثاني بهما لا يعين العقد حتى لو قال
 استأجر تكتب اليوم بدوهم علم ان تجاوز في هذا القميص من المدة فيقرب بدوهم الميزم جاز العقد المبرم
 لو قلنا انما جوازك لتجاوز في هذا القميص من المدة فيقرب اليوم بدوهم ليس لان في الرجل الاول ما
 تم العقد في المدة او العمل وفي ذكر الاجارة مع كل ذكر الثاني يعني ذلك لتعيين العمل او العمل
 فلم يفسد في الثاني لما جمع بين العمل والمدة في تمام العقد بدوهم الاخر صالح كل اجل مسمى
 متقانا لا بالاجرة وليس اجل اهلنا واولى من الاخر فعمله العقول في باب متعقدات ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز (سج) تصرف في شئنا والاراضى مدة طويلة عشر سنين او اكثر رخص مع غيرها او قلنا
 الملك في الوقت اذا ازيد لاجرة مثلها في خلال المدة يفسخ ويحتاج الى تجديد هذا العقل ثانيا مستعاره
 (شظ) والا باع في بيعه يجرها قلي وبها ولو استأجرها ولا يسكنه الزرع في الحال لا احتياجا
 الى السقي او كثر في الاثمار او مخرج الماء فان كان يعمل في الزرع في مدة العقد جاز ولا فلا
 وكما لو استأجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكن زرعها في الشتاء جاز ولا يمكن في المدة اما انه
 لم يمكن الانتفاع بها فلا بان كان السنة او ثرة ما لا جارة فاستأجره من المأوى ما يزرع به بقطعة
 فليس يجر نقض الاجارة كلها وان مضى عليه في الاجرة بحساب ما روي عنها (شهر من ثمنها)
 وفي مسئلته الاستئجار هذا الشئ يكون الا جرم مقابل بكل المدة لا بما ينتفع به لخصه وقيل بما ينتفع
 به (سج) يسمى بزيادة جوار استئجار الميثاء اذا كان منتفعا به كالحيد وان مع المنفعة او في ظهور الرواية
 لا يجوز لانه لا ينتفع به بما جره استأجره ليعضد عبد المستأجر قال استاذنا طلائع جوارها هذا العتق
 وما لا يلاحظ مصر ناعلم لظهور الا بما ذكر (فسيح) في شرح ايمان الجامع الصغير ما يقفهم منه انه لا يصح
 الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير (شفي) استأجر كرمه ليقتح اليه بابه فيستانس او مليحيا ليلطن
 الخوجه فيستانس هذا واحدا ملو من ماء ليسوع به معاهته فهي باطلة ولا اجرة عليه بحكم هذه العقود
 فكلوا احتياجا واداروا ليطر الى ثنائها ليصلح لنفسه مثلها (فسيح) استأجره ليقطع له اشجارا في قرية معينة

على ان يخرج الداهب والرجوع على المستأجر فلا جارة فاسدة لان اجور الداهب لا يكون على المستأجر
لاية لا يعمل له. واكد الاجر الرجوع لان يعد العمل لا تبقى الارجارة فشرط فيه مما لا يقتضيه العقل
قال استاذنا قوله لا اجر له في الداهب فيه نظر لانه وضئيلة الى عمله المقصود فكان عاملا في الجميع
الصغير كمن استأجره ليتل داهب الى المصرة ويحج بغلها فالداهب فوجاهد بعضهم متنازعا جازع
بقي فله اجر الداهب كاملا وحصة من اجاءهم من الاجر فيعمل للكل داهب اجرا فكل اهنا * باب مسائل
متفرقة في الاجارة الفاسدة * (بمع) اجر المشتري قبل القبض حتى لم يفسخ الاجارة وقبضه المستأجر
واستوفى منفعة فعلية المسمى (فمح) قال الخبير لا يعمل لي سنة قادمين بتوهم فعمل له ثلاث سنين فعليه
الاجرة سنة واحدة (بمع) ان زوجها منه لا شيء عليه والا يجزى اجرا مثل سنة واحدة (فمح) على
الامر اجر المثل وفي الترمذي لان الجرة لا تصلح اجرة (شحن من) المقبوض بالجارة فاسدة في حكم
المضمان كالمقبوض بالجارة صحيحة قال ارجح ذكر في الاصل في آخر باب اجارة الملك والابن قال ولا
ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة على الفسوخ حتى ارجح فقال لانه
يستعمل الملك ابنة باذن المالك (بمع) هو امانة في يده فادفعه في حقه ضمن (ط) الاصل ان العقل
اذ افسد مع كوان المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى. واذا افسد لجهالة المسمى او
لعل فيه او بعضه يجب اجر المثل بالغ ما بلغ كمن استأجر من لا يغشاة كل شهر على ان يعمل ويؤمره
يجب اجر المثل بالغ ما بلغ ولا يقص من الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان اجر المثل
خمس مائة عشرة وهو المعلوم من المسمى (ط) اشترى قتيلا واستأجر الارض الى اذراكها فسدت
لجهالة المدة ويجب اجر المثل ولو اشترى ثارا واستأجر الاشجار الى وثنت اذراكها لا اجر عليه (من)
ولو استأجره الحاكم لاقامة الحد ودوا القصاص لم يجز ولو فعل شيئا من ذلك يجب اجر المثل ولو استأجره
المقضى له بالقصاص ليقتله قصاصا فقتل لا اجر له لانه ليس بعمل له (فب) اجر ابنة الصغير بطعامه
وكسوته فهي فاسدة وله اجر المثل وما دفع الى الصبي يكون متبرعا (فمح) يستود الثوب ويعطى اجر المثل وهو
الاضرب لانه ما اعطاه مباحا (بمع) يجب اجر المثل في الاجارة والمزاة وغيرهما من جنس الدراهم
والدنانير لا من جنس المسمى (فمح) استأجره البوصي لعمل اليتيم فاسد اجر المثل في مال اليتيم

(ط) وأما حار به زيادة لا يتعاضد فيها يصير الوصل مستأجر لنفسه وأحره من ماله (شعب) الأجاره للصغير وبزاد الأحرير العقل على الصغير والحوادث في الأحرار كالأحرار في الوصل (الفتح) أيما يحب أحر المثل إذا كان متما وتلتصق من يستقيم ومن يتساوى في الأحرار قال بعض أحر المثل حتى لو كان أحر بعضهم مثل هذه الآية بالتي عشرة درهما وبعضهم عشرة ونصفهم ما وجد في غيرهم أحد عشر (شعب) أحر المثل في الأجاره الفاسقة بطريق وإن كان السبب حراما ما كان ما يبيع مع الأجاره به وما يتعلق بالنفس (الفتح) طمحا قال الأحرار المستأجر في خلال ثمانية أحر ح من الدار على محتاج إليه للسكنى فقال ليكن وأما احتجوا بأحر ح ولم يسلط المفتاح إلى الأحر حتى مضت المدة عليه الأحر تمامه (الفتح) ولو قال للمستأجر قال ما لي أحر ح وكذا صغير فقال لا لا ينصف الأجاره (الفتح) تنفس (بفتح) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحر ح وأحر ح كذا قال المستأجر فلا تنفس الأجاره (ط) ولو قال للمستأجر أحر ح لا لا ينصف ما لم يبيع وقد لا حارة الطريق إلى الدار المستأجر للأحر مالك أحر ح تدفع فقال لا فلا بد لهم تنفس أو بد لم يفرج وكن القدر البيع إذا قل المشتري للمالك به من يارده فقال المالك له لا بد لهم تنفس ولله أشار عند روى البراءة في الفتاوى السار يقال المستأجر للأحر ليس داره مستأجره وأما من هو لو أن أهل كفتل هذا فيفسخ الأجاره وكل الموفات الأجر من حافه رامي صروشم مستأجر كفتل فلا ولو قال المستأجر للأحر ليس لها فطر لطلين لم يفرج شي يقال دروشم (بفتح) لا تفسخ (قرب) تنفس ولو قال للمستأجر ليس حاربه لي بعلان وفروشم فقال إفر وشم تنفس (بفتح) ولو قال لها من المستأجر بغير واحد إلا ينفس ما لم يسلها إلى المستأجر (بفتح) لا يطل الأجاره بحرون الأحر وتطل بحرون المستأجر (قرب) شمس لا تطل بحرونهما لعل في الوكالة والأحر (بفتح) لأحرها المستأجر ثم مات المالك تطل الأجاره (الفتح) لو تطل أصبحت هذه الأجاره على الأرواة في تحت وفيه اختلاف الشافعي (الفتح) أترهني أدر أو استأجره وأما هذه ثم تنصى الدار بطل السنة تنفس الأجاره في الدار بطل هو العقل الدليل هو ضايع الأولى كورة ستة كمين أراد استأجره من فيها أشجار واشترى الأشجار ولا ثم استأجره لأرض مدة معلومة ونقصت المدة انفسح البيع في الأشجار من غير قطع قصد العوت العرض كذا هكذا (قرب) أحر الواقع عليه عشر مائة ثم مات بعد طمس والى بطل إلى مصرى أخير انقصت

الاجارة في جميع ما بقي من الاجرة في ثوبه المأتم * يا رب العرش الاجارة في الاجارة متى وقعت
 على استهلاك البعير بغير عوض كالا سكتا ببيع يقع على السهم لأك النكا غدا والخبز وكرب الارض في المزارعة
 اذا كان الباع من قبله فله ان يفسخ الاجارة ويلزم الرجوع بغير عكس ونحوه على هذا الاصل اجواب كثير
 من البواعث فحينئذ فحينئذ ان يحفظ (بيع) استأجره الزا فانها لم يعطها ولا اجرة غائب ومتمرد لا يحضر
 مجلس القاضى ولا ينفذ وينصب للقاضى وكولا عنه فيفسخه (رجع) استأجره خا فورا ليحضر في المسوق ثم
 كسب الشوق حتى لا يمكنه التجران فله فسخ الاجارة ولا له بيع ولو قيل لا (نظم) استأجره خا فورا ليحضر
 له هذه العجول وانه يقطع فلا يمكنه التحرك الا منكم تطويله فله الفسخ اذا كان الا بقطاع فاحشا (بما
 فسخ) الاجارة بطريقه يمايل به من غير ان يقيمها وعليه دين من غير فليس للقاضي ان يدين
 في بيعه للمدين (بمن) الطريق في فسخ الاجارة لا جلي البدين ان يبيع اليك لونه ليستأجره لولا لوب
 اليه ثم المشتري يظلمه تسليم الدار لم يقول الاجر التمسك بغيره وان يجب عليه الاجارة فلا بد من فلا بد
 فيحكم القاضي اجماع النبيع ونفس الاجارة ضمن (بيع) رستاق استأجره خا فورا ليحضر في المسوق فراه
 لا يقتل اليك المدين فله الفسخ اذا كان بنية منها مسيرة صغير وكب المصير عدا لمرها لا تقتل اليك
 بلد آخر او قرية (بشطون) اراد المستأجر الشحوص فمن المضر فله نقض الاجارة لا له الا يمكنه السكنى
 الا يحبس نفسه بوهى عقوبة ثم قال (نظم) كونهن اريد ان يكونان القرابي اذا استأجره خا فورا ليحضر
 واراد الخروج في الصيف الى قريته او لمصر او ارجل الخروج الى الرستاق فيصير فله نقض الاجارة
 ولا يشترط ان يكون بين المصيرين مسيرة سفر (رجع) اذا اراد المستأجر سفره فهو عدل في فسخ الاجارة سواء
 اراد المكث فيه او لم يدر (بمن) او امتناع امرأته عن المسكنه معه ليس يعدل ولو اجرت نفسها بالرجع
 في زنى وطبقا وكب لم يكن لزوجها فسخ الاجارة بخلاف الطور اذا لم يكن موضعها له والخطبة والتمزوج
 ليس بعدل في فسخ الاجارة (رجع) المستأجر معلما سنة ليعلم ولكه القرآن فمضت ستة اشهر ولم يتعلم
 شيئا فله الفسخ * باب فيما يسقط الاجارة ويمنع وجوبها الا لا * من سيف الائمة السائل الغاصب
 بعد المستأجر من الدار في المقتا وبعضها لا يسقط الاجارة (نظم) والا جرد اذا منع المستأجر من
 مكنت الدار التي اجرها بعد التسليم لا يسقط الاجارة (بمن) المستأجر كان يماطل الاجرة ادا

الغلة فاخذ الآجر المفتاح ليل رفع الغلة فبقى مغلقا شهر الا يسقط حصته لانه كان منكمنا من الانتفاع
 بواسطة اداء الغلة وكل اذا استاجر مشط الحائك ليعمل في محاكة الوقف فاحله المتولى رهنا لاستيفاء
 الغلة شهر الا يسقط حصته الا جرمه المأمور (بفتح) آجر داره وسلمها ثم وقعت فتنة فيشغل بيتا منها
 بما تمتعه مقبلا حصته من الاجر لفعل تسليم المنفعة (ظمر) استاجر وليعمل له في الضيعة كاتخاذ الطين
 وقتل الموثائل فخرج للعمل وامطرت السماء فامتنع له العمل ولا يجس الا جرمه ولو استاجر
 دارا فنزلها فاصلا مدة سقطت حصتها ان لم يمكن اخراجها الا بالنفاق مال وان يمكن بالشقاعة او
 الحباية لا يسقط (بفتح) استاجر ارضا للغايز سبعة اشهر واضرقتا بعد خمسة اشهر وهلك الغايز
 وتغل زراعه آخر فعليه حصة ما مضى قبل الغرق (بفتح) استاجر زحاما مع الدار للطبخ فمضيه الجيران
 بقتوى الايمة او بالقضاء لا يسقط منهم الا اجر ما لم يمنع احدا (عك) انسد راقود الحمام فلا ينتفع
 به وهي في يد المستاجر سقطت لجزءه هذه الملك ولا يبقى الا لباية اذ لم ينتفع بها انتفاء الحمام وقيل
 يجب الا جرمه وما ينتفع بها للشكوى او ربط الدواب (شخ) استاجر حماما في قرية ونهر الناس
 منه وغلقت القرية لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال ركن الاسلام السغن عدا لا يجب
 الا جرمه لئلا يظلم المتأذى وقرية مختلغة الميقات * باب العيب والخيار في الاجارة * (بفتح) ثياب
 السانوات عيدا لا يصلح للعمل فاصح للمالك فطعمه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجز كل الحافوت
 ما لم يرد له كونه ثيابا وليس له ان يرد النصف ذون النصف (بفتح) استاجر دارا سوى قيطون فيه
 قمر ميتا ولم يعلم به ثم علم فليس يعقوب وليس له الرد (بفتح) وكونه مغصرا عينا فله الرد (بفتح) امر صكا
 فكله صكا الشراء فافق العلماء بعد تم السنة فلا شيء على الامر استاجر حماما فوجد راقوده
 ميتا فله الرد * باب ضمان المستاجر بالافتراق والتجرف فالتى لم يورث له فيها وبالضياح من
 غير وعنه * (بفتح) استاجر من امر مسحاة ليعمل في كرمه فاماره بخجارة وتباع لم يقصم في هذه الاجارة
 ودعها يقصم قال استاذ نارج فعمل الملو والمسحاة مما لا يختلف بالفتلاف المستعمل (ط) واصل
 فيه الجنس ان آجر ما يختلف باختلاف المستعمل لا يصح حتى يعين المستعمل فان عين نفسه
 يصير مخالفا بالرفع الى غيره وان لم يعين المستعمل فاستعمله اولا ثم دفع الى غيره يدفع من

جعل البعض وإن دفعه إلى غيره أو لا فليس بمخالف وإن كان منها لا يختلف باختلاف المستعمل
 حيث لو أن لم يعين المستعمل ولا يضمن بالرفع إلى غيره قيل استعمل له ويعبه واليسر مما يختلف
 تخيضم بالرفع إلى غيره ولا أخير عليه (فتح) غصب الجزار المستاجر والمستاجر يبيع وإن يأخذه
 منه بعل ليدان فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن (بضم) الاستاجر فأنزل القصاب فأخذ منه بالعوان بالاجابة
 ولم يخلصه بل راعى حتى ضاع لم يضمن (فتح) استاجر جزاراً وذهب به مع حمارة إلى البلد فأخذ
 العوان حمارة للملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك الاستاجر وطارح لا يضمن أن كان لا يعرف
 العوان (فتح) لا يضمن مطلقاً (فتح) يضمن (ط) تفريقاً للغنم من المرائع تفريقاً لا يقدر على اتباع
 كلاً فافترس على فرقة منها وترك الباقي فهو في شعبة من ذلك ولا يضمن إذا هلك من تركه (فتح) استاجر
 رخصة فوقع من يده وانكسرت يضمن (ط) استاجر قرداً للطبخ فطبخ وأخذ به البيوعه إلى البلد كان
 إذا نزل القرد جله فوقع فانكسرت يضمن كالجزار إذا نزل قرداً فبيع يضمن أن لا يضمن كمن استاجر ثوباً
 للبيس أو شترق من لبسه قال (بضم) وهو الصحيح لو كذب في مسألة القصة لا يضمن أن سقطت خال الانتفاع
 بها (ط) استاجر بعير اليمين عليه كذا أمنا ولو تركه يضمن غلته المسماة بالركب فهو عليه وهو عليه
 لا تجوز فعله نصف القيمة * باب في حكم اجتر النخاس والمشارك وتلا من قها وبها فيها * سئل تيسر الائمة
 الحكيم صلى الله عليه وسلم إلى الراعي ليحفظها من مملو مودع عليه أجر الحفظ والراعي واشتغل بالراعي
 ربه ففوتوا كالأفراد من فضاعت فهل يضمن فقال لا إن كان ذاك متعافياً فإما بين زعارة الخيل ولا
 وقعه (ع) وإذا جازم من الوفاة بالبقاء والمشاركة بالاداء في أين ذهب الثور فهل اقرا بالانصاف فهو زهنا
 (بضم) لم يضمن الطحان من القدر قسرة منه يضمن بوجع الخبز لا خبزة طليه
 المالك منه أو لم يطلب وقيل أخذ الأجرة لا (بضم) هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه
 هو ضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كالحرف العارية (بضم) دفع إلى رجل خديعة وقابل إذا أصيغته
 لا فإنه فعل إلى معي يجهل أو أصيغته أو أرسله يذل قليلة إلى المعنول وضاع من المعنول لا ضمان على أحد لأنه
 لما وذل إلى المعنول حتى جازم من البسول من البصمان ولو تسبى الحائك الثوب ودنا معيوباً فإن كان
 بناجها فإن شاء المالك فيه منه مثل غير له وترك الثوب عليه وإن شاء ضمنه البصمان (ط) الطحان

لخص الحنطة خشكاً الا يفسن ولكن يومر بطعنه ثانياً (بم) اشريكان في عمل التصارة قديلاً عثايبام
 اخذ احد عماره وذهب ولا يدري اين اذهب لا ضامن على الثاني (الحب) قال الطحان لو انخضت
 او الحياط غدا اعمله واجبر به فلم يجبر به على احتج هلك يفسن لان امكبه تسليطه ولا ملا (بم)
 الحان المستاجر لحفا الامتعة ليلا ونهار اذهب الى الحياض بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس
 وتركها بلا حافظ مفترجا كسر السارق متعلق الانسار خاتمة ومروق ملاذ لا يفسن لئلا كان ارفها واو لور
 مرق من الكنادر التي في الصحن يفسن على ابي يوسف فخرج دفع اليه ثرجاجته ليقطع ليقال ملا
 لا يكاد يسلّم منقطع القطع يقال ان انكسرت الاحيان عليك فان كان لا يسلّم مثله في القطع من انكسر
 لم يفسن ولا يفسن * باب فحلان مكارمي الم ابة والعادق والحلال والملاح (الحب) المكارمي كان
 ينقل الدبس من القوية الى المير فتزل في الطريق ولانهم اخذوا المكسب الزرق مضاع الدبس لا يفسن
 ان نام جالسا (بم) حمل العادق حايية ولبس فاذا انكسر الثوب والكيموت الحايية يفسن كالحلال
 اذا زلق وكل اذا انكسرت الخرق في تسليمه والا فلا يلو ثوباً العادق في العجلة او اصابته الدواة
 شيئاً او انحرف الثور عن الطريق ما تلف شيئاً ففسن لان سيمر الثور مضافاً اليه ولو نام فيها الغواذق
 ثوبا ثقيلت فانكسرت الدواة او القتب او شاور الا لا يفسن لما ملكها لان ثوبه ماذون فيه غرقا
 (ظم) استاجر مقيمة معينة ليحمل عليها امتعته هل اذا دخل الملاح فيه الامتعة اخراجا يغير راسا المستاجر
 وهي تطبيق ذلك وغرقنا السفينة والمستاجر معها لا يفسن الملاح (بم) املا سفينة من امتعة النامل
 وشدها في الشط ليلا فظهر فيها ثقب ومثلث ماء وغرقنا وهكذا الامتعة لا يفسن ان كانت تترك هذه
 عادة ولو قال ما نك الامتعة للملاح شد السفينة هو ما فلم يشد واجرا حاجتي غرقنا من المرح يفسن
 ان كانت تشد في هذه الحالة * باب فيما يجب على الاجر على المستاجر من قواع المعقود عليه *
 (فع) ازجاج الكثرة واصلاح المساءة وسلم على الاجر وفي رفع الثلج اختلاف الماشاي والمفتين والمعتبر فيه
 العرف (مست) الزجاج عندي على المستاجر للعرف (ط) اصله ان الاجارة معي ونعت على عدل ولم يشترط
 قواعه على الاجر فالمرجع فيه الى العرف تحت ان الابرة والسلك على الحياط والتعير والغراء على
 ركب العزل حتى لو مر منه الحائك من عند نفسه فله ان يرجع به على صاحب العزل وعرف بهذا ان

[illegible]

الحور خا من ربه المصطفى ان يدل عليه بكل لك باجرة معلومة لا يصرح سئل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل
 الى حائك فز لا يبيع له ثيابا من قبله فجاء به منسوجة فقال له حائك الغزل اشتريت منك
 (ما) هذا الثمن ربح من الابل وبيعته لى اقول ان الاجر يبعث قبل يبيع فقال يجوز بيع ما صار على الامر
 قلنا من الامر قسم (ظلم) السنن بالعتق الاول ما روى مالك لا مرو قال ابو الفيل الابر يسم دبر
 على الامر واجر العمل عليه (حك) قال ليجاز ابن ابي يثا فاذا ارينته يقوم من المقومون فما يقرولون
 اذ قد اتيك عرضا به وثنا وقرول من رجل بالثمن فها هو ابي الصانع فله اجر مثله وقال ابو حاتم وخير
 الزرقى هو منسوجة المقوم لا المحكم وفيه لا يلزمه تقويمه باب ثوبا يتعلق بالاخارة الطويلة المرسومة
 بنسج (بم) الاجر زرع الارض المستأجرة بعد فيمنح الاجارة قبل ايقامها الى الاجارة الى المستأجر
 ومن الثمن اذ نه وليس بالمستأجر ان يقطع الزرع (فصح) كذا القلع كالمختار في زرعه قبل ايقام الثمن بغير
 اذن البائع وانه ان يملكه القلع (بم) الاجر الى ابراجارة طويلة خمسة دنانير وتبغيرها بوسلم الدار
 بعمالها وغيلان اذن المستأجر يحمله في ثمنه قبل ان يبيع الثمن فوات ولا مال له من ثمنه ان اراد المستأجر
 ان يقطع ثمنه او لا يملكه ولا يملكه من ثمنه حتى يستوفى مال الاجارة لان بالموث بطل الاجارة وتكون المبيع
 معلقا على اقل تلك الثمنين. لكنه يحرم ان يملكه الى اجرة بغيره بغيره ان يملكه ان شاء تركه وان
 (اجارة) ما هو مال الاجارة عشرة واثمن خمسة فله مستأجر لا يجل الحصة بالثمن والاية الجنب
 (ايضا) فحك) ليس له ذلك (ظلم) انهم حصة الاجارة فطليب المستأجر مال الاجارة فقال الاجر
 بانه لم يملكه بوجها كما هله لا يبطل حتى المحسن (بم) استأجر من رضى الاجارة فوايتموا بغيره الا شجار
 سليف الا شجار لم يملك الا شجار لم يملكها فللمستأجر ثمنه ملك المستأجر ولو قطع الا شجار لم
 ياتبعه شجاره الا هو قالوا اقلها المستأجر فعليه ثمنها لا يبيع بغيره ولا يملك الا شجاره ولا يترتب
 عليه احكام المبيع البات ولو اقلها الا شجار في ثمنه الاجارة قالوا ليجعل الثمن الا شجار عليه لكن
 بغير المستأجر في الفسخ لا يفسخ ولو قطعها لم يملكها في ثمنه الا شجار (بم) فصح) لا يفسخ
 المستأجر في الفسخ الا شجار باب مسائل متفرقة بغير (افق) مستأجر يسقط له الثمن بغيره من خشبه
 باق عرض اثنى عشر ذراعا او حوراة مبيعة فقال الباقان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذا ان

أزيد شهر أو انقص من هذا المقلد أر فاذن له أن يزيد هافا تحل هائلثة عشر شهرا يستحق الاجر
بالزيادة (بمع) لو قال ار يد انسانا يكتب لي صك فقال رجل ادفع الي شيأ فاني آجلك فله ثلثة اليه
وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء (بمع) ولو استأجره ليمسج له هذا الكر باس بكذا على أنه
عشرة فتمسجه فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجرة بالزيادة لان الطول وصف ولو استأجره لقطع
المشجرة في قرية بعيدة فله هب وتعد ر قطعها ان ذكر الد هاب في العقل يجب بقدره والا فلا (ظم
بمع) المستأجر اذا اخذ منه الجباية الراتبه على الدور والحوانيت يرجع على الأجر وكذا الاكار
في الارض وعليه الفتوى (بمع) المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارات باذن الأجر يرجع
بما اتفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذا لك القيم (فمع) وفي التنور والبالوعة لا يرجع بمجرد
الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فيرقى
بالاتفاق بخلاف التنور والبالوعة استأجر عبد اهلين الشهرين شهر اربعة دراهم وشهرا
بخمسة دراهم فهو جائز والاول منهما باربعة دراهم لانه لما قال شهرا اربعة انصرف الى الاول

فتعين الخمسة للثاني * كتاب ادب القاضي وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا * باب من يجوز له
ثقل القضاء وجلس القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب المجلس واجرة الولاء
والكتاب ونوابه * (مخت) لا يحل قبول العمل من غير اهله وان كان مستحقا ليك هذا ابي حنيفة
روح لانه عون للظالم على ظلمه قال استاذ تارح وفي المحيط خلاف هذا (مخت) في ادب القاضي
لقاضي صدر وينبغي ان ينصب انسانا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود
وقيمهم ويزجر من يسمى الادب ويسمى صاحب المجلس والجلواز ايضا وأنه ياخذ من المدعى

شيئا لا فيعمل له باتعداد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين العدلين
الراغبين من الدراهم الراتبه في زمانا وللوكلاء ان ياخذوا ممن يعلمون له من المدعين والمدعى
عليهم ولكن لا ياخذوا لكل مجلس اكثر من درهمين والرجالة ياخذون اجورهم ممن يعملون
لهم والمدعون لكنهم ياخذون في المضر من نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرساتيق
لا ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا اوضحه العلماء الا تقية الكبار وهي اجور

امثالهم واجرا الكتاب على من يكتب له الكتاب واجرا كتابهم المحاسب والسجلات على من يكتب له العمل فان
ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي ياخذ في النامس بحبل ذيك العمل
وينبغي للقاضي ان ينصب انسانا يقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي جملة
ولا يترك القاضي حتى ياخذ من النامس شيئا ليركهم فيدخلوا عليه فان الدخول على القاضي مباح
لهم وواجب على القاضي ان ياخذن لهم بالدخول واجرا هذا الباب على القاضي والولاة لانه يعمل
لهم لانه يمنعهم حتى لا يزدحموا عليه وعليهم (حسب) واذا بعث امينا للتعديل فاجعل على المدعي
كالصحة لقصبتها (شخص) الادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعرضت عليه فاستمع
واشهد عليه المدعي على ذلك وثبت ذلك عنده وانه يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرجالة على
المدعي عليه ولا يكون على المدعي شيء بعد ذلك قال (حسب) فالجاء ان مؤنة الرجالة على المدعي
في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا استحسان مال اليه للزجر فان القياس ان يكون
على المدعي في الرجالة (ط) قيل اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المتمردين كالسارق اذا قطع
يد وناصرة السارق والدين الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب ولو ذهب الى باب
السلطان وذهب بقائل لاخصار خصمه فاخذ منه زيادة على الزجر يرجع الخصم على المدعي بتلك
الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى القاضي والا وعجز عن استيفاء حقه في
الحكمة لا يرجع ولو امر القاضي رجلا بعلامة المدعي عليه لاستخراج المال ويسمى مؤنة مؤنة على
المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح (شط حسب) المذكي ياخذ الاخر من المال على وكل المعلوم
للتعدي (عك) قضي في ولايته ثم اشهد على قضاؤه في غير ولايته لا يصح الا شاهد * باب من يشترط
حضرته لسماع البينة والعضاء عليه ومن يصلح بخصا ومن لا يصلح * (فتح) استحق المبيع بالبينة
ورجع المشتري بالبائن على البائع فاقام عليه البائع بينة على ان هذا الجوار فتح مندي لا يسمع بينته
(بم) فيه خلاف المشائ (شخص) يقبل بينته (ط) استحق العبد من يد مشتريه بالملك المطلق
على يائه فاقام البائع بينة انه نتج في ملك من امني قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق
وكل اذا اقام البائع بينة انه نتج في ملك بائعي من امته فشرط بغير رج حضرة المستحق لقبول البينة

وقيل لا يشترط وبه اختلف السرخسي وقيل على قياس قولنا المدة مائة سنة والى بنى يوسف راجع الاول
لا يشترط قال (بعض) وهو الاظهر والا شبهه ومعدلهما يشترط (بعض) اذا قام البائع بينة ان المبيع
وصل اليه من جهة المستحق يشترط حضوره لقبول البيعة هو المختار (قصر) ادعى ان دخل على
المشتري ان هذه الدار المشتراة في اجارتي فقال المشتري فيسخت الاجارة ثم اشترى بها والبائع غائب
يمكن المشتري من اثباته لك بالبيعة (ثم) المرحشة على آخره فصالوا فاميت بيعة عليه ثم اقربت قبل
القضاء ان القرض ملك زوجي وانا وكيله بالاقرار لا يقضى بهذه البيعة للزوج لا نها قامت على
غير خصم لان الوكيل بالاقرار ليس بخصم (بعض) ادعى على وصي لقيط شيئا والقيط غائب لا يمكن
تجديفه بالنسب لا يصح دعواه لان حضرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليشار اليه (ثم) قامت
البيعة على خصم بالبائين فاجزى القاضى قضاؤه فغاب المدعى عليه ووكلا ابنه بتلك الدعوى فله ان
يقضى بتلك البيعة التي قامت على المبيع قال استاذ نازح ولا يشترط حضوره رب الدين فسماع
بينة المحبوس على افلاسه (مستقل) وابو حامد والبرغري في وصايا السامع الصغير فيمن ترك
زوجة وابنا فخل الا تبين كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت دينا فانتصب الزوجة بخصمه عن
الميت وان لم يكن في يد هاشم (عك) لا تنتصب الا اذا كان في يد هاشم قال استاذ نازح والصواب
هو الاول (ط) في دعوى العين انما تنتصب احد الورثة بخصمه عن الميت لذا كان العين في يده والا فلا
وفي دعوى العين ينتصب خصما وان لم يصل اليه شيء من التركة (فص) ادعى على الميت دينا وادعى
على ورثته وليس في ايديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البيعة وحلف الورثة على العلم وكذا
لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البيعة وحلف الورثة على العلم لان الساجدة الى اثبات الدين دون
استيفائه (ن) وعن الفقيه ابي جعفر انه يسمح البيعة قبل ظهور المال ولا يحلف الورثة الا عند الظهور
وبه ابو الليث (بعض) ادعى على اخيه الميت دينا فمات قبل الموت لم يمت لان للميت ابنا لا تندفع عنها
الخصومة بدون البيعة (بعض) قل لا يكون الا انسان بخصم في البيعة ولا في الميعين ولو اقر به لا يجبر
ولكن لو دفع جاز (ص) امكن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيل فلان فاقرا المشتري بالشراء الوكيل
غائب لا تقبل بيعة المدعى انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقر به لا يجبر عليه ولكن لو دفع جاز وقد

لا يكون حصاني البيعة ولا في اليدين ولكن لو اقره بحجر عليه (صقي) كس ادعى هذا في يد رجل فانكر
 دعواه فصالح رجل مع المدعى على دراهم ودفعها اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى دى
 اليد واقام بيعة على ان العبد كان للمدعى واراد احده لم تقبل بيعة ولم يحلف عليه كس لو اقر
 ذواليد بزمرد مع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ويص محمد رح انه لا تقبل البيعة
 ولا اليدين ولكن لو اقر يوحى باقراره وقد يكون حصاني اليدين ولا يكون حصاني البيعة كس
 اشترى عبد او قصه ثم اقر انه لغير النافع فلا ين ملان ودفعه الى المقر له ثم اقام بيعة انه كان للمقر له
 ليرجع بالنسبة الى المانع لم تقبل بيعة ولكن له ان يحلف النافع بالله ما كان للمقر له فان نكل رد النسبة
 وقد يكون حصاني المشقة دون اليدين وعلى هذا عشر مسائل واكثر منها ادعى هذا بين يدي رجل
 وانكر ثم صالحه من دعواه على احد هما نعيه ثم اقام بيعة ان العبد بين كان له ان ياخذ الآخر ولو
 اراد ان يحلف ذاليد ليس له ذلك ومنها ان الوكيل بالشراء رد المبيع بالعيب فقال النافع رضى الامر
 به تقبل البيعة عليه على رضاء الامر وليس له ان يحلف الوكيل ومنها الوكيل يطلب الشفعة ادعى
 عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بيعة ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل يقص الدس
 ادعى عليه المدعيون انه اوفى رضاء المدعيين دمه واقام بيعة عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالهلم اذ لم يكن
 له بيعة ومنها انه ادعى على رجل انه وصى الميت تقبل بيعة ولا يحلف المدعي عليه ومنها انه ادعى
 ادعى انه وكيل فلان فانكر تقبل البيعة ولا يحلف ومنها انه ادعى ان فلانا الميت اوصى الى
 والي هذا فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها ان الاب ادعى على ابنه الصغير حصم نسي
 مصاع البيعة دون الثمن ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقاً من الحقوق وقد تم وصيه الذي
 ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يحلفه لان الله بين الزحاة الكول والكول بدل او لغيره وليس
 للوصي ولا للاماني حق الصغير ذلك (ط) ولو كان الوحي وارثاً يحلف لانه يملك البدل في حصته
 بمثل شمس الاسلام الاور حندي عن احياء عند القيات الثامن وخاتمت الثالث وهي لا صحابة
 القيات ان يطلو هاتين روضه فقال ان كان عين ثيابهم عند هاتين الطلست والاخل قال اسادنا
 روح وفيه بطل فالمسئلة الحيمسة معروفة ان العاصم والمردع والمستأجر والمردع والمستعير من

ذلك الرجل وان المقضى له قد كان اقرب من دعواه وان هذه الضيعة ملك ذلك المبتاع الاول واقام
 بيته على المرافعة ذلك فهل الدافع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسهل له بعد صحة الدافع من منبه
 الوقوع في ملكه لانه دافع وليس بملك ح (عليك) الا حاجة الى طوالة القاضى عن طريق الوقوع
 في ملكه قلت وهل الجواب والمثاله يدل على ان المدفع الصحيح يبعث القضاء مسموع شرا (عليك)
 ولو ادعى بعد الحكم بالبيينة ان المقضى له قد كان الظاهر ان هذا المجلد في ملكه غير وفليس هذا الدافع
 صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جهة من هو كذا ليس للمفتي ان يزيد في الجواب على قوله
 ليس بدفع صحيح الا فلو احتجنى المفتي بزيادة التوكلاء والمفتية اذ عوى تلقى الملك من جهة من هو
 كاذب بالصحة الدافع قال اجتاز ذلك راجع في هذا الجواب به (عليك) في اصل المسئلة يدل على انه لو كانت
 الدار في يد انسان فرغم الرجل اخبر ان هذا ملكك فلان لا ملكك قد عدل اليك اذ هذا ما بعد ذلك على
 ذمة اليد ملكا مطلقا لنفسه للقاضي ان يسمع دعواه في ذلك الجواب (عليك) بخلاف هذا ان ابو حامد قاض
 قضى في حادثة ثم ظهر له خطؤه يجب عليه ان ينقض قضاؤه (صحت) هذا اذا خالف قضاؤه للاجماع
 او النص او السنة اما اذا كان كل واحد من متهمي بالاجتهاد لا ينقض وفيه شك عند عمر رضى (ط) ان
 كان خطأ لا يختلف فيه الفقهاء ود المقضاه ونقضه لا محال وهو الا افضاه ونقضه في المستقبل بما يرى
 (ط) اذ من عليه دارا فدعى المقتضى في البيعة له فنقض القاضي للمدعى بالدار ورواها
 من رجل ثم ان المدعى عليه ادعى ان يحلف بحلفه على ما يثبت من ادعى له في الدار قبل
 ونقضه لك بها فله ذلك فاذا اختلف في كل الكون للمدعى عليه للاختيار ان شاء اجاز البيع واحل الممن
 وان شاء ضمنه على الهنئ يزوج ادعى المدعيون الا يزوج بعك القضاء بالمدين عليه بالبيينة فابكر الدائن
 وحلفتم اقام المدينون بيته بالادعاء قبل القضاء فتعاضد شمس الاسلام الا ورجل في استحق
 عثمان على هذا الموضع من ود ايا الملك المطلق بالبيينة والقضاء وقبضه وباعه من آخر وسلمه اليه
 ثم ادعى قبل الرحمن دعوى على عثمان ليلخل في ملكه واليمن الجحد ود في يد يسمع دعوى الدافع على
 عثمان وعنه ادعى عينا وقضى له ثم اقر ببعض ذلك العين للمدعى عليه لا يبطل دعواه والقضاء في الباقي
 (ط) نصي القاضي بالدار والبناء بالبيينة ثم قال المقضى له ليس البناء له وانما هو للمدعى عليه ولم

يزن له فهو آكد من الشهود ولو قالوا بالنكاح لم يكن عليه لم يكن آكد لا في رواية الا قضيه وفي رواية
شهادته الاصل مجرد اقرار القاضى له بالبناء للمنفق عليه باب القضاء بشهادة الزوج والنكاح مع كذب المدعى * (فتح) ادعى عليه جارية انه اشتراها منه وكان
فانكر فحلف فبطل قضي عليه بالانكاح باب القضاء بشهادة الزوج والنكاح مع كذب المدعى * (فتح) ادعى عليه جارية انه اشتراها منه وكان
لا يحل لان الحمل ثبت في الشهود لم يثبت على رضى شاهد اكد فلو لم يتعدى الى غيره (نسخ)
قضى في السلام او الصوف بشهود زور يشترط قضي راس المال قبله في الطرف في مجلس القضاء للحل
لان القضاء انشاء لم يعقك بمتهم لا قيل لا يشترط طول على هذا الخلاف اذا قضى بالنكاح بشهود زور يشترط
اجضر قضا الشهود وقت القضاء لا فيه انشاء وقيل لا * باب الجرح والتعديل * يشمس الاسلام
الا وحينئذ في اقام بينة على داني يد رجل فقال له الشهود عليه لا تسمع شهادته لانه اقرب بمالكية هذا
والا اقبل شهادته لا يحلف الشاهد يد لك ولو اقام بينة به لا تقبل ولو قال ادعى هذا الشاهد هذا والدار
لنفسه قبل شهادته لا يحلف الشاهد عليه ولا المدعى على العلم ولو اقام بينة عليه على انه خاص عليه
عند القاضي يبطل شهادته (فتح) خلافه والاول منصوص عن محمد رح (عليك حمي) شهد فجرح
ثم شهد بعد خمس سنين في تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا تقبل (عليك حمي) المزكى اذا قال عند في
الظاهر فليس بتعديل ولو اطلق كان تعدى لا * باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به * (فتح) علي السعدي
زوجت نفسها بغير اذن وليها فعجز الزوج عن اداء المهر والنفقة فلما دها ان يطلب من القاضي
الفرقة باعتبار العجز (فتح) ليس للقاضي ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واجاب هو مرا
فمن غاب عن امراته وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينقل قال وانما
فرقت بين الجوابين لان الخلاف بيننا وبين الشافعي رح في حل الاقدام على القضاء فعندنا لا يحل
ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام
عليه ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (عليك) لا ينقل
القضاء بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى يقضى قاض آخر بتنفيذ قضائه (فتح) اب الصغير مع امرأة
الصغير اذا اراد الفرقة فالجيلة فيه ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة اولان النكاح كان

بلفظ الهبة أو بغيرولي فينقل للقاضي هل هو الولاية الا ترى ان القاضي يفسح النكاح لخيار البلوغ
 وهذا يريد جواب (فتح) العجز من الاتفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي راح لها ان تطلب
 من القاضي ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسخا وعلى هذا الخلاف اذا عجز من ايما المهر المجعل فان يرضى
 وهو شفيعي المذهب ينقل قضاؤه عند الكل وان كان القاضي حقيقيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهب
 الا اذا كان مجتهدا وقع اجتهاده عليه وان قضى بخلاف رأيه من غير الاجتهاد فعن الشيخية رحمه
 في نفاذ قضاؤه وايتان وكل الى كل فصل مجتهد وان امر شفعويا فقصى وهو غير مأمور بالا استخلاف
 او ما مور تكن المأمور والقاضي احد شيئا لا يتقبل قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشئ باطل عند
 الكل وان لم ياخل شيئا فمروق المأمور جاز تفريقه وان كان الزوج عاتبا فاعلمت البيعة ان زوجها
 انعابا عا جزم من النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضي حنфия فقد ذكرناه وان كان شفعويا
 وفراق بينهما قال اية سمرقند جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مجتهد بين العجز والعيبة وعندنا لو قضى
 على الغائب ينقل قضاؤه في اطهر الروايتين عن الشيخية رحمه (ظمر) لا ينقل لان القضاء على الغائب
 انما يجوز عند الشافعي راح وينقل في احدي الروايتين عن الشيخية رحمه اذا ثبت المشهود له وبها
 لم يثبت العجز عند القاضي لان المال غادر ورائع فعلى يصير الغائب غنيا ولا يعلم الشاهد لما بينهما من
 المسافة فكان مجارفا في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه (نحن) غائب من امرأته
 رغبة منقطعة ولم يخلد نفقته فرقت امرها الى قاض فكتب الى عالم يرضى التفريق بالعجز عن النفقة
 ففرق بالعجز من النفقة يقع الفرفة ولو كان له ههنا عا ومتاعا وملك يتحقق العجز لانه لا يجوز
 بيع هذه الاشياء للنفقة اذا لم يكن من جنس النفقة لانه يضمن القضاء على الغائب فكذلك اذ كره
 على (ط) ثم قال وثية نظروا الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه الى قاض ختفي المذهب فاجاز
 قضاءه قال الصحيح انه لا ينقل (فتح عنت) زادوا في وجه الامام عن اوقاف المسجد دارا وحكم حاكم
 بذلك لا ينقل وعن المشايخ ما يدل على خلافه (طافن) قال الرجل والمرأة مازن وشويم بالخ طبعي
 وفيه اورد ميتا عليه اختلاف المشايخ ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينقل ويصح ثم قال ودلت المسئلة
 على ان قضاء القاضي في مثل هذه المجتهلات التي فيها اختلاف المتأخرين صحيح وان لم يعرف

ثمها اختلاف المتقيل ميان (فع عك) القاضى المقلد اذا قضى على خلاف مدعيه لا ينفل (ط) اختلاف
الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه (شص) لو قضى قاض يماري عن سعيه
بين المسيب ان دخول المحلل بها ليس بشرط للحل الاول لا ينفل قضاؤه فان شرطته ثبتت بالآثار
المشهوره * باب القاضى يقضى بعلم نفسه * (بسم) للقاضى ان يقضى بعلم نفسه بالوقف وكذا
ان كان مدعى الوقف منصوباً من جهته له ان يقضى بعلمه * باب ما يكون حكماً من القاضى وما
لا يكون وما يجوز قضاؤه بيمينه قامت عند القاضى الميث * (تج) قامت البيعة عند القاضى على رجل
ليحق فقال لمعتما اقمه واطلب الذهب منه فهو حكم عليه (فع حم) الحبس بعد اقامة البيعة بالحق
قضاء منه وفي نفقات هذا الكتاب امر القاضى بحبس المدعى عليه قضاء منه بالحق (ط ظم) في دعوى
العين اذا قال القاضى بعلم سماع البيعة ادفع هذا المثل ودلك على لا يكون حكماً وينبغي ان يقول
حكمت بهذا المثل ودلك المدعى ثم قال (بم) والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط
وقوله ثبت عندى يكفى وكذا اذا قال ظهر عندى اوضح او علمت فهذا كله حكم هو المختار (فع
جيت عك) اقام المدعى بيعة على ان هذا بالضبعة التي في يد ملكه فطالبه القاضى بالاجواب
فاستمهله المدعى عليه فاسهله القاضى خمسة اشهر وسلم الضبعة الى المدعى ختي ياتى بالدفعة
ثم اتى بدفع غير مسروع ومات القاضى قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعى
عليه ان يمنعه من التصرف وان يطالبه باعادة الك عوى وعن (حم) مثله وابلغ منه (عك) ان
ارتاب القاضى الثانى في دين الاول او علمه وفقهه فما احسن ان يطلب الاعادة وقال يوزن
امر القاضى بتسليم بعض المدعى او كله بعد اقامة البيعة العادلة حكم منه بان الضبعة للمدعى
* باب الاستحلاف * (بسم فع) وجب اليمين للمدعى بعد الانكار وعدم البيعة فقال اسقطت اليمين
او حقي في اليمين او قال ان لم اقم البيعة الى وقت كذا فقد اسقطت اليمين او حقي في اليمين لا يسقط
وله ان يحلفه (فع) ادعى عليه ضيعة ولا بيعة له فطلب يمين خصمه فقال ان الملك على اقرانه لا حق
له في هذه الضيعة فطلب يمين الملك على له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار في الجامع الا صغر
قال ابو نصر البوسنى فحين ادعى على آخر اقراره ليعق وانكر الملك ما ادعى يستصحب بهاضى بالله ما اقر

له بكل ار كذا وقال أبو القاسم الصغار ليس له الا ان يحلفه بالحق الذي ين عليه بالله ماله عليه
 كذا او كذا الان حقه هذا دون غيره واطلق في (حب) فقال ولا يمين في دعوى الاقرار (شمر)
 يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال استاذنا راجح ولعل الاختلاف في اليقين في دعوى الاقرار
 بناء على اختلاف المشايخ في صحة دعوى مجرد الاقرار (ط) في صحة دعوى الملك بسبب الاقرار
 اختلاف المشايخ ومسائل الكتب فيها متعارضة قال استاذنا راجح ولكن مع هل الجواب (فتح) انه
 يحلف المدعى بسايد عن عليه من الاقرار صحيح فقد ذكر في محاضر (ط) انه اشار في الجامع ان
 دعوى الاقرار اتمالا يسمح لثلاث الاستحقاق بالاقرار اما لا بطلان الدعوى في مقام الدفع
 صحيح واذا صح دعواه في مقام الدفع صح استحلفه بخلاف الاستحلاف المدعى عليه في مقام الاثبات
 على بعض الاقوال (شمر فتح) حلف المدعى عليه بطلت المدعى يمينه بين يدى القاضى قبل استحلافه
 القاضى فهل اليس بتحليف لان التحليف حق القاضى سيف الائمة السائلي للمدعى بينة عادلة
 خاصة بتقرير بين الاستحلاف وتبين اقامة البينة الا اذا كان قال للقاضى لى بينة خاصة فانه لا يجلب
 الى الاستحلاف (شمر) ان علب في طه انه ينكل فله ان يحلفه وان غلبت في طه انه يحلف
 كاذبا لا يغدر في التحليف (بسخ) وغيره سمعت المرأة من زوجها الفظة الكفر وهو يحسد فلها ان
 تحلفه (شمر كض) طالت زوجها ناهرا قاتروا ولكن يقول لاشي لي وانها افرت بك ولا يمين لي على
 اقرارها فله ان يحلفها (بشر) ادعى على آخر انه وطئ خاتمته وحملت منه وادعى النقصان فهل
 للسبب والكره وانك خول فله ان يحلفه ولو حلفت المدعى عليه فله ان يطلب من القاضى تعزير المدعى
 ولو اقام المدعى بينة فله قيمة النقصان (بشر) دعى القاضى عليه بالمال فقال اقام عسرو المدعى يعلم
 العسار في وهو منكرف فللقاضى ان يحلفه على ذلك قال استاذنا راجح وهذا اختيار حسن (ط) فيه اختلاف
 المشايخ ان القائل قول المالك بنون في العسار ايام قول رب الدين ولو اشتري خاتمة من رجل فادعت
 امرأته انها اشتريتها منه قبل هذا اولا يمينه لها فلها ان تحلف المشتري على العسار (فتح) اختلاف
 المتبايعان في صحة العقد وساده تحيث يكون القول قوله لكن مع اليقين قال استاذنا راجح واما
 كثبت هذا الا انه لا يلزم ان يكون القول قول الاثنان مع اليقين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون

الييمين منها (ط) قال الوصي لليتينم اتفقت عليك كذا من مالك وذلك نفقت مثله او قال ترك ابوك
 رقيقا فانفقت عليه من مالك كذا ثم مات او ابق وقال الصغير ما ترك ابي رقيقا او قال الوصي
 اشتريت لك رقيقا واديت الثمن من مالك وانفقت عليه كذا فهو مضد في ذلك كله مع اليمين
 قال (بمر) الا ان مشائخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة ومنها
 (شط م) عن محمد بن قاض باع مال اليتيم فردوه المشتري عليه بغيب فقال القاضي ابرأ تني منه فالقول
 قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض ليتينم واراد تحليفه لم يحلف لان قوله على وجه
 الحكم وكذا في كل شيء يدل على عليه عن ابي يوسف راح ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند ارادة
 الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لي عوضا وقال الموهوب
 له لم اشترط فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور وقال العبد
 انا ما دون فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انا محجور وقال
 الآخر انا وانت ما دون فالقول له بدون اليمين (جس) ومنها اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلعا مع
 الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها اذا اشترى دارا فاجاء الشفيع وانكر ما اشترى
 الشراء وقال انها لابني الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف المشتري ومنها في ادب القاضي اقروص
 بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف ومال الضمي والوقف في يده وانحذرك من الامناء بمثل ما يكون
 في ذلك الباب قيل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل
 يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما احدثت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيستحلف عليه
 وكذا اهل ايمان ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما خان
 فيما ايمن فان حلف برى وان ثكل يحير على بيان قد رما ثكل عنه هذا كله بهذه العبارة في (شط فح)
 حلف ادعى المديون الا يصال فاكرر المدعى ولا بينة له وطلب يمينته فقال المدعى اجعل حقي في
 الحسن ثم استخلفني فله ذلك في زماننا (عس) قال المدعى عليه للوكيل بالخصومة قد اقررت في
 غير مجلس الحكم ان موالي متعنت لا حق له قبلك فصررت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستحلفه
 (عمت) قال في حال مرضه ليس لي شيء في دار الدنياء مات عن زوجة وبنات وورثة فللورثة

ان يعلموا روجته وابنته على انه مالا تعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقه وطريقه ان يعينوا به ان
 ما يدعون (سبح) ناع الوصي بعد افا دعى المشتري ميا ولا يبيته له يحلف الوصي على البتات والركيل
 على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب طاهر الخلاف الوكيل (عنت تسبح) ادعى رجل
 على مشتري العين انه له ورثة من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته من بائعي قبل شرائي منه
 ولا يبيته له فله ان يحلف المدعى بالله ما بعته من بائعي قبل شرائي منه قال استاذ فارج وفي الزيادات
 ما يوهم انه لا يستحلف (شخص) في دعوى المداير واقامة السينتر لو ان ذالميل يطلب من القاضي
 اختلاف المدعى ما تعلم اني بنيت بباء هذه الدار لا يحسبه القاضي وهكذا الجواب (شخص) ادعى
 ارض دار في يد رجل واقام البيعة فقبل القصاص ادعى المدعى عليه على المدعى انك اقررت بباء هذه
 الدار لي واقرت قبل بيعته عليه ولم ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بيعة لان في دعوى ارض الدار
 ورقتها والقضاء بل لك بل دخل البناء (شخص) ادعى عليه انه سعى الى السلطان واحد منه يسعاه كذا
 وانكر فللحاكم ان يعلمه على ذلك ولو اقام ذلك بيعة فله ان تقبل (عس شخص) ادعى ارضا من ابيه
 فقال ذو اليد نعم لكن يصح ابيك فلان ناعها مني بعد موته حال صغرك فانكر وصاية فلان من ابيه
 وبيعه او انكر احد هما واقر بالآخر فله ان يحلف على ذلك * باب الحبس والافلاس والشهادة على
 الافلاس واليسار * (فتح) سجان القاصي على رجلا من المشجورين حبسه القاصي يدس عليه ثوب
 الدين ان يطالب السجان باحضاره (بسم) ادعى على ابنته مالا وامر القاصي بحبسها فطلب الاب
 منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عوصه يحسبه القاضي الى ذلك وكذا في كل
 مدعى مع المدعى عليه (بسم) عليه ديون لجماعة لو احدى ثمانية ولا خير احد عشر ولا احو عشر
 فحبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة ايام فكل واحد من اليائمين ان يحرقه من المزم ليكتسب
 بقدر نصيبه (بسم) المحبوس بالدين اقام البيعة على افلاسه فان ادرب الدين ان يطلقه قبل
 القضاء بافلاسه والى المحبوس ان يحرق حتى يقضي بافلاسه يحسب على القاصي القضاء به حتى لا يعيد
 رب الدين ثانيا قبل ظهور عا (فتح حم) فقيه لحقه دين وله كتب على بعضها عن استاذ واصلح
 بعضها بعينه فهو ميسر في حق قضاء الدين حتى يملكه الحبس وان كان فقير افي حق الصدقة

ووجوب الزكوة ولو كان له قوت شهروين على رزقه لموسى واذا انما لانها على قوت يوم (ط)
 ولو كان له عقار يحبس الجميع وان كان لا يشتري الا بالثمن قليل (سطح جت) فان اخبر القاضي ثقة
 بحاجة المحبوس لخلاد لكن المحضرة الحظم ولم يمنع لزومه في الرواية الظاهرة فان غاب وظهر
 اعساره اخذ منه كفيلا وخلاه اطلقه ابو يوسف راح في رواية ابن سماعة وفي آداب القاضي فان غاب
 ومضت مدة الا فلا من اقام المحبوس البيعة على الفلاس ولما كان القاضي عنه فوجده مفلسا خللاه بكفيل
 ولا يمتد نظر حضور المحضم ولم يميزني انه اذا لم يغيب هل يشترط حضوره وقال (قسخ) ظم لا يشترط
 حضوره (ط) واذا قامت البيعة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماها خضرة رب الدين لكنه ان كان
 حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضوره وان لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل (بفتح) اذا لم يجد
 المحبوس كفيلا هل الخلى القاضي سبيله فقال لا بد وان الكفيل (سبح) عن ابي بكر بن حامد اقام
 المحبوس بيعة على اعساره ورب الدين بيعة على ائتموس ولم يبينوا مقدارا ما يملك قبلت شهادة تهم
 لان المقصود منها اثبات ذوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقدارا ما يملك لم يمكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو متكرر والبيعة متى قامت للمتكبر لا يقبل وقولهم انه موسر ليس كذلك فيقبل بخلاف
 ما اذا اقام الشفيع بيعة على ان الشفيع نصيبا في الدار التي يجنب اليها المبيعة او في الدار المبيعة
 فانها لا تقبل في (ط) وشرح الجاهل الصغير للمحبوس بيعة باعساره والدائن بيعة على
 انه موسر يقبل القاضي بيعة الدائن وان لم يبينوا مقدارا ملكه يخفى بخله في الجبس * باب ما يصير
 مقضيا به ويدخل في القضاء وشهادته والدعوى من غير ذكر * (فع غلث) ادعى على رجل غيبة
 فاقام بيعة فاقرذ والميل انه لا حق له فيها فسامها القاضي الى الجلب على ثم ادعى المقر ان ارفاعها الى
 ويد رتھا ايند وي يسمع منه ان كان غاصبا فان روح والزرع يدخل في الاقرار بالارض من غير ذكر (ط)
 والعلو والسفل يدخلان في دعوى الدار بل وان البكر وفي دعوى المنزل لا يدخل العلو الا بذكره
 او بذكر الحقوق وفي دعوى البيت لا يدخل بذكر الحقوق وبشروط ذكره والكميف الشارع يدخل في
 دعوى الدار من غير ذكر والساباط الذي احد جانبيه على هذه الدار والاخر على الطريق لا يدخل
 على ابي حنيفة روح الابن كالحقوق وعندهما يدخل اذا كان مفتحا الى الدار والمربط والمطبخ

بلاخلان في دعوى الدار ذكر الحقوق والمرافق أولم يذكر في دعوى المنزل لا يداخل وان ذكر
 الحقوق والمرافق (ط) ادعى انما على نهر شر بها منه وشهد الشهود بالارض ولم يتعنوا بالشرب
 فعانه يقضى له بالارض ويحصتها من الشرب (ش) ويدخل البناء في القضاة بالدار (ط) ولي دخول
 البناء والاشجار في القضاة بالارض والدار اختلاف المباحث واذا ادعى نصيبه اهل له ان يدعى
 بعد ذلك كلها فيه اختلاف المباحث * باب القضاء على الغائب * (ط) غاب المدعي عليه او مات بعد
 اقامة البيعة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او وارثه الملبى (ظ) وكل بعد ما
 قامت البيعة عليه وغاب يقضى على وكيله (ط) ولو كان المدعي عليه اقربا له ادعى عليه ثم غاب يقضى
 عليه باقراره في قول الجعفي ومحمد بن حنبل وظهر الروايتان عن ابي يوسف روح انه يقضى عليه في
 فصل البيعة والاقرار حال غيبته (فع) استعمل المدعي عليه القاضي بعد البيعة العادلة من غير معينة
 وغاب ومضت تلك المدة فان طهرت عنه فله ان يقضى حال غيبته ومثله من الجعفي قال امتاذا
 روح فاشترطهما التعتل للقضاء عليه الاختيار حسن (ط) قامت البيعة على الوكيل فغاب وحضر موكله
 او على العكس او قامت البيعة على المورث فمات وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث
 آخر في هذه الصور يقضى على اهل بيته حضر بتلك البيعة * باب تصرف المدعي والمديع عليه في المديعي
 بعد المدعى قبل القضاء * (فع عكس) باع المدعي عليه المديعي به بعد اقامة البيعة للعاد لقر قبل
 لقضاء ينفذ لانه قبل القضاء باق على ملك ذى اليد وكل اذ كره ابو بكر والزهدي والجامع (ط)
 في آخر دعوى الجامع انه لا يصح بيعه وقرق بين الشاهد والشاهد بين (عمت) اقام المدعي بيعة
 فهادره وقال سبلتها الي وسجل كل قبل القبض لا يسقط ذمها * باب منع القاضى المدعى
 عليه من التصرف وبعث الامين ليحكم بالباب والحيطة المال وما يتصل به * (فع عكس) ليس للقاضى
 ان يمنع المدعي عليه من التصرف في المديع قبل الحكم بغد اقامة البيعة ومثل (بهر) هل له المنع
 من اقامة البيعة قال لا (فع عكس عكس) ولا الجعفي ليس للقاضى ان يمنع ذى اليد من التصرف
 في الضيعة يان دعوى وطلب المدعى ذلك (شط) مات من زوج واخوة يمسكوا من القاضى
 ان يبعث امينا لخصم المديع لان زوجهما منهم وقال المزني جميع ما في البيعة ليدل بتمريض

القاضى وكنى الوهاب بن الربيع فقال اولياؤه مثل ذلك فليكن الوهاب من اهل منزله واولياؤه من اهل منزله
 الجيمران ختم الباب للصغار وقاتلت الجيمران ما في البيت الى لم يتغير حال القاضى لها ولا يملك الامينة
 في اشيائه ذكرك الى في رجل يموت عن اصغار ووليس ابن عمي اخذ شيئا فليضاف اليك فيجب عليك في ذكرك
 امينا بحفظ الصغار (فخرج عليك) تو ابراهيم الله عليه السلام ايام لو امانة فلم يجهل الله على اطفالك
 من القاضى ان يخرجه من امانته واولاؤه من امانته او يختصه بالامينة القاضى الى ذلك بان في ما
 يقبل الامينة على المقر لو المكنون بقدر فيقتضى بالامينة الا باقراره في شواحي ادب القاضى على الامينة
 ادعى الوهابية بقبض الالى بن خاقر المدعى عليه بالامانة بقبضه للكنين ويخصه منه ايضا فليكن يخرق
 الى الوين فاقام الوكيل بينة بالكنين لم تقبل والى صين ولو كذبا بالخصوصية باقرار الالى على ان يقيم
 الامينة على واكلته بالخصوصية ونظيره ادعى على فليقتل ذينا على بعض الورثة فاقر ذلك الوارث بالكنين
 فانه يستوفى ذكرك من انصبيه والى ليدان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل التركة وكنى ان
 اقر جميع الورثة تقبل بينته ويقضى له لان المدعى على يحتاج الى اثبات ذلك بل في حقهم او حتى غيرهم
 لو ظهر ديان وكنى الوصية له انه ادعى الوصية فاقر بعض الورثة اذ اكل يسمع بينته بل لكان (لشظا)
 رجل قال للقاضى ان فلان بن فلان اوصى الى ومات وله على هذا اكل اوفى فليكن هذا اكل فاصلا فله
 الملك على عليه في كله فالقاضى لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم بينة عليه قال صلى الله عليه وسلم لا شاهد
 هذا يدل على ان الامينة تجمع على المقر وهو ابي الخصاص قال الخلو الى او اكثر مثنا فليقتل على انها
 لا تقبل على المقر في الجامع البرعري على خروجهم الى يحق على الصبي فاقر لا يخرج عن الغلظة
 ولكن يقام الامينة عليه مع اقراره بخلاف الوصية او الامين القاضى اقراره خروج عن الخصوصية
 (عك) اقام الامينة ان هذا الصيغة ملكي فاقر فروا اليك انه لا حق لي فيها فالقاضى ان يقضى في
 المال بالامينة * باب التكميم * ركن الائمة الخراج حكم الحكم يتفق في مان الا الصغير ولحقوقه ان
 حكم بما هو خير لليتيم (عك) ليس للحكم ان يتكلم بشئ فيه ضرر على الصغير يعنى اذا ادعى على وصيه
 (عك) لا يحكم وقال الخمير الوين ان كان في حكم الحكم نظار للصبي ينبغي ان يجوز وينقل حكمه
 ويكون بمنزلة صلح الوصي (فخرج) لا يجوز استلاف الحكم قراما للصبي (فخرجت) مثل مهوره

يشهروا وانتشر لها حكم الزوالان رخصا ليحكم بينهما بالسلم على مثل هيب الشافعي رخص يصير حكمها
 بينهما لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذه الموضع لا ينبغي قال المتأخران من الحنفية لم يعلّم نفاذ قضاءه
 صحيح لكن حكم الحكم في امثال هذه الحكم في المصالحات المختلفة بلغة هـ وان كان الاصل هو
 بالمقتضى ان الحكماء ليحكم بينهما يروى واذا كان الشك في الحكم على خلاف ما عرفت اذ الحكم كان الصحيح
 بعد نفاذ قضاءه لا يفرق في (طاعت) تزوج بامرأة زانية بها ابنته ثم ادّعى لها المهر أو مالية نفقة وسكنى
 في حكم بالحل بينهما حكم او حكم تعلى ولكن لا تكسب الي لا يقتضى به * يا جة لم يأت في مشهوره * (حكمة)
 فافضى له بخلافه بالقرع عديفرض فصول احادية يعلمتها في بعض اهل القرع وغير الخليفة يصح لكن الطريق
 الصلح لا المقضاء (بسخ) احارة سجلان المتأخرين لا ينبغي للحد المتعبر من البقاء من مغلط بال الصغير باله
 لا يصح (شيب) في قرائن حد يث طميا ورضى الله وظهره وفيه دليل على ان الصلح يجوز زوجه ما
 لا يجوز في القضا فالصلح على بعض الحق يجوز والقضاء بالبدن فان البعض لا يجوز وقال عزير امر
 القاضي بتسليم بعض ما به امره بغير اقامة للقيمة العادلة فحكم مشه بان المدة ما للمدعى قال
 استاذنا راج وقد صارت مسألة نفاذ القضاء في بعض النكاح عند قيام البينة على الكل واقعة فلم يوجد
 لها روايات الا اهله (رفع) قال (شيخ) المسائل التي يتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول النبي (روى)
 بالخ لانه خطيل له زيادة علم بالنجربة قال (ميت) انما لا يخفى بين ما ذكره في فتاوى الزكوة ان
 ابا الحنفية رخص كان يقول الصلح افضل من الحق التطوع لما خج وعرف مشاقته رجع وقال الصلح افضل
 في كتاب الشهادات وهو يشترط على احد وعشرين حجابا * باب كيفية الشهادة للتي تقبل والتي
 لا تقبل * (فع عس) الشهادة على ايدى راقم ولم يسمعوا الدماء لية ام عطارفة لا تقبل ولو كان في
 الملك نكح معروف المتصرف شهدا ثم اليه وتقبل وان لم يثبتوا انهارا لاية ام حيا دون انجب الاقل
 (امت) باع ضيعة من زوجة ثم باعها من بعد فادعت الزوجة بان ابيعه منها سابق على بيعها
 منه وشهد الشهود على السابق ولم يذكروا السنة ولا اليوم تقبل (شخص) الذي مدعى الزهني اذا
 مقام الحد هي البينة انه اول تقبل ولم يشترط في قول الشافعي التيقن بالسبق قال استاذنا راج وهكذا
 على جميع العقود بترجيح بينة السابق وان لم يذكروا السنة ولا اليوم (عس) اذا شهد الشهود اذ

ملك المدعى ولم يقولوا انه في يد المدعى عليه بغير حق يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى
يقولوا في يده ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى يقولوا في يده بغير حق وفي (ط)
هنا كلام طريق القاضي جمال الدين الاسمعي بن شهاب الشاهد ان هذا الجحد قد كان ملكا ابدا
للمدعى مات وتركه ميراثا له فسا له القاضي انه لان في يده بحق ام بغير حق فقال لا ادري
تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم تورعوا واحتياطا لا بيقينة وكذب الزمان الشاهد بالفارسية حين
سأله القاضي انجه من المعلوم اسيت كتم (شز) اقر لا خرف فلم يهد قه المقر له ولم يكن به وتوفي وادعى
وراثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقر له تقبل ولو شهد المدعى
الشهادة او الاستيجار انه باع منه هذا العيّن بكذا او هو بمكة او آجره من هذا المدعى سنة بكذا
ولم يقولوا اشتراه منه او قبله تقيل (بيج) ادعى انه ملكه هذا العيّن وشهد الشهود انه ملكه هذا العيّن
لم تقبل لانهم لم يبينوا السبب وانه يختلف قال استاذنا في ح وقضية تعليله توجب ان لا يسمع
هذا المدعى ايضا وعنه فيمن ادعى محلا واداه انه كان ملكا لمدعى مات وتركته ميراثا لي فقال ذو
اليمين ان امك بملكته ميني وسلمته الي فهو دفع مسموع فاجاب غيره من ايمته ما نداه غير مسموع
لما تفرق هو بينهما بفرق حسن فقال اذا ادعى التملك يدون بيان السبب لا يصح لان القاضي
لا يعلم باي ملك يقضى فالملك بالهبة غير الملك بالبيع في احكام كثيرة فاما اذا ادعى التملك في
مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج الى القضاء بالملك ليكون اختلاف انواعه ما نعا من القضاء بل يقضى
ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطلان للدعوى فكان المقضى به معلوما وعن عدنان
المروغينا في لو شهدوا انه رضى بهن البيع وهو بالغ فيؤمّن لا تقيل ما لم يشهدوا انه اقر انه
بالغ او عرفنا سنه (شز) ادعى محلا واداه انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق
وشهد الشهود على الشراء والتقابض يجوز القضاء بالملك له قال استاذنا في ح ومعنى المسئلة ان الشهود
اذا شهدوا بسبب الملك له كفي ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى وفي يد
هذا بغير حق ولو شهدوا ان هذا اسجل قاضي بل كن الا يكفي لا ثبات في السجل * باب ما يلزم الشاهد
من اداء الشهادة والمؤنة في ذلك * (شح) الشهود في الرستاق واحتيج الى اداء شهادتهم

هل يلزمهم كراه الدابة لا رواية فيه ولكنى سمعت من المشايخ انه يلزمهم * باب متى يحل للشاهد
 ان يشهد * (فتح) ير ما خطه في القباله ولا يتل كرا قرار المقر ولا الحادثة لا يشهد الا اذا لم يحل
 شاهد غيره وتيقن ان هذا خطه يشهد على اقرار المقر بما فيه ولو عرف امرأة بعينها ونعمة للامها
 فافترت عنده بامر من وراء الحجاب فعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عند ها انها فلانة ووثق بذلك
 لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء او لم تعرفه
 معرفها بصوتها ووثق به فليس له ان يشهد (فتح) المروزي قال في وصيته اعطوا محمدا وزيدا بعد موتي
 كل او لم يدكر اسم ابيه وجهه ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد من القلان في وزيد العلاني تكونه
 معهودا في لسان الموصي من خادمه او قريبه وغلب على ظن السامع انه يريد هذا الا يحل له ان
 يشهد بالوصية ولا للموصي له ان ياخذ ذلك وقال (تسليم) يحل الشهادة دون الاحد قال استاذ فارج
 وهو الاشبه بالصواب (شمر) خرج الحاكم من المتكلمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد (فتح) عاك
 محمدا) اشهد القاضي شهودا في قل حكمت لقلان على فلان بكذا فهو اشهاد باطل لا مبررة به
 والصور شرط (بهر) كتب شهادته في قتالة ما قرار المقر ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر
 مال القمار والشاهد بالخيار ان شاء شهد وان شاء لم يشهد (فتح) عاك) اقراران صبيحة كذا ملك
 فلان وامتنع الشهود عن الشهادة لعدم علمهم بحددها فعرفهم المدعي حددها فله ان يشهد وا
 اذا كان الضيعة معروفة مشهورة * باب ما يتوزن يومونا لشهود ويطلب منهم لزيادة الثقة اذا اتهموا *
 (بهر) التمس من القاضي ان يسأل الشهود وحدا انا عند التهمة يحسبه الى ذلك (فتح) عاك) قال
 المدعي عليه من الشاهد الجبلي انه كافر بالله فلقاضي ان يسأله عن الايمان اذا اتهمه بذلك
 (عاك) اذا كان يشهد بوحدة انية الله تعالى وبرسالة محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا
 لو قال انا مسلم ولست بكافر (عاك) ولو سأله عما يحاكم قد كرمي خلال مواله ما لا يجوز على الله تعالى
 للتجربة فهو اجهل من القاضي وحمق وقد اساء فيما فعل ولو حوزت هكذا يكون وبالاعلى جميع
 للمسلمين خصوصاً في قضاة اهل الرماثيق فلواته بحمق وفعل لا تقبل شهادته * باب الشهاد يشهد
 ثم يغير شهادته بزيادة او نقصان * (فتح) عاك) شهد وأثم تل كروا الفطان كروها وذكروا ذلك اللط

تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال استاذنا راجح واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح من مكانه
يجوز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن (فتح فن) ادعي واقام عليه بشهود
وكان في الدعوى امر الشهادة او فيها خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود
بدون الخل فالزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن دين الثاني والاويل تناقض لان الظاهر انهم
زادوه بتلقيان انسان اياهم تزويروا واحتيا لا واليه لما سار محمد زج بقوله في الجامع الصغير فلا
يبرح حتى يقول او همت جازت شهادته قال الاستاذ تارح تغرق بهيئته انهم كما لا تقبل الزيادة من
الشاهد وحده بعد ما برح كل الا تقبل منه وان زاد المدعى في دعواه ما زاد الشهود وسواه كانت
الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد (شبر) اقام المشاهدين بلفظ مختلف فلم
يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل * باب ايشاهد بوجوه شهادته هل
تقبل ام لا * اجاب المشايخ في شهود شهدوا بالجرمة بالغيلة فجعل اهل اخروا شهادتهم بضمية ايام
من غير عدل وانه لا تقبل ان كانوا عاقلين باثمتا يعيشان عيش الا زواج علاه الجمانى والخطيئة
اللا تماطى وكان الائمة الميامنى (فتح شمر كض) شهدوا بعد سنتين يشهدوا قرا والزواج بالطلقات
الثلاث لا تقبل اذا كانوا عاقلين يعيشهم عيش الا زواج وكثير من المشايخ الجلبوا كلك في جنين
هل وان كان تأخيرهم بعد رتقبل (شبر) مات عن امرأة موروثة فشهدوا بالشهادة انه اكل راق
بجوريتها حال مجنته ولم يشهدوا بل حال حيوته لا تقبل ايا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا
لانهم فسقوا وشهادة القاسق لا تقبل (سبح) اقر بعض الورثة باعتاق المورث بداريته وانكر البعض
ثم شهد شهودهم ان المتوفى اجمعتهم فاما خبير الشهادة لا يكون طعنا ان كان بعد راتوا ويل قال استاذنا
راجح فهدى الشارة الى ان التأخير لو كان لا بعد راتوا ويل لا تقبل في عتيق الجارية كالطلاق وانه حسن
لكونه شهادة في باب الفروج في الموضعين وغنة لا يستقط عدل الشاهد في تأخير شهادته الاعتاق
اذا كان وحده ويعلم انه لا يلغيت الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده بحول بينهما
يفسق بالتأخير وهكذا في الطلاق ادعى رجل امرأة فقال له خالعتى او كيتك فقال عزلت الموكيل قيل
الخلع وعلم به واقام بينة وقضى القاضي بالحل فنهى بالعيشة عيش الا زواج فشهد جماعة ان الزوج

هذا انهم قد ناسوا كل ايدى ما يابها محرومة عليه بالثلاث وهم عالمون في تلك المدة بما جرى من
 الدعوى والاكتار والخطومة واخر واشهادتهم فكسبوا من الالية الترحيل الى لا تفعل وكتبوا
 تلك القسوة بعبته (صح) نعم تفعل لعدم تعيين شهادتهم لا طهار الجرم لا ديارها الحل قال اسادنا
 روح وهذا حسن (صح شيخ) الشخص العاصي الى الشاهد ما حصوه ليشهد مشهد قال كان امتناعه
 من عسرنا وبل يكون حرجا (صح) اشترى ارسا وبنى بيها ثم بعد ليلة شهدهم جماعة ان هذا الموضع مسجل
 وهم عالمون بساكنه تفعل ان لم يرحل المدعى وما وان وجد الدعوى وهم متعينون في الشهادتين او اسرع
 قبول من غيرهم لا تقبل شهادتهم وكذلك الشهادة على المال ولا يعسقون لما حصر الشهادة مع رودة المشتري
 يستحق ان يبيع المسجل اذا خرب على من ربح * باب الشهادة القاصرة الى يسها غيرهم بل يعصى
 بها ام لا * (ط) شهدت لك ان لم تشهد وانتهى في يد المدعى عليه فشهد آخر ان ايلها في يد المدعى
 عليه يقبلها القاضي كالمشهد وانما الملك في المحل ود وشهد آخرون بالحل ود يقبل جميعا وكالمشهد وان
 على الاسم والمسما لم يعرفوا المرحل بعبته فشهد آخرون انه المسما نذكرك الاسم تقبل ويحلف
 كالمشهد الا برأى بشهادة حريق واحد ولو قالوا تشهد ان الذي ارأته في يد المدعى فلا يرد كالمشهد
 حيد ودها الاربعة ملك المدعى بهي المسما وكما لا يعرف حد ودها ولا يقف عليها فشهد آخرون
 بعد ودالك ان المدعى بها ميل لا تقبل وفي عالمي الروايات تقبل وهو الاصح * باب الشهادة بالسامع *
 (صح علك) نكاح حصره رحلان ثم احصوا حلها جماعة ان فلا يترك روح بلانة نادى وليها ثم
 الآن يحسد هذا الشاهد يحوز لكسا معين ان يشهد واهلى ذلك * رباح من تقبل شهادته ومن
 لا تقبل * (فع) شارب حمر مستخني ومن نكح اذا خرب فللقاضي ان تقبل شهادته اذا كان دامرة
 وتحري في معالنه بوحده ما دنا (كلمت صح) امتدت الحصرمة سبل وامع المدعى اح وان سم
 يحاصن له مع المدعى عليه ثم شهد اليه هذه الحادثة بعد هذه الحصرمة لا تقبل شهادتهما
 (دمر) من اتهم بامرأة رحل حتى احدها الشحنة ما لا يهل المسما ثم شهد بزوج المرأة مع احده
 على ذلك الرحل لا تقبل (فع تحلك) رحل حاصم رحل غصيرته ثم شهد الصارب على المصراوف لا يتهم
 في شهادته ما لم يطهر منه ما يبرر متهمانه شرعا (ط) لا يجوز شهادة رحل على رحل يسها على اوق

في شئ من أمور الدنيا واذا كان بسبب شئ من أمور الدين تقبل قال أستاذنا روح وجواب (حك) يشير إلى أن نفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها أو يجلب بتلك منفعة أو يلغ عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في (ط) والواقعات اختيار المتأخرين وأما الرواية المنصوطة فمخالفة وفي كثير الرؤس شهادة العداوة مطلقاً ولا تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا إن العداوة إن كانت فادحة في الشهادة وجب أن يكون قاضياً في حق الكل كالفسق والافتقار وهكذا أطلق في حزانة اللغة وذكر في شرح السنة ومعالم النسن على مثل هب الشافعي روح لا تقبل شهادة العداوة وعلى ما لا لأنه متهم وقال أبو حنيفة روح تقبل إذا كان الشاهد عدلاً قال أستاذنا روح وهو الصحيح وعليه الاعتماد أنه إذا كان عدلاً لا تقبل شهادته وإن كان فيهما عدل أو بسبب أمور الدنيا (يتم) كقولهم بنفسي المشتري على أنه إن لم يسلمه إليه فعليه الثمن ثم غاب المشتري وكلفت أمراً المشتري بالكفيل بنفسي زوجها إن لم تقبل رضى تسليحته تؤدى الثمن ثم بعد غيبة الزوج ادعى المكفيل عليها الكفالة فأتكرت تقبل شهادة البائع بكفالتها كزب اللابن إذا شهد بأن يؤثقه (قبح) لا تقبل للثمة وعنه رجلان شهد البائع ذارعة من هذا الملعون باللفظ أنهما كفتلان بالثمن قال محمد روح أن كان ضمناً في أصل البيع لا تقبل لأنهما كالبائعين ولا تقبل (ط) كفتلان بمال شهد أملي رجل أنه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل (يتم) أمير كمينز ادعى فشهد له بالخ أو خواجه اوداي شريفناه اوداي ثائناه اوداي عجيجه لا تقبل شهادة عنهم وعنه من يتكلم في أحاديث الرعية وقسمه النوايب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لزب الأرض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الأيمة الأسفندري روح لا تقبل شهادة أهل الرعية لو كفل الرعية أو الشحنة والرئيس والغامل للجهلهم وميلهم خوفاً منهم ولكن شهادة المزارع (قبح) لا تقبل شهادة مكي يورباغ ولا شهادته المزارع لرب الأرض إن كان البكر ومن قبل رب الأرض لأنه أجير (يتم) رجل قال لأب المرأة مريضة قل للبنتك فليبرئني لزوجها عن مريضها ثم ماتت البنتك وشهد شاهد وهذا الرجل لزوجها أنها كانت أبراً عنه عن مهرها قبل هذا المرض لا تقبل (قبح) حك) أخ واخت ادعى ارضا وشهد زوجها أن رجلاً آخر يرد شهادتهما في حق الأخ والأخت فإن الشهادة متى أراد بعضهما رد كلها

وفي روضة القضاة اذا شهد من لا يجوز له الشهادة قبل ان يبرأ من لا يجوز له الشهادة بالاثبات
واختلف في حق الآخر فقيل تبطل وقيل لا تبطل (علك) ادريسيلة الى مسجد فائب ادعى اهل
المحلة نميبا منها المسجد هم نشهد بعض اهل المحلة تقبل اذا كان المحلة سبعين او اكثر (بمرا) ادعى
معد ودافى يد رجل انه وقعا على هذا المسجد نشهد بعض اهل محلة المسجد تقبل شهادة تهم هو
المختار (ظمر) وركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادريس القاضى للشهيد حسان الائمة
اسباب البحر ح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه محاط بنفسه ودفعه من مكلى دار الحرب وتكثير
مواهم وعد دم الاجل المال ومثله لا يجزى شهادة الزور ومنها التجارة في قري فليس
غانهم يطعمونهم الزبواهم يعلمون (شيخ) شهد لامت امرأته او لميلقته تقبل (صيت) وقيل
بعد انقضاء العدة (صحيح) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا يجوز شهادته اهل ولا شهادة تهم له (فصح)
تقبل شهادة اليريب للرابة وعن البري من زده الحاكم في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان تقبله
في تلك العادة وان اعتقه عدلا (نجم فب) تقبل شهادة المدعى لرب الدارين (ط) ولا تقبل
شهادة رب الدين لمد يونه اذا كان مفلسا (شيخ) ووالله صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين
لمد يونه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعتابي رب الدين اثم شهد لمد يونه بعد موته بمال
لا تقبل لتعلق حقه بالتركة وكل الامور له يالف من مله او شين بعينه لا تقبل لانه يزاد به محك
وصيته او سلامة عينه (فصح) يجوز شهادة الدائن لمد يونه الجي دون الميت لما مر (شز) شهد قبل
ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذكرك (فصح) قال محمد في القاضى تقبل شهادة ابنه ولو شهد ان
اباهما قضى للمدعى على المدعى عليه لا تقبل * باب شهادة الرجل على شين حصل بفعله او سعى
فيه * (بمرا) مضوى زوج امرأة بين رجل بحضرة شهود واجازت العقد ثم اختلعا في المهر تقبل شهادة
العضوى لها اذا لم يهيف العقد الى نفسه وعنه قال الوكيل بالشراء اشتريتها لنفسه وقال الموكل
بشراء اشتريتها زاد على اقرار الوكيل بذلك لا تقبل شهادة البائع له (فع حك) مثله (علك) احد
الشاهدين قال هذا الشئ ملكي (مدعى) كان في بيعته منه وقبضت الثمن لا تقبل شهادة تهم (فع)
شهادة القاسم او المتوسطين الورثة تقبل (ط) خلاف محمد رح * باب فيها يتعلق بحد ودا المدعى

والشهادة بالغلط فيها * (بشرا) ادعى وذكر رجل ودالمعيا وشهد الشهود فقيض الملك عري
ولم يذكر واحد من الملعاني شهادتهم لم تقبل الا انرا قالوا بنشهد على المحن ود الذي اذ كرا الملك على
جند وده (شمر) وغيره ادعى ضبيعة وذكر رجل ود هاشم بالشهود على الضيعة ولم يذ كر ودا
المجن ود وقالوا لا نعزف الضيعة بعينها والمجن ود بل بنشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة
المجن ود كما ذكر الملك على جند ود هاشم فلان من جهة الميزان تقبل شهادتهم عن العلادين الجمامي
والتاجري اقر بملكية الملك ارادته ولم يذ كر جند ود هاشم بالشهود تقبل شهادتهم على اقراره بملكية
هذه الدار لها (شخص بنمر) ادعى محمد ود او ذكر رجل ود هاشم الا ربعة فابكر ذوا اليد وطخن في الخلود
فبسا ان الحاكم فوجد احد هاشم فبسا ان الملك على كان احد هاشم ما ذكر كرت وقبت الشرا لم يكنه تغير بتغيير
المالك يسمع منها التوفيق (فع عك) الشاهد يصف جند ود الملك عا حين ينظر في اليك فاذا
لم ينظر لا يقدر على وجهها لا تقبل شهادته اذا كان ينقله ويحفظه من النظر فاما اذا كان يستعين به
فروع استعانة كقاري القرآني من المصحف فلا بأس به (عيلع) احد جند ود الملك على ينتهي الى اراضيه
يزيد واراضى عمر ونذر كبر الشهود اراضى زيد ودون عمرو تقبل شهادتهم اذا لم يقع الخلل في بقية
الجند ود وتذكر اركو اذ لك الخلل بالذكر في مجلس آخر وقال الخجندى الخطا في الحد الواجد
لا يوجب نقصا في الشهادة (صبت ن) ان تباركو الخطا في ذلك المجلس يسمع واذا اتفرقا لا يسمع
(ط) اذا غلط الشاهد في احد الجند ولا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك احد الجند * باب البيعة
يقمها الملك على بعد اختلاف الملك على عليه * (فع) وبدرا الائمة الطاهر قال الملك على شهودى غيب
وطلب يمين الملك على عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع شهادتهم فقال
فليكن ثم حلف الملك على عليه ثم اقام الملك على بعد ذلك بيعة تسمع شهادتهم * باب الاختلاف الواقع بين
الشهادة والدعوى وفيه اختلاف الشاهد بين * (فع) ادعى مهر اخته خمسين دينارا نيسابورية
وشهد الشهود بخمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاعقل وكذا عين السائلى وعلى العكس
لا تقبل (فع ظنر) ادعى النيسابورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا رح لعل افه
راعتقل ان المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (فع) ادعى المايون

ألا يصل إلى أحد من متطرقا وشهد شهوده بالوصول مطلقا وحمله لا تقبل وعنه ادعى على آخر وبنا
 لمورثه ما قرأ بالدين وقال أحد مورثك من قاتلنا من هذا الدين شهد له أحد الشاهدين على وثق
 به مرار وشهد آخر على أننا لميت داخل التابوت من الدين تقبل ولولم يقولوا عن الدين لا تقبل (فج)
 والساني شهد أحد الشاهدين أن هذا الحق المدعى والآخرة تزار المدعى عليه ذلك تقبل (لمح)
 ووثق دارا على أبيه ما دعا عليه رجل ملكا مطلقا وأقام بيته على أن يزار مورثه ادعى المدعى تقبل (فج)
 ادعت على زوجها أنه وكل وكيله مطلقا وشهد أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق (علمك) ادعى الناشد
 أن المدعى عليه اقترله مديا بالف ومائة تقبل ادعى وثق وهو أن يقول كان لي عليه الف إلا أنه اقر
 بما أكثر من ذلك ولوا دعى أنه دفع إليه ثلاثة من العك بصاعه قيمتها كل اثنين على ثلاثة من العك
 بصاعه ولكن بالو إلا بدو قيمتها فإن كان عدلين تقبل شهادة تهم بزوج المدعى عليه على بيان قيمتها
 وإن حاز أحد ما يقالوا قيمتها كالتسليم لحوار ظهورها لهم فالتكفي في العاوى السارية ادعت الطلاق
 وشهدوا بالعلم تسمع لأن وجه التوقيع ممكن (تمت) ادعى بكاح أمرا لا ولم يكتر تاريجا وأذكر شهودا
 تاريجا تقبل (طردم) ادعى على آخر ديا بسب وشهدوا بالدين من مظان تقبل ولا يمة عسارا ما حكمهم
 الحادوا به (شمر) لا تقبل كما في دعوى العين (ط) في تخوذه الخلق المشائخ ولوا ادعى المدعى
 قضاء دية وهو الف تشهد والله الله اعطى لرب الدين الف ولم يقولوا عن الدين نفية اختلاف
 المشائخ (عمر) ولوا ادعى المدعى يصل الدين وشهدوا بالدين لا احتمال حصول الأجر
 والاستيفاء ولوا دعى المدعى الأجر وشهدوا أن المدعى صالح المدعى عليه مال معلوم ثل
 شهادة تهم أن كان الصلح بحسن الحق لحصول الأجر عن المعنى بالاستيفاء وعن المعنى بالاستقطاع ولو
 ادعى عليه خمسة دنانير بورن ثم قبل تشهدوا وسألهم القاضي عن الوزن فقالوا بورن مئة تقبل
 شهادة تهم أن كان وزن مئة مثل وزن ثمنه أو أقل والأدلة (فج عمت) ادعت أنها اشترت هذه
 الخار يقص زوجها منه زوا وشهدوا أن زوجها ادعاه منه زوا من غير أن يجزى البيع ليسها
 تقبل ولو اشترىها رجل ثم ادعاه عنها فقال المشتري ما فيها قالت يد مع لنا المشتري في المشتري حين ان
 أجازة منها بورن في باب اختلاف الشاهدين (شمر) شهد المدعى على خمسة عشر والآخر على

عشرة وخمسة و المدة على يد عى خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن يوسف البلا لى شهد احد هما
على اقرار رجل بالطلاق والآخر باقراره على الحرمة لا تقبل (فنع) ادعى عبد افسه احد هما بملك
مرسل والآخر باقراره على اليد بملكته للمدعى تقبل ولو كانت هذه فى دعوى الامة والضيعة لا تقبل
وفرق بينهما علاء الدين الخياطى فقال لان القضاء بالملك المطلق قضاء بالولاية الملك يظهر
فى الزوائد المنفصلة والقضاء بالاقرار قضاء مقتصر على التحال لا يظهر فى حق الزوائد المنفصلة
فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر فى حق الزوائد والشاهد بالاقرار اوجب قضاء لا يظهر فى
حق الزوائد وللامة والضيعة زوائد وهى الاولاد والثمار فلم يتحمل موجب الشهادتين ولا كذا لك
العبد فانه لا زوائد له فالتحتم موجبهما وهذا فرق حسن قال استاذنا راجح والنجواب فى مسألة
الامة والضيعة مستقيم نص عليه (شصن) وفى مسألة العبد نظر فقد ذكر فى (ط) رواية ابن
شماعة عن محمد راجح ادعى دارا فشهد احد هما انها دار المدعى وشهد الآخر على اقرار رضا حبيب
اليده انها للمدعى فالشهادة مختلفة فقيما من هذا ان لا تقبل فى العبد ولعل القاضى كان عنده
رواية انها تقبل (فنع) عن ابى ذر ادعى دارا ملكا من الميت وشهد احد هما باقرار الميت ببيعها منه
والآخر باقرار الميت انها داره واختلفا فى الوقت ينبغي ان تقبل (بمر) ادعى عليه ودعة عشرة
دنانير فشهد احد هما ان المدعى اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير
ولم يقل امانة لا تقبل (فمن) ادعى المديون ايفاء القرض ما تبنى درهم فشهد احد هما انه قضاها الدين
وقبضه وشهد الآخر انه اعطاه ما تبنى درهم لا تقبل (ظمرط) تقبل (بمر) ادعى المديون الا يصل
فشهد له احد الشاهدين بالا يصل والآخر على اقرار رب الدين بالا يصل لا تقبل (شط) واصله
انه لو شهد احد هما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل لا تقبل لانهما شهدا
بامر بين مختلفين (بسمج) ادعى عليه الفان شهد احد هما انه دفع له المدعى عليه الفان شهد
الاخر على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر وانه لا يجمع بين القول
والفعل بخلاف ما اذا شهد احد هما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار
المدعى عليه بالف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل (شز) ادعى ارضانى يد رجل

تشهد احد هما ان هاله وشهد الآخر على ان ار ذى اليد لك لم تقبل (ط) وكل الى رواية ابن مسعود
 من يدرج في دعوى الدار (بم) ادعى ما لا يشهد احد هما ان المحتال عليه احتال عن
 مزيمه بهل المال وشهد الآخر انه كفل عن عزمه بهل المال تقبل (قح) شهد احد هما في دعوى
 الشتم انه قال له يا فاجر وشهد الآخر انه قال له يا فاسق لا تقبل (فح ظم) اختلا فهما في الحلية يمنع
 قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال استاذنا راجح ولم يذكر تفسير مكان التوفيق وذكر (شمح)
 في مسألة انه سرق بقره واختلاف في لونها قال ابو حنيفة راجح تقبل شهادتهما ولا لا تقبل عن
 ابي جعفر ان هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في امرين متضادين كالسواد والبياض فاما في المتقاربين
 بان شهد احد هما على الصفرة والآخر على الحمرة فانه تقبل لان الصفرة المشبعة تضرب الى الحمرة
 والحمرة اذا برقت تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد احد هما انها
 ضراء والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف (شص) عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لو نزلت يتشابهان
 كالسواد والحمرة والصفرة فاما اذا لم يتشابها كالسواد والبياض لا تقبل عندهم جميعا (فع حمص)
 اقام شاهدان على الصلح فالبجاء القاضى الى بيان التاريخ فقال احد هما اظن انه كان منذ سبعة اشهر
 او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او ازيد لا تقبل لما اختلفا في الاختلاف العاشر
 وان كان لا يستأجران الى بيان التاريخ * باب التهاون في الشهادات * (فع) قامت البيعة على انسان
 يقول او فعل في مكان في زمان معين فاقام المدعى عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان
 فهي من التهاون فلا تقبل عمر النفسى روح رجل ادعى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين
 وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت الورثة بيعة ان سن المدعى ثمانية عشر سنة فهل ادفع صحيح
 (بم) ادعى على رجل انه امر صبي الى ضرب حماره وبخرجه عن كرمه فضرره الصبي حتى مات واقام
 عليه بيعة واقام المدعى عليه بيعة ان ذلك الحمار حي لا تقبل بيعة لانها قامت على النفسى مقصودا
 * باب البيعتين المتضادتين وترجيح احد لهما على الاخرى * (فع) رجل حرق انسانا ومات فاقام
 الاولياء القتل بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبيعة
 الاولياء المقبول اولى وعن سيف الائمة السائل على ومضى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غنبا واقام

بَيِّنَةٌ وَاَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً اَنْ قِيَمَ الْكَرْمُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِثْلَ الثَّنِ فَبَيِّنَةُ الْغَرْنِ اُولَى (فَع) اَمَقَّةٌ
 اَقَامَتْ بَيِّنَةً اَنْ مَوْلَاهَا دَبْرَهَانِي مَرَضَ مَوْتَهُ وَهُوَ عَقْلٌ وَاَقَامَ الْوَرِثَةُ بَيِّنَةً اَنْ كَانَ مَخْلُوطَ الْعَقْلِ
 فَبَيِّنَةُ الْاُمَةِ اُولَى وَكَذَلِكَ اِذَا خَالَجَ امْرَأَتُهُ ثُمَّ اَقَامَ الزَّوْجُ بَيِّنَةً اَنْ كَانَ مَجْنُونًا وَاقْتِ الْخَلْعَ وَاَقَامَتْ
 بَيِّنَةُ عَلَى كَوْنِهِ عَاقِلًا حِينَئِذٍ اَوْ كَانَ مَجْنُونًا وَاقْتِ الْخَصْمُ مَوْتَهُ فَاَقَامَ وَلِيُّهُ بَيِّنَةً اَنْ كَانَ مَجْنُونًا وَالمَرْأَةُ عَلَى
 اخِي كَانَ عَاقِلًا فَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ اُولَى فِي الْفَصْلَيْنِ (بَسْمُح) بِاعِ ضَيْعَةً وَلَدَ فَاَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً اَنْهَ بِاعَهَا
 فِي صَغُرِهِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَالْاَبْنُ بَيِّنَةً عَلَى اَنْهَ بِاعَهَا فِي حَالِ الْبُلُوغِ فَبَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي اُولَى (بِسْمِ) بَيِّنَةُ
 الْاَبْنِ اُولَى وَلَوْ اَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً اَنْهَ بَعَثَهَا فِي صَغُرِي وَاَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً اَنْكَ بَعَثَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَبَيِّنَةُ
 الْمُشْتَرِي اُولَى لَانه يَثْبُتُ الْعَارِضُ (فَع عَكَ بِسْمِ) اَدْعَى الزَّوْجُ بَعْدَ وِفَاتِهَا اَنْهَا كَانَتْ اِبْرَأَتَهُ
 مِنْ الصَّدَاقِ حَالِ صِحَّتِهَا وَاَقَامَ بَيِّنَةً وَاَقَامَتْ الْوَرِثَةُ بَيِّنَةً اَنْهَا اِبْرَأَتُهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهَا فَبَيِّنَةُ الصِّحَّةِ
 اُولَى وَقِيلَ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ اُولَى وَفِي تَمَتُّةِ الصَّغِيرِ وَالْمُعِيْطِ لَوْ اَقْرَبَتْ ثُمَّ مَاتَتْ فَقَالَ الْمَقْرُلُ اَقْرَبِي الصِّحَّةُ
 وَقَالَتِ الْوَرِثَةُ فِي مَرَضِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرِثَةِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَقْرُلِ وَاِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةً وَاِذَا اسْتَحْلَفَهُمْ لَهُ ذَلِكَ
 (تَشْمُقُ) اَدْعَى عَلَى رَجُلٍ اَنْهَ اَكْرَهَنِي بِالْتَخْوِيفِ لِحَبْسِ الْوَالِي وَالضَّرْبِ عَلَى اَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنْهُ حَانُوتًا
 وَاَقَامَ بَيِّنَةً وَاَقَامَ لِلدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بَا نَهَ كَانَ طَائِعًا فَبَيِّنَةُ الطَّوَاغِيَةِ اُولَى وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِالْبَيِّنَةِ الْاَكْرَاهِ
 يَنْفُلُ قَضَاءَهُ اِنْ عَرَفَ الْخِلَافَ وَقَضَى بِنَاءً عَلَى الْغَتْوِ (فَع عَكَ) اَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً اَنْهَ بِاعَهُ
 مِنْهُ هَذَا الشَّيْءَ يَبْعَا مَكْتَبًا وَاَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً اَنْهَ بِاعَهُ مَكْرَهَا فَبَيِّنَةُ الصِّحَّةِ اُولَى (حَمَرُ) بَيِّنَةُ الْاِكْرَاهِ اُولَى
 (ط) اَدْعَى الْمُشْتَرِي يَبْعَا بِاِتِّا وَالْبَائِعُ يَبْعُ الْوَفَاءَ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَاِنْ اَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الدَّعَى الْوَفَاءِ
 وَكَذَلِكَ اِذَا دَعَى اَحَدُهُمَا الْبَيْعَ اَوْ الصِّلَحَ عَنْ طَوْعٍ وَاَدْعَى الْآخَرُ عَنْ كَرْهٍ فَبَيِّنَةُ الدَّعَى الْكَرْهِ اُولَى
 وَكَذَلِكَ اِذَا دَعَى الْاَقْرَبُ عَنْ طَوْعٍ وَالْآخَرُ عَنْ كَرْهٍ فَبَيِّنَةُ الْكَرْهِ اُولَى (تَشْمُ) وَاَنْهَ بَرَهَانُ الدِّينِ وَبَرَهَانُ
 اَنْكَ ثِي وَعِلَاءُ التَّاجِرِ وَغَيْرُهُمْ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَاَوْلَادُ مِنْ زَوْجَةٍ آخَرَى فَاَدْعَى الْاَوْلَادُ اَنْهَا كَانَتْ
 حُرًا مَاتَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتَّةِ اشْهُرٍ وَاَقَامُوا بَيِّنَةً وَاَقَامَتْ بَيِّنَةً اَنْهَا كَانَتْ حُرًا لَوْلَا وَقْتُ الْمَوْتِ فَشْهُدُ
 الْمَرْأَةِ اُولَى (بَسْمُح) لَهُ كَنِيْفٌ فِي طَرِيقِ الْعَامَةِ فَزَعَمَ غَيْرُهُ اَنْهَ مَحْدُوثٌ زَعَمَ صَاحِبُهُ اَنْهَ قَدِيمٌ وَاَقَامَا
 الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ مَنْ يَدْعَى اَنْهَ مَحْدُوثٌ (بِسْمِ) الْقَوْلُ فِي هَذَا اَقْرَبُ الْمَدْعَى لَكَوْنِهِ مَتَمَسِّكًا بِالْاَصْلِ

(مجمع) ادعى على رجل ان هذا الذي ارادته في وقف عليه مطلقاً ونحو اليل ادعى ان بائعي اشتراها من الواقف وارح واقاماً بينة فبيته الوقف اولى (شمر) ان اثبت ذواليل قارباً سابقاً على الوقف فبيته اولى والافينة الوقف اولى (تج) منولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي ادعى ان له المحدث وانه وقف على كل اوقفاً صحيحاً واقام بينة واقام الوارث بينة على فساد الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف مفصل له فبيته الفساد اولى لانه اكثر اثباتاً وان كان المعنى في المحل او غيره فبيته الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده (كص) والعلا آن والدر الطاهر اقام مدعى الملك المطلق بينة على دعواه واقام ذواليل بينة بالشراء من آخر فبيته مدعى الملك المطلق اولى (شمر) اضيعة في يد امرأة اقام رجل بينة على ملكيتها واقامت هي بينة على ان زوجها ملكها منها بسهرها مثل عشرين سنة فليس بدفع ولو اقام الخارج بينة على ان هذا المتبايع مرق من يد شهر ونصف واقام ذواليل بينة انه ملك بلان ورثة من ابيه قبل هذا بسنة ثم اشترى منه منه بهذا ادفع هذا ابي حنيفة وابي يوسف رح (جس) في نوادر ابن سماعة اقام احد التجار بينة انه اشترى من فلان وقبضها والآخر بينة انها له فهو بينهما نصفان (كص ظلت) والعلا آن ادعى عليه ثرواته له فتح عنده من بقرته المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد ذواليل الرجوع على بائعه بالثمن فاقام بائعه بينة ان هذا الثور فتح عنده من بقرتي المملوكة بمحض منه ومن المستحق فبيته البائع اولى وبه افتمى السائل وقال لان ذاليل تلقى الملك من جهة البائع فكان ذاليل اقامها فكان اولى (مجمع) ولو اقام الراهن بينة اني رهنت الرهن سليماً قيمته عشرة واقامها المرتهن انكر رهنته عندى معيباً قيمته خمسة فبيته الراهن اولى ولو قال لا مرأته ان شريتها مسكراً بغير اذنك باموك بيدك فاقامت بينة على وجود الشرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبيته المرأة اولى (ظمر) وصى باع شيئاً فادعى الورثة على المشتري ان الوصى باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينة انه كان وصياً وقت الشراء فبيته المشتري اولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وصح التاريخ (حمت) وبينت العزل اولى من بينة البيع وكذا الطلاق والعتاق من الوكيل (بمر) ادعى حملاً انه ملك غاباً عنى منذ ثمانية اشهر وقال ذواليل اشترى به منذ سبعة عشر شهراً واقام البينة بينة

المدعى اولى ولو ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعائها الزوج مطلقة واقاما البينة فبينة
 المرأة اولى ان كان الشرط متعلقا بغيره الا براءه معه (فع) بينة الزوج اولى (بم) اقام احد
 الاخرين بينة ان المدعى اولى اثبتا كانت الامى تركتها ميراثا بينى وبين ابى واقام الاخر بينة انها
 كانت لا بينا تركها ميراثا فبينة الاول اولى لاثباته الزيادة (لمح) وغيره اقامت المرأة بينة على المهر
 على ان زوجها كان مقربا لك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأته من هذا المهر الذى تدعى
 فبينة البراءة اولى (ط) وكل احدى الدين لان بينة مدعى الدين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى
 البراءة ولم تبطل بينة مدعى البراءة وهذا كشهود المبيع والاقالة فان بينة الاقالة اولى لبطلان بينة
 المبيع باقرار مدعى الاقالة ويتبعى ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات (ط) ادعى
 على رجل ستة دنانير فقال املك على عليه انه ابرأنى عن هذه الدوى واقام بينة واقام المدعى بينة
 انه كان اقرنى بستة دنانير بعد ابرأنى اياه فقبل تقبل بينة المدعى فى دفع الدفع وقيل لا تقبل
 يعنى قيل يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول او التصلب فى الابراء
 لا يصح والاخص (قلت غلط) ادعى شيئا على رجل ثلث فاقام احدهما بينة على المشرء بالصحيح منه
 نوالاخر بينة على المشرء الفامد فبينة الصحة اولى (حرم) فبينة الفساد اولى اذا دعى القبض ثم اجاب
 مرة اخرى اذا ذكر شرط فاسد اذا دخل فى العقد فبينة الفساد اولى (تج) اياج ملك المغير وسلم ثم
 ادعى المالك الموقوف حينئذ منع وادعى المشتري الا براءة واقاما البينة فبينة المشتري اولى لانها ملزمة
 (ط) زوج البكر اقام بينة على شكوته حين يلغها الخبز واقامت بينة على ان ولد فبينة اولى (فمح)
 ولو اقام الزوج بينة انها جازت العقد حين اخبرت واقامت بينة على انها ردت فبينة الزوج اولى
 بخلاف الاولى لان بينة الزوج ثمه قامت على عدم وفى الثانية فى الاثبات وعن ابى الفضل ادعى
 عليه فادار اذنه باعها منى منزل خمسة عشر سنة وادعى آخر انه وقف عليه مسجلا واقاما بينة فبينة
 مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف بعينه فبينة الوقف اولى لانه يصير مقتضيا عليه فلا بد من التعيين
 كبينة الملك مع بينة العتق لان الوقف انتهاء للملك كالا عتاق وفى تمة الفتاوى الصغرى ادعى على
 آخر وقفه محل ودونى له بالبنية ثم ادعى الآخر الملك المطلق على المقضى له تقبل بمنزلة الملك المطلق

بخلاف العتق لانه تصاء على اليمين * باب الشهادة على الشهادة * (شمر) شاهد الاصل
 اشهد ميرته على شهادته ولم يتحملها وقال لا اقبل يسعى ان لا يصير شاهد (بم) الاصل في الشهادة
 اذا كان امرأه محدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لعشاء حاجتها
 ولا حل الحمام ونحوه تكون محدرة بشرط ان لا تحالط الرجال وقال الصد وحسام الدين لا يجوز
 الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان اذا كانا في البلد * باب الشهادة على الميث * (شمر)
 ادعى على آخوند يما على مورثه وشهد وانه كان له على المستد من لا تقبل حتى يشهد وانه مات وهو عليه
 * باب ما تعمل فيه الشهادة حسبه من ميراث دعوى وما لا يعمل * (بم) الشهادة على الخلع بدون
 دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق وعشاق الامة ويسقط المهر من دمة الروح ويدخل المال في هذه
 الشهادة تعا والوا الشهادة على التذبير كالشهادة على العتق لا تقبل عند الشيعة روح بدون الدعوى
 والشهادة على دعوى المولى بسبب عتق تقبل من غير دعوى * باب مسائل متفرقة في الشهادات * (فتح شمس)
 شهد على امرأ رجل تدس فقال المشهود عليه اتشهد ان هذا القدر علي الآن فقال لا ادري اهو عليك
 الآن ام لا لا تقبل شهادته وعن السائلين اقام بيعة على رجل انه ادعى له مالي ثلثة كرايس من الي
 يسمى بالبحر حامض تقبل بخلاف البيعة على الكرايس * باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة
 (طمر) شاهد ان شهد ايمان ثم دعاها القاصي الى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم رجع احد الشاهد من
 لا يصح لانه لم يقص بشهادتهما (ط) صالحتك عن الالف التي ادعيت على هذا العبد لا يصير مقرا
 بالالف ولو صالحتك على ان ناعه بالالف التي ادعى عليه منك اهو حائر ويصير مقرا بالالف
 * كتاب الدعوى وهو يشتمل على سبعة عشر بابا * باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشرائط
 صحة الدعوى * في العتوى التجارية مسلم خصم من مسلم حموا وهي مائة نعيمها يسمع دعوى
 المعصوم منه عليه وتقبل بيئته ويستحلف ان لم يكن له بيعة ويقصى بالكول عليه ويدل عليه ما ذكره
 (شمس) لو عصب حمرا عليه رد عيها وصما ردها وان لم يكن عليه صما فعتها (بم) لو مال
 في دعوى كتهيل الرديعة لم يسن وقت الموت لا يصح ولو مال مات محملا او مات من غير يان يصح
 (سبح) ولا يشترط في دعوى العتق بالتذبير بعد موت سيده ان يبين انه يخرج من الثلث (بم)

ادعى الى آخر رضى وتعد را حضارة فان القاضى يبعث امينا فيسمع شهادة الشهود عند حضوره الرضى
 فاذا سمع بخبر القاضى بذ لك فيقبضى القاضى باخبار امينه وحده ونحوه في (ط فخير) وعنه ادعى
 على آخر انى تكفلت بحبك بانمر ك بمال معلوم ومات رب الدين واديت ذ لك المال الى ورثته
 فادفع الى ما دفع اليهم ولم يقل اديت الى كل وارث حصته يتما بها فهذا الد عوى غير صحيحة
 ولو ادعى سراج وذكرا جميعا وصافه لكنه لم يذكر انه سراج الزجال ام سراج الصبيان قال وصف
 زكوة سراج الزجالي او الصبيان لازم في صحة الد عوى كافى القميين ولو كان المحل ود البوقف في
 يد عيشة يقر ناد عا على ثلاثة حاضرين منهم فانما يصح الد عوى وتقبل البينة ويصح القضاء بقدر
 ما فى يد الجانيشيين لا في حق الكلد (خيم) وكيل عن جماعة بالد عوى لا شيا يدعى الا شياء
 عن نسخة يقرها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقنها من لسان الموكل والا فلا (تج) ادعى
 على آخر انك وكيل في تسليم المتاع اشتريته من فلان بتوكيله اياك لا تسمع لانه وان ثبت وكالته به
 لا يلزمه التسليم وبه افتنى استاذاع فخر الائمة وسراج الائمة العريبيان جازا هما الله تعالى عنا احسن
 الجزا (تج) اخضر ابن الميت فادعى ان اياك قد اخذ منى كذا دينار و اشار الى الابن ولم يذكر اسم
 الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشترط ذكر اسمه ونسبه قال والمسئلة في المحيط
 قال استاذ نارح قد طلبتها في المحيط فمأو حلتها فيه بعد (ش) ادعى عليه وذ كر ان هذا المحل ود
 كان ملكك بعته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذ لك المشتري باعه منى وسلمه الى فال يوم ملكى بهذا
 السبب وفي يدك بغى وحق واقام البنة يصح هذه الد عوى والبينة وله ان يحلف بهذا الد عوى
 ان لم يكن له بينة وكذا فى بيع وصى الصغير ويصح د عوى المحل ود اخرا ذكرنا للبلى والمحلة والموضع
 والمحل (ظمر) ادعى كذا امنا من الحناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا كذا درهما وبين نوعه وصفته واقام
 عليهما البينة فللقاضى ان يقضى بالذى بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الد عوى فى الحناء بسبب
 الجهالة فلا يتعدى الى الد اهرم المعلومه (فسيح) اذا شهد وانه حر الاصل وماد رش آزاد بوده است تقبل من
 غير ذكر اسم امه ونسبها ولو شهد وانه حر الاصل كذا ازماد رش آزاد زاده است يحتاج الى ذكر نسب الام
 لانه صار ذ لك علة وعنه ادعى شيأ فى يد غيره وي اقرار كرده است لا يصح د عواه ولو قال ملك منى

وروي اقرار كرد است تقبل لانه اذ لم يدكر الواو وما رة للملك كانه قال له وى اقرار كرد است وهو لا يسمع
 همة للملك لانه مطهر لا مثبت قال استاذ نارج وذكرفى (ط) فى موضعين كلامى انه هل يصح الدعوى
 بسبب الاقرار لكنه استدلال هناك لصحة بسائل وى استدلاله نظر فالاشبه بالصواب ما اجاب به
 (فتح) انه لا يصح دعواه * باب قسما يتعلق تكون المدعى يد الملك على عليه شرط الصحة الدعوى
 نوال شهادة وبيان من يكون ذا اليد فى العقار * (فتح خشج) فى يد ضيعة اخراجها القاضى من يده
 موقوفها تقبل الشهادة عليه (حكى حمز) ويزيد فى يد ضيعة متعة القاضى من التصرف واخراجها
 من يده ثم ادعت امرأه تلك الضيعة عليه واثبتت يمينه لا تسمع الدخول والبيعة (نجبت) وهذه
 الا جوبة انما تصح اذا عرفت الدعوى الملك وان عرفت دعوى الغصب لا يصح (مخلص) دعوى الغصب
 على غير ذى اليد مسروعة بخلاف دعوى الملك (حكى) اخراج الغاصب ضيعة من يد المتصرفى ثم
 ادعاه عليه رجل واقام البيعة وقضى بذلك ولم يقل انها ليست فى يده فالتقاء صحيح قال (مست)
 انه لما رأى احتيال التولاء فى نقض القضاء فقامى به حسمًا لما دة الخيل (حكى) ولو كان وقت الدعوى
 ليست فى يده بل هى لى يد الغاصب ومع هذا قضى عليه ثم ادعى المقتضى عليه انها لم يكن فى يده
 فواقام بيعة لا تسمع (حكى) هذه حيلة كاذبة فاستدركت فالتفت اليه لأن القاضى لا يقضى الا على ذى
 اليد (حكى) اقام المدعى عليه البيعة انها كانت فى يد الغاصب وقت الدعوى واقام المدعى بيعة
 انها كانت فى يد غيبة الغصب وى ومثله عن (حكى حمز) لان شاهد اليد انما يبنى شهادته
 على ظاهر الحال بخلاف شاهد الغصب فكان لوى ومثله عنها (حكى) مرة اخر عفا قال القضاء باطل
 جوينقضى ولو ادعى المدعى عليه دعوا انها لم يكن فى يده فهو دفع صحيح (ط) اقر المدعى بعد القضاء بالبيعة
 انها كانت فى يد المدعى عليه لوى يد رجل آخر بطل القضاء لأن المدعى باقراة اكل بشهوده وفى
 بعض ما شهد وابه بعد القضاء ولكن يسأ المدعى لشهوده فى بعض ما شهد وابه بعد القضاء بروح
 بطلان القضاء على ما عليه الشارحات الاختلاف والجماع ولو ادعى المدعى عليه ذلك لا يسمع دعواه
 ولا يثبت (قريب) اقر المتصرفى ان له فى الارض لظان الغائب فجاء رجل وزرعها وقال الارض
 ارضى ثم جاء المقبل يد عيها فالزارع ذواليد حتى لو اقاما البيعة فالمقر لها لوى باب ما يطل

دعوى المدعى من قول او فعل والتناقض فيه من السائل قال لا دعوى لي على تركه احدى اولا حق
 لي في تركه احدى وهو اخل التورثة لا يبتل حقه ولا يدفعه التورثة بهذا اللفظ (شعر) اقر على ترك
 المدعى على فلان يسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه لا يسمع (فمح) لا يسمع في الفصلين (فب)
 بم (يس) اقامت بينة على الخلع وقضى القاضي ثم قال الزوج بالفارسية من خلع كرهه بودام وليكن
 باز نکاح کردیم فهل ادفع مسموع (فمح) قال اشترى من هذه الارض فقال اخذنا شربة لها فقلت فقال
 المقاتل الاول بالبح حاجت لهدم مكان يتطلع اليه فان لم يبين لا يبتل حقه (فمح) قال المدعى عليه للمدعى
 لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الايضان لا يسمع ولو ادعى اقرار الملك على بالموصي او الايضان
 يسمع (شعر) ابيع باع بجاويرة فولدت لادقيل من ستة اشهر من وقت الشراء فادعاه بالبائع وقال
 هل بيته وقت البيع انما جاء بلسان من لكن بعته بالضرورة او مشافهة يصح دعوته اعتبار الحق الولد (فمح)
 ادعت ضربا قتلها على وارث زوجها فقيل هذا ليجني عنه واخذت بدل الصلح فلما اقامت البينة قال ابرأ
 زوجها من الضرب اتي حال حيوته يسمع منه هذا المدفع (شعر) ادعى عليه ديننا ربا من جهة ابيه
 وان لم يتركه في يده ثم ادعاه بطريق الاجابة لا يسمع (طلبت) باع جارية ثم ادعى انه كان يعتقها
 قبل البيع وتزوجها فهي منكوحته لا يسمع دعواه وان اقام البينة على اعتاقها تقبل وهي من كورة
 (يصح) ولو ادعى المشتري على البائع انك اعتقتها قبل البيع يسمع المدعى والبينة ويقضى بالعتق
 ويسترد الثمن ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع
 ان وفق ولو ادعى الزوج بعد موتها انها زفمت له نصف الصداق ثم اقام بينة على انها ابرأتها قبل
 ذلك بسنتين لا يسمع قيل له المبزى يستبد بالابراء فلا يمنع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل
 بني لك وبه اجاب (بم) فيما اذا استمهل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع (يصح) وكذا
 الوارث اذا اقر بالوصية وانها حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصي عن الوصية لا يسمع للتناقض
 قال استاذ نارج الرجوع عن الوصية امر يتفرده الموصى فكان تناقضا فيما جرى فيه الخفاء
 فينبغي ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلعة اذا اقامت بينة على الثالث قبل الخلع او المكاتب اذا اقام
 بينة على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقر بانها زوجة الميت او زوجها ثم وجد شهودا على

البقرة في الصفة يسمع (تسج) قيل له هل اوصي بك فلان شيئا قال لا ثم ادعى الوصية فان كان
 قوله لا قبل موت الموصي يسمع والا فلا قلت والقيام على مسئلة المجتعة والمكاتب اذا ادعى الامتنان
 السابق يقتضى ان يسمع مطلقا (يسج كين) ورثة ايتيموا ايرضا وورثوا ما ثم ادعى احد هم انه كان
 ملك جده لا بيه تملكها شريفا ومات ابوه منه فالآن ملكها له في ولم يكن مالها وقت للقصة به لا يسمع
 (ظمر) ادعى على تركه ديننا فقد فيه الوارث ثم ادعى ان مورثه قد نضاه لا يسمع بعد ان يراه بوجود المال
 في التركة قيل وكذا الكميل اذا اقر بوجود المال بسبب كماله ثم ادعى ان الاصل نضاه لا يسمع
 قال امتاذا نارح وميرته بناء على ما حرر (اكس عتيج) ادعى عليه محدد وبالسبب الشرع منه ثم
 وآه في يد غيره فناداه عليه ملكا مطلقا لا يسمع خيمر المورث وعمر الحافظ ادعى جارية له وله
 انها له انزلت بها امه قل هب لي آتى بالبينة ثم اجابوا ادعى ملكا مطلقا لا يصير منافعا (يث عن)
 لا يسمع (ظمر) يسمع قال امتاذا نارح وهو الاموت لانه يلى معنى الملك المطلق في الحالين قال
 سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المرزقي يقول يقع عندنا كثير لان الرجل يقول على نفسه
 مال في مك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرص وبعضه ربا عليه ونحن نعتى ان اقام
 على ذلك بيينة تقبل وان كان مناقضا لا ناعلم انه مضطر الى هذا الاقرار (فصح اسم) باع مسدودا
 بعشرة وكسب الصك واشهد على نفسه نقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اشرا فله بقى عليه نصف
 الثمن واقام بيينة تسلم قال امتاذا نارح وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه
 لصحيح انه وان كان مناقضا لا يسمع ادعى اقرار المشتري انك عقدت ادعى تصديق الخصم فيه واثبتته
 البيينة والنائب بالبيينة كالنائب عيانا ولو ما لنا اقرار المشتري بمقام شيى من الثمن يسمع دعوى
 المانع ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بان التناقض يرفع بتصديق الخصم قلت وعلى
 انه لا يلزم ما اذا ادعى بقاء شيى من الثمن حيث لا يسمع لعقد ثم التصديق وغيره (ثع بكه)
 متروا تراها من آحر من ارضه ثم ادعاها لا يسمع (شم رفع) مات عن زوجة واولادها عن زوجة اخرى
 انكر الاولاد زوجيتها اضلا وقالوا اما كانت زوجة اينا فقامت بيينة بالنكاح والمهر ثم ادعى
 الاولاد انها كانت مطلقة لا يسمع وكذا دعوى البراءة لا يسمع (ط) ولقد نحر هذا الاختلاف المشايخ

(فصح) ادعى عليه مالا يحكم بالكفالة فقال ما تكفلت اجدلته عليه فادعى ان ابا حبيب اراه
لا يسمع عنه لانه انما يسمع على اعتبار كونه كفيلا والا فهو قضيوي فتضمن دعوى ابا حبيب في مقام
الخصومة الاقرار بالكفالة وانما تذكره في الاقرار فهو مناقض (ظم) ادعى على زيد ضيقه ثم
ادعى آخر على زيد تلك الضيقة واقام بينة وقضى له القاضي فقبل الاول فلما استحقها فلان فقال
وضيقت بحكم الجانيكم يسمع دعواه على المستحق (يضم) ادعى على اميراة بكاءها فاكبرته وابوها ايضا
ثم ماتت فادعى عليه الاب نصيبه من المهر الذي اقتربه لا يسمع قال امتاذا فادعى هذا في ما ذكر
في (م) في رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فلما تكلمت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجية فلها
الميراث ولكن اطلق ما كسبه ولو ادعت على زوجها انه طلقها فلانها تكرر ثم ماتت وطالبت ميراثها منه
لم يورثها (ط) وادعى عن ابن عمه قتيبة قبل ان يموت وارثته والا فلا (فصح حجت) ادعى عليه شيئا فامره
القال ضحي با لصاحبه ايقان لا ارضى بهذا ايضا لحيه او تزكيتها فلا فهو اسقاط لما يدعي عليه (حجت) اذا
قال تزكيتها اضلا فهو ابرأ فوغضه لو قال تزكيت دعواي على فلان تزكيت امرأته الى الآخر لا يسمع
دعواه بعد (فصح) لو قال اللعان على عمة بالرجح كاشح في اشاخ عواي عليك يا طلة فامر بيمين في الغدا
لا يطلل دعواه (فصح حجت) ادين امته وما قوله كاشح بالهجر كين ايقانها هي لم اعلم به ثم ادعت الزوج
والا يرضو والمهر يسمع (يضم) بالبيان فسماعنة الميتهما ثم اقال احد هما بعد القسمة بالبارسية ابن
فلان جيتو يين يوم ينام من كرهه يود واقام بينة تسمع ان ادعى ان ابني وضعة بالمسمى في حال صغري
وان ادعاه مطلقا لا يسمع (قمت) ادعت من مهر المثل ولم يشهد بخفي با دعت المسمى وهو مثله او اقل منه
يسمع (يضم) كسب شيئا منه في صك بيع فحذفه ثم صار متولي مسمى فادعاه للمسجل لا يسمع ان كان
كتب في الصك ان اليافع باع مملكته فلان استأجره فخرج فعرف بهذا ان اقراره لا انسان يكون العين
ملك للمدعى عليه كما يمنع دعواه لنفسه يسمع دعواه له لغيره وعلى هذا اقرار اليوكيل بالخصومة
كما يمنع الدعوى لموكله اذا اقر بعد التوكيل بمنعة اذا اقر قبل التوكيل اشارة اليه في (حجت)
في القتاوى البخارية رجل ما عتق فلان اميرة لابن الميلى كسب اميرة ابيك محمد الى يوم موته
وطالبت الميراث والمهر فانكره الابن وقال اسم ابني لم يكن محمد او انما كان عمر ثم جاءت فادعته

انها امرأة اييك عمر الى يوم موته وادعت المهر لمسمع دعواها وليس بتناقض لحوار ان
 يكون له اسمان (شز) يسمع اذا وفق المداعى (صح) فمضى مال الاجارة لمن المشتاجر ثم ادعى
 هذا الكفيل هذه الذاريه منع (ط) ولو استاجرته ارا او عبد الا يسمع دعواه فيه (فتح) فب
 ادعى عليه ان مؤثرتك ابرى لى بثلك المال وصلة الزينة ثم ادعى كل المال يحكم الوراثة
 منه وعجز من اثبات الوراثة فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الوصية
 التى صلتتموني ليعها يسمع وهذا القدر لا يكون تناقضا (يمر) لا يصح بعد دعوى الوراثة (يبيع) من
 ادعى ربع دار فله ان يدعى بغير ثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعى بغير ثلثها وهو احتيا (يبرأ)
 وقال (شز) لا يسمع (فتح) بوجوب الادعى على الوراثة اذ الاول يستحقها ووجهها ساكت لم يدع فيها الامارة
 ثم ادعى مالها لنفسه يسمع (يبيع) الموصى يبيع ثم ادعى انه يبيع بغيره فسمع وادعى على البيع
 لا يسمع دعوى الصلح اذ كل امتولى الوقف اذ اأجر الوقف ثم ادعى انه أجر ما قبله من اجور المثل
 وكل من باع ثم ادعى فساد يسمع وتلقاضه هذا لا يسمع دعواه وقال استأجرنا ربح فعلى هذا يحتاج الى
 الفرق بينه وبين ما فى الجامع الصغير انه اذا باع عبد الغنم ثم زعم البائع او المشتري مدانه باع
 بغير امر المالك لا يسمع (يبرأ) انكر المودع المواد بعتة فان جهل الايدى ارجع اصلاحه اقام بينة على الرد
 لا تقبل وان انكر المودع تقبل (يبيع) الا اهل ائمة ما يحتاج الى ايمان من مهرها لم يثبت ملفوف ثم
 ابرأت ثم ردت بدل الصلح بحياز الروية ثم ادعت المهر بوجهه لم يسمع دعواه ولا يفيد هذا الصلح
 وعدم صحة الابراء الا ولاية لخل مثل المهر لو طهرت من بعض حقة حفية وولاية لا تصاع قبل
 له لو ماتت هل يتسكن لوالدها من المهر طوى بقال لا لا زعم قائم مقامها لم يسمع حجة دعواها يسمع
 حجة دعوى الوارث كما قرر ان المودع يسمع دعواه الوارث ثم اجاب (يبيع) امرأة اخرى عند
 المدعى وان الذين المكي وحكى انه حين قدم (يمر) خوارزم سئل عن هذه المسئلة فقال لا يمكن
 من الد دعوى بغير له ايس يطهر قائم ثم يقال انه اظهرت ليجنسل يحقها لها ان تأخذ دينا ثم كان لى
 لتامع بضره المقتين كالبدن الطاهر وعلاء الحمامى وغيره فلما قتلتها لا يمكن من المدعى فقال
 يبيع ما وردت عليهم من باع شيئا ثم ادعى انه ملكه وفساد البيع بسبب انه كان يباعه قبل هذا البيع

فمن زيد ثم اشترا منه فهو الآن ملكه لا يسمع دعواه فقالوا جميعا يسمع الى ان يوجب الولاية فيه
 بخلافه قال (الشيخ) ثم وحيث الرواية في الجفجفة العلوية انه لا يصح اليك دعوى في مسئلة الليمع قال
 استاذنا راجح وقد بلغني عن بعض ائمة زماننا خيلة حسنة للسياح دعواها بعد الابرار وهي ان يقول في
 الابرار ان كان لي عليك مهر فقبلي ابرأتك او قالت حق في دعواها لا يكون تبا قضا فتسمع وفي منتهيات
 (كص) ولو قال لها الزوج بعد الابرار فولي ان ادعيت في المهر فلي عوي باطله غيبي صالحا
 لباك بمهر فلي عوي عنه فقالت ذلك ثم رأت الثوب ورد به يصح دعواها لمهر لانها لما قالت دعواها
 باطله عن المهر التي غايرتك عنه ولا مهر للخل فلا يصح البزاة فلا يصح قولها دعوى باطله عن ذلك
 المهر وهذا المهر في حكم مهر جلد يد فلا يتناول قولها قال استاذنا راجح فصل ايدل في ابرارها يتمكن من
 دعواها في الابرار مطلقا كما حكيت عن ائمة الجامع وهكذا رايت في الابرار مطلقا جواب الاخوين زين
 الائمة وبرهان الائمة التراجمة (الشيخ) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقولها لا حق لي فيه فيتناول
 الذين والافغان ولو قال لا حق لي عليه يتناول الذين دون الاعيان (كص) اقرانه لا دعوى
 له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه ليحكم الموكلة لغيره لا يسمع وفي منتهيات (كص) برواية
 هشام بن محمد اذا قال لا حق لي في هذه الدار ولا دعوى ولا طلبه ثم زعم انه وكيل رجل في دعواها
 اقبل ذلك منه وهكذا في (شعب) قال استاذنا راجح وما حكى (الشيخ) عن منتهيات (كص) انه ذكر في
 (شعب) انه لا يسمع دعوى لغيره فهو وقرة غاية التقرير (الشيخ) ادعى على زيد عشرة دنانير
 مطلقة او بسبب ثم اقران لزيد عليه عشرين دنانيرا لا يسمع دعوى العشرة بعد منه وعنه دفع الى
 غيره امانة لينقلها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاء فدفع الدافع امانة للرسول
 ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الامة عليه فقال الرسول في الدافع ايك اقررت بان لا دعوى لك
 علي لا يسمع هذا الدافع وقوله لا دعوى لي عليه ينصرف الى سائر التعلقات قال وعلى هذا اذا ادعى
 عليه دعوى معينة ثم صالحه واقران لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقراوا
 الى ما ادعى او لا لا غير الا اذا اعم فقال اي دعوى كانت فحينئذ لا يسمع اية دعوى كانت واجناسها
 في (نظ شعب) ادعى عينا في يدي فسلان فقال انه في فساله القاضي البينة فاقام بينة انه ملك فلان

وأنا وكيله بالخصومة يصح وتقبل بخلاف ما لو قال ملكي ثم قال انه ملك فلان لا يصح (بصح) ثلاثة ادعوا
 على زيد دارا فقال قد اشتريتها منكم فطولب بالبينة فقال في الدفع اشتريتها من وصيكم حال مفتركم
 لا يصح منه هذا الدفع ومنه باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها مئة زرعاً وبناء وجارها ما كتبه
 ثم الآن يدعى انها ملكه لا يصح دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وما كتبت وقت تصرف
 المشتري قيل له فلم يتصرفها المشتري ولكن كان ما كتبت وقت البيع والتسليم قال لا يستطاع دعوى
 الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وحلم وولك او زوجته حاضرة ما كتبه حيث
 يستقطب هذا القدر دعواها (بصح) ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينار والميدفعها الى غيره فلان
 المحل زيد وحلف ثم ادعى هذا المدي في ذلك المال على مصر ووقال انما دفعتك لك لتدفعها الى غيره
 وزعم ان دعواه على زيد كان خطاء وظنا لا يصح دعواه على غيره وللنفاذ (ط) ولو اقر بارض لا ناس
 وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر وراى الروضة فقال وان اقام المقرينة ان الزرع في
 قلت قال رضى فلم يكن اقراره بالزرع ما فعل من قبول بينة عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضمنا
 لا قراره بالارض وبشرح من هذه المسئلة كثير من المسائل (عكس) لو قال ليس لي معه امر شرعى
 يبرأ من دينه وعن دعواه في العين (عكس جزم) اقر بان الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم ادعاهما
 لنفسه لا يصح وقال غيره لا يصح الا اذا ادعى تلقي الملك من زيد وقد مر عن (عكس) خلاف هذا
 (عكس) اقر انه لا حق له في عهد وجد فها هم اذ يمتنع انهاء وقف ملي ولى او لا يدعى فيه اختلاف
 المتأخرين ومنه لو مات عن ورثة بقسموا الميراث بينهم وابرأ كل واحد منهم صاحبه عن جميع
 الدعاوى ثم ادعى احد الورثة ديناً على الميت يصح دعواه (ط) ادعى بعض الورثة ديناً على التركة
 بعد تمام القسمة صح وله ان ينقض القسمة ولو ادعى فينا من اعيان التركة انه اشتراها من الميت او
 رثه الميت لم يملكه اليه لا يصح بعد القسمة (عكس جزم) دفع بعضا من التركة للغير ثم قال كان الميراث
 اذرى بلي بك العين وما كنت علمت ذلك لا يصح منه (يق) يتم بلع فادعى ارضاً من تركة اخيه
 الميت موروثه من والد هما ثم ادعاهما ملكا على الخصوص لظاهره لانه لك الاقرار بدين من اخيه الميت
 انها له يصح ولا تنافي بينهما (عكس) سأل من زوجها ان يطلق بشرط ان ياتيها باه ثم ادعت انه كان

طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل بيئتها بذ لك ولو قالت ما علمت وقوع المثلث لم يصدق قال استاذنا راج
 وفيه نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امر يجري فيه الحفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد
 ذكر في (ط) عن ابي يوسف رجل مات فقامت امرأته وذلك الميراث وهم كبار واقربوا انها زوجة
 الميت ثم اقاموا بينة ان زوجها كان طلقها ثلثا في محنته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث
 وكذا لك قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم قيا امرأة اختلعت من زوجها ايمان ثم اقامت بينة انه كان
 طلقها ثلثا قبل الخلع وكذا الامة المكاتب والعبد والزواج والزوجة فانهم يرجعون على الاخذ ببناء
 على ما مر من المعنى (فعملك) امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها براءته من المهر فابوا واعطى
 المهر ثم ظهر له بينة ان امرأته ابرأته في حال الضحة ولم يعلم الزوج بذ لك فله ان يرجع بها اعطى من
 المهر ديانة فهذا يشير الى انه لا يرجع عليهم قضاء وقد مر في جنس هذا الكلام طويل وسئل استاذنا راج
 ممن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت منى بالمهر وحجز عن البينة فاقام بينة على انها
 ابرأته من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس اقرا ابقيا المهر وقت الخلع فان الخلع
 بالمهر يصح وان كان المهر مودى (بمع) الامة جاءته ببولك فقال مولاها هو من عبيدك هذا اوصد قتله الامة
 فلما مات المولى ادعت ان هذا المولى من المولى وانها صارت حرة تسمع لان الدعوى فيما فيه حرمية
 الفرج ليس بشرط فلا يكون التماقض مانعا وعنه ادعى ان هذا المولى رهنها عندي فلان وهو يملكها
 وسلمها الي وهى في يدك بغير حق فقال نعم هى رهن عنك وكنتى قد استأجرتها من ذ لك الغلان
 قبل الرهن لا يسمع دعوى الاستيجار ولو قال رهنها فلان عندك يسمع دعوى الاستيجار وقبله وعنه
 قال لا خلاف دعوى انى عليك اليوم ليس له ان يدعى على غيره اليوم وهى في جمعه وعنه لو اقررت
 الزوجان واقربت انه لا دعوى لهما عليه فلها ان تدعى عليه بعد ذ لك نفقة العلق قال استاذنا راج
 وقيل ليس لهما ذ لك وقيل نعم ان لم تبلغ خمسا وخمسين سنة فتكسبت له هذا من الجور الباطل فاستبجن هما
 وقالوا اقربت بالعدل انه لا دعوى لهما عليه فلها ان تطلب منه بالعلى بالنفقة لانهما قسدا
 فسا عت وني مختطرا الكافي والاقر ومن المدعى الذى في يدك به المشيئة له على وجه الصالح لا يستعنه
 بين الدعوى اذا بطل الصلح بوجه البرجوة والاقر من الذى هو في يدك به عند الصلح يوجب دفعه

وعليه لكذا بطل الصلح بعني به اذا اقر المدعي في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح
يبطل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعي بعد ذلك والمدعي عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا
الشيء للمدعي ثم بطل الصلح فانها لا تدرأ ذلك الشيء الى المدعي اولى شروحه كما تمشو شة لكن
(شئ) والقاضي الصدر رقر بان المراد بذا لا قرار عند الصلح الا قرار في ضمنه حتى يبطل بطلانه
كالوصية بالملحقات في ضمن البيع وهو احتيازا واثما في البيع (شئ) يفتي بان الاقرار وان لم يكن في صلح
بطل الصلح لكنه بناء على الصلح الاصل لا يمنع الذي هو بطل ذلك (شئ) ابرأ بعد الصلح من جميع
دعواه وبه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بصفة الصلح شمس الاصل لم يخلو من احملة بل احد ادعى
عليه محمد ود في مقال اشترته من امك او اجزته ما تكرهتم قال احزنته ولكني كنت في يدك فاقول
قوله وعنهما ادعى عليه محمد ود اسبب الشراء من دلائله وهي تملكه فقال ذو اليل هو ملكي اربا
من بي ثم سئل المدعي في مجلس الحكم هل سلمت اليك مائة من هذا المثل ود فقال لا لانها كانت
ما حوزة عن التسليم لا يسمع القاضي هذه الداعوى (شئ) ادعى عليه اني دفعت اليه بلان درهم وقضتها
منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا يصير مناقض لان يد المودع يد المودع وعنه انه ادعى عليه مائة
غطار بنية اشرقة منها على لية ثم ادعى في مجلس آخر مائة غطار بنية وشهد الشهود بذلك يسمع
ويقبل اذا قال اودت بالذي في الغطار بقى قال امتاذنا راح فعلى هذا الروادعي عليه مائة مد لية عشرة
منها ملو من ثم ادعى في المجلس الثاني مائة على لية وشهد واباثة على لية ولم يكن كروان عشرة منها
فلو من يسمع وتقبل وهذا احسن فلا تفرق في عوفنا بين الكلامين (شئ) ادعى مائة درهم وقال
بالعارسية بعضي سيم دادم وبعضي غطري وكواها ان يرضى غطري كواهي داهي اذ اجاب اكر بر اقرار
كواهي داهي داهي غطري في شتورن ولو ادعى قبضا وشهدوا على القبض لا يسمع لانه يكون ثكنا بالشهود
(شئ) ادعى عليه دار انهما ملكي رهنتم من والدك بلان بن بلان بكل اثم مائة والدك وتركها
في يدك عليك ان يقض الدين مني وتسلم النذالي فانكروه وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن
زاد فيه واليوم ملك هذا الدين مني وحقه وفي يد المدعي عليه هذا ان غير حق يقبل هذه الشهادة لان
بانكاره الرهن صارت به غير حق وكذا الروايات المدعى وي يدك يعي الحق في الامور باب فيما

يتعلق بجواب المدعى عليه * (بمنز) ادعى عليه عند الحاكم فلم يجب لكن قال واحد من اهل المجلس
 كه وزير ابل بن دعوى جيزى داذنى نيسبت فاقام المدعى بناء عليه بيعة بجوز واللقاضى ان يحكمهم
 بهذه البيعة ولو كان المدعى عليه ساكتا فاقام بيعة فغيره راوايتان فهذه اكل لك (شهر) براء من مرضه
 معتقل اللسان والناس عليه فخصومات فائه يكتب جوابه وحلفه (ط) ان علم القاضى ان المدعى
 عليه اخر من يأمره بان يجيب بالاشارة ويعمل بالاشارة فان اشار بالاقرار ثم وان اشار بالانكار
 عرض عليه التمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالابانة يكون تكو لا قيمة على عليه وان عرفه
 القاضى اخر من اصم يكتب له ويأمره بان يجيب بالكتابة وان لم يعزفها وله اشارة معروفة يرضو
 بالاشارة ليحجب ويعامل معه كمعاملة الاخرس وان كان مع كونه اخر من واجبه واجضى فالى القاضى
 ينصب عنه وصيا ويأمر المدعى بالخصومة معه اذا لم يكن له اب او جد او وصيهما * بلازيد دعوى اولية
 الملك بالنسبة وما فى معناه * (فجع ونسب) ادعى بقرعة كل واحد منهما انها انتجت فى ملكه لكن قال
 احد هما منى سنتين وقال الاخر منى ثلث سنين وظهر انها بنت ثلث سنين فادعى الاول ملكا مطلقا
 واقام بيعة اعليه لا يسمع دعواه بعد ذلك (حك) ادعى عليه عمارة دار ابن ابانة بنىها منى سنتين سنة
 وادعاهاد واليد كذلك واقام بيعة قال هذا القدر لا يكفى فى البدعوى حتى يقول مات ابنى وتركها
 ميراثا على ولو قال لا ذلكم واقام بيعة فبيعة ذى اليد اولى قال استاذنا من معجروا بهذا ان بيعة ذى اليد
 كما يكون اولى اذا ادعى اولى الملك بالانتاج ونحوه عند فكل اذا ادعى ذلك عند موثقه (رض)
 وان اقام الشارحان البيعة احد هما بالانتاج والاخر بالملك المطلق فضاخبة الانتاج اولى * باب الدفع
 فى الدعوى * (فجع شهر) ادعى عبد اعليه ملكا مطلقا فقال ذواليد دفعا قل ادعيت على فى غير مجلس
 الحكم قبله بسلام فليس بدفع وعن (فجع) دفع مسموع (حك) مثله (ط) المدعى عليه ملكا مطلقا
 لو قال للمدعى دفعا انك ادعيت على قبل هذا بسبب يكون دفعا قال استاذنا من فاعل مسئلة المحيط
 فيما ادعى انك ادعيت فى مجلس الحكم ان صح ما اجابه وفى (حك) ما يدل على الاطلاق (فجع)
 باع ضيعة ابنه البالغ بغير اذنه فادعاه الابن على المسمى فقال انك قبضت بعض الثمن فقد اجزته
 فاقام الابن بيعة ان والى قبض جميع الثمن وقت البيع لا يكون هذا دفعا وعنه لو قال المدعى اعليه

هو لاء الشهود اذ موافق الشئ قبل هذه المدعى لا نفيسهم واقام بيته لا يكون دعاه (ط) انه جرح
وكذا لو اقام بيته ان الشاهد كان يدعى الشركة فيها (ش) مثله (سي) ادعى عليه شري فليز
منه وانكر فاقام بيته فقال اشتريته منه ولكن ودته عليه يسمع لا مكان التوقيع لان الفسخ يجعله
كالمعدوم (بم قتب) ادعت الخلع فانكر نفصى بالفرقة بالبيته يقال خالعتها ولكن تزوجتها يسمع
وبهذا امرى ان المدعى المسوء قبل القضاة يسمع وبعد القضاء لا يسمع (بم) ادعى عليه شري جارا ومنه
فانكر البيع فاقام المدعى بيته فادعى ذواليد انه فسخ البيع معنى يسمع لان الاكوار فيما بعد الخلع فسخ
لا يكون تناقضا وقيل له وجه توفيق بان يقول ما بعته بل فاع وكيلي وانت فبغت البيع معنى ثم هل
يشترط ذكر التوفيق قيل لا يشترط وقال (ظم) يشترط (ط) ادعى عليه شري قبله فانكر فاقام بيته
فقال المباح دعاه انك زوجه دته علي بالعيب طبع كدعواه ويسمع بيته (شمره) لو قال المدعى عليه
بالبيعة اشتريتها من فلان فاذن هذا مالك عنى فاني قلت له اننا اشتريتها من فلان فقال اشتريتها من
فهو دفع (فزع) الا (عشج) بان زوجه هما الذي عليه محدود او اقام بيته فقال ذواليد دفعه ليس له
فقال المدعى علي لا فانه كان يدعيه على ان يدعى بسبب والآن يدعيه على مطلقا لا يسمع هذا المدعى وفي
(ط) يسمع وقد مر من (عشج) ما خلا له (ط) لو قال عند غير القاضى هذا العين ملكى بسبب الشراء
من فلان او قال بسبب الارث منه ثم اتاهما عندهما الحياكم ملكا مطلقا لا يسمع دعواه اذ ثبت ذلك منه
وهذا اذا كان ادعى الاشياء من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم اليه وجده ورجا شبهه
ومن اسباب التفرقة املا اذا قال اشتريته من رجل لا يعرفه او من رجل او من محمد ولم يزد عليه
ثم ادعاه عند القاضى ملكا مطلقا يسمع وان ثبت ذلك عنده قال استاذ باربع دعوى يهل ان
الصواب خلا في ما اجابوا به والصواب ان ذلك دفع مسوء اذا ذكر سببا معلوما (فزع حم)
ادعى عليه ضيقه لانه كان ملكا لامي بجهة الشراء فصارت وزوها المدعى فليكر ثم ادعى بعد
ذلك انها كانت ملكا لامي مطلقا وزوها منها يسمع منه بعد بيان الجهة هنا لا يدعى في
البحالين الارث منها (بم) ادعى على ختته مهر بيته الميت فقال ابرأ بنى من مهرها حال صحتها
يقال الاب ليس لك دعوى الا براء لا يكى اقررت بعد موتها بهذا المهر يسمع منه هذا المدعى

وكتب كثير من الفتيان منهم القاضي علاء الدين المزورى انه دفع الدفع فلا يسمع فانكر (سمع) جوابهم
وقال بل هك. ادفع مبتدأ لان دعوى البراء ليس بدفع بل دعوى الاب بل هو اقرا اريد عواة كما اذا ادعى
الا يصال وكالوا دعى عينا فقال ذو اليل قد اشترى منك فادعى المدعى اقراره وجرت هذه البلاحة
بجامع الجرجانية فلم يجبهوا بالجواب شاف (بفتح) لو اقام الخارج وصاحبها ليد بينة باليتاج فيقضى
القاضي لذى اليل ولم يقض حتى قال الخارج لذى اليل انك مبطل فى دعوى النتائج لا نيك اقررت
انك بعث هذه الدابة ثم اشترىتها يسمع هذا الدفع وليتته لانه اذا باع ثم اشترى فهذه الملكة تها
فيبطل دعوى النتائج ونحوه فى (ط) ادعى الخارج النتائج فقال انك مبطل فى هذا الدعى لا نيك
اقررت انك اشترىتها من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى (فتح قلب) باع دابة ثم تقابلوا لطلبها
بعبيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه انها ملكة فتبعت عنده فى ملكه وادعى ذو الميدين النتائج ايضا
لا يسمع منه لان الاقالة بيع جلد يد وتخلل البيع فيبطل دعوى النتائج (فب) اشترى شوار وقبضه فادعى
عليه رجل انه ثوره سرق منه واقام بينة فقال المشتري هذه الثور نتج عند البائع واقام بينة يسمع (شتر)
ادعى عليه خماسا واقام بينة ثم ذواليلن اقام بينة ان هذا الحمار نتج فى ملكك بائع بائعنى فلان فلان
واثم دعواه هك ادفع اذا ذكر الثمن وذكر قبضه (فب بفسن) الوصى ادعى عقار للصغير فقال شوا ليلنا
باغها منى وصى القاضي له قبلك بثمان المثلن لحاجته الى قضاء الدين فقال الوصى نعم ولكن وقع
البيع باطلا لانه باع بثمان او ترك الميت منقول لا يفي بالدليل فلم يكن بيع العقار محتاجا اليه
واقام بينة يسمع (بهر) ادعى عليه عشرة دنانير فقال دفعا انك اقررت بالفارسية كه مرار من مدعا
عليه جيزي خواستى تبست فهل اليس بدفع لاحتمال انه كان دينا مؤجلا فلم يكن له المطالبة قبل
المحل (فتح) ادعى عليه دينا فقال كنت وقت الاقرار مصروعا وبان تاريخ بيمارى روى ظاهر بوده است
يضح هذا الدفع (بهر) ادعى عليه ارضا فقال دفعا انك مبطل فى دعواك لانك ادعيت على فلان ثمن
هذه الارض يسمع (فب) ادعى عينا واقام بينة فقال ذو اليل ان احد شاهدك قد استامها منى واقام
بينه لا تقبل (شتر) استام الشيعى ثم شهد لغيره عليه نقبل (شتر) اقام بينة انك غضبت حمارى وهك فى
ذلك فقال ذو اليل ذهبت بحماره لكن باجازه واقام بينة تسمع وتقبل (سمع) ادعى على اخى الميت

قد نأمل الميت فقالت لست نوارثه فان للميت ابنا يصح بي لا يندفع عنها الخصومة بغير بينة (شرح)
 السنة القائمة لدى اليد على اقرار المدعى على انه لاحق له فيه وانما هي لفلان دفع مسموع (ط) عين
 يد رجل يقول ليست لي لا يصح فيه شراء كان له حينئذ منازع اولم يكن حتى لو ادعاه خارج وادعاه
 ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية كتاب الدعوى وعلى رواية الجامع الصغير اذا كان هناك
 منازع صح فيه وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه (على حصر) ادعى عليه ضيعة واقام بينة
 قبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب بنصف هذه الضيعة له واقام بينة ونفى القاضى له
 بالنصف وحمله اليه ثم اقام رجل آخر بينة انى اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه قبل
 اقراره لك بثلاثة اشهر فقبل القضاء له اقام ذواليد دفعا بينة عادة ان المدعى عليه اقر قبل شرائك
 بستة اشهر انه لاحق له في هذه الضيعة قضى القاضى بطلان دعوى البيع ولا يعطل حكمه في النصف
 الذى حكم به للمدعى ودفعه هذا مسموع قال الباقى وخصم الوبرى ليس يدفع لانه يمكن
 ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتعد ددله الحق (حصر) ادعى انه اشترى هذه الضيعة من
 فلان منذ خمسين سنة واقام بينة فقال ذواليد ان ذلك الفلان الذى اشترىها منه اقر قبل شرائك
 لانه لاحق له في هذه الضيعة واقام بينة فهل ادفع (على) كافر يقولون هو دفع وانما قولى زمانى
 ليس بدفع لظهور المفتعلة في ابواب القضاة وعن (دعوى) اذا كانت في بيعة المدعى انه اشتراها
 من فلان وهو يملكه لوفى به يقبل البيعة ولا يلتفت الى الدفع (على) ادعى عليه ضيعة انها ملكه اشتراها
 من فلان واقام بينة فقال المدعى عليه دفعا ان الذى باعها منك اقر انه لاحق له فيها وانما هي
 لفلان ولى عليه شهر وباصيها ان هذا ليس بدفع (حصر) ادعى عليه صيعة ارثا من جدته فلانة
 واقام بينة فقال ذواليد كان لجدته ابن غائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم تمض مئة بكم بنوته
 واقام بينة لا يسمع وهو فضولى في اثبات ملك للغير (على) لا يسمع (حصر) ادعى عليه ضيعة انها
 ملكه واقام بينة فقال ذواليد المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيعة كانت ملكا لفلان دفعتها لازرعها
 لجهة جاركين تسمع (على حصر) ليس بدفع لانه ادعى ملكا مطلقا فيجوز ان يملكه بعد ذلك (حصر)
 ادعى عليه صيعة انها ملكه واقام بينة وقضى القاضى ورسالها اليه ثم اقام المدعى عليه بينة ان المدعى

أقر قبل هذه الدعوى أنها ملك فلان وفي يد عمن جهة جامكين فهو دفع واجاب بـ (عك) شـ
 خـ (أدعى عليه دار أنها ملكه وأثبتته بالبينه ثم أقام المدعى عليه بينة أن الملك على باعها من زوجته
 وباعتهما هي متى يسمع (ط) ادعى عليه قبل أو أثبتته بالبينه فأقام المدعى عليه بينة أنك بعته من
 فلان الغائب فعلى ما عليه أشارات الجامع والزيادة لا تقبل وذكر الناطقى في اجناسه أنها تقبل
 قبل دفع الدعوى ثم إذا قبلت وإن لم يدعى تلقى الملك من المشتري فإولى أن تقبل إذا ادعى (عك)
 (عك) أقام المدعى بينة فقال المدعى عليه إن في دفعه شرعياً فللقاضي أن يقضى إذا قامت البينة
 العادلة ولا يلتفت إلى مثل هذه المقالة (حـ) يكلفه أن يأتي بالدفع فإن أبطل كان له أن يقضى
 ويبقى له حق الدفع قال أستاذ نارح ولم يذكر خد الا بقاء ولعله ما في (ط) (ط) ادعى المدعى
 عليه الدفع وطلب من القاضي الامهال يمهله إلى المجلس الثاني (عك) أقام المدعى البينة
 وطلب للقاضي من المدعى عليه دفعاً فعجز عنه يقضى القاضي يعني لا يؤخر (حـ) يقضى والقاضي
 ظالم في تأخير الحكم عند قول الكرا بـ تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (حـ) اتى بدفع صحيح
 وقضى القاضي بطلان دعوى المدعى ثم أعاد الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إعادة
 الدفع عنه ولا ينقض الحكم به إذا أثبت ذلك بالبينة (خـ) ادعى عليه شيئاً أنه اشتراؤه من ابنه
 منذ عشرين سنة والابن ميت للحال فأقام ذوالين بينة أنه مات منذ عشرين سنة يسمع وقال عدو
 الحافظ لا يسمع قال أستاذ نارح والصواب جواب الحافظ فينبغي أن يحفظ أنه كان يحفظ أن زمان الموت
 لا يدخل تحت القضاء وهي في (ط) في الشهادات والدعوى (خـ) ادعى عليه كل دينار وأقام بينة
 أنه أقر عندهم في شهور ستة سبع وثمانين وأربع مائة فقال المدعى عليه لم أكن بخوارزم وقتيل وكنيت
 غائباً ولم يعلم القاضي غيبته وقتيل لا يسمع هذا الدفع (عك) كذلك (عك) أنه دفع عند بعض
 العلماء فللقاضي أن يسمع (ط) كل بينة لا يكون حجة شرعاً فهي من التهاقر منها ما ذكر ابن سماعه عن
 أبي يوسف رح شاهد أن شهد على رجل بقول أو فعل يلزمه بذلك اجارة أو كتابة أو بيع أو قراض أو مال
 أو طلاق أو عتاق في موضع وصفه أو في يوم سميته فأقام المشهود عليه بينة أنه لم يكن في ذلك الموضع ولا
 في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم يقبل منه البينة في ذلك وكذلك كل بينة قامت على أن فلا نالم يقل لم

يفعل لم يقدر فهل اكله من التهاقر (حمر) باع ارضه من رجل ثم باعها من رجل آخر فانما الثاني من
 الاول بيعة انها كانت وهنا عند وقت شرائك فكان باطلا فانما الاول بيعة ان لا يكسب كان مقصيا وقت
 الشراء لم يسمع (علك) هو دفع نيسم قال استاذنا راجع وهو الجواب لاي الدين اذا قضى بنقل
 البيع وان بقي رهبا قبل الرد واليه أشار القدر في مختصره وفي تكملة مغر (شيخ) المدعى عليه اذا
 ادعى غلطاني دعوى المدعى قبل اقامة البيعة لا يسمع (يبيع) ادعى عليه منتقولا انه يصيب منه تعليم
 زده ان كان فانما في بيعه او رقيقته ان كان هاتكا واما بيعة فقال في الدعوى انك ادعيت به فلان وهو
 في بيعه لا يسمع لان الغصب يتهور ويدعي الا بدعي قيل لم لو لم يدهع الغصب بل ادعى عليه انه في بيعة
 يعبر حق والمثثلة بها اليها لا يسمع الدعوى وليس يصح في اثبات يد البعير (شخص) ادعى عليه حمارا
 انه ملكه سرق منه من شهرين واما بيعة واما ذواليد بيعة ان هذا الحمار ملكه وفي يده بيد
 بيعة وحين يزعم انه سرق منه كان في بيعه لا يهدم به البيعة المدعى (صح) مثله قيل ادعى عليه
 امرأة في بيعه واما بيعة فانما ذواليد بيعة انك قلت لما طلقها مشيرا اليها لا يندفع المدعى اذا
 دفع المدعى (ظمر) ادعى عليه ما لا معلوما واما بيعة فانما المدعى عليه بيعة على اقرار المدعى
 انه استوفى من هذا المال كذا ادوهما لا يبطل دعواه فيها سوى ذلك لانه لم يظهر كذب الشهود
 فانهم قاتلوا سببا وجوب المالدولم يعرفوا باستيفاء بعضه فجازلهم الشهادة على جميع المال
 لكن ادعى الفادورهم فشهد الشهود على الف وخمسائة فقال المدعى كان اصل حقي كذا لا
 الى استوفيت خمسمائة لا يبطل البيعة في قدر الالف كذا اهل **باب** فيمن يقرب بطلان حقه ثم
 يقضى عليه بحلقة فيصير مكد باشرعا وما لا يصير مكد **باب** (شمر) باع جاريةته واخذ ثمنها واستحق
 ذلك الثمن فقال البائع للمستحق قبل القضاء كانت هذه الدنانير لك لكن دفعتها الى المشتري
 ليقتضى الثمن ولا تفعل الي فانكر المستحق فحلله البائع عليه فيحلف وقضى عليه بالثمن واخذ منه
 للمبايع ان يرجع على مشتر به بالثمن ركن الخزانة والحجامة وغيرهما ادعى عليه ضيعة
 ابكر واما بيعة واما المدعى عليه بيعة الى اشتريتها من فلان وكنت راويا به نقضى عليه بالدفع
 له ان يدعى ذلك الثمن على البائع يسكن ان بالقاضي جعله راويا بذلك (بمر) شهدوا بها الخلو

بين زوجين وهما يفكران الخلع وقضى بالحرمة يعثب المال فلهما شيوع الخلع وأن الشترط الذي هو

في اثبات المال فصل * باب الخصمين يتنازعان ولا يثبت لواحد منهما كيف يقضى ومن يكون قوله.

أولى * (ن) اثنان لرجلين ولدت أحدهما جعشا والآخر غيلا وأدعيها البغل فهو بينهما

الجحش لبيت المال نظيره اثنان لرجلين ولدت أحدهما ذكرا والآخر أنثى وأدعيها الذك

وذكوه في (ط) في امرأتين فقال الذكرك لهما ولا أنثى نربي من بيت الممل لكن (بهر) فذكر غيبة

اشكالها (ش) رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها بالمرابحة ثم ماتت فأدعي وزوجها

أنك كنت تتصرف في مالها بغير إذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فاقول أقول الزوج

قال استأذنا زوج وهما أحسن ينبغي أن يحفظ فإن السبب الموجب للضمان موجود إلا إذا ثبت

إذنها وضع هذا القول قوله لأن الظاهر شاهد له لأن الظاهر أن الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف

في مال امرأته إلا بإذنها والظاهر يكفي المدفع * باب دعوى كون العين في يده * (ص) أقام البيينة أنه

كان في يده لم يقض له ولو أقر ذوا اليد أنه كان في يد المدعي دفعت له إليه * باب دعوى الرق والحرية *

(بهر) ادعى الرق عليه فقال أنا حر الأصل من أبوين حريين وأقام بيينة ثم ادعى الرق مرة

أخرى على رابعا مدعى عليه يسمع بالاتفاق وفي الأم خلاف (فهم) ادعى عليه أنه مملوك فقال

أنا مملوك فلان الغائب فإن أقام بيئته تندفع عنه خصومته والا يقضى لبيئته المدعى ثم إن حضر

الغائب فلا سبيل له على العبد حتى يقيم البيينة (ظهر) عبد صغير في يد رجل ادعت عليه حرة

مسلمة أنه ولد لها ولد على فراش المكاح حرا مسلما فانكروا زعم أنه عبد فطلبت منه وكيلها لسماع

البيينة ودعواها إن غاب فوكل به وغاب فأقامت البيينة على الوكيل قبلت بيئتها عليه في حق النسب

والحرية عليه إن كان لا يعبر عن نفسه وإن كان يغبر الصغير عن نفسه يرجع إلى تصديقه لأحدهما

* باب الدعوى والخصومات والبيئات في الهبة * (فهم) أقام وارث الوهاب بعد موته بيينة أن

أبي وهب هذا الشيء له هبة فاستقلى أخذه منه يسمع (بهر) اختلف الموهوب له الوارث مع وارت

آخرا إن الهبة كانت في الصحة والمرض فالحق قول من يدعي الصحة لأن تصرفات المريض نافذة

وأما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالحق قول من ينكر النقص وهكذا في (فس) وقيل القول لمن

يدعى المرنى لانه يتكرر لزوم العقد والملك * باب الدعاوى والاختلاف في الموارث (بسم)
 مات من زوجة وراح وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخى بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات
 اخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الحسن ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
 موت الاقارب اواصله فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من يتكرر (بسم) ادعى
 على واحد من ورثة ميتة بنا واثبته والتركة في يد احبى فللميتة عليه ان يطالب التركة من
 الاجنبي (يشرح) مات من زوجة وابن صغير وبنيت فباعته ارضها من تركة زوجها وزمت انه
 دفعها اليها بمهرها فبلغ الابن وادعى نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكا ليك قبل
 موته وانكر ان يكون ملكه الى وقت الموت لانه دفعها الى زوجته بالمهر لا يطالب المشتري بالبينة
 بل يومه بالتسليم لما اقر انها كانت ملكا لاهلها لان ثبت الدفع الصحيح بالمهر (شرح) ادعى
 دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اتم المورث ونسبه لا يسمح دعواه ولو قال هذا المخذ ودكان
 ملك ابي مايت وتركة ميراثي ولم يسمي لياه او سمياه ولم ينسبه الى جد لا يصح دعواه ولو
 ذكرهما لكن الشهود اكتفوا بالاصافة اليه ولم يذكر واسمها تقبل ولو قال المديعي عليه للمدعى
 اشتريت هذا المخذ ودين ابيك او امك ولم يذكر اسمها صح اقراره قال روح والفرق ان التعريف
 عند ابي جنيمة ربح يحصل بثلاثة اشياء بل كراسمه واسم ابيه واسم جد وفتايمته
 او نسله ونحوه وههنا اضافة المقر الى المعين فاستغنى عن تعريف آخرى (جك) في الباب الثالث
 من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمه ايج ابيه لايه وامه لا وارث له غيره يصح وان
 لم يذكر اسمه واسم ابيه وجد لانه اضافة الى معين (قص) اجد بن اسد ادعى ان هذه الار
 كانت ملك والدتي ماتت وتركتها ميراثي او قال هي ملكي ورثتها من والدتي ولم يسمها لا يصح قلت
 وما ذكرت من الفرق لم يضح لي لان الملك على نصف ابيه او امه الى نفسه (وما صبق) اجد الورثة قام
 للبيثة على اقرار صاحبه انه برء من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل * باب الاختلاف بين
 المتبايعين فاحصة العقد وسادة * (بسم) وقال لا خراشترت منك هذا العبد بهذه المينة وقال
 البائع بل بهذه المينة فالحق للشرع لانه كالمكر للعقد اصلا (بسم) وكل الوقال البائع بعته

هذه في صغرى وقال المشترى بل بعد بلوغك فالقول لمن يلعن الضمى لانه ينكر اصل العقل والبينة
فبينه من يدعى البلوغ (فتح) مثله وقد مر في باب البينتين المتصادمتين ما يشبه خلافة (بئر) ادعى
عليه ذوا ليدل اشتريتها من ابيك خالي صغر ك يضمن المثل وقال المداعى بل كنت بالغا
اولم ارض به فالقول للمشتري وان اقاما البينة فبينته من يدعى البلوغ اولى قال استاذنا راجح والى الاول
عظم يدل عليه ملاذ كره لى (ظ) ان رجل ادعى على امراة ان اوليها اثر وجهها منه فحال صغرها وادعى
هي انه تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بينة المرافعة والقول لها ايضا على المرافعة بينتين وكلتا
البينتين على هذا التقيا من القول للابن على اخيه القولى (بفتح) ادعى عليه ان تصاروا فقام بيته فقال
افى الدخ الى اشتريتها منك فقال المداعى وكنتى كنتا صليبا وقال المداعى عليه بل اكننت بالغا
واقاما البينتين فبينته من يدعى الصغرى اولى وثمته اختلف الكوفى واليهيم بعد بلوغه فقال الضمى يعقل
صغارى الى حاجتى ولكن بغبن فاحش وقال القضى بل لبعته بمثل القيمة لا يكون القول لى (فتح)
قال التبايع بعثك هذه الزرع وهو غير متشع به وقال المشركان متشع بها فالقول له لانه ادعى
بالضحة (فتح) باع الوضى من التركة شيئا فقال التوراة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل بعد لى
فالقول قوله ادعى عليه فحل وادى يدا لى ثمانين جهة ائمة فاقام ذواليد البينة انه اشترىها من
وصيه بمثل القيمة واقام المداعى بيته ان قيمته اربعة على ما ثبت ذواليد فقليل البينة المثبتة للزيادة
اولى وقال كثير منهم البينة المثبتة لقله القيمة (فتح) باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان
البائع معتوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل واقاما البينة فبينته العتة اولى (فتح) ولو ظهر
لجنونه وهو مقيم ليحل الا فاقه وقت ليعة فالقول له وبيته الا فاقه ولى من بيته الجنون (فتح)
وعن ابي يوسف راجح ادعى على الدار منه فله شاهدان ان انه كان مجنونا عند ما باعه واخر ان
انه كان عاقلا فبينته العقل وصحة البيع (فتح) اذ اختلف المتبايعان فى صحة العقد ونساده
فاذا جعل القول لمن يدعى الصحة مع المتيقن فى شترخ الاصل اختلف المولى والمكاتب فى صحة
الكتابة ونساده فالقول لمن يدعى الصحة والبينة بينة من يدعى الفساد ولو حجروا عليه بعد صلاحه
واختلف هو مع المشتري فقال اشترىته متى حال الحجز وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول

بل يجوز لان الشراعات في حال الى اقرب الاوقات فالمشترى يدعي السبق وهو ينكر وان افانما
 السنة نسيئة المشتري الاولى * باب دعوى الولد ولما تولى ما روى والاختلاف فيما يتعلق بالنسب *
 (عكس) ادعت من رجل انه زوجها وهدى الولد اليها ثمانية اشهر منه فعليه نفقته فانها تزوجته
 الا انه قال طلقتها منذ سنة وبعشرة اشهر واقترنت بغير نقضاء العلق بعد ثلثة اشهر من المتطليق فهذا
 الولد ليس مني والنفقة جميع ذلك فاقام بينة على ما ادعى لا تقبل لانها لم تكن في النسب ويلزم
 نفقته ونفقة العلق الماضية لا يلزم (فك نفق) في شوحيه امة وتلك بينة المشتري فقال البائع هو الولد
 ولدت له لاهل من امة اشهر من البيع وقال المشتري دعوا ربك باطلة لانها ولدته لاكثر من سنة
 اشهر فالقول للمشتري بخلاف ما ادعى اذ قال المشتري لم يكن العلق عندك والبائع يقول كان عندني
 فالقول له بان اقام احد هما بينة يقضي له وان اقاما البينة فعند ابي يوسف روح بينة المشتري الاولى
 لا يثبتها صحة البيع وعند محمد نواح بينة البائع الاولى لا يثبتها الحرة ولو اقاما بينة في الاختلاف
 في العلق يملك في (ط جك) ادعى انه عم الميت وادعى انه لا وارث له غيره وادعى آخرون انه اخو
 لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا بينة عند الحاكم جميعا بقصا
 بنسب الكل وان كان الميراث للابن لا يغير وعليه بعض المشايخ وطعن فيه الكرخي وعليه بعض
 المشايخ الرجح * (ابن مينا) قيل متعرق في الدعوى * (عكس) ادعى ان امراة يصد انها وماتت
 من امة واثبت الورثة البينة على ما يصلي المهر اليها في صحتها وقضى بها بطل حقه في المهر وفي
 ثبته (صخر) اقر لامراة في مرضه بتمهر اليها درهم وقد تزوجها بالالف درهم وماتت فقامت بينة ابنها
 ومهرها تزوجها في حياته لا تقبل لانه علم كل بها بالبراء المتأخر عنها (ظمت كس) وغيرهما
 روحان تحاصبا في الدية من مائة مائة ثم ادعى الخوارج اقرارا له بالدية في اثناء الحصرمة
 اطلاقه عند القاضي لا تصنع (رفح) الامراة انفق على زوجها عيشة دنانير حاله الصحة ثم ماتت
 بغير عاقل ورثة على الزوج وقال الزوج اطلعت متبركة فيه فالقول له * (باب الحيوان والعلول) رجل
 سبغ لآخر * (ط) يثبت له على رجل وعلوه لا حرا فكسر سقف من المسقل او انه لم لا يسم صا حجة
 اسفل بعينته الا اذا كان في ك يفعله (البيع) جد او مشترك بين اثنين هل فيه اجل صاحبي وجبه

عليه بناءه فهو مشترك بينهما ان بناءه كما كان (بفتح) ذهليز مشترك بينهما بناء احد فما نرق
سطحه حجرة باذن شركته ثم باع الاذن نصيبه من الذهليز ليس للمشتري ان يامر برفع الحجرة عن
سطحه والمسئلة المذكورة اذا استعار من آخر جدارا لوضع جدره عليه ووضعها ثم باع المعين
ليس للمشتري ان يامر المستعير برفع جدره لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري
لم يملك الجدار الا مشغولا بجدره المستعير فكان حقه فيه ناقصا فلا يمكن من رفعه قال استاذنا
رحم هذا وان كان اخصا بالحق عشرت على مسئلة الاستشهاد في امالي (فتح) وفي فتاوى ابي الليث
علي خلافة رجل اذن جاره في وضع الجدر وع على حائطه او حفر سرداب تحت داره ثم باع داره
فالمشتري رفع الجدر وع والسرداب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك ثم
ذكر (فتح) مسأله من جندبه الى ان قال اجبت بناء او غرفة في سكة غير نافذة برضا اهله
فاشتري رجل من غير اهل السكة دارا منها فله ان يامر برفع الغرفة ولو باع ضيعة فيها اغصان جاره
فبعت لينة فالمشتري ان يامر جاره بتفريغ الضيعة عن اغصان شجره لان المشتري يقوم مقام البائع فيها
وكان لاماثل ان يفعل ذلك الوفاة صانعة الضيعة كان لوارثه ان ياخذ الجار بتفريغ ضيعة عن الاغصان
قال رحمه وما ذكره (فتح) الموافق للاخبار وشبهه بالصواب وان كان مضافا لفسحة الكافي تشهد بصحة
رجوع اليه (بفتح) ولعل ما ظنه شيخنا (بفتح) ان المسئلة المذكورة هو ما ذكرنا في الحائط مشترك بينهما
رفع ما ذكره (صديق) في كتاب الحيطان اذ اكل الحائط مشترك كاليتهما وليس لاحد هما عليه سقف
رفسقف عليه احدهما باذن صاحبه ثم قال له اذن يفتقك اختلاف المتأخرين فيه فافتى جابوع عبد الله الصيمري
انه له ذلك وافتى ابو بكر الخوارزمي ليس له ذلك * كتاب الاقرار وهو يشتمل على احدى عشر بابا *
باب حكم الاقرار * (فلج شرح) الاقرار كاذب لا يكون ناقلا للملك عند بعض مشائخنا وعند
بعضهم يكون ناقلا للملك (ط) حكم الاقرار شرعا ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء ولهذه الواقف الغيرة
بمال والمقر به يعلم انه في اقراره كاذب لا يحل له دنائه الا ان يسامحه بطلب من نفسه فيكون هبة
منه ابتداء (عليك) اكره على ان يبيع عقاره فقال خوفا من المكروه ليس للمكي ليس للقاضي ان
يسمعه من التصرف اذ لم ينزاعه احد * باب ما يكون اقرار من الالفاظ وغيرها * (فلج شرح) هي

الشاهد على الشهادة فقال المدعى عليه بالبحر انك ثابت نعم بئس لا يكون اقرارا (كعب) ولو قال
 المدعى عليه بالبحر اي شافا رايتي فان دعواي كاذبة لا يكون اقرارا وكذا لو قال شهود حضرة
 عند قول المدعى شهدي غيب ونظيره مناف جميع شيخ الاسلام نظام الدين السمرقندي اذا اطلب
 من القاضي تعليف خصمه بعد الانكار فقال المنيكر لما كان له بينة فلا تعلفني لا يكون اقرارا (براه)
 قال لي على هذا اكل ادبنا فقال اب المدعى عليه بالبحر اجنى كبري اكلنا فقال ابنه ضحك كينا جازا فقال
 ذار يا مني لا يكون اقرارا ولو ادعى عليه محمدا ود اعطى للبدعي ما هذا احقك وملكك فقال نعم
 فقال بالبحر بنيمايت دقاخ يست فهذا اقرار قال استاذنا ربح ولم يتضح لي وجهه ولو قال زين لعمر وملكك
 ليكر مشرون ذنا نيز فقال عمر وياخون فايوا ربح كينا جازا ذار يا مني اوقال اخوتنا يا با وارتج هذا
 انكار لا اقرار ولو ادعى لرجل بثلث ماله فقال وارثة له لو حذرنا لك مال مورثنا اليك وحيث
 انما ونحو جكام حقوقك عليه فهذه اليمين يا قرارا وكذا لو قالت لود تعنا اليك الثلث لا يكفي لمحقرك
 عليه لانه يزاد به اظهار المنة (قلت) المستأجر منه اذا زانها اقرار له بالملك (حكيت) هذا من واجبه
 اقرار واجبا به في الفصل الثالث والعشرين من (ط) ولو اقر انه كان يدفع غلة هذا المالك اقرارا
 فلان لم يكن اقرارا بالمال (رفع) شيخ كبري لو قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر فهو من ضرورة الانكار
 وقيل اقرار بقوله لا انكر وفي الاختلاف البيهقي وابن ابي ليلى ربح لو قال الخصم للقاضي لا اقر ولا انكر
 قال ابو حنيفة ربح لا يجرى الباقضي ولكن يدعى المدعى لشهوده او قال ابن ابي ليلى لا ادعه حتى
 يقرأ ويترك قال (ميت) فالجواب انهما اتفاقا لانه ليس باقرار لكن ابو حنيفة ربح جعله انكارا وابن
 ابي ليلى بمنزلة السكون قال استاذنا ربح وهكذا لو ايتته في (شيخ) وما وقع في بعض نسخة انه اقرار
 عند البيهقي ربح انكار عند صاحبيه فهذه من غير المفتين وهم وطن وائم (نظن) في قول البيهقي بحسب
 ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار وعند قضاة متكر حيث قال لا اقر (ظن) لو قال الخصم من الشاهد
 هذا عدل فيمثل شهد على لم يكن اقرارا (ط) واذا دعى القاضي للخصم لو قال الخصم هم عدول
 فيما شهد وابه علي يقضي القاضي بما شهد واه عليه قال (صديق) لان قوله هم عدول فيما شهد وابه
 على اقرار بالمال فيقضي القاضي باقراره لا بالشهادة لعرضها بهل لان جوابك (ظن) مشكك (فتح)

لو قال فلان زرع هذه الارض أو بنى هذه الدار أو غرس هذه البستان وهوى والكل في يد المتقو
 وقال القلان بل هوى فالقول للمقرع يمينه لان الاقرار بالزرع والبناء ليست باقرار باليد ولهذا
 لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لم يكن اقرارا له بالملك (ص) قال لرجل اكفل عني فلان بكل
 فهو اقرار منه بالمال كفل أولا فتى سراج الدين العربي والصدر برهان الدين محمد بن محمود
 المكي في المديون اذا ادعى ايصال الدين الى الدائن فانكروا لايئنه له فكلف فكلف الدائن واخذ المال
 ثم قال بالبحر اى سكندى بناحق خرين بان هذا اقرارا بايصال الدين اليه قبل الحلف * باب الجواب
 الذى يكون اقرارا * (يت) قال لا خبرى عليك كذا افادفعها الي فقال استهزاء نعم اجسنت
 فهو اقرار عليه ويؤخذ به (يتم) ولو قال المذمى عليه فى خلال دعوى المال عليه بالبحر يا تراك
 او ذنابى فكلف فكلف الاقرار الا ان يكون على وجه الاستهزاء (كتب) هذا اقرار ان لم يكن على وجه
 الاستهزاء (مت) مثله قال ويعرف ذلك بالنعمة (كس) فهو اقرار (فع) خج) وقعت بين رب
 المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال جئت باربعين عددا من التواريخ
 القلاني فقال له اخطأت انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عددا منه قال
 (مت) هذا اذا اخرج الكلام مخرج الجدل اما اذا اخرج مخرج الاستهزاء لم يكن اقرارا ويعرف هذا
 بالنعمة كما قلنا فى الامان للحزبي (فع) خج) ادعى عليه ما لا تعلم ما فقال مستهزأ به الامرا مرك
 انكرا اليوم فهو اقرار بالمذمى (مت) لا بل هذا ابلغ فى الانكار كما فى امان الحزبي قال ربح تعرف بهذا
 ان قول المذمى عليه الامرا مرك اذا لم يكن مستهزأ اقرارا بلا خلاف (يت) وقول المذمى عليه
 المذمى المنقول او النافوت بالبحر اشكاشايات ليس باقرار (فع) ادعى عليه حنطة فقال الحنطة مؤدات
 اليه فهو اقرار (بشمر) فسي) رجلان بينهما اخن واعطا تخاصما فقال احل هما لصاحبه اخذت منى
 كذا ابغير حق فقال بالبحر توشد امكن كفا نا حيل ما سن فهو اقرارا فتى العلان ان يان قول المذمى عليه
 بغير الذم عوى اى شعل ناودا يعلى ج بل ليس باقرار (بشمر) قوله اى شعل فى مكي فى اخذ اك اني
 ميتة ذى غل ك ايت وانا خارج عن عهد ته ليس باقرارا العلان (و) كس) وغيرهم ادعى
 اربعة مائة دينار فقال ذقت من هذا القدر ثلثائة فهو اقرارا بالقدرا المذمى (كس) قال المذمى

للبدن في عليه أنا أخذ منك هذا القدر يعني البدن في فقال وانا ايضا اعطيكه فليس باقرار (سبح)
 ادم عليه السلام من دار فقال لا ادرى اسد من ام ربح فهو اقرار باقلهما (فصح) من قال لا جبر
 مشغولي كبروا استمر ابنه دقوبس دق فقال بين مشغول وراغبان دادة ام فهل اقرار يكونه
 رهنائه (ظير) ادم عليه قيمة فوسم معلومة فقال ابرأني عن الخرس لم يكن اقرارا بقيمته عليه
 (صت) قوله اقرارنا فنقلوا اقرارا بعد قول ادم عليه السلام عليك كذا ليس باقرار (ط) ولو قال انتقلها
 وانتزها فاقرا (سبح) اما ان يكون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ايته فقال اقرار حتى يهل
 الاجل فهو اقرار (سبح) قال لا خرب عليك عشرة دراهم بالغ دجوا نجي فاستوتى فقال بالغ
 كوا نجا نجا كوا د ما نجا في حال يا سكام فهو اقرار بها ولو قال لما ذ الا تقربها والمسئلة بجالها فليس
 باقرار لان الاول تعليل للوجود وقوله اقرارها اقرار والثاني تعليل لعدم اقراره وانه ليس باقرار
باب الاقرار بالكتابة (صح) كتب من اعطيت اليه المبيع في صك الشراء في آخره الا امر كذا
 لا يسمع دعواه لاني من اولي بعضه ان كتب في صك بعد الوقوف على ما فيه (شيخ) القصص التي
 ترفع الي القاضي فانه لا يداخل في القضية بما كان فيه من اقرار وتناقض لان رافع القضية يطيل شكايته
 ويكثر الحجارة فلا يداخل القاضي به عليه اتفاق الفقهاء كلهم باب الاقرار بالمعام والمطلق ما يدخل
فيه وما لا يدخل (ضياء) الحجي ادم عليه عمارة في ارض مسيلة فاقرب بها يدخل الزرع وان
 كان يدركه ابو محمود الا يدخل (فصح) اقرار بعمارة ارض فيها زرع لا يدخل الزرع وكذا
 لو اقر باربع (رفع وب) اقرار ببنية بقطون في منزله لا يدخل المندخل حتى يقول بطريقه (سبح)
 قول الناب في العادة جميع ما في يد يحق ومالك لقول فهو في جرننا سمول طي وجه الكرامية
 قال روح والله حسن (فصح) بالغ حيا فاقام ما بوزني بيت بكسر الياء لا يصدق في اقل من دينارين لان
 اقل ذهب يكر بكسر الياء ديناران وما دونه بالقيم او بالسكون قال روح وفيه نظر فانه يقال اذ
 ان كتب ترزني بكسر الياء قلت نعم لكن لا بكسر ووصف الذي دينارين لا لا يستثناه ولا وراة (فصح وب)
 امرأة اقزت انها شترت دار التبرئة اخيهما بتركة اخيهما ثم ما تبت المشتريه بصدق وارث المشتريه
 فيها كانه غير مائة في الشرع من انها ميراث عنها لانه لا يصلح حتى يقوم بينه على التوكيل

(فج) وجد بالتجارية المشتراة مما يقد يما يقال له المانع احلف انك ما اسقطت حقي في الرض
او ما فعلت فعلا يسقط ردك فحلف لا يكون اقرارا من المانع بوجود العيب * باب الاقرار بالنكاح
والطلاق * (ظم بسخ) ادعى على امرأة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به (مت)
الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرية اقرارا بالنكاح * باب الاقرار
بالتعق والرق والاستيلاد وتفسير مجهول النسب * (فج وب) مولى اقراره استياجزه شهر
لعمله لم يكن اقرارا بعنقه (شخص) لو استياجزه منه عبد اثم ادعى انه عبده لم يصدق قلبت لان
الاستيجار من الاجنبى اقرار بان الملك له واستيجاره من نفسه لا يكون اقرارا بالحرية لجواز
ان يكون مكاتباً وقت الاستيجار ثم بالعيز يعود الى الرق (وب) تزوج امته بمهر عند الشهود
لا يكون اقرارا بالحرية وكذا الرقال هي زوجته (ظم) اقر بعنقه عبده فكذلك به العبد لا يرد الاقرار
(بسخ) بلغ المولى ان عبداً يقول اعتقني مولاي فقال بالغ ابو شفا وازياج اود يار يا بر يوشافار
فهذا النكار واستيعام (بم) مجهول النسب الذي يتكرر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه
في الميلة التي هو فيها * باب فيما يكون اقرارا بالبرأة والقضاء * (شم) طالب رب الدين الكفيل
بالمال فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال بالغ فازني فاوارثني شغل في داريا لم لا يكون اقرارا بالبراءة
لانه محتمل (فج سى) برى الاصيل والكفيل جميعا (شم شبهه) قيل للمدائن آدا با جكندي
نا نام فقال با جكندي ام كيفا جعل منفسيت فهو اقرار بالقضاء اذا جرى ذكر الدين في كلامهم والافلا
(فج) هو تبعد لا اقرار (شم) يقول المدائن لا حق لي عليه اليوم يمر افي الجال لا في الموجل
(فسخ) مثله في امرأة قالت لزوجها من انجحه از تومى بايست يا فتم فان كان المهر مؤجلا كما هو عادة
بلادنا لا يكون اقرارا بالاستيعان والا فهو اقرار به * باب الاقرار بمان في يدك بالملك او الوراثة او
ولاية القبض * (شظت) مات المودع فاققر المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غيره يوم ردد
المال اليه بخلاف ما لو قرأه وكيل بقبض الودعة لانه يقر بقيام المودع وعن ابى يوسف ومحمد رح انه
يوم رجع محمد (شخص) واختلف في الملتقط لو اقر بالقطعة لرجل هل يوم ردد فعلا يثقوا في المديون
انه يومر (جك) لو ادعى الوصاية فصلقه المودع الميت او غاصبه او وصيه لا يومر بالدفوع وفي

بقرنه خلاف ولو قال لا خير في هذا ابن الميت فكل به المقر له الاول كان المال للاول لان المودع اقر
 للثاني بعد ما احتجقه الاول ولو قال المودع هذا ابن الميت ولم يرد عليه بالقاضي لساى فيه على ما يرى
 فان لم يظهر وارث آحر امره ند مع المال اليه وياخذ منه كميل لا احتمال وارث آحر قيل هذا مل
 قولهما ومن ادعى خفيعة راح لا داخل كميل وقيل الصلابة كما اذا ما امت اليه ثوبه واثنته وى الامرار
 ياخذ كميل بالاتفاق * باب في تكذيب المقر له المعرفى امراره ثم يعود الى تصد يهه اولاً * (ص) لو قال
 لعلى علي الف درهم فقال فلان ما لي عليك شيى برى المعرفى امرره لا نه كذبه فيه حتى لو عاد الى
 التصديق لا يستحق عليه شيئاً فان عاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك علي الف درهم فقال المقر له احل
 هي لى آخذ بهالا نه اقرار آحر بوضنه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر له حارثة او عبد املى هذا
 ولو انكر المقر الاقرار الثانى وادعاه المقر له واقام بيعة عليه لا يسمع ولو اراد تحليفه لا يلتفت اليه
 للسابق بين هذين الدعوى وبان تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما نفع التساوى وهو
 وخرج المقر الى اقراره وقال استأجر بارجح بمعنى ان تقبل بيعة المقر له على المقر بعد ما رد اقراره
 على اقراره له ثانياً وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين الرخلين احداً واعطاه فاد اقصى احدهما
 حتى صاحبه فاقرا نه لا نطق له عليه ثم اذا نه صاحب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه بيته على
 ان لا يعين الا لشهاد فاذن ته لانه حيث لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لاحق
 له عليه وانه يعين شيع (ط) لو قال لا خير بيمتك هذا العبد بالف درهم وقال الآحر لم اشتريه منك
 فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعد بلى قد اشتريته منك بالف درهم فهو حائر
 وكذا في النكاح وى كل شى يكون لهما جميعاً فيه حق اذ يرجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه
 الآحر طى انكاره فهو حائر وكشى يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدة والاقرار لا ينفه
 اقراره له بعد ذلك * باب من يقر ثم يدعى العلقانى اقراره * (قع علف) اقرارا له عليه حصة
 من مكرم عده ثم قال بعد سالت الفقهاء عنه فقالوا هو فاسك فلا يصح على شى وهو معروف بالسهل
 لاستطاعته الحق بل هو بالسهل * باب اقرار المريض وشراعه لها مهر معروف فانبرى مرض مرنه
 باريد منه او رادى مهرها واقرارها مهر آحر واقرارها مهر بعد الراء لا يلزم شى منها

ولو كان له امرأة فتزوجه أخرى في موضع موته أو امرأة أخرى في عقد يصح وان كانت غنياً باحتسابها
(بمع) قالت المريضة ليس على زوجي صدق ولا يبرأ عند فأوعده الشافعي بمرأ (ط) ولو اقررت
في المرض بالاستيفاء لا يبرأ (فمع) قالت المريضة في مرض الموت ليس على زوجي حق ولا عليه
مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج وتصح اقرارها بناء على مسألة ذكرها في
جنايات عصام لوقال المجرؤ لم يجر حتى فلان ثم صاحت ليس لورثة المجرؤ ان تدعوا على الجارح بهذا
السبب فكذلك هذا (ظم) لا يصح (بمع) لا يصح ومسئلة الجرح على النقص ان كان الجرح معروفاً عند القاضي
او الناس لم يقبل اقرار المريض والنكاح هنا معروف فلا تقبل (مض) في مسألة المجرؤ انه ليس
لورثته ان تدعوا على الجارح مطلقاً لم يفصل (فعظم) اقررت في مرض موته ان هذه البقرة صدق
امرأته لا يصح في حق تعيين البقرة صدقها (جك) لا يبرأ شجاع اقر الصبي بعد في يده ابيه لفلان
ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج البعد من ثلث المال لان اقراره متوحد بين ان
يموت الابن اولا فيبطل وبين ان يموت الاب اولا فيصح فصلهما لا اقرار المتبذل في المرض قال استاذنا
رحم فلهذا كالتنصيص ان المريض اذا اقر بعين في يده لا جنبي فانه يصح اقراره من جميع المال اذا
لم يكن تملكه اياها في حال مرضه معلوماً حتى امكن جعل اقراره اظهاراً فاما ما اذا علم تملكه في حال
مرضه فاققراره به لا يضح الا من ثلث ماله قال رحمه الله حسن من حيث المعنى (فععبت) مريض
قال في حال مرضه ليس لي شيء في الدنيا ثم مات فلبعض الورثة ان يخلقوا زوجة المتوفى وابنته
على ان يعملا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى بطريقه * كيا باب الوكالة وهو يشتمل على تسعة عشر باباً
باب الالفاظ التي يثبت بها الوكالة * (بمع) قال لا جنبيه هل اخلعك من زوجك فقالت تود اني
فالمختار ان هذا الثمن وتوكيل بالجمع وكذا في البيع والنكاح (ط) ان يكون قوله تود اني انت اعلم
توكيلاً بالنكاح عند قول الاجنبي ازوجك من فلان اختلاف المشائخ (ع) عن ابي جعفر اذا استاذنت
بالخروج فقال لها انت اعلم لا يكون اذا قال رح فقياس هذا ان لا يكون قوله انت اعلم تود اني
توبه داني توكيلاً بالتصرف وبطل اولى ويمكن ان يفرق بين الاذن والتوكيل لان قوله انت اعلم
قد يستعمل في بالغ خاموس والظاهر ان الزوج يكره خروجها في فصل الاستينان فيحصل ما يراه

الثلاث التوكيل لانه برادة اظهار الرصد على رعاية الادب فيه (فجع شخص) ولو وكل مجهولاً
 امرأته تقبل الوكالة لفتح جنونه ثم تفاق فهو ملئ وكالته لان بالامانة يزداد التمكن من الله
 ولا يزول ما كان ثابتاً ومثله في (ط) في البيع وفيه رواية اخرى في باب التوكيل العام ما يمكن
 وما لا يمكنه (شمر) ولو وكله توكيلاً عاماً ما في جميع احواله واموره فقال انك وكيل في كل شئ
 المركب ملي في جميع اموري وللموكل جوار وامهاتش ولا بد يصير وكيلاً بترخيصه وله ان يز
 احد من نفسه (يبيع) وغيره امرأة فبالت لا امرأة بالغ حاش صلاحه بماذا يبايع ذامره
 حقا فذا اكمام اعاج دوس اعارس فلها ان يزوجهها من رجل (فجع عيك) قالت لغيرها بالغ جايص
 ويسمع دانا اك في مقام ثم تزوجهها بغير من الشهود يسنى هذا على وحود المقدمة فان لم يه
 ذكر النكاح لم يشر به باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن من مشتريه او مشتري وك
 (شمر) وكالة ببيع يتاعه بيعاً فاسد او سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يبيع
 ويسترد الثمن من الموكل بغير رصاه (فجع) له ذلك لشيئ الشرع (فجع) وكله ببيع متاهل
 ايبه فقال انك اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمن حقيق فله الرد وبه يعنى (ظاهر) لو قال البو
 بالبيع بعته من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه يضمن (بمر) لو قال اعطى ثوبك
 لك فذم وعين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعاً (فب) اذ بيع بالنعاطي
 فلم صاحب الثوب انه اخذ لنفسه (فجع عيك) دفع اليه خمسة دنانير ردية كالمسعود يتروا
 له ببيعها هاتلنا نير رائجة بطريقه بان يبيعها لغيره ثم يشتري بالعرض الرائجة جاز (يه
 لا ينصرف الى شري العرض بها قال استاذنا راج وهو الصواب في زماننا فانه انما يراد به
 يبيعها بورق او ذهب (يبيع) باعه الوكيل وكل الموكل باستيعاء الثمن يبقى له حق الاستي
 تمة (صغر) الوكيل بالبيع بملك التوكيل بقبض الثمن (جمت) للوكيل ان يرسل بقض الله
 ويوكل الا ان الوكيل اذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه الثلاث الرصد
 ويرى المشتري ولا يضمن الثاني خلاهما كما يودع وقيل لا خلاف فيه يضمن * باب الوكالة
 الشراء (شمر) قال لا اجر لاشترئ بغيرك حتى اعجل لان يفعل يصير مشترياً للموكل ويصير المور

فمشتقوا لعبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقل والتسليم حتى لو هلك العبد في
 يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل ثمة العبد له (بم) قال لاخر نالج دارين ودرم زانان خور
 ناياد ودرم ناويكند خير يصح بناء على مسئلة الكتاب دفع الى آخر دراهم وقال اشترى بها اطعما فهو على
 الحنطة (قرب فتح) الخبز في ديارنا متفاوت من حنطة وشعير فكان مجهولا فلا يضحى قال روح لكن
 خبز الحنطة هو الغالب خصوصا بخوارزم فينصرف اليه كافي الكوفة في مسئلة الكتاب (شخص)
 التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالنوكيل الى الحصاد وغيره ويعتد صحة شئى التوكيل بكثرة
 الموكل وقبض الوكيل للتوكيل فيصير مضمونا عليه بالقيمة (بم) قال لغيره اشترى هذا العبد
 ودفع المال اليه فهو توكيل بشراثة له عرفا وان لم يقل لي او بهن المال وليس للامور ان
 يشتريه لنفسه وان فواه لنفسه فهو للموكل (فتح فاك) امره بان يشتري له حيازية بعينها بعشرة
 دراهم فاشترىها فقال الامر اشترى بها بعشرة وقال بالامور اشترى بها لنفسى بخمسة عشر فقال قول
 للوكيل والبينة بينته (بم) دفع اليه دينار يشتري به كذا فاشترى به بعد ليات فيصتهاد دينار ودفع اليه
 بعد ليات فاشترى به بفلوس مثل قيمة العبد ليات لا يقع الشرى للامور وليس له ان يمسك مئذ دفع اليه
 الامر بل لا عياد دفع هو الى البائع ولودفع اليه درهما وقال اشترى بنصفه لهما وينصفه خبز فاشترى
 بنصفه لهما واخذ بالتصف فلوسا فاشترى به الخبز لم يجز وهو للمشتري ويتضمن النصف والسبيل فيه
 ان يشتري اللحم والخبز من المقصاب والخباز ويدفع الدرهم اليهما او يشتري الخبز لهما ينصف
 درهم او المقصاب خبز بنصف درهم ويبيعهما جميعا اياه بدرهم كذا ذكره في تنبيهه المجيب انه لا
 سبيل سوا هذا (فتح) امره بشراء مائة من من الخنطة فاشترى مائتي من منها ونوى ان يكون مائة
 منها الامر جائز ويقع له (صح) وشر الوكيل من مشتري موكله الموكل به لغوا (فتح) وكل رجلا بشراء
 شيى يعصى وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيى من جنس ما امره بشراثة فباع الموكل ما كان عنده فاشترى
 الوكيل للخبز لا يلزم الموكل * باب شر الوكيل ويبيعه بعد حجوده الوكالة * (ط) عن ابي يوسف ربح
 مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيى ثم قال قد دفعت الى الفاضل فاشترى به فاشترى
 مع الجحود فهو مشتري لنفسه وكذا يعين الاقرار قايما وفي الاستعسان يكون على المضاربة ويرأى من

اليضمان وكذلك الرد فحق اليه الغالب بشرى بها وكالة ولو امره بشراء عبد بعينه فاشترى مع الشهود
فالعبد للآمر بخلاف المضاف قال أبو يوسف روح الوكيل ببيع العبد إذا جعله وأدفعه لنفسه
فبما به فالبيع جائز وبزمن الزمان وكل المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع العبد أو اعتقه أو
ثم اقرب بعد البيع فعلى قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه بثمنه أن لا يلزم الأمر باب ثمانية
بالدلال والضمان على الوكيل بالبيع والشراء (بمصر) رخلان دفع كل واحد منهما إلى الدلال
من الأبريس مثلاً بصفة واحدة فباع أحدهما ودفع إلى الآخر ثمنه خطأ وظابطاً ولا يدركه الدال
ليس للدلال أن يدفع ثمن الأبريس الغائب اليه لكن لو طهر به الحاضر باعتد أو دفعه من صاحب الد
الاول الدلال فله أن يرجع به على الآخر أن يقر به (فيع) اخذ الدلال الثمن ليس له أن يبيع
أو كان يملكه ليظفر بصاحبه فيسلمه اليه فباع منه يضاف بينهما إلى النصف (منج) الوكيل بال
وضع المتاع في مكانه ثم قام منه واستحفظ جارية أو ضاع فالضمان على الوكيل أن لم يكن المستحفظ في
ولا ضمان على الجار أن لم يقبضه ولم يقصر في الحفظ (فصح) وشيخ الإسلام السند في روح دفع
دلال متاعاً فوضعه في مكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاع يضمن وإن كان يريد شراءه
فمؤثره عليه ليراه أو يبره غيره فابق أو هلك المتاع في يده لا يضمن (صغراً) خلاه قال الأستاذ
القياس أن يضمن لأنه أمين فليس له أن يودع غيره إلا أن ما أجاب به (فصح) وشيخ الأ
ليحسن لأن دفع العين إلى المستأمر ليراه أهله ومن له بضارة به وبقية أم معتاد معهود كان الد
مأذوناً فيه دلالة وكل إذا ذهب به المستأمر ولم يظفر به الدلال لا يضمن وكذلك النحاس إذا
العبد في يده لا يضمن لأنه أجير مشترك (فصح) يقال أخيل من الدلال مخبئة ليرى بها ويشترى بها وقد
ليلا في حافرتة فقرضها القار فلما نكح ان يضمن أيها شاء (بمع) دلال دفع ثوباً إلى ظالم لا ي
امتداده منه ولا اخذ الثمن يضمن إذا كان الظالم معروفاً بذكر (بم) دلال دلال كروار
السلعة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد ما دفع إلى الدلال وهكذا في (ص)
وهكذا في (فصح) جواب (عك) في الرد بآل عيب (بم) فبأع الوكيل بالبيع وإحالة المشتري
بالثمن على الصراف أو على الوكيل التحرك كالة والله وأني يسرني في دفعه للاموكل أن يضمن الثمن

الحال من التوكيل وقيل بخلافه (بم) التمسار الذي يبعث اليه المجازرون ابتغاء لبيعتها اذ كان له
 ايمان في قبض اثماتها فخان وعلم التمسار خيانتة ومع هذا جعله امينا في قبض الاثمان فمات ولم يترك
 شيئا وطلبه بقا يا تلك الاثمان يضمن التمسار قيا ساعلى ما لو ترك الزوج الزوج ائع عند زوجته وغاب
 وكانت خاتمة غير امينة فرجع وقد هلك الزوج ائع يجب عليه الضمان كذا اهل (افصح) ذلك المتاع في
 يد الدلال فسد فقال لا ادرى اهلك عن بيتي ام عن كنفى لا يضمن (الفتح) جرت حادثة حاكمة الرضا
 انهم يبعثون الكرايسين الى من يبيعها لهم في البلد ويبحث بائنها اليهم بيد من شافه وزيره امينا
 فماذا يبعث البائع فيمن الكرايسين بيد شخص ظنه امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كان
 هذه العادة معروفة عندهم قال استاذي قال ربه اجعلنا انا وضيوري (من شئت) ادفع المديون الى
 الدائن عبيد او قال له يعبه واخذنا حلقك من ثمنه اود قال ليس وقال اجرها وخذ حلقك منها وحقه في
 الدائن اهرم فيها وخرجت وقبض الدائن اهرم وهلك في يدك هلك على المدينون ما لم يحدث الدائن فيها
 تبعضا وبمثله لو قال يعبه بحقك او قال يعب الدائن في حلقك ففعل بطير المقبوض مضجونا عليه بقبضه
 بالبيع فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع * (افصح) قال وكنت بان تبيعه يكل او تبيعه
 بما يتعلق ببيعها بالنسيئة جاز له لانه مشروطة بخلاف ما لو قال وكنت بان تبيعه بالنقل فبإعاده بالنسيئة
 لا يصح ولكن لو قل بعبه وبيعه من فلان ثمة بيبعه من غيره (الفتح) قوله بعبه من فلان يمنع البيع من غيره
 ولا تتبع باكثر او من النضر الى او من السلطان لا يعتبر لخلاف قوله من فلان بالنضر اني ولا يعتبر
 لا تبعد ببعث اذ لم يكن فيه ضرر ولا حمولة فكل ادع كذا اخل على حقه يجوز منقضة لخلاف قوله لا تبيعها
 منقضة * ياب حال التوكيل وما يميز عن بطلان الوكالة المتجدة وغيره * (افصح) وكلمه ببيع عبيد ثم قال
 لا الرضا ببيعها لا يعزل (الظهير المغمول) (الظهير المغمول) قال التوكيل * اذا جاء عند فانت مغزول قال لا نحن
 لا نغزى بصفة تعليق العزل حتى لا يصير مغزولا (افصح) بيع حمار خالفه المامور لبيعه فلم
 يبيعه فمشريا فادخله في المظبل الموكل لا يعزل حتى يسامحه اعدا الموكل فاقبضه المغمول (افصح)
 عاتك او كل رجلا وقال له كلمة اخر لك يستبددوك لك عاتك فادخله بالمحضر منه يعزل ويقوله كما عاتك
 يستبددوك لا يصير وكذا حتى يقول فوطيك ان فانت وكنت لان قوله يستبددوك عاتك

وليس بتعليق (بفتح) بصير وكيلاً عند العزل فيهما جميعاً وما ذكره (بفتح) الجدل المقولين قال
وكان شعبنا (بفتح) اعتبر العرف * باب ثمن يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعتد به (من) الوكيل
بيعه العبد بآدمه ومن نفسه لم يجوز لانهم اعتاق ولولا عموم ابن العبد او قرينه جاز (بفتح) شياً او
بأدمه من ابن الآمرا واداهه او مكاتمه وعيد لم تاجر عليه حين جازو الا لم يجوز وكذا لو كان الموكل
هو العبد فباعه من مولاه ومن العبد دين اخل في الاصل فهو مردود في النظم الوكيل بالبيع يبيع من احد
الا من ثمانية نفرا وبعه بالا تفاق اعنتك للمذايرون ومكاتمه واولئك الصغين واولد مكاتمه واربعة
البيسنيقة وخلافه ما وهى ولد الكسيرة وولد الكسيرة وولد الكسيرة وولد الكسيرة وولد الكسيرة
امراة وقيل ولد الكسيرة لا يجوز الا ذوات ابوه ولم يتروك وصياً لا لا تفاق وقيل ولد الكسيرة
* باب تراكيل الوكيل * (شعر) وكذا بان يشترط له هذا العبد فوكل الوكيل وكذا فاشتراه بضع للوكيل
الا اول ولو قال له اشتريه لموكل يفتح للثاني ولا يصح قوا كيله في الحق انفسه ولا يملكه (افيه) وكذا
يسر اغريمه عن الدين فوكل الوكيل فامرته بضمرة الاول لم يصح (قضب) وكذا بقبض اد يته مؤ
الوكيل به بقبضه وهلك في دين فان كان الوكيل الثاني من ايمان الاول لا يجمع الدين على
والا يجمع على المدينين بل ينفذ (فجع) قال الوكيل ما صنعت من بيع وشراء فهو جائز من بيع وشراء
او عتق عبدا او طلاق امراته فوكل هذا الوكيل فغير يعتق عبداً بملكه او طلاق امراته ففعل لا ينفذ
لان هذا مما يختلف به فلا يقرر غيره ومقامه يختلف في البيع والشراء فالله اعلم بالصواب في مقام غيره
* باب الوكالة ما قضاه الدين وقضيه والا يبرأ والتراخي للوكيل بقضاء الدين من صرف مال الموكل
الى دين نفسه ثم قضى الدين له لموكل من ماله نفسه فغير من وكان متبرعاً (بفتح) بعض الورقة وكل اية
ليست في نصية به من دايون مؤثقة على التام ولا يعلم الموكل والوكيل بقبض من عليهم الدين
باعتق به بعد التام ولا سيما حيث الكثيرة واليوتان الدين لم يؤثقه بالبيع كيهما فداي قبلك فغاسيا
دعي اي زني هفر نزع لو قال من جاءك ببيعك فكن الا من اخذ بالبيعك او قال لك كن فادفع ما
عليك اليه لا يصح هذا الا بالبيع لا بالبيع لانه للمجهول حتى لو جاء ايمان بالقبالة او بملك العلامة
المدين وانما هي الدين لا يبرأ من الدين الا بالبيع والعهود اذا لم يكن ايماناً بغيره بالقبض (فجع) الوكيل

٢- لو اصاب من مال نفسه ففعل لا يرجع على الامر الا اذا اشترط الرجوع وكذا لو مال كفو مبيع
 بطعامك او ادر كوة مالي بما لك او ارجح مني رجلا مما لك او اعتق عند اعني عن طهاري ومن
 ابي يوسف رجح ان المامور يرجع على الامر في هذه المسائل * باب الوكالة في اداء الزكاة والصدقات
 (شمر) دمع اليه تدرا ليدفعه الى فلان الفقير من الزكاة فدفعه الى آخر فدفعه الى آخر الى ذلك
 الفقير اخره وخرج الوكيل عن الصمان ولود مع اليه عن لياق وامره بان يتصدق على كل نفس
 فربع مد ليات يتصدق على كل فقير من لياتين فهو ضامن (فع) دفع اليه دينار يتصدق به على فقير
 فقير معين مد دفعه الى آخر وامره ان يتصدق به على فقير معين عا كان بحسرة الاول او عليه عبور
 (ظمر) ولو امره ان يتصدق به على فقير معين مد دفعه الى فقير آخر لا يقص (فع فصح) في الزكاة
 يضمن ولد التعيين (فع) البعالي اعطاهم ليضمن فيهما من زكوة فتصدق المامور بدينارهم
 نفسه بغيره اذ اتصدق بها على مائة الرخوع كالقلم والواحي * باب الوكالة في المطلق والكاح *
 (شمر) قال لا خير روحى قل له وطلقها فلا تائم ظهر ان الامر قد توليها مثل الامر او ولد
 نفسه يسعى ان يهمل ويكيل بالطلاق الوكيل لو اقر على موكلة بالكاح لا يقتل على امرى محبته رج
 (شمر فع) حاصته امراته فعاد له رجل من حها فقال وكلتك فاخر حى من مد لها فهد انوكيل
 عالبائس (شمر) ادن له في ثروتي عواريه وامهات اولاده ممن رأى له ان ابن روحه من
 نفسه (صحح) وكله على انه ابن اتراته امرأته مطلقها فان اتراته مطلقها الوكيل ثم طهر انه لم يبرأ
 بحيلة احالته لا يقع المطلق (فصح) وكله فان يزوج الخائنة الصغيرة فزوجها او ولد زوجها الاب
 من غيره ايصا ولا يعلم اي الكاحين دفع اولادهما فادان عند ليموسف وقته وكلته فان يزوجها
 من نفسه بشرط ان يطلق امرأته صحح وهد هو وكلته مضافة على النول يولحد الشرط لا يصير ووكيله
 بالكاح (شمر) الوكيل بالطلاق اذ اقال لها انت طالق منى او انت منى طالق لا يقع (بظمر شمر
 فع) مثله وعن (شمر) في موضع آخر رجلاه اعطى يقع بيلع قوله منى (ظمر) الوكيل بالطلاق المسمر
 اذ اعلق لا يصح (صحح) والحاوي وكله مطلق برضى محالها على مهرها عبور ودخل بها اولاد
 فالبائس منهم اذ دون بالوكيل بالطلاق المطلق بالجدل وقال ابو القاسم الصغير وانوكيل بالبيع عبور

في غير المدخول بهادون المدخول بها قال رَجَّحَ وَلَا يَعْرِفُ مَنْ عَرَفَ خَوَارِزْمَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ
وَكَانَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ (شَصْ) الْهَازِوَجُ فَوَكَلْتُ رَجُلًا بِأَنْ يَزُوجَهَا مِنْ نَفْسِهِ فَلَمَّا طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ
عَلَيْهَا زَوْجُهَا الْوَكِيلُ مِنْ نَفْسِهِ جَازَيْتُ فَقَدْ صَحَّ تَوَكُّلُهَا بِهِ مَعَ عَمَلِهَا عِنْدَهُ وَقَدْ تَوَكَّلَ (فَع)
فَاهِرٌ) قَالَتْ لِرَجُلٍ زَوْجِي مِمَّنْ شَبَّهْتُ فِزْ وَجْهًا مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَجُزْ قَالَ (شَصْب) يَجُوزُ وَذَكَرَ الْجَوَائِبُ
(جَس) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَكْرِ بْنِ قَالٍ وَنَحْنُ نَقْتَنِي بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ (كَيْت) وَكَلْتُ رَجُلًا لِيَزُوجَهَا مِنْ نَفْسِهِ
فَقَالَ أَشْهَدُ وَأَلِي تَزَوُّجَتْ فَلَانَةُ بِنْتُ بَنِي تَارُومَ مَهْرُهَا مَا تَبَادَلَتْ بَيْنَهُمَا وَهِيَ لَمْ تَعْلَمْ بِالْمَهْرِ وَدَخَلَ بِهَا
بِبَيْتِ الْمَسْمِيِّ بِبَابِ الْوَكَاةِ بِالْخَلْعِ * (سَبَل) (بَسَج) عَمِينَ قَالَ لَا خَوْفَ بِالْعَمَلِ كَلَّا نَزِدُ بِأَخْفَتَامٍ يَأْخُذُ
فَكَتَبَ لَهَا الصَّنْكَ وَلَمْ يَقُلْ كَانْدُ يَأْخُذُ سَبَلًا بِجَمْعِهِ هُنَّ يَصْغُرُ أَتَابِلُ وَبِأَخْبَثَ كَثِيرًا فَعَلِمَ بِتَقَرُّرِ رَأْيِهِ
فَعَلَى شَيْءٍ وَلَوْ قَالَ كَانْدُ يَأْخُذُ سَبَلًا فَكَتَبَ لَهَا الصَّنْكَ يَصْغُرُ كَلِّهَا رِضَانُهُ إِلَى نَفْسِهِ وَإِنْ أَجْبَحَ وَوَكَلْتُ
بِهِ رَجُلًا بِالْاِخْتِلَاعِ فَاخْتَلَعَهَا وَكَتَبَ لَهَا مِنْ وَكَيْلِ الزَّوْجِ فَلَهُ إِنْ يَكْتَسِبُ لَهَا الصَّنْكَ لِأَنَّ غَرَضَ الزَّوْجِ
حَصُولُ الْاِخْتِلَاعِ لَا بِنَفْسِهَا وَقَدْ حَصَلَ * بِبَابِ الْوَكَاةِ بِالْخَصْمَةِ وَالتَّوَكُّلِ بِالْاِقْرَارِ وَالرَّأْيِ إِلَى
الْبِقَاضِ فِي التَّوَكُّلِ بِالْخَصْمَةِ مَعَ إِبْرَاهِيمَ خَصْمِهِ * (يَمِر) الْمَرْأَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا
وَلَا لِحَاجَةِ الْحِمَامِ وَتَحْوِيهِ الْكُفْرَانِ مَخْطُوعَةٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَخْلُطَ بِالرُّجَالِ (عَلَيْ) لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَوَكَّلَ
بِالْخَصْمَةِ بِغَيْرِ رِضَا غَالِظٍ نَوَلَوْ رَضِيَ ثُمَّ مَضَى يَوْمَ فَقَالَ لَا لَنْ رَضِيَ لَهُ ذَلِكَ نَوَلْتُ عَنْ وَكَيْلِ الْمَدْعَى
رَمَاهُ عِنْدَ الْقَاضِي ثُمَّ أَقْبَى بِشَهَادَةِ لِقَائِهَا وَلَمْ يَرْضَ الْحَكِيمُ أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنْ تَتَوَكَّلَ وَيَزِيدَ أَنَّ الْخَصْمَ مَعَ
الْخَصْمِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ مَجَاعَةِ الْمَدْعَى قَالَتْ وَهَذَا كَلِمَةٌ عَلَى أَصْلِ الْبَحْثِ فِي خِلَافِهَا (ظَم) التَّوَكُّلُ
بِالْخَصْمَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمُوَكَّلُ عِنْدَ لَا يَصْغُرُ عِنْدَ الْبَحْثِ فِي رَجَّحَ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِي أَصْلِ الْمَدْعَاةِ وَرَضِيَ
بِالْمَطْلُوبِ بِهِ كُلُّ أَرْوَعٍ عَنِ الْخِصَامِ (شَبَح) لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ عَزَلْتُ مُوَكَّلِي وَهُوَ غَائِبٌ وَكَلَّ بِهِ الْمَدْعَى لَا يَقِيلُ
قَوْلُهُ (عَلَيْ) التَّوَكُّلُ بِالْاِقْرَارِ وَاقْرَارِي الْمَعْلُومَ (حُزَم) فِيهِ زَوَائِلُ فِي رِوَايَةٍ لَا يَكُونُ اقْرَارُ حَقِّي يَقْرَرُ
بِالْوَكِيلِ فِي زَوَائِلِهِ يَقْرَرُ أَنْ لَمْ يَقْرَرِ الْوَكِيلُ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ التَّوَكُّلُ بِالْاِقْرَارِ يَصْغُرُ عِنْدَ الْبَحْثِ فِي خِلَافِهَا
حَقْنِي يَوْمَ اخْتَلَعْتُ الْمُوَكَّلَ بِالْاِقْرَارِ الْوَكِيلُ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ مَقَرَّ وَزَفَرُوحَ لَا يَصْغُرُ بِالْاِقْرَارِ عَنِ الْوَكَاةِ
(جَمَتْ) وَيَجُوزُ أَنْ تَتَوَكَّلَ بِالْاِقْرَارِ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ خِلَافَهُ (شَز) فِي الْجَامِعِ الْبَرْقِيُّ لَوْ خُصِمَ

الاب يلقى على الصبي فاذ لا يخرج عن الحضرة ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الرمي
 وامين القاضي فانهما يخرجان من الحضرة بالاقرار (شخص) لا تقبل من الوكيل بالخصومة
 بينة على كالتة من غير خصم خاص ولو قضى القاضي قضيها صح لانه قضاء في المختلف * باب التوكيل
 - ينقل المرأة * (فيمحج بمر) وكله ينقل امرأته من الحمار الى سمرة فقد قطالها الوكيل به فقالت زوي
 ما دفع الي المشروط من المهر فلي منع نفسي منه فقام الوكيل بينة على دفع المهر اليها تقبل
 * باب اقرار الوكيل على الموكل واختلاهما * (فمحج ولب) ولو قال الوكيل بعثا ما مرتني ذبيعه
 بكذا تقبل ثوابه قبل العزل (ط م) دفع مد الى ذبيته وانه يبيعه بكذا ثم وجدته في يد رجل فقال الوكيل
 بعثته منه وصدقه ذوا ليدرك بهما الموكل فله ان ياكل العبد ولا يصدق على وكيله في التضمن
 اذا هلك العبد بعده في يد ذي اليد وفي كتاب الطل وكله بعتي عبد معين فقال الوكيل اعتقه
 امس وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود
 فانه يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود فانه يصدق قال رح والفرق
 المتشكك * باب مسائل متفرقة * (فظا) التوكيل بالاستقرار لا يصح والتوكيل بقضاء الفروض يصح بان
 يقول الرجل اقرضني ثم يؤكل ارجلا بقبضه صح (فمحج ولب) وكله بان يؤخذ اذنه ثم آجرها الموكل بنفسه ثم
 انفسه الا جارة يعود على كالتة والذ (بمر) بلغ المستبضع مروت المبضع وهو في الطريق وقد اشترى
 وقيفا بمال البضاعة ليس له ان ينفق على الرقيق من بقية مالى البضاعة الا بامر القاضي (فمحج ولب)
 الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بعين فاحش * كتاب الكفالة وهو يشمل على سبعة ابواب * باب ما يكون
 كفالة (بمحج) قال لا خير تكفل عني بما علي من الدين فقال وليكن وكتب في القفالة تكفلت لفلان بن فلان
 ايهل را القدر المالك كور في هذه القفالة ولم يتلفط فيها ليس للداثن ان يطال اليها ولا يصح هذه الكفالة
 وان قبل الداثن الخط ولو شهد على نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا (بمحج) كنية القفالة في
 الخط بعد ما طلب الداثن كفالتة كفالة وان لم يتلفط فيها واقتى العلان بان قوله اثنى مهلة ما على
 فلان كفالة (ط م) قال انجه ترا بر فلان است من بن هم فهل او طيل لا كفالة ما لم يتلفط في الخط
 على الالتزام بنحو كفلت تضمنت علي الي (بمر) وكذا الرقال فردا اثنى مال وى يد هم ليس بكفيل ولو قال

فردا این مال بتو تسلیم کنم فهو كفيل (بفتح) قال للدائن كما تريد مد يوك بالبح دهنى حتى دعت وتسلمكم
فهو وعد لا كفالة كافي (المال) اذا قال مالك عليه فانا ادفعه اليك (بفتح) انا في عهد ما لك على فلان
وقبل الدائن لم يصير كفيل لانه قد يعنى انه ياخذ من المدينون ويدفعه الى الدائن وعنه لو قال
بالبح اى زنى كفاج ذاربجا اى فانا نام دنا ناز قبول مكن قليس بكفالة قيل له هو فى العرف كفالة فانكر
العرف (تصح) وغيره لو قال الدائن لاخ المدينون الذاهب الذى الى على اخيك بالغارمية اضمن
قبول كن فقال قبول كروم لا يلزمه شئ * **باب اخذ الكفيل** * (فتح نسي) الدائن يطالب المدين
بالكفيل قيل خلو الاجل ليس له ذلك قال زح وهو الظاهر وفى رواية (بسر) له ذلك (فتح عت)
له ذين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضى ان المدينون لى هبة سنة الى بعين وعطال الدائن
كفيل بالذين يقضيه اذا حل اجل فان عرف المدينون بالابطال والتسوية ياخذ منه كفيل او الا فلا
وهكذا (فتح شبح) ليس له اخذ الكفيل مطلقا (قلت) وليس للمدعى ولا للقاضى طلب الكفيل
بقوله تعالى عليه ذعوى قبل لبيان الداعوى * **باب تعليق الكفالة بالمال بشروط** **م** بتسليم نفسه وتعليق
الكفالة بتسائر الشروط ونحوه * (فتح) قال للطالب ان لم اسلم اليك النفس عند اتعالي المال فنجاء
الكفيل بالاصيل وتوارى المكفول له لا يبرأ (قلت) قال للدائن اعمل لك شهرا ايهن الذى ينار
فطلب منه الدائن كفيل فقال ابوالمدين اكرىكماء راكار تو نكن من ضمان كروم اين يكى ينار
وقبل الدائن ضمانه فى المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيل لا نه شرط متعارف (ط)
تعليق الكفالة بشروط متعارف صحيح وبغيره لا يصح واطلق القدور فى مختصره ويجوز تعليق
الكفالة بالشرط قال الاقطع فى شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او الامكان الاستيفاء جاز تعليقها
به كقوله اذا استحق المبيع او قدم من يدك لان الاستحقاق للوجوب وقدوم زيد قد يسهل به
الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان هبت الريح
او جاء المطر (شد) انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاما دخول الدار وقدوم زيد
ليس من اسباب وجوب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال راجح الا ان الاصح ما ذكره ابو نصر
انه يصح بقلوم زيد وقد نص به فى تحفة الفقهاء (بمر قيب) له على رجل الفادين وعنده

رهن فقال رجلي آخر للبرقة من هو وقتك ان رهن قريب من ارضي ايق سماه راضا من
 اكر دم لا يصح لانه شرط غير مشاعرفي (فصح) قال لك ائس من المديون اكر طاروا وخرش ايدم
 اين دينار ضمان كردم بتودهم لا يصح (بجمل) يصح (جيب) بهر الله على آخر حشرة فطالهم فقال
 رجلي من ضمان كردم وبذير فتم كد بالغ وعابغروشم واين مهالي بتودهم او قال لعابغروشم كد اين
 مال از تو كد وای دهم لا يصح الكفالة ولو اضافها الى ابيع ماله يصح تحت لو باعهم يلزمه ذلك القدر
 ويوجب على يبعه (فصح) قال لك ائس ان لم يود فلان مالك عليه ان مته اشهر فاقاضا من له يصح التعليق
 لانه شرط متعارف فانس عليه في (طفع طمر) كقول بنفطرو قال ان عجزت عن تسليمه الى ثلثة ايام
 فقل المائل ثم حسن بحق او بغير حق او بغير حق موضا يتعد راضا به يلزمه المائل يعني بعد الثلث
 (فصح) قال ما عصمك فلان فانا ضامن ابشر ط القبول في الحال والله استقرضه فامتنع فقال رجلي
 اقضه فلما اقضته فانا به ضامن فاقضه في الحال ولم يقل ضمنا له صير بخاصة الفصل (فصح) كقول
 زينة من رجلي على ان يسلمه لي انكفول له متى طالبه به اتم سلمه اليه قبل ان يطالبه به ولم يقبله يورا
 لان تحكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طالبه به يدل على
 لنا كيدا لا للتعليق فقد سلمه في الحال كونه كميلا فيسرا * باجلا يصح من الضمان والكفالة ومن
 ايصح كماله ومن لا يصح * (شظت بمر) اي في ملكه رحما ما وقال لجاره ان خربت ارك على
 ائسان ذلك واجازة الجوارح وحبوبت اللوار فيل لا يوجع لانه ضمان ما ليس بواجب فلم يصح
 (فقت) اشترى الوكيل بالشرى فطالب الياغ الموكيل باليمن فكفل به رجل لم يصح (بجمل) الكفالة
 باليد ية على رواية القل وروي يصح ما شاع في الاصل ان كان لهم عطية على الديوان لا تصح والا فتصح
 او لو تكفل الموكل باليمن من الوكيل بالشرى يصح (فصح) كقول عن ميت مقلس ثم ظهر له مال
 يعني اسعفت الدين تصح الكفالة بقدره (فصح) كقول لا امرأة ابته ما دمت حية ودعت حيا فتفتك
 على يصح (بمر) لا يصح خشي يقول فلان عتة ابته فتجب على ابي فعلى (شظت) وكيل باع وبعض
 الثمن الموكلة عن المشتري لا يصح لانه يلزم المطالبة على نفسه لنفسه وانه باطل وكذلك الموباع المصارف
 وضمن الثمن الموكلة باليد وكذا لو احتج باليمن على نفسه (جيب) وكذا الموباع الوصى او

الاب فضمن للقاضي او لليتم بعد بلوغه لم يجوز خلاف القاضي وامينه لرباع وضمن لليتم بعد
 بلوغه جاز وكذا الوكيل بقبض الثمن لو كفل من المشتري للموكل وكذا الوصي لو امتد ان في
 نفقة اليتيم فضمن لان حاصل اليد ينطلي اليتيم وكذا وكيل المرأة بالنكاح لو ضمن لها المهر عن
 الزوج او احتال به على نفسه او تزوج ابنته الصغير او بنته الصغيرة وضمن المهر صح ولو ضمن عن
 الصغير المهر في الصحة وراثة في الصحة منه فليس بمشترع قيا لا استحييا فان اذ في المرض
 او ضمن فيه ومات يحتسب ذلك من نصيب الامين بخلاف النبي يوسف ر. ح. (صح) باع عبد ابنيهما
 من رجل صفقة واحدة لا يضح ضمان احد هما لصاحبه فيبيعه ولو كان البيع بطلقتين بان سمي
 كل واحد منهما بالنضيه ثمنا وذكروا بطلان البيع صح لان لم يصرفا منها لنفسيه قال (فج) ولو تبرع بالاداء
 في هذه الفصول طبع تبرعه لان التبرع انما يتم بالاداء وعند الاداء يصير ميسقط جفته في المشاركة
 فيصح (فصح) ان رجلا من رجلين او اثنين وارثان فكفل احدهما لغيره بخصه من الدين
 لا يصح ولو تبرع بالاداء صح لما مر وكذا لو كفل بالبيع اذا تكفل بالثمن عن المشتري (يصح) الوكيل يا مولى
 الاصيل اذ عا المال الى الدائن بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به الا ان يرجع الى الاصيل لانه شئ حكيم
 فلا يقتصر في العلم واليهل كقول الوكيل ضمنا باب الكفالة بالانقضاء (شهر) سليم الكفيل بالنفس
 المكفول عنه الى الطالب ليلال في مكان لا يمكنه العينة وفروجه فان كان التسليم لطلبه يخرج عن العينة (ومر)
 كفيل بنفسه في البلد وسلمه في الرستاق صح ان كان في تلك القرية ما كرم وقال للقائه التاجر والبلد
 الطاهر لا يضح قال ر. ح. ونحو ابهما احسن لان اغلب قضاة رساتين حقوزم طاعة فلا يقدر على محاسنته
 على وجه العدل دون رساتينهم (رفع حرم) كان المكفول له لاجل النساء مع قوم في مدة سنة فجاء الكفيل
 والمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل من وجرج الى باب اخبر بهذا القبر وتسليم منه (فج)
 على السجل اذا غاب المكفول عنه فليلب ابن ابنه لا يزم الكفيل اجتنى بغيره والبيعة في دفعه ان يدعى
 المكفيل عليه ان خصمك لاجل فيمنه لا يدعى فتمين لي موضعة فان اقام فينته على ذلك يندفع عنه الخصومة
باب اداء الاصيل الى الكفيل (شهر سني) ادفع المالكون الى الكفيل المدين قبل ان يوفى الكفيل
 ولم يقل قضاء او لا يجهة الوسانة فانه يقع عن القبض لانه الغالب ويستحق حقه ايضا وكان وقوعة

عنه اولى باب ما يقع به البراءة من المكفالة (يسمى) طالب الدائن الكفيل فقال له انما
 يكون الاصيل فقال الدائن لا تعلق الى طلي الاصيل الماتعاقب عليك فالجواب انه ليس للدائن
 بطالبه بعد ذلك ولكن يمين لا يستحق بحقه في المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به
 التعلق أصلاً وانما يريدون فيه تعلق المعنى وذلك لا يتعلق به تعلق المطالبة وعنده قول الله
 بالغنى داواناً فالكفيل البزاة (في باب) الصالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال طلي
 ان كان الصالح يجنس الدين ولا خلاف (مستخرج) براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كان
 بالاداء او بالانقضاء فان كانت به الحلف فلا لان الحلف يمين براءة الجاهل فحسب (طامة) ما ياتي
 بالمال قليل اثنان يطالب الدائن من ومنه قال زجاج ويعقوب عليه اذا كنت الكفالة لمال مؤ
 فمات الكفيل قبل الاجل او الاصيل وهو في (ط) كتاب الشراعية **شمار** احتال عليه مالا مبيعاً ولا ياب
 احتلت جميعاً ما يدين وبالك مال فلان لم يفتح ولا يصح بها كماله ايضا (ب) دفع السمسار ودينهم
 الى المشتري اثنان في بطن او حنطة لياخذ ذلك من المشتري ففيه بالسمسار عن اخيه هاتين المش
 لا فله يسترد هاتين الاخذ استحقاقا به بخير العادة في بلادنا ان السمسار يملك فعلم من مال نفسه
 ورجع الى المشتري فصار كالزوجه البائع على المشتري تصاقل في (ب) والسمسار في اخبار اقوم لهم جواز
 معة للسمسار يضع فيها القبل المرتب ليق ما يدينون بيعها لمن يحبون والفقراء كذا ويتركون
 فيسحق السمسار ثم قال لا تقبل المرتب على الزوج في دفع اليه السمسار الثمن من ماله ليا
 من المشتري فيكون موزوناً (ج) جازم ان اخاله عليه ماله من من حنطة ولم يكن للتحويل على الج
 عليه شيء ولا للحنثان قبل التحويل فقبل الحثان عليه ذلك لا شيء **باب** الصالح وهو يشمل
 أربع ابواب **باب** الصالح الصحيح والعائش (ب) دفع عن الجاهل فليس له رد فاقضاه رب الغر
 على ان يدفع الحاذك اجرة تضارة هذا القرب يطرح (يسمى) ان كان بين رب المال على المضارب زحوا
 بكونه قتيلاً له اقنع منه بوا من المال فقال بالغ انبرهين منقط دبره الرابع باسقاطه حتى لا يتوق
 على قبول المضارب (فمنح) الرهن بكنتم دايكنا كذا من مد يمينه او يدريك دينا ومن كن
 كرم يكون ابراء ان نوى قال زح اظن انه نجواب (ب) لم يسم لها عليه لمهر ثلثون ديناراً فقلت زح

منه الخمسة دنانير ان دفعها الى في الحال وقال المتوسطون يدفعها بالتقارير يصح هكذا ان كان
يرضاها لقال ربح فاعلم بهذا ان جهالة الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحته اذا كان الصلح ببعض الحق
وانه حسن لان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاملات وهذا اسقاط لما وراء الخمسة لامعوضة
(يبيع) اراد المدينون بعشرة دنانير وذات الصلح فقال المديون له هل بعث هذا والعشرة التي لك
علي الخمسة دنانير فقال الدائن بعث وقال المديون اشتريت لا يصح وان كان غرضهما الصلح الا ترى
انه لو صالح غن يمينته يجوز او اشترى يمينته لا يجوز (ط) ارض بيتهم ما زرعها اخذها ما بغير اذن شريكه
وتراضيا على ان يعطيه الذي لم يزرع نصف البند ويكون الزرع بينهما نصفان فان كان بعد نبات
الزراع جازوا الا فلا وقيل من زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض اذفع الي بدل
والكون الكار البكت فاعلم فان كانت الشفعة المبنية في الارض قائمة بحالها جاز للمبايعه لكن شركة
المزارعة فاسد على جواز البناء ككتاب وان قال ذلك بعد ما فسدت الشفعة المبنية في الارض لا يجوز وعن
ابي يوسف حزرع ارض غيره بآذنه ثم اذا اراد رب الارض ان يخرجها من يده فليس له ذلك حتى
يبتدئ يجر الزرع فان اعطاه البند والنفقة ليكون ما زرع له ورعى به المزارع فان كان قبل نبات الزرع
لا يجوز قال (بمر) ولم يفصل بين القائمة والمستهلكة فاما ان ياول بالمستهلكة او يكون في القائمة
روايتان (فعظم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصول من دعوى القضاة على ذنانير لم يصح
حتى لو وجد بينه بعد الصلح يسمع (عك) ادعى عليه ما لا يملكه واخلف ثم ادعاه المدين غن قاض
آخر فانكر فصول يصح (خج) الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في الشيوخي
وقيل يصح وروى يمان عن ابي حنيفة ربح انه يصح ووجه عدم الصحة ان الدين لا يملك المدين فاذ خلفه
فقد استوفى البذل فلا يصح قال ربح ورايت بخط علماء الاثمة الحماهي اخطى على آخره حق التعزير
او حد القذف وانكر الآخر وتوجهت اليه الامين فاقتنى يمينه بحال يقال السحلو التي فيه اختلاف
المشائخ فقول لا يحد ذلك وقيل لا يحد بثلث فهاذا يدل على ان السحلو في دعوى حق التعزير
وحد القذف ولكن نص عليه انه لا يحد في الحد القذف عندنا في الحقيقة اذ لا يحد في حق التعزير كما نص
عليه في الفتاوى الظهيرية قال ولو ادعى بحق الشرب في المسئلة احلها فلا يصح ان يحد بجوزا حل للمالك

ويغوز الاعتدال (ط) من مطلق حمزة لمن المصلحة لعين الانكار على دعوى فاسية لا يصح ولا بد للصحة
 والمصلحة عن الانكار عن صحة المدعى قال ايضا نزل روح وفيما اذا لم يصر على اوجهين مما يعنى في المدعى
 انزاله على علمه على اوجه لا يسمع منه اصلا كما لمناقضة فيه ونحوها واملا لترك المدعى في دعواه شيئا يمكن
 رد انكاره ويجوز ما على وجه الصحة كدعوى المنقول قبل لخصا به ودفعوى بالعقار اذا لم يرد كرحل وده
 ما يتصل بالصحة فيكون قسدا لدعوى لمعنى في نفس الامر اما اذا كان لترك المدعى في المدعى
 شرطان من شروط صحة المدعى هكذا اثار اليه في (شيب) فمعنى امة فقالت انا حرة فصالحها منه
 فهو حائر بان اقامت بيته على انها حرة لا اصل او اعتقها المصالح عاما اول وهو يملكها بطل المصلحة
 لانه ظهر قسدا المدعى لمعنى في نفس الامر وهو حرة الاصل او مناقضة المدعى في دعواه بعد
 ظهور اقامته على الاصل او لو اقامت بيته انها كانت امة فلان اعتقها عام اول وهو يملكها لا يملك
 المصلحة لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت المصلحة بان يقول فلان الذي اعتقك كان غايها
 غصبك متى احتى لو اقام بيته على هذه الدعوى يسلط بيته وفي الغنية ادعى عليه سورة متابع ثم
 صالحه المدعى مائة درهم من نعمها الموروثة منه الى السارق على ان يقر له بالسوق فان كان المتاع
 قائما صح المصلحة لانه لا يقر ان ملكه المتاع بل ما تفرغ من ان كان المتاع معه هلكا لم يجوز ان تصليك
 قيمة المتاع بل ما تفرغ باطل ولو كانت السيرة فيهم بعينها او مستهلكة لم يجوز يعني اذا لم يعلم مقل ان
 رما اذا علم انها مائة وقبض على المجلس لئلا يملك مائة بملكها وان كان ذهبا عينه او مستهلكا
 بهما لا اختلاف الجلس قيل هل اذا كان معلوما لان جهات له تمنع صحة المعارضه * باب المصلحة في
 الموارث * برهان للكا في صالح الوصي المتولى بين زوجته و بنتيه من مهرها مائة وثمها بخمسين
 ديناراً واخذت من ل المصلحة ثم ظهرت اوروثة اخرى فالباقى ايمان الكل على فرض ان الله تعالى ولو قالت
 المروجة لغير ما ايجبت للميتين ادون غيرهما لا يلتصق اليها (ط) الباقى بعد التنازع يقسم على
 على الباقيين على النصفين التي ظهرت في قبل التنازع * باب صالح الابد والوصى * (فع) وصى ادمى
 على رجل الف لليتيم ولا يئنه له فصالح الخمس مائة عن الالف عن الانكار ثم وجد بيته فادله فله ان
 يقيه على الالف (فسح) مثله وان اذا وجد للصبي بيته بعد البلوغ قيل له فما فائدة قوله في الكتاب

انه اذا لم يكن اللابن او الوصي بينه الى ما يان مني للصبي فصالح الباقل منه يجوز قال فائد ته انه يمتنع
 دفوا بهما واذ دفوا على الصبي ابعك البلوغ في اخي الا مشكلاف قليل للهم ان الجاهل منه واما لهم اقامه
 البينة باب المسائل متفق فله سيف السائل الذي ادعى عليه ان يوعان ذنبا بالامه ودية وخمسين
 قيسا بوردية والجناسا آخرها تكررها فصرح بينهما بالمشقة ذناير من الخلاق ما اذا ادعى فيشأ بوردية
 فصرح بالكم ودية او بالعكس (بجمله) قال احد في الصر تين لا يخرج من ذنايرين وفارقى
 وفارقى فاحد نهما وفارقته ثم سلمته ليس للابنة ان يرجع عليها يالد بنا وحين (فصح) فالحال ان يرجع
 (بفتح) بمرأته (م) الصالح لا ينقض بيقظهما (فصح) طالع عن العشرة بالخمسة ثم نقض الصالح لا ينقض
 لان الصالح بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا زاح وهو الاشبه بالصواب والصواب
 ان الصالح اذا كان بمعنى المعاوضة تنقض بيقظهما ويجوز ان الباقين محمول على هذا او اذا كان
 بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينقض بيقظهما كتاب الرهن وهو يشمل على السنة
 ابواب بآية ما يضح من الرهن وما لا يضح وما يبطال بعد صحته (فتح) دائر مشتركة بين ورثة كبر
 وموتان فزهدا الوقتي والكتبا زنجراج شيعه مشتركة بينهم الصالح صفة واحدة (شما) رهن اذا زلة
 وفيها اجل ان مشتركة لا يضح ولو استثنى الاجل ان مشتركة صلا اذا كان اجلا ان مشتركة بالجل اثر
 المشتركة (بفتح) رهن دائر والحيطان مشتركة بينه وبين الجير ان يضح في العروضة والسقف
 والحيطان الخاصة واتصال المسقف بالحيطان ان مشتركة الى يمنع الصحة لكونها تابعة (شما) رهن العرا هل
 الا ارض المرهونه او غرس فيها اشجار ابا ذل انل رهن يرفع ان يرفع رهنها (فتح) الارض رهن
 (شما) فتح بفتح العقل الرهن والرهن لا يرفع بصفة الارض رهن او الارض شأكت يرفع ان يرفع
 رهن (ميت فليسا) الاجل في الرهن يفسد الرهن لان الحكمة تحبس مستنك لم يوالى المد بين لا (شما) رهن
 خرج (أخير) داره وسلمها الى المستأجر ثم رهنها منه انفسحت الاجارة وصار رهنها (أظهر) رهن عسور
 كردتم بان ان فيها واحدة مسجلة واخرى متاعه خارج الرهن في الزموا في بآية حكم الرهن تعاقب
 هلاكه (بفتح طلت) رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة نو ففني ذنايرين ثم قال يكون الرهن رهنها بما
 بقي من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو هلك يرجع عليه الرهن بل بنا رهن (بفتح) سأل من

الميزان ولو بالبر به غيره ثم يشتري بالثمن الموزن لا يدفع اليك الا برهنين غيرهن ممنوع متاعا فهلك في
 يدك والثوب قائم في يد الراهن والمرتتهن لا يضمن الموزن (بسخ) التي المرتتهن الحاتم الرهن في
 كيسه وكان متحرقا ولم يعلم به فباع يصون تمام قيمته (فسخ) قال الراهن للمرتتهن اعط الرهن للدلال
 حتى يبيعه وخذ دراهمك باعطا وهلك في يدك لا يضمن المرتتهن (بسخ) حمامي المرتتهن وضع
 المصحف الرهن في منزل وقعه ووضع عليه قصعة مياه للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك يصون
 ضمان الرهن الا الزيادة والمورد لا يضمن شيئا (أفع حمل) غصبا من المرتتهن الدار المرونة
 فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن باباح له الانتجاع فغصب منه في حالة الانتجاع فله ان يطالب
 الراهن بالدين (عك) له ان يطالبه بالدين ولم يفصل (صت شح) غصب دار مرونة فالتق
 جزء منها او كلها والمرتتهن يسكن معه وهو ما بذون في الانتجاع يهلك من الراهن وان لم يؤذن
 له في الانتجاع او اخرجه الغاصب منها فملك يضمن المرتتهن (عك) رهن دار احد علو مشقة
 فارضين وقبطونا مشغولا بمتاع الراهن قيمتها ثلثون بعشرة نقبضها المرتتهن وهلك بالبحرق لا يضمن
 المشغول اصلا ولا الزيادة فيما يقابل البارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض بعقل فاسد او صحيح
 لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون
 مضمونا على اصح الروايتين قال رح في (ط) وقال ابو جنيعة وابو يوسف ومحمد رح يعطيه المرتتهن
 ما شاء ومن محمد لا يستحسن اقل من دراهم وعن ابي يوسف رح اذا ضاع فعليه قيمته (فخ حم) دفع
 اليه رهنا ليدفع له ثمان مائة دينار دفع له ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر
 (شخص بسخ) المرتتهن يتفرق بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رد وقال فسخت الرهن ولم يرص الراهن
 وهلك لا يسقط شيء من الدين * باب في تصرف الراهن والمرتتهن في الرهن * (جف) عن ابي يوسف
 رح المرتتهن سكن الدار باذن الراهن بكرة واطلق في الصرف انه لا يكره (خج) الاحتياط في الاحتساب
 منه قلت لما فيه من شبهة الردوا (ظم) رهن في الشتاء ضيقة يشتمل على اشجار مثمرة واباح له اكل
 الثمار فلما امتنع الثمار في الصيف اكلها بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء
 فبسبب يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له رجل وموثة اذا كان الطريق آمنًا عند ابي جنيعة رح

كالوديعة وعند محمد ربح ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا إذا كان له حمل وموثة وقال
 محمد ربح ولو أراد ذلك يرفعه إلى القاضى حتى يكون هو الذى يأمره بذلك (بمسح) رهنه عند آخر
 بعد ما سلمه إلى المرتهن الأول وأخذ به بغير إذن الأول وسلمه إلى الثانى لا يكون رهنا فيما بينهما
 حتى لو قضى الأول دينه لا يكون للثانى حينئذ بخلاف بيع الرهن لأن البيع يتم بالعقد دون الرهن
 * باب رهن المستعار ومك الغير * (بمسح) لا يستعان بشئ ليرهنه قرهن جازوا له أن يأمره بقضاء الدين
 واستيرد إذا وكل إذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن الغيرة لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضاء الدين
 ورده إلى المقر له ولو رهن ذا زعيرة فاجاز صاحبها جاز لو اعازها أبتدأه * باب الدعوى
والبيئات في الرهن (قبح) ردة معينة قيمته خمسية وقال كذلك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما
 قيمته عشرة وأقاما البيئة فبيئة الراهن أولى (بمسح) ولو قال شاهد الراهن لا أدري يكفره لا تقبل
 شهادته (ظمر) تقبل (بمسح) اختلاف في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا أو قال المرتهن بل هذا
 هو الذى رهنته عندى فالقول للمرتهن * باب مسائل متفرقة * (شمر) استحق الرهن فليس للمرتهن
 أن يطالب الراهن بأقامة غيره مقامه (بمسح) باع منك الغير وارتهن بالثمن شيئا واجازهم المالك
 لا يصح الرهن ورهن المريض يصح وإن كانت قيمته أكثر من الدين كإلأعه ولكن لا يظهر حكمه في
 حق سائر الغرماء (جث) عن ابن سلام تزك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف
 له وارث إذا ايس باع المتاع فأخذ الدين وتصدق بالباقي ثم قال في (جث) وكان الرهن (بمسح)
 ابقى الراهن من شئ ولا يعرف احمى هوام ميت والرهن قلنسوة بالغ دخريجا ولا يمكن حفظها
 فلمرتهن أن يبيعها بأذن القاضى وبأخذ ثمنها بالدين قال ربح وهذا حسن صحيح لأن للقاضى بيع
 ما يخاف عليه الفساد من متاع المفقود وثمنه مال الراهن من جنس حق المرتهن فله أخذه
 (خسج) فأوله طازجة ليل للرهن فأبى الارتهان بغد ما أخذ الطازجة وأراد ردها فسقطت منه
 وضاعت فليس له دعوى الطازجة عليه (قبح) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن والراهن لا يتفرد
 وقد مر * كتاب المداينات * (رفع) ربح الدين أخذ من المدين المتعة فضلت قيمتها على قدر
 دينه ثم قال للمدين اجعلنى في حل ففعل لا يبرأ الدين عنها إن كانت قائمة وإن كانت هائكة

(سبي) له عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحقك وبالنصف أخذ منك كل
فأكل مقصود عليه النصف بالمقاصة والنصف بحكم القرض لأنه مقصود بعقد فأنك (فج) الجلي
ديته ديناراً فوجدته ليرثاً فيجعله في الرثا لسرور ليس له الرد (بسم) طلبت في العشرة من المديون
فأعطاه ألفاً من من الخبطة ولم يجعل معه شيء يحل لم يقل أنها من أهلة الدين فهو عيغ بالدين والدين
كانت قيمتها أقل من الدين فإن كان السعري بينهما فليعلم ما يكون يعا بقدر قيمته من الدين أو لا فلا بد
فيها (شمر) له عليه ثلثة دنانير فأعطاه المولى ثلثة من من الخبطة وقال تألج حتى رزقي سباً
ولم يزيد عليه واحداً يقع الخبطة عن جميع الدين ولو كانت قيمته دينارين وقال المديون ارد
بقولي جي زرتي هيار عن جميع الدين قال (فج) يصرف الى جميع الدين وقال (شمر) يصير
هذا الملقط الى الكن عايد فقال استاذ فارجع وذكّر هشام عن محمد بن حماد فقال لو قال الزوج بعثك هذا
الدار من مهرتك وبأطل ولو قال يهنرك حار وكذا الوقال بعثك هذه الدنانير لم تكن بعثتك ولو قال
حقك فعلى بعضي قل سه بالمهر ثم قال فهذه ابدل على أن التواب في الخبطة لكل الاد اصبح
ادعيا من العرف لكس اطل ان العرف مشترك (بسم) اذ عاين الصبي او المملوك الذي لا لغة
اليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع بيمينه ولا قوله اني اديت الى صاحب الحق وثمن من اقر
في مرضه بيزال لا يعرفه المقر له ومات قبل المقر له ان باخذته واخذت عليه ما لم يعلم انه اقر بما
وعلى محمد بن شجاع شهد شاهد ان ابن صاحب الحق امر اذ ربه هذا ليس له ان يحسد حقه الا
شهد واعني الحاكم فيما من الحاكم به (ح) من ابن يوسف قال لك على القفا درهم ولم يعلم المقر له
ولا الخبطة ولا ما ماله بينهما لا يسعه ائحة الا اذ اعلم ذمها له عليه والا لا تقرر لصغير ليزال
فلما نيا حله وان لم يعرف اصله وقال محمد بن يحيى بن احمد في التلخيص لا احتمال ان يرفع من قو
او وجب له سلب التلاف شين لا يعلم المقر له به (بسم) المارسل الدين الى صاحبه قيد رسول الا
على الله ولا يسقه يعلم به ان غلب على طبه الوصول اليه (فج) بسم) للمديون طلب المقاملة
رب الدين بعد القضاء ان كان قد دفع هو لم رقي المكاتب (تج) ولو مات الدين اثن بعد الاستم
وبقيت المقاملة في يد ورثته فلم يدين عليه من ان كاتب الكفلة مملوكة له وان كانت مملوكة

للثالث فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثتها إذ لم يدفع القابلة ولا بد في صحة دعوى القابلة
 من بيان قدر الكافّة وصفتها وإيمان مقلد أن المال المكتوب فيه (تصح) ما بآو عليه ديون لا يفي
 بالتركة بها وأدعت امرأتها مهرها فالقول قولها الحادي عشر من مهر مثلها من غير قيمة فتخاص الغرماء
 به كما إذا وقع الاختلاف بينهما وبين الورثة ولم يثبت إلى ما يتخايل من الفرق وعنه قضى مالك فون
 الملكين المؤجل قبل الحلول أو مات قائله فمن تركته فجواب المتأخرين أنه لا يأخذ من المراجعة
 التي أجرت إيليا يعة بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل له اتقنى به أيضا قال نعم قال ولواخذ
 المقرضين القرض والمراجعة قبل مضى الأجل فلم يرد أن يرجع منها حصّة ما بقي من الأيام (تصح)
 كان يطالبه الكفيل بالدين بعد اخذ من الأصيل وبيعة بالمراجعة شيئا من حتى اجتمع عليه سبعون
 ديناراً ثم تبين أنه قبل اخذه فلا شيء له لأن المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن (تصح) تبرع
 بقضاء الدين على أنسان ثم أبرأ الطالب المظلوب على وجه الاستقاطف لم تبرع أن يرجع عليه بما
 تبرع به (بط) من قضى دين غيره بحسب عقد ارتفاع السبب يعود المقضى به إلى ملك القاضى
 أن قضاه بغير امره وإن قضاه بأمره يعود إلى ملك المقضى عنه بخلاف ما إذا تبرع بالمهر عن الزوج
 ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود تصف المهر في الفضل الأول وكذا في الفضل
 الثاني إلى ملك الزوج (صغر) يعود ذلك إلى المتبرع وكذلك إذا تبرع بالثمن ثم انفسخ البيع يرجع
 بالثمن (فصح) المد يدون دفع المال إلى آخر لم يقضى منه دينه ليس له أن يرجع عليه (م) له أن يرجع
 (بم) استقرض منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ليزن بينها الدينارين فصاعت قبل الوزن لا شيء
 عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به يته بسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع
 على الدين لأن حق المطالبة لم ينطّل في الدين إلا الأثرة (شط) للمد يدون السفر قبل حلول أجل
 الدين قرب حلوله أم بعد وليس للدين منعه ولكن يسافر معه إلى أن يخل الأجل فيمنعه من
 السفر حينئذ إلى أن يوفيه حقه (حضت) قضى دين غيره ليكون له ما على المد يدون فرضي جازوقه
 (حلت ط) بخلافه وقال ولواخذ الوكيل بالبيع الأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على
 أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسد أو يرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن مضافاً

المشتري على حاله (جس) من يردني الدار ان انتقاده على المستوفي واجرة النقاد عليه وزله
على المولى واجرة الزمان عليه ادعى عليه الفالقضاهاثم اقر المدعى انه لم يكن عليه بالمقبوض
ملك القابض ملكا فاسد المحجب عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وفيها او قضى بها
يدينا (جس) رب الدار اذ اظهر لجنسين حقه من مال المدعيون على صفة فله اجله بغير رضاء
ولا يداخل الجيد بالردى وله اخل الردى بالاجيد ولا يخل بخلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعند
الشافعي روح له اجله بقدر قيمته ومن ابن بكر الزرع له اخل الدنانير بالدراهم وكذلك اخل
الدراهم بالدنانير استعسا قالا قياصا ولو اخل من الغريم صغيرة مودعة الى الدائن قال ابن
سلمة هو غاصب والغريم غاصب الغاصبين فان ضمن الاخل لم يضرب قياصا بل ينه وان ضمن الغريم
ضار قياصا وقال نصير بن يحيى ضار قياصا بل ينه ولو اخل ماعين له وبه يفتى ولو غصب اجنس
الدائن من المدعيون فغصبه منه الغريم فالمختار هنا قول ابن سلمة والمدعيون اذا قضى الجوز
مما عليه لم يجبر الدائن على القبول (شخص) الجوز خلا فالزفر (ضغير) اعطى المستقرض المقرض
حالا لا يميز الجيد من الردى وباخل منه حقه فهلكت في يد هلك من مال القاضى في قولهم جميعا
لان الاخل للتجويد لا للقضاء (فتح) دفع المدعيون الى الدائن حقه ثم دفع الدائن اليه ليتقبله فهلكت
ففى مال الدائن ولو دفع المطلق الى الطالب حقه ثم انفق فان لم يرتفع فردها على نفعل
ذلم يزجج غلبه الرضا استحسانا لا قياصا كذا قاله ابو يوسف (فتح) والظاهر انه قول الكل يحلف
بالو باع عيبا او تجارية فوجن المشتري بها متبعا فقال البائع اعرضها على المبيع فان انفقت
والا فردها فعرضها ليس له ان يرد ما يد لك العيب (ن) انه على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذ
بهما منهما ثم وجد بعضها تبهرجة ولا يدري لمن هو فليس زاد شيئا على الواحد منهما حتى يزيد
على خمسة فان كانت التبهرجة ستة فلم ان يرد على كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة فدرهمين
وان كانت ثمانية فثلثه وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال
فيم الا يمة الحكمى قلت لا سمى ذى يعنى القاضى الشأن او يتبطل ان يمتنع الرد على قول الجعفي
لان خلط الدراهم فخلط يتبع الكمى يزها ستهلاك عنها نقال لكن حق الرد ثابت بيقين وانما يبطل

ان لو كان المارود غير ما اخل به منه وخلف شك فلا يبطل به الثابت بيقين * باب ما يتعلق بالاجل في القرض وسائر الديون * في شرح مختصر اللغز وردى لركن الإيالة الصياحي وكل دين حال اذا اخل به صاحبه فما زموه جلا الا القرض فان تأجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي ليلى راجح يصح الاجل في القرض حتى لا يكون المقرض مطالبا له قبل مضيه واجمعوا ان الاجل في بدل الصرف ورأس مال السلم لا يصح والاجل في قيم المتلفات يطع عند فادلا فالقرض ولو مات المستقرض فاجل المقرض وارثه فالظاهر انه لا يصح (كتب فعمد ط) قضى القاضي بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عنه تأجيل المقرض معتمدا على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل (ط) الخيلة في لزوم الاجل في القرض بان يحيل المقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى تلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويورث من تركته (من) التاجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في قرضه على الناس بعد وفاته فيجوز من الثلث (شظ) وكذا اذا اوصى بان يقرض من ما له بعد موته فلا فالقيد رهم الى سنة صح في ثلثه وليس للورثة ان يطالبوا به قبل السنة والتأجيل على ثلثة اضرى تأجيل بايام او شهرا او سنة معلومة وانه صحيح اذا قيل المطلوب والا فلا والمال حال وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متعارفة كالخضاد والدياس والجزاز والنير وزوال المهرجان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع بهذه الاحوال فاسد لكن التأجيل في الثمن الى هذه الاحوال جائز وتأجيل مجهول جهالة متعارفة كالاجل الى هببت الريح او مطر السماء او قدوم الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل باطل والمال حال (ط) اجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صحت الاقالة وبطل الاجل والدين ثلثة اخله ينبغي ان لا يصح الاجل عند ابن حنيفة راجح فان الشرط اللاحق بعد العقل يلحق باصل العقل عنده (شخص فصح) ولو اخله بعد الرديعيت صح سواء رد به بقضاء او غيره الا في الرد بدل الصرف فانه انما يصح الاجل اذا كان الرد بقضاء لانه اذا كان بغير قضاء فانما يصح الرد اذا قبضه في المجلس لانه بيع في حق المشرع وكان لك الرد بغير الروية (بمع) اقران عليه ثلثين دينار ثمن المتاع يؤد بها بالتفريق الى حين الاضحي فللمقرض ان يطالبه بالكل في الحال (شظ) مات وعليه دين آخر مؤجل صار حالا

فقال ادفعها الى فلان وعينه قد فع ومات المذئوع اليه فلرب الدين ان يطالب المذئوع بلينه
ولو كان له عليه عشرة حالة وعشرة مؤجلة فوجب له خمسة منها ينصرف اليهما (فع) تعليق البراءة
بامركائين تنجيز (حك) تعليق البيع بامركائين انما يكون تنجيزا وبيعا اذا كان يعلم البائع به والا
فلا قال استاذنا راح فيحتمل ان يكون الابرأ على هذا التفصيل (م) قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى
فقال هو لوجه الله تعالى ببرأا استحسانا ولو قال الاجنبى للبائن هب دينه لى او حله لى او قال
اجعل ذك لى فقال قد فعلت ببرأا استحسانا ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ قال استاذنا راح وقعت
واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الد هب الردي زمانا الد ينار بخمسة دوا نيق ثم تنبه فاستحل
منهم فابروا ه عما بقى لهم عليه حال كون ذك مستهلكا فكتبت انا وغيرى انه ببرأا وكتب ركن
الد بين البونجاني الابرأ لا يعمل في الربو الان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الائمة الحكمي
معللا بهن التعليل وقال هكذا سمعته من ظهير الدين المرغيناني قال راح فقرب من ظني ان الجواب
كل لك مع تردد فكنت اطلب الفتوى لا محو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الائمة
الخياطى فاجاب منه انه ببرأا اذا كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ
فازد اد ظني بصحة جوابي ولم امحه ويدل على صحة ما ذكره البزدوى في غناء الفقهاء من جملة من
البيع الغاسد جملة العقود الربوية تملك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربو مملوكا للقباض
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله ولو لم يصح الابرأ او رد مثله يكون ذك رد ضمان ما استهلكه
لا رد عين ما استهلكه وبرد ضمان ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيد للملك في
فضل الربو فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربو فكيف يجب عليه ذك حقا للشرع وانما الذي
يجب حقا للشرع رد عين الربو اذا كان قائما لا رد ضمانه * باب في الابرأ من المهر * (جمع)
وبري قالت لزوجها ان كان يتمكن المهر فقد ابرأ تك يبرأ في الحلال وليس بتعليق ولو استحل
زوجته فاتهيمته انه يبرأ البراءة من المهر فسكت فقال نسوي المهر فايرأته ثم عاد ثانيا لا يبرأ وقال
صاحب جمع العلوم ببرأا (شمر) قالت لزوجها ايرأتك ولم يقل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت
ايرأت زوجي ببرأا اذا رده (فع حك) ظلى امرأته ثلثا ولم تعلم به ثم قال لها ان لم تبرأ في من المهر

فأنت عاتق لثانها فإنه وقبل يبرأ قال يبرأ أحد قير أقل أو لم يقبل (بفتح) قال لزوجه أبرأني من المهر
فأنت عاتق بالحق في حيل فإمكن من جميع الحقوق يبرأ من المهر ولو قال لها اجعلي لي حل وثوابه للمهر
من مديتها فبطلت في حل لا يبرأ حتى يقترون بقربة تدل عليه (فتح) وقال طه السعدني يبرأ
(ن) جعلت غرامتي في حل لا يبرون عند علمائنا وعند ابن مقبل يبرون ولو قال جعلت غرامتي
فلان في حل يبرأ لأنه معلوم دون الأول (م) عن أحمد من كان لث عليه شئ فهو في حل لا يبرون
ولو خص فقال في حل مآلى عليه يبرأ ومثله من أبي يوسف ولو قال رجل كان معه ألف درهم أو
متاع فقال الألف التي كانت معي أمس لم اقضها الخ لا ولم يقضها مني أحد ثم ادعى بعه فمضى
على رجل وأقام بينة لا تقبل لأنه أكد بهم فلان هذا شئ معين ولو قال ليس لي على أحد شئ
أو لم اقض أحد شيئاً أقام البينة على رجل تقبل لأنه ما عين ولو قال مآلى بالكوفة داراً ومآلى
في دهر دار أو قال مآلى في الدنيا داراً أو قال مآلى على أحد شيئاً أو قال أخذت من جميع من كان
لي عليه شئ فله أن يدعى لأنه لم يبرأ أحد يعرف (فك) قالت الصداق الذي لي على زوجي
ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدها المقر له ثم أبرأت زوجها عنه يبرأ (حمر) لا يبرأ (ظمر)
المهر الذي لي على زوجي لو ادعى لا يصح إقرارها به (صغر) إذا حالت العسا فمضى الزوج على أن يؤدى
من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح الهبة قال استاذ فارجح له ثلث حيل أحدها
شرعي شئ معلوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح إنسان معها من المهر شئ معلوف
قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لا يبرأ لصغيرها من الزوج قبل الهبة * كتاب المزارعة وهي
أربعة أبواب * باب المزارعة الجائزة والثامنة * (بفتح) شرط على المزارع الحصاد والدبا من
وتحذرك من الأعمال بعد أدراك الزرع جازت المزارعة لما تعارف الناس ذلك ولو قال له اكرب
أرضي هذه بالشركة لا تصح إلا إذا كان فيه عرف ظاهر في مقدار النصيب في مثل هذه الشركة
فيلصرف إليه ولو كان الأرض والبذر وثور واحد من أحدهما وثور واحد والعمل من آخر جاز
لأنه لو شرط كلا الثورين على أي واحد منهما جاز كذلك هذا (جيت) ولو أخذ البراهن الأرض
مزارعة بطل الرهن ولو كان البذر من الراهن لم يبطل وكانت كالعارية للراهن في سقوط الزمان

* باب الشرط في المزارعة * وأبو عبد الله في المزارعة أو كرمه من فوائده مزارعة وشرط عليه تسليمها
 يكن لك فسدت ولو شرطت في المساقاة فدين الثمران حين على العامل لا تقس قال مجيد الائمة الاول
 بجواب المتقدمين والآخر لجواب المتأخرين (خروج) شرط على المزارع بان ينسرقها فسدت وقال
 حماد بن أبي شعيب هذا الجواب المتقدمين والمتأخرين على الاختيار المتأخرين انما لا تقس (قلت)
 مثله (فيخرج) انما جرت ارضها ففعلها مزارعة فكر بها المزارع ثم المستأجر جرت ارضها من آخر قبل ان
 يبين رها المزارع صح ان كان البذر ضمن المستأجر ولم يزرع ان يطالب المستأجر باجر مثل عمله
 (قلت عليك) لو لم يشترط على الحزب حفر الثمر فاستعمله في الحق لا يجب عليه اجر ما حفر * باب فيها
 يتعلق بالمعاملة في الكروم والآلات وغيرها * (فيخرج) دفع كرم ما معاملة فائمه واصحاب صاحب
 الكرم يدخلون فيه ويباركون الثمار لم يضمن صاحب الكرم ان اكلوا منه بغير اذنه وكل الا يضمن
 ان اذن فيه لمن لا يجب عليه نفقته وايضمن نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه وصار كانه
 قبض ودفعه اليهم قال راجح وعلى هذا اذا كان الكرم مشترك بينهما شركة ملك او كان الزرع بين
 الاكار وصاحب الارض او بين شركيين واصحاب اخذ هاتين قون السنا بل قبل الروس وينفقونها
 واما اذا باع ثمار كرمه ثم اصحابه كانوا ياكلون الثمار ينبغي ان لا يضمن صاحب الكرم ما اكلوا
 باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه ليس له ان ياخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف
 الاول * باب مسائل متفرقة * (شم) مزارع جمع سرقين وكان التراب من رب الارض
 والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن (فيخرج) السرقين كله للمزارع
 وعليه قيمته التراب ان كان له قيمته والا فلا وان كان اخذ التراب باذنه فلا شيء عليه (فعمد)
 السرقين كله لرب الارض قال راجح وهو الا صوب فان المزارع لا يجمع السرقين لنفسه بل ليلقي
 في ارض رب الارض عادة (عمد) قال لا خرا عرفتني اصطبلك لدا بتي ففعل فالسرقين له باختيار
 الدابة ولو قال صاحب الاصطبل ادفع لي ذابتك لتبيت في اصطبلي فالسرقين له (عمد) السرقين
 لمن القى الحشيش في الوجوه كلها من الغصب والامارة وان كان عين صاحب الاصطبل موضعا
 مغروفا لجمع السرقين فهو له (فيخرج) الحرا ثون الذي بين عليهم قرض لا ربا بالاراضي

لسواه البلك يعرجون السرقين منه يهولهم قتل الآدحال في الارض الا اذا قال له راع
الارض خذ السرقين من مكان كل ابعيته فيحسد يكون له لصحته الامر ولو احرجه المستأجر
ملرب الارض ان قصت الاجارة (يو) دفع المستأجر الارض مراعاة إلى المرحر بعد التسليم ان كان
المثل من قبل المستأجر حار والاملا (يحي) الذي يرضى بترك الحفظ كدسه ليلا اذا كان الحفظ
عليه متعارفا والمرارع بالزرع لا يستحق من التمس شيئا والمرارع بالثلث يستحق بالصف لمكان
التعارف (فع عك) التمس والنقل بين المرارع وبين صاحبه ان اجازي شروط الحاكم التمس لصاحبها
الارض في ظاهر الرواية الا اذا شرط الشركة فيه قال ابياد يارح والمختار في رماها حواب (يحي)
انه لا شيء للمرارع بالزرع من التمس لمكان العرف وطاهر الرواية * كتاب المصارفة * باب ما يصح
من المصارفة وما لا يصح وما يتعلق به * (فحي) دفع اليه مشرة دفن ثاير ليشتري بها الاور والحام ويدنها
ويبيعها والربح بينهما نصفان صححت الشركة ولا يصح المصارف شيئا من النقصان وان شرط عليه
(يحي) دفع المضارب أو شريك العنان المباح من مال الشركة لا يصح ولو اعطاه من ماله يبيع
ان يكون له الرجوع لانه مادون فيه دلالة واحدة المضاربين يملك المبيع دون صاحبه بخلاف
لو كيلين (تج) المصارف اذا كان يدفع السوائف في سوق المتاع فهو من راس المال (فع) ولو ادهى
لمضارب الوصية وقال رب المال دل لي تحت اصولي بينهما من المال لم يصح (شص) اعطاه دباير
مصارفة ثم اراد القسمة له ان يستوفى دباير وله ان ياخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة
يوم الدفع * كتاب الشرب * (يحي) له حائط فيه حوض فيه مياه يحتاج الخبير ان يملك لهم من الماء
لو ترك ياله مفتوحا يحاف من المسقين على الثمار فيه فله ان يعلق باب الحائط (يحي) يجوز دفع
تخل من الحياص التي في بلادنا للشعة كالماء ولو سقى ارضه ما يحمي الماء فيه فكل احد راع ذلك
يحمي الا اذا عد ارضه ليجعل الماء فيه (يت) المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج
ان يشربه ويجمعه حتى يثبت له الملك والساقى من النيل لا يملك به نفس بل لا يملك حتى يحميه
ن راس النيل بخلاف المحتطب راع يمام على ممثلة البير في الطهارة * باب المصارف في سقى الاراضي
نحوه * وروى سقى ارضه ولم يستوفى في سد المبتق حتى انفس الماء المبتق واصو بحاره يصح اذا

كان النهر مشتركاً وقصوى السد * (شبر) لهذه لم يحفظ شغلها وازداد الماء وغرقت ارض جارة لم يضمن
 (فتح) الماء الى كروتته واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلأت فتجاوز الماء الجحادم وافسد زراعه
 جارة يضمن (جفت) ولو ملأها حتى يخرج الماء يضمن وان كان غائباً (ط) هذا اذا كان ارض الساقى
 بحال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها الماء ثم يخرج لم يضمن (فتح) حتى ولو مشترك بين الجيران
 على السبيل فيؤدى بفتح كذا واحد من الشرايع ويسقى ارضه ويشك عقيب السقى به جرت عادتهم فتركه
 اخذهم مفتوحاً بعن السقى حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى
 * باب احياء الموات (قلم) وكل زحلاء باحياء الموات له فاحياءه فهو للمزكك اذا اذن له الا لا مام في الاحياء
 (فتح عت) ارض غرقت وصارت بحراً ثم نضب الماء عنه او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان وعمرها
 فقيه اختلاف المقتدين مين قليل هي للمالك القديم وقيل لمن احيها وفي زكوة وروضة الناطقى عقيب
 مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها اثار عمارة من امسينيات وغيرها ولكن لا يعزفون ذلك
 ذكر هشام عن محمد لا يسمع لا اخذ ان يحيبها ولا ياخذ منها طيناً وفي رسالة ابي يوسف الى هارون
 هي لمن احيها قال روح ورايت في هذه البر رسالة واليه قوم بين اهل السواد وغيرهم من اهل
 الملكينة ومكة والحجاز والجبال بادوا فلم يلق منهم احد ولقيت اراخيتهم معطلة ولم يكن في يد
 احد وارث ولا غيره ولا احد ايدى فيها ادعوى فاخذها رجل فغمرها وبني فيها وغرس فيها النخل
 والشجر والكرم وكري فيها ايهار وادي خراجها فهي له وهذا هو الملوكة وليس للامام ان يخرج
 شياء من يد الاخذ الا بحق ثابت معروفي قال راج فهد ايشير الى ان يكون لمن احيها لكن للامام
 ان يدل فعها الى من اثبت انها كانت ارضه او ارض مورثه ولى هذا لا يتحقق الخلاف بين
 ابي يوسف ومحمد الا قبل اثبات احد حقه فيها فاما اذا اثبت فهو اولى بلا خلاف كافي للعهد الماسور بجده
 المالك القديم وقد اطلق القديم في مختصره ان الاراضى المملوكة اذا انقطع اهلها موات
 وقد كثر الاقطاع والنضروى في شرخها للخصم الموات اذا كان مملوكاً في الاسلام وعليه اثر العمارة
 ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه وقال الشافعي راج ان كان من املاك المسلمين لا يملك
 بالاحياء * باب تسهيل ماء الكول * (شط) اذا كان لجان من سطح احد دهما على ومسهل مائه على الاخرى

فلما حنبا الا مغل ان يرفع يده على ملكه وليس له ان يرفع يده على ملكه
 يطالبه فوجهه بميله فان الهدم الا مغل لا يجوز صاحبه على المبتدأ ولما حنبا المسيل ان يبنيه ويسنع
 صاحبه عن الانشغال الى ان يعطيه ما اتفق عليه * باب الحكم التراب الذي يلقى على حافتي النهر
 (ثم) التراب المستخرج بالكرى الذي يوضع على جافتي النهر يختص به من وضع بجانبه اذ لم يضر بالنهر
 اذ لم يضر في الانهار التي الى القرى يحفرها اهلها من الريح ويرمون بالتراب الى حافتي النهر هل
 لاخذ ان ياخذها فقال (الشيخ) نعم اذ لم يضر ذلك بالنهر فقلت له في ذلك يقال لا نه سباح فقلت ليس
 الجاهلون استولوا له بالحق فليكن له فقال الاستيلاء انما يكون بسبب الملك اذ لا كان على قصد التملك
 والحفرة لا ينفصلون به التملك من الحشيش الشجر ليزول الماء من جري الماء فكل احد
 ان ياخذ في مكان الحشيش او كان شيع الاسلام يقر به في ذلك قال الراعي وهذا المشقة لجل لوجهه فليكن
 ان اخوان (الشيخ) هو ولا رعا الى المشقة والاشقة لوجهه لوجهه اجاب (الشيخ) لان النهر وان كان مشتركا
 فهل التراب الذي يورعه الحفرة ليس من اهل النهر بل جمعه لما احتله بكان مما خالطه لم ينفصل احد
 فليكنه في مياها (قلت) يجوز اخذ التراب من القرى القليلة باذن الحاكم في البحث مما اتفق مشرقا
 (فعم) اذ لم يضر في الاول من القرى الى حقها فهو ليس يورعه اليها بل باقتسامها وفي تلك القرية
 اقرباء لا يحفرون فيها ولا يملأونها بغيرهم من القرى التي لا يمكن سقيها الا بالحقير (فما)
 نهر مشترك وان قوم واحد من فاستمتع بعضهم من الحفر ثم سقى ارضه منه لا يمكن شقها لشيء في
 روعهم ولو كان يضيقه خلق الشرب من نهرين فباعها لخلق شرب احد النهرين فليس له ان
 يحفر في ماء النهر الاخر الذي ضيقه اخري (فعم) له فليعدهم رخصة الا تسقى بها الا وقت المد يجوز له
 ان يمد النهر بواحد ولا يغير رعا الا ساقط لم يسقيها ولا يكلف نفسا الى الية لان في هذا حرجا
 عظيما والضرر والعيان يسير ومثله عن ابو جري * كتاب الاشربة (فعم) حصر طبعها وزيلت مراتها
 بالطبع فليكن شربها في كتاب الاكراه (فعم) متغلب قال الرجل لما ان تباع له هذه الدار وكل اولادها
 لي حصصك فباعها منه فهو يبيع مكره لان غلب في طلبه تحقيق اما اوعده قال ربح نهد اشارة الى ان

الاكره بالمال اكره شرعاً وفي (شط) الفاظ متعارضة الدلالة ولم اجد فيه رواية الا هذا
 القتل و (بفتح) تزوج لرجل امرأة سر او اراها ان تبزأه من المهر فدل على انها اصل قائمه وقالوا لها ما
 ان تبزأه من المهر والا قلنا للشحنة بالخوارزمية كبا خفا منان فيسود وجهك فايزأته خوفاً من ذلك
 فهو اكره ولا يبيز أو لم يقولوا فيسود وجهك والمسئلة بحالها فليكن باكره (بفتح) ولو قال ادفع
 للخفجائين مائة دينار فيضربونك ويفعلون في حقك كذا او كذا من انواع المضار والافاق في بقال
 او قال فبيع لي كذا اخاف ذلك الغير منه لا متعلداً بالخفجاء والالتواك في زماننا فباع او اقربه فدل
 لان هذا التخويف ممن ثوغل ذلك والظاهر انه لا يهدى المائة لهم (فتح) قال المديون له ائنه
 ادفع الي القباله واقر انه لا شئ لك عالياً والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك فباع القباله
 واقر انه لا شئ له عليه فهذه التي معني الاكره والافاق يدعى دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس
 الملك ومضاد ربه وقتله وكان خبناً اموا المعتمد الناس وكل من شئ وغنه المغمازان عنه ماله يوخذ
 ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان المشوف الشد يد
 من هذه القول قلت فعلى هل اخو يفهم بالغمزة انه وجد مال الغائب عند الثثرة وعما لهم
 بعد الفتنة العامة في معنى الاكره وايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الاض في الاموال
 والازواج (فتح عنك) خاسم زوجته واذا هوا بالمضرب والمشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها
 فالكبرياء باطله (حمر) هذا رجل يضرب حتى باع ماله او ابزأه مما عليه فهل يختلف باختلاف
 ذوى المروءات قرب اتسبان يكون القول الشد يد في حقه اكره او رب انسان لا يكون الضرب
 في حقه اكره (فتح) قيل لرجل اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع بكر مك فباع فهو اكره
 ان كان شرا بالايصال والا فلا قال رج فعلى هذا اذا قيل له اما ان تزني بهذا المرأة او تبيع
 كذا فباع لم ينفذ وكذا في نسوة من المحرمات (شفتح) اكره على المبيع او الشراء فتيار الفلح
 للمكره لا للطائع بخلاف بيع الفضولي وتكاحه فان لكل واحد من المالك والعاق الاصيل خيار القسخ
 قيل الاجازة (فتح ظم) اكرهه يقتل غيره فقتله المصول عليه دفعا عن نفسه لا يجب ذبة المكره
 على المكره (بفتح) ضربها امرأته ضربا شد يد حتى اختلعت نفسها منه بهزها وثقله عندها

واثبات بينهما ان كان الضرب لاجل الاختلاف فلها ان تلي في ذلك كذا الطلاق واقع (فيع) اكرهه
 قبول الرديعة فنقلت في بن فله مستحقها تضمن المودع المودع المكره كتاب المافون (بمير) اذ
 اذن القاضي الصغير في التجارة وله اب واحد صار ما ذونا (يخرج) زهن عبد المذون المذون في
 التجارة وابق من الميرتهن فللغير ما ان يضمنوا الميرتهن لان بالا ياق صار مستورا باليد به وكان به
 من الميرتهن ولو باعد فللمرء ان يضمنوا المشتري كذا هذا (يخرج) قال لعبدك اشتر نفسك مني فاستبدل
 من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه متبرع بقى العين في يد المولى فلصاحب العين ان
 يسترد هامة من الاستودع صبيها العا فاستهلكها لم يضمن عندهما قال ابو يوسف هو نهي
 له في ماله وان استرد هامة عند المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما قال ابو يوسف
 يباع فيها وان ملك الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان لغيرهما وان كانت المودعة عند ائمتنا
 الصبي او العبد المحجور فهو كقتلهما عبد اليأس بود يعة عندهما والفرق بين العبد وغيره ان المولى
 لا يملك روحه فلا يصح تسليطه بخلاف المتاع والذابة وان كان ما ذواله في قبض المودعة او التجار
 او مكاتب فاستهلكها فعليه ضمانها قال روح وزايت في نسخة متبعة من شيوخ المتقنين لو اودع
 عند الاب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي هبة الفجر
 فانه يضمن كالموتله ولو القى ماله في الطريق فجا صبي واستهلكه ضمن الصبي لان التسليط جبه
 للجهول فلم يصح والمودعة لو كانت ذابة فربكبتها الصبي المودع حتى عطيت فعله الخلاف و
 استودع ام ولد الرجل او ميرة المحجورين فعلى الخلاف ولو اعرض صبي محجور او عبد ارضه
 محجورا لفا فاستهلكها قيل لا ضمان عليه لاي الحال ولا في الثاني بل خلاف وقيل بان القرض
 هذا الاختلاف وهكذا اطلق الكرمي في طريقته ولم يقيده بالعبد الصغير ولو باع متهما طعما فاستهلكه
 فعلى الخلاف ولو اودع سكران فادعه عند آخر يضمن وعن عبد الرحمن الكرمي ان السكران
 كان لا يعقل الا رضى من السماء لا يضمن بالاستهلاك (نجس) اودع صبيات عقل طعما فاستهلكه
 لا ضمان عليه وان اودعه غلاما فقتله فهو ضامن بقيمته الى العاقلة عندهما قال ابن زودع الخلا
 في الصبي العاقل فاما الذي لا يعقل يضمن بالا جماع لان تسليطه هو وقال اخوة القاضي الضد

على عكسه وكله (ففتح) الخلف ثابت في العبد المحجور وهو ابن سبعين سنة ايتضاو الخلف
 في الايداع والاعارة والقراض والبيع وكل نوع من وجوه التسليم اليه واحد (فتح) فالتحصيل ان
 هذا ضمان عقد هما فلا يوجبان على الصبي شيئا لانه ليس من اهل التزام الثمن ايمان وعند ابن يوسف
 ضمان فعل وانما من اهل التزام ضمان الفعل * كتاب الجنائيات * ما يجب ما يجب فيه القصاص * (بمزا)
 فصل غيره وهو ان يتم قسالة منه الدماء حتى مات فعليه القصاص (فتح) ذكرنا في القضاة في كتاب التوبة
 ان الامام شرط في استيفاء القصاص وبه بعض اهل الاصول ونسبوا بينه وبين الحد وقد وجدنا المتفق
 لا يشترط نص عليه في (جص) وفي الكافي لا يستعمل بالمتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة لقاتل
 حتى يسلم نفسه للقتل ويعرف اولياء الدماء انه لا يمتنع بذلك صمواعلي طلبه منه (بمزا) امرأة
 قطعت ذواتي امرأة اخرى عند الراس ومضت ستة فليمت بلع الذوات ايتان النهاية القدية بل بقيت
 كما قيلت ففيها حكومة عديل (فب) قطع ذواته امرأته يستأتي جولا فان تبتت فلا يشيخ عليه وان
 لم تبتت فعليه حكومة عديل وهو اختيار الطحاوي (بمزا) كسر رجلان من رجل خطأ فالدية في مال الضمان
 لان ما يجب على كل واحد منهم دون الارش الموضحة ولو ترك اربعة ارجل فسيقتل بضربهم اسن المتضررين
 وان يكسر من آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا يجب عليه الدية والا فلا يشيخ عليهم ولو كسر من انسان
 فاسودت اوا حمرت او اخضررت يجب تمام الارش في ماله وفي (جص) حكومة عديل وجواب (بمزا)
 هو الضواب ولو امر جلا بنزع سنه لوجع اصابعه وعين السن والماء من نزع سن آخر ثم اختلفا فيه
 فالقول بالامر فاذا جلت فالدية في ماله لانه عام وسقط القصاص للشبهة (فتح) (فب) قال لا خير
 ارم بهما لا يخله فرماه ولم يمكنه اخذ فاصاب عينه فذهبت لا يجب على الرامي شي (بمزا)
 لا يشك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب ايقال
 بالفارسية مشيت زيد في هب عمن اجد هما يجب القصاص اذا امكن لانه عمدا وان قال كل واحد منهما
 لا خير ده قال راج ذكر مسئلة المتضارب في (نظ) في موضعين لكن لم يذكر قوله ده ده (بمزا) ضرب
 رجلا فصمت احد في اذنيه يجب تصفية الدية وان لم تزل هب اذنية كما اذا ذهب بالضرب ضرو
 احد في عينيه ولو ضرب انثى رجل فالتفتحت احدى بهما وكلاهما ففيه حكومة عدل ولو ضرب بها فارتفع

هيضها فحكومة مدل وقيل الدية ولو ضربها نصارت مستحاضة فحكومة مدل ولو ركز ونسقط سني المتحرك
 قيل ذلك فحكومة مدل ولو سقطت بعد ثلثة ايام ولا يدل رعايا من الركزة ام من التحرك السابق
 يضاهي الركز وان قاهر السقوط لانه آخر السنين بحسب حكومتها مدل وذكر الطحاوي في اختلاف
 الفقهاء انه لا تعلم فيمن اطلع لم يمت غير ولفقت عينه شيئا منصوصا من اصحابنا ومن ههنا انه مدل قال
 ابو بكر الرازي قد ايسر بشيئين ويلزمه حكم الجنائز وقال الشافعي ربح هو هذا ركنا لبعضه في اذا انتزع
 يد المعضوضة بانكسر من العاض ويقول النبي صلى الله عليه وسلم من اطالع د او قوم بغير اذ نهم فقتلوا
 ميتة فلا دية ولا قصاص وقيل نال الاحاذ ينكسح لعل على ما اذا لم يمكن دفعه الا بقتل العين ومثله
 هذا وبالاجتماع وفي كنز الدرو من اذا نظر في باب دار انسان فقا عينه صاحب الدار لا يضمن بالاجتماع
 لانه شغل ملكه كالوقصد اخل ثانيا فمذا فاعل حتى تمته لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها
 باب التسبب في القتل اليكس او العض او الدواب او غيرها * (شمس) حوض احمام وقف
 في طريق المسلمين انكشف فوقع فيه صغير فهلك فالدية على ما قلنا الموقوف عليهم (بسم) فلو غلب صبي
 ليضربه فخاف فل هب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يجهونه فان يقب اللص البيت
 فخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق وكل الوتسور من سور انجاء فخاف منه دابة
 او انسان (ط) وضع شيئا في الطريق فنمرت ميتة ذابة وقتلت انسانا لم يضمن (بسم) ولو غير صورته فخوفه
 او عبد افجع يضمن (بسم) وثبت من حائط في الطريق فنمرت ميتة ذابة والقت جر دة د بس مليها
 وهلك لا يضمن وكل الرصاص على دابة فنمرت والقت احد ملها وهلك وقال بها والد بن الاسي جابي
 ضمن الرائب والصائح قيمة الهاك (صح) اخل الجمد من طريق البهائم الى شرب الماء فتلفت
 فيها بهيمة لا يضمن (بسم) نقب موضع من حوض لسقي الماء فوقع فيه اعمى فتلف فعليه الضمان
 (فصح) مثله كمن وضع فترة على نهر العامة وهلك بها شيى يضمن (قرب) لا يضمن لانه ما دون
 لالة برفع الماء ولا يتهيأ له الا بالنبق (بسم) انفلت فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فانلف عضو
 انسان يضمن وهو خطاه والدية في ماله لانه لا عاتلة للعجم (بسم) امرأة غطت قدر اخرى تغلي فانصب
 منه شين من شدة غليانه وا حرق رجل صبي تضمن المظنية (طع) عتل الى السلطان رجلا وادعى

عليه سرقة وطلب منه ان يضر به حتى يقر فضربه مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن فخاف المحبوس فصعد
السطح ليقر فسقط منه ومات وقد لحقه غرامة بهذا الحادثة وظهرت السرقة في يد غيره فلورثته عليه
الدية والغرامة قيل هو مستقيم في الغرامة دون الدية وقيل مستقيم فيهما (بفتح) قال التلميز وفي
تسوية عمل المسجد خذ العمد فاحملها والاستاذ حرّك الخشبة المغروزة بالخوارزمية فادبر فسقط
السقف وفر الى الخارج وهلك التلميز يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار
وكذا الورفعوا اسفينة لاصلا جهوا وقالوا للتلميذ ضع العمد تحتها فوضعه فجرحها بالبحر فانها نسي سقط
عليه يضمنون * باب امر الغير بالجناية * (بمرا) امر ابنه البالغ لينزل في ارضه ففعل وتعدت
الى ارض جاره فالتفت شيئا يضمن الاب لان الامر صريح فانقل فعل الابن اليه كالمباشره الاب ولو
استجار نسيان اليه سقط خبره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فالضمان على النجار لغيره
حصاة الامر (ففتح) امر صبيا ليا تاتي اليه بالبار من باغ فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت
الى الكلب فس فاحترق يضمن الصبي ويؤتج به على الامر (تفتح) عبد مسجور جنى على مال فباعه
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس (فتح)
هذا الولي عن نصف القصاص ينسقط الكل ولا يتقلب اليافى مالا * باب جناية الصبيان والمجانين وعليهم *
(شمر) صبي ابن ثلاث سنين وحق الخضاة للام فخر جيت وتركك الصبي فوقع في النار يضمن
الام (ط) لا تضمن في بنت ست سنين (س) امرأة تصرع احيا فاحتاج الى حفظها لانها تقع في
ماء وانار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى القت نفسها في نار عند الصرع فعلى
الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسليمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن
(شمر) معلم بعث صبية لتجسس بنار بغير اذن ابيها فاحترقت يضمن ان كان صغرها بحيث لا يمكنه احفظ
النفس والا فلا (بفتح) امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت بالبحر مبيك هيج ذاري حتى ارجع فذهبت
وتركتها فوق الصغيرة في النار فعليها الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) اودعت صبية
فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمننت والا فلا ابو الفضل في صغيرين يلعبان فضرع احدهما
صاحبه فانكسر فخذه ولم ينجب رحتي لا يمكنه المشي فعلى اقرباء الصبي من جهة ابيه خمسمائة دينار (ن)

ابو بكر رح صبيان يرمون لهما فاصاب بهما احد هم عين امرة او هو ابن تسع سنين ونحوه فالدية
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى مسيرة قال ابو الليث وانما اوصى
 الدية في مال الصبي لانه لا يورث للعجم ما نلت قال واما اذا كان للصبي مال فله وثبت بالبيعة فيبلى
 ما قلته ولو شهد الصبيان او اقر المصني لم يجبهما لمن احدث شيئا (لمع) نزاع بين امرأة فنيحان ورويا
 وتفقن بوما للحكومة على باب مسائل الفسقوط والعثور * (ثب) وضع شيئا على طريق العامة
 فعثر به انسان فسقط ملك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح (فج عمت) وضع زنا في
 الطريق فعثر به انسان فشقه فهلك يضمن ان كان وضعه ليد زوالا (ط) ان كان ابصره وعثر عليه يضمن
 والا فلا * باب بناء القنطرة وخفر البير ونحوه في المطرق * (بم) جعل قنطرة على نهر عام باذن
 رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك به اذى لا اذن يضمن الباني ولا يعمل اذنه في
 حقه ولا في حق غيره (ط) احتفر بير افي طريق مكة او غيره من الفيا في غير ممر الناس فوقع فيها
 انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد بغير ممر الناس فقال اذ الاحتفر بير افي طريق مكة
 او غيره من الفيا في فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الا مصار الا ترى انه لو ضرب هنيك في سبيل او
 اتخذ تنورا للبحر او رطاد ابة لم يضمن ما اصاب ذلك قال روح وتعليل القاضي الصدري في شرحه
 ان الطرق التي في الفيا لها حكم الفيا لان لهم ان يمزوا في موضع آخر كما يمزون فيها فلم يتيين
 لهم ولا خلاف طرق الامصار وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان
 حافر البير في طرق المفاوز وغيرها لا يضمن قال روح والتقيد في (ط) بغير الممر صحيح فانه نص في
 شخص (فقال هذا اذا كان في غير مسجدة فاما اذا احتفر في مسجدة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال
 متأذ نارح وهكذا فصل الجواب في (ط) في نصب الفسقاط في طريق مكة او في طريق آخر والحفر
 لماء والصيد سواء (مخ) امد الخفاف في رحله فخرجت من الدكان الى الممر وغرز في خلفه الاشعي
 لمقتل فتعلق بملأ امرأة فمداها فتشرفت بيدها لا يضمن الخفاف * باب الجناية على الدابة * (شمر
 مع شد) قطع لسان الثور او الحمار يلزمه كمال القيمة لغت الاعطاف (فج طمر شمر) في قطع لسان
 لثور او الحمار يلزمه النقصان (مت) هذا الجواب انما يستقيم في الدمار دون الثور (فج شد)

مثله (بم) ولو نقأ عيني حمار فلصاحب الحمار الحمار لا نهال ينتفع به للاستفحال وفي قول أبي حنيفة ربح
 لا يداخل النقصان (فج ظم) نقأ عين حمار فعليه ربع قيمة ثم اذا نقأ الأخرى او نقأهما معا فجميع
 القيمة ان سلم البعثة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الآدمي (بم) جاء باثانه الى
 حمار غيره مشدود بالطول بالغ جكا نيك وانزى عليها هذا الحمار فحصل نقصان بسببه لا يضمن
 لان الحمار نزأ عليها باختياره والانزاع ليس بسبب للنقصان غالبا فلا يضمن بخلاف اشلاء المالك
 وغيره (بم) ضرب ثور غيره فكسر ثلاثة من اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كل القيمة
 بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده فكل لك عندهما وعند ابى حنيفة ربح يضمن
 كل القيمة ولو خلى حماره الفحل القوي فاهلك حمارا آخران خلاه في موضع له حق التخلية فيه
 لا يضمن (فج بم) استهلك عجول غيره فيبس لبس امه يضمن نقصان البقرة وكل الوساقي
 اثنان الغيز من موضع فذهب معها الجحش ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش والكله الذئب
 يضمن ويثبت به ان قد يصير غاضبا ضامنا وان لم يوجد منه فعل في المعضوب (بم) ولو رمى
 بقلنسوته الى رجل بعير فضرب رجله بسببه الى جد ارن وانكسر يضمن (حج) دخل زوجه جمل
 ضيوره موارا ولا يطيق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاضطيل فوجد مكسورا الرجل
 فان لم ينكسر في حبسه فقد قيل لا يضمن وقيل يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي
 ولو سلم حماره الى المزارع ليشده في اكل الية تفعل ونام وانقطع حبله ووقع في المقرأة ومات
 لا يضمن * باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره * (بم) زارع سال الغنم من الراعي
 الخاض او المشترك لبيئتها في ضيعته كما هو العادة تفعل وبيئتها فيه ونام ونقشت الغنم في زرع جاره
 لا ضمان على احد لان حرج العجماء جبار (شمر فع) ثور يعتاد اكل الثياب وساقه صبي صاحب
 الثور الى ثناء في اشجاره ثياب فقيل للصبي احفظ الثور ونحوه فلم يفعل حتى اكل ثوبا منه يضمن الصبي
 وان لم يكن متمكنا من دفعه لا يضمن الا اذا اقرب به دمه (بم) له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد
 عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالسائط
 المائل ونطج الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم الا النفس والاموال تبعالها

(يت) ادخل ثوراني السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لايضم (بم) رباطا فشاء
طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطخ صيا وكسر شنيته يضم (بم ثب) حل ثورا
اصطبل غير له لمبا حبه ونطخ ثوره الآخر لايضم (فع حم) مرح ثوره المذكورة جاره ليعتد
فنتاخ اثانة صاحب الكردة لم يضم الا اذا ارسله عليها فمطعها في ثوره ولو امرها صاحب الكردة
باخراجها منها فلم يخرج حتى نطعه لم يضم (شم) جاء راى احمره بها ليعبرها جاء من جاز
آحر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى تمر الاحمره فلم يمك
امساكه فمضى ووقع الحمار في النهر لم يضم وهكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار والابيض
(بم) اصابته العجلة صيا فكسرت رجله ومبا حبه اكب عليه وقال كست نا ثما فعبليه ارش اكا
ولو وضع البياع خايته من الصقراط على الشارع ورجع الغا واذق بالعجلة الى السكة فاكسر
بلك الحايية وكانت في غير جانبها فمراها يضم (فمخ) ولو وضع خايية على بابها كانه نجاء ربه
فوقر حمار يشرك فصادمها بعتة وهو يقول كرونت كرونت يعنى اليك اليك فكسرها يضم (ط) به
ولم يضم اذ لم يعلم ذلك والافيض (ن) قصارا قام حمارا على الطريق عليه ثياب فصل
راكب فمزق الثياب يضم ان كان يبصر الحمار والثوب والا فلا قال روح الا ان ما ائتى به
(فمخ) من الضمان مطلقا حسن لانه حكى في (ط) بعد هذا عن ابي الليث عن اصحابنا خلاف ذاك
ثم قال ولكن لو ائتى بما ذكرنا او لا مفت فلا بأس (ص) جفت قمار ثوبا على حبل فمرت به حمور
فمزقتم لم يضم والصمان على سائق الحمولة ولم يفصل بينهما اذا ابصر ولم يتصر لان سوق الدا
في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة (بمخ) دخلت دابة زرع غيره ففسد ثوبه دخله ليجرحها يفسد
ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها و يضم ما ا تلف ولو كانت دابة غيره لا يج
ولو اخرجها فهلك لا يضم لانه ما ذون في ذلك دلالة من الجانين (بمخ) رأى حماره ياء
حنطة غيره فلم يمنع حتى اكها ففيه اختلاف المشائخ والصحيح انه يضم (فع فلك) مسمى عا
اشلى كلبا على غنم آخر فنفرت وذهبت ولا يدري اين ذهبت يضم (شم) ان مشى عند الاشيا
معه خطوات يضم والا فلا (بمخ) وضع يد على ظهر فرس من عادته نحية بذنيه اربرجله فنه

وأتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضرار بالآزم للنخس دون وضع اليد * باب التلغ بالنار *
 (بم) او قد ناراً في ارضه في يوم ريح لا حراقاً بالشيش فتعدت الى كبل من جاره فاحترقته
 يضمن ان كانت الريح تهبت الى جانب الكبد من والا فلا (فع) دارين شريكين لا حد هما فيها
 انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالنسكن فيها فسكن واوقد ناراً فيها فاحترقت الدار
 والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الإيقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوباً لكن تقييده باليقاد
 المعتاد اوقع لي شبهة فيه (فع ب) حمل قطناً الى النبل في فلقية في السكة امرأة تحمل قنباً من النار
 فاحترقت النار والقطن فاحترقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا نظر ان كانت المرأة
 هي التي مشيت الى القطن وضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن رجلان كانا يدبغان
 جلوداً في حانوت واحد فاذا بواحد هما شحما في مرجل فجاش فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم
 واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتعة الجيران لم يضمن * باب ضمان المد اوى * (جمع)
 يدعى علم الطب ضمن بخطائه وزياته لا في سرايته وبه الوبري (جبت) فان اخطأ فقطع الذكر
 في الشتان ضمن وكذلك قلع السن ويصدق الآمرانه لم ياذن في هذه (بسم) سئل عن صبيته
 سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم راسها تموت وقال واحد منهم
 ان لم تشقه اليوم تموت وانما اشقه وابرأها فشقه ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل
 ملياً ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان معتاداً ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقل له انما اذنوا بتمام
 على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت
 فانما ضامن هل يضمن قال لا * كتاب الوصايا * باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايضاً *
 (فع) قال المعروف بالنسب انت ولد لي لا وارث لي غيرك فاذا مت فجميع تركتي لك لا يستحق
 الثلث بطريق الوصية (فع ج) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا مت
 فجميع ما هو لي فهو له صح في الثلث وصية (مت) ينبغي ان يصح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال رح
 جواب (فع) اشبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية قال رح سالت (فع) له خادم
 اوقد بئس اسمه محمد وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر ذكر بهذا الاسم

في جميع الامور من غير نسبة الى ابيه او قبيلة او حرفة يعرفونه بعينه فلو قال هل الرجل اوصيت
 بلحمد بكل اولم ينكر اسم ابيه وحقه وفهم الجيران وعنده انه عناءه وقلب على ظنهم ذلك هل قيل
 للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعدل وهو ان ياخذ فقال لا يحل لهذا ذلك فالزم بمسئلة الشهادة
 لمن يراه يتصرف المالك فلم ينزع عن قوله وقال (بسم) بل يحل له ان ياخذ الوصية ويحل للشاهد
 ان يشهد له اذا اطمان قلبهما انه المراد قال روح وهو الا شبه بالصواب ووافق بغيرها من المسائل
 وادفع للحرج فقد ابتلى السامة والعامه به يقولون اوصيت للامام كذا اوله وذن كذا اوله وذن كذا
 كذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام الحلة وموذنها وذرابطها ويفهم الناس اولئك
 (مت) ولو قيل له هل بقي من فلان عليك شيء فقال بالبحر جاسا وني رشنا وند فان ادعى
 شيء بعيها فهو له والا فلا شيء له * باب ما يستحب من الوصايا وما يجب * (شم) ورحل لا مال له
 وعليه حقوق العباد وحقوق الله يستحب له الا يضاع ولا يجب (بسم) وغيره عليه تبعات كثيرة ولا
 مال له لا يجب الا يضاع (فع عن ظم فك) الملتقطا عرفها مئة ثم تصدق بها على فقير لا يجب عليه
 الا يضاع عند الوفاة ولا يائم بتركه (فك) قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري اداء الثمن
 قبل ان يطالبه النائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الا يضاع به وغيره من المشايخ قالوا نجس
 عليه اداء الثمن قبل المطالبة * باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز * (فعمر بسم) يجوز الوصية
 بالبحر من ماله عن ابيه الميت (بسم) اوصى بعشرين عددا من احواد اقسامه الفان يجوز ويخرج
 من الثلث (بسم) ولو اوصى بثلاث ماله الى تبعاته بالبحر في شكود سارا لا يصح لان التبعات يتناول حقوق
 العباد والموصى له والموصى به مجهول فلو اوصى بثلاث ماله الى صلواته وتبعاته فنصف الثلث يصرف
 الى الصلوة وتنطل في حصة التبعات ولو قال لغيره بالبحر اي شكود ما يبري يكون ايعاء وان لم يصح الوصية
 فيصير وصيا في اصلاح امور اولاد الصغار (فع عمت) الوصية لمن يقره عند قمره كل سنة بشيء مقل
 باطله ومثله في (ن ط) وقيل ان عين احد ابجور والا فلا (فسم) قال لمد بونه اذا امت فانت بري
 من ديني عليك قال ابو القاسم الصغار صح وصيته ولو قال ان امت لا يبره للمخاطرة قال روح
 وبلى هل الوفاة لمد بونه بالبحر حتى لغاغنم اتك بيزار فهو وصية ولو قال بالبحر كما يادك ييزار لا يبر

(ذخ) تغلبت الوصية بالشرط جائز ولو أوصى من مال الغير بالغ أو بالغ بعينه ثم مات فجاز ذلك الغير بعد الموت فهو كالهبة إن شاء بطلن وإن شاء منع وكذلك الوصية بعد جارية ولا يجوز في المشاع الذي تحتل القسمة بخلاف الوصية على الزيادة على الثلث حيث لا يجوز له المنع بعد الإجازة إن كانت بعد الموت * باب الوصية التي تحتاج إلى الإجازة * (شهر) أوصى لولاد بنته بنصف ماله ومات وترك ابنه فقال ابنه بالغ أكرهني نيكام أوصيته لا يكون إجازة فيما زاد على الثلث (بهر) بلغه إن مورثه اعتق عنه ماله وموته وأوصى له يكيل أو ذلك يزيد على الثلث فقال بالغ في خوب أو قال بالغ برسم خوب أو قال أجد خوب نيش وكان الوارث را ضيابه بقلبه حينئذ غير ممكن فهو جازة فيما بينه وبين الله تعالى سواء علم وقت الإجازة أنه لا يخرج من الثلث أو لم يعلم وسواء غلب على ظنه غير الأخبار بذلك وجود هذا التصرف أو لم يغلب * باب الوصية للعقب والورثة والعصبة * (شك) وعقب فلان وله الذكور والأناث ثم أولاد الإبن ولكن بعد موت فلان وكذلك ورثته بعد موته وعصبة قبل موته ويعل حتى أوصى بعقب زيد أو الورثة ثم مات زيد قبل الموصي صححت الوصية وإن مات بعد بطلت ولو أوصى لعصبة تصح في الحالين وفي العقب وبني فلان يستوي فيه الذكور والأنثى بخلاف الورثة * باب الوصية بالصلقات وتنفيذ الوصى من مال نفسه وبغير ما أوصى به الموصى * (بسخ) قال لوصيه تصدق بهذه الضيعة على من شئت فمات الموصى ثم الوصي قبل إن يشاء فلوصى الوصي أن يتصدق بها على من يشاء (فعم) مثله قال ويكون مشيئته كمشيئته (بسخ) لو كان الوصي حيا لكنه أبى أن يتصدق فباعها الورثة لم ينفذ ومثله (بسخ) وهل يجبر الوصي على التصديق إن أبى بالتصدق فلم يكتب فيه جوابا (ن) تصدق الوصي من مال نفسه فدية صلوات الموصى لم يجوز ذلك عن الميت وكان متطوعا ومالاه ما جاز (ن) نفذ الوصي الوصية من مال نفسه قال خلف بن أيوب له إن يرجع على مال الميت إن كان وارثا وإلا فلا وقال محمد بن الأزهري إن كانت الوصية للعباد يرجع وإلا فلا وقال محمد بن سلمة ونصير يرجع بكل حال (بخر) وصى إلى وارثه إن يصرف ثلث ماله إلى المساكين وأمواله عقار فله أن يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الأعيان لنفسه (ط) ولو أوصى بمائة لرجل بعينه فباع منه الوصي شيئا من مال اليتيم بمائة أو ماله على ثوب قليل القيمة أو متاعا جاز ولو حط الموصى له البعض

واخذ الدعوى حار ولو كانت الوصية للمساكين اتمائة فصالح الوصى ثلثة منهم بعشرة لم يحرق ثمانا
وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان يجوز لهم العشرة ويؤدى الوصى تسعتي الى المياكين ولو
صالحهم على ثوب قليل العينة لم يحرق وله ان يأخذ الثوب منهم * باب كيفية تنفذ الوصايا اذا اتممت *
(سمع) اوصى لزيد عشرة دنانير والماقي من الثلث للملان وفلان وصات وتوكتا عيايا ثلثين دينار
ودونا على الناس قللموصى له بعشرة دنانير ان يطلب العشرة قبل خروج الدون ولو اوصى لزيد
عشرة واوصى ايضا لصلوات معلومة لم يعن مصر او دفع الوصى عشرة اليه بنية ندية الصلوة فله
العشرة العاقبة * باب الوصية لخمسة من الناس * (طمر فح) يد حل المحبون في الوصية للموصى (بمرا)
وفي الوصية للعلماء يد حل المكملون في بلاد حار ريم دون بلادنا (وعت) اوصى بان يصرف ثلث
مالى الى العلماء يد حل المكملون واصحاب الحديث ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء يد حل
تحت الوصية من يد قى الطرق مسائل الشرع وان كان يعلم ثلث مسائل مع ادلتها حتى قال
بعضهم من حفظ الروايس المسائل دون ادلتها لا يد حل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان
من اوصى للعقلاء يصرف الى العلماء الراشد من لانهم هم العقلاء في الحقيقة * باب فيما يتعلق
بالوصى والا يصاد والعزل واليتيم * (شمر) عرض متاعا من التركة على المسع بعد العلم بالا تصاء به
يشتمى ان يكون قول لا للوصاية اذ اوصى اليه وهو غائب (سمع) اوصيت بثلث ماله الى مزارف
معيمة ونصت وصيا ومات وارثها غائب فليس للوصى ان يشرح الثلث الى مزارفه الا الى المكمل
وبالمورون (فعم) اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك فليس لعزل او يرد نص القاصى وصنا امينا
كايما تم مرله لا يعزل لانه اشتغال بما لا يفيد (صغر) اوصى ان لم يكن مد لا يعزله القاصى ونص
صيره وان كان مد لا يغيره كاف ضم اليه كايما ولو مرله يعزل وكل الوزل العدل كايما يعزل في (شب)
واستعمله (طمر) وقال انه مقدم على القاصى لانه ممتار الميت قال اساد نارج نادا كان يعزل وصى
الميت وان كان مد لا كايما فكيف وصى القاصى (قع) اوصى الى الله ثم قال لا تحرق بالغ اح وصيت اى
برار اكك داريا ميس دنا توارر انا نخير بهما وصيا (سمع) لوصى الميت ان يواحر الصغير
لحيطة الذهب وسائر الاعمال دون وصى القاصى وصى اليتيم امتنع عن القيام باموره الا باحر

فللقاضي ان يفرض له اجزا (بئر) قال لا خرا صرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات فعصر في الورثة
الثلث الى فقراء المسلمين فثلث الوصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرفه اليهم والوصى اذا اخطأ مال
اليتميم بماله لا يضمن (بئر) المعتار الوصى ثورا ليكرب ارض اليتيم فكريها ولم يردده بالليل حتى ملك
قضاؤه في مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصنى الميت اوصى الى غيره بذلك او وصى القاضي ففعل
بذلك جاز وصار وصى الميت والقاضي * باب تصرف الأب والأم والوصى في مال الصغير * (فعسى)
ان كان في مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يجل الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه
بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه (شهر) يبيعني ان يجوز شراءه لنفسه (عمت) مات عن
زوجة واولاد صغار فله ابيع شيئا من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرهما وجنسه في نفقات
(صغير بسخ) ليس لوصى الا يتم ان يخطأ مالا وثوبا من مورت واحد واكثر ولا يملك الوصى بيع
جزء شائع من دار اليتيم لينفقه اذا اوجبت ان يشتري جزء معين منها لانها تعين بيا لياقني (فعمر)
باع الوصى مال اليتيم بغيره فاحش فهو باطل لا يملكه بالقبض (بسخ) بل هو فاسد (ثعمر) لا يضمن
الوصى ما انفق في المضاهرات بين اليتيمة او اليتيم واخرى في ثياب الخياط او الخطابة والضيافات
المعتادة والهدايا المعهودة في الاغنياء وغيرهم من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان
له منها يد (فعسى) انفق خيالة من مال الصغير لثمنه للاب والجد والعم والخال من ذلك
لم يضمن اذا لم يسوف (حمر) امثلة كذا الورث تخلف خيالة لمؤنة الصبي ومن عند من الصبيان وكل
العبد (يت) وخمير الوصي بضمنيهما (ط) جاز ان ينفق الوصى على اليتيم في تعليم القرآن
والادب من ماله ان كان يصلح كذلك وهو ناجور والا فيكلف تعليم ما يقرب في صلوته بها والدين
الا سبيحاني دفعت ام الصبي ثورا الى رجل ليروضه مجانا فهلك في يده لم يضمن والام هذه الولاية
لان رياضة ثوره نفق محض له (بئر) لليتيم دازوامه مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ذلك (فع)
مثله ولا اجر عليهما (فعسى) حبس الوصى غريما بل بين الصبيان ليس له ان يطلقه قبل قضاؤه اذا كان
موسرا وان رأى ان ياخذ منه كفيلا ويطلقه فله ذلك (جمر) ان كان معسر اناجاز اطلاقه (شهر)
اختلف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم فقبل يباح الكثر بالمعروف وقبل ياكله قرضه ثم يردده وقبل

لا يأكل من اعيان ماله لتماما البان الموصى ونحوه الا بشجار مجاح مالم يضر باليتيم وقيل يأكل منه
 ولا يكتسى وقيل يكتسى ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاكل لا يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او فقيرا
 ولا يقرض غيره وقال الطحاوي له ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذ كان مقيما
 وان خرج في تقاضى دين له او لمراجعات اسائه وجباة فله ان ينقب ويركب دابته ويلبس ثوبه
 واذا رجع رد الدابة والثياب قال ابو ذر والجميع قول ابي حنيفة لان الوصى شرع فيها مستورا
 فلا يوجب ضمانا ولو فصله القاضى وصيا ومن له اجرة لعمله جاز في اديب القاضى للخصم
 وللوصى ان يوكل ببيع مل الميت ويوكل في تقاضى دين الميت وامواله ويخبر باليتيم بماله ويبيع
 له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يؤذى فطرته او يصحى له من ماله ان كان له مال في يده فيما يتعلق
 بالاعان الاب والموصى والورثة على الصغير (الشيخ) الموطأ الموصى النعقة المفروضة للصبي في ماله
 بحوز ان كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه او لم يأذن ولو وصى باليتام ان تحل نفقتهم ببيعها عليهم
 جملة اذا كان ذلك انفع لهم اتحد مورث اليتام او اختلف (الشيخ) وصى يصدق على الصبي من
 مرقه وخزنه حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفعه عليه ليرجع عليه (بسم) وصى
 اتفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق
 ابالم يرجع (الشيخ) امتد ان الوصى على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه اذا
 صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكل الا يستقر ارض له وان لم يكن باذن الحاكم (شيط)
 وللوصى ان يسقرض للصغير (الشيخ) اي يد الا بتركة ام الصغير اذ هي الاب بعد بلوغ الصغير انه
 اتفق عليه نصيبه في صغيره لا يصدان الا اذا كان اشهد (جميع) اب او وصى قال بعد بلوغ الصغير
 بعث ارضه وانعت ثمنه عليه قال (دو) يصدق في الهالك وبه ابو ذر والشيخ البيهقي يصدق في قوله
 بعث داره القاضى اذ لا اول له (فتح بوس) انفق مهر زوجته على اولاده الصغير بعد موتها لا يصدق
 الا نسيئة قال استاذنا رخ بالاول يخالف جواب (الشيخ) والثاني يوافق (فتح جلي) اتفق الروايات
 اكثر على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق (جميع) يصدق في نفقة مثله
 ولا يحتاج في الانفاق الى اذن القاضى قال روح والمختار مالى وصايا (ط) ابن سميعة عن محمد بن

عَنْ ابْنِ أَبِي كَبِيرٍ وَصَفِيٍّ وَالْف. ذ. وَهُمْ فَلَا نَفَقَ الْكَبِيرُ عَلَى الصَّغِيرِ وَحَصَّ سِمَانُهُ مِنْهَا نَفَقَةً مِثْلَهُ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ
 فِي ذَلِكَ لَوْ كَانَ يَكُنْ وَصِيًّا وَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرِكُ طَعَامًا وَثَرًا فَاطْعَمَهُ الْكَبِيرُ الصَّغِيرَ أَوْ الْبَسَهُ فَاسْتَحْسَنَتْهُ
 أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْكَبِيرِ ضَمَانٌ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ مَاتَ وَتَرَكَ طَعَامًا أَوْ دَقِيقًا وَشَمْنًا وَتَرِثُهُ صَغِيرٌ وَفِيهِمْ
 امْرَأَةٌ اسْتَحْسَنَتْ أَنْ يَأْكُلُوا ذَلِكَ بَيْنَهُمْ وَيَأْخُذَ الْكَبِيرُ مِنْهُمْ حَصَّتَهُ (ط) مَا نَفَقَ الْكَبِيرُ عَلَى انْفُسِهِمْ
 وَعَلَى الصَّغِيرِ بِغَيْرِ امْرَأَةٍ الْقَاضِي وَالْوَصِيُّ ضَمَّنُوا حَصَّةَ الصَّغَارِ قَالَ رَح. وَاسْتَحْتَارَ لِلْفَتَاوَى مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ
 (ب) وَلَا يَنْفَقُ حَكَمُ الْحَكَمِ عَلَى الْيَتِيمِ (عَلَيْهِ) وَلَا يَسْمَعُ دَعْوَى الْوَصِيِّ لِبَعْضِ الْإِيْتَامِ عَلَى الْبَعْضِ
 * بَابُ مَا يَدْفَعُ الْوَصِيُّ إِلَى الظَّالِمَةِ وَنَحْوِهِمْ * (ج) صَرَفَ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِ الْيَتَامَى إِلَى ظَالِمٍ يَسْأَلُ
 مِنْهُمْ فَلَيْسَ لَهُمُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ (ب) تَحْكُمُ الدِّيَّانُ بِقَدَرِ مَعِينٍ مِنَ التَّرَكَةِ ذَلِكَ فِيهِ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِ
 نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ فَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ كَبَارًا فَلَا رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا صَغَارًا فَلَهُ الرَّجُوعُ لِأَنَّهُ دَفَعَ
 الْحَكَمَ صَارَ مِنْ حَوَائِجِ الصَّغَارِ فَلَهُ الرَّجُوعُ كَالْمَصْرُوفِ إِلَى سَائِرِ الْحَوَائِجِ عَلَى قَضْدِ الرَّجُوعِ وَهَكَذَا
 الْجَوَابُ إِذَا دَفَعَ الرِّشْوَةَ مِنْ مَالِهِ لَدَفَعَ ظِلْمَ أَكْثَرِهَا مِنَ التَّرَكَةِ * بَابُ الْوَصَايَا إِلَى الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا *
 (ش) الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِصَاءِ لِسَيِّدَاتِ التَّلَاوُتِ (ش) أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ وَأَوْصَى بِثُلْثِ
 ذَلِكَ بِالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ فَمَا يَبْقِي مِنْ ثُلْثِ بَيْنَهُمَا ثَلَاثًا (ش) قَالَتْ بَالِغٌ إِنَّمَا جِيءَ بِمَا يَتَكَيَّفُ
 وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فَمَا تَمَّتْ فَهَذَا عَلَى ثَلَاثِ صَلَوَاتٍ قُلْتَ وَهَذَا إِذَا قَالَتْ ذَلِكَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمَا إِذَا قَالَتْ بِالْأَخْوَازِ زَمِيَّةً
 فَعَلَى صَلَوَتَيْنِ لِأَنَّ لَفْظَ الْجَمْعِ بِهَا مَوْضُوعٌ لِلثَّلَاثَيْنِ نَصَاعِدًا أَلَا تَنْتَنِي بِهَذِهِ اللَّغَةِ فَالْجَمْعُ الصَّحِيحُ فِيهِ
 الْإِثْنَانُ نَصَاعِدًا (ب) فِيمَنْ كَانَ عَلَيْهِ فَوَائِدُ فَتَحَرَّرَ أَهْلُهَا وَقَضَاهَا نَمَّ كَانَ يَحْتَمِلُ فِي الْحَافِظَةِ عَلَى الْمَكْنُونَاتِ
 وَالصِّيَامِ لَكِنَّهُ يَخَافُ أَنَّهُ غَيْبِي تَرَكِبُ تَعْدِيلَ الْأَرْكَانِ أَوْ مَدَاهِنَةً فِي الْوُضُوءِ وَالصُّومِ وَعَلَيْهِ تَبَعَاتُ آخَرٍ
 فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى التَّبَعَاتِ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ غَنِيَاءَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَوْصِيَ الصَّلَوَاتِ وَالصِّيَامَاتِ (ظ) أَوْصَى
 بِثُلْثِ مَالِهِ إِلَى الصَّلَوَاتِ وَالصِّيَامَاتِ وَثُلْثِ مَالِهِ قَبْلَ الْبَقِيَّةِ فَتَرَكَهَا الْوَرِثَةُ عَلَيْهِمْ عَنْ فَرِيَّةِ الصَّلَوَاتِ
 وَالصِّيَامَاتِ لَا يَجْزِيهِ وَلَا بَدَلَ مِنَ الْقَبْضِ ثُمَّ التَّصَدَّقَ عَلَيْهِمْ (ط) وَلَوْ أَمَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثُلْثِ مَالِهِ وَمَاتَ ثُمَّ
 فَصَّبَ الْغَاصِبُ ثُلْثَ التَّرَكَةِ مِثْلًا وَاسْتَهْلَكَه فَأَرَادَ الْوَصِيُّ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ صَدَقَةً عَلَى الْغَاصِبِ وَهُوَ مَعْسُورٌ
 يَجْزِيهِ وَالْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنْ قَبْضَ الْغَاصِبِ يَحْصِلُ بِعِلْمِهِ مَوْتِ الْوَصِيِّ فَيَنْبَغُ عَنْ قَبْضِ الْغَاصِبِ الْخِلَافُ

الذيون (بفتح) اوصت بصلوات وصيا مات كذا استثنى وثلاث مالهاديون على المعصنين فلو جعل
الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال استاذنا زج وحواث (ظمت) احب الي عتي توجب
الرواية (بفتح) اوصت الى صلواتها وصيا ماتها ربعة دنانير وثلاث مالهاعشرة قال تروى نقدر
ما عليها من المتزكات فان زادت على الثلث تروى بالثلث وينوب الله تعالى وهي لا يعي للصلوات
والصيامات معذورة (بفتح) اوصى ان يعطى من كفارة الصلوات ابن الوصي ولا
ابن نفسه البقي (بفتح) اوصى من ماله شيئا معيها الى صلواته وصيا ماتها ومات الوارث محتاجون الى
يجوز صرفه اليهم (بفتح) اوصى ان يعطى من كفارة الصلوات ابن الوصي ولا
مثل ما له للصلوات والصيامات يجوز للوصي ان يصرفه الى الوارث اذا كان محتاجا (ط) هشام
من محمد اوصى بثلث ماله للمساكين فاحتاج الورثة وهم اكلوا خضورا فان اجتمعوا ان يجعلوه لانفسهم
اذا احتاج بعضهم فاجمعوا الى ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغيرا وفايت او خاصر
غير راض لا يجوز (ن) اوصى ان يعطى من كفارة صلواته لولد ولد له وهو غير وارث
فانه يعطى كما امر ولا يجزيه عن الكفارة قال روح نعلي هكذا ينبغي ان يكون ما احاب به (بفتح) انه
يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة غير الوالدين والمولودين ممن يجوز صرف الكفارة اليهم
بإتلاف ما ذكره هشام من محمد ذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا (م) اوصى
بوصية بكفارة صلواته لرجل معين يجوز للوصي ان يضررها الى غيره (بفتح) مثله (فتح) اوصى
انه يتعين وليس للوصي والقاضي صرفه الى غيره قال روح وهو الصحيح ولا يقتضي الابهت العساد الزمان
وطمع القصاة وغيرهم فيها (بفتح) اوصى بالحق وكفارة صلوات عشرين وثلث يسعهما فادى الوصي
بكفارتها من النقد وعين الدين للحق ثم مات المديون مقلدا يضمن الوصي (بفتح) اوصى بصلوات
عمرة وعمرة معلوم صح فان فاتته صلوات تبعد ذلك في مرضه هل او مات قبل ان يتطول مرضه
لا يلزمه استيثاق الوصية وان برأ ثم فاتته صلوات فلا بد من الايصاء بها قال روح الوصية بجميع الحقوق
الله تعالى كالصلوات والزكاة والحق والتدوير والكفارات تغفل من ثلث المال عند اصحابنا وعند
اهل البلد من كل المال (بفتح) اوصى بصلوات عمرة وعمرة لا تدري فالوصية باطلة (كص)

أَن كَاتِثَ الثَّلَاثِ لَا يَفِي بِالْمَلُوءِ جَازٍ وَأَبْنُ كَانٍ أَكْثَرُ مِنْهَا لَمْ يَجْزِ (فَبِ قُب) وَلَوْ أُعْطِيَ فَقِيرٌ أَوْ أَحَدٌ
 كُفَّارَةً الصَّلَواتِ جَمَلَةً جَازٍ بِغُلَافٍ كُفَّارَةً الْيَمِينِ وَلَوْ أُعْطِيَ عَنْ خَمْسِ صَلَواتِ تِسْعَةُ أَمْنَاءٍ فَقِيرٌ أَوْ مَنَّا فَقِيرٌ
 آخَرُ قَالَ الْإِسْكَافُ يَجُوزُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ أَبُو الْيَلِثِ يَجُوزُ عَنْ أَرْبَعِ صَلَواتِ دُونَ الْخَامِسَةِ
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ كُلُّ مُسْكِينٍ أَقَلِّ مِنْ نَصْفِ مِائَةِ فِي كُفَّارَةِ الْيَمِينِ فَكَذَلِكَ هَذَا (ن) أَمْرًا وَأَوْصِيَتْ
 بِشَيْءٍ مِنَ الْحَنْطَلَةِ لِيَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ عَنْ كُفَّارَةِ إِيمَانِهَا وَغُرَاتِ صَلَواتِهَا وَصِيَاءَاتِهَا وَنَذِيرٍ وَرَوَّاجِبٍ
 عَلَيْهِ تَعَالَى عَلَيْهَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ يَقْسَمُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ مَنْقَلٍ أَوْ الْحَنْطَلَةِ خَمْسَةَ أَجْسَامٍ مِنْهَا مِائَةٌ مِنْ ذَلِكَ
 حَصَّةُ النَّذِيرِ وَالْوَلَجِبُ يُعْطَى كَيْفَ شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ وَسَلَّمَ الْكُفَّارَةُ يُعْطَى لِكُلِّ إِنْسَانٍ
 مَنُورِينَ وَسَلَّمَ الصَّلَوةَ وَالصَّوْمَ يُعْطَى كَيْفَ شَاءَ بَعْدَ أَنْ يَشْفَعَ الْأَمْنَاءُ وَقَالَ الْبَقَالِيُّ يَجُوزُ تَقْرِيقُ خَدِيدَةٍ
 صَلَوةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ صَوْمٍ وَاحِدٍ عَلَى مُسْكِينَيْنِ أَوْ يَجُوزُ جَمْعُ الْكُلِّ عَلَى مُسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي (ن) فَاتَتْهَا صَلَواتُ
 فُشْرَةٍ أَشْهُرٍ وَمَاتَتْ وَلَمْ يَتْرِكْ مَالًا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رُحِمَ نَسْتَقْرُضُ وَرَثَتُهَا فَقِيرٌ حَنْطَلَةٌ فَيَدْفَعُونَهَا مُسْكِينًا
 ثُمَّ إِنَّ الْمُسْكِينِ وَهَبَهَا لَوَرَثَتِهَا لَمْ يَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى الْمُسْكِينِ فَلَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى يَمُوتَ كُلُّ يَوْمٍ فَقِيرٌ حَنْطَلَةٌ
 أَجْزَى ذَلِكَ مِنْهُ (رَكْصَ نَصَبٍ) أَوْصَى بِثَلَاثِ مَالِهِ إِلَى صَلَواتِ عَشْرَةٍ وَعَلِيَّةٌ ذَلِيلَةٌ خَاجِرَةٌ لِّلْغُرَبَاءِ وَضَيْئَةٌ
 لَا يَجُوزُ لِأَنْ الرُّوصِيَّةَ مَتَا خَرَجَ عَنْ الدِّينِ وَلَمْ يَسْقُطِ الدِّينُ بِأَجَازَتِهِ * بِأَجَابَتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّيْلِ يُولَى
 فِي الرُّوصِيَّةِ وَفِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالرُّوصِيَّةِ فِي ذَلِكَ * (فَمَعَ) أَوْصَى الرُّوصِيَّةَ أَنْ يَدْفَعَ هَذَا الشَّيْءَ الْمَعِينُ إِلَى الدِّينِ
 لِأَجْلِ دِينِهِ وَفِيهِ نَفْعٌ أَكْثَرُ مِنَ الدِّينِ فَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مَنَعُهُ (شَمْرٌ) وَلَوْ أَحْتَالَ الرُّوصِيَّةُ دَيْنًا لِلْيَتِيمِ جَازٌ إِذَا
 كَانَ فِيهِ نَفْعٌ ظَاهِرٌ وَفِي الْأَبِّ مَطْلَقًا (فَمَعَ) نَأْتِيَتْ وَهِيَ الصَّبَا وَدَيْنًا لِلْيَتِيمِ عَلَى رَجُلٍ ثَبِتَ أَيْضًا فِي حَقِّ
 الْكِبَارِ كَأَخِذِ الْوَرِثَةِ (فَمَعَ عَمَلٌ) تَرْكُهُ غَيْرُ مُسْتَعْرِفَةٍ بِاللَّيْلِ بِأَعْمَارِ الرُّوصِيَّةِ وَأَخِي ثَمَنُهَا وَانْفَقَهَا فَلِلنِّسَاءِ
 أَنْ يَنْقَضُوا الْبَيْعَ وَيَأْخُذُوا بِاللَّيْلِ كَلَّةً لَا تَمْتِنُ فَيَأْخُذُونَ بِهَا (يُخَالِجُ) بَاعَ الرُّوصِيَّةَ عَمْدًا مِنْ التَّوَكُّلِ لِقَبْضِهِ دَيْنًا
 وَالْيَتِيمَ وَاجَالَ الْغُرَمَاءَ عَلَى الْمُشْتَرِي وَقَبَضُوا ثَمَنَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ بِرُجْعِ الْمُشْتَرِي عَلَى الرُّوصِيَّةِ لِأَنَّ أَخِي لَتَبِهِ عَلَيْهِ
 كَقَبْضِهِ (فَمَعَ) قَالَ أَعْطَا ابْنُ فُلَانٍ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ فَأَنَّى أَكَلْتُ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَدَفَعَ أَعْطَا الْوَرِثَةَ فَإِنْ
 لَمْ تَجِدْ وَاحِدًا تَصِلُ قَوْلُكُمْ تَوَجَّدَ وَامْرَأَةُ ابْنِ لَا غَيْرَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ إِنْ أَدْعَتْ هِيَ قَبْلَ الْمَتَوَفَّى مَهْرَهَا
 وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ وَارِثًا سَوَاهًا يَدْفَعُ إِلَيْهَا مَهْرَهَا وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ مَهْرًا وَقَالَتْ لِرَوْجِهَا وَلِلَّذِي دَفَعَ إِلَيْهَا الشَّيْءَ

ثوان فيا لثما كان له ولد فالربع * يات تصرف في الوارث في التركة * (الفتح حاشي) مات من اولا
 صغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير وثبته والبذر مشترك من مالى الميراث فللصغير نصيب
 من الميراث (حسن) الحول الورثة اذا اتفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقين فحاصل ما
 يولا يكون متبرعا * ثانيا لموت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها * (الفتح) الوارث يستغله
 وتركة المستغرفة بالدين بقيمتها لا بالدين (ط) استغراى التركة بين الوارث لا يمنع حريه
 والارث ان لم يكن له وارث غيره (شعب) بخلافه يقال مات وقمر كسبا وبقيل او عليه دين مستغراى
 فاذا كان الدين للعبادى التجارة لم يضح لا نه لم يملكه وكذا الوارث عرض الابن وادعاه لثا يه ثم اذا
 لم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا اراد الغريم الميت تولد من الوارث الدين من مال نفسه يتبر
 اما اذا اذاه من مال نفسه مطلقا فلا يفر يستوجب على التركة قد ينال بعضه ملكه (ن) جعل الورث
 قضاء الدين وتيقظ اليومية من مالهم كان لهم استخلاص التركة وليس للورثى منعهم من ذلك
 وان يمدوا ببيع الورثى التركة وينفذ الدين واليومية (بسخ) قال لا يجل الوارثين للآخرى المستغرة
 ما يقضى الدين وحل التركة فعقبا لا يملك التركة وللأمر ان ياخذ نصيبه منها ويبيع حصته من الدين
 والمأمور فى التخيير قال ثا الورثة فى التركة المستغرة لا تتعرض لها ولا تنيعها ولا تقضى الدين
 والمأمور فى بيعها القاضى الزويميه من الميت وقيل يجوزون على البيع اذا طلب الغرماء ذلك فا
 لا تمنعوا بيعها القاضى ويقضى الدين (شظ) الدين الميتة تصرف يمنع الملك للوارث حتى لا يملك
 وينعها ولا يهتها والرويه ثم سقط الدين لا ينقل ولو اعتق ثم سقط نقل (ن) قال لا مراثى ان دخل
 دار قتلى فاني طالق فدخلها بعد موته وعليه دين مستغراى قال لا يخل بين سلسله طلق لان البلد
 ملك الميت وقال ابو الليث لا يحتك لانه وان كان عليه دين فقتل آل غن ملكه بالموت ولهذا يتوقا
 يمتق الوارث على قضاء الدين ولو كان ملك الميت لملك (شظ) ذكر السوفى عن ابن الدين وان
 يمنع الوارث والموصى له عن التصرف فى التركة وعن ابن تحيفة ربح لا يقسم القاضى التركة
 ليقضى الدين وقيل يقف قدار الدين ويقسم ما بقى (شظ) عن ابا ريسى الدين وان قل يمنع الم
 ويقف ربه كالكفن (ط) التركة مستغرة بالدين وجاء غريم يلقى دينه على الميت فانما تقبل يسته

الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يخلف الوارث لان فائدة النكول الذي هو اقرار الوارث
 لو اقر بالدين والتركبة مستغرقة بالدين لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم (بم) وينبغي
 ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يخلف لامر موهوم * باب من الوصايا * (بم) اوصى بثلاث ماله
 لا يدخل الدين (من) (ين) خل (فصح) اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية برقتها يباع
 (بم) هي وصية بغلتها فلا تباع فيها * باب تصرفات المريض * (بم) في (ز) باع المريض
 واشترى من وارثه بمثل قيمته لا يصح احلا قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة ربح وعندهما يصح
 وان حاجي لا يصح المحاباة عند الكل اجازة الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى
 تمام القيمة والا تفسخ وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة
 وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا يصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قال (بم) وهو الصحيح
 (مشبه) لو اشترى مريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعاينة الشهود واعطاه الثمن جاز الوارث
 انما يخالف الاجنبي في الاقرار فاما فيما ثبت معاينته فلهما سواء (فصح) مريض اشترى من وارثه
 بمثل القيمة بدلين للمريض على الوارث لا ينقل لجواز ان لا يجد الوارث مشترى باخيبيعه منه
 (شبه كص) باع عينا من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن واقر باستيفاء الثمن منه فاجاز الورثة وصد قوة
 في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبقى ثمن المبيع دينا على المشتري تركبة للميت (فصح
 بفتح) محمول محمي غيب يصير في نوبته صاحب فراش لا يطيق القيام وفي غير نوبته يقوم بحوائجه في
 السوق وغيره اذا تبرع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال (بصت) سبعة اشياء من ثلث
 مال الميت وصايا كلها وهباته في مرضه وصدقاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار
 والمهور وعق مكايبه وعق مدبريه وحقوق الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات
 والنذور اذا اوصى بها في قول ابي حنيفة ربح واصحابه وعند اهل الحديث هي كلها من كل المال (فصح
 حبر) ابن وام مرض وللام عليه دين فمات الابن ثم ابرأته عن الدين بعد موته يصح من الثلث
 لانه وصية الاجنبي لانه لم مات خرج عن كونه وارثا * باب مسائل متفرقة * (شبه) القاضي يامر الوصي
 بالايجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (بفتح) اوصى لابن بنته اليتيم وترك

ابن نافع الرصية على البتيم بل ون اذن القاضي يجوز ان كان في هيا له ما وهو صغير لا يعقل القبض
 * كتاب العرائض * (بم) صلب برجله نقطع وارثه الحبل فوق منكوساومات لا يحرم الميراث ولومات
 عن اختا المعتق وبنت ابته فالتركة بينهما نصفان وهذه رواية عن ابي يوسف واختيا والمشايع
 روح (بم) بنات المعتق وذوارثه يزفون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث واكن ايرد
 على الزوج والزوجة في زماننا (بم) ماتت عن روح فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم مطلقا
 عالم محتاج بعد عند الله تعالى (خج) ام ولد زوجت وولدت منه ومات ابوها لا يرثون منه (جبت)
 ولام الولد من مائة على يعى بعد فوت مولاهما بلحقه وقميص ومقنعة استحسانا وكذا الرومات وعق عبد
 فله خفاه وقلنسوته وقميصه وازارته ومراويله ودرن السيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه وهم
 وصية عبد الله بن المبارك لغلامه قال روح ومسئلة ام الولد كذا في (ص) برواية ابن سماعه عن
 محمد وفي مسئلة ثياب العبد نظرو فقد ذكر (صت فجع م) وام الملك بر فليش له شمين من الثياب وغيره
 لا نف يخرج من الثلث وام الولد لمن جميع المال قال استاذ نارج سئل عن ماتت عن زوج وبنتين
 واح لاب وام ولا ملل لها سوا مهر فلى زوجها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين دينار
 فقلت يقسم بين البنين والاخ اتسا ما بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان
 على بعض الورثة دين من جنس غير التركة يحسب ما عليه من الدين كانه عين ويترك حصته عليها
 ويترك العين لانصبا وغيره من المورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين دينار اكا
 عين وبقي الخمسون دينار اى نصيب البنين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة
 وقد انتى به كثير من مفتي زماننا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثا وانه غلط فاحش * باب الشروط
 (بم) باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك قال استاذ نارج وفيه
 نطو (بم) وثيقة الصلح مع المرأة عن مهرها بشين ملفوف لا بد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملفوف
 بيعته لانه اذ لم يكتب بيعته يكون صالحا على ثوب منكر وقال في صك حانوث بيع باذن القاضي من
 التركة الى قضاء دين الميت في آخره وضمان الدرك على البائع هذا الصك فاسد من وجهين
 احدهما انه لا ضمان في البيع على امين القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغريم يطلب دينه لانه

لم يطلعه لا يباع في ذلك شيئاً من التركة وقال في ذلك محمد وقد كتبني في أحد خلد وذهار رضي الله عنهما وأرضاهما
فلان بن فلان هو فاسلما وينبغي ان يقول ارض في يد فلان بن فلان لجواز بعد العمارة من الجبل
فيل جمل ارض الخالي في المبيع وقال يكتب في ذلك الدار المبيعة اذا كان الجبل او مشتركا والجبل في
ينتهي الى دار فلان وقد دخل نصف الجبل او الذي بين هذه الدار وبين الدار او المبيعة هذه في
هذا البيع وانما يكتب والجبل او مشترك بين البائع وبين صاحبه هذه الدار لا تنصيص على انه
يقتضي نصف هذا الجبل او ملك البائع ولو كتب وكان هذا الجبل او مشتركا بينهما او الجبل او مشترك
بين المشتري وصاحبه هذه الدار لا يكون فيه ذكر له خوله في المبيع وقال في ذلك وقد ابركت فيه
وقفها بجميع حقوقها وسبلها واجزها ولبنها وطينها وترا بها لا تكتب ما لم ينع وطينها وترا بها لا تكتب
منقول ويلحق باجرها ولبنها المرعبة فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال رح وهذا احسن

* كتاب الحيل في الشفاء * قال لمطلقة الرجعة اذا راجعتك فانت طالق فالخيلة ان تعانق الزوج

* باب السجلات والخلل فيها عرض على * (سبح) سجيل دهوى وكيل المدعى ارضامى وكيل المدعى

“عليه قد كتب فيه انه ادعى ارضا وكيل المدعى هذا اقل وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى

بِاعٍ مِنْ هَذَا الْمَدَى عَلَيْهِ أَرْضَايَكُنْ أَذِينَ أَوْ كُلِّ الْمَدَى عَلَيْهِ هَذَا أَفْلَا نَأْتِي إِذَا احْضَرْنَا هَذَا الْبَائِعُ

الثلثون فاقبضه وافسخ البيع معه وان هذا المذمى اوفى الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا

الوكيل بالقسط هذا البيع مع هذا البلد في فبقيت هذه الأرض في يد البلد على عليه هذا بغير حق فأنكر

وکیل المدعی علیہ ہذا ذلک فاقام وکیل المدعی بینه علی ذلک فحکمت بحضور المتخاصمین یکون

هذه الأرض ملكا للمملوكين، وهذا الشعب لكم، فها في يد المملوك عليه يغيب حق، فقال فيه خلل من

وَمِنْ حُجَّتِهِ أَنَّهَا قَدْ تَوَلَّى فِي الْبَيْتِ عَمَلَهُ بِمَا كَانَ الشَّيْءُ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّهُ إِذَا خُفِيَ السَّائِمُ الشَّمْسُ فَأَقْبَضَتْهُ

وَجَوَاهِرُ الْاِسْلَامِ يَسْتَحْيِي الْمَوْلَى وَيُسَبِّحُ كَرَامَةَ اَمِيرِهِ وَرَاجِعِ الشَّيْخِ وَالْمُرِيدِ

فَسَخَّطَ الْبَيْعَ مَعَهُ وَلَمْ يَمْ يَقُلْ أَوْحَى السَّمْعَ إِلَى هَذِهِ الْأَنْوِيلِ بِأَنْ تَسَخَّطَ ثُمَّ تَسَخَّطَ الْأَنْوِيلُ الْبَيْعَ مَعَهُ بَلْ وَهَلْ

وَمَسَخَ وَالْوَاوُ يَجْمَعُ الْمَطْلُوقَ فَلَا يَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْعَسْكَرَ كَانَ بَعْدَ قُبُصِ الْعَمَمِ وَبَدَأَ التَّوْبِيلَ بِأَلْفِ مَسَخٍ

وان اريد بالعرف ههنا الترتيب لكن يجيب صون السمجلات عن مثله والثاني انه قال وفسخ هب

الموكيل البيخ فبقية الارض في يد المدعي عليه بغير حق وليس لذلك لانه ان كان يبعدها فليس

اورهما من الاثداء نسمع لا يكون الا ارض في يد غير حق ما لم يطله المانع بقسليمها الا اصل
 القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الاوص مثكال للمدعي بهذا التسليم الفسخ
 ليس بسبب الملك بل هو اعادة الى تدبير ملكه او تقوير للملك في الرهن والرائع انه قال فحكمت
 بمحصر من المتحاصيين ولم يذكر على من حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعي عليه لا يصح وانما
 يصح الحكم على المدعي عليه بمحصر من الوكيل * باب مسائل لم توجد فيها رواية مفصولة ولا جواب
 من المباحين شاف * ١ * اشترى الوكيل ولم يره وسلمه الى الموكل ثم غاب الوكيل او مات او فو
 حاضر لكن لم يحاصم المانع هل للموكل ان يرد على المانع * ٢ * وصى القاصي اذا قيل له القاصي
 نفقة ينفقها على الصغار فاتفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المعروفين لهم او لعلاء السعر هل له
 ذلك وهل يصح * ٣ * ولو اتفق الزيادة من مال نعمه ليرجع هل له الرجوع * ٤ * ادمى
 الصبي رجلا من معان ما قاتل المعاق ثم مات الصبي اكرث اقرناؤه ومهما ام اترياءه من الآخر
 لا غير * ٥ * شرط الواقف في وقف الصيغة او الدار ان يقع متهما من يكون له السوية ان شاء او يحتصر
 كل واحد منهم بمصيبه استعلا لا وانما جامدا ثم جئنا من بعد من ينقل السوية اليه كل لك هل يصح
 هذا الشرط حتى يعور قسمة ويحتصر كل واحد بل لك وان ابي الماتون بعد * ٦ * الفضولي باع ملكه
 شيئا بغير اذنه وقفا صام اراد الفضولي او المشتري منه نسخ العقد هل يكون كل واحد من العوضين
 محسوبا لا اخر بعد كان البيع القاسدا لم يلزم على كليهما رد ما تمضى ابتداء * ٧ * اتي المدعي برده
 انسان وقيمته من ثلث الابلع اربعين وقيمته مما تريد بيعها بالمعنى قيمته من ثلث الابلع وقيمتها * ٨ * قل
 ميتا غير الرني بان قال كان فاسقا او سارقا او محررا هل لاحد من ولده او قريبه ان يحاصم القاديه
 في العر بون وكان (نسخ) يميل الى ان لهم ذلك لا لهم يتعيزون به لكن لم يحرم الجواب به * ٩ *
 قال لزوجها انك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق او انت طالق طلاق
 رجعي ايقع نائبا للمقابلة بالمال كمسئلة الريايات انت طالق اليوم رجعي واعد الحري نائبا
 الا لف مقابل بهما وهما نائبان ام رجعيان وهل يبرأ الزوج لوجود المشرط مبررة ام لا يبرأ
 * ١٠ * اذا قال المردع للودع من جاءك بعلامه كذا ايا احد من اصبيك او قال لك كذا ما دعي